

ووقت المسبوق قبل سلام الامام هل بعد ما دايه ان كان قبل
تعود الامام قدر التمدد لا وان بعده نعم ركه تحيا الا
سعد خوف حدث وخروج وقت در الطار

تملكه الفقير ليا مولاد الفيس
عبد الله بن الشيخ علي كمال
جمعة المهرجاني
لها وجميع المسلمين
١١٦٣
١١

كان الانظارا رحم الله يقول ترك مصصة واحدة وان صفرت او كذبت
او نظرة لا مال الاجل ارجاء له حمة ثم كثره النوافل مع الكذب والنظر
ايا مال الاجل بل يراه ارجاء الف م م

ايا وجد تملكه في العواد حديثا واجت...
فاجسم مني للجليس مواس...
و حمة الوصل ما اعلمك عوض...
وم جنونا بكم قالوا به م...
نقنها وصوفيا فلانك واحد...
فذاك ناس باس لم يذوق مصوا...
فما ذوق الله اياك انضج...
وذكر جبول ليس يا جمل بفتح

الطهارة على اربعة مرات الاولى تطهير
الظلمة الاضداد والاخماس الثانية
تطهير الجوارح الذنوب والاثام الثالثة
تطهير القلب من الاخلاق المذمومة الرابعة
تطهير اسمع عما سوا الله تعالى

تملكه من فضل ربه المتعالي
السيد محمد بن الشيخ محي
محى الدين الكياي غفر
الحمد لله
٢٢

كف قبيد
نظا فية اقفر البورى
وخادتم نعال الففس
سلكو هاب
خلاص غزله والوالد ب...
٢٢

فصل

هذا كتاب لبيع بمثل ذهب الكان البائع المخبونا



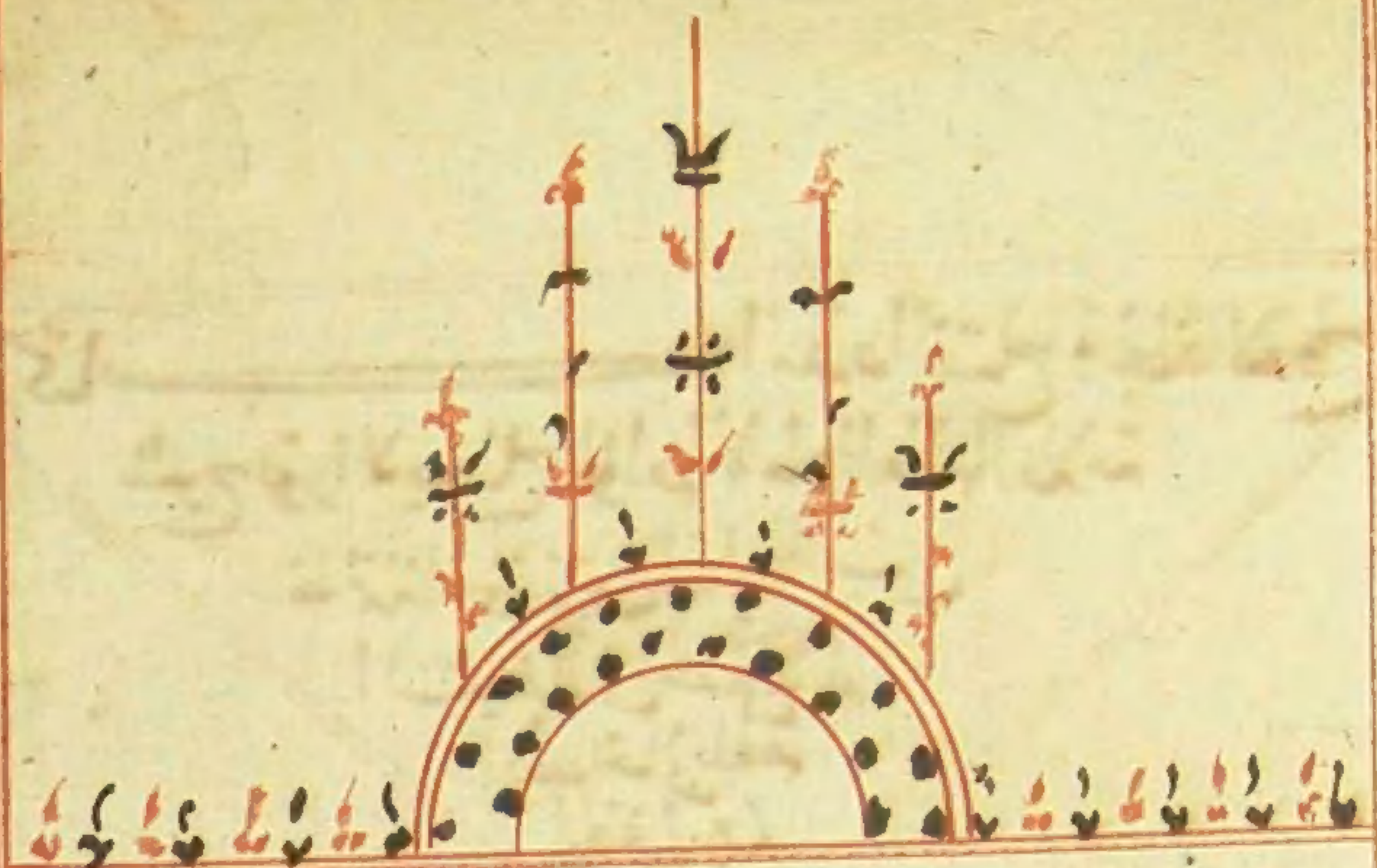
فهرست الكتاب

كتاب الطهارة ١١	فصل في حكم الاذنين ١٧	فصل في حكم الاذنين ١٧	فصل في حكم الاذنين ١٧
فصل في أحكام الوضوء ٢٤	فصل في تنقية أحكام الوضوء ٢٤	فصل في غسل الوضوء ٢٤	فصل في نيات الوضوء ٢٤
فصل في منتهى بغض ٣٤	فصل في نواقض الوضوء ٣٤	باب ما يوجب الغسل ٤٤	فصل في فرائض الغسل ٤٤
فصل في سنن الاغتسال ٥٠	باب التيمم ٥٠	فصل في طهارة المني ٦٥	كتاب الصلاة ٦٦
فصل في حكم الجنب في وضوءه ٦٦	باب الجنين والفتن ٦٦	باب اذنه والجنب ٨٤	فصل في اوقات الصلاة ٨٤
فصل في الاوقات الكريمة ٩٤	باب اذا كان ٩٤	فصل في بيان وجوب الصلوة ١٠٤	فصل في بيان وجوب الصلوة ١٠٤
ولا يفوت ١٢٤	فصل في تعلق الشرط ١٢٤	فصل في بيان وجوب الصلوة ١٢٤	فصل في بيان وجوب الصلوة ١٢٤

7

[illegible]

الحاج ناصري يوسف
البدري لطف الله به وهو
عازية عند عبد النبي



بسم الله الرحمن الرحيم . وبه تفتي

الحمد لله الذي خلق كل شيء بقدرته . وأوجد في أن ظموره بارأ
وأحكم أمره فلا ذلة بقوته . وأيد الدين وأيد الدين بحفظه
لحفظه مخلصا . ورفع بعضهم فوق بعض درجات ليعلموا
فيظهر المطيع الخائف والأمن من الخائف . وأسعد من حمل
الامانة بتوفيقه لحفظها . ونيامه بواجب حفظها . وقد
أنت السموات والأرض والجبال عن حملها . وأرشد لمعرفته
أحكامها . وأخذها عن أهلها بغاية أحكامها . لما فيها المقصود
بالذات وحقه على خلقه وسره المستور في أشرف ذات .
وأعظم القربات . فتسسم قنن المعالي . وتدرج فنن العوالي .
ولحاط بارجائه الحصن الحصين . وتمتعت حواسه بالحسنة
المحلاة بجميع محاسن الدين . وأختصه بحضرة التقريب .
وناجاه القريب المحيى بسره فسر فؤاده وطرد عن
جسمه الرقيب الا وهي الصلاة عماد الدين والعروة

الوثقى

الوثقى والمتمسك المتين . ولما ان كانت المقدمة التي اراد الله
سبحانه وتعالى لحيادها ومن بفيضه وقضيه على الاخوان .
باستفادة الحكماء وامتدادها مشتملة على الحكماء قد حلت
برتبة عن مقام الثريا . وحلت محاسنها عن مماثلة جمال
زئيب وريا . بحجة بخلها عنرا الى الذن وصلت سن البلوغ
اشنتي عشرة سنة وشهر الزكاة فيها خاطب . ولم يدن من
خللها طالب اذ هي نور لم تمسسه نار . يكاد سنا بركة
يذهب بالابصار . ومهرها جوهرة محيط قل ان يدنو
غواص فيه القرار . وكان فجرها قد لاح ومؤذنه نادى
بمناره حي على الفلاح . تشوق البدن الى خطبتها وتشوق
الحلول بمنزلتها . فبرزت اليه ظاهرة من منيع جمالها مسفرة
عن بديع جمالها . بطرح نقابها ما يلة الله باعطافها مجيبة
بنصيح خطابها . قايلة او الدشاهد عليه به لسان
خطبته . يحل له خطبة بضعته فقال لسان الحال بلى
فان المدار على مقتد الحكماء لا على ولم تكن الامم مملوكة بضع
ولا ذات وانما انت رعية ليس لا فلا فوات والام ايضا
عن الادناس غربت . وعن الرجال قد غربت فموجب الفضل
والبين قد بان . وموجب الوصل بالفضل قد بان . فاطهر
الشكر بالمزيد لا ستفاضة الاستمداد من كلمة التوحيد
بالتجريد . لا اله الا الله محمد رسول الله على لدوام من غير
تحديد . لما امرني بعض العارفين بالله اعاد الله علينا من

بركانهم ومددهم في الدنيا ويوم لقاء الله بان اشرح تلك
المقدمة فامتثلت الامر الشريف واعتمد على الضعيف
على كرم الخبير اللطيف واستمدت من فيضه الجزيل وقوت
اليه امري فهو حسبي ونعم الوكيل فتم شرح الكتاب
بفضل الله الكريم الوهاب واسئله من فضله متوسلا اليه
بسيدينا محمد المصطفى المختار والمكرمين لديه ان يتبع به
جميع الطلاب الى يوم المآب وان يجعله طالصا لوجهه الكريم
وان يعينه من شر كل ساد وتما را ثم وقد اقيمت في سمر
النفوس علنا لعل ان يتقبله الكريم بقبول حسن وينتبه
نبا تلحسنا لدام ظهور شريعته واحيا سنة حبيبته
وصفوته صلى الله عليه وسلم وعلى جميع ابيه ولخوانه من
النبين والملائكة المقربين وعلى اله وعترته والتابعين
الى يوم الدين **وسنة** امدا الفتح شرح نور الايضاح
ونجاة الارواح وافتتح الكتاب فقد

فخل

فيحكي بالنسبة فعقب البسمة بالحمد والثناء منطلقا بحمد
تقديره لبسم الله اولف وهو اول من ابتدئ اذ يضم كل فاعل
فعله في ابتداءه بالنسبة كما لمسا فادخل او اخرج فقال
بسم الله كان المعنى بسم الله احل وبسم الله اخرج والاسم مشتق
من السمو وهو العلو وقيل من الوسم وهو العلامة والاعلان
الفه وان كان وضع الخط على حكم البند ادون الدوح لكثرة
الاستعمال وطولوا البنا لتكون كالعوض من الالف ولا فتتح
كتاب الله تعالى بحرف مظهر وكان عمر بن عبد العزيز رحمه الله
تعالى يقول لكتاب طولوا البنا واطهروا الشين وفرقوا
بينهما ووروا الميم فخطبما الكتاب الله تعالى واما قدر
المتعلق متأخرا لان ذكر الاسم اولا اهمر وقيد بمخالفة
لما كانوا يبادرون به من اسماء الهتهم فوجب ان يقصد
الموحد معني اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء وذلك يتقد
وتأخير الفعل كما في اياك تعبد واياك نستعين بسم الله
بحرها ومرساها فقد اذا لتقدم اختصاصا في كل
امر ذي بال يجعله مسبلا له من حيث انه لا يعنده شرعا
ما لم يصدر به ولا يرد اقرا بسم ربك لاقتضا المقام
تقدير الفعل لانه امر بايجاد القراءة لان القراءة هنا امر
من حيث انه مقام تعليم لانه اول ما نزل الى قوله تعالى
الاكرم كما في رواية البخاري او الى قوله ما لم تعلم كما في رواية
عمره او لان باسم ربك متعلق باقراء الثاني ومعنى

يه

اقرا الاول اوجد القارة من غير اعتبار تقديته الى مقره كافي
فلان يعطى اي يوجد لا عطاوا لبنا الملايسة والظرف مستقر حال
من ضمير ابتدء الكتاب كافي نظمت عليه بئساب السفر او
الاستعانة والظرف لغو كافي كتبت بالقلم من اختار الاول
نظر اليه اذ خل في التقظيم ومن اختار الثاني نظر الى انه مسعر
بان الفعل لا يتم ما لم يصدر باسمه تعالى ولو جعل الباء للتقدير
كان اقل تكلفا فان المعنى قدمت اسمه تعالى على المقصود
فان قلت كيف اضيف الاسم الى الله والله هو الاسم
لان الاسم والمسمى شي واحد عند اهل السنة والجماعة قلت
قيل الاسم هنا بمعنى التسمية وهي تلفظ بالاسم فيكون تقديره
بذكر الله ابتداء وانما زائد كافي قول القائل داع يناديه باسم الماء
اي يناديه بالما فيكون تقديره حينئذ بالله استند وذكر الاسم
لدفع توهم القسم والله اسم للذات الواجب لوجود المستحق
لجميع المحامد المعبود بحق ليس له اشتقاق وهو اجل من ان
يذكر له اشتقاق وهذا المختار الامام الاعظم اي خليفة
والخليل رحمهما الله تعالى تفرد به الباري سبحانه لا شركة فيه
لاحد قال تعالى هل تعلم له سميا اي هل تعلم احدا سمي بهذا
الاسم غيره واصله انه فحذفت الهمزة على غير قياس
وعوض عنها حرف التعريف ولزمه وجرد عن معنى التعريف
واذ غم احدي اللاتين في الاخرى فلذلك قيل في النداء يا الله
بالقطع وقيل على قياس تحقيق الهمزة فيكون الادغام والقو

الله

من

من خواص اسم الجليل ليمتاز بذلك عما علاه امتيا ومسمياه
عما سواه مما لا يوجد فيه من نفوت الكمال وهو اعرف للمعارف
الرحمن الرحيم صفتان مشتقتان من الرحمة واختلفوا فيهما
هل هما بمعنى واحد او بينهما فرق فقيل هما بمعنى واحد مثل
ندمان ونديم ومتناهما ذوا الرحمة ذكر احدهما ابتداء لاختار
للتاكيد وتطسيقا للقلوب الراغبين وان لم يستعمل الاول لاني
الباري تعالى قال المبرد هو انما بعد انعام ونفضل بعد تنفيل
وقيل بينهما فرق فالرحمن بمعنى العموم فان منناه العاطف
على جميع خلقه بالذرف لهما في الدنيا لا يزيد في رزق التقى
لجل تقواه ولا ينقص من رزق الفاجر لجل فجوره والرحيم
بمعنى المعاني في الآخرة والعفو في الآخرة مخفص بالمؤمنين
ولذا قيل في الدعاء يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة كذا في معاني التنزيل
وقال في الكشف في الرحمن من المبالاتة ما ليس في الرحيم اي
لان زيادة البناء تدل غالبا على زيادة المعنى كافي قطع وقطع
فكل هذا يكون عموم الرحمن باعتبار عدم اختصاصه باحد
الدارين وخصوص الرحيم باعتبار اختصاصه بالدنيا بخلاف
ما ذكر في معاني التنزيل فان عموم الرحمن فيه يكون باعتبار
عدم اختصاصه ببعض المخلوقين دون بعض وخصوص الرحيم
باعتبار اختصاصه ببعض المخلوقين وهم المؤمنون خاصة والرحمة
دقة القلب وهي كيفية نفسانية تستحيل في حقه تعالى فهي
انما يحازر بكل الاحسان فيكون صفة فعل او في ارادته

٧

يل

فتكون صفة ذات واما تمثيل بان مثل فكله نقى الى
بحال ملك عطف على عينه ومرت لهم فمهم بمعرفة
فأخلق عليه الاسم واريد به غايته التي هي فعل وإرادة
لا بدوه الذي هو انفعال فهو استعارة تمثيلية وبنيت
الصفة المشبهة من رجع انه منقذ يجعله لازما أو ثقله
الى فعل بالضم وهذا كله مبني على ان الرحمن صفة وهو كذلك
في الاصل لكن صارت علما بالغلبة فقد قال ابن هشام الحق
قول لا علم وابن مالك انه ليس بصفة بل علم ويبني على
علميته انه في البسملة وكونها بدل لانعت وان الرحمن
بعده نفت له لانعت لاسم الله تعالى اذ لا يتقدم البدل
على لنفت قاله شيخ الاسلام ركيا الانصارى ولذا قال
الامام القاضى البيضاوى والتلاخسرونى الذرور والرحمن
الرحيم اسمان ببناء للمبالغة وقال ابن المبارك الرحمن
اذا سئل اعطى والرحم اذا لم يسأل يغضب **الحمد** جمع بينه
وبين البسملة موافقة للنزول وقد علمنا بالكتاب
والسنة والاجماع لان الامة اجتمعوا على كتابة البسملة في ابتدا
الكتب والرسائل قاله القطبي في طبعه ولعل سنده مافى
الجبري من قوله صلى الله عليه وسلم عن جبريل اذ اكتبتم كتابا
فاكتبوا البسملة في اوله فلما ذكرنا بعدها الحمد وهو في اللغة
الوصف اي الثناء باللسان ظاهرا وبالحنا على الفعل الجميل
الاختياري الواصل الى الحامدا وغيره على جهة التمجيد والتفضيل

هذا هو الوجه في قوله الرحمن الرحيم
وهو انهما اسمان للمبالغة في الرحمة
فقالوا يا رسول الله انما سمعنا
في كتابك الرحمن الرحيم فقال
يا ايها الناس اني سمعته من
الجنة في ليلة القدر فقلت
يا ايها الناس اني سمعته من
الجنة في ليلة القدر فقلت
يا ايها الناس اني سمعته من
الجنة في ليلة القدر فقلت

فتيد

فتيد بالجميل الخترازا عن القيمة وبالجميل والتفضيل اخترازا
عن الاستمرازا وتعلق بالفضائل ام بالفواضل والمراد بالفضا
المزايا الذاتية التي لا يتوقف تحققها على تعلقها بالغير كالعلم
والمراد بالفواضل المزايا المنقذية التي يتوقف تحققها على تعلقها
بالغير كالانعام ومثلنا بالمثالين دفعا للاعتراض الذي
يقال في الفضائل كما يستدعي بارها كذلك الفواضل فلا فرق
فاندفع بذلك وفي العرف هو الفعل المبني عن تنظيم المنعم
من حيث انه منعم على الحامدا وغيره فيتناول القول باللسان
والنفل وهو العمل بالاركان بانيانه بافعال الاله على ذلك
واعتقاد بل الجنان بانصافه بذلك قال بعض العارفين
من السادة المحققين الصوفية اهل الحقيقة وهو بالنفل
اقوي منه بالقول لان الافعال التي هي اثار السخاوة مثلا انزل
عليها دلالة قطعية بخلاف الاقوال فان دلالتها وضعية
وقد يختلف عنها مدلولها ومن هذا القبيل حمدة الله
وشاؤه على ذاته وذلك انه تعالى حين بسط بساط الجود
على مكنات لا تحصى ووضع عليه موايد كرمه التي لا تنتا
فقد كشف عن صفات كماله وظهرها بدلالة قطعية تفصيلية
غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود نذرها ولا
يصور في العبارات مثل هذه الدلالة ومن ثم قال النبي
صلى الله عليه وسلم لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على
نفسك وهو الشكر اللغوي فانه الفعل الصادر لتعظيم

يل

المنعم وفي القاموس الشكر وهو عرفان الاصلان ونشره والشكر
 العرفي صرف العبد جميع ما انعم الله به الى ما خلق لاجله كصرف
 النظر الى مطالعة مصنوعات والسمع الى ذكره وما يودي الى رضا
 والاجتناب عن منهية فمورد الحمد اللغوي هو اللسان
 وحده ومتعلقه بعم النعمة وغيرها ومورد الشكر اللغوي
 بعم اللسان وغيره ومتعلقه النعمة فقط فالحمد اعم باعتبار
 المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالقلب ومن هنا
 يتحقق تضاد قهنا في الثنا باللسان في مقابلة الاحسان
 وتعارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والبطاعة
 وصدق الشكر فقط على الثنا بالحنان في مقابلة الاحسان
 فيبين الحامين عموم من وجه وكذا بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي
 ومن اليبين ان الحمد العرفي والشكر اللغوي متحدان وبيان
 التكين عموم مطلق كما بين الحمد لغة واصطلاحا وبين
 الشكر اصطلاحا فظهر ان الشكر اصطلاحا اخص من
 الثلاثة وان الحمد عرفيا والشكر لغة متحدان وان بين الحمد
 لغة والحمد اصطلاحا عموم من وجه كما ان بين الحمد لغة
 والشكر لغة عموم من وجه ايضا وقد نظم ذلك مولانا
 شيخ الاسلام الشيخ علي البهزوري الماكني فقال حفظه الله
 تعالى وقد انالني بلفظه .
 اذا نسنت الحمد والشكر متهما بوجه له عقل للبيبي يوالف
 فشكر لد عرف اخص عبيد . وفي لغة الحمد عرفا ترادف

في قوله الحمد والشكر
 في قوله الحمد والشكر
 في قوله الحمد والشكر

عموم

عموم لوجه في سواهن نسبة . وذي نسب سئل هو عارف
 انتهى وقال ناظمها النسب الت نسبة الحمد لغة الى الثلاث
 انتهى على الخلاص على الخلال مطلقا اختيارية كانت او غيرها
 ان قد يمدح الانسان على صباحة وجهه ورشاقة فقه كالحج
 بيد له ماله وعلمه وشجاعته والثاني دون الاول فبينهما عموم
 مطلق فكل حمد مدح ولا قلب والحمد في الاصل من المصادر
 التي تنصب بافعال مضمرة لا يكاد يستعمل معها الفعل
 وقال الاسامر البيضاوي رحمه الله تعالى : الغريف فيه
 الجهنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد ان الحمد هو
 اول الاستغراق اذ الحمد في الحقيقة كلمة له اذ ناس خيرا لا
 وهو موليه بواسطته او بغير واسطة قال الله تعالى وما
 بكم من نعمة فمن الله انتهى وقيل غير ذلك كما هو معلوم
 وجملة الحمد لله خبرية لفظا انشائية معنى لحصول الحمد
 بالتكلم بها مع الازعان لمذلولها ويجوز ان تكون موضوعا
 شرعا للانشاء الحمد مخضربا لله تعالى كما افادته الجملة
 لخصاصا لحقيقة عند أهل السنة والجماعة فلا فرق منه لغيره
 ولحقنا الحمد على المدح لما تلوناه لان الشاع على الله اعماصا
 بعد الاحسان فانك لا تعد على ان تدني عليه الابتوفيق
 منه وهو نعمة الله اي للذات الواجب الوجود المستحق
 لجميع الحكام ولم نقل الخالق او الرازق او نحوها مما يوههم
 اختصاصا الحمد بوصف دون وصف تنبئنا على ان الحمد

والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

در

ولجب للذات ويشتمل الحمد على جميع النعم التي لا تحصى والعبارة
تقتصر عن الاطاحة بافرادها فالاستغفار وان نعمة الله
لا تحصى ولها هذا اشار بعض الفاروق بقوله .
• اذا كان شكرى نعمة الله نعمة • على له في مثلها يجب الشكر .
• فكيف يلوغ في الشكر لا ينضله • وان طالت الايام وانضل العمر .
والنقص للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات في بعض العبادات
نتيبه على تحقيق الاستحقاقين لله **رب العالمين** بتشديد الباء
وقد تحققت اي يتولى مصالح كل فرد من افراد الموجودات بتبليغه
الشيء حالة فحالة الى كمال ترتيبه ثم وصف للمبالغة كالعدل
منوصفة من ربه بركة فهو يحفظه ما يملكه وهو المالك والسيد
والمضلع والمزني والمعبود ولا يطلق على غيره تعالى لا مقيداً
فلا يتقال للمخلوق هو الرب معترفاً باللام وانما يقال رب الدار
والدابة مضافاً بمعنى المالك للدار والدابة اصح الى ربك
قاله رب **العالمين** الالف واللام فيه للتعريف وعالمين جميع عالم
وهو في الاصل علم ثم زيد فيه الالف للاشباع كخاتم فعالمين جمع
عالم وانضلت الالف واللام على الجمع وهو اسم لما يعلم به ثم غلب
على ما سوى الله من جوه وعرض وهي لا مكابها وافتقارها الى
مؤثر واجب لذاته تدل على وجوب وجوده فيكون مشتقاً من
العالم بنوع اللام بمعنى العلانية وجمع مع انه اسم جليل لانه
اريد به الانواع والافراد ويشتمل لجناسه المختلفة اولاً انه
يتوجه الى عالم كل زمان وكان بالياء والنون جمع سالم وهو لم يقتل

تقليباً

تقليباً للعقلا او نقول ساع ذلك لمعنى الوصفية فيه وهي
الدلالة على معنى العلم وقيل هو اسم وضع لذوي العلم من الانس
والملائكة والجن وتناول غيرهم بطريق التبع فيكون مشتقاً
من العلم بكسر العين والفاعل بالفتح يجمع هذا الجمع الا العالم
والياسم فيقال الياسمين والصفة قد خصت بالاضافة
للعالمين فجاز ان تكون نعتاً للجلالة اعرف المعارف ولو تخا
نعتيها ثم قولنا الحمد لله رب العالمين فيه اقتباس لطيف من
القران الكريم والفرقان القديم من غير اشعار بانه منه
اذ هو شرط الاقتباس حاول به اقتراح كتابه ومن ثم جمع بينه
وبين التسمية وباحصول المقصود **والصلاة** رحمة الله وافضا
وانعامه وتعظيمه بالالف مبدلة عن واو لفظا وبالواو
كتابة الا اذا اضيف او شئ فقل صلاتك او صلاتان
وقال ابن درستويه لم يثبت بالواو في غير القران وهي اسم
من النصلية اي الشا الكامل ولما ان كان ليس في وسعنا
سائنا من الله تعالى وكذا **السلام** وهو اسم من التسليم
وقيل مصدر ثلاثي اوزميد والاصح والمعنى جعله الله
تعالى سائناً عن كل مكروه وحياته بما يليق بجلاله وعظمته
لشريف الجناب وجمعنا بينهما امثالاً للامر بهما وان لم
يكره افرادهما لانه الاكمل عندنا والقرآن صلى الله عليه وسلم
كل كلام لا يبدأ فيه بالصلاة على فهو قطع محقق من كل بركة
وقوله صلى الله عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة

لها

له

نستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب **علي سيدنا** خير الملقون
 وجاز ان يكون خيرا لثاني وخيرا لاول عند سبب
 وقيل يجوز ان يكون **محمد** اسما به الشريف وهي الفاسم وسمي
 به الفاسم والمعنى ذات كثر خصاله المحمودة او كثر الجدل له في
 الارض والسماء او كثر حمد الله تعالى له صلى الله عليه وسلم **خاتم**
النبين النبي بالخبر من النبأ اي الخبر وبلاخر وهو الاكثر
 من النبوة وهي الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة فمن الاول
 يكون قبلا بمعنى مقبل يعني مني الاخبار والنيوب عن الله
 تعالى ولما كانت الصلاة عليه غير تامة بدون الصلاة على
 الايمان في شج النواويل عطفها فقال **وعلى الله** بالف
 مبدلة عن الغمة المبدلة عن المعاني البصيرين وعن الواو
 عند الكونين والاول اوضح لغة واصافة الال الى الضمير قليلة
 او غير جائزة والمختار الاول والاحسن الحمد ولكنه اضاف
 اليه اختصارا والاول اطلق بالاشتراك اللفظي على ثلاثة
 معان احدهما الجند والاتباع نحو ال فرعون والثاني النفس
 نحو موسى والها دون يعني نفسها والثالث بمعنى اهل
 البيت خاصة نحو الحمد صلى الله عليه وسلم وانما وجب ذكر الله
 ايضا في الصلاة معه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صليتم
 فمسيوا او اراد بالتعظيم التعميم على الال قاله العلامة شهاب
 الدين النفس بندي وهو مخصوص بالاشراف واولي الخط
 والشان فلا يقال ال لاسكا والمحال فيقال ال القياس

فلا

ولما تصور فرعون بصورة الاشراف قيل ال فرعون وال النبي
 هم المؤمنون لان ال الانبياء متبوعهم كذا في منهاج الضو
الظاهر عن ال اناس كلها حسنة ومعنوية وفيه براءة
 الاستمالة **وصحابة اجمعين** تأكيد وهو جمع اجمع وان كان
 صفة في الاصل اسم تفضيل فان قولنا قرات الكتاب اجمع
 معناه انم جمعنا في قراتي من كل شيء نقل الى معنى الجمع **قال**
المفتد الذليل **الفقير الى مولاه** الغني الجليل عن كل شيء
 اذ هو موجد الكائنات وهي المفتقرة اليه بأسرها **ابوالا**
 كنيته من ساداتنا بني الوفا اعاد الله علينا من بركاتهم
 ومددهم وشهرتهم وظهور كراماتهم تفي عن ذكر القابهم
 اذ ام الله تعالى تنزل البركات والفيض والنفحات بانفسهم
 وراسلهم على المسلمين خصوصا وانا النبي السعيد
 بحروسة مصر لدفع الضرر والاضر عن المخلوقات لايجاد
 الرزق بالزرع وحصول الاوقات بدوام الاوقات **حسن**
 ابن عمار بن علي بن يوسف **حسن** طريقة **الشرابي**
 بلدا **الحنف** مذهبنا النسبة الى فصيله فاعلى والى فصيله
 فاعلى وعلى هذا قيل لادن حنفي والمذهب حنفي وقال
 عليه الصلاة والسلام بعثت بالحنيفية السمحة اي بالملة
 الحنيفية والامام الاعظم ابو حنيفة حنفي غير حنفي ومتبع **ابي**
 حنفي وحنفي والامام الشافعي ومتبع حنفي غير حنفي
انه الشمس التماس طلب المساوي والامر طلب الاعلى من دونه

١١

خلاص

الوفاء

والدع طالب الأسفل من الأعلى مني **بعض** لاختلاف بيني المحتابين
 في الله رجه الله **عالمنا** الله وإياهم بلطفه وكرمه ولحسناته
أفعل أي أجمع من كلامي من **مقدمة** من قد مر لا زمني
 تقدم لا من قد مر المتندي في **مسائل العبادات** على صفة
تفصيل المتندي بسهولة الفاظها وظهور معانيها وتذكر المنتهى
 بعزارة نقلها **ما تشئت** عن موطنه ومظنة وجلده **من**
المسائل المهمات المذكورة في الكتب **المطولات** إذ قد لا يصل إليها
 الطالب إلا بتعب شديد ولا يقف العالم بها عليها إلا بعد
 امد وإن لم يكن غير بعيد **فاستغنت بالله** إذا قوة لي
 وفوضت إليه أمري ومطالب من العزلة التجارب العزلة ونصر
 ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره **ولجنته** بجمع ما
 أراد **طالباً للثواب** لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية
 أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له **مطوية** جمع آخرجة مثل
ولا أذكر في هذا الجمع إلا ما جزم بصفته وترجم **أهل** التصفح
والترجم وذكرت في شرحه بيان وجهه وإن كان مقابلاً بقوله
 مرجح فهو أيضاً صحيح وإذا ذكرت غير الصحيح فأنبه عليه وأثبتته
 لفائدة العلم به لما يقتضيه المقام وأخليت هذا الشرح المبني
 عن طريقة الجدل قصد أو عن سياق مذهب المخالف الآن را
 وذكرت أدلة المسائل من الكتاب والسنة والإجماع بقدر
 الحاجة والامكان **من غير لطائف** الطب الرجل أي بالبالغة في الوصف

مدحا كان أو ذمًا كذا في القاموس انتهى وفي الاصطلاح أن يكون
 اللفظ زايداً على المعنى **وسميت** **نورا** لا يوضح إذا العلم نور
ونجاة الأرواح إذ لا نجاة إلا بالعلم قال أبو الدرداء
 رضي الله عنه كن عالماً أو متعلماً أو مستمعاً ولا تكن الرابع
 فتتلك وإذا أشرفنا إلى فضل العلم فلنذكر شيئاً مما يد لعل
 فضله وفضل أهله وماله من الثواب وتذكر ترفيد فنقول
 إن متناه واضح عند العقل أنه هو بالحقيقة أدراك نفسياني
 لأن كل من وجد له هكذا الإدراك وجد له العلم من حيث أنه وجد
 الأدراك ومن لا فلا وقال أبو حنيفة في ترفيد الفقه أنه معرفة
 النفس بالها وما عليها يعني عملاً إذ معرفة ما لها وما عليها من
 الاعتقاديات علم الكلام ومعرفة ما لها وما عليها من الوجدانيات
 علم التصوف والأخلاق ومعرفة ما لها وما عليها من العمليات
 هي الفقه المصطلح عليه ولذا قال الفخر الإسلام البردوي
 إن الفقه علم المشرع بصفة الانتقاء والعمل به ومن الآيات
 قوله تعالى شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم
 قائماً بالقسط بدأ بنفسه سبحانه ونعالى وثني على كنهه وثلث
 بأهل العلم وقوله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين
 أوثوا العلم درجات من الترخانية وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فضل العالم على العابد بسبعين درجة ما يش كل درجتين
 كما بين السماء والأرض أخرجه عنه الزرق في الجامع قال الشيخ
 أبو الحسن البكري وفي الترخانية قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبعماية درجة ما بين كل
درجتين مسيرة خمسمائة عام وقوله تعالى وقل رب زدني
علما ومن الحديث قوله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا
يفقهه في الدين وقوله صلى الله عليه وسلم العلماء ورثة الانبياء
ومتلومان لا رتبة فوق رتبة النبوة ولا شرف فوق
شرف النبوة من الانبياء وقوله صلى الله عليه وسلم الائمة
عريان ولياسه التقوى وزينة الحيا وثمرته العلم وقوله
صلى الله عليه وسلم ما عبد الله بشي افضل من فقه دين وفقيهته
ولقد اشد على الشيطان من العباد ولكل شي عماد وعماد
هذا الدين الفقه وقوله صلى الله عليه وسلم خبايبكم اليسر
وافضل العبادة الفقه ومن الآثار فقال الامام علي
رضي الله عنه العلم خير من المال العلم يحرسك وانت تحرس
المال والعلم حاكم والمال محكوم عليه وقال ابو الاسود
ليس شي اعز من العلم المملوك حكام على الناس والعلماء
حكام على المملوك انتهى من الترخانية وقال الرسول الله صلى
عليه وسلم العالم سلطان الله في الارض فمن وقع فيه فقد هلك
اخوكة الذي لم يزل قاله الشيخ ابو الحسن البكري في الترخانية
وقال ابن عباس خير سلمان بن داود عليهما السلام بين
العلم والمال والمال فاختار العلم فاعطى المال والمالك معه
ومن كلام الحكماء قال بعضهم ليت شعري اي شي ادرك من فائدة
العلم واي شي فاته من ادرك العلم ومن كلام العارفين قال

فتح

هذا الحديث في نسخة
من نسخة الشيخ
ابو الحسن البكري
في نسخة
من نسخة
الشيخ ابو الحسن
البكري في نسخة

فتح الموصلي ليس المريض اذا منع الطعام والشراب والتوا
يموت قالوا نعم قال كذلك القلب اذا منع عنه الحكمة
والعلم ثلاثة ايام يموت ومن متايل الفقه لقا جرح الكلب
المعلم ونحوه وكل جرح بدرجة البلغة المذكور اخيرا بواسطة
علمه بخلاف الكلب الجاهل فان الله تعالى اصل صيد الجارحة الخمسة
المعلمة لفضل علمها ومن الاخبار التي وردت في فضل العلماء قوله
صلى الله عليه وسلم يستغفر للعلماء في السموات والارض واي
منصب اعلا من منصب من يشغل ملائكة السموات والارض
بالاستغفار له وقوله صلى الله عليه وسلم موت قبيلة اليسر من
موت عالم وقال صلى الله عليه وسلم من تفقه في دين الله كفاه الله
همة وزقه من حيث لا يحتسب وقال صلى الله عليه وسلم اوحى الله عز وجل
الى ابراهيم عليه السلام اني علمك احب كل علم وقال صلى الله عليه وسلم
فضل العالم على العابد كفضل علي ابي رجل من اصحابي وقال
صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر
على سائر الكواكب وقال صلى الله عليه وسلم يرفع يوم القيامة
ثلاثة الانبياء العلماء الشهداء فاعظم مرتبة هي نوايا النبوة
وفوق الشهادة مع ما ورد في فضل الشهادة وقال صلى الله
عليه وسلم من احب ان ينظر الى عتقا الله تعالى من النار فلينظر
الى العلماء والمتعلمين وقال صلى الله عليه وسلم حسن من النظر
عبادة النظر الى لايون والنظر في المصحف عبادة والنظر في
الكعبة عبادة والنظر في مزمع عبادة يحط الخطا باحط

١٢

تلو

والنظر الى العالم عبادة وقال صلى الله عليه وسلم من اكرم عالما
فقد اكرم سبعين نبيا ومن اكرم متعلما فقد اكرم سبعين شهيدا
ومن احب العلم والعلماء لا تكبت عليه خطيئة ايام حياته
وقال صلى الله عليه وسلم بيث الله العباد يوم القيامة
ثم يميز العلماء فيقول يا معشر العلماء اني لم اضع بينكم علمي الا لعل
بكم فام اضع علمي فيكم لا عذبكم انطلقوا فقد غفرت لكم
ثم قال صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى لا تحقروا عبادي الي تيسر علم
فاني لم اخقر حين علمته وعن مجاهد عن عائشة رضي الله عنها
عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سالت جبريل عليه السلام
عن ثواب العلماء فقال يا محمد ان الله تعالى مدينة تحت العرش
من منسك اذ قد لها جنات وانهار في جوفها سبغون الف بيت
من جوهر واحد طول كل بيت الف فرسخ وعرضه مثل ذلك
في كل بيت الف زاوية في كل زاوية الف سرير ومن السرير الى
السرير الف ذراع وعلى كل سرير الف فراش فوق كل فراش
الف حور من الحور العين وعلى كل واحدة الف حلة لا تور حلة
حلة ولا يوارى الخلل الجلد ولا يوارى الجلد اللحم ولا يوارى
اللحم العظم ولا يوارى العظم الخ يري بقضه من بقض
كما ترى المسكة في الباقوتة البيضاء وعلى كل واحدة منهن
ثلاثة الاف ذوابة من المسك والغنبر يعطى الله تعالى
يا محمد هذا الثواب للعلماء وفضل من هذا او على بالمدنية
ملك قائم ينادي كل يوم الامن زار عالما فقد زار نبيا الامن

زار نبيا

بلغ نقالة
على خط
الشيخ
الشيخ
الشيخ

زار نبيا فله الجنة الامن نظرا الى وجه العالم فقد نظرا الى وجه محمد
عليه الصلاة والسلام الامن نظرا الى محمد فقد نظرا الى الله تعالى
ومن نظر الى الله تعالى فله الجنة وحرم جسده على النار وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس ساعة عند مذاكرة العلم خير
من مائة الف ركعة تطوعا وخير من مائة الف نسيخة وخير
من عشرة الاف فرس يعرفوا بها المؤمن وقال صلى الله عليه وسلم
من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع من التزخينة
انتهى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غدا الى المسجد لا يريد
الا ان يتعلم خيرا او يعلمه كان له كأجر حط تاجر حنث حديث
حسن اخبره الطبراني قاله الشيخ ابو الحسن البكري انتهى ومنها
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نضر الله عبدا سمع مقالتي
فحفظها ووعاها كما سمعها واداهما فرب حامل فقه الى غير
فقيه ورب حامل فقه الى من هو افقه منه وقال صلى الله عليه وسلم
وسلم لمعاذ لما بعثه الى اليمن لان يعلى الله بك رجلا واحدا
خير لك من الدنيا وما فيها وقال صلى الله عليه وسلم من تعلم
بابا من العلم ليحكم الناس اعطى ثواب سبعين نبيا صدق
وقال صلى الله عليه وسلم ان الله وملائكته واهل السموات
والارض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت في البحر يصلون
على معلم الناس الخير **والله** الكريم **اسأل** وجيبه المصطفى
صلى الله عليه وسلم ان **يبلغ** به عبادة على الدوام ويدبر به
الافادة بممد النبي عليه افضل الصلاة والسلام **ننبية**

١٤

١٣

بلغ نقالة

الله

قال الشيخ الامام شهاب الدين القسطنطيني رحمه الله تعالى
 للفضل في ابتداء التاليف سبع طرائق ثلاثة منها واجبة
 الاستعمال البسلة ثم الجملة ثم الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم والوجه قد تقدم واراد تعقيب ذكر الاستعمال ذكر
 باعث التاليف ونسبة الكتاب ومدح الفن الذي فيه
 التاليف وذكر كيفية وقوع المؤلف اجمالا وهذا اوان
 الشروع في المقصود بيون الملك المعبود ^{يلج قراءة وتبني}
كتاب الطهارة
 الكتاب والكتابة لغة الجمع كجمع الحروف واصطلاحا طائفة
 من المسائل لفقهية اعتبرت مستقلة شملت انواعا
 وقصولا اولها تشمل الطهارة بفتح الهاء لغة مصدر طهر
 الشئ يظهر بمعنى النظافة مطلقا وبكسر الهاء وبضمها
 فضال ما يظهر به شرعا اثر يظهر بالحل حكم بزوال الحدث
 او الحدث عما تلق به الصلاة ليشمل التوب والمكان والاضا
 فيه بمعنى اللام ويتعد كونها بمعنى من لان ضابطه صحة
 تقديرها مع صحة الاخبار عن الاول والثاني كخاتم فضة
 وهو مفقود هنا اذ لا يصح ان يقال ان كتاب طهارة وقد انت
 الطهارة على الصلاة وان كانت الصلاة اهم لكون الطهارة
 شرط لها وهو مقدم ولما كان الماء منزها للحدث والجنس
 فنقل الكلام عنه فقال **المياه** جمع كثرة وجمع القلة اموات
 والماء هو الجوهر اللطيف السائل الذي يتلون بلون الانا

والغذب

هذا هو الكتاب
 في طهارة
 في طهارة
 في طهارة

والغذب منه به حياة كل نام وهو محدود وقد يقصر واصله
 موة تحركت واووه وانفتح ما قبلها فقلت انما لان الهاء
 ابدلت ابدا لا شاذ في اللغة المشهورة وعبر بصيغة الجمع
 لاتحاد حكم المياه التي **تجوز** اي يجمع بها وهي **سبعة مياه**
 وبدا بذكرها **السماء** لانه الاصل لقوله تعالى لم تر ان الله انزل
 من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض ولهذا كان غير ما السما
 فسمي له باعتبار تولده ومثل ذلك لا ينكر ولا شيئا المختلف
 الخفايق تصير واحدا باعتبار الامر العام وسياتي تتمته
 في تقسيم الصوم ان شاء الله تعالى وكان ظهورا لقوله تعالى
 وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به والمراد بما السماء
 المطر والسماء كل ما علاك فاطلك ومنه قيل لسقف البيت
 سما ولم يذكر الماء الطل وهو الندى لما قيل انه نفس راحة
 وليس سما والصحيح انه ما يظهر **وما البحر** البحر الماروي
 مالك واصحاب السنن الاربعة عن ابي هريرة رضي الله عنه
 ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
 ان اترك البحر ونخل من القليل من المافات فوضا نابه
 عطشنا اقتوضا من البحر فقال هو الطهور ماؤه الحل ميتته
 قال الترمذي سالت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فقال
 حديث صحيح وكذا **اما النهر** كسيحون وجيحون والفرات
 وتبل مصر لانها من الجنة وهو ما مطلق **وما البير** مطهر
 وكذا **ماء ذاب من الثلج والبرد** فتفتح الباء الموحدة والراء المهملة

١٥
١٤

الامانة

واختاره عن ما يذوب من الملح لانه عكس لما يذوب في الشا
 ويجعل في الصيف واما قبل انقارده لحافه فهو طهور وكذا
ما العين وهو ما كان جاريا على وجه الارض من ينوع لما
 تقدم من النقص والاضافة في المياه المذكورات للتقيد
 لا للتقييد والفرق بين الاضافتين صحة اطلاق الماء
 على الاول دون الثاني كما سذكره ثم ذكر جملة انواع المياه
 فقال هي **على خمسة اقسام** لكل منها وصف يختص به الاول
طاهر مطهر غير مكرره وهو الماء المطلق الذي سبق ذكره
 ولم يحال له شي فان خالطه او شرب منه حيوان فسذكر
 حكمه **والثاني طاهر مطهر مكرره** كراهة تنزهه على الاصح
 كما ذهب اليه الكرخي رحمه الله وهو ما شرب منه **الهرة**
 الاهلية اذ الوحشية سوزها بخس ونحوها الدجاجة
 المخلاة وسباع الطير لانها لا تتخاض عن الجاسة وكل الحيف
 واصفا النبي صلى الله عليه وسلم الا ناله الهرة تحمل فقله المقتصر
 عدم الكراهة على زوال ذلك التوهيم بل كانت بمراي منه
 في زمان يمكن غسل فيها بلعابها كما قرره بعض المحققين
 وقد كراهة بقوله **وكان** ما شرب منه الهرة **قليل**
 وسكان تقديره **والثالث طاهر غير مطهر** يعني غير مزيل
 للحديث بخلاف الخبث وهو ما استعمل في الجسد او لاقاه
 بغير قصد **الرابع خيط** او قصد استعماله **لقرينة** وهي كالوضوء
 في جمل اخر على الوضوء **بنيته** اي الوضوء تقربا ليصير عبادة

في غير وضوء
 في غير وضوء
 في غير وضوء
 في غير وضوء
 في غير وضوء

في غير وضوء

فان كان

فان كان في مجلس واحد كره ويكون الماء غير مستعمل ومثل غسل يده
 للطعام او منه ان قصد به القرينة لانه سنة لقوله عليه الصلاة
 والسلام الوضوء قبل الطعام بركة وبعد ينفي الممر الى الجنون
 وقبله ينفي الفقر فلو غسلها للوسخ وهو متوضي ولم يقصد
 القرينة لا يصير مستعملا كغسل ثوب ودابة ما لوله **ويصير**
الماء مستعملا بجود انفصاله عن الجسد وان لم يستقر في محل
 على الصحيح لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال ضرورة
 التطهير ولا ضرورة بعد انفصاله **ولا يجوز** اي لا يصح **الوضوء**
بما يشجر ونحوه كحال من ارجه فلم يكن مطلقا ولو خرج بنفسه
 من غير عضر كالقطر من الكرم ونحوه في **الظاهر** احتراز به
 عما قيل بانه يجوز ما يقطر بنفسه لانه ليس بخروج بل العضر
 تائثر في نفى المقيد وصحة نفى الاستعمال ولا يصح الحاق المقيد
 بالمطلق في ازالة الحكمية كما الحقه ابو حنيفة به في ازالة الحقيقة
 لفوات شرطه فان حكم الاصل اعني ازالة الحكمية غير مقبول
 اذ لا نجاسة على اعضا الحديث محسوسة بزيها الماء ليكن
 به المقيد لكن اعتبار شرعي يحصل حكمه نجاسة لم تنع
 الصلاة معه وقد عيّن لزالته شرعا لانه فلا يمكن الحاق
 غيرها بما خالف تغليب ذلك الاعتبار نفسه بخروج
 النجاسة فانه لما عطل اعتبار خروجها مؤثرا في ذلك دار
 معه سوا كانت من السبيلين او غيرها وكان الاقتصار على
 الاعضا الاربعة غير مقبول **ولا يجوز** الوضوء **بما زال طبعه**

١٦

١٥

وهو الماء المطلق

الآله

وهو الرقة والسيلان بان صار غثينا **بالطح** بما يقصد به النظا
 كالسدر والصابون والاشنان وان بقي على رفته وسيلانه
 بطح به بما يقصد به التنظيف جاز به الوضوء اما اذا طح به
 نحو الباقلا والحبس ونضج فانه لا يجوز به الوضوء كمال لا يخرج
 او غلبت به يخرج المانع طبعه لانه اذا برد سخن غالبكا
 ولما كان تنقيده الما يحصل بلحما من كمال لا يخرج بنشر
 النبات او الطح بالذي قد مر ذكره الثاني وهو غلبة المخرج
 بقوله **او بغلبة غيره** اي غير الما عليه لاما ولما كانت الغلبة
 مختلفة بخصلاف الخالط بغير طح ذكره كخص لا جعله المحقق
 صا بطافي ذلك فقال **والغلبة تكون في مخالطة الجاهلات**
الطاهرة باخراج الما عن رفته فلا ينصرف عن الثوب واخر
 عن **سيلانه** فلا يسيل على لا غضا سيلان الما واما اذا
 بقي على رفته وسيلانه فانه لا **يصير** صحة التوضي به اي لا
 يمنع جواز التوضي به **تغيرا وضا** فانه **كلما جاهد خالطه**
 بدون طح كزعفران **وفاكهة وورق شجر** وضا فته الى
 الزعفران ونحوه لتغير نوع من الماكما البير فلا تنقيد للتنقيد
 ولذا صح اطلاق الما عليه بدون قتيده وفي البطح والورد
 للتنقيد وسمى بما تنقيد لانه كاشه مقيد لا تعرف ذاته
 الا بالقيده فان ما الورد مثلا لا يفقد لاشنان على ان
 يسميه ما على الا للاق بل لا بد له من ان يفقيه فيقول ماء
 الورد حتى يفهم وكذا ما كان مثله وهذا هو الفرق بين

وهو الرقة والسيلان بان صار غثينا بالطح بما يقصد به النظا كالسدر والصابون والاشنان وان بقي على رفته وسيلانه بطح به بما يقصد به التنظيف جاز به الوضوء اما اذا طح به نحو الباقلا والحبس ونضج فانه لا يجوز به الوضوء كمال لا يخرج او غلبت به يخرج المانع طبعه لانه اذا برد سخن غالبكا ولما كان تنقيده الما يحصل بلحما من كمال لا يخرج بنشر النبات او الطح بالذي قد مر ذكره الثاني وهو غلبة المخرج بقوله او بغلبة غيره اي غير الما عليه لاما ولما كانت الغلبة مختلفة بخصلاف الخالط بغير طح ذكره كخص لا جعله المحقق صا بطافي ذلك فقال والغلبة تكون في مخالطة الجاهلات الطاهرة باخراج الما عن رفته فلا ينصرف عن الثوب واخر عن سيلانه فلا يسيل على لا غضا سيلان الما واما اذا بقي على رفته وسيلانه فانه لا يصير صحة التوضي به اي لا يمنع جواز التوضي به تغيرا وضا فانه كلما جاهد خالطه بدون طح كزعفران وفاكهة وورق شجر وضا فته الى الزعفران ونحوه لتغير نوع من الماكما البير فلا تنقيد للتنقيد ولذا صح اطلاق الما عليه بدون قتيده وفي البطح والورد للتنقيد وسمى بما تنقيد لانه كاشه مقيد لا تعرف ذاته الا بالقيده فان ما الورد مثلا لا يفقد لاشنان على ان يسميه ما على الا للاق بل لا بد له من ان يفقيه فيقول ماء الورد حتى يفهم وكذا ما كان مثله وهذا هو الفرق بين

اضافه

اضافة التقييد وضافة التعريف فعلامه اضافة التعريف قصور
 الماهية في المضاف الذي هو الما فان قصورهما فيه لا يدخل
 فيما ليس مقيدا بالمره يوضحه لو طح لا يصلح بصلاة الظهر
 لانها مطلقة وضا فته الى الظهر للتعريف ولا بحث بصلاة
 الجنازة لانها ليست صلالة مطلقة فلضا فته الجنازة للتنقيد
 فان قيل المطلق ينصرف الى الكامل دون الناقص والمات المتغير
 بخور عفران قاصر قلنا المطلق ينصرف الى الكامل اذا لا
 وصفا والمات المتغير بطاهر كما لو انا قينا واطلق اسم الما
 فان قيل لو طح لا يشرب ماء فشر ب هذا المتغير بخور عفران
 لم يحنك ولو استعمل المحرم الما المختلط بعفران لرغته الغدبة
 ولو وكل وكلا لا يشترى له فاشترى هذا الما لا يلزم الموكل فاعلم
 بهذا ان ذلك المتغير ليس تاما مطلقا قلنا مبنيا لا يمان والو
 على العرف ولزوم الغدبة لما في الما من الطيب وذلك لا يخرج الما
 عن كونه مطهرا وفي البخاري ومسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم
 امر بغسل الذي وقصته ناقته وهو محرر بما وسد رواه
 قتيس بن عاصم حين اسلم ان يغتسل بما وسد واغتنس عليه
 الصلوة والسلام بما فيه اثر الجبين وعن عائشة رضي الله
 تعالى عنها انه عليه الصلوة والسلام كان يغتسل ويغسل
 راسه بلحظمي وهو جنب ويجتري بذلك ولا يصيب عليه الما
والغلبة تحصل في مخالطة الما لعات بظهور وصف
ولعل كالمون فقط او طعم من ما يع له وصفان فقط ومثل ذلك

وهو الرقة والسيلان بان صار غثينا بالطح بما يقصد به النظا كالسدر والصابون والاشنان وان بقي على رفته وسيلانه بطح به بما يقصد به التنظيف جاز به الوضوء اما اذا طح به نحو الباقلا والحبس ونضج فانه لا يجوز به الوضوء كمال لا يخرج او غلبت به يخرج المانع طبعه لانه اذا برد سخن غالبكا ولما كان تنقيده الما يحصل بلحما من كمال لا يخرج بنشر النبات او الطح بالذي قد مر ذكره الثاني وهو غلبة المخرج بقوله او بغلبة غيره اي غير الما عليه لاما ولما كانت الغلبة مختلفة بخصلاف الخالط بغير طح ذكره كخص لا جعله المحقق صا بطافي ذلك فقال والغلبة تكون في مخالطة الجاهلات الطاهرة باخراج الما عن رفته فلا ينصرف عن الثوب واخر عن سيلانه فلا يسيل على لا غضا سيلان الما واما اذا بقي على رفته وسيلانه فانه لا يصير صحة التوضي به اي لا يمنع جواز التوضي به تغيرا وضا فانه كلما جاهد خالطه بدون طح كزعفران وفاكهة وورق شجر وضا فته الى الزعفران ونحوه لتغير نوع من الماكما البير فلا تنقيد للتنقيد ولذا صح اطلاق الما عليه بدون قتيده وفي البطح والورد للتنقيد وسمى بما تنقيد لانه كاشه مقيد لا تعرف ذاته الا بالقيده فان ما الورد مثلا لا يفقد لاشنان على ان يسميه ما على الا للاق بل لا بد له من ان يفقيه فيقول ماء الورد حتى يفهم وكذا ما كان مثله وهذا هو الفرق بين

كالة

الاله

بقوله كاللبن له اللون والطعم فان لم يوجد لجاز به التوضي
وان وجد احدهما لم يجز كما لو كان المخاط له وصف واحد فظاهر
ذلك الوصف كبيض البطح وقوله لا راحة له زيادة ايضاح
لعله من بيان الوصفين والغلبة توجد بظهور وصفين
من مائع له او صاف ثلاثة وذلك كالحل له لون وطعم
ويريح فاي وصفين منها ظهر منها صحة التوضي والواحد منها
لا يضر لقلته والغلبة في مخالطة المائع الذي لا وصف له
بخالف الماء وذلك كما المستعمل فانه طاهر على الصحيح وما الور
المنقطع الراحة تكون بالوزن لعدم التميز بالوصف لفقده
فان اختلط رطلان مثلاً من الماء المستعمل او الماء المنقطع
الراحة برطل من الماء المطلق لا يجوز به الوضوء لغلبة المقيّد
وبعكسه وهو لو كان الاثر المطلق جاز به الوضوء وان
اشتويا لم يذكركم في ظاهر الرواية وقالوا حكمه حكم المغلوب
لحياطه ولما طال الفضل قال الرابع من انواع المياه ما يحسن
وهو الذي حلت فيه نجاسة وعلم وقوعها فيه يقيناً كالشاي
وكذا اذا غلب على طيناً ذلك كما في السراج الوهاج وهذا في غير
قليل الارواث لانه معفو عنه كما سذكره وكان راداً قليلاً
وذلك القليل ما صلح محله دون عشر في عشر بذراع العائنة
والذراع في الاصل اسم للتساعد وهو يد كرويتك وانثوه
في قوله عشر في عشر جذف التا اشارة للتحقيق فينجس
وان لم يظهر اثرها اي النجاسة فيه وانما اذا كان عشر في عشر

بحوض

بحوض مربع او ستة وثلاثين في مدور ولا تحس أرضه بالعرف
منه على الصحيح وقيل يقدر عمقه بذراع او شبر فلا يجنس الا بظهور
وصف النجاسة فيه حتى موضع الوقوع وبه اخذ مشايخنا وبخا
توسعة على الناس والتقدير بعشر عشر هو المفتي به ولا يأس
بالوضوء الشرب من حب يوضع كوزه في نواحي الدار كما لم يعلم نجسه
ومن حوض يخاف ان يكون فيه قذرة ولا يتيقن ولا يجب ان ينال
عنه ومن البير التي تدلى الذل والجرار الدنسة فيها ويحملها
الصغار والامهات ويمشوا الرستاقون بايدي دنسة مالم يتيقن
النجاسة او كان جارياً عطف على راداً وظاهر فيه اي الجاري
اثرها فيكون نجساً ولا ترطعم النجاسة او لون او ريح لها
لوجود عين النجاسة باثرها والنوع الخامس ما مشكوك فيه
ظهوريته لا في طهارته وهو ما شرب منه حماراً وبغل آثم
اتاناً لارمكة لان العبرة للامر وسند كرامة الكلام عليه في
الاسرار ان شاء الله تعالى فصل في بيان احكام السور
والما القليل وهو ما دون عشر في عشر وليس جارياً اذا شرب
منه حيوان يكون على احد اربعة اقسام وما يفتاه يسمى
سوراً بهر عنه ويستفاد الاسم لبقية الطعام والجمع اشارة
والنقل اشارة اي بقايا ما شرب والنكت منه سار على
غير قياس لان قياسه مستر وتظهر اجبر فهو جبار
الاول من الاقسام سور طاهر مطهر بالاعتقاد من غير
كراهة وهو ما شرب منه ادي ليس بغير نجاسة لما رواه

في

في

على وزن كذا

مالك من طريق الزهري عن اسحق بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتي بدين قد شيب بما وعن عبيد بن ابراهيم عن ابي بكر رضي الله عنه فشرب ثم اعطى الاعرابي وقال لا يمين فالا يمين وروي مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اشرب وان لحابض فانا لولم النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه على موضع في ولا نه صلى الله عليه وسلم انزل وقد ثقيف وهم كفار في المسجد فكان نجاسة الكافر في اغتفنا فلا تؤثر في نجاسته اعضابه فلا فرق بين كونه منكما او مشركا صغيرا او كبيرا ذكرا او انثى طاهرا او نجسا ايضا او نفسا امالو تلوث منه بنجاسة من حمر او ميتة او غيرهما فشرب الما وخواه من فور فان سورة يحنس وان شرب بعد ما تردد البزاق في فيه والغاه او ابتلعه قبل الشرب فلا يكون سؤره نجسا عند الحنفية وابي يوسف لكنه مكره لقول محمد بن عبد الله طهارة النجاسة بالبزاق عنده **او فرس** فان سورة طاهر بالاتفاق على الصحيح واختار زنايه عن روايات الكراهة والنجاسة كوله والسك في سورة عن الامام اذ كراهة لحمه عنده لاحترامه لالنجاسته كالادبي لان ظاهر الرواية طهارة سورة كالحمد وهي رواية ابي يوسف عن الامام وهو الصحيح وبه قال ابو يوسف ومحمد رواية واحدة وعنه **او شرب منه ما** بمعنى حيوان عطش على ادمي **يوكل الحمد** كالابل والبقرة والغنم فان سورها طاهر لتولد من لحمها ولا كراهة فيه ان لم تكن جلالة وهي التي تاكل الحلة بالفتح وهي في الاصل البقرة وقد تكلمت بها عن العذرة وهي هنا من هذا القبيل وان كانت جلالة

فسورها

فسورها من القسم الثالث مكره كما تذكره والقسم الثاني سور **يحنس** نجاسة عليه وفيل خفيفة **لا يجوز استعماله** اي لا يصح التطهير به بحال ولا يحل شربه الا طالا لا اضطرارا لميتة وهو اي التور يحنس **ما شرب منه الكلب** سوا كان كلب صيدا وما شية او غيرها **او الخنزير** اما نجاسة الخنزير في البص وهو قوله تعالى فانه رجس واما نجاسته الكلب فبدلالة قوله صلى الله عليه وسلم طهروا لنا احكمه اذا وقع فيه الكلب ان يغسله سبع مرات وهو يقيد النجاسة لان الطهور مقدر بمعنى الطهارة فيستدعي سابقا التجنيس لكن السبع تعبد واستحباب لما روي الدارقطني عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب يبلغ في الانا انه يغسل ثلاثا او خمسا او سبعا فلو كان السبع واجب لما خيرة **او شيء** بمعنى حيوان من **سباع البهايم** اخبر به عن سباع الطيور وسائر حكمها والسبع حيوان يختطف منه بعاة عادة **كالفهد والذئب** والضبع والتمر والسبع والقره لما روي ان عمر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما وردا خوفا فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الخوض ان ترد السباع ما اكرم هذا فقال عمر رضي الله عنه يا صاحب الخوض لا تخبرنا فلولاه انه كان يتعذر عليهم استعمالها الخوض بلخباره بالورود لما انفاه عن ذلك والمعنى فيه ان عين هذه الحيوانات مستحبة غير طيب فيسورها كذلك لانه كلبها يخط من عينها **والقسم الثاني** سورة

١٩
١٨
الضيق بالبقرة

مكره استماله اي التوضي به كراهة تنزيه مع وجود غيره كما
 لا كراهة فيه ولا يكره عند عدمه لما لانه طاهر لا يجوز المصير
 اليه التيمم مع وجوده وهو **سور المزة** الاصلية لسقوط حكم النجاسة
 اتفاقا بعمل الطواف المنصوص عليه بقوله صلى الله عليه وسلم
 ايضا ليست بنجسة انها من الطوافين عليكم والطوافات
 قال الترمذي حديث حسن صحيح واما كراهة سورها كراهة
 تنزيه على الاصح فلا ايضا لا تتخاض النجاسة كما غمس صبي ريد
 فيه وحمل ايضا النبي صلى الله عليه وسلم لها الا انما على زوال ذلك
 الوهم بعلمه بحالها في زمان لا يتوهم نجاسة لها بمنحس تناولته
 والقرآن البرية سورها نجس لفقد علة الطواف فيها ويكره ان
 تنحس القرية كفا انسان ثم يصلي قبل غسله او ياكل من بقيته
 الطعام التي اكلت منه لقيام ريقها بذلك اذا كان غيا جدي غيره
 اما الفقير ولا يكره له للضرورة وسور **التجلىة** بتأليف
 الدالوتها والوحدة لا للتأنيث كذا في الصحاح وقال في المصنف
 من باب ابي حنيفة التجاع مشترك بين الذكر والانثى والدخا
 الانثى خاصة ولهذا قال في الجامع الكبير لو خلف لا ياكل لحم بطن
 لا حيث بكل لحم الديك **الحلالة** وهي التي تجوز في القاذورات
 لتلقط الحب ولكن لم يعلم طهارة متقارها من نجاسته
 قلنا لم يحكم بنجاسة سورها بالسك فيكره فان لم تكن كذلك
 فلا كراهة في سورها التي حبست ولا يصل منقارها الى قذير
 وسور **سباع المير** وكراهة سورها لانها تتخالط الميتات والنجاسات

فأبشمت

فأبشمت الدجاجة المختلطة حتى لو تيقن انه لا نجاسة على
 منقارها لا يكره وكان القياس بنجاسة سورها كسباع
 البهايم بجامع حرمة لحمها ولكن كفي طهارته استخفاف
 لانها تشرب بمقارها وهو عظم طاهر وسباع البهايم
 تشرب بلسانها وهو مثل لسانها المتولد من لحمها وهو
 نجس فيسيل منه شيء في الماء وقوله **كالصقر والشاهين**
والحلاة مثال لسباع الطير ويلحق بها الغراب الابقع والآخر
 لخالطها النجاسة وسور **سواكن البيوت** مما له ذم
كالقادة والحية والوزغة لان الضرورة التي وقعت الاشياء
 اليها في القرية موجودة فيها وانما تسكن البيوت وطوافها الرزم
 وهو لعله في الباب لسقوط النجاسة فبقيت الكراهة
 لحرمة لحمها وقوله **ولا يكره سور ما تسكن البيوت** مما لادم
 له كالحففس والضرع ونبات وردان **العقرب** نفى لاحتوائها
 بسواكن البيوت التي لها دم في ذلك اذ ليس لها عاب مؤلدة
 من لحم نجس فانها لا تنفس لها سائلة ولا ينجس الماء بموتها فيه
 وقد وقع في بعض الكتب كالبدايع وشرح منية المصلي كالعقرب
 من جملة سواكن البيوت التي يكره سورها وفيه ما قد علمته وفي غيرها
 اقتصر في تحصيله ما يكره سور من سواكن البيوت على قوله كالحية
 والقارزة وهو واضح فليتنس له وهذا مما من الله تعالى عليه
 ولما رآه مسطورا والقسم **الرابع** سور **مكولنا** متوقف
 في حكم ظهور رتبته فلم يحكم بكونه مطهر لغير ما لم ينف عنه الطهارة

19

بل
دة

وهو سور البغل التي كانت أمته اتانا والحمار وهو يصدق
على الذكر والآنثى وصرحنا بان الشك في طهوريته بناء على روا
طهارة لغابه وهو الصحيح لانه لو وجد ما بعد الوضوء به لا يجب
عليه غسل راسه ولو كان الشك في طهارته لوجب غسله ايضا
لتوهم الجحاسة وسبب الشك فيه قيل تعارض الخبرين في اباحة
لحمه وحرمة بقوله صلى الله عليه وسلم اطعم اهلك من سميت
خبرك وامر مناديا فنادى في الناس ان الله ورسوله ينهاكم عن
لحم الخمر الا هليئة فالكفيت القدر ورواها التقور بالحكم وقيل
تعارض الاثرين فعن ابن عمر جحاسته وعن ابن عباس طهارته وليس
احدهما اولى من الاخر فبقي مشكلا وقد تيفتخ الاستلام
خواهر زاده الاول بان تعارض المحرم والمبيح لا يوجب شكابل
حرمة وكذا زيف الثاني بان الاختلاف ايضا لا يوجب المشكك
كما لو اضر عدلان احدهما بطهارة الما والاخر بجحاسته فانما
يتما تران ويعمل بالاصل وهو طهارة الما والصواب عنده ان سببه
التردد في تحقق الضرورة المسقط للنجاسة وعدمها فان لم
شبهها بالهرة لمخالطته الناس في الدور والافنية وشربه
من الاواني المستتمة وشبهها بالكلب لجحاسته وعدم وتوجه
المضائق ولوج العرة والفارة فلوانتفت الضرورة اصلا
كان سوره نجسا كسور الكلب ولو تحققت فيه كتحققها
في العرة لوجب الحكم ببقائه على الطهورية فاذا انقضت
من وجه دون وجه بقي مشكلا فلا نجس الما بالسببة ولم يزل

الحديث

الحديث به ولا يוכל لحمه للسببة والبغل متولد من الحمار فلهذا حكمه
فان لم يجد الحديث غيره اي غير سور الحمار او البغل فوضابه وتتم
عطف بالواو وليقيد التخيير في تقدم ايهما والا فضل تقدم
الوضوء رعاية لقول زفر رحمه الله تعالى بلزوم تقدمه والاحوط
ان ينوي للاختلاف في لزوم النية في الوضوء سور الحمار ثم
صلى فتكون صلاته صحيحة بيقين لان الوضوء به لو حاز لا
يضره التيمم وكذا عكسه ثم من مشايخنا من جعل هذا في سور
الاتان وقال في سور الفحل انه نجس لانه ليسم البول فينجس
شفته وهذا غير سديد لانه امر مؤهول لا يغلب وجوده
ولا يؤثر في زالة الثابت ويستحب غسل اعضائه بعد بالماء
الطيب عن اثر الما المسكول المذكور **فصل في التحري**
اختلاط مجاورة لا مما زجه او ان جمع انا **الزفطاهر** واولها
نجس تحري للموصى والاعتقال وقيدنا بالاكثرة لانه لا يجوز
التحري عند التساوي ولكن يتيمم والافضل ان يريق الاواني
او يمزجها وتحري كل انا حازت صلا ثم فخلانا كما في الجرح وتحري
عند اذنه **الشرب** والاضحاح اليه فيريق ما غلب على ظنه
جحاسته ويستعمل ما غلب على ظنه طهارته اذا المخلوط في مقابلة
الغالب كالمعدوم وان اختلط انا ان ولم يتحر وتوضا بالماين وصلى
حازت صلاته اذا مسح في موضعين من الرأس وان مسح في مكان
واحد لا يجوز لانه ان توضا بالطاهر او لزال الحديث ثم ان
اذا توضا بالنجس نجس اعضاؤه وفادعيا يزيل النجس بصل

٢١

ان جند الكا فمخل الاعلى على النون
كما في الحديث صلى الله عليه وسلم ان ركعات بغير النون
كافى التحري من في الحكمة وغيره كما في
ركعات باليا وقال المذري عن الاصم
ان المخلوط نجس ولا يستعمل حاله الاختيار
قالوا والالف فيه كالياء وهو متشابه

ثريتم وان وجد ثلاثة بطل
ثلاثة وان اخطأ بعض

ناتق الما

الامارة

وان توضأ بالبخس ولا يتجسس اعضاؤه ثوبا طاهرا زال الحدث والتجاسس
 الحقيقية عنها الا انه ان مسح في موضع واحد لا يجوز لان المسح
 ان كان بالطاهر او لا يجوز وان كان بالطاهر اجزا لا يجوز لان
 البخل يتجسس باول الملاقاة فلا يتبادر به المسح فلا يربح
 ان يجوز وان لا يجوز فلا يجوز بالمثل احتياطاً وان مسح في
 مكانين جاز وان كان اكثرها في الاواني المختلطة بالمجاورة **بخساً**
لا يتخري لا للشرب لان الحكم للغالب وكان اكل بخساً
 حكماً فيبقى عند عانة المشايخ ويمر ببقضه يتقضى
 لسقى الدواب عند الطحاي ثم يتم وفي حال **الثياب**
المختلطة يتخري مطلقاً سواء كان اكثرها طاهراً او بخساً
 اذ لا يخل للثوب في ستر العورة بخلاف الما فان التراب يخلطه
 كما في جمع الروايات فاذا تخري وصلى الظهر في احد ثوبيين احدهما
 بخس ثم وقع تخريه على الثاني فصلى فيه لعصر لم تجز لان
 حكمنا بطهارة الاول بالاجتهاد وكل حكمنا مضى باجتهاد
 لا يفتقر باجتهاد مثله الا في القليلة لانه امر شرعي يحتمل
 الانتقال من جهة الى جهة عند تبدل تخري والنجاسة امر
 حسي لا يصير طاهراً بالتخري بدليل انه لو صلى فيه بالتخري
 ثم تبين انه بخس يبيد الصلاة ثم يجمعنا طاهراً بالاجتهاد
 للضرورة لا يجوز جعله بخساً باجتهاد مثله فان تنقن
 ان ثوب الطاهر كان بخساً اعاد الظهر واجزاته العصر كذا
 في الوجيز وكذلك ان صلى باحدهما الطاهر وبالآخر العصر

ثم

ثم بالاول المغرب وبالثاني العشا فالظهر والمغرب يجازيان
 والعصر والعشا فاسدان وعلى هذا كلما صلى في الثوب
 الاول جازت صلاته وما صلى بالثاني لم تجز كذا في مجمع الروا
 واذا تخري في الاواني التي اكثرها طاهر او الثياب مطلقاً
 ثم ظهر انه لخطا تجب الاعادة كما في البرهان ولو اخبره
 عدل ان هذا الخمر ذبيحة مجوسية وميته وعدل اخبره ذبيحة
 مسلم فانه لا يحل لانه لما بقا تر الخمر ان بقي على الحرمة
 الاصلية لانه لا يحل الا بالذكاة الشرعية ولو اخبر عن
 ما وتها ترابقي على الطهارة الاصلية كما تقدم **فصل**
 في حكم الابار ومساكنها مبنية على ابتاع الاثار وطلعت
 الامران الواقع في البيارات ان يكون من غير نجاسة الاروات
 او منها او حيواناً فغير الاروات بخس وان قلوا الاروات
 بخس كثيرها فقط والحيوان بخس لكنه ينفوت مقدار
 ما يخرج به وشعر في بيانه فقال **تنزع البير** اسند الفحل
 الى البير والمراد ماؤها اطلاقاً لا سيما المحل على الحال وهو الماء القوم
 جري الخيزاب وسال الوادي واكل القدر والمراد ما حل فيها
 الصغيرة وهي التي لا تبلغ عشر في عشر **بوقوع نجاسة وان**
قلت من غير الاروات كقطرة دماء او حمار لان القليل من النجاسة
 بخس القليل من الماء وان لم يظهر اثره فيه **وتنزع بوقوع خنزير**
ولو خرج ولم يصب فيه الماء لنجاسة عينه وتنزع بموت
 كلب قيد موته لان غير بخس العين على الصحيح فاذا خرج

٢٢
 يات

ير

حيًا ولم يصب فيه الماء لا ينحس أو موت شاة أو موت آدمي
 فيها لما روي الطحاوي أن زنجيًا وقع في بئر من ممرات فامر بن عبد
 وابن الزبير رضي الله عنهم به فأخرج وأمر بها أن تنزع قال فقلتم
 عين حبات من الركن فامر بها فسدت بالغباط والمطارق حتى نزعها
 فلما نزعوها انفجرت عليهم والصحابة منوا قرون من غير تكبير فكان
 اجتماعا والشاة وخوها كالأدي وتخرج بانتفاخ حيوان ولو
 صغيرا لا تنشر اليلة في اجزاء الماء وتخرج وجوبا ما يتأدلو
 وتستحب الزيادة إلى ثلاثمائة ولو بالذلول الوسط وهو كالنثر
 استعماله في تلك البير وهو ظاهر الرقاية وقيل ما يستعمل في
 كل بلد لأنه ذو لخط من الجائدين أذهوا أكبر من الصغير كان
 الكبير أكبر منه وهو أصغر من الكبير كان الصغير أصغر منه
 فيكون عذلا وقيل يعتبر بالصاع وهو رواية الحسن عن الإمام
 وقيل يعتبر في كل بلد ولو بالاطلاق السلف فيصرف إلى المعتا
 ولأنه أسرع عليهم ولو نزع بدلو عظيم من بقدر الواجب
 كفي لحصول المقصود وهو تمييز الجبس عن الطاهر شرعا وكذا
 لو نزع الواجب في أيام ما وغسل الثوب في أيام طهر وإذا انفضل
 الدلو الأخير عن البير طهرت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
 الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يظهر بانقصال الدلو الأخير
 عن الماء ولو قطر في البير لأن التقاط ضروري فلا يعتبر وقال
 يعلى لأن دليل الانقصال باق من وجهه فيشترط كمال الانقصال
 وقد لا واجب بما يتي دلو لو لم يمكن نزحها فحرمه الله أفق

بما شاهدني بذلك لأن أبارها كثير في الماء المجاور لها فجلة وفي
 الجامع الصغير عن أبي حنيفة رحمه الله ينزع حتى يعلمهم الماء
 ولم يقدر الغلبة بشي كما هو دأبه وقال قاضي خان الأصح
 في تفسير الغلبة العجز وقال غيره يعتبر غلبة الظن للمعجز
 وفي غير رواية الأصول أنه ينزع مائة دلو والاشبه بالفقه
 أن يقدر ما كان في البير وقت الوقوع بقول رجلين لما خضر بها
 الماء وهو الأصح لكونها نصاب الشهادة والجوع إلى أهل
 البصر اضل في كثير من الأحكام كالحكمين في تقويم المتكف
 وقال الله تعالى فاستلوا أهل الذكرا إن كنتم لا تعلمون
 وهو مروي عن أبي بصير محمد بن سلام رحمه الله تعالى وإن مات فيها
 أي في البير **دخيلة أو هرة أو خوها** في الجنة ولم تنتفع **لزم**
نزع أربعين دلو بعد إخراج الواقع منها روي بالتندير
 ما لأربعين عن أبي سعيد الخدري في الدخيلة وما قاربها يأخذ
 حكمها وروي الطحاوي عن الشعبي في الطير والسنور وخوها
 يقع في البير قال ينزع منها أربعون دلو وعن الخفي في السنور
 والجردون مثله وروي بن أبي شيبه عن عطاء كما روي الطحاوي
 عن حماد ونسخت الزيادة على الأربعين إلى خمسين لما روي
 عن عطاء وحماد أو إلى ستين لما روي عن الشعبي والخفي **وإن مات فيها**
 أي في البير **فأرة** بالهرة **أو خوها** كصنوبر وسامر برص ولم تنتفع
لزم نزع عشرين دلو بعد إخراج الواقع منها القول السن رضي الله
 عنه في فارة مانت في البير وأخرجت من ساعتها ينزع عشرين

دلوا ويستحب الزيادة الثلاثين دلوا لاحتمال زيادة الدلالمذكور
 في الاثر على ما قد روي من الوسط **وكان ذلك المنروح طهارة للبير**
والدلو والرشا والبكرة وبيلمستي روي ذلك عن ابي يوسف والحسن
 ان نجاسة هذه الاشياء كانت بنجاسة الماء فيكون طهارتها بطهارة
 نفعها للحرج كطهارة دل الحرج بتخليصها وطهارة غرور الابريق
 بطهارة اليد اذا اخذها كلما غسل يده وان وقع فيها فارتان
 او اكثر فغن ابي يوسف ان الاربع كفارة واحدة والحسن كالدجا
 الى التسع والعشرون كالشاة وقال محمد لثلاث الى الخمس كالهرة
 والست كالكلب وهو ظاهر الرواية وعن محمد اذا كانت كهيبة
 الدجاجة يتخرج اربعون وفي الهرة يتخرج ماؤها كالهرة وما كان
 بين الفارة والهرة فحكمه حكم الفارة وما كان بين الهرة والكلب
 فحكمه حكم الهرة وان اجتمع الفان مع الهرة فمما كالهرة ويدخل
 الاقل في الاكثر **ولا يتخير البير بالبر** وهو للابل والغنم
 وبقر يبعثر من حد منع والروث من راث من حد **والله**
 وهو للفرس والبغل والحمار **والخشي** بكسر الخاء واحدا الاضاح للبقرة
 من باب ضرب ولا فرق بين ابارا لا مضار والقلوات في الصحيح
 ولا فرق في ظاهر الرواية بين الرطب والبالس والصمغ والمنكسر
 في عدم تنجيس البير بالقليل منها الشمول للضرورة الكل لا يتخير
 بالواقع فيها من ذلك **الا ان يكون كثيرا** واختلف في تقدير الكثير على اقول
 منها قولان مضمحان فلذا اقتصر على ذكرها صحيح في كثير من الكتب
 المعتمدة ان الكثير ما يستكره الناظر والقليل ما يستقله وعليه

لاعتقاد

بلغ مقابلة على
 اصله
 على ما هو عليه
 وقد عرفت ان
 لا يتقار

الاعتقاد لان ابا حنيفة لا يقدر شيئا بالراي في مثل هذه المسائل
 التي تحتاج الى التقدير فكان هذا موافقا لمذهبهم **او ان لا يخلو**
دلو عن برة ونحوها وهذا رواية عن محمد بن سلمة وصحها
 في المبسوط وعن بعضهم ان الثلاثة كثير وعن محمد انه ما يفتي
 ربع وخمسة الماء **لا يفسد** اي لا ينجس **الماء بخر حمار الحرة**
 بالفتح ولحق الحرة بالضم مثل قر وقرور وعن الجوهري انه
 بالضم كجند وجنود والواو بعد الواو غلط **وخر عصفور**
 ونحوها مما يוכל من الطيور غير الدجاجة والاوز والحكم بطها
 استحسان الحديث ابن مسعود رضي الله عنه ان خروجه عليه
 حامة فمسحه باصبعه وابن عمر رضي الله عنهما ذرق طائر فمسحه
 بحصاة وصلى ولم يغسله واضلحه حديث ابي امامة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم شكر الحامة وقال انما اوكرت علي باب الغار
 حتى سلمت فجازاها الله تعالى ان جعل المسجد ما واهما فهو دليل
 على طهارة ما يكون منها واختار في كثير من الكتب طهارته عندنا
 واختلف التفتيح في طهارة خروما لا يוכל من الطيور وبجاسته
 مخفوا **لا يفسد** الماء اي لا ينجس وكذا المائعات على الاصح
موت ما يموت حيوان لادم لدم سواء كان بريئا او مجرما **فيه**
 اي الماء والماء كسملك وضمير كسملك بكسر الدال افسح والاني ضفدة
 وناس يقولون يفتح الدال وهي لغة ضعيفة والحق الضفدة
 فتشمل البري لكن ما لم يكن له دم فان كان لدمه سائل فانه يفسد
 الماء **وحوان الماء** كالسردان وكل ما واختره لا يفسده

٢٤

بلغ مقابلة على
 حفظ المؤلف

الاله

في يوم الجمعة
من شهر ربيع
الاول سنة
١٢١٢

وبقي هو كبارا البعوض واحده بقعة وقد يسمى به الفسفس في بعض الجينات
وهو حيوان كالقراد شديد النق **وذباب** سمي ذبابا لانه كلما ذب
آب اي كلما طرد رج **ورنبور** بالضم **وعقرب** وخصف وجراد وخل
وتمل وصرص وبنات وردان ورغوث وقتل لقوله صلى الله عليه
وسلم اذا وقع الذباب في شراب احدكم فليغمسه ثم لينزعه فان
في احد جناحيه داء وفي الاخر شفاه اياه البخاري زاد ابو داود
وانه يتقي جناحه الذي فيه الداء وفي ابن ماجه والنسائي
اذا وقع في الطعام فامقلوه فيه فانه يقدم السم ويؤخر الشفاء
وقوله صلى الله عليه وسلم يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه ذابة
ليس لها دم فماتت **فوق** حلال اكله وشربه ووضوه **ولا يفسد** الماء
اي لا ينجس **بوقوع ادمي** ولا بوقوع ما يوكل **الحمد** كالابل والبقر والغنم
اذا اخرج حيا ولم يكن على بدنه نجاسة متبقية وانما قلنا ذلك
لانهم قالوا في البقر ونحوه يخرج حيا لا يجب نزع شئ وان كان
الظاهر اشتغال بولها على فخادها لكن احتمل طهارتها بان سقطت
عقب دخولها ما كثيرا هذا مع ان الاصل الطهارة **ولا يفسد** الماء
بوقوع بخل وحماد وسباع طير كصفرو شاهين ووطاة ولا يفسد
بوقوع حشر كسبع وصر وتمر وقد في الصحيح الطهارة بدنها وتيل
يجب نزع كل الماء الخاقا لطوبى المدكوزات بلعابها اذا لم يصل
لعابها الماء وان وصل لعاب الواقع الى الماء **الحكم** طهارة
ونجاسته وكرهه وقد علم ذلك في الاسرار في نزع بالجنس والمسكر
وفي المكروه يستحب نزعها ويستحب نزع داء لو طاهر وقيل عشر

في اسم شلتك النجس والنجس

في يوم الجمعة
من شهر ربيع
الاول سنة
١٢١٢

وان كان

وان كان خنزيرا نزع الجميع وان لم يصل فيه الماء نجاسته عينه وقيل
الكلب مثله والاصح ان الكلب غير نجس العين كما قد مرناه وقيل
دبره منقلب الخنازير فلقد افسد المخلوق غيره من الحيوانات
وجود حيوان ميت فيها اي البير **ينجسها من يوم وليلة** عند
ايجافه احتياطا **ومتنفخ** ينجسها من **ثلاثة ايام** وليا **لها**
ان لم يعلم وقت وقوعه فينجس الماني حق الموصوف فيلزم اعادة صلوات
تلك المدة اذا توضوا منها وهم متنجسون او اغتسلوا منها من
جناية واما اذا توضوا منها وهم متوضون او غسلوا ثيابهم
من غير نجاسة فانه لا يعيدون اجماعا لان الصلاة لا تبطل
بالشك واما اذا كانوا قد غسلوا ثيابهم عن نجاسة ولم يتوضوا
منها فلا يلزمهم الاغتسل على الصحيح ويحكم بنجاستها في الحال من
غير ائساد لانه من باب وجود النجاسة في الثوب كمن وجلها بشئ
الترس درهم ولم يدبر متى اصابته لا يعيد شيئا من صلاته اتفاقا
هو الصحيح والتقدير بتلك المدة قول الامام رحمه الله تعالى
لان الوقوع في البير سبب لموته طاهر فيجاء عليه واحتمال الموت
بغيره موهوم لا يعتبر في مقابلة الطاهر وقد رزما بقاينه
فيما ميتا بيوم وليلة في غير المتنفخ احتياطا لان ما دونه
ساعات لا تنقبض لنقاوتها وقد في المتنفخ بثلاثة ايام لان
الانتفاخ دليل تقادم العهد والحيوان لا ينتفخ غالبا الا بعد
ثلاثة ايام وقال ابو يوسف ومحمد يحكم بنجاستها وقت العلم
بما ولا يلزمهم اعادة شئ من الصلوات ولا غسل ما اصابه ماؤها

ات

في الزمان الماضي حتى تتحقق امتي وقت لا خيال لها ما انت في
الحال وهي غير مستحقة او القاهما الرج او غيره ميتة مستفجة
تمت لو عجز بما عجز قال بعضهم يلقي للكلاب وقال
بعضهم يعلف به المواشي وقال بعضهم يباع من شافى المذ
وفي السداع ذكر القول الاول بصيغة قال مشايخنا يطعم للكلاب
انتهى وذكر ان رستم في قواده عن ابي حنيفة رحمه الله من وجد
في ثوبه منيا اعاد من اخر ثوبه نامها لانه سبب الاختلا
وفي الدم لا يبيد شيئا لانه يصيبه من الخارج بخلاف المني
حتى لو كان الثوب يلبسه هو وغيره يستوي فنه حكم الدم والمني
وفي البول من اخر ما بال **فصل في الاستحاضة** هو ما اخذ من
خونت الشجرة واجبينها اذا قطعها كانه يقطع الذي عنده وقبل
من الشجرة وهي ما ارتفع من الارض لانه يستتر بها عن الناس والسين
فيه يجوز ان تكون للطلب اي طلب الخوليز يله فالتين فيه
كافي استخرج والاستحاضة والاستطابة والاستحاضة بمعنى ازالة الحاجة
من السبيلين عنهما لكن الثالث يختص بالحجر ما اخذ من الجار وهي
صغار الحصى والاولان يمان الحجر والما وقال في الفائق الاستحاضة
قطع الجاسة انتهى وهو ظاهر فيما اذا كان بالمالا الحجر فالتفسير
الاول البق وهو المنقول عن المطرزي وغيره **يلزم الرجل الاستبراء**
عبر بالزوم لكونه اقوى من التعبير بالولجب فان هذا امر
الجواز بقوته وهو طلب البراءة مطلقا ورا د به في باب الطهارة
طلب براءة المخرج عن اثر البول حتى يزول اثر البول اذ ادب الاثر

البطل

البطل الذي يظهر على الحجر **ويطمئن قلبه** اي الرجل وانما قصد
بالرجل لان المرأة لا تختاخ الى ما يحتاج اليه الرجل من نحو التفتخ
بل كما فرغت من البول نصير قليلا ثم تستنجي ولما كان الذي يحصل به
الاستبراء مختلفا باختلاف عادات الناس لم يفتد لبس فيكون
حسب عادته اما بالمشي او التفتخ او الاصططاع على جانبه
الا يسترا **او غيره** من نقل الاقدام والركض بها وعصر الذكر برفق
ولا يجوز اي لا يصح له **الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزيوال**
رشح البول لان ظهور الرشح على رأس السبيل مثل تقاطره فيمنع صحة
الوضوء ثم شرع في صفة الاستحاضة فقال **والاستحاضة** لبس الاقمصة
واحدا وهو **سنة** مؤكدة للرجال والنساء لا يندخل الله عليه وسلم
واظن عليه ولم يكن واجبا لتركه عليه السلام ذلك في بعض الاول
وقال عليه السلام من استحضر فليوتر ومن فعل هذا فقد احسن
ومن لا يلاحج رواة ابو ظام في صحبه وغيره وما ذكره بعضهم
من تعصيه الى فرض وغيره ففيه تسامح سند ذكر ما يظهر به
وجه ذلك ان شا الله تعالى وقوله **من يحسن** اخر زبه عن الرج
فانه ليس يحسن على الصحيح ولا يكون على السبيل والاستحاضة منه
بدعة وقوله **يخرج من السبيلين** يجري على الغالب اذ لو اصاب
المخرج نجاسة من غيره يظهر بالاستحاضة بالحجر ونحوه كالحاج ولا
فرق بين كون الخارج معتادا او غير معتاد في الصحيح حتى لو
خرج من السبيلين دما وقع يظهر بالحجارة في حق الفرق
وجواز السقاة مدة لاجماع المتأخرين على انه لو سال الفرق منه

في الزمان الماضي حتى تتحقق امتي وقت لا خيال لها ما انت في
الحال وهي غير مستحقة او القاهما الرج او غيره ميتة مستفجة
تمت لو عجز بما عجز قال بعضهم يلقي للكلاب وقال
بعضهم يعلف به المواشي وقال بعضهم يباع من شافى المذ
وفي السداع ذكر القول الاول بصيغة قال مشايخنا يطعم للكلاب
انتهى وذكر ان رستم في قواده عن ابي حنيفة رحمه الله من وجد
في ثوبه منيا اعاد من اخر ثوبه نامها لانه سبب الاختلا
وفي الدم لا يبيد شيئا لانه يصيبه من الخارج بخلاف المني
حتى لو كان الثوب يلبسه هو وغيره يستوي فنه حكم الدم والمني
وفي البول من اخر ما بال **فصل في الاستحاضة** هو ما اخذ من
خونت الشجرة واجبينها اذا قطعها كانه يقطع الذي عنده وقبل
من الشجرة وهي ما ارتفع من الارض لانه يستتر بها عن الناس والسين
فيه يجوز ان تكون للطلب اي طلب الخوليز يله فالتين فيه
كافي استخرج والاستحاضة والاستطابة والاستحاضة بمعنى ازالة الحاجة
من السبيلين عنهما لكن الثالث يختص بالحجر ما اخذ من الجار وهي
صغار الحصى والاولان يمان الحجر والما وقال في الفائق الاستحاضة
قطع الجاسة انتهى وهو ظاهر فيما اذا كان بالمالا الحجر فالتفسير
الاول البق وهو المنقول عن المطرزي وغيره **يلزم الرجل الاستبراء**
عبر بالزوم لكونه اقوى من التعبير بالولجب فان هذا امر
الجواز بقوته وهو طلب البراءة مطلقا ورا د به في باب الطهارة
طلب براءة المخرج عن اثر البول حتى يزول اثر البول اذ ادب الاثر

وَاصَابِ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمْ لَا يَمْنَعُ جَوَازُ الصَّلَاةِ
مَعَهُ وَإِنَّمَا إِذَا جَلَسَ فِي مَا قَلِيلَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَقَوْلُهُ **بِالْمَاءِ** يَجُوزُ **وَالْمَخْرُجُ**
قَدْرُ الدَّرْهِمِ اسْتِخْجَارُ لَكُمْ مَسْئُومًا **وَأَنْ تَجَاوَزَ الْمَخْرُجُ** **وَكَانَ**
الْمَخَاوِزُ قَدْرُ الدَّرْهِمِ لَا يَسْمَى إِزَالَةُ الْمَخَاوِزِ اسْتِخْجَارًا **فَلَا وَجِبَ**
إِزَالَتُهُ بِالْمَاءِ أَوْ الْمَالِ وَلَا يَطْهَرُ بِالْحَجَرِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ إِزَالَةِ الْبُخَاسَةِ
لِلْحَقِيقَةِ عَنِ الْبَدَنِ **وَأَنْ تَزَادَ الْمَخَاوِزُ عَلَى قَدْرِ الدَّرْهِمِ** الْمُثْقَالِ
وَهُوَ عَشْرُونَ قِيرَاطًا فِي الْمُجْتَسِدِ وَأَزَادَ عَلَى قَدْرِ مَسْلُحَةٍ فِي الْمَالِ
أَفْتَرَضَ غَسْلَهُ بِالْمَاءِ أَوْ الْمَالِ **وَيَفْتَرَضُ غَسْلُ مَا فِي الْمَخْرُجِ عِنْدَ**
الِاعْتِنَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ بِالْمَاءِ الْمَطْلُوعِ **وَأَنْ كَانَ**
مَا فِي الْمَخْرُجِ قَلِيلًا لِيَسْقُطَ فَرَضِيَّةُ غَسْلِهِ لِلْحَدِّثِ **وَلَيْسَتْ بِحَجَرٍ**
مَخْرُجٌ **وَهُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ خُشْنًا كَالْأَجْرِ وَلَا أَمَلًا لَا تَلُوكُ**
الْإِنْقَاءُ **وَالْمَقْصُودُ بِالِاسْتِخْجَارِ** لَا يَكُونُ يَدُونَهُ **وَنَحْوُهُ** **وَالْحَجَرُ**
مِنْ كُلِّ طَاهِرٍ مُزِيلٍ بِالْأَضَرِّ غَيْرِ مُتَقَوِّمٍ وَلَا مُتَحَرِّمٍ **وَالْفُتْلُ بِالْمَاءِ**
الْمَطْلُوعِ **لِحُصُولِ الطَّهَارَةِ** **الْمُنْتَقِ** **عَلَيْهَا** **وَأَقَامَتِ السُّنَّةُ**
عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ **لَا** **لِالْحَجَرِ** **مُقْتَدِلٍ** **وَالْمَالِ** **غَيْرِ الْمَالِ** **مُخْتَلَفٍ** **فِي تَطْهِيرِ**
وَالْأَفْضَلُ **فِي كُلِّ زَمَانٍ** **الْجَمْعُ** **بَيْنِ اسْتِمَالِ اسْتِخْجَارِ الْمَاءِ وَالْحَجَرِ** **مُزْتَبَا**
فِيمَسَّحَ الْخَارِجُ ثُمَّ يَغْسِلُ **الْمَخْرُجَ** **لِقَوْلِهِ** **تَعَالَى** **فِيهِ** **وَجَلَّ** **يَجِبُونَ**
أَنْ يَتَطَهَّرُوا **وَاللَّهُ** **يَجِبُ** **الْمَطْهَرُ** **فَقِيلَ** **لِمَا تَرَلَّتْ** **هَذِهِ** **الْآيَةُ** **قَالَ**
رَسُولُ اللَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** **يَا أَهْلَ بَنِي إِسْرَءِيلَ** **أَنْتُمْ** **عَلَيْكُمْ**
فَمَا **ذَا** **تَصْنَعُونَ** **عِنْدَ** **الْعَائِطِ** **قَالَ** **لَوْ** **أَتَيْنَا** **عَلَيْكُمْ** **لَا** **تَتَّبِعُ** **الْعَائِطَ** **لَا** **الْحَجَارَ**
ثُمَّ **تَتَّبِعُ** **الْحَجَارَ** **لِمَا** **كَانَ** **الْجَمْعُ** **سُنَّةً** **عَلَى** **الْإِطْلَاقِ** **فِي** **كُلِّ** **زَمَانٍ**

وَهُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ لِقَوْلِي وَقِيلَ ذَلِكَ فِي زَمَانِنَا لَا يَمْنَعُ كَانُوا
يَعْمُرُونَ وَيُحْزَرُونَ **أَنْ يَقْتَصَرَ عَلَى الْمَاءِ فَقَطْ** **وَهُوَ** **يَلْجَمُ** **بَيْنَ الْمَاءِ**
وَالْحَجَرِ **فِي** **الْفَضْلِ** **وَعَلَى** **الْحَجَرِ** **وَهُوَ** **ذُو** **مَا** **قَبْلَهُ** **فِي** **الْفَضْلِ** **وَيَحْصُلُ**
السُّنَّةُ **وَأَنْ** **تَقَاوَتْ** **الْفَضْلُ** **وَالسُّنَّةُ** **إِنْقَاءُ** **الْمَحَلِّ** **لِأَنَّهُ** **الْمَقْصُودُ**
وَالْعَدَدُ **فِي** **كُلِّ** **الْحَجَارِ** **ثَلَاثَةٌ** **مَنْدُوبٌ** **لِقَوْلِهِ** **عَلَيْهِ** **السَّلَامُ**
مَنْ **اسْتَحْمَرَ** **فَلْيُؤْتِرْ** **لَا** **يَحْتَمِلُ** **لَا** **بِأَحَدٍ** **فَيَكُونُ** **مَنْدُوبًا** **لِلسُّنَّةِ**
مُوكَلَّفَةً **لَا** **أَنَّ** **إِنْقَاءَهُ** **الْمَقْصُودُ** **وَلِقَوْلِهِ** **عَلَيْهِ** **السَّلَامُ** **مَنْ**
اسْتَحْمَرَ **فَلْيُؤْتِرْ** **مَنْ** **فَعَلَ** **فَقَدْ** **أَحْسَنَ** **وَمَنْ** **لَا** **فَلَا** **حُجْرَ** **فَإِنَّهُ** **يَحْكُمُ**
الْحَكْمُ **هُوَ** **وَاضِحٌ** **لِلدَّلَالَةِ** **قَالَ** **الْحَلَالُ** **لَيْسَ** **فِي** **أَوَّلِ** **سُورَةِ** **الْعَمَرَانِ**
أَتَمَّتْ **فِي** **التَّخْيِيرِ** **فَيَسْتَحْيِي** **مُرِيدُ** **الْفِعْلِ** **الْمَنْدُوبِ** **ثَلَاثَةَ** **أَحْجَارٍ**
يَعْنِي **بِكُلِّ** **عَدَدٍ** **الْحَجَارِ** **ثَلَاثَةٌ** **نَدْبًا** **أَنْ** **حَصَلَ** **التَّطْيِيفُ** **إِلَى** **الْإِنْقَاءِ**
بِمَادُونِهَا **وَلِمَا** **كَانَ** **الْمَقْصُودُ** **هُوَ** **الْإِنْقَاءُ** **كَرْكَ** **كَيْفَ** **يَحْصُلُ** **بِهَا**
عَلَى **الْوَجْهِ** **الْأَكْمَلِ** **فَقَالَ** **وَكَيْفِيَّةُ** **الِاسْتِخْجَارِ** **بِالْحَجَارِ** **أَنْ**
يَمْسَحَ **بِالْحَجَرِ** **الْأَوَّلِ** **بِأَدْيَا** **مِنْ** **جِهَةِ** **الْمَقْدَمِ** **أَيُّ** **الْقَبْلِ** **الْمُخْلَفِ**
وَالثَّانِي **مِنْ** **خَلْفِ** **وَيَسْمَى** **بَارًا** **وَبِالثَّالِثِ** **مِنْ** **قَدَامِ** **الْمُخْلَفِ**
وَهَذَا **التَّرْتِيبُ** **إِذَا** **كَانَتِ** **الْحَضِيَّةُ** **مَدْلَاةً** **سَوَاكُمَا** **ضَبَا**
أَوْ **شَاخِشَةً** **تَلَوْنِيهَا** **وَأَنْ** **كَانَتِ** **غَيْرَ** **مَدْلَاةً** **يَتَبَدَّى** **مِنْ**
خَلْفِ **الْقَدَامِ** **لِكُونِهِ** **أَبْلَغُ** **فِي** **التَّطْيِيفِ** **وَالْمَرَّةُ** **تَبْتَدِي**
مِنْ **قَدَامِ** **الْمُخْلَفِ** **خَشِيَّةً** **تَكُونُ** **فِي** **جِهَةِ** **تَمَسُّحِ** **يَغْسِلُ** **بِيَدَيْهِ**
أَوَّلًا **بِالْمَاءِ** **لِيَلْبَسَ** **تَشْرِبَ** **الْمَسَامُ** **الْمَاءَ** **الْحَسَنَ** **بِأَوَّلِ** **الِاسْتِخْجَارِ**
ثُمَّ **يُبْدِي** **الْحَجَارَ** **بِالْمَاءِ** **بِأَوَّلِ** **أَصْبَعِ** **أَوْ** **أَصْبَعَيْنِ** **فِي** **الْإِبْتِدَاءِ** **أَوْ**

ثلاثة ان احتاج اليها ابتداء يصعد الرجل اصبعه الوسطى
 على غيرها قليلا في ابتداء الاستنجاء لينخل الماء الجس من غير
 شيوع على باقى المحل ثم اذا اغسل قليلا يصعد بنصره ثم
 حضره ثم السبابة ان احتاج ليتمكن من التنظيف ولا يقتصر
 على اصبع واحدة لانه يورث داء اول يحصل به كمال التنظيف
 والمرأة تصعد بنصرها واسط اصابعها معا ابتداء
 خشية حصول اللذة لو ابتدأت باصبع واحدة فقد تحصل
 فيجب الغسل عليها ولا تشعوا العذرا لا تستنجي باصابعها
 بل براحة كفها خوفا من زوال العذرة ويبالغ المستنجي في الشطف
 حتى يقطع الراحة الكريهة ولم يقدره بعد لان الصحيح تفويضه
 الى رايه حتى يحل بين قلبه انه قد ظهر بيقين او غلبته الظن
 ولا يقدر بالعدد الا ان يكون مؤنوسا فيقدر بالثلاث في حقه
 وقيل بالسبع وقيل يقدر في الاحليل بالثلاث وفي المفعدة
 بالخمسة وقيل بالسبع وقيل بالعشر ويبالغ في ارتقاء المفعدة
 ليزيل ما في الشرج بقدر الامكان ان لم يكن صائما فان كان
 صائما لا يبالي بغيره من افساد الصوم ويحترز ايضا من افساد
 الاصبع مبتلة فانه يفسد الصوم واذا فرغ من الاستنجاء بالماء
 غسل يديه ثانيا ونشف مفعدة قبل القيام ليلا يجذب
 المفعدة شيئا من الماء اذا كان صائما ويستحب لغز الصائم
 ايضا حفظا للثوب عن الماء المستعمل فكل فيما يجوز به
 الاستنجاء وما يكره به وما يكره فعله لا يجوز كشف العورة

للاستنجاء

هذا هو الوجه في الاستنجاء
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء

للاستنجاء عند من يراه لان كشفها حرام فيسوق به ولو كان على
 شط نهر لا ستره فيه فلا يتركب المحرم لا قامت السنة
 ويرى ما في المحرج يخرج من تحت ثيابه وتضع الصلاة
 بدون الاستنجاء لكونه سنة اذا لم تتجاوز حرجها واذن الحائض
 الخاصة من حرجها فيديه لان ما في المحرج ساقط الاعتبار ولا
 يضم ذلك الى ما يبلغ قدر الدرهم به من المتجاوز فلا يمنعان
 صحة الصلاة واذا زاد المتجاوز بانفراده على قدر الدرهم وزنا
 في المجسدة ومسحة في المائة لا تصح معه الصلاة لزيادة
 عن العذر المعقولة اذا وجد ما يزيل ما او تايح ويحتمل لازالة
 من غير كشف العورة عند من يراه تحرزا عن ارتكاب المحرم
 بالقدر الممكن ويكره الاستنجاء بعظم وزوت قوله عليه السلام
 لا تستنجوا بالروث ولا بالظلم فانما زاد اخوانكم من الجن
 وفي دلائل النبوة للحافظ ابي نعيم ان الحسن التمسوا منه
 صلى الله عليه وسلم ليلة الجن هديته فاعطاهم العظم والرق
 فاذا وجدوها صاروا العظم كان لم يؤكل فيها كلولة وصار
 الروث شعيرا وتبنا علفا لدوابهم وذلك منحة للمني صلى
 الله عليه وسلم بتعليمه تعالى اياه والنهي يقتضي كراهة الخمر وطها
 لادبي او بهيمة للاسراف والاهانة واتلاف المال وقد نهي
 عنه عليه السلام واخرج مذي الحمرة وضم الحميم وتشديد الرامهله
 فارسي معرب وهو الطوب بلغة اهل بصرى يقال له اجور على
 وزن فاعول اللبن المحرق كره به خشونته فلا ينقى المحل ويؤديه

٢٧

وزت

هذا هو الوجه في الاستنجاء
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء

هذا هو الوجه في الاستنجاء
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء

والله اعلم بالصواب

هذا هو الوجه في الاستنجاء
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء

الامه

وغير فهو صغار الحصى لعدم التمكن من الانقباض وقد تلوث يده
وحم لتلويثه ورجاح وجص لانه يصير المحل **وشي** **مخترم**
 لتقومه كخرقة **ديساج** وقطن لا تلاف المالبسة والاستنجا
 بها يورث الفقر ويكره الاستنجا باليد **اليمنى** لما روى أصحاب
 الكتب الستة عن ابي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا بال احدكم فلا يمسح ذكره بيمينه واذا
 انى الخلا فلا يتمسح بيمينه واذا شرب فلا يشرب تيمنا ولا
الام **عذر** باليسري يمنع الاستنجا بها فلا يكره الاستنجا
 بيمينه واذا استنجا لما يكون على شط ما جارا او بصبي خادما
 او زوجة **ويدخل الخلا** قال الجوهرى الخلا ممدود والمتوضا
 والخلا ايضا الذي لا شيء فيه انتهى والمراد بيئت النقطة يدخله
 مريد الطهارة **برجله اليسرى** ابتداء مستورا لراسه استنجاء
 تكرمه لليمين لان الخلا موضع مستقدر يحضره الشيطان
وليسغيب اي يقتصرم قال في المصباح استغبت بالله وعدت
 به معاذ او عياد العتقت بالله **من الشيطان الرجيم قبل**
دخوله وقيل كشف عورته ويقدم تسمية الله تعالى على استنجا
 لقوله عليه السلام ستر ما بين اعين الجن وعورات بني آدم اذا دخل
 احدكم الخلا ان يقول بسم الله رواه على رضي الله عنه ولقوله
 عليه السلام ان الخشوش محتضرة فاذا انى احدكم الخلا فليقل
 اعوذ بالله من الجنك والخبايث والشيطان معروف وهو من
 سطن ليطن اذا بعد ويقال فيه ساطن وشيطان ويسمى

بذلك

بذلك كل منتمد من الجن والانس والدواب لبعده عوره في الشر
 وقيل من شاله ليطن اذا هلك فالمنتمد هالك بنمده ويجوز
 ان يكون مسمى بقلان لمبالغة في اهلاك غيره والشياطين
 على ضربين جنى وانسى قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي
 عدوا والشياطين الانس والجن والرجيم بمعنى المجرم بالجرم
 واللغو وقيل هو بمعنى فاعل اي يجرم غيره بالاعوا والخشوش
 جمع الخشوش والقسم وهو بستان الخيل في الاصل ثم انتقل
 في موضع فضا الحاجة لانهم كانوا يقضون الحاجة فيها والمحتضرة
 الاسكنة التي يحضرها الشيطان ويرصد فيها بني آدم بالاذي
 والجنك بضم الخاء والبا جمع خبيث وهو المؤذي من الجن والانس
 والشياطين والخبائث جمع خبيثة يرين ذكران الشياطين
 والجن وانما تقم ويروي خبيث يسكون الباء وهو مصدر بمعنى
 النسر والاستعاذه منهم في البنا المقدر لفضا الحاجة لانهما
 وفي القضا لانه يصير ما واهم جروح الخارج **وحل** **معتدا**
على يساره من رجله ناصبا اليمنى منها بان يضع اصابعها
 على الارض ويرفع ياقته لان ذلك سهل لخروج الخارج ولانه
 المناسب هنا ويوسع فيما بين رجله **ولا ينظم** الضرورة
 فان الله يمقت على ذلك قال صلى الله عليه وسلم لا يخرج الرجلان
 يضربان الفايط كاشفين عن عورتها يتخللان فان الله
 يمقت على ذلك رواه ابو داود والحاكم وصححه ومعنى يضربان
 الفايط ياتيانه قال اهل اللغة يقال ضربت الارض فانيت

٢٨

التلاوة
شياطين الانس والجن

واهر

الام

الخلاء وضربت في الارض اذا اسافرت والمقت البغض وقيل اشده
 والمقت وان كان على المجموع فيبعض موجبات المقت مكروه
 ويكره تحميما **استقبال القبلة** بالفرج وفي كنية شافعية بكرة
 استقبال بيت المقدس بالفرج ايضا كمال قضا الحاجتوا
 في الاستقبال للتطهر واقتار التماسه انه لا يكره ويكره **استدبارها**
 لقوله عليه السلام اذا ايتتم الغايط فلا تستقبلوا القبلة
 ولا تستدبروها ولكن شرقوا او غربوا وهو باطلا قد يتناول
 البناء والغضا فلذا قال **ولو في البنيان** واذا اجلس مستقبلا
 ناسيا فتذكر ليستحب له الاحراف بقدر ما يمكنه لما اخرج الطبري
 مرفوعا من جلس يقول قبالة القبلة فتعترف عنها اجلا لاما
 لم يقم من مجلسه حتى يتفرقه ويكره امساك الصبي نحو القبلة
 للبول ويكره **استقبال عين الشمس والقمر** اخراما لهما لانها ايتان
 عظيمتان من ايات الله الباهرة **وممب المرجح** لانه يعود عليه الخارج
 منه فيخسه ويكره ان يقعد في اسفل الارض فيبول في علاها
 ويكره ان يبول او يتغوط في الماء ولو كان جاريا وكذا يقرب ما كبر
 ونفرو عين وخوض والظل الذي ينتفع بالجلوس فيه **والمختر**
 سوا كان مخرفا رة او حية او نملة او غيرها الحصول الذي منه
 اوله **والطريق** والمقبرة للنهي عنه بقوله صلى الله عليه وسلم
 اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعن ان قال الذي يتخلى في طريق
 الناس وظلمهم **وتحت شجر ممر** لا تلاف الثمر وتجييسه ويكره
 البول قايما لانه يصيبه منه غالب الامن **عذر كوجع** بصلبه

راز الحلال

ويكره

ويكره ان يبول في موضع ويتوضا او يغتسل فيه لانه يورث
 الوسوسة ويستحب له دخول الخلاء بثوب غير الذي يصلي
 فيه ان كان له ذلك ولا فيحتزر ويحفظ ثوبه عن الخاسة
 والما المتعل ويكره دخوله ومعد خطمه مكتوب عليه اسم
 تعالى وشي من القرآن ولا يكشف عورتة قايما ولا يكره الله
 فلا يحمد اذا عطس ولا يشمت غاطسا ولا يرد سلاما ولا يجب
 مؤذنا ولا ينظر لعورته ولا الى ما يخرج منه ولا ينصت
 ولا يمتخط ولا يتفح ولا يكثر الا لتفات ولا يعث بيده
 ولا يرفع بصره الى السماء ولا يطيل الجلوس فانه يورث الباسور
 ووجع الكبد **ويخرج من الخلا برجله اليمنى** لانها نكتت من
 المكروه ومحل الشياطين فكان نعمة واليمن اولى بها **فيقول**
بسم الله الذي اذهب عني الادي بلخرج الفضل
 الودية التي لوحبت في الجسد امرضته **وعافاني** بابقاء
 خاصية الغدا لانه لو خرج جميعه كان فكلكا وروى عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال غفرانك وذكرنا وجهين
 احدهما كانه عليه السلام رأى ترك ذكر الله تعالى زمان لبثه
 في الخلا نقصيرا منه فتذركه بالاستغفار فانه كان يذكر
 الله تعالى على سائر احواله والثاني ان الاستغفار هنا كناية
 عن الاعتراف بالقصور عن بلوغ حق شكر نعمة الاطعام
 وتربية الغدا من حين التناول الى وان الانضمام وتسهيل
 خروج الادي بلامنة المدن من الام فالنجا الى الاستغفار

الله

والتواضع والاحتياج اليه والافتقار اليه والاعتماد عليه والرجوع اليه والالتجاء اليه والتمسك به والتمسك بآثاره والتمسك بفضله والتمسك بجلاله والتمسك بعظمته والتمسك بجلاله والتمسك بعظمته والتمسك بجلاله والتمسك بعظمته

وهي من الاعضاء الستة التي هي في راس الاربع

اعترافا بالفضور عن شكر الانعام **فصل في احكام الوضوء**
 يضم لواو وفتحها مضد ر وفتحها فقط ما يتوضا به وهو في اللقمة
 ملحوظ من الوضوء وهي الحسن والنظافة يقال وضوء الرجل اي جوار
 وضوءا وشرا نظافة مخصوصة ففيه المعنى اللقوي لانه يحسن
 اعضا الوضوء في الدنيا بالتطهيرة وفي الآخرة بالتجملات فيل
 الحكمة في غسل هذه الاعضاء هي هذا المعنى فان العبد اذا توجه
 لخدمة ملك يجب ان يجد رتظافته واسرها متقية الاطراف
 التي تتكشف كثيرا ومتى بصرت نقيه من الوسخ تطيفة من
 الدرن فيلها القلب واستحسنها العقل والله تعالى شرع
 لنا ديننا ذكرانه فطره الله التي فطر الناس عليها فشرع ما استحسوه
 في عقولهم وارتضوه فيما بينهم وفيل غير ذلك وقدم على الغسل
 لان الله قد مده عليه وله سبب وشروط وحكم وركن وصفة
 بدأ ببيان ركنه لانه اهم وركن الشيء ما قام به فقال
اركان الوضوء اربعة وهي فرائضه الاول من الاركان غسل الوجه
 لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم بفتح العين مضد غسلته غسلا
 وبالصم الاسم وبالكسر ما يغسل به من خطمي وصابون وكوة
 والغسل سالة الماء على محل بحيث يتقاطر ولو قطرة عند أبي
 ومحمد حمدا لله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله يجزى اذا
 سال على الغصو وان لم يغط فعلى هذين التفسيرين لا يكون ذلك محرم
 من مفهومه ولكنه منه وبك كما سذكر ان شاء الله تعالى
 وفي الفيض يشترط التقاطر في الغسل ولا بد واقله قطرتان

في الاصح

وهي من الاعضاء الستة التي هي في راس الاربع

وهي من الاعضاء الستة التي هي في راس الاربع

في الاصح ولا تكفي الاسالة والوجه ما يوجه به الانسان اي ما
 وقع عليه لنظر عند المواجهة وهي تقابل الوجهين **وحده أي**
 جملة الوجه **علا من مبدأ سطح الجبهة** سواء كان عليه شعر ام لم
 يكن والجبهة اسم لما يصيب الارض حالة السجود مما فوق
 الخبيث اي منابت الشعر ويقال فيها ايضا ما اكتشفه الجبين
 فيفسل من ابتداء الجبهة **الي اسفل الذقن** وهي مجتمع لحية والحي
 منبت الحية والعطر الذي عليه الانسان وسند حكم الحية
 ان شاء الله تعالى **وحده أي الوجه عرضا** بفتح العين مقابل
 الطول **ما بين شحمتي الاذنين** شحمتها مطلق القرط والاذن
 بضمين تخفف وتثقل والحذ المذكور يشير الى ان الغاية ليست
 دالخة لافق الطول ولا في العرض وشمل الحد البيض الذي بين
 العذار والاذن فيلزم غسله وهو الصحيح وعن أبي يوسف لا يلزم
 غسله بعد نبات الحية والركن **الثاني غسل يديه مع مرفقيه**
 لقوله تعالى وايديكم الى المرافق احد المرفقين بعبارة النص لان
 مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الافراد بالافراد والآخر
 بدلالته لتساويهما وعدم الاولوية والجمع على فرضية غسل
 المرفقين والمرق بكسر الميم وفتح الفاء قلبه لغته ملتقى عظم
 العضد وعظم الذراع **والركن الثالث غسل رجليه** لقوله تعالى
 وارجلكم بالنصب عكفا على ايديكم ولقوله عليه السلام بعدما
 غسل رجليه هذا وضو لا يقبل الله الصلاة الا به والخبر للحاوة
 كقوله تعالى وحور عين على قراءة الجرح مع كسبه لدخول الغاية في المفيا

قوله ليطا المرفقين لعله البدن
 وهذا في قوله غسل المرفقين لان
 الاجماع انما انفق على غسل اليدين
 قلنا

والخلق له يدان على المنيك
 والاشارة هي الاصيلة في غسلها
 غسل على اليد فليخا في منها على الارض
 والاشارة هي الاصيلة في غسلها
 غسل على اليد فليخا في منها على الارض
 والاشارة هي الاصيلة في غسلها
 غسل على اليد فليخا في منها على الارض

الحائل كتمتع وشحرق قيد به لان بقادسومة الدهن كالزيت لا تمنع
لعدم الحائل **فصل** في تمتة احكام الوضوء لما لم يقدر الكلام
على الحنة ذكره فقال **يجب** يعني يفترض غسل ظاهر الحية
الكثبة وهي التي لا ترى بشرتها من تحتها في اصح ما يفتي به من
التصحيح في حكمها وانما كان هذا اصح لانها قامت مقام البشرة
فتحول لفرض اليها وما قيل غير ذلك من الاكتفاء لثقلها او ربها او مسح
كلمها او غمره متروك لانهم رجعوا عما سوى هذا لما قلناه **ويجب**
اي يلزم بمعنى يفترض اتصال الماء الى بشرة الحية الحقيقية في الحنا
لبقاء المواجعة بها وعدم غسلها وقيل يسقط لانعدام المواجعة
الكاملة بالنبات ولا يجب اتصال الماء الى المسترسل من الشعر
عن دارة الوجه لانه ليس منه اصالة وليس يد لاعد ولا
يجب اتصال الماء الى ما انكم من الشفتين عند الانضمام
المستاد فان المنضم تبع للفرق في الاصح وما ظهر من الوجه ولا
باطن العينين ولو في الغسل لحوف الضرر ولا داخل قرحة برئت
ولم ينفصل من قشرها سوى تخرج القمع لعدم خروجه عن حكم
الباطن بهذا القدر لانه ضروري ولو انضمت الاصابع بحيث
لا يصل الماء الى ثناياها او طال الظفر فقط لا غلة فمنع وصول
الماء الى ما تحته او كان فيه يعني المحل المفروض غسله ما اي
شي يمنع الماء ان يصل الى الجسد كحجيين وشحرق ورمص يفتي
خارج العين بنعيمها **وجب** يعني يفترض غسل ما تحته بعد
ازالة المانع ولا يمنع الدرن الى الوسخ في الاظفار سواء فيه القرى

والهرى

منه ما لا يوجب الغسل

والمصري في الاصح فيصالح الغسل معه لتولده من البدن ولا يمنع
خرو البراعيت ونحوها كونهم الذباب وصول الماء الى البدن
لنفوذه فيه لقلته وعدم كثافته وعلى طفر الصباغ من الصبغ
لا يمنع للضرورة وعليه الفتوى **ويجب** اي يلزم تحريك الخاتم
الضيق في المختار من الروايتين لا في صلى الله عليه وسلم كان اذا
توضأ وضوء الصلاة تحرك الخاتم في اصبعه رواية ابن ناجية
ولانه يمنع الوصول ظاهره وكذا القرط في الاذن وهو بضم القاف
واسكان ما يعلق في شحمة الاذن يتكلف لتحريكه ان كان ضيقا
والمعتبر غلبة الظن في اتصال الماء الى الثقب سواء كان فيه
قرط او لم يكن فان غلب على الظن وصول الماء الى الثقب لا
يتكلف لغزله من داخل عود ونحوه في الثقب لان الحج مذكور
ولو ضره غسل شقوق رجله جاز اي صح امترازا الماء على
الدوا الذي وضعه فيها اي الشقوق للضرورة ولا يعاد الغسل
من جنابة ولا المسح في الوضوء على موضع الشعر بعد حلقه لعدم
ظرو الحديث وكذا لا يعاد الغسل بقص ظفره وشاربه لعدم
الحديث بغيره القص **فصل** في سنن الوضوء ليس في حال
الوضوء ثمانية عشر شيئا ذكرنا العدد تسهيلا للمتعلم لانه ليس
للمصحة حقيقة والسنة لفة الطريقة المعتادة ولو سبقت
واصلها الطريقة المستلوكة في الدين من غير لزوم على
سبيل المواجبة ثم ان كانت مما واظب النبي صلى الله عليه وسلم
عليه مع تركه في المؤكدة وان كان معه اختيارا ففي المندون

ما علم
تقدم التولية

وَإِنْ اقْتَرَبَتْ يَوْعِيدُ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهَا فِي الْوُجُوبِ فَيَسْنُ غَسْلُ
 الْيَدَيْنِ إِلَى الرِّسْفَيْنِ ابْتِدَاءَ الرِّسْعِ بِضَمٍّ لِرَأْسِكُونِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ
 وَالْعَيْنِ الْمَجْهَةِ الْمَنْصَالِ الَّذِي بَيْنَ السَّاعِدِ وَالْكَفِّ وَالَّذِي
 بَيْنَ السَّاقِ وَالْقَدَمِ وَسَوَاءٌ اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ نَائِمًا
 لِأَنْ مِنْ حَكْمِ وَضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدَمُهُ وَأَنَّا يَحْكِي مَا كَانَ
 دَابَهُ وَعَادَنَهُ عَلَيْهِ لَصَلَاةٍ وَالسَّلَامُ لِاخْضُوصِ وَضُوءِهِ
 الَّذِي هُوَ عَنْ نَوْمِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكِنْ يَكُونُ الْغَسْلُ الْكَذْبِي
 حَقًّا مَنْ اسْتَيْقَظَ وَكَانَ غَيْرَ مُسْتَبِجٍ بِالْمَاءِ أَوْ كَانَ عَلَى يَدَيْهِ نَجَاسَةٌ
 لَمَّا فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَمْسُ يَدَهُ فِي الْأَخْتَى
 يَغْسِلُهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَوَرَقٍ مَوَكَّدًا بِالنَّوْتِ
 فَلَا يَغْسِنُ يَدَهُ فِي ظَهْرِهِ حَتَّى يَفْرُغَ عَلَيْهَا ثَلَاثًا أَوْ كَيْفِيَّتِهِ أَنْ يَرْفَعُ
 الْأَيْدِيَّ ثَلَاثًا وَيَصْبُغَ الْمَاءَ عَلَى مَنَاهُ ثَلَاثًا ثُمَّ يَغْسِلُ كَذَلِكَ بِالْيَمِينِ
 عَلَى الْبَيْتَارِ فَإِنْ كَانَ الْأَيْدِيَّ كَبِيرًا يَمِيلُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمَّا اللَّهُ وَلَيْسَ
 عَلَى يَدَيْهِ نَجَاسَةٌ مُحْتَقَّةٌ يَدْخُلُ أَصَابِعُ الْيَمِينِ فِي خُمُومَةِ دُونَ الْكَفِّ
 لَوْ قَوِيَ الْكَفَايَةُ بِالْأَصَابِعِ وَيَصْبُغُ عَلَى الْيَمْنَى ثُمَّ يَدُوكَ الْأَصَابِعُ
 بِيَقْصُهَا ثُمَّ يَدْخُلُ الْيَمْنَى وَيَغْسِلُ بِسَلَامَةٍ وَأَنْ تَرَادَ عَلَى قَدَرِ الضَّرُورَةِ
 بِأَدْخَالِ الْكَفِّ صَارًا لِمَا مُسْتَقْبَلًا **وَالسُّنَّةُ ابْتِدَاءُ** أَحْتَى لَوْ سَنَى
 فَتَذَكَّرَهَا فِي خِلَالِ الْوُضُوءِ فَسَمَى لَا يَحْصُلُ لِسْتِغْفَافٍ خَوْفٍ فِي
 الْأَكْلِ لِأَنَّهُ لَوْ وَضُوعًا وَاحِدًا بِخِلَافِ الْأَكْلِ وَخَوْفٍ كَذَا فِي الْغَايَةِ
 وَقَالَ الْمُحَقِّقُ الْكَمَالُ بْنُ الْهَارِمِ وَهُوَ أَنَّا نَسْتَلْزِمُ فِي الْأَكْلِ تَحْصِيلَ السُّنَّةِ

كَمَا فِي الْمَنْتَقَاةِ

فِي الْبَاقِي

بَلَّغَ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى أَجْلِ
 تَوْبَلُ عَلَى خَطِّ الْمَصْنُفِ
 وَتَوْبَلُ الرِّضَا عَلَى خَطِّ
 الْمَوْلَى

فِي الْبَاقِي لَا اسْتَدْرَاجًا فَاتَّعَى وَقَالَ السَّارِحُ الْمَنِيَّةُ مَبْنِيَّةً
 وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ اسْتَدْرَاجًا لِمَا فَاتَّ بِالْحَدِيثِ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَتَسَنَّى أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى لُحْمِهِ فَلْيَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ
 أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ وَرَحْمَهُ أَبُودَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَلَا حَدِيثٌ فِي الْوُضُوءِ أَنَّ
 وَأَنَّمَا كُنْتَ التَّسْمِيَةُ سُنَّةً فِي أَوَّلِهِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْلَاحِ
 لَمْ يَلَوْضُوءُهُ وَلَا وَضُوءُ مَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَالْمَاءُ نَعَى الْفَضِيلَةَ
 لَا نَعَى الْجَوَازَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ فَإِنَّهُ
 يَطْهَرُ جَسَدَهُ كُلَّهُ وَمَنْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ لَمْ يَطْهَرِ الْأَمْرُ
 الْوُضُوءُ وَالْمَنْتَقُولُ عَنِ السَّلَفِ وَقِيلَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فِي لَفْظِهَا بِسْمِ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى بِنِ الْإِسْلَامِ وَقِيلَ الْفَضْلُ
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لِمَوْمُورٍ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا
 يَبْدَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَتَمُّ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لِسْمَى مَرَّتَيْنِ
 مَرَّةً قَبْلَ كَسْفِ الْمَوْرِ لِلَاِسْتِغْنَاءِ وَمَرَّةً بَعْدَ سَتْرِهَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ
 غَسْلِ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ لِحَتَائِظِهَا لِلْخِلَافِ لَوَاقِعَ فِيهَا فَإِنْ بَعْضُهُمْ
 قَالَ يَسْمَى قَبْلَ الْإِسْتِغْنَاءِ فَقَطُّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ يَسْمَى بِمَرَّةٍ فَحَسِبَ
 لِأَنَّهُ قَبْلَ الْإِسْتِغْنَاءِ كَسْفُ الْمَوْرِ وَذَكَرَهُ نَعَى الْحَالِ كَسْفِهَا
 غَيْرُ مُسْتَحْتَقٍّ قَالَ قَاضِي خَانَ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لِسْمَى مَرَّتَيْنِ **وَالسُّوَالُ**
 بِكَلِمَتَيْنِ اسْمُ الْإِسْتِغْنَاءِ وَاللَّغْوُ الَّذِي لَيْسَ أَلَدُّ بِهِ إِضْنًا
 وَالْمُرَادُ هُنَا الْأَوَّلُ يَقَالُ سَأَلَهُ لَيْسَ كُهُ إِذَا ذَكَرَهُ بِالسُّوَالِ
 وَأَذَا لَمْ يَذْكُرْ لَقَدْ قُلْتَ اسْتَأْذَنَ وَأَمَّا كَانَ سُنَّةً لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسُّوَالِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ

بَلَّغَ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى أَجْلِ

اللَّهُ

او مع كل صلاة ولما ورد ان كل صلاة به تقضى سبعين صلاة
 بدونه وينبغي ان يكون لتساق في غلظ الاصبع طول غير مستويا
 قليل للعقد من الاشجار المعروفة وهي الاراك ليكون اقسط
 للبلغم وانقى للصدر وانفخ للطعام وان يستاك عوضا لا
 طولا ليلا يصير لحر الاسنان وعليه الاكثر والافقونوي
 يستاك طولا وعوضا في **ابتدائه** اي الوضوء ونقص عنه لان
 الابتداء به سنة ايضا ووقته عند المضمضة على قول الأكثر
 وقال غيرهم قبل الوضوء والسؤال من سنن الوضوء عندنا لا من
 سنن الصلاة فيحصل فضيلته في كل صلاة صلاها بوضوء
 استاك فيه من غير استياك عند قيامه لها وليس السؤال من
 خصا بوضوفا انه يستحب في حالات منها تغير الفم والقيام
 من النوم والى الصلاة ودخول البيت واجتماع الناس وقراءة القرآن
 والحديث لقول ابن جنيبة ان السؤال من سنن الدين فيكسوي
 فيه الاحوال كلها وقال عليه السلام السؤال مطهرة للفم مرضاة
 للرب وقضية السؤال تحصل **او** كان الاستياك **بالاصبع** او
 خرقة خشبة **عند فقده** اي السؤال او فقدا سانه او ضرر بغيره
 لقوله عليه السلام يجزى من السؤال الاصابع وقال علي رضي الله
 عنه التثويب بالمسحاة والابهام سؤال ويقوم العلك مقامه
 للنساء لرقه بشرقهن وليس تحت امساكه باليد اليمنى والسنة
 في كيفية اخذه ان تجعل الخنصر من عينك اسفل السؤال والبنفس
 والسبابة فوقه واجعل لابهام اسفل راسه كما رواه ابن مسعود

قوله في غلظ الاصبع طول غير مستويا
 يعني ان الاصبع لا يكون مستويا بل
 منحنيا كالقوس في غلظته

والله اعلم
 بالصواب

ولا تقبض

ولا تقبض القبضة على السؤال فانه يورث الباسور ويكره الا
 مضطجعا لانه يورث كبر الحمال ومنافعه كثيرة وجمعها العار
 بالله تعالى الشيخ احمد الزاهد مؤلف سماه تحفة السالك في فضا
 السؤال **والمضمضة** وهي اصطلاحا استيعاب الما جميع الفم
 وفي اللغة التحريك وان تكون **ثلاثا** لانه صلى الله عليه وسلم توضع
 فمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا ماخذ لكل واحدة مما يجدي ولو
 تمضمض ثلاثا **بخرقة** كان مقيما لسنة المضمضة لانه سنة تكرير
 الغرغرة فيكون دون الاول في الفضل **والاستنشاق** وهو لغة من
 النشق وهو جذب الماء ونحوه يريح الانف الى لظفه واصطلاحا
 ابصال الماء الى المارون وهو ما لان من الانف ويكون **ثلاثا** **بخرقة**
 لما تقدم وقيد ثلاث غرغرات لانه لا يصح التثليث بغرفة
 لعدم انطباق الانف على باقي الما بخلاف المضمضة **ويسر**
المبالغة في المضمضة وهي ان يصل الماء الى اس الحلق والمبالغة
 في **الاستنشاق** وهي ان يصل الماء الى ما فوق المارن **لغير**
الصائم والصائم لا يتألف فيها خشية الحاق الفساد بالصوم
 لقوله صلى الله عليه وسلم استمع الوضوء واخلل بين الاصابع وبالع
 في الاستنشاق الا ان تكون صائما رواه اصحاب السنن
 الاربعة وروى ابن القطان بسند صحيح وبالع في المضمضة
 والاستنشاق **ويسر** في الاصح **تخليل الخنة الكثة** وهو
 قول ابى يوسف لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل خنثته
 والتخليل تقربق الشعر من جفة الاسفل الى فوق ويكون بعد

وقوله في غلظ الاصبع طول غير مستويا
 يعني ان الاصبع لا يكون مستويا بل
 منحنيا كالقوس في غلظته

قوله في غلظ الاصبع طول غير مستويا
 يعني ان الاصبع لا يكون مستويا بل
 منحنيا كالقوس في غلظته

مسح الاذنين اذا ارادته بما الراس والظفر ان يضع كفيه
 واصابعه على مقدم راسه ويمدها الى قفاه على وجه يستوعب
 جميع الراس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستقيلا
 بهذا لان الاستيعاب بماء واحد لا يكون الا بهذا الطريق
يسن الثالث وهو ان يمر يده على المضروب بعد غسله وكان
 سنة لانه عليه الصلاة والسلام فعله ومواظبته عليه ذليل
 الستة دون الفرض لان الله تعالى امر بالفضل مطلقا عن شرط
 الدلائل **يسن الاول** بكسر الواو المتابعة وهو ان يغسل العضو
 الثاني قبل جفاف الاول في زمان معتدل لو بدن معتدل وقيل ان
 لا يشغل بينهما بعمل اخر لغزغزبان فرغ الماء وانقلب الاناء
 فذهب لطبعه ومما يشبهه فان كان لا بأس به لمواظبة النبي
 صلى الله عليه وسلم عليه **يسن النية** والكلام عليها من وجوه خمسة
 حقيقتها ووقتها وصفها وكيفيتها ومحلها الما حقيقتها الله
 فغزم القلب على الشيء واضطلاحا توجه القلب نحو ايجاد
 الفعل جزما وظل فيه كف النفس عن المنى عنه لان كفيها
 ايجاد فعل لانه لا تكليف الا بفعل على الركب وبه يتدفع قول
 بعضهم ان المكلف به في النية ليس هو المكلف الذي هو
 الانتها ومما قلنا علم ان النية معنى ورا العلم في نوع ارا
 كالقصد والعزيمة والهم والحب والود فالكل اسم للارادة
 الحادثة لكن الغزم اسم المتقدم على الفعل والقصد اسم المتفرد
 بالفعل والنية اسم للمقارن بالفعل مع دخول تحت العلم كمنوي

وهذا

في النية ما يشبهه في قوله تعالى
 ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

وهذا لان الفعل لا يوجد بدون الارادة واما وقت النية فنقد
 ابتدا الوضوء قبل الاستنجاء ليكون جميع فعله قربة يثاب عليها
 فهذا الجمل قول المشايخ ان وقتها عند غسل الوجه على ما اذا اقتصر
 في الوضوء على المفروض والا فيغوت فصله بالوضوء على ما قد مرنا
 انه اذا ذكرها في انقاء الوضوء فاني بها لا يكون مقما للسنة واما
 صفتها فانها سنة لانها صلى الله عليه وسلم لم يعلم لا عرابي النية
 حين علمه الوضوء مع غسله ولو كانت فرضا لعلمه ولقوله تعالى
 يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الى
 امر بالفضل والمصحح مطلقا عن شرط النية فلا يجوز تقييد
 المطلق الا بدليل وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات
 وانما لكل امرئ ما نوى قلنا بموجب كمال لما مور به اي ثواب العمل
 بحسب النية فالمعنى ترتب الثواب على الفعل المجرد عن النية
 لعدم كون الوضوء وخوضه قربة اذا لم ينو واتا حصول الطهارة
 فلا يتوقف على وجود النية لان الوضوء طهارة بالما فكان كغسل
 الخباسة به لانه خلق مطهرا فاذا اصاب الاغصا طهرها
 وان لم يقصد كقوى الارزاق والطعام في الاشباع والبار في
 الاحراق والحديث الحكيم دون الخباسة واما التراب فانه منزى
 الحديث باصطه ولهذا الواجب المتمم الما كان محلا للحديث
 السابق فلم يبق في النية الا معنى التبتد وذلك لا يحصل
 بدون الخباسة النية فافترقا واما كيفيتها فهي ان ينوي
 رفع الحدث او ما لا يصح الا بالطهارة من العبادة كقائمة

قالوا لا ينفصل بين النية والفعل
 انما الاعمال بالنيات لان عبادة فلا يصح
 الا بنية دون النية كما اتهموا في علمه الوضوء
 مع غسله ولو كان فرضا لكانت سنة لانها على خلاف
 فلا تتقدم النية على الفعل بل هي معه
 لان النية هي ما يوجب العمل بها
 انما الاعمال بالنيات لانها على خلاف
 فلا تتقدم النية على الفعل بل هي معه
 لان النية هي ما يوجب العمل بها

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, starting with "بسم الله الرحمن الرحيم".

وروي هشام بن عمار عن محمد بن عبد الله بن الحارث
وبه قال الحسن البصري ينافي التبديع وهو

مذهب الأصوليين علم الفرق بين
المفروب والمستحب ونز

مرة أو مرتين ولم يواظب عليه انتهى ويسمى الادب بالنفل والمستحب
والنظير وحكمه الخواب على النفل وعدم اللوم على الترك وأما ما
واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع تركه بلا غفلة مرة أو مرتين
فهو سنة وحكمها الخواب وفي تركها العتاب لا العقاب
الحلوى **من روى** مخبرنا عن الفضالة **والاستحباب** **القطعة**
في غير حالة الاستحباب إقامة القرية ولو كانت قبله والدعا
التي أارجى للقبول وجعل الأنا الصغير على يساره والكبير
الذي يغتر فضة على يمينه **وعند الاستحباب** **ليقيم**
العبادة بنفسه فلا يستعين عليها بالغير لا بعذر **وعند**
التكلم كلام الناس بلا ضرورة لأنه يشغله عن الأدعية
الماور بها **والجمع** **بينة القلب وفعل اللسان** لتفصيل
العزيمة **والدعاء** **الماور** أي المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم
والصلاة **والنابحين** **والشمية** **عند غسل كل عضو** **أوسحه**
فيقول العبد بعد التسمية عند المضمضة اللهم أعني على
تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند
الاستنشاق بسم الله اللهم ارحني راحة الجنة ولا ترحني
راحة النار وعند غسل الوجه بسم الله اللهم يفيض وجهي
يوم تبيض وجهي وتسود وجوه وعند غسل يدي اليمنى بسم الله
اللهم أعطني كتابي يميني وخط سبني حسنا باليسار وعند غسل
اليسرى بسم الله اللهم لا تقطني كتابي يسرا ولا من وراء ظهري
وعند مسح رأسه بسم الله اللهم اظني تحت ظعرك يوم لا اخل

الأطراف

الأطراف عرشك وعند مسح أذنيه بسم الله اللهم اجعلني من الذين يستقيمون
القول فيبتغون أحسنه وعند مسح عنقه بسم الله اللهم اغفر قبتي
من النار وعند غسل وجهه اليمنى بسم الله اللهم ثبت قدمي على الصراط
يوم تزل الأقدام وعند غسل اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا
وسعي مشكورا وافتح لي أبواب التور ونيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
بعد غسل كل عضو وشرح هذه الأدعية في التوضيح شرح مقدمة
إبي الكيث الفقيه **وأما الاستحباب** **في صمخ** **أذنيه** **مبالغة**
في المسح **وتحريم** **الاستحباب** **في الغسل** **والمضمضة**
والاستنشاق **باليد اليمنى** **لشرفها** **والاستحباب** **باليسرى**
لا شتمانه وقال بعضهم الاستنشاق باليسار لأن اليمنى مطهرة
والأنف مقدرة واليمين للظهار واليسار للاقدام ولنا ما روي
عن الحسن بن علي رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام قال
اليمن للوجه واليسار للمعدة **والتوضي قبل دخول الوقت**
مباداة **للطاعة** **لغير المقدور** **والانوضوه** **ينتنقض** **مخرج**
الوقت **عندنا** **وبدخوله** **عند زفر** **وعند أبي يوسف** **عند**
والاستحباب **بالشهادتين** **بقوله** **قائما** **مستقبلا** **لقوله** **صلى الله**
عليه وسلم **ما منكم** **من أحد** **يتوضأ** **في سبغ الوضوء** **يقول** **أشهد**
أن لا إله إلا الله **وأشهد أن محمدا عبده ورسوله** **وفي رواية**
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له **وأشهد أن محمدا عبده**
ورسوله **لا تفتت له** **أبواب الجنة** **الثمانية** **يدخلها من أي**
باب شاؤا **قال الشيخ أبو الحسن البكري** **أخرج** **اليمن** **في**

قوله عندنا أي عندنا في وقتنا

الشعب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال اذا توضأ بكتابك
 اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك
 استغفر لك وانوب اليك طبع بطابع ثم جعل تحت العرش
 حتى يوتى بها يوم القيامة **وان يشرب من فضل الوضوء**
 مستقبل القبلة وان شاق احد الا انه صلى الله عليه وسلم شرب قائما
 فضل وضوئه وتار زمزم ويكره الشرب قائما الا في هذين قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشرب من احد كركا قائما من شئ
 فليستقى واجمع العلم على ان هذه الكراهة تنزيهية لانها لا تتر
 طبعي لا ديني ولا يشرب ماشيا ورخص للمسافر وقد صرح عنه
 صلى الله عليه وسلم الشرب قائما في غير زمزم والوضوء لليلة
 للجوار **وان يقول اللهم اجعلني من التوابين** اي المراجعين من كل ذنب
 يقال تاب العبد الى ربه اذا رجع عن ذنبه وتاب الله عليه اذا
 قتل توبته او وفقه لما والتاب اسم فاعل منه والتواب
 مبالغة وقيل هو الرجل كلما اذنب بادى بالتوبة وقيل هو المسبح
 ذليله قوله تعالى يلجبال اوبي معه اي سجد ذنوبه والاذاب
 بمعنى واحد والتواب من صفات الله تعالى ايضا لانه يرجع بالانابة
 على كل مذنب بقبول توبته **واجعلني من المتطهرين** اي المتزهرين
 عن الفواحش وقيل المتطهرون هم الذين لم يذنبوا وقدم ذكر
 المذنبين التائبين على من لم يذنب لئلا ينقطع التائب
 من الرحمة ولا يجيب المتطهر بنفسه ومن الاذاب وضع ما
 فيه اسم الله تعالى الا اذا اضطر فنبل دخول الخلا ومنها الخولة

مستور

مستورا الرأس ومنها ان لا يتوضأ بماء مشمس لقوله عليه الصلاة
 والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها حين سئلت لما لا تقبل يا حبيب
 فانه يورث البرص ومنها ان لا يستحس لنفسه انا يتوضأ منه
 دون غيره سئل محمد بن واسع اي الوضوء احب اليك ام من ما حرم
 او متوضأ العامة قال من متوضأ العامة قال عليه الصلاة والسلام
 ان احب الاديان الى الله التسمية الخفيفة ومنها صبت الماء بغير
 تعفيف الوجه بضره بالماء وترك النظر الى العورة والقالبضا
 والحطاط في الماء وان لا ينقص ما وضوئه عن مدوان لا يرف ولا
 يقتريه وان لا يجفف لا غصبا خرقه ولا باس بالبعث قليلا
 من غير مبالغة فيتم بمسح يدي بعد الوضوء كما روى ذلك عن عثمان
 والش بن مالك واستروق والحسن بن علي رضي الله عنهم ومنها كون
 آنية من خرف وان يغسل عروة الاربعة ثلاثا ومنها وضع
 على يمينه ووضع يده على الفسل على عروته لاراسه ومنها استسح
 النية في جميع افعاله وبما هو موفيه وما تحت الخاتم وامرار اليد
 على اعضاء المنيولة وتقدم ان ذلك سنة خصوصا في الشتاء
 ومنها تحا وزحد حدود الوجه واليدين والرجلين ليشيقن غلها
 بالحالة الفرة وعلا ايئنها استعدادا الوقت اخر وحفظ ثيابه من
 التقاط وقراءة سورة انا انزلناه لما نقله العارف بالله تعالى الشيخ
 ابو الحسن الكبري رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ
 في اثر وضوئه انا انزلناه في ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين
 ومن قرأها مرتين كتب في ديوان الشهدا ومن قرأها ثلاثا خسر الله تعالى

نحش لا نبيا اخرجه الذي لم يمسس الفرس وقال صلى الله عليه وسلم
 قواة انا انزلناه في ليلة القدر بقدر لربح القرآن انتهى وقال
 النفية ابو الليث رحمه الله تعالى يضاروي عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه قال من قرأ انا انزلناه على اثر الوضوء مرة واحدة
 اعطاه الله ثواب عبادة خمسين سنة صيام نهارها وقيام
 ليها ومن قراها مرتين اعطاه الله تعالى ما اعطى الخليل والكليم
 والرفيع والحبيب ومن قراها ثلاثا افتتح الله له ابواب الجنة
 الثمانية فيدخلها من اي باب شاء الاصاب ولا عذاب انتهى
فصل في المكروهات وما يكره مصلة تركت الشيء كرهه
 كراهته وكراهية اذا لم تحبته فهي ضد المحبة والمكروهات غير
 مخصوصة فيما ذكره وتقرىب حصرها بما يقاضد الادب والمنهج
 المتقدم ذكره لكن عد بعضها ابتعاها المتعلم فقال وما يكره
المتوضي ستة اشياء الامراف استقبال الماء لقوله صلى الله
 عليه وسلم لسعد لما سربه وهو يتوضا ما هذا الشرف يا سعد
 قال افى الوضوء شرف قال نعم وان كنت على نحر جدار او اذ احمل
 وابن ماجة وتثليث المسح بما جديد **والتقشير** هو التقليل
فيه لتقويت السنة او الحق بين العلو والتقصير قال النبي
 صلى الله عليه وسلم خيرا لامورا وساطرها وبكرة **خريف الوجه به**
 اي الماء لما فانه شرف الوجه فيلقبه برفق عليه ويكره
التكلم بكلام الناس لانه يشغل عن الادعية ويكره **الانتفا**
بيته لقول عمر رضي الله عنه رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم

من قرأ القرآن في ليلة القدر
 من قرأ القرآن في ليلة القدر
 من قرأ القرآن في ليلة القدر

من قرأ القرآن في ليلة القدر
 من قرأ القرآن في ليلة القدر
 من قرأ القرآن في ليلة القدر

يستقي

يستقي ما الوضوء به فبادرت استقي له فقال له ناعم فاني لا
 اريد ان يعينني على صلاتي **لحد من غير عذر** لان الضرورات
 تبيح المحظورات فكيف بالذي هو غير محظور وعن الوبري
 رحمه الله تعالى لا بأس به فان الخادم كان يصيب على النبي صلى الله
 عليه وسلم ولما قدم سبب الوضوء شرطه وحكمه وركنه ذكر
 وصفه على حدته فقال **فصل** في صفته ينقسم **الوضوء** على
ثلاثة اقسام **الاول** منها انه **فرض** الفرض لغة القطع والتقدير
 قال الله تعالى سورة انزلناها وفرضناها اي قدرناها
 وقطعنا الاحكام فيها قطعاً وشرعاً عبادة عن حكم مفقود
 لا يحتمل زيادة ولا نقصاً ثبت بدليل لا بسمعة فيه وكثيرا ما
 يطلق الفرض على ما يفوت الجواز بقوته ولا يجبر بحاجه كفسل
 مقدار معين ومسح مقدار معين وهو الفرض عملاً لا علماً ويسمى
 الفرض الاجتهادي والفرق بين الاجتهادي والقطعي الحكم
 باكفار جحد القطعي لا الاجتهادي وفرض الوضوء بمكة المشرفة
 ونزلت آيته بالمدينة المنورة وزعم ابن الجهم لما لى انه كان
 منذ وباقبل الهجرة وابن حزم انه لم يشرع الا في المدينة ودليله
 في المطولات وكان الوضوء فرضا بالامر **على المحدث** اذا اراد
 القيام **للمصلاة** بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الي
 الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية ولقوله صلى الله عليه وسلم
 بعد ما توضا كما ذكرناه هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا
 به **ولو كانت** الصلاة **تفلا** لما ذكرنا ولقوله صلى الله

ين

عليه وسلم لا يقبل الله صلاة من غرطه نور فبين صلى الله عليه وسلم
 بهذا ان الله تعالى لا يقبل صلاة اي صلاة كانت الا بطهارة
 اما بالفسل يا لما او بالتيتم وقوله متناخ الصلاة الطهور والطهور
 في هذا الحديث وغيره من الحديث بفتح الطاء عن جمهور الرواة
 وقال بعض الائمة الاجود صمته لانه متفق عليه والفتح مختلف
 وكذا الصلاة في الصلاة لانها صلاة وان لم تكن كاملة كذا في
 لا اذا حلقه الصلاة اذا لا تصح بدون الطهارة وكذا الارادة
 ليس القرآن والواحدة مكتوبة على رءوسها وحاطط لقوله تعالى
 لا يمسه الا المطهرون وقوله صلى الله عليه وسلم لا يمسه الا المطهرون
 الا طاهر وسوافه من البياض والكتابة وقال بعض مشايخنا
 انما يكره للمحدث من الموضع المكتوب دون الخواشي لانه لم
 يسلم القرآن حقيقة والصحيح ان مسها كمثل المكتوب وكذا
 مكتوبا بالفارسية يحرم عليه مسه اتفاقا وهو الصحيح
 والقسم الثاني وضوء واجب وهو الخواف بالكسبة لقوله
 عليه الصلاة والسلام الخواف حول الكعبة مثل الصلاة
 الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير ولا الم
 بكر صلاة حقيقة لم يتوقف صحته على الطهارة فاذا طاف محذرا
 صح ولزمه دم في الواجب وصدق في التطوع والقسم الثالث
 وضوء في احوال كثيرة كمثل الكسبة الشرعية فيجوز له الوضوء
 تنظيمًا قال الامام الحلواني فما تلقى هذا العلم بالتقظيم
 فاني ما اخذت الكاغدا لا بطهارة وكان الامام الشرحسبي

هذا الحديث يدل على ان الصلاة لا تقبل الا بطهارة
 واما قوله صلى الله عليه وسلم لا يمسه الا المطهرون
 فانه يدل على ان مسه لا يكره لغير المطهرون

رحمه الله

رحمه الله تعالى حصله في ليلة دار البطن وهو يكرر درس كتابه
 فتوضا تلك الليلة سبع عشرة مرة انتهى ورخص من الكتب لشرع
 باليد للمحدث الا التفسير كذا في الدرر عن مجمع الفتاوى وهو يقتضي
 وجوب الوضوء لمس التفسير فيكون من القسم الثاني ومن احوال النداء
 الوضوء **المس على طهارة والوضوء اذا استيقظ منه ان**
 نومه ليكون مبادرا للطهارة واذا العباداة **والله اعلم**
 الحديث بلال رضي الله عنه **والوضوء على الوضوء** اذا تبدل مجلسه
 لانه يكون اسرافا وفي غير مجلسه نور على نور وقيد بالوضوء لان
 الفسل على الفسل واليتم على اليتم يكون عبثا **وبعد غيبته وهي**
 ذكر الخالد بما يكره في غيبته **كان** - اختلاق بالمركن ولا يجوز
 الا في نحو الحرب واصلاح ذات اليمن وارضا الاهل **وميمته**
 هي السعاية بنقل الحديث من قوم الى قوم على وجهه لافساد بينهم
 والتمام المضرب والتميم والتميمة السعاية **وميمته كل خطيئة**
وانشا شعير فتيح لان الوضوء يكفر الذنوب **وقهيرة خارج**
الصلاة لانها حدث في الحلة فيتوضا لوجود صورته **وعسل**
ميت وحمل لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا قبل غسل
 ومن حمله فليتوضا **ولوقت كفى الله** لكونه اكل لسانها **وتبيل**
عسل الجنابة لو رود السنة به **والجذب عند اذاعة اكل وشرب**
وانوه ليكون على الطهارة في الحلة ومعاودة وضوء **والغضب**
 لانه يطغيم لقرارة **قران** وحديث **ورأيت** تنظيما لشرعها
 وبالله التوفيق **والله اعلم** والحمد لله رب العالمين

وَمِنْ بَيِّنَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعْظِيمُ الْحَضْرَةِ بِأَقَامَةِ الْقَرِيبَةِ
وَوُقُوفِ عَرَفَةَ لَشَرَفِ الْمَكَانِ وَمُبَاهَاةِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْوَاقِفِينَ
 بِهَا الْمَلَائِكَةُ الْكَرَامُ **وَالسَّيِّئِينَ الْقَتْلَ وَالْمَرْءَةَ** لِأَقَامَةِ عِبَادَةِ
 السَّيِّئِ بِالطَّهَارَةِ وَشَرَفِ الْمَكَانِ **وَإِكْلَامُ جَزِيرٍ** لِقَوْلِ بَعْضِ
 الْأَئِمَّةِ بِالْوُضُوءِ وَلَدَانِصْرَ عَلَيْهِ وَكَذَا **الْمَخْرُجُ مِنْ خِلَافِ**
الْمَلَأَكُمَا إِذَا مَرَّ بِمَرَاةٍ أَوْ فَرْجِهِ بِيَطْنِ كَفِهِ لِيَكُونَ مَقَامًا
 الْعِبَادَةِ بِطَهَارَةٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ جَمَعَتْ هَكَذَا
 وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْمَذْكُورَاتِ سُنَّةً وَمَكَوْلًا فِي حِلِّهِ أَيْضًا تَمِيمًا
 لِلْمُفَائِدَةِ وَاللَّهُ الْمُؤَقِّمُ سُنَّةَ اللَّهِ عَالِمُ **فَضْلٍ** فِي تَوَاقُضِ
 الْوُضُوءِ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ الْوُضُوءِ شَرَعَ فِيمَا بَيَّنَّا فِيهِ وَعَرَفَ
 الْفَضْلَ بِأَنَّهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ تَغَيَّرَتْ أَحْكَامُهَا
 بِالنِّسْبَةِ لِأَفْتَلَهَا غَيْرُ مُتَرَجِّمَةٍ بِكِتَابٍ وَلَا بَابٍ وَالْوُفَاقُضُ
 جَمْعُ نَاقِضَةٍ وَالنَّقْضُ إِذَا ضُيِّفَ إِلَى الْأَجْسَامِ يَرَادُ بِهِ ابْتِطَالُ
 تَأْلِيْفِهَا وَإِذَا ضُيِّفَ إِلَى الْمَعَانِي يَرَادُ بِهِ اخْرَاجُهَا عَنْ أَقَامَةِ
 الْمَطْلُوبِ بِهَا وَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْوُضُوءِ اسْتِبَاحَةُ الصَّلَاةِ وَخَوَافُهَا
 وَحَصْرُ الْوُفَاقُضِ بِالْعَدِّ تَسْمِيْلًا عَلَى الْمُتَعَلِّمِ فَقَالَ **يَنْقُضُ الْوُضُوءُ**
إِثْنَا عَشَرَ شَيْئًا مِنْهَا مَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ وَإِنْ قُلْتُ سَمِيَ الْقَبْلُ وَالذَّيْرُ
 سَبِيلًا لِكُونِهِ طَرِيقًا لِلخَارِجِ وَعَبَّرَ بِمَا الْمُقْبِلَةُ لِلْمُؤْمَرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
 أَوْجِبْ أَحَدَكُمْ مِنَ الْغَايِطِ وَهُوَ اسْمُ الْمُطْمِئِنِّ مِنَ الْأَرْضِ فَاسْتَعِيرَ
 لِمَا يَخْرُجُ إِلَيْهِ فَيَعْبُرُ الْمَعْتَادَ وَغَيْرُهُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ
 سُئِلَ عَنِ الْحَدِّثِ قَالَ يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ وَكَلِمَةُ مَا عَامَهُ فَتَشْمَلُ

المعتاد

المعتاد وغيره كالبول والغايط والدودة والحصاة والمني والمذ
 والودي والخيط والاحتضنة والنفاس والولادة وإن لم يتر
 د ماء على الصحيح والريح **الاربع القبل** الذكر والفرج **في الاصح** لأنه
 لاختلاف الاربع وليس كان رجلاً لا ينقض لعدم انبعاثه
 من محل الخجاسة إذ ليس فيه نجاسة والريح لا ينقض للمرور
 على الجحش لا لكون عيبتها نجسة لأن الصحيح أن عين الريح الخا
 من الدبر طاهرة حتى لو أصابت الثياب المبستلة لا تنجس عند
 العامة وأشار إلى أن ريح المفضاة ناقضة احتياطاً لعدم
 يتقن كونهما من الفرج والمفضاة هي التي صار مسلك بولها
 وغايطها واحداً ومسلك بولها ووطئها واحداً ثم الخروج من
 السبيلين يتحقق بالظهور فلو حشى المذكور فالانتقاض من مجاز
 بكرة الحشور رأس الذكر لا ينزله إلى المقضية وينقض بالتناول إلى
 القلفة على الصحيح لأن هذا بمنزلة المرأة إذا خرج من فرجها
 بولاً ولم يظهر وكو احتشيت في الفرج الداخل فالنقض بحاذة
 حرمة ولو أدخلت أصبعها فيه ثم أخرجتها فنقض لأنها لا تخلو
 عن بكرة وكذا المحققة أو غيرها في الدبر يعتبر البكرة إذا كان
 طرف منه خارجاً والاصطراط النقض إذا خرج بلا نقضيل
 وكذا القضة إذا وضعها في لاطيل ولو ابتلت بالبول
 ولم يجاوز رأسه غير أنه لو لاها خرج لم ينقض والمجبور
 إذا ظهر بوله بموضع الجب أن كان يقدر على إمساكه متى ما نقض
 ولا لا حتى يسيل لأنه كالجرح ولو كان به حصاة فبط ذلك الموضع

رجم
 وينقضه حكاهما في الختان الأول والعطلة
 فلا ينافي وقت بلخ لاختلاف الأول والثاني
 والثاني لا يحل للزوج وطئها إلا أن يمكنه
 الاثنان في التبل بلا شبهة

دابة

الاصح

ولخرجها واستمال لبوال لئلا يفرجها وان كان بذكره شقوله راسا
 احدهما يخرج ما يسيل في مجرى الذكروا الاخر في غيره ففي الاول
 ينقض بالظهور في الثاني بالسيلان واذا انبت الخنثى انه
 امرأة فذكره كالحج او رجل ففرجه كالحج وينقض في الاخر
 بالظهور كذا اقال بعضهم واكثرهم على ايجاب الوضوء عليه
 مطلقا من اي الفرجين كان سواء انبت حاله او لا ولو اقطر في
 احليله دهن فسال منه لا ينقض خلافا لابي يوسف بخلاف
 ما اذا الحقن بالدهن ثم سال حيث يعيد الوضوء لا خلافا به بالخا
 خلاف الاحليل للحابل عند ابي حنيفة والاحليل بكسر الهاء مجرى
 البول والناسور ينقض بنفسه جرح الدبر لا انتقال الخاسنة
 من الباطن الى المظهر ولو دخل بنفسه من غير مش باليد
 وينقضه اي الوضوء **ولادة من غير رؤية دم ولا تكون**
 نفسا في قول ابي يوسف ومحمد الخ وهو الصحيح لتعلق النقا
 بالدم ولم يوجد حقيقة والوضوء لازم للطوبى الموجودة
 بالولادة وقال ابو حنيفة عليها الغسل وان لم تر ذما احتياطا
 لعدم خلوه عن قليل دم ظاهر او صح قول الامام في القناوي
 وبه اثنى الصدوق الشهيد رحمه الله تعالى وينقض الوضوء **خاتمة**
سائلين عن غيرها اي السبيلين لقوله عليه الصلاة والسلام
 الوضوء من كل دم سائل وهو مذقبا عشرة المبشرين بلحمة وابن
 مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وابي موسى الاشعري وغيرهم من
 كبار الصحابة وصدور التابعين كالحسن البصري وابن سيرين

رضي الله

رضي الله تعالى عنهم اجمعين والسيلان في غير السبيلين تجاوزا للخا
 الى موضع يلحقه حكم التطهير لى يطلب تطهيره ولو نذبا فخرج
 من جرح في العين دم فسال الى الجانب الاخر منها لا ينقض لانه لا
 يندب تطهيره كما لا يجب بخلاف ما لو نزل من الراس الى ما صلب
 من الانف لانه يندب غسله ولو ربط بالحج فتعدت البكوة
 الى طاق لا الى الخارج فنقض لو كان بحيث لولا الربط سال لان
 الفم ليس لو تروى دغلى الحج فاشتمل لا يجنس ما لم يكن كذلك
 ولو تروى من راس الحج فظهر به فيج ونحوه لا ينقض ما لم يجاوز الوضوء
 وقوله **كدم وقبح** اشارة الى انه لا فرق بين الدم والقبح والصد
 والمال لانه دم من نضجه لان الدم ينضج فيصير صديدا مشر
 يرد اذ نضجا فيصير قحما ثم يزداد نضجا فيصير مافا اذ اتم نضجه
 لا يتغير بالحج والتبقة وما التدي والسرقة والاذن اذا كان
 لعلته سواء على الاصح وعلى هذا اقالوا من ردت عينه وسال
 الما منها وجب عليه الوضوء فاذا استمر فلو فكل صلاة واذا
 مصر القراء فامتلاد ما ان كان صغيرا لا ينقض كالمقص الذبنا
 والبراغيث وان كان كبيرا انقض كمص الحلق وذلك بحيث لو
 شرط سال ما مقصده وينقض الوضوء في **طعام او ماء او غلق**
 وهو ما اشتلت حرمة وجهه وهي سود احرقه او مرقاى صفرا
اذ املا الفم لانه يكون منجس بما في فم المعدة بفتح الميم واسكان
 العين فينقض لقوله صلى الله عليه وسلم من اصابه قي او راف او قلس
 او مذي فليغترف فليغترف لئلا ينجس على صلواته وهو في ذلك لا يتكلم

قوله ومن قال الدفري رحمه الله
 ولتلفه في سببه فقال ابو يوسف
 يعنى الحلق اي يشترط ان يكون
 الحلقين ويجهل بغير الحلقين
 وهو السبب عند قتال ما اختلف
 فيه اشياء ولا ينقض تغاقا
 قاء تليها كنت النفس
 من ذلك المكان وما كذلك
 وكنت النفس وجمع القى الجود
 من الميتين مثلا وكان ملاء الفم
 لا ينقض الوضوء القاقا لا تحلا
 السبيل هو ربه

الامام

وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة ومن تابعهم ولا نه صلى الله عليه وسلم
 قاء فتوضا قال الترمذي وهو أصح شيء في الباب رواه الحاكم في
 المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه والقول
 صلى الله عليه وسلم لم يعاد الوضوء من سبع من اقطار البول والدم السائل
 والقى ومن وسعة تملأ الفم ونوم مضطجع ورفقة الرجل
 في الصلاة وخروج الدم ولما كان ملا الفهر مختلفا فيه قال
وهو اي ملا الفهر ما لا يطبق عليه الفم لا يتكلف على الأصح
 من التفاسير فيه وهو رواية الحسن بن زياد وقيل ما لا يمكن
 الكلام معه وقيل ان يزيد على نصف الفم وقيل ان تجاوز الفم
 وقيل ان يحجز عن امساكه ورفق بين الفم وغيره حيث شرط
 للتقض ملا الفهر واما في نجاسة غيره فبالسبيل لان الفم
 يجاذب فيه دليلان احدهما يقتضي كونه ظاهرا والاخر يقتضي
 كونه باطنا حقيقة وحكما اما الحقيقة فلانه اذا فتح فاد
 يظهر واذا اضمه يبطن واما الحكم فلان الصائم اذا اخذ الماء
 بفمه ثم مضمضة لم يفسد صومه كما اذا اسال الماء على ظاهر جده
 فكان ظاهرا واذا ابتلع ريقه لا يفسد صومه ايضا كما اذا
 استقل من زاوية من بطنه الى اخرى فكان باطنا فوفرتنا
 على الدليلين حكما فقلنا اذا اكثر تقض لا نه يخرج غالبيا
 حيث لا تقدر الانسان على ضبطه الا بكلفة فاعتبر
 خارجا واذا قل لا ينقض فيصير تبعا للريق **وجميع متفرق**
القي اذا اكل سببه عند محمد وهو الأصح فاذا كان جملة

المتفرق

المتفرق يملأ الفم تقض والا فلا لان الاصل اضافة الاحكام
 الى الاسباب وقال ابو يوسف يجمع ان لتخذ المجلس لان
 المجلس اثر في جمع المتفرقات وتفسير اتحاد السبيل يحصل
 القى ثانيا فتل سكون النفس من الغشيان وان كان الثاني
 بعد سكون النفس كان السبب مختلفا وقال ابو علي الدق
 يجمع كيف ما كان فاذا اتخذ تقض اتفاقا وقبله لا ينقض
 اتفاقا وان لتخذ المكان لا السبب تقض عند ابي يوسف
 وقبله عند محمد ومما فم النائم ان نزل من الراس فهو ظاهر
 اتفاقا وكذا الصاعد من الجوف على المفتي به وقيل ان كان
 اصفرا ومثباتا فهو نجس وينقض الوضوء **مخرج من ذات**
الفم كما اذا غص على ناس فخرج منه وخرج دمه وغلب على
البزاق وهو والبصاق والبساق بمعنى معروف وساواه
 استخسانا لان الغالب سائل بقوة نفسه وكذا المساوي
 لان احدهما يبين يوجب التقض والاخر لا يوجب فاحذر
 بالاحتمال اولى ولتخرج الحرام على الحلال عند اجتماعهما
 وقال محمد لا يجب اليان بعيدا الوضوء وهو اشارة الى انه غير واجب
 واكثر المشايخ على انه واجب بخلاف المغلوب لانه سائل
 بقوة الغالب ويعلم ذلك من حيث اللون فان كان اصفر
 فهو مغلوب لا ينقض وان كان احمر فهو غالب وان لم تشد
 حرته فمساوي ينقض وقد بنا بكونه خرج من الفم لانه
 ان نزل من الراس تقض قل او اكثر باجماع اصحابنا وان صعد

والا يفتي المشايخ بغير ان يتبين ان السبب كما او اصعب ذلك
 في نظائر من وجد الدم فيه اي الذي وضع من
 الغض الا يصح ان يتبين ان السبب كما او اصعب ذلك
 في نظائر من وجد الدم فيه اي الذي وضع من
 هذا لا يفتي المشايخ بغير ان يتبين ان السبب كما او اصعب ذلك
 في نظائر من وجد الدم فيه اي الذي وضع من
 فلا يفتي المشايخ بغير ان يتبين ان السبب كما او اصعب ذلك
 في نظائر من وجد الدم فيه اي الذي وضع من
 يعلم وحق مع البران فانه ينظر الى التباين
 حليبي

من الجوف روي عن أبي حنيفة مثله وروي الحسن عنه انه يعتبر
 ملا الفرو وهو قول محمد والخيار انه ان كان علقا يعتبر ملا الفرو
 لانه ليس يدم وانما هو سودا احترقت كما قدماه وان كان
 ما يعا نقض وان قل لانه من فرجة في الجوف وقد وصل الى ما
 يحقه حكم النظم وبه اخذنا من المشايخ وهو قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف **ينقض الوضوء نوم** وهو فترة طبيعية تحدث
 في الانسان بلا اختيار منه تمنع الحواس الظاهرة والباطنة
 عن العمل بسلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيخرج العبد
 عن اداء الحقوق **لم تكن فيه المتعقلة** يعني المخرج من الارض
 كنوم مضطجع ومزور ومكعب على وجهه ومشتق على قفاه
 ونوم مريض يصلي مضطجعا بالامانة **ينقض** على الصحيح لقوله
 صلى الله عليه وسلم العيان وكاء السه فاذا انامت العيان
 انطلق الكوا وفيه التنبيه على ان الناقض ليس النوم لانه
 ليس بحدث وانما الحدث ما لا يخلوا النائم عنه فاقم السبب
 الظاهر مقامه كما في السفر ونحوه واذا انقلا لنوم في الصلاة
 فان كان في قيامه او ركوعه لا تنتقض طهارته وان كان نكلا
 في السجود تنتقض طهارته وتبطل صلاته وان لم يتعد قيامه
 قايما او ركعا او سجدا لا يكون حدثا في ظاهر الرواية قاله
 قاضي خان وقيدنا بالنوم لاحترازنا عن الناس والناس على
 نوعين ثقيل وهو حدث في حالة الاضطجاع وخفيف وهو
 ليس بحدث فيها والفاصل بينهما انه ان كان يسمع ما يقال

عنده

قوله في الجوف روي عن أبي حنيفة مثله وروي الحسن عنه انه يعتبر ملا الفرو وهو قول محمد والخيار انه ان كان علقا يعتبر ملا الفرو لانه ليس يدم وانما هو سودا احترقت كما قدماه وان كان ما يعا نقض وان قل لانه من فرجة في الجوف وقد وصل الى ما يحقه حكم النظم وبه اخذنا من المشايخ وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ينقض الوضوء نوم وهو فترة طبيعية تحدث في الانسان بلا اختيار منه تمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل بسلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيخرج العبد عن اداء الحقوق لم تكن فيه المتعقلة يعني المخرج من الارض كنوم مضطجع ومزور ومكعب على وجهه ومشتق على قفاه ونوم مريض يصلي مضطجعا بالامانة ينقض على الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم العيان وكاء السه فاذا انامت العيان انطلق الكوا وفيه التنبيه على ان الناقض ليس النوم لانه ليس بحدث وانما الحدث ما لا يخلوا النائم عنه فاقم السبب الظاهر مقامه كما في السفر ونحوه واذا انقلا لنوم في الصلاة فان كان في قيامه او ركوعه لا تنتقض طهارته وان كان نكلا في السجود تنتقض طهارته وتبطل صلاته وان لم يتعد قيامه قايما او ركعا او سجدا لا يكون حدثا في ظاهر الرواية قاله قاضي خان وقيدنا بالنوم لاحترازنا عن الناس والناس على نوعين ثقيل وهو حدث في حالة الاضطجاع وخفيف وهو ليس بحدث فيها والفاصل بينهما انه ان كان يسمع ما يقال

للعقل قوة على الارض والظلم من مذهب أبي حنيفة لزوال القوة وظفها وعنده ان انتبه قبل وصول جنبه الى الارض او عند اصابتها بلا فضل لم ينقض ينقض الوضوء وهو مرض يزول القوي ويستزوال العقل وينقضه حزن وهو مرض يزول الجي ويزيد القوي وينقضه سكر وهو خفة تعزى لانسان ونظير اثرها في مشيته بالتمايل وتلثم كلامه لزوال القوة الماسكة وهذه من الامور التي يدبر الحكم فيها على سببها الظاهرة لطفاء العلة التي هي خروج الناقض والاضل فيها ما قدماه من قوله صلى الله عليه وسلم العيان وكاء السه وهذه الاحوال حدث في كل الصور والقيام والركوع والسجود والاضطجاع لانها فوق النوم لعدم رزواها بالتنبيه والنائم اذا انبهته انتبه والعقل في الراس وشعاعه في الصدر والقلب او بالقلب القلب يعتدي بنوره لتدبير الامور وتميز الحسن من القبيح فاذا شر الخمر خلص اثرها الى الصدر فخال بينه وبين نور العقل فيبقى الصدر مظلم فلم ينتفع القلب بنور العقل فسمى لذلك سكرا لانه سكر طجز بينه وبين العقل ينقض الوضوء **تقيد** بالبالع عما كانت او سهوا وهي ما يكون مسموعا له ويجبر منه

عنده فهو خفيف ولا فهو ثقيل تنبيهه النوم مضطجعا ليس
 ناقضا في حق النبي صلى الله عليه وسلم لانه من خصوصياته لما ورد
 عنه صلى الله عليه وسلم ان عيني تنامان ولا ينام قلبي **ينقض**
الوضوء ارتفاع **للعقل** **قاعدة** **تدبر** **على الارض قبل تنبها**
وان لم ينقطع **على الارض** **الظلم** **من مذهب** **أبي حنيفة** **لزوال**
القوة **وظفها** **وعنده** **ان** **انتبه** **قبل** **وصول** **جنبه** **الى** **الارض** **او**
عند **اصابتها** **بلا** **فضل** **لم** **ينقض** **ينقض** **الوضوء** **وهو** **مرض**
يزول **القوي** **ويستزوال** **العقل** **وينقضه** **حزن** **وهو** **مرض** **يزول** **الجي**
ويزيد **القوي** **وينقضه** **سكر** **وهو** **خفة** **تعزى** **لانسان** **ونظير**
اثرها **في** **مشيته** **بالتمايل** **وتلثم** **كلامه** **لزوال** **القوة** **الماسكة**
وهذه **من** **الامور** **التي** **يدبر** **الحكم** **فيها** **على** **سببها** **الظاهرة** **لطفاء**
العلة **التي** **هي** **خروج** **الناقض** **والاضل** **فيها** **ما** **قدماه** **من** **قوله**
صلى الله عليه وسلم **العيان** **وكاء** **السه** **وهذه** **الاحوال** **حدث** **في**
كل **الصور** **والقيام** **والركوع** **والسجود** **والاضطجاع** **لانها** **فوق**
النوم **لعدم** **رزواها** **بالتنبيه** **والنائم** **اذا** **انبهته** **انتبه**
والعقل **في** **الرأس** **وشعاعه** **في** **الصدر** **والقلب** **او** **بالقلب** **القلب**
يعتدي **بنوره** **لتدبير** **الامور** **وتميز** **الحسن** **من** **القبيح** **فاذا** **شر**
الخمر **خلص** **اثرها** **الى** **الصدر** **فخال** **بينه** **وبين** **نور** **العقل** **فيبقى**
الصدر **مظلم** **فلم** **ينتفع** **القلب** **بنور** **العقل** **فسمى** **لذلك** **سكرا**
لانه **سكر** **طجز** **بينه** **وبين** **العقل** **ينقض** **الوضوء** **تقيد** **مطل**
بالع **عما** **كانت** **او** **سهوا** **وهي** **ما** **يكون** **مسموعا** **له** **وجبر** **منه**

٤٥

قوله في الجوف روي عن أبي حنيفة مثله وروي الحسن عنه انه يعتبر ملا الفرو وهو قول محمد والخيار انه ان كان علقا يعتبر ملا الفرو لانه ليس يدم وانما هو سودا احترقت كما قدماه وان كان ما يعا نقض وان قل لانه من فرجة في الجوف وقد وصل الى ما يحقه حكم النظم وبه اخذنا من المشايخ وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ينقض الوضوء نوم وهو فترة طبيعية تحدث في الانسان بلا اختيار منه تمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل بسلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيخرج العبد عن اداء الحقوق لم تكن فيه المتعقلة يعني المخرج من الارض كنوم مضطجع ومزور ومكعب على وجهه ومشتق على قفاه ونوم مريض يصلي مضطجعا بالامانة ينقض على الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم العيان وكاء السه فاذا انامت العيان انطلق الكوا وفيه التنبيه على ان الناقض ليس النوم لانه ليس بحدث وانما الحدث ما لا يخلوا النائم عنه فاقم السبب الظاهر مقامه كما في السفر ونحوه واذا انقلا لنوم في الصلاة فان كان في قيامه او ركوعه لا تنتقض طهارته وان كان نكلا في السجود تنتقض طهارته وتبطل صلاته وان لم يتعد قيامه قايما او ركعا او سجدا لا يكون حدثا في ظاهر الرواية قاله قاضي خان وقيدنا بالنوم لاحترازنا عن الناس والناس على نوعين ثقيل وهو حدث في حالة الاضطجاع وخفيف وهو ليس بحدث فيها والفاصل بينهما انه ان كان يسمع ما يقال

الاعمال

وَصُدُّوا التَّابِعِينَ مِثْلَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَالْثَّوْرِيِّ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا مِنْ
 الْقُحَّابَةِ أَفْتَى بِالْوُضُوءِ غَيْرَ ابْنِ عَمْرٍو وَقَدْ خَالَفَهُ أَكْثَرُهُمْ لِأَنَّهُ رَوَى
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَهُ رَجُلٌ كَانَهُ يَدْوِي فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَقُولُ
 فِي رَجُلٍ مَسَّ ذِكْرُهُ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ هَلْ هُوَ إِلَّا بِضَعَةِ مَنكٍ أَوْ مَضْمَنَةٍ
 مِنْكَ قَالَ الزَّمَذِيُّ وَهَذَا الْحَدِيثُ حَسَنٌ شَيْءٌ فِي هَذَا الْبَابِ وَاصح
 وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَكْبَابِ وَعَنْ أَبِي مَاهِدٍ الْبَاهِلِيِّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ سُئِلَ عَنْ مَسِّ الذِّكْرِ فَقَالَ إِنَّمَا هُوَ خَشْيٌ مِنْكَ وَأَمَّا
 حَدِيثُ بَسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 مَنْ مَسَّ ذِكْرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ فَقَدْ ضَعَفَهُ جَمَاعَةٌ وَكَانَ يُسْتَحَبُّ
 لِمَنْ مَسَّ ذِكْرَهُ أَنْ يَغْسِلَ يَدَيْهِ صَرَحَ بِهِ صَاحِبُ الْمَبْسُوطِ وَهُوَ
 أَحَدٌ مَا حُجِّلَ عَلَيْهِ حَدِيثُ بَسْرَةَ فَقَالَ أَوَلَمْ يَرَدْ غَسْلَ الْيَدَيْنِ اسْتِجَابًا
 لِمَا فِي قَوْلِهِ الْوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ يَنْفِي الْفَقْرَ وَبَعْدَهُ يَنْفِي الْكُمُ
وَمِنْهَا مَسُّ مِرْوَةٍ غَيْرَ مَحْرُومٍ لِمَا فِي السَّنَنِ الْأَرْبَعَةِ عَنْ عَائِشَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ بَعْضَ أَرْوَاهِ ثُمَّ
 يَصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ وَأَمَّا الْإِثْنَةُ فَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا
 الْمُرَادُ بِالْمَسِّ الْجَمَاعُ لِأَنَّ اللَّهَ جَمْعٌ كُنِيَ بِالْحَسَنِ عَنْ الْقَبِيحِ كَمَا كُنِيَ
 بِالْمَسِّ عَنْ الْجَمَاعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ
 وَالْمُرَادُ الْجَمَاعُ **وَمِنْهَا قِيْلَ لَا يَمْلَأُ الْفَمُ** لِمَا تَقَدَّمَ وَلَكُونَهُ لَيْسَ
 بِخَسَا لَأَنَّهُ أَعْلَى الْمَعْدَةِ **وَمِنْهَا قِيْلَ يُلْغَمُ وَلَوْ كَثِيرًا** لِأَنَّهُ يُرْجَى
 لَا تَدْخُلُهُ الْبُخَاسَةُ وَمِنْهَا **يَمْلَأُ الْفَمُ** لِمَا تَقَدَّمَ وَالْمَقْعَدُ بِهِ

لما في سنن أبي داود كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

لما في سنن أبي داود كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى تَحْقُقَ رُؤُسُهُمْ ثُمَّ يَصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّأُونَ وَمِنْهَا
نَوْمٌ مُمْكِنٌ مِنَ الْأَرْضِ وَلَوْ كَانَ مُسْتَنَدًا إِلَى شَيْءٍ كَحَايِطٍ وَسَارِيَةٍ
 وَوَسَادَةٍ بِحَيْثُ لَوِازِيْلُ الْمُسْتَدَالِيَةِ **سَقَطَ** الشَّخْصُ فَلَا يَنْتَقِضُ
 وَضُوهُ **عَلَى الظَّاهِرِ** مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ **فَهِيَ** أَيُّ فِي الْمَسِيلَتَيْنِ
 هَذِهِ الَّتِي قَبْلَهَا أَمَّا دَلِيلُ الْأَوَّلِيِّ فَقَدْ تَقَدَّمَ وَالثَّانِيَةُ دَلَالَتُ
 مَقْعَدِهِ مُسْتَقَرَّةٌ عَلَى الْأَرْضِ فَيَا مَنْ خَرَجَ شَيْءٌ مِنْهُ فَلَا يَنْتَقِضُ
 وَضُوهُ رَوَاهُ أَبُو يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَبِهِ اخْتِصَامُ
 الْمَشَائِخِ وَذَكَرَ الْقُدُّورِيُّ أَنَّهُ يَنْتَقِضُ وَهُوَ مَرُورِي عَنْ الطَّحَاوِيِّ
وَمِنْهَا نَوْمٌ مُصَلٍّ وَلَوْ نَامَ رَأْسًا أَوْ سَلْبًا إِذَا كَانَ عَلَى حَقٍّ
 أَيُّ صِنْتِهِ **الْمُسْتَنَدُ** فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ بِأَنَّهُ أَبَدِيٌّ ضَبْعِيٌّ وَجَافًا
 بِطَنُهُ عَنْ قُحْذِيهِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَحِبُّ الْوُضُوءَ عَلَى مَنْ
 نَامَ جَالِسًا أَوْ قَائِمًا أَوْ سَلْبًا حَتَّى يَضَعَ جَنْبَهُ فَإِذَا اضْطَجَعَ
 اسْتَوَحَّتْ مَفَاصِلُهُ وَإِذَا نَامَ كَذَلِكَ خَارَجَ الصَّلَاةُ فَلَا يَنْتَقِضُ
 وَضُوهُ فِي الصَّحِيحِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى هَيْئَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ الْمَسْنُونِ
 انْتَقَضَ وَضُوهُ **أَيُّهُ الْمَوْقِفُ** بِمَحْضِ فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ **بِأَمْرٍ**
مَا يَنْبَغِي يَعْنِي يُلْزَمُ **الْإِسْتِثْنَاءُ** لِمَا كَانَ سَبَبٌ وَجُوبُ الْفَسْلِ
 مُخْتَلَفًا فِيهِ تَتَبَعَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الْهَدَايَةِ بِجَعْلِهِ انْتِزَالُ الْمَنَى وَخَوَهُ
 سَبَبًا لِقَوْلِهِ الْمَنَى فِي الْمَوْجِبَةِ لِلْفَسْلِ انْتِزَالُ الْمَنَى إِلَى الْخَوِ لَأَنَّهُ
 أَظْهَرَ وَأَسْهَلَ لِلْمُتَعَلِّمِ وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَعْنَى شَرْطًا لِلْجُوبِ
 لَا اسْتِثْنَاءَ فَإِضَافَةُ الْجُوبِ إِلَى الشَّرْطِ حَاجَزٌ لِقَوْلِهِمْ صَدَقَ

الفطر لان السبب يتعلق به الوجود والوجوب والشرط ايضا في الية
الوجود فشارك الشرط السبب في الوجود وان اعترض على هذا
بان هذه المعاني موجبة للجناية لا للغسل على المذهب الصحيح
عن علمائنا فانها تنقضه فكيف توجب فقل قد بان المراد وجوب
الغسل بهذه المعاني على طريق البديل وانما يتوجه ما اعترض به
اذا كانت هذه المعاني موجبة لوجود الغسل لا لوجوبه ورد
ايضا بانها تنقض ما كان وتوجب ما سيكون فلا منافاة ولذا
كان الاولى ان يقال سبب الغسل وجوب ما لا يحل مع الجناية
اذا ارادته وان لم يجيب واعلم ان الكلام على الغسل في تفسيره
لغة وشرعية وسببه وركنه وشرطه وسننه واداءه وصفته
وحكمه اما تفسيره لغة فهو بالضم اسم من الاغتسال وهو تمام
غسل الجسد واسم للماء الذي يغتسل به ايضا والضم هو الذي
يستعمله الفقهاء اكثرهم لانه يجوز فتح العين كضمها والفتح
افصح واشهر عند اهل اللغة واصطلاحا غسل اليد بالماء
الطهور من جنائنا وحيض ونفاس والجناية في اللغة حالة
تحصل عند خروج المني على وجه الشهوة فيصير من قامت به
جنباً يقال جنب الرجل اذا قضى شهوته من المرأة واما سببه
فقد علمت بان ارادة ما لا يحل مع الجناية او وجوده وانما
شرايطه فتقسم الى قسمين شروط وجوب وشروط صحة
كما علمت في الوضوء وانما ركنه فهو ما امكن من الجسد من
غير حرج بالماء الطهور واما سننه فسنن ذكرها كالوضوء قبله

واما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغسل من سبعة اشياء منها خروج المني وهو ماء ابيض يخرج من كسر
به الذكر عند خروجه يشبه رايحة الطلع ومن المرأة رقيق اصفر

واما ادائه فكل في الوضوء يراى ما استعمله فيها واملكه فكل ما كان
مستقفا قبله والثواب في الاخرة بفعله تقربا ثم انه حصر موجبات
الغسل مع وصفه بقوله **يفترض الغسل بواحد** يحصل للانسان
من سبعة اشياء منها خروج المني وهو ماء ابيض يخرج من كسر
به الذكر عند خروجه يشبه رايحة الطلع ومن المرأة رقيق اصفر
الظاهر الجسد لانه ما لم يظهر لاحكامه اذا **الفصل عن فقره**
يعني الصلب **بشهوة** وكان خروجه **من غير جماع** كان حصلا لاختلا
ولو كان اول ما حصل كبلوغ صبي في الاصباح وعيث او فكا او نظير
وشرط الشهوة في خروجه فاعني عن ذكر التدقيق لانه اذا وجد
الشهوة كان بدقيق واذا لم توجد الشهوة عند خروجه لا يوجب
الغسل عندنا كما اذا ضرب على صلبه او حمل شيئا ثقيلا فنزل
منه مني بلا شهوة ولا يشترط وجود الشهوة عند انصافه من
الصلب ولا يشترط رؤاها الي انصافه الي ظاهر الفرج عند
ابن حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف والمرأة فيه كالرجل في ظاهر
الرواية وبه يؤخذ وقيل يلزمها الغسل بالاضلام من غزيرة
ما اذا وجدت اللذة لان ماها ينزل من صدرها الى رحمها بخلاف
الرجل حيث يشترط ظهور المني منه حقيقة وجه ظاهر الرواية
ان امرسليم رضي الله عنها جات الي النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله ان الله لا يستحيي من الحق هل علي المرأة من غسل
اذا هي اختلعت فقال نعم اذا رأت الماء وكذا عن خولة بنت حكيم
رضي الله عنها انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في

منامها ما يرى الرجل فقال ليس عليها غسل حتى تنزل كما ان الرجل
 ليس عليه غسل حتى ينزل وثمره الخلاف فيما تقدمتظهر فيما لو
 امسك ذكره او ربطه حتى سكنت شهوته ثم ارسله فنزل المني
 لزمه الغسل عندهما لا عند اي يوسف وفيما اذا امنى بشهوة
 واغتسل من ساعته وصلى ثم خرج بقية المني عليه الغسل عند
 لا عند اي يوسف ولا يمسد الصلاة بالاجماع لانه اغتسل للاول
 ولا يجب الغسل للثاني الا بعد خروجه ولو خرج بعد ما بال
 واذا نحي ذكره او نام او مشى خطوات كثيرة لا يجب عليه الغسل اتفاقا
 لان ذلك يتلغ ماداة المني الزايل عن مكانه لمشهوة فيكون
 الثاني زايلا بغير شهوة ولو خرج منه بعد البول وذكره مستتر
 وجب الغسل والفتوي على قول اي يوسف في الضيف اذا استخى
 من اهل البيت او ظفان يقع في قلبهم ريبه بان طأ وحول بينهم
 وعلى قولها في غير الضيف واذا لم يتدارك مسك ذكره حتى
 نزل المني صار جنبا لا اتفاق فاذا احتشى الرية يستتر باليها
 انه يصلي بغير قراءة ونية وخبرية ويرفع يديه ويقوم ويركع
 شبه المصلي **فروع** لمن به فرط شهوة وهو غريب لا شتمنا
 لتشكين الشهوة ويجوز اسبابه ولا يكون ملجورا اذا غلب
 خيفة ومنه **تواري حشفة** وهو راس ذكره حتى يخرج به
 ذكر البهائم والميت والمقطوع والمصنوع من جلد او غيره على
 صفة الذكر ولا يصح وذكر الصبي الذي لا يشتمى بخلاف
 المراهق في ببالته فانه يوجب عليها الغسل **او تواري قدرا**

قوله فاذا احتشى الرية يستتر باليها
 التماس ان هذا الوجه ليس له ما اذا لم
 يتدارك مسك ذكره حتى نزل المني والى
 في اقصاه في ما خفي ان لا يفتقر الى
 في صلوات ما خفي لا تدارك حتى يركع
 هو انه لو كان قولا فاذا احتشى الرية
 لمسالة التدارك وكان الكلام في الصلاة
 بغير قراءة ونية وخبرية ففتيت والله اعلم
 الصلاة الماضية فتفتيت من جملة
 ثم راسه في التدارك فتفتيت من جملة
 فتفتيت بغير قراءة ونية فتفتيت من جملة
 مسك ذكره حتى يركع

اي

اي الحشفة من مقصودها اذا كان التواري **فاحمد سبيل**
 فيجب الغسل عليهما لو مكلفين ويومر به المراهق تخلقا ولم ينفذ
 بكونه مشتمى لانه لو اوج في صغيره لا تشتمى ولم يقضها الزمة الغسل
 وان لم ينزل في الصحيح لانها صادت من نجاس ولم يغير بالتقاء
 الختان لان الحاصل في الفرج محاذاتهما لا التقاؤهما لان
 ختان الرجل موضع القطع وهو فيمادون خرة الحشفة وختان
 المرأة موضع قطع جلدة منها كعرف الديك فوق الفرج وذلك
 لان ما دخل الذكر هو مخرج المني والولد والجنس وفوق مدخل
 الذكر مخرج البول كحليل الرجل وبينهم جلدة رقيقة يقطع
 منها في الختان فختان المرأة تحت مخرج البول وتحت مدخل الذكر
 فاذا غابت الحشفة في الفرج فقد حاذى ختانه ختانه ولكن
 يقال لموضع ختان المرأة خفاض فذكر الختانين بطريق التغليب
 ولولف ذكره بخبرية واولج ولم ينزل فالاصح انه ان وجد خرة
 الفرج واللذة وجب الغسل والا فلا ولا يحوط وجوب الغسل
 في الوجهين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا التقا الختانان
 وغابت الحشفة وجب الغسل انزل او لم ينزل **تنبيه**
 لو اوج الواضح في فرج ختنى مشكل او اوج المشكل ذكره في فرج
 او دبر من مثله او غيره لا يجب الغسل على احد الا بالانزال
 لجواز ان يكون الختنى الفاعل امرأة وذكره كالا صبي وان يكون
 رجلا ففرجه زايد وهو كالحج فلا يجب بالايلاج فيه الغسل
 بمجرد كذا في البحر عن السراج قلت ويشكل عليه معاملة

حج

شأن

الله

الخنثى بالاضطرار في احواله وعليه يلزمه الغسل فليتأمل منها **انزال**
المني بوطي مستترة او بعيته شره انزال المني لان مجرد وطئها لا يوجب
 الغسل لقصور الشهوة ومنها **وجود ما يوجب بعد الانتباه من النوم**
 ولم يتذكر اخلا ما عندهم خلافا لابي يوسف هو يقول انه مذي
 وانه لا يوجب الغسل حال البقظة فبالاولى عدمه في المنام
 وبه اخذ خلف بن ايوب وابو الليث لكونه اقيس ولها ما روي
 ابو داود والنرمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البكلا ولا يدرك اخلا ما قال الغسل
 ولان النوم مظنة الاخلا امر راحة فيمنع الشهوة فيقال عليهم
 ثم يحتمل انه كان متيئا فرق بواسطة الهوي او القذا او المني
 لازم في باب العبادات وهذا **اذا لم يكن ذكره فمستشرا**
وقت النوم لان الانتشاء قبل النوم سبب لخروج المذي
 فيقال عليه ولو وجد الزوجان بينهما ما دون تذكره ومما يتر
 بان لم يظهر غلظه ولا رفته ولا بياضه ولا صفرة ولا طوله
 ولا عرضه يجب غلظهما الغسل في الصحيح احتياطا ومنها
وجود بلل مظنة منيا بعد افاقة من سكر وبعد افاقة من
اغيار احتياطا ومنها انه يفترض الغسل **حيض ونفاس**
 اي بخروج دم حيض او نفاس الى فرجها الخارج وقبل لا يصح
 ان يؤكل بخروج الدم لانه لا يجب بخروجه الغسل وانما يجب
 عند انقطاعه وهو اختيار مشايخ بخاري وفيد نظرا لان انقطاع
 طهارة ويسمى ان توجب الطهارة طهارة وانما يوجبها الخارج

قوله كذا في نسخة
 قوله كذا في نسخة
 قوله كذا في نسخة
 قوله كذا في نسخة
 قوله كذا في نسخة
 قوله كذا في نسخة
 قوله كذا في نسخة
 قوله كذا في نسخة
 قوله كذا في نسخة
 قوله كذا في نسخة

الجنس

الجنس وهو اختيار الكوفي وعامة العراقيين وانما لا يغتسل قبل
 الانقطاع لعدم الفائدة باستمرار الدم لانه لا يرفع الحدث
 المتقدم وحاصله ان الحيض والنفاس موجب بشرط الانقطاع
 والتحقيق انه سبب للاتصاف بالحدث وانقطاعه شرط لبقائه
 طهارة لا اغتسال وسبب وجوبه ارادة او وجوب ما لا محل معه
 كما تقدم يفترض لا اغتسال في جميع موجباته **والسكات**
الاشياء المكونة قبل الاغتسال لبقا صفة الجنبية
 ونحوها ابتدا لاسلام ولا يمكن ادا المشرط بزوال الجنبية وما في
 معناها الا به يفترض عليه لكونه مستمرا مكلفا بالطهارة
 عند اداء الصلاة ونحوها لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم
 الى الصلاة الاية وقوله تعالى ولا تقربوهن حتى ينظرون بالنسبة
 اي يغتسلن فلو لان الغسل فرض لما منع عن حقه وهو الوطئ
 الى غاية الغسل وحرم عليها تمكينه ضرورة فاذا انقطع وجب
 عليها تمكينه من حقه ولا تنقض اليه الا بالاغتسال فيجب
 كوجوبه ووجوب الاغتسال فيما دون الفرة يلزمه فيها ايضا
 بدلالة النص لان وجوب الغسل باعتبار الخروج عن الحيض وقد
 وجدوا فترض لا اغتسال من النفاس بالاجماع **وفتوى تفصيل**
الاستاء كسبية وسند ذكره في محله ان شاء الله تعالى
فصل في طهارة الجنين لا يغتسل فيها مذي وهو ما ايسر
 رقيق يخرج عند شهوة لا بشهوة ولا رفق ولا يعقبه فتور وربما
 لا يحس بخروجه وهو اغلب في النساء الرجال ويسمى في جانب

وقد جزم شيخنا العلامة الشيخ احمد الطحاوي الخنثى
 لوجوب الكافر لاسلاما
 وفي وجوب الغسل عن ما ساء
 رواه ابن ابي شيبة والاصح الاظهر
 وجوبه فاحفظوا وانقشوا
 واذ ينكس ما اذا الواسلت
 بعد انقطاع حيضها لم يغتسل

النساء قد يفتح القاف والذال المعجمة وفي المذي ثلاث لغات
 باسكان الذال وتخفيف الياء ويكسر الذال وتشديد الياء وهاتان
 مشهورتان ولكن التخفيف اوضح واكثر والياء الثالثة بكسر الذال ويكون
 الياء ويقال مذي بالتخفيف والمذي والمذي بالتشديد والاول
 اوضح ومنها **ودي** وهو ما ابيض كدر ثخين شبه المني في الخانة
 ويخالفه في الكدرة ولا راحة له ويخرج عقب البول اذا كانت
 الطبيعة مستمكة وعند حمل شيء ثقيل وقد يسبق البول
 ويخرج قطرة او قطرتين او نحوهما واجمع العلماء على انه لا يجب
 الغسل بخروج المذي والودي وهو باسكان الدال المهملة والياء
 ولا يجوز عند جمهور اهل اللغة غير هذا يقال ودي تخفيف
 الذال واودي وودي بالتشديد والاول اوضح ومنها **الخلا**
بلا بلب والمرأة فيه **كالرجل في طاهر الرقابة** لما قدمناه من
 حديث امرئسليم رضي الله تعالى عنها ومنها **ولادة من غير رؤوف**
دم يند لها في القبح وهو قول ابي يوسف ومحمد اخر التعلقات
 الغسل بالنفاس ولم يوجد حقيقة والوضوء لا يرفع عليها للرطوبة
 الموجودة بالولادة وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى عليها الغسل
 وان لم ترق ما احتياطا لعدم مخطوئها عن قليل **دم طاهر** كما تقدم
 ومنها **اليلج بحرقه** **سائمة من وجود اللذة** هذا على الاصح
 وقد منا لزوم الغسل به احتياطا ومنها **حقنة** لانها لا يخرج
 الفضلات لا لقضاء الشهوة ومنها **اقطال اصبع** ونحوه كسبه
 ذكر مصنوع من جلد او خشب **في احد السبلين** على المختار لفضور

الشهوة

قوله لا يلهو ما الغسل ما لم يجزى قال في الدرر
 قالوا قد تظن ان خروج منها من فيها الغسل
 الحرام لغيره الغسل على الغني به ولم يوجد في الدرر

الشهوة كاتيان البهائم وقال شارح المنيته الاول الحجاب الغسل
 بانخال الاصبع في قبل المرأة لعلمته الشهوة دون الذبر وهو جرح
 منه ومنها **وطي نيمية** او امرأة **ميتة من غير انزال** لعدم كمال سببه
 وليس الانزال غالبا ههنا ليقام سببه وهو لا يلج مقام الانزال
 ومنها **اصابة بكر لم تزول** **الاصابة بكرا** **لها من غير انزال**
 لان البكارة تمنع التقاطختين كذا في البرازية وغيره ولو
 جومت فيما دون الفرج وفضل المني فرجها لا يلزمها الغسل
 ما لم تجز لان الحبل ليس انزالا ولو اغتسلت بعد الجماع ثم
 خرج منها المني ان كان ميتة لا يلزمها الغسل لان الخارج اذا لم
 يكن مني المرأة كان بمنزلة البول **فصل في فرائض الغسل** ذكره
 بعد الوضوء اقتدا بالكتاب العزيز لان الحاجة الى الوضوء اكثر
 اولان تحلة جزء البدن وتحلل الغسل كله ولجزء قبل الكمال
 ولانه يسر تقديم الوضوء على الغسل **يقترن في الاعتسال**
 من الجنابة والحض والنفاس **احد عشر شيئا** وكلها ترجع الى شيء
 واحد هو غموم الما ما امكن من الجسد بالاحتياج ولكن ذكر التي
 عدتها تسهلا وايضا لما يلزم غسله منها **غسل الفم والانف**
 وهو فرض جهته ادي لاختلاف العلماء لقول الامام الشافعي
 رحمه الله تعالى بسنية غسلهما ولنا قوله تعالى وان كنتم جنبا
 فاطمروا اي فاغسلوا ابدانكم والبدن نية ما اول الظاهر والباطن
 وما فيه جرح منقطع للضرورة وهما يغسلان عادة وعبادة
 نفلان في الوضوء وفرضا في الجناسنة الحقيقية فشمهما من الكتاب

قوله ما لم يجزى قال في الدرر
 فانما لم يجزى في الغسل ما لم يجزى
 الانزال في الجماع الى ان اغتسلت بسببه
 بعد ذلك الجماع الى ان اغتسلت بسببه
 قالوا لا شك انه ميتة في عادة غسلت
 عليها عند انقضاء سببها الى جهتها وهو
 خلافا لاصح الذي هو ظاهر الآية
 قال في التتارخانية وفي ظاهر الآية
 بشرط الخروج من الفرج الغسل
 الى الفرج الخارج لوجوب الغسل
 حتى لو انفصل منها عن مكانه
 ولم يخرج عن الفرج الدخا الى
 الفرج الخارج لا يغسل عليها
 في النصاب وهو الاصح

وهو صيغة مبالغة وقوله صلى الله عليه وسلم تحت كل شرة جناية فلبوا
الشعر وانقوا البشرة رواه الترمذي من غير ما روى وقوله صلى الله
عليه وسلم من ترك شرة من جسده لم يغسلها فعمل به كذا وكذا من النار
قال علي رضي الله عنه فمن ثم عادت شعري وكان يجزأ وكونهما من
القطرة لا ينفي الوجوب لانما الدين وهو اعم منه فلا يعارضه بخلافهما
في الوضوء لان الوجه هو ما يقع به المواجهة ولا تكون بدخل الانف والفم
والنحو عطف عام على خاص وقد مرنا الاشارة الى اشتراط
زوال ما يمنع وصول الماء الى الجسد وعموما لا يستتعب فلو
شرب الماء عبثا مستوعبا الفم اجزا والافضل التقا الماء
لكونه مستغلا فيكون شربة لان الصحيح ان الحج وهو التقا الماء
بعد اذ ارتبه في الفم ليس شرطا في المضمضة ولو كان سنة
فجوز او بين اشانه طعاما رطب يجزيه لان الماء الطيف
يصل الى كل موضع غالبيا والاحتياط اخراجه والدرت
اليابس في الانف كالخنز الممضوغ والعجين يمنع تمام الفسل
جلد سمك لصق به ولا يمنع ما على ظفر الضبع وعليه التنوي
وكذا ما بين الاظفار سوا فيه المذي والقروي على الصحيح
وكذا اخر الراغب ونعم لذي باب اي ذرقه لا يمنع ويحيى
تحريك الخاتم الضيق والقرط اذا لم يكن في الثقب قرط فدخل
الماء اجزاء ولا يتكلف لادخال غير الماء كعود وكثرها غسل فيها
الخارج لانه كالفم الداخل لانه كالحلق فلا تدخل اصبعها فيه
ولا يضر اتصال قشرة قرحة برت ولم ينفصل عن الجلد سوى

مخرج

مخرج الفج وان لم يصل الماء الى ما تحتهما القدم خروجه عن حكم
الباطن بهذا القدر المضروورة ويفسح مرة واحدة مستوية
لان الامر لا يقتضي التكرار ويفترض غسل **الحلق** قلقة لا
عشر في فسخها على الصحيح واما اذا انقذ فسخها او لغسر
فلا يكلف به كغسل النظم للحج والقلقة الجلدة الساخرة
للخشفة والختان قطعها للسنة ويفترض غسل **دخول** مرة
مخوفة لانه من ظاهر الجسد ولا يخرج في اتصال الماء اليه ويقتر
غسل **ثقب** **مضمضة** لغدم الحج فيه ايضا با اتصال
الماء اليه ويفترض غسل **دخول المضمضة من شعر الرجل**
ويأمره صله وغسله **مطلقا** على الصحيح سوا سري الماء في
اصوله او لم يسر لكونه ليس برينة له فلا يخرج في نقضه
لا يفترض نقض المضمضة من شعر المرأة ان سري الماء في اصوله
اتفاقا لحديث امرت سلمة رضي الله تعالى عنها انها قال السنة
قلت يا رسول الله اني امرأة اشد صفرا سري فان نقضه لنفس الجنا
قال انما يكفيك ان تحشي على راسك ثلاث حشبات من ماء ثم
تفضي على سائر جسديك الماء فتظفرين ولان في النقض حرجا
عليها وفي الحلق مثله فسقط بخلاف الرجل وبخلاف ما اذا
كان شعرها ملبدا او غريرا الدم وصول الماء الى اصوله وقوله
ان سري الماء في اصوله ينفي وجوب بل ذوايها واشناس شعرها
وهو الاصح لحديث امرت سلمة وفي الهداية هو الصحيح وهو اخرا
عن المسترسل من شعر الرجل فانه يفترض اتصال الماء اليه

٥٣

قوله شعر المرأة ذكره سنا على انه من البدن
في حق المرأة وليس منه في حق اتصال الماء اليه
في غسله

هو الصحيح قاله في شرح المنية عملا بمقتضى المبالغة في الآية
مع عدم الضرورة وهو اختراز أيضا عن قول بعضهم يجب بلها
لقوله عليه الصلاة والسلام قبلوا الشعر وعما روى الحسن
عن أبي خنيفة أنها تبلى ذوائبها ثلاثا مع كل نلة عسرة ليبلغ
الما شعثا فربما وعما في صلاة البقاء الصحيح أنه يجب غسل
الذوايب وأنجا وزنت القديمتان لأن حديث أم سلمة صريح
في عدم النفض فقط وهذا أي قوله صلى الله عليه وسلم قبلوا الشعر
ناطق بلباس مع عدم الحرج فيه ولهذا وجب غسل المتقو
من شعرها لعدم الحرج في اتصال الماء إلى ثنائده كالحيضة ولأنه
من بدنها نظرا إلى أصوله فلما أقوله صلى الله عليه وسلم إنما يكفيل
أن تحشي على رأسك صريح في عدم بل الذوايب لأنها ليست
على الرأس حتى لا يصح مسحها عن فرض الممسوح من الرأس فإن قيل
قوله تعالى فاطمروايتناولجميع قلنا يتناول جميع البدن
وليس الشعر من البدن من كل وجه بل هو متصل به نظر إلى الأصل
ومنفصل عنه نظر إلى اطرافه فعملنا بأصله في حق من لا يلحقه
الحرج وبطرفه في حق من يلحقه الحرج والضعيفة بالضاد
المصحة الذوايبة وهي الخصلة من الشعر والضعف قبل الشعر
وأدخال بعضه في بعض ولا يقال بالظا المسألة تنبيه
تمن ما غسل المرأة ووضويعا على الزوج وإن كانت غنية كماء
الشرب لأنه من ما لا بد منه مطلقا وبعضهم قال إذا كان انقطا
الحيض أقل من عشرة فعلى الزوج لاحتياجه إلى وطئها بعد الغسل

وإن كانت

وإن كانت لعشرة فعليها لأنها هي المحتاجة إلى الصلاة ويقتز
غسل **شرة الحية** وشعرها ولو كانت كثيفة كشاة نص عليه
لئلا يتوهان حكمها كحكم الوضوء والفرق أن الحية الكثيفة
تخصل المواجهة بظواهرها لا بأصنافها فلا يكلف في الوضوء
بغسل غير ظواهرها وأما في الاغتسال من الجنابة فهو فرض لقوله
تعالى فاطمروا وحديث أم سلمة المتقدم كذا **شرة الشاة**
وبشرة **الحاجب** وشعرها **والفرج الخارج** لا الداخل لما قد سئ
فصل في سنن الاغتسال بسنة في الاغتسال في غير
شيء منها **الابتداء باليمين** لغوم حديث كل امرئ ذي بأس
والابتداء باليسار ليكون فعله قرينة يثبت عليها كالوضوء
ويحسن في الاغتسال باليمين إلى الوضوء لفعله صلى الله
عليه وسلم **وغسل الخامة** لو كانت على يده بانفراد يدها
ليقلل في الماء ويطمين بزوالها قبل أن تشيع على الجسد **وال**
ترجوه وإن لم يكن **مختصة** كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم
وذلك ليطمين بوصول الماء إلى الجرح الذي ينضم من الفرج حال
القيام وينفج حال الجلوس ثم يتوضأ **وضوءا** **فصل في**
الغسل بالماء في ظاهر الرواية وقيل لا يمسحها لأنه يصب
عليها الماء الأول هو الصحيح لأنه صلى الله عليه وسلم توضأ قبل
الاغتسال وضوءه للصلاة وهو اسم للغسل والمسح **والله**
غسل الرجلين إن كان يقف حال الاغتسال **في محل واحد**
فيه لأنه يحتاج إلى غسلهما ثانيا عن غسالته ولما روي

من

يجتمع

الستة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال حدثتني خالتي ميمونة
 رضي الله عنها قالت اذ نيت لرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَسْلَهُ
 من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو ثلاثا ثم أدخل يده في الماء
 ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الأرض فذكرها
 دكا شديدا ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم أفرغ على رأسه ثلاث
 حفنات ملاء كفيه ثم غسل سائر جسده ثم نحي عن مقامه ذلك
 فغسل رجله ثم نيت بالمنديل فرقة ولكن قال الشيخ أكمل الدين
 رحمه الله في العناية قال توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه
 للصلاة غير رجله انتهى وقال القاضي عياض في شرح مسلم
 ليس فيه أي حديث ميمونة نصح بل هو محتمل لأن قولها توضأ
 وضوءه للصلاة الاظهر فيه أكمل وضوياه وقولها آخر ثم نحي
 فغسل رجله محتمل أن يكون لما ناله من تلك البقعة انتهى
 وقال صاحب البحر فاعلى هذا يغسلها بعد الفراغ من الغسل مطلقا
 سواء غسلا قبله أو لا وسواء أصابها طين أو لا ثم لا يخفى تعيين
 غسلها وحق الواحد منا بعد الفراغ من الغسل إذا كانت في
 مستنقع الماء وكان على البدن نجاسة من مني أو غيره والله سبحانه
 وتعالى أعلم انتهى وقال النووي رحمه الله تعالى في رده صلى الله
 عليه وسلم المنديل استحباب ترك تنشيف الأعضاء وقال الإمام
 لا خلاف في أنه لا يحرم تنشيف الماعن الأعضاء ولا يستحب
 ولكن هل يكره فيه خلاف بين الصحابة وقال القاضي محتمل
 رده للمنديل لشيء رآه أو لاستنجاله في الصلاة أو تواضعا وخلافا

لعادة

لعادة أهل الترفه ويكون الحديث الآخر في أنه كانت له خرقة
 يتنشف بها عند الضرورة وشدة البرد ليؤبل برد الماعن
 أعضائه انتهى والمنقول في معراج الدراية وغيرها أنه لا بأس
 بالتمسح بالمنديل للتوضي والغسل إلا أنه ينبغي أن لا يبلغ
 ويستغنى فيبقى أثر الوضوء على أعضائه وليرى من صرح
 الأصحاب ميمونة المصلي فقال ويستحب أن يمسح بمنديل بعد
 الغسل انتهى واستدل له شافعي المنيعة الحلبي بما روت
 عائشة رضي الله عنها قالت كان للنبي صلى الله عليه وسلم خرقة
 يتنشف بها بعد الوضوء وأه الترمذي وهو ضعيف
 ولكن يجوز العمل بالضعيف في الفضائل انتهى ولا يخفى أن
 المدعى بالتنشيف بعد الغسل والمراد في الوضوء **تفصيل الماء**
على يده ثلاثا يستوعب الجسد كل واحدة منها والتثليث
 سنة حديث ميمونة كذا استدله الأئمة وفيه التصريح
 بأنه صلى الله عليه وسلم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات وليس
 فيه التصريح بفعله ثلاثا بعد في سائر جسده لقولها ثم
 غسل سائر جسده ثم نحي إلا أن يقال لما ذكرت التثليث
 في الرأس اكتفت به عن ذكره في باقي الجسد **ولو انغمس المقتسل**
في الماء الجاري أو انغمس في ماء هو في حكمه الجاري كالعشر في العشر
ومكث منقما قدرا الوضوء والغسل أو مكث في المطر كذلك
 ولو للوضوء فقط **فقد أكمل السنة** لحصول المبالغة بذلك
 كالتثليث **ويستحب في حال صب الماء رأسه** لما روي

٥٤

الموسوعة الفقهية

استحب به

وقد استحبنا اي الرأس منكم **لا منكم الا لئلا** لا يستحبنا بالتيان
 هو قول ثمن لا يمتد الحلواني ويسن ان **تدلك كل عصابة**
 في المرة الاولى ليعم الماء البدن في المراتين الاخريتين وليس كذلك
 بولجب في الغسل الا في رواية عن ابي يوسف لم يوص صيغة الطهروا
 فيه بخلاف الوضوء فانه يلفظ اغسلوا ولم يفرغ من بيان سنت
 الغسل شرع في بيان ادايه فقال **فصل واداب الاغتسال**
واداب الوضوء وقد علمتها الا انه لا يستقبل القبلة حال الغسل
لا كون غلبت كشف العورة حتى اذا كان مستورا بازار فلما
 به وليس تحت ان لا يتكلم بكلام مطلقا سوا كان من كلام الناس وغيره
 اما كلام الناس فذكر اهتد حال الكشف واما الدعاء فلا تدعى صبت
 الماء المستعمل وحل الا قد روي الا وحال وليس تحت ان يغتسل في محل
 لا يراه احد ممن لا يحل له النظر الى عورته لاحتمال بدو العورة حال
 الاغتسال او اللبس وقوله عليه الصلاة والسلام ان الله حي
 يستريح الحي والستر فاذا اغتسل احذركم فليست تترد واه
 ابو داود واذا لم يجد ستره عند الرجال يغتسل ويختار ما هو
 استر والمرأة بين النساء كذلك وبين الرجال توخر وتطه
 ابن وهبان بقوله
 • وغسل على شخص ونام ستره فيا في بدو في القوم لا يتأخر
 • وليس كالاستحوا والفرق ظاهر وفي امرأة بين الرجال توخر
 واذا كشف ازاره في الحمام لغسله وعصره لا ياتم لعدم مكان
 تطهير بدونه والتم على الناظر وقيل لا يجوز التجرد في بيتا الحام الضيف

لعمري

مصيب

لعصر اذاره او خلق عانت به وفيل يجوز في المدة اليسيرة وقتل لانا
 به وفيل يجوز ان يجرد للنفس ويجرد روضه للحام ايضا اذا كان
 البيت صغيرا مقدرا خمسة اذرع او عشرة ويستحب ان يصلة يستحب
 كما تقدم في الوضوء لان فيه الوضوء زيادة **وكرو قدما كره**
الوضوء ويزاد فيه كراهة الدعاء كما تقدم وتفضل الجماع على عدم
 لزوم تقدير الماء للغسل والوضوء لان طباع الناس ولحوالهم
 تختلف فجوز الزيادة على الصاع في الغسل وعلى المدة في الوضوء
 بما لا يؤدي الى الوسوسة **فصل في الاغتسال بالاريفة**
اشيا منها حلالا والحقة على الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم من توضا
 يوم الجمعة فيها ونامت ومن اغتسل فيها افضل وهو ناسخ
 لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم
 وقوله صلى الله عليه وسلم اذا لحظ احدكم الجمعة فليغتسل او تقول
 هو منه الحكم بانتمنا علته والدليل على تلحق ما رواه ابو داود
 عن عكرمة ان انا ساسا من اهل العراق جا وافقا لوابا ابن عباس اترك
 الغسل يوم الجمعة واجبا فقال لا لكنه اظهر وخير لمن اغتسل ومن
 لم يغتسل فليس بواجب وسأخبركم كيف بدأ الغسل كان الناس
 يهوديين يلبسون الصوف ويميلون على ظهورهم وكان مسجلهم
 ضيقا مقارب السقف انما هو عريش فخرج رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى شارت
 منهم رياح اذ ي بعضهم بذلك بعضا فلما وجد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تلك الرياح قال يا ايها الناس اذا كان هذا اليوم

الاله

بالذلة والافتقار لكشف الكرب **وظيفة** حصلت نصرا **ورج** شيا
 في اي وقت لان الله تعالى اهلك بالريح من طغي كقوم عاد فيلججني
 الناس الى الله تعالى واقرب احوالهم الوقوف في الصلاة باكمل الطهارة يتن
 ويندب للتائب من ذنب وللقادم من سفر وللمستحاضا اذا انقطع
 دمها ولمن يراذ قتلها وللمن يندب غسل جميع بدنه او ثوبه
 اذا اصابته نجاسة وخفي مكانها **شروط** الطهارة
 الشرعية لصير العبد اهلا للعبودية والقيام بخدمة الربوبية
 ولا يتغنى ذلك حقيقة الا بالخلوص للطوعية وتطهيرها عن
 الادناس المعنوية اذ هي اضر من النجاسة الحقيقية كالغل والغش
 والحقد والبغض والحسد ويضلح قلبه ليضلح به سائر الحسد
 فيطهر قلبه عما سوى الله تعالى من الكونين كون الدنيا وكون
 والاخرة بقطع العلايق عن جملة الخلالات وما تظلم اليه النفوس
 فلا يقصد الا الله تعالى يعبد به لاستحقاق العباد له لانه تعالى
 وامثال امره ملاحظا لجلالته وكبريائه لا رغبة في الجنة ولا
 رهبة من نار بل لانه تعالى من حقه ان يعبد كما قال تعالى وما
 خلقت الجن والانس الا ليعبدون فخلص الماعزة له ثم ليس له
 خلعة الدينية والدينية اظهار اللباقة والاضطرار الى
 المولى العتي عن كل شئ بعد تطهير لسانه من اللغو فضلا عن
 الكذب والبنية والتممة والبهتان وتزيينه بالتهليل
 والتقديس والتسبيح وتلاوة القرآن لعل ان يتصف ببعض
 صفات العبودية اذ هي الوفا بالعهد والحفظ للملوك والوفى

بالموجود

بالموجود والصبر عن المفقود فتكون فرد الفرد لا يستزك شئ
 من الدنيا ولا يملك شئ من الهوى قال الحسن البصري
 رحمه الله تعالى وتغنى ببركته
 رب مسرور سبته شهوة قد عرى من ستره وانفتكا
 صاحب الشهوة عند فاذا ملك الشهوة اضحى ملكا
 لما فرغ من ذكر الطهارة بالما شرع في بيانها
 بالتميم اذ من حق الخلف ان يتبع الاصل وقد مر على مسح الخلف لثبوت
 بالكتاب وزد بالسنن وقد شرع التيمم في غزوة بني المصطلق
 بالمريسيق وهو ما بنى عليه قد يد بين مكة والمدينة الموزرة وهو
 من خصائص هذه الامة قال صلى الله عليه وسلم جئت لي الارض مسجدا
 وطهورا ايما ادر كنتم الصلاة تيممت وصليت وله سبب وشرط
 وحكم وركن وصفة وكيفية والباب لغة النوع وعرفان نوع من
 المسائل اشتمل عليها كتاب وليست بفضل والتيمم لغة القصد
 مطلقا لخالج فانه القصد الى مقصود وشرع مسح الوجه
 واليدين عن الصعيد الطاهر والقصد شرط لانه النية وبسبب
 مشروعيته نزول النبي صلى الله عليه وسلم باصحابه على غير ماء
 في تلك الغزوة وفي غير ذلك وسبب وجوبه وجوب اصله
 المتقدم وشرطه كذلك الا فيما استغله وحكمه حل بان كان متسقا
 فيه وركنه استيعاب المحل بالمسح وصفته انه فرض للصلاة مطلقا
 ويندب لدخول المسجد عدلا كما استغله وكيفية مسحه اليمنى باليسرى
 وقلبه مستوعبا ولما كانت الشروط اهم قدم بيانا فقال

قوله اذ من حق الخلف فيه تساهل لان
 التيمم بدل الاصل والشرع بينهما ان
 البدل لا يضاد اليه عند القدرة على
 الاصل بخلاف الخلف فانه يضاد اليه
 عند القدرة على الاصل لا المسح والخلفين

التيمم بشرط ثمانية **أولها النية** لان التراب ملوث
 بذاته وليس مطهرا لاصالة وانما يصير مطهرا بنية قرينة مخصوصة
 فلذا كانت النية فيه فرضا بخلاف الوضوء لان المخلوق مطهرا
 فاذا اصاب المخلوق قد يتعارق الخلق لاصل لاختلافها
 الا ترى ان الوضوء باربعة اعضاء وهو باثنين منها وليس التكرار
 في الوضوء فيه **وحقيقته** اي النية شرعا **عقد** **النية**
المفعل جزما وتقدما لكلامه عليها في سنن الوضوء **وقد**
عند ضرب يده على يديه او عند مسح اعضاءه بتراب
 اصابها ولما كان للنية شروط في حد ذاتها يتبعها بقوله
وشروط صحة النية ثلاثة **الاول** لان النية تصير النفل
 مستهضائبا للثواب ولا يقع فعل من الكافر كذلك لعدم
 اهليته للثواب **والثاني** لان غير المميز وانطق بكلام فهو
 لا يفهم معناه **والثالث العلم بالنية** لان النية معنى ورا
 العلم في شرط سبق علمه بالمنوي ولما كانت النية في التيمم
 مقتقرة الى شرط خاص ما بينته بقوله **ويشترط لصحة**
نية التيمم ليكون مقناحا **للمصلحة** فتصح **بأحد ثلاثة اشيا**
اتامة الطهارة من الحدث او الجنابة ولا يشترط التعيين
 بين الجنابة والحدث في الصحيح وانما التقى بنية التطهر لان
 الطهارة شرعت للصلاة وشروطها باحتمالها فكانت نيتها نية
 اماحة الصلاة فلذا قال **واستباحة الصلاة** لانها برفع الحدث
 فتصح باطلاق النية واما اذا اقتدر النية بشي فلا بد ان يكون

خاصا

كونه نية في كل واحد من هذه الاشياء
 كونه نية في كل واحد من هذه الاشياء
 كونه نية في كل واحد من هذه الاشياء
 كونه نية في كل واحد من هذه الاشياء

خاصا اشار اليه في الشرط الثالث بقوله **ونية عبادة مقصودة**
 وهي التي لا تجب في ضمن شي اخر بطريق التبعية فتكون قد شرعت ابتداء
 تقربا الى الله تعالى وتكون ايضا **لانتقم بدون طهارة** ويكون المنوي
 اما صلاة او جزا للصلاة في حد ذاته كقوله نويت التيمم للصلاة
 او لصلاة الجنابة او سجدة التلاوة او لقراءة القرآن وهو واجب او نية
 لقراءة القرآن بعد انقطاع خيضا او تقاسها فان كلامها فترتبة
 مقصودة بذاتها متوقفة على الطهارة اما الصلاة فظاهر وانما
 غيرها فلا نه كالصلاة لكونه جزا لها وصلاة الجنابة صلاة من
 وجه وسجود التلاوة من جنس اركان الصلاة فنية كنيتهما
فلا يصلي اي التيمم **انوي التيمم** اي من غير ملاحظة
 كونه للصلاة ونحوها من عبادة مقصودة لانتقم بدون طهارة
 لان التيمم ليس عبادة في ذاته **انما** اي التيمم **لقراءة القرآن**
 وهو محد شحذا اصغر **ولم يكن** كما لو نويته للقراءة ولم تكن
 مخاطبة بالاعتسال من خيض او تقاس فاذا انوي الحدث التيمم
 للقراءة لا يصلي به لجواز قرآنه مع الحدث الاصغر لغوات احد الشر
 وهو كون المنوي صلاة او جزا لها مع الطهارة الخاصة في نية
 وهي معلومة وكذا لو تيمم هو والجنب لمس المصحف ودخول المسجد
 لانتقم بما للصلاة في الصحيح لان المس والدخول ليس من اركان
 الصلاة فلا تصير نية كنيته وكذا لو تيمم لتعليم الغير
 لا تجوز به الصلاة في الاصح وكذا الزيارة القبور والاذان والا
 ورد السلام كالسلام او الاسلام لا تجوز به الصلاة عند عامة

حين

قائمة

المصحف لما قال ابو بكر الرازي
 ان التيمم لا يقع للحدث كالمسح على
 الخفاف في التيمم ولا للمسح على
 البراز في التيمم وهو قول الرازي ونحوها
 ويجوز نية التطهر لانية في الحدث
 لان الطهارة بدائية لانية في الحدث
 الصلاة التي فليست من التيمم

الاله

المشايخ اذ ليس حرام الصلاة ولا يتوقف صحتها على الطهارة وان
 كان عبادة مقصودة وقال ابو يوسف نصح صلاته بنية ثم
 في الاسلام لانه نوى قربة مقصودة نصح منه في الحال فيصح تيممه
 اذ الاسلام راس القرب واعتبار سايرها به بخلاف تيمم الكافر
 للصلاة لعدم صحتها منه في الحال ولم يعتبره ابو حنيفة ومحمد
 لاسلامه وهو الاصح لقوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور المسلم
 جعله طهوره فيقتصر عليه لشؤته على خلاف القياس ولو تيمم
 لسجدة الشكر لا يصح بدخاها للمجد لانها قربة عندها لا عندهما
 وسند كماله ان شا الله تعالى وروى في النوادر انه لو مسح
 وجهه وذراعيه ينوي التيمم يجوز به الصلاة روى الحسن عن
 ابي حنيفة فيمن تيمم لرد السلام يجوز فعلى هاتين الروايتين
 يعتبر مجرد نيّة التيمم **فان** من شرايط التيمم **الغيرة**
التيمم وهو على انواع اشار اليه بقوله **فان** اي الشخص
طاهر والمعتبر غلبة الظن في تقديره به لانها كتحقق بقده
 ميلا والميل في كلام العرب منتهى مد البصر وقيل للعلم المنيّة
 في طريق مكة اميال لانها بنيت على يقادير منتهى مد البصر والمراة
 هنا ثلث الفريخ والفريخ اثني عشر الفخطوة وهي ذراع ونصف
 بذراع العامة وهو اربع وعشرون اصبعاً بعدد حروف لا اله الا
 الله محمداً رسول الله والتقدير بالميل هو المختار لانه لم يذكر في
 ظاهر الرواية حداً في حالة العلم به فقدره محمد في رواية بميل وفي
 اخرى بميلين وروي الحسن عن ابي حنيفة انه ميلان ان كان امامه

والافميل وقيل بالوضاح باغلاضوته لم يسمعه اهل المساء
 والميل هو المختار لانه يتحقق لزوم الحج بالذهاب اليه بالنظر الي
 جنس المكلفين وما شرع التيمم الا لدفع الحج ولذا قدم في الآية
 الموضع على المسافر من لانه لم يحج الى الوضوء من غيرهم فيجوز بيده
عن ما ظهور **لو** كان بقده عنده **المسافر** على الصحيح الحق للحج
من التندر حصول **فان** يخاف منه اشتداد البرد او يطو البرد
 باستمال الماء كالمحوم وذى الجذري ويجزى كالميطون ومشتكى
 العرق المدني **وورد** يخاف **فان** يئلبه الظن **التلف** لبعض
 اعضائه **او المرض** اذا كان **فان** يعني الغمران ولو القري
 التي يوجد بها الماء المسخن او يسخن به سوا كان جنباً او محلاً واذا
 عدم الماء المسخن او ما يسخن به في المصرفى كالبرية والقول بمنع المجد
 حداً اصغر من التيمم لم يكن الا لعدم تحقق الضرر في الوضوء عادة
 وما منع الجنب المقيم منه الا لكونه مبنياً على مجرد الوهم فتصح
 المنع فيهما غير مجتبه فلذا لم ينعى واعتبرنا غلبة ظن الضرر
 مطلقاً لانه المدا لم يبي الحكم وما جعل عليكم في الدين من حرج **فان**
لو سوا كان آدمياً او غيره وسوا خاف على نفسه او ماله او
 امانته او خافت فاسقاً عند الماء او خاف المديون المفلس الجلس
 ولا اعادة عليهم بخلاف من توعد بقتل وخوف لترك الوضوء
 فتيمم فانه يبيد ولو جلس في السفرة لا يبيد لان الغالب في السفر
 عدم الماء وقد انضم اليه عند الجلس **وعطش** سوا خافه على نفسه
 او رفيقه ولو رفيق القافلة فضلاً عن رفيق الصحبة او دابته

ولو كذا وسواهما في الحال ابق المال لان المعد للحاجة كالمعد
والاحتياج لغيره لانه من الامور الضرورية **لا يلزم مرق** لانها
الحاجة بدونها **والفقالة** كحبل وذو لتحقق العجز فصار
وجود البير كعدمها واذا امكنه ايصال ثوب طاهر واخراج
الماء قليلا قليلا ولا ينقص كثر قيمته المايه لا يتيمم والا
يتيمم تنبيه **الماء** الموضوع في الفلوات يجب ان يطيبه لا يمنع
التيمم لانه لم يوضع الا للشرب وان كان كثيرا يستدل بكثرة
على اطلاق الاستعمال لا يتيمم وعن الامام ابي بكر محمد بن الفضل
ان الماء الموضوع للشرب يجوز التوضي منه والموضوع للتوضي
لا يباح منه الشرب وفي الخلاصة ثلاثة في سفر جنب وطريق
ظهرت او حدث وميت ومعهم ما يكفي لاحد من الماء الاحم
فمواثق به وان كان الماء لم يمتدح لاحد ان يغتسل به وان كان
مباحا فلجنب لحق به في الاصح فتتيمم المرأة وييمم الميت
وقال عامة المشايخ الميت اولى في المحيط بيمم ان يضرب انصبها
الى الميت ويتيمم اذا كان مشتركاً تنبيه **الماء** الخرجون الذي
لا يجده من ماء او تراب لا يتشبه بالمصليين عند ايجافه
لان الطهارة شرط اهلية او الصلاة فان الله جعل اهل مناجاة
من هو طاهر لا حدث والتشبه انما يصح من الامل الا ترى ان
الحائض لا تشبه بالمصليين لعدم الاهلية وقال ابو يوسف
يتشبه اقامة الحق الوقت بركوع وسجود ان وجد مكانا يابسا
والصحيح عنده انه يوي لانه لو وجد لصار مستعلا للمجاسة

لعدم

بعد وجود الطاهر واختلفت الرواية عن محمد والاعتماد على
انه مع الامام تنبيه **الماء** الخرجون عن استعمال الماء بنفسه
ولا يجزئ من يوضيه يتيمم اتفاقا وان وجد خادما كعبده وولده
ولغيره لم يجز له التيمم اتفاقا كما في المحيط بن علي خنيار بعضهم
وان وجد غير خادمه لو استعان به اعانه ولو زوجه فظا
المذهب انه لا يتيمم من غير خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه
لقد رتب على الوضوء عن ابي حنيفة انه يتيمم وعلى هذا اذا عجز
عن التوجه الى القبلة او عن التحول عن فراش جنس ووجد من يؤ
ويجعله بنا على ان القدرة بالغير لا تنقدرة عنده لان الانسان
يقدرا اذا اذ الخضر بحالة يتهيا له العمل متى اراد وهذا
لا يتحقق بقدرة غيره ولما قلنا لو بذل الابن لبيه الطاعة والماء
لا يلزم الحج لما قلنا وعندنا ثبت القدرة بالغير لان التذصات
كالماء باعانه ولخنا **وصار** الدين قولها وعن محمد لا يتيمم في
المصرا لان يكون مقطوع اليدين لان الظاهر انه يجد من يوضيه
والخير على شرف الزوال بخلاف مقطوعهما **مخول** **مسألة** **جاء**
ولو جنباً لانها اذا فاتت لا خفف لها وفيه اشارة الى انه اذا تو
لم يدرك شيئا من تكبيراتهما فان كان يدرك بعضها لتوضيها لا يتيمم
وفيه اشارة ايضا الى ان الوالي لا يخاف الموت لانه يتنظر ويميد
لوصلي غيره قال في الهداية هو الصحيح وفي ظاهر الرواية يجوز له
ايضا الكراهة تاخير الصلاة عليها وصحة الشرح واذا حضرت
جنازة اخرى قبل ان يقدر على التوضي جاز له الصلاة على الثانية بالتيمم

محمد

هنا

عنه

للاولي عندهما وقال محمد عليه السلام كالأداة كالوقدر ثم عرج خوف فوت
صلاة عيده لو اشتغل بالوضوء لما حكاها الشيخ عن ابن عباس
رضي الله عنهما انه قال اذا فاجأتك صلاة جنازة فحشيت
قوتها فصل عليها بالتيمم وما اخرجها اذا رقط عن ابن عمر رضي الله
عنهما انه اتى بجنازة وهو على غير وضوء فتميم ثم صلى عليها ونقل
عنهما في صلاة العيدين كذلك ولا نكلامهما يفوت لا الى بدل ولا
جائز فيهما اي في صلاة الجنازة والعيدين بان سبقه حدث فانه
يتيمم ويبنى على ما مضى لفوائدها بغير بدل واقتضارا للشرع
على كون البناء في العيد وقع تصورا لا احترازا لان العلة فيها
والحقة ولا يقال في العيد بامان القوات بالذهاب للوضوء بعد
سبق الحدث لمعارضة المفسد بعدم التمكن من الماء للزحام
او الضيق في الحاصلة لمهنية باختناقه من كلامه فلذا
يبني بالتيمم مطلقا **والسنة من العدة خوف فوت الجنازة**
والوقت لو اشتغل بالتوضوء لان لها خلفا وهو الظاهر في الجملة
وان لم يكن خلفا حقيقة فهو متصور بضرورة الخلف فكان لها
ما يقوم مقامها والقضاء في الوقتية تنبيه في القنية
التيمم لخوف فوت الوقت رواية عن مشايخنا وفتح عليها لو كان
على سطح ليلا وفي بيته ما لكنه يخاف الظلمة ان دخل البيت
يتيمم ان خاف فوت الوقت وكذا يتييمم لخوف البق لو كان في كفة او
مطرا وحر شديد ان خاف فوت الوقت انتهى وهذا كله مطلق ظاهرا
المذهب وما عليه المتون والشرع قد كثر العلم به تيمما للغائبة

الشرع

من الشروط **التي تيمم بها طيب وهو الذي له**
تمسك نجاسة ولوزالت بل الخلف وذهاب اثرها فهي تمنع
صحته التيمم به **من جسد الارض وهو طيب المنيث وغيره**
والجسد الامس **والتي عندهما خلافا لابي يوسف فيجوز عندهما**
بالرزينج والنورة والمقرة والكحل والكبريت والفيروزج
والعتيق والزمرد والمرجان وكل حجر من المعادن ويجوز
بالاجرة في الصحيح وهو الكحل المحرق ويسمى الطوب بلغة مصر
والخرق الخالص عن خيط يسريين قبل حرقه اذا لم يكن مذهبونا
بالآنك وهو بالمد الرصاص المذاب وبالمح الجبلي في الصحيح
وبالارض المحترقة ان لم يعلب عليها الرماد وبالتراب الغالب
لخالطة من غير جسد الارض يصح التيمم بما ليس من جسد
الارض من الخشب والطين والنفط والشمع والنجاس والحديد
وضابطه ان كل شئ يصير رماذا او يلين بالاحراق لا يجوز به
التيمم والاجاز لقوله تعالى فتييمموا صعيدا طيبا والضعيد
اسم لوجه الارض ترابا كان او غيره لصعوده فهو قيل بمعنى
فاعل قال الزجاج لا اعلم لاختلاف بين اهل اللغة فيه فتفسير
ابن عباس له بالتراب تفسيره بالاعل وبذل على العموم قوله تعالى
صعيدا ازلقا اي جردا امس لان التراب لا يكون زلقا وقوله
صلى الله عليه وسلم وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا والهييت اسم
للمنيث والحلال والظاهر واليق المعاني به الطاهر لانه شرع
للتطهير قال تعالى ولكن يريد ليظهره وهو مراد اذا الطهارة

تيمم بذات

الله

شرط اجماعاً فلم يبق غير ما دللنا ان المشترك لا عموم له **المراد من الشروط**
استيفاء المحدث يعني الوجه واليدين الى المرفقين **بالمسح على**
 الصحيح وهو طاهر الرواية والمفتى به للحاقه باصله وهو الفصل
 لعدم جواز مخالفتها له مهما امكن فيلزمه نزع خاتمه وتخليص
 اصابعه ومسح ما تحت طبعه وهو ما فوق عينيه وجميع
 بشرة ظاهر الوجه والشعر على الصحيح وما بين العذار والاذن
 وفيل يكفي مسح اكثر الوجه واليدين اقامة له مقام الكل
 دفعا للحج وهو رواية الحسن عن الامام وصح وعمل
 هذه الرواية لا يجب تحليل الاصابع ونزع الخاتم والتوا
 قال شمس لامة الخلو اني ينبغي ان تحتفظ هذه الرواية جداً
 لكثرة البلى فيه كما في الترخائية ثم كون المسح الى المرفق
 هو قول علماءنا والشافعي وقال لا وزاعي والاعمش الى الرقبتين
 وهو رواية الحسن عن ابي خنيفة وهو مروي عن ابن عباس
 رضي الله عنهما وقال الزبير الى الاباط وحديث عمار ورد بذلك
 كله رواه الطحاوي وغيره فترجحنا روايته الى المرفقين بقوله
 صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذ
 الى المرفقين وفي رواية وضربة للذراعين الى المرفقين قال
 الحاكم صحيح الاسناد وسئل النبي صلى الله عليه وسلم كيف
 امسح فضرب بكفيه الارض ثم رفعهما لوجهه ثم ضرب
 ضربة فمسح ذراعيه باطنهما وظاهرهما حتى مسن يديه
 المرفقين **الحاصل من الشروط ان مسح جميع اليدين والوجه**

٥٤
 ٦٢
حتى لو مسح باصبعين قال في الترخائية ولا يجوز التيمم
 باقل من ثلاثة اصابع وفي النخبة لو تيمم بجميع الكف وروى
 الاصابع من غير ان يراعى الكف والاصابع يجوز وفي الحاوي
 لا يجوز انتهى وفي الخلاصة ولا يجوز التيمم باقل من ثلاثة
 اصابع وهو والمسح سواء انتهى فلا يجوز التيمم باصبعين
والا من استوجب ثلاث **الراس** فانه اذا استحبها
 مراراً باصبع او اصبعين بما جدد لكل مرة حتى صار قد ربيع
 الراس صح لما قال في الترخ الوضوء يشترط المسح بجميع اليد
 او باكثرها حتى **ان** انه مسح باصبع واحد او باصبعين لا يجوز وكذا
 لو كثر المسح حتى استوعب بخلاف مسح الراس كذا في لا يخلع انتهى
 وكذا نقله عنه في البحر الرائق **الشرط من الشروط ان يكون**
التيمم بغيرتين يمين **اليمين** لما روينا ولو بفعل غيره
 بان اس غيره بان ييممه ونوى الامر **لو كانتا مكاناً**
 على الاصح لعدم ضرورته مستتملاً للحصول التيمم بما الترق
 بيده من الغبار لو كان لا بما فضل ثم الضرب باليد اليسرى كذا
 على ما قاله الامام الاسيبغي في شارة اليه بقوله **ويؤم بمقتضى**
الضربتين ضربة **الضربة** **الضربة**
 حتى لو حدث بعد الضرب او اصابة التراب فمسحه يجوز عاليا
 قاله الاسيبغي كمن ملا كفيه ما فاحث ثم استعمله يجوز
 وعلى القول بان الضرب ركن لو حدث بعده لا يجوز له المسح
 بتلك الضربة لكونها ركناً كما لو حدث في الوضوء بعد غسل

الأمانة

قد لا يعلم خطوه الذي
في الجرح الذي يخرج في
بدن الخطه والى الجرح
والذي في الجرح

خطوة الى مقدار أربع مائة خطوة من جانب ظنه ان من في مبد
برومية طيرا وخضرة او اخبار مخبر لان غلبة الظن دليل على العمل به
في الشرع مع الاضطرار والا بان لم يظن او خاف عدوا فلا يطلبه **و**
اي يكفر طلبه اي الما من هو معه اذ الما مبد واعدة فلا ذل في
طلبه ان كان في محل لا تشع به النفوس وان لم يبطه الا من
مثله لزم شراؤه به ويزيادة يسير لزيادة عتق فاحس وهو
ضيق القيمة وقيل سطرها وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين
ان كان الثمن معه فلا يلزمه الاستدانة فاضلا عن نفقته
ولجره حملة ويجوز ان يصلي باليتيم الواحد ما شام من القران
لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا غصبا فامسوا بوجوهكم
في حال العدم الما كما الوضوء لقوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور
المسلم ولو الى عشر حج مالم يجدا الماء والاولى عادته لكل فرض
حرم من الخلف فيه ويصلي باليتيم الواحد ما شام من التوافل
اتفاقا وصح تقدمه على الوقت لما تلونا لانه شرط وهو يسبق
المشروط واردة ما لا يحل لابه سبب وقد وجدت ولو كان اكثر
البدن جريحا يتيتم واكثر من المشايخ من اغتبرها من حيث
عددا لا عضوا وهو المختار فاذا كان بالراس والوجه واليدين
جراحة وليس بالرجل جراحة يتيتم سواء كان الاكثر من الاعضا
الجريحة جريحا او صحيحا ومنهم من اغتبرها في نفس كل عضو فاذا كان
الاكثر من كل عضو من اعضا الوضو جريحا فهو اكثر الذي يجوز معه
اليتيم والا فلا او كان يتيما اي لبدن جريحا يتيتم سواء كان في

الحزن

الحديث الاكبر والاضغر وجوان في صورة التناوي هو الاصح لقوله
صلى الله عليه وسلم في الجرح كان يكتفيه باليتيم ولان احدا لم يقل ينسل
ما بين كاحدرينين وان كان اكثر صححنا غسلة اي لاكثر الصحيح
وسمى الجرح سمحا على الجسد ان استطاع والاعلى خرقه وغورها
وان ضيق تركه تنبيه لو كانت الجراحة بظهره او بطنه وهي
قليلة واذا اصب الما يسيل عليها فيضرها هل يكون ما فوقها
في حكم الجرح فيضم الى الجراحة وينتيمه كما لو كان اكثر جسده والا
تسقط حكمه ويسفل ما سفل عن الجراحة لمرار من تكلم عليه
ولا يجمع اي لا يجمع الجمع بين النسل واليتيم لما فيه من الجمع بين
البدل والمبدل ولا نظيره في الشئ فيكون الحكم للاكثر وقد علمت
والجمع بين التيمم وسور الحمار لكون فرض يتادي باحدهما لا بهما
وكذا لا يجمع الحيض مع الاستحاضة ولا مع النفاس ولا مع الحيض
ولا النفاس مع الاستحاضة ولا الزكاة والعشر والعشر والحج
ولا الفطرة والزكاة ولا الفدية والصوم ولا القطع والضمان
ولا الجلد والنفي ولا القصاص والكفارة ولا المحدث والمهر
ولا وجوب المنعة والمهر ولا الوصية والميراث ولا القتل ولا
والوصية ولا خرق خفي واخر تنبيه من به وجع في راسه
لا يستطيع معه مسحه يسقط فرض المسح في حقه ذكره الجلابي
وهي مسألة مهمة تظهرها ابن النخبة بقوله
• ويسقط فرض مسح عن من راسه • من الدائم ان يله يتضرر
وبها فتى قاري الهداية قلت فكذلك يسقط عنه غسل الراس

الحزن

في الحياضة والخوض والناس وبه يجتبه ما ذكرناه في الذي به جرح
 يبطنه أو ظهره في سقوط غسل علاه للتضرر وينقضه أي التيمم
 ناقض الوضوء لأن ناقض لأصل ناقض خلفه وينقضه ذوال
 العذر المبيح للتيمم ومنه **القدرة على استعمال الماء الكافي**
 لأن القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لطهورية التراب
 في قوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حج ما
 لم يجد الماء ولو وجد لم يتم ماء فتوضأ به فنقص عن
 أكمال لجل الثانية أن كان قد غسل ثلاثا ثلاثا أو مرتين
 انتقض تيممه وهو المختار وإن كان مرة لا ينتقض وأما
 التقصير إلى ذلك يحاذي لأن الناقض حقيقة هو الحدث
 السابق ومقطوع اليدين والرجلين إذا كان بوجه جرحه
يصلى بغير طهارة ولا يمسح وهو الأصح كما في الجامع الصغير
 للكرخي والظهيرية وغيرهما وقال بعض المشايخ سقطت
 عند الصلاة بقطع اليدين والرجلين وقال بعضهم لا تستقط
 وفي مجموع النوازل أن لم يمكنه الوضوء والتيمم لا يصلح عند
 أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يصلح بالأيما كما لم يجز
 ولو شلت يداه وعجز عن استعمال الطهورين يمسح وجهه
 وذراعيه بالحائط أو الأرض ولا يدع الصلاة أما على
 رواية الاكتفاء أكثر الأغصان في التيمم فظاهر وأما على الأخرى
 فللضرورة والاحتياط في العبادة ويغترض غسل ما بقي
 من عضو الوضوء بعد القطع وإن قل اعتبارا للجزء بالكل

فكذا

فكذا في التيمم لكن في البرازية مقطوع المرفق يمسح فيه موضع
 القطع انتهى ولو قطع فوق الكعب والمرفق سقط الغسل
 لزوال المحل ويجوز المسح على خف لباقية لسقوط غسل الأخرى
 بزوال المحل فجلت كالمعدة من لأصل فالمسح على الباقية
 لا يؤدي إلى الجمع بين الأصل والبدل **باب المسح**
على الخفين إنما اعتقب المسح الخفين التيمم لأن كل واحد
 منهما طهارة مسح أو لا نهما بدلان عن الغسل أو من حيث
 أنها رخصة موقفة إلى غاية وقد مر التيمم لشوئيه بالكتا
 والمسح على الخفين ثبت بالسنة على الصحيح قولاً وقولاً
 كما تقدم والمسح لغة أمر باليد على الشيء وأصطلاحاً هنا
 عبارة عن رخصة مقدرة بيوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام
 للمسافر والخف في الشرع اسم للمتخذ من الجلد وما الحقه به
 السائر للكعبين وسمى خفا من الخفة لأن الحكم خف به
 من الغسل إلى المسح ويحتاج إلى بيان سببه وشرطه
 وحكمه وركنه وصفته وكيفيته وبيان مدته وما ينقضه
 فسببه لبس الخف وشرطه كون الخف ساترا محل الفرض
 صالحا للمسح مع بقا المدة وحكمه حل الصلاة به وخبرها
 وركنه مسح القدر المفروض في محله وصفته أنه ستة شت
 ترخصاً لأن الغربة مكان أصلياً غير مبني على عذار
 العباد والرخصة ما بني على عذار العباد وهو الأصح
 في تعريفها وكيفيته ابتداء المسح بأصابع اليدين من

بلغ نقابة على خط الورق

ووس اصابع الرجل ومدته يوم وليلة للمقيم وثلاثة ايام
 يسلم اليها للمسافر ونافضه ناقض لاصل وترفع خف
 ومضي المدة وسناتيك مبسوطة **صح** اي جازا **المسح على**
الخفين الصحة في العبادات كونها توجب تفرغ الذمة
 فالمعتبر في مفهومها ابتداء انما هو المقصود الدنيوي
 وهو تفرغ الذمة وان كان يلزمها الثواب وهو المقصود
 الاخرى والوجوب في العبادات كون الفعل بحيث لو اتى
 به يثاب ولو تركه يعاقب فالمعتبر في مفهومه اعتبارا
 ابتداءيا هو المقصود الاخرى وان تنفع المقصود الدنيوي
 وهو تفرغ الذمة **في الحديث الاصغر** ما ورد عنه من الاخبار
 المستفيضة حتى روي عن ابي حنيفة انه قال ما قلت بالمسح
 حتى وردت فيه اثارا وضوء من الشمس حتى قال من انكر المسح
 على الخفين يخاف عليه الكفر انتهى واذا اعتقد جوازه ولكنه
 ياتي بالغزمية كان اولى لانه اشتق فيثاب ولا يصح المسح على
 الخف للجنب والنفس اذا ظهرت لان النفس لاحد لا قتله
 فيوجد بعد لبس الخف على طهر ثم ينقض قبل انتهائهما لبس
 الخف ويتصور في الحال بض على قول ابي يوسف بان اقل الخيض
 يومان وليكتان واكثر الثا لث حديث صفوان بن عيسى
 بالمملتين انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا
 كنا سفرا ان لا نزع خفافنا ثلاثة ايام ولنا ليس الا من
 جنابة لكن من عايط او بول او نوم ولان الرخصة للحج

فيما

فيما يتكرر ولا حرج في الجنابة وضوحا لعدم التكرار والتحقيق
 انه لا يحتاج لتصور منع المسح على الخف في الجنابة وضوحا
 لان المقام مقام التفرغ وصورة في الكافي تقريبا للمستعمل بانه
 توضا وليس جورين تجلدين ثلجب ليس له ان يشدها
 ويغسلها بارجسده مضجعا يعني او ماد ارجليه على شي
 مرتفع ويمسح عليه **نتمى للرجال والنساء** سفر وحضر الحاجة
 ولغيرها لا طلاق النصوص والخطاب الوارد لاحدهما يكون
 واردا في حق الاخر ما لم ينص على التخصيص **ولو كانا اي**
الخفين متخذين من **شئ** **تخين** غير الجلد كجلد وجوخ
 وكرايس تخين يستمسك على الشاق من غير شد ولا يشف
 الما بالمسح وجواز المسح عليه هو المفتي به وهو قولهما واليه
 رجع الامام رحمه الله تعالى لانه في معنى الخف المتخذ من الجلد
سوا كان لهما نعل من جلد ويقال له جورب منعل وهو
 الذي وضع على اسفله جلدة كالنعل المتقدم يقال نعل الخف
 ونعله جعل له نعل او اذا جعل اعلا واسفله يقال له مجلد
اولا يكن فيه مجلد اصلا على المفتي به كما ذكرناه **ويشترط الجواز**
المسح على الخفين **سبعة شرائط** **الاول** منهما **بسمها بعد**
غسل الرجلين ولو حكما كما لو مسح على حياير برجلية او بلط
 وغسل الاخرى ثم لبس خفيه فانه يمسح على خفيه مادام
 العذر موجود في المرة لان مسح الحيرة كالنسل ولو كانت
 اللبس قبل كمال الوضوء اذا اتمه أي الوضوء قبل حضوره ناقض

في الجنابة
 وضوحا
 لانه لا
 يحتاج
 لتصور
 منع
 المسح
 على
 الخف
 في
 الجنابة

في الجنابة
 وضوحا
 لانه لا
 يحتاج
 لتصور
 منع
 المسح
 على
 الخف
 في
 الجنابة

هما

للموضو لان الخف مانع سريّة الحدث بالقدم لارافق فاذا امت
 المهارة قبل حصول ناقض يرتفع الحدث عن اعضا الوضوء
 بمجموع التسلين الاول الذي قبل لبس الخف والثاني بعد
 لبسه فكان الخف مانعا لارافقا والترتيب في الوضوء ليس
 شرطا عندنا كما تقدم فيصح المسح عليه اذ الحدث بعده
 والخف زنا باشتراط تمام الوضوء عن وضوء غير مسبق فانه
 اذا احدث قبل الاستيعاب لا يجوز له المسح على الخف أصلا
 واما اصحاب الاعذار اذا توضؤوا مع العذر او وجد بعد تمام
 الوضوء قبل لبس الخف فانهم يمسحون ما دام الوقت ناقضا
 والمتيمم اذا لبس خفيه ثم وجدا لما لا يمسح لعدم كمال المهارة
 المندورين لان وضوء المندور يبطل بخروج الوقت لظهور
 الحدث السابق ووضوء المتيمم وان كان لهارة كاملة يبطل
 لظهور الحدث السابق ايضا لوجود المانع لوجاهة المسح
 بعد ذلك لكان الخف رافعا للحدث لا مانعا واما اذا توضا
 المندور ولبس قبل طروعه فانه يمسح كالاصحاح الى تمام
 المذق **والشرط الثاني سنزها** اي الخفين **للكعبين** ق
 من الجواب فلا يضر نظر الكعبين من اعلا الخف فضير السا
 لضرورة وسعه لللبس والذي لا يغطي الكعبين اذا
 خيط به ثخين كخوخ يصح المسح عليه **والشرط امكان**
متابعة المشي فيها اي الخفين لان الرخصة شرعت
 لاجل متابعة المشي فيتعذر بانعدامها **فلا يجوز** المسح

علي

على خف متخذ من زجاج او خشب او حديد لما قلناه من
 ان الرخصة انما شرعت لاجل متابعة المشي في الخف للضرورة
 ولا يمكن متابعة المشي في الخف المتخذ من هذه الاشياء بغير
 اعتماد على غيره **والشرط الرابع خلوه كل منهما** اي الخفين **عن**
خرق قدر ثلاث اصابع من اصفر اصابع القدم لانه
 محل المشي وقتل يعتبر باصابع اليد فلا يمنع ما دون
 ذلك استحسانا لان الخفاف لا تخلو عن قليل الخرق عادة
والشرع علق المسح بمسح الخف وهو السائر المخصوص
 الذي يقطع به المسافة وما كان كذلك فعلا المعنى وجود
 فيه والاسم مطلقا يطلق عليه بخلاف الخف المشتمل على الكثير
 فان هذا المعنى معلوم فيه والحج يوجد بمنع القليل من
 الخروق لا الكثير وفي اعتبار الاصابع مضمومة او مفترجة
 لتلاف المشايخ ومحل اعتباره باصفر الاصابع اذا
 انكشف غير الاصابع واما اذا انكشفت الاصابع تعتبر
 بنفسها فلا يمنع انكشاف الكبير مع جاره وان بلغ قدر
 ثلاث هي اصفرها على الاصح والخرق المانع هو المنفج الذي
 يري ما تحته او يكون منضمّا لكن يتفج عند المشي او يظهر
 منه القدم عند الوضع وان كان طولا يدخل فيه ثلاثة
 اصابع لكن لا يري شي من القدم ولا يتفج عند المشي
 لصلايته لا يمنع المسح ولو ظهر قدر ثلاث انا مل اختار
 شمس الامة السرخسي المنع واختار شمس الامة الحلواني

٦٧

بلغ

مردوم

٦٩
٦٨

لها

عدم المنع وهو الاصح وفي تقييده تخلو كل عن الخرق الكبير
 اشارة الى انه لا تجمع خرق وخف الى اخري حتى لو كان في واحد
 قدر اصبعين وفي الاخر مثله جاز المسح واقل خرق يجمع ما
 يدخل فيه مسلة واما مادونه فلا يعتبر الحاقا بوضع الخرز
والشرط الخامس انتمسك بها على الرجلين من غير شد
 لثخانته وهذا وان فهم مما تقدم فقد صح به لمقام
 البيان لان الرقيق لا يجوز المسح عليه اتفاقا لعدم صلا
 لقطع المسافة والشرط **منعها وصولا الى الجسد**
 فلا تشفان الما لثخانتهما وصلاتهما والتصرح بما علم
 التزاما سائغ لمقام البيان والتعليم ويجوز المسح على
 الموقين لما روي ابو داود في سننه وابن خزيمة في صحيحه
 والحاكم وصححه ان عبدا لرحمن بن عوف سأل بلاء لعن وضو
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يخرج يقضي حاجته
 فآتته بالما فيتوضا ويمسح على عمامته وموقيه واختلف
 في تفسير الموق فقيل هو ضرب من الخفاف والجمع امواق
 غوي صححه وحكى لانه يري عن الليث مثله وقال الجوهري
 الموق الذي يلبس فوق الخف فارسي معرب وقال الهروي
 الموق الخف فارسي معرب ولان الجر موق فوق الخف في معنى
 خف ذي طاقين ولو لبس خفاذا طاقين كان لهما مسح عليه
 فهذا مثله وهذا لان الوظيفة كانت بالرجل ولم تكن
 بالخف وظيفته ليصير من اعضا الوضوء فيصير الجر موق بلا

هذا هو الوجه في قوله لا يجمع خرق وخف الى اخري حتى لو كان في واحد
 قدر اصبعين وفي الاخر مثله جاز المسح

مانا

الجر موق خف فلو خفف الا ان شاذة اقدم منه

ولو نزع احد الجر موقين مسح على الخف البادي
 واعاد المسح على الموقين الباقي وظاهر الرواية
 لان الرجلين من ختم الطهارة بمنزلة عضو
 واحد فاذا انقضت الطهارة في احداهما
 انقضت في الاخر صورة

من القدم ولا يجوز مسح خفيها لما ذكرنا من اشتراط بقا
ثلاثة اصابع من ظاهر القدم وان قطعت احدي رجله
من اعلا الكعب مجازلة المسح على خف الباقية لا نعلم
فرض غسل شيء من الاخرى بخلاف ما لوبقى العقب فلذا
قلنا **فان كان قد تقدم قدمه لا مسح على خفيه**
ولو كان عقب القدم موجودا لانه ليس محل لفرض
المسح مع اقتراض غسله فيلزم الجمع بين البدل والمبدل وهو
لا يجوز ويمسح المقيم يوما وليلة ويمسح المسافر ثلاثة ايام
بليا لهما لما روينا من حديث صفوان ولقول المغيرة بن شعبه
لخر غزوة غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا ان نمسح
على خفافنا للمسافر ثلاثة ايام وليلتين وللمقيم يوما وليلة
ما لم تحلج وروي التوفيت ايضا ابو بكر وابو بكر وابن
مسعود والبراء بن عازب وغيرهم رضي الله عنهم **وابتدا**
المدة للمقيم والمسافر من وقت الحدث الذي يحصل **بعد**
لبس الخفين على ظهر عند عامة العلماء وهو الصحيح وقال
بعضهم من وقت اللبس وقال بعضهم من وقت المسح والصحيح
قول العامة لان الخفين بعد ما تناسر اية الحدث فيعتبر
ابتداء المدة من وقت المنع لان ما قبله ليس طهارة مسح
بل طهارة غسل فلا يعتبر ولا يعتبر ايضا وقت المسح بعد
الحدث لانه لو حدث ولم يمسح ولم يفصل اياما لا اشكال في
انه لا يمسح بعد ذلك فكان العدل في الاعتبار من وقت الحدث

وان مسح

وان مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مدته ابرمك المسافر
لقوله عليه الصلاة والسلام مسح المسافر ثلاثة ايام
وليلتين وهذا مسافر وان الغرض من الرخصة التحفيف
عن المسافرين وهو من زيادة المدة ولانه حكم متعلق بالوقت
فيعتبر اخره كالصلاة **وان اقام المسافر بعد ما مسح يوما**
وليلة نزع خفيه لان رخصة السفر لا تبقى بدونه
والا اي وان لم يكن قد مسح يوما وليلة بل ذواتهما يتم يوما
وليلة لانهما مدة المقيم وقد صار مقيما فمسح باقي مدته
وفرض المسح قدام ثلاثة اصابع من اصغر اصابع اليد
فيه به فاصح وان التقدير باصابع اليد هو الاصغر لكونها
التي للمسح والثلاث اكثر اصابعها وبه وردت السنة الشريفة
والمسنون هو المسح بالاصابع فاذا مسح بغير الاصابع
كخرقة او اصابعه ما او مطا وطل قدر الفرض اجزا عن المسح
ولم يحصل التسعة وكذا لو مسح باصبع او قدرها او كررها
مرارا ببلل جديد لكل صحح ويجوز ببلل بغير غسل عضو
لا بعد مسحه والاصبع يد كرويونت ومحل المسح **على ظاهر**
مقدم كل رجل مرة واحدة فلا يصح على باطن القدم ولا
على عقبه ولا على جوانبه ولا ساقه ولا ليس تكراره لما
روى ابن ابي شبيب عن المغيرة بن شعبه قال رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم بال ثم توضا ومسح على خفيه ووضع
يده اليمنى على خفه الايمن ويده اليسرى على خفه الايسر

ثم مسح اعلاهما مسحة واحدة حتى كان انظر الى اصابع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على الخفين **وسنة ملة الاصابع مفرجة**
 ما سجاها من راس اصابع القدم الى الساق وصفتها
 ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم مخفه الايمن واصابع
 يده اليسرى على مقدم مخفه الايسر من قبل الاصابع فاذا
 تمكنت الاصابع بمدها حتى ينتهي الى اصل الساق فوف
 الكعبين يحقهما ورض الفسل ويحقهما سنة المسح لان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من رجل يتوضا وهو يغسل خفيه فحسه
 بيده وقال انما امرنا بالمسح هكذا او اياه من مقدم الخفين الى
 اصل الساق مرة وفتح بين اصابعه فلو بدا من الساق الى الاصابع
 او مسح عليه عرضا لصح حصول المقصود الا انه خالف السنة
وينقض مسح الخف لحدار بعثا شيئا او لها كل شيء ينقض الوضوء
 لانه بدل عن الفسل او خلف فينقضه ناقض اصله كالتمتم
 وتقدم بيان النوافض والثاني **نزع خف لسراية الحدث السابق**
 الى التدم وهو النافض في الحقيقة وازداده النقض الى التزع
 مجازا واذ انزع وحلا الزمة قلغ الاخر لسراية الحدث ولزوم غسلها
ولو كان بجروح اكثر القدم الى ساق الخف في الصحيح لان
 حكم التزع يثبت بجروح القدم الى ساق الخف لمفارقة
 موضع المسح مكانه وكان القدم قد ظهر وحكم الاكثر حكم
 الكل في الصحيح وعن ابي حنيفة انه ان خرج العقب او اكثره
 الى الساق بطل المسح وعن محمد انما ان بقي في الخف من القدم

في الخف

نزع

قد

قد روي مجوز المسح عليه لا ينتقض والا انتقض **والثالث**
اصابة الماء اكثر احدى القدمين في الخف على الصحيح كما لو ابتل
 جميع القدم فيجب قلغ الخف وغسلها ما تحرزا عن الجمع بين
 الفسل والمسح ولذا لو تكلف وغسل رجله من غير نزاع الخف
 اجراه عن الفسل حتى لا يبطل بانقضاء المدة وقال الترمذي
 لا ينتقض المسح وان بلغ الماء الركبة انتهى والصحيح خلافه
 كما علمته **والرابع مضي المدة للمقيم والمسافر** ولو حال انظر
 ليتوضا بسبق الحدث فتبطل صلواته في الصحيح فلا يثبت
 وازداده النقض الى المضي مجازا والنافض في الحقيقة للحدث
 السابق لظهوره حينئذ فاذا كان في الصلاة وتمت مدته
 ولم يجد ما قيل يمضي على صلواته لعدم القابلية في نزع
 لكونه للماء ولا ما قيل ينقض لسراية الحدث فينتقم
 وهذا في لذته وهو شبهة والنقض بالمضي ان لم يخف هذا
رجليه او بقضها او غلبها من البرد فيجوز مسحه اذ لحاق
 شيئا منها من غير توقيت بمدة حتى يامن على عضوه لان
 الضرر مدفوع وظاهر اطلاق المتون ان المسح بعد تمام
 المدة لحوق التلف لا يفارق صفته فبطله وفي معراج
 الدراية وعبرها لو مضت المدة وهو يخاف البرد على
 رجله بالانزع يستوعبه بالمسح كالجبار **وبعد الثلاثة**
الاخيرة وهو نزاع الخف وابتلال اكثر القدم ومضي
 المدة **غسل رجله فقط** وليس عليه عادة بقيقة الوضوء

اعلم ان نزاع الخف ومضي المدة غير باق
 في الحقيقة وانما النافض للحدث السابق
 لظهوره عند وجودها فاصيب
 لكن الحدث يظهر على
 النقض كمنها هو يلبس
 وانتقض المسح وقت الصلاة في المدة
 ومضي المدة وغروب وقت الصلاة في المدة
 خلاف لزوم ودخول الماء في الخف حتى يبطل
 بقض رجله على ما قلنا ونزع الخفين او
 احدهما هو كسر الوقت

اذا كان متوضيا لان الحدث السابق هو الذي حل بقدميه
 وقد غسل بعده سايرا لاغضا وبقية القدمان فقط بلا
 غسل لان حكم السريان للحدث اليهما فلا يجب الاغتسلان لاغسل
 الاغضا المغسولة ثانيا لان الفأيت الموالاة وهي ليست
 شرط في الوضوء **ويجوز** لا يصح **المسح على عامة** **وقلنسوة** **ور**
وقفازين لان المسح على الخف ثبت بخلاف القياس ولا
 يلحق به غيره والقفاز بالضم والتشديد يثني يعمل للبدن
 محشوا يظن له ازرا ترز على الساعدين من البرد تدبسه
 النساء ويتخذ الصياد من جلد ولبد يعطى به الكعب
 والاضابع انتقاء مخالب الصقور والقلنسوة بفتح القاف
 وضم السين والبرقع بضم الباء الموحدة وسكون الراء المهملة
 وضم القاف وفخها خرقة تنقب للعينين تلبسها الذوا
 ونساء الاعراب على وجوههم والله تعالى اعلم **فصل**
 في حكم الجبيرة ونحوها اذا اقتصد اوجع او كسر عضوه
فشده **مخرقة** لها **اوجبيرة** هي عيدان تلف بمخرق او ورق
 وتربط على العضو المنكسر وكان لا يستطيع غسل العضو
 ولو بالما الحار فانه اذا قدر عليه ولا يضره الخارج يستعمله
 وقيل لا يجب ولا يستطيع **مسحه** **وجب المسح** على الصحيح عن
 ابي حنيفة وبه قال مرة واحدة وهو الصحيح وقيل يكرر الا في
 الراس واستحباب المسح رواية وقيل فرض والصحيح من
 مذهبه انه ليس فرضا وعليه الاعتماد والاضل فيه ما عن

اي الامانة

٧٢
 اياما ان النبي صلى الله عليه وسلم لما رماه ابن قتيبة يوم
 احد رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا توضأ حل عن عصابة
 ومسح عليها بالوضوء وما عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الجبائر ووضا ابن عمر وكفه
 معصوبة فمسح عليها وعلى اعصابه وغسل ما سوى ذلك
 ولما كسر رذ على رضي الله عنه يوم احد او يوم جبر امسره
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يمسح على الجبائر ويمسح **على الكثرما**
شده **العضو** هو الصمم كئلا يودي الى فساد الجراحة
 بالاستيعاب وكفى **المسح على ما ظهر من الجسد بين عصابة**
المقتصد ونحوه ان ضرر مطلقا يتبع الضرورة لانه اذا غسل
 الفرج يسري الماء الى الحرج فيضه ومن ضرورة الحل ان يكون
 في مكان لا يقدر على ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها ولا
 فرق بين الجراحة والفرجة والكي والكسر وان لم يضره الحل
 طفا وغسل الصمم الذي تحتها ومسح الحرج وان ضرر
 مسح على الخرقه لان الضرورة تقدر بقدرها **والمسح** على
 الجبيرة وخرقة الجراحة **كالغسل** لما تحتها وليس بدلا
 بخلاف المسح على الخف لانه عليه السلام امر عليا رضي الله
 عنه بالمسح على الجبيرة في احدى يديه فثبت ان المسح
 على الجبيرة ما دام العذر قائما اصل لا بدل ولا ان كان في
 نفسه بدل لا بدليل انه لا يجوز عند القدرة على الغسل لكن
 قول منزلة الاصل لعدم القدرة على الاصل بخلاف مسح الخف

بلوغ

فراة ناقه مع اربن فراسه
وكلبة وزرغ خفاش مع صبي
ان اللواتي يحضن الكل قد جمعت في بيت شر من هن ليع
وقال التاى انا غائبة
دفرة ديرة مع وزعة وكذا كلسته اربن كنظا فظا نصبر
كنا لا نجح خيل ناقه الحب
انهم متصرون البين ناصع لما اديده من نظركي خالط اذهبه
لك من يحض

بلوغ سن يليق به وعدم الحمل وعدم نقصان الطهر فيما بينه
 عن اقله وبلوغه نصاباً وركبة بروز الدم المخصوص من محله
 وصنفته الى السواد اقرب للذراع كرية الرليخة وقد يتغير بعارض
 واحكامه كثيرة اشرفنا الي بعضها وسند كرماني ينسب بقول الله تعالى
وتقول اقل الحيض ثلاثة ايام بليلاتها **واوسطه خمسة ايام**
والكثر عشرة بليلاتها وقيل اكثر خمسة عشر يوماً وهو قول ابن
 اولا لقوله صلى الله عليه وسلم اقل الحيض المبكر والثيب ثلاث
 واكثر ما يكون عشرة ايام فاذا زاد فهي مستحاضة والاحاديث
 متقدمة الطرف في تقديره بما قلناه وان ضعف بعضها
 فالمتدد يرفع الضعيف الى الحسن والمقدرات الشرعية مما
 لا يدرك بالرواي قال صلى الله عليه وسلم الحيض ثلاثة ايام
 واربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة
 فاذا تجاوز العشرة فهي مستحاضة وليس للشرط دوام
 استمرار الدم في جميع مدته بل في ابتداء المدة وانتهائها
 فالانقطاع فيما بين ذلك كثر وله وتغير اللون لعارض
 فلا يعتبر وزياته عن العادة فيما بين الاقل والاكثر حيض
 وان زاد عن العادة وتجاوز اكثره كان جميع الزايد على العادة
 استحاضة **والنفاس لغة** نفست المرأة بضم النون ونفست
 اذا ولدت فهي نفسا وشرعاً هو **الدم الخارج عقب الولادة**
 وخروج اكثر الولد كخروج كده ولو كان سقظاً بتثليث
 السن لغة الولد الشافط قبل تمامه فتصير به نفسا

۶۴

المحذرة أسما وخستها. حيث عرض على طرف الكلام
طس على الك فواك مع اذا غطت درس - راس نغاس فرم اغملار ٥

[illegible]

رحم

هو الجب الدخول
وهو الاصح وقال بعضهم الاصح
وقال بعضهم هو الخبز المطبوخ

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, written on aged paper. The text is written in a dark ink and is arranged in several lines, sloping downwards from left to right. The script is highly stylized and difficult to decipher, but it appears to be a form of Arabic or Persian calligraphy. There are some red markings or stains on the left side of the page, possibly indicating a binding or a correction.

[illegible]

Yo

وَيَحْرَمُ بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ **الطَّوَافُ** بِالْكَعْبَةِ اَقُولُ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَالِيَشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا حَاضَةً فَأَفْعَلَى مَا يُنْعَلُ الْحُجَّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى يَطْهَرِيَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطَّوَافُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ وَالْمَنْعُ لَشَرْفِ الْبَيْتِ لَا لِعَارِضَةِ الْمَسْجِدِ وَالطَّهَارَةُ شَرْطُ كَمَالِ الطَّوَافِ لَا لِحُجَّتِهِ فَيَصُحُّ مَعَ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَتَحْلِيهِ مِنَ الْأَحْرَامِ وَعَلَيْهَا يَدْنُو مِنَ الْفَرْجِ وَهُوَ طَوَافُ الْأَفَاضَةِ وَعَلَى الْحَدِيثِ شَاةٌ مَا لَمْ يَعِدْ ظَاهِرًا قَبْلَ ذَبْحِ الْهَدْيِ كَثِيرٌ وَيَحْرَمُ بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ **الْجَمَاعُ وَالِاسْتِمْتَاعُ بِمَا تَحْتَ السَّعَةِ إِلَى تَحْتِ الرُّكْبَةِ** لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِنْ الْأَمْرُ بِاعْتِرَالِ النَّسَائِ فِي الْحَيْضِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ كُلَّ بَدَنِهَا إِلَّا أَنْ مَآوِرًا الْأَزَارِخَ صَبْرًا وَآوَاهُ أَبُو ذَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَحِلُّ لِي مِنْ أَمْرَانِي وَهِيَ حَائِضٌ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكَ مَا فَوْقَ الْأَزَارِ وَهَذَا عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ أَبِي يُوسُفَ وَقَالَ الْحَجُّ لَا يَجُزِي إِلَّا الْاسْتِمْتَاعُ بِالْفَرْجِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ وَالْحَيْضُ مَوْضِعُ الْحَيْضِ وَهُوَ الْفَرْجُ وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ اصْنَعُوا مَا شِئْتُمْ إِلَّا الْجَمَاعَ فَإِنْ وَطِئْتُمَا فِي الْحَيْضِ غَيْرَ مُسْتَحِلٍّ لَهُ يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ وَقِيلَ لَنْ كَانَ فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ وَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَعُودُ وَقِيلَ

وَقَدَرْنَا

قطر

والله بعضهم
وان كان نشر انتظاماً يجوز مثل غير الجمعي
فان السخا وتدر وتكون ذلك فقل
لكننا نرى في الاعمال والاصوم والصلوة لاحتمال
وان تكثر انتظاماً في بعض
في بعض الاعمال والاصوم والصلوة
وان تكثر انتظاماً في بعض
في بعض الاعمال والاصوم والصلوة

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

من قولنا امتنا او يمضي اذني وقت صلاة هو ان يمضي قدر
الغسل والخزيمة بعدا لا انقطاع ولو في اول الوقت ولما رآنا
عما قد تنوهر من ان يمضي جميع الوقت والدم منقطع شرط
الحل الوطى وقيدنا بالمسئلة لان الكتابية يحل وطئها
بنفسه لا انقطاع لتما عاذتها قبل العشرة لانه لا ينتظر
في حقها اماره زائدة لعدم خطاها بالانقوع ولا يتغير
الحكم باسلامها بعد حكمنا بخروجها من الحيض قبله وقيدنا
بانقطاعه لتما عاذتها لانه لو انقطع لدونها وقلنا واز
ثلاثة ايام لا يفرضها وان اغتسلت بجر وجها من الحيض
قبله حتى تمضي عادتها لان الفود في العادة غايك ولكن
نصوم ونصلي احتياطا ويجب عليها تاخير الغسل الى
قبل اخر الوقت المستحب واما اذا انقطع لتما عاذتها
فليستح التاخير اليه حتى اذا انقطع في اول وقت العشا
توخر الغسل الى وقت ممكن ان تغتسل فيه وتصل قبل
انقضاء نصف الليل لان ما بعده مكروه وان انقطع له
عادتها كذلك وجب تاخيرها الى اخر الليل بحيث يبقى
منه ما يسع الغسل والصلاة قبل الفجر احتياطا في امر الصلاة
ولا يفرضها زوجه حتى تمضي عادتها كما ذكرناه **تنبيه**
افترق الحكم بحل الوطى فيما اذا انقطع لاكثر من غير
شرط را بدع الحكم بحله فيما اذا انقطع لدون الاكثر
لتما العادة لا باحد الامور الثلاثة لان قوله تعالى

ولا

ولا تقربوهن حتى يطهرن قري بالتشديد والتحقيق فمقتضى
قراءة التحفيف انتهت الحرمة المعارضة على الحل بالانقطاع
مطلقا اي سوا كان لعشرة او لدونها واذا انتهت الحرمة
حل الوطى بالضرورة ومقتضى قراءة التشديد عدم انتهائها
لحرمة عندا لا انقطاع مطلقا حتى تغتسل فالتوفيق بينهما
بما قلناه لان بانقطاعه لاكثر منه جعلنا الشرع طاهرة
بدليل وجوب الصلاة عليها لغير ما فلو توقف حل وطئها على غسل
لكانت حايضا حكم مع عدم زيادته عليها قطعنا بخلافه
انقطاعه لتما العادة فيما دونه لان الشرع لم يقطع بالطهر
بل حوزة بعده ولهذا الزاد عليها ولم يتجاوز العشرة كان الكل
حيضا فان قيل حمل قراءة التشديد على الانقطاع لتما العادة
يقتضي حرمة الوطى قبل الغسل فحله قبله بخروج الوقت
معارضة للنقض بالتعليل وانه لا يجوز ويجب بان قراءة
التشديد خص منها صورة الانقطاع لتما العشرة بقراءة
التحفيف فجاز ان يخص ما يناسب بالتعليل فان قيل ترتيب
الاثبات على التظهر في قوله تعالى فاذا نظهرن فانوهن
من حيث امركم الله يقتضي عدم جوازه قبل قلنا ذلك بمفهوم
الشرط وهو ليس حجة عندنا كما تقر في الاصول **وتقضي**
الحايض والنفسا الصوم دون الصلاة لحديث معاوية
بن عبد الله العدوية قالت سألت عائشة رضي الله
عنها فقالت ما بال الحايض تقضي الصوم ولا تقضي

الصلاة فقالت آخر ودية انت قلت لست بحروية ولكني اسال
 قالت كان يصيبنا ذلك فنوتر بقضا الصوم ولا نوتر بقضا
 الصلاة وعليه انعقد الإجماع ولان الحرج عند منقسط للقضا
 كما انه منقسط للاداء وفي قضا غشين صلاة في كل شهر حرج وهو
 ساقط بالنص ولا حرج في قضا صوم عشرة ايام في سنة والقضا
 يجب بما يجب به الا اذا اعلت قول الجمهور من مشايخنا فيكفي انعقاد
 السبب لوجوب القضا وان لم يخاطب بالاداء فلذا انتقضى الصوم
 وان لم تكن مخاطبة باده ولا اشكال على قول بعض مشايخنا
 بان القضا يجب بامر جديد والحروية رقة من الخواج منسوبة
 الحروية رقة بالكوفة كان بها اجتماعهم والمراد انها في التعمق
 في سواها كانت خارجة لانهم تمتقوا في الدين حتى خرجوا منه
ويحرم بالجماعة خمسة اشياء الصلاة للامر بالطهارة في آياتها
وقراءة آية من القرآن لقوله عليه السلام لا تقراء الحائض ولا المجنب
 شيئا من القرآن وتقدم تمام متعلقها **ومسها** **الابغلاف**
 لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون ولقوله عليه الصلاة والسلام
 لا يمسه المصحف الا طاهر وتقدم بقية الكلام عاليه **ودخول**
مسجد لقوله صلى الله عليه وسلم لا محل للمبصر الجنب ولا حائض
 كما تقدم **والطواف** بالكعبة لذاتها وشرفها كما تقدم **ويحرم**
على المحلث ثلاثة اشياء الصلاة للامر بالوضوء عند القيام
 الى الصلاة ولقوله صلى الله عليه وسلم بعد غسل رجله اتماما
 للوضوء هذا وضو لا يقبل الله الصلاة الا به كما تقدم **والطواف**

ما ذكره من غير ما ذكره من غير ما ذكره

لشرف

لشرف البيت ولكونه مثل الصلاة كما روتنا **ومس القرآن**
 ولو آية **الابغلاف** لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون
 كما بيناه **ودم الاستحاضة** وهو دم عرق الفجر ليس من الرحم
 وعلامته انه لا راحة له وحكمه كزاعف **دائم** لا يمنع صلاة
 اي لا ينقط الخطاب بطلان لا يمنع صحتها بشرطه الذي
 سنده كزاعف **ولا يمنع** دم الاستحاضة **صوما** مطلقا
 فرضا كان او نفلا فيصح وهي متلبسة به مطلقا **ولا يمنع**
وطيا لكونه ليس اذى بخلاف الحيض والنفسا شرع في
 بيان طهارة اصحاب الاعذار وشرط صلاتهم لها وقت تقضها
 فقال **وتنوضا المستحاضة** وهي التي نقص دمها عن ثلاثة
 ايام او زاد على عشرة ايام في الحيض او لم تبلغ تسع سنين
 او صارت آيسة او زاد على اثنين في النفاس وزاد على العا
 دة **وتجاوز اكثر الحيض والنفسا** ويتوضا من به **عذر كسلس**
بول واستطلاق بطن وانفلات ريح وجرح لا ينقطع دمه
 وزاعف **دائم** ولا يستطيع جليسه بلا مشقة حتى لو قدر المعذ
 ور على ردة السيلان برباط او حشا او كان لو جلس لا يسيل ولو
 قام سال وجب ردة وخرج به عن ان يكون صاحب عذر
 بخلاف الحائض والنفسا اذا منعت الدور ولكن اختلف
 في المستحاضة لو فعلته قيل يخرج به وقيل لا ويجب ان يضل
 جالسا بالايما ان سال بالميلان لان ترك السجود اهون من
 الصلاة مع الحائض ولا يجوز ان يصلي من به انفلات ريح خلف

الله

من به سلس بول لأن الإمام معه حديث وبخاسة فكان صليح
 عذرين والمأمور صاحب علم واحد ويتوضأ المَعْدُور **لوقت**
كل فرض لكل صلاة فرض ولا نفل وإنما كان وضوءه للوقت
 فيبقى بقائه ما لم يحدث حدثا غير عذره لقوله صلى الله
 عليه وسلم المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة رواه سبط بن
 الجوزي عن أبي حنيفة وفي شرح مختصر الطحاوي زوى أبو حنيفة
 عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت أبي جهم نوضأ
 لوقت كل صلاة ولا شك أن هذا الحكم بالنسبة إلى كل صلاة
 لأنه لا يمتثل غيره بخلاف حديث توضأي لكل صلاة فإن
 الصلاة أي لفظ الصلاة شاع استعما لظافي لسان الشرع والعرف
 في وقتها فمن الأول قوله صلى الله عليه وسلم إن الصلاة أو لا
 وأخرى أي لوقتها وقوله صلى الله عليه وسلم أيما رجل أدركته
 الصلاة فليصل ومن الثاني أتيتك الصلاة الظن أي لوقتها
 فوجب حمل حديث توضأي لكل صلاة على الحكم لأن اللام للوقت
 كما ذكرناه وبقى أصحابنا لا علم في حكم المستحاضة فالدليل
 يثبتهم وبصيرة وضوئهم لوقت كل فرض ببقا الوقت
 ما لم ينتقض بناقض غير العدة فساد أمر الوقت باقيا
يصلون به أي بوضوئهم فيه **ما شاء من الغايغراد** اللوقية
 وقضا لغيرها **وما شاء من النوافل** والواجبات كالوشر
 والعديد وكذا صلاة الخنائة ومن المصحف وطواف الكعبة

ويطال

ويطال وضوء المَعْدُور ويخرج الوقت كطلوع الشمس في
 الفجر وهو قول أبي حنيفة ومحمد وأضاقة النقص إلى الخروج
 مجازي ليسهل على المتعلمين والأفلا تأخير للخروج والدخول
 في النقص حقيقة وإنما يظهر الحديث السابق عنه كما ذكرنا
 في مضي مدة المسح ولهذا لا يجوز لهم أن يمسحوا على الخفين
 بعد ما خرج الوقت وقد لبسوا أو توضأ مع العذر ولا يجوز
 لهم لبس إذا خرج الوقت وهم في الصلاة لأن جوارهما عرف
 نصا في الحديث الظاري لا في الحديث السابق ويخرج الوقت
 يظهر الحديث السابق لما عرف أن الوضوء إنما يرفع ما قبله من
 الحدث ولا يرفع ما بعده وإنما يطل بخروج الوقت **فقط** لا
 بدخوله فقط كما ظهر كما قال به زفر ولا بد منهما كما قال أبو ثور
 لأننا نقول أن الوقت قائم مقام الأداة ولا بد من تقدم الظاهر
 على الأداة فيصح تقديمها على ما يخلفه أيضا لينتكن من جعل كل
 الوقت بالأداة مشغولا كما هو الغرض وخروج الوقت دليل
 زوال الحائض ودخوله دليل وجودها فاعتبار ظهور الحدث
 عند الخروج أولى باضاقة النقص إليه من اضاقة النقص
 إلى دليل ثبوت الحاجة وهو الدخول فلو توضأ للصلاة اليد
 جازلة أن يصلي به الظاهر على الصحيح كما لو توضأ للصلاة اليمنى
 لاند وقت ممل ولو توضأ في وقت الظهر للعصر لا يصلون
 به العصر في الأصح لأنها طهارة وقت للظهر حتى لو ظهر لهم
 فسأد ظهرهم جاز لهم أن يصلوها بها فلا تبقى بعد خروج وجه

ولا يصير مفذورا حتى يستوي به العذر وقتا كاملا ليس فيه
 انقطاع لعذره بقدر الوضوء والصلاة اذ لو وجد لا يكون
 مفذورا وهذا الاستيعاب الحقيقي بالسيلان فيه جميعا او
 الحكم بالانقطاع القليل الذي لا يسع الطهارة والصلاة
 شرط ثبوته اي العذر شرط دوامه اي العذر وجوده اي
 العذر في كل وقت بعد ذلك الاستيعاب ولو وجد مرة
 ليعلم بها تقاوه وشرط انقطاعه وخروج صاحبه عن
 كونه مفذورا اخلو وقتا كاملا عنه بانقطاعه حقيقة وهو
 ان لا يراه فيه أصلا **باب** بلغ مقابلة الأبخار والطهارة
 عنها لما فرغ من بيان الجاسة الحكيمة والطهارة عنها شرع
 في بيان الحقيقية ومزيلها وتقسيمها ومقدار المعفو عنه
 منها وكيفية تطهير محلها وقدمت الاولى لبقا المنع عن
 المشروط بزوالها ببقاء بعض المحل وان قل من غير اصابة مزيلها الا
 في النادر ولا حكم له وهو لا قطع مجروح الوجه بخلاف الثانية
 فان القليل منها معفو بل الكثير للضرورة كما ستعلمه والابحار
 جمع نجس بفحش اسم ليعين مستقلة شرعا واصله مصدر
 ثم استعمل اسما قال الله تعالى انما المشركون نجس وتطلق على
 الحقيقي والحكمي ويختص الخبر بالحقيقي والحدث بالحكمي فالنجس
 بالنجاسم ولا تلحقه التناوب بالكسرة وتلحقه التناوب الاول
 استعماله مخصوص بالجاسة لذاته لا يستعمل فيما لقرضه
 الجاسة لامبالغة لما تلونا والثاني يستعمل في الذانبة

والرضية

والرضية فهو امر مطلقا يقال في خوا العذرة نجس بالنجس ونجسة
 بالكسرة والخبر نجس بالنجس والكسرة ولا يقال في الثوب الذي
 اصابته الجاسة نجس بالنجس وانما يقال بالكسرة وازالة الجاسة
 المانعة فرض عن الجسد والمكان والثوب ويسقط بعذره عدم
 وجدان المنزل والتطهير اما اثبات الطهارة او ازالة الجاسة
 وكل يستدعي ثبوت الجاسة في المحل حكما كان النجس او حقيقيا
 لئلا يلزم اثبات الثابت او ازالة المزال والتطهير ان فسر بالازالة
 نجس وان فسر باثبات الطهارة كان المراد تطهير المحل من الجاسة
 وقدمت الطهارة لكونها من اهم الامور وقد ورد ان اول شيء يسأل
 عنه العبد في قبره الطهارة وان عامة عذاب القبر من عدم الاعتنا
 بشيئا لها والتحرر عنها خصوصا البول وقد شرع في تقسيمها فقال
تنقسم الجاسة الحقيقية الى قسمين احدهما بجاسة **غلظة**
 باعتبار قلة المعفو عنه منها لاني كيفية تطهيرها اذ لا يختلف
 باللفظ والخفة **والقسم الثاني** بجاسة **خفيفة** باعتبار
 كثرة المعفو عنه منها بما ليس في الملاحظة لاني التطهير واما
 المالبغات فالما اذ لا يختلف حكم نجسها بها واعلم انهم اختلفوا
 فيما يثبت به اللفظ والخفة فقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 ما ثبتت بجاسة بنص لم يعارضه بنص اخر يخالفه فهو غلظ
 كالدم المستفح ونحوه وما تناقض فيه نصان احدهما في نجاسة
 والاخر في طهارته فهو خفيف ولاخذ بدليل الجاسة فيه
 اولى لوجود المرح مثل بول ما كول اللحم فان قوله عليه السلام

وعند طاهر لان بول ما يוכל كجمل طاهر عنده **وكذا بول ما** معنى
 حيوان **بكل وجه** كالابل والبقر والغنم والغزلان والارانب لما
 تقدم تنبيهه **وجه** البعير كسر قيته كذا في الظهيرية
 والحقة ما يصعد من جوفه الى فيه وتيدنا ببول ما يוכל لان
 بخاسته بول الابل والغنم وروث الحيل والبعال والحمر وخي
 البقر والجواميس بخاسته غليظة عند الامام لعدم تعارض
 النصين كما ذكرنا واما **ابو يوسف** ومحمد خفيفة لوقوع
 الخلاف بين العلماء فان الامام مالك يرى طهارتها لانها
 وقود اهل الحرم وبه يثبت التحفيف عندهما وهو الاظهر
 لعموم البلوي بامتلا الطرق بها وطهرها بعد اخر او قال لا
 يمنع الروث وان فحش لما راي من يلوي الناس من امتلا الطرق
 والخائنانا لما دخل الري مع الخليفة وقاس المشايخ على
 قوله هذا طين بخاري لان ممشي الناس والدواب والحفيها
 تنبيهه اخر دم السمك ولعاب البغل والحمار طاهر في
 ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن ابو يوسف ان السمك
 الكبير اذا سال منه شئ فاحش يكون نجسا مغلظا وفيه
 اشكال لانه لا يقول بالتعليط مع وجود الاختلاف فيه ونص
 في المبسوط على ان المروي عن ابو يوسف ضعيف انتهى والصحيح
 ظاهر الرواية لانه ليس يدمر على التحقيق لان الدموي لا يسكن
 الماء ولهذا اكتفى محمد في تحليل المسألة بقوله لان هذا
 مما يعيش في الماء والدليل على انه ليس يدمر انه يبين بالسمن

والدم

والدم يسود بهما فلا يكون دما **وحرو طهر لا يוכל** كالصنتر
 والباري والبقاب والحلابة والغراب وبخاسته خفيفة
 في الاصح عن ابي حنيفة بناء على ان الضرورة فيه لا تؤثر اكثر
 من ذلك فانه قل ما يصل لان فحش فيكفي الحكم بتخفيفه
 لعموم البلوي والضرورة وفي رواية عنه طاهر اذا لفرق
 بين ما نول اللحم وغيره في الخمر لان خمر ما يוכל وجه من الطهي
 طاهر فكذا خمر ما لا يוכל وصحة الترخي وقال محمد بخاسته
 غليظة لان الطبيعة غيرته الى نتن ولا تقر به البلوي لدم
 الخائطة فلا ضرورة ولا خفة بخلاف الحمام والمصفور **و**
 الخائطة فيه كما روي عن ابي يوسف مثل ما روي عنهما ولما فرغ
 من بيان قسمي الخاسته شرع في بيان القدر المعفو عنه منهما
 فقال **وعنى قدر الدرهم** وزنا في المجتاسة وهو عشرون قرانا
 ومساحة في المايعة وهو قدر مقتر الكف داخل فاصل
 الاصابع كما وفق به الهندي واني وهو الصحيح **من الخاسته**
المغلظة فلا يعفى عنها اذا زادت على الدرهم مع القدرة على
 الازالة **وعنى قدر ما دون ربع الثوب الكامل او البدن**
 على الصحيح من قول ابي حنيفة ومحمد لقيام الربع مقام الكل في
 وجوب الصلاة في ثوب ربه طاهر وفي وجوب مسح ريع الرأس
 ولزوم الجزاء بجلقه وهو محرم قال شمس الامة هو الصحيح وعن
 الامام ربع اذني ثوب يجوز فيه الصلاة كما ميز قال الامام
 البغدادي المشهور بالاقطع وهذا هو اصح ما روي فيه لكنه

الامة

قاصر على الثوب وقيل ذبغ الموضع الذي لصابه كالذيل والكمة
والذخريص قال في التحفة وهو الاصح وفي الحقايق وعليه لفتوى
وصح صاحب المحيط وغيره وعن أبي يوسف شبر في شبر لأن الشبر
حد الفضل فالزيادة عليه لا تنفي كزيادة على قدر الدرهم في الخليفة
وذكر الطحاوي عنه ذراع في ذراع وروي المعلى وعلى ابن الجعد عن
أبي حنيفة أنه كره أن يجرد الكثير الفاحش بمقدار لتقاومت
الاستفحاش بتفاوت الناس فقد يستفحش إنسان ماله
يُستفحش غيره فيكون مؤكولا إلى العادات **وعن مرسئ بن**
ولو غلطا أو بول نفسه وذلك **كرويس الإبر** ولو حمل إدخال
الحائط للضرورة وإن امتلا الثوب أو البدرن لأنه لا يستطاع
الامتناع عنه ويحيف بحرد وضوله فسقط اعتباره ولا يخفى
أن المعفو يقتضي التجسس لكن سقط حكمه ولو أصابه ماء
فكثير لا يجيب عنه أيضا وعن أبي يوسف وجوب غسله
لأنه نجس حقيقة ولو ألقى غدره أو بوله في ماء فانتقض عليه
ما من وقعها إلا نجس عالم يظهر لون الجاسة أو يعلم أنها البول
ويعفى من غسالة المستعصا لا يمكن الامتناع عنه مادام في علو
لعموم البلوى بخلاف الغسالات الثلاث إذا اجتمعت في موضع
فأصابته شيئا نجسته **نتيبه** لو أصابه دهن نجس قدر المعفو
عنه ثم انبسط فزاد عليه لا يمنع جواز الصلاة على اختيار المرغيباني
وجامعة واختار غيرهم المنع وبه أخذ الأكثر ولو مشى في الشوق فابتل
قلناه صار شق في السوق لم نجز صلاته لأن الجاسة غالبة في أسواق

و هو رواية الحسن عن الامام
و روى عنه اكثر من سبعة
في شهر ربيع

بلغ مقابلة على
خط رقم

وليس فيه صبح وقيل يحزبه وردغة الطريق والوحل الذي فيه
 الخاسة يُعفى عنه إلا إذا رأى عيش الخاسة للضوء بكثرة
 الأمطار وما عمت بليتة سقطت فضيته **ولو ابتل فراش**
أو تراب بخسان وكان ابتلاهما من عرق نائم عليهما أو كان من
 بخل قدم وظهراثر الخاسة وهو طعم أو لون أو ربح في البدن
 والقدم تنحس لوجود الخاسة بظهور أثرها في المخل إلا إياي
 وإن لم يظهر أثرها فيها فلا **يخسان كما لا ينحس ثوب جاف**
ظاهر لفتى ثوب ينحس رطب لا ينصرف الرطب لو عصر لعدم
 انفصاله من جرم الخاسة إليه حينئذ ولتلف لما يخ فيما لو
 كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر لا يقطر فذكر الحلو أني
 أنه لا ينحس في الأصح ولا يخفى أنه لا يتيقن بأن المنفصل الجاف
 محذور ندوه من الجنس إلا إذا كان الجنس لا يقطر بالمصر لأنه نصيب
 الجاف قلدر كثير من الخاسة ولا ينبع منه شيء بمصر كما هو متأهد
 عند ابتداء غسله يصب عليه أكثر من رطلين ما في تشريعه ولا ينحس
 بالمصر منه شيء فيعتن أن يفتى بخلاف ما صحح الحلو أني **ولا ينحس**
ثوب رطب ينشره على أرض نجسة يابسة باصانة بول أو س
 فتدب الأرض منه أي من الثوب الرطب ولم يظهر أثرها فيه
 ولا ينحس الثوب بريح هبته على خاسة فاصابت الرخ **الثوب**
إلا أن يظهر أثرها أي الخاسة فيه أي الثوب وقيل يخسان
 كان مبلولا لا نصا لها به ولو خرج منه ربح ومقدته مبلولة
 حكم شمس لآيته بنجسه وغيره بعدمه وتقدم أن الصحيح طهارة

فین

والروح هو جسم لا ينفذ من ذلك شيء
من القبض عليه يظهر الخلق ثم كثر
وحقق غر البصر بلطفه وحازن

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ثلاثا فيطهر في المرة الثالثة والخرف والآخر والخشب ان كان
قد يما مستعملا يكفي غسله ثلاثا ثمات متواليات كالجسد اذا
نجس بغير مريته وصب الماء عليه متواليات فهو مقام
التشليم والبرق لغلبة ظن الطهارة مع زوال الادر و اذا
كان الفاسل صغيرا او مجنونا فالبرق لظن المستعمل لانه
هو الخناخ اليه وانه كان حديثا كالفخار يغسل ثلاثا مرات
ويحقيقه كل مرة بانقطاع التقاطر وهذا تفسير الجفاف
في مثله كالجلد المديوخ بنجس ولا يشترط البس وقال في
الحاوي يحرق الحديد من الخرف والاواني ويغسل العتيق واواني
الزجاج والوصا ص الصقيل بمسح والخشب يغسل والخشب
الحديد ينحت والقديم يغسل واللحم المطبوخ بالجنس حالة
الغليان فانه يغسل ثلاثا فيطهر والمرقة لا خرف فيها والخطنة
اذا لم تنحت بخر قال ابو يوسف تطبخ ثلاثا بالماء وتجفف
كل مرة والفتوى على ان لا تطهر ابد او هو قول الجنيفة والخطنة
المبلولة بالجنس حتى انتفخت تطهر بالطبخ ثلاثا وتبرد في كل مرة
فاذا جفت وطخت حل كلها ان لم يرفنها اثر الجاسة والدجا
التي اغليت قبل الخراج امعا لها ان بقيت الى ان وصلت الى
الاسنوا لا تطهر اصلا وكذا الكرش قبل تطهير لتشرب الجاسة
واما اذا القيت بقدر اخلال المسام لتنف الرليش فتطهر
بالغسل ثلاثا وذكر الرليعي وغيره ان السكين الموهة بالماء الجنس
تموه السكين بالماء الطاهر ثلاث مرات انتهى ولو قيل يكفي التوبة

لا يؤكل لانه يستحب الخائضه
وان لم يكن حال الغلبه

一

منه كان وجهها لان النار تنزل اجزا الجحاسة كلبين والكلاب يزيل
 الشبهة انتهى والتمويه يطهر بالظن عند ابي يوسف وعليه لفتوي
 واذا غسلت قبل التيميم بالماء ثلاثا طهر ظاهرها حتى لو قطع بها
 بليغ لا ينتجس ولو حملها انسان قبل تمويهها ثلاثا بالطاهر
 لا يجوز صلاته اتفاقا والاستحالة تطهر لعيان الجحاسة كالميتة
 اذا اصادت ملحا والعذرة ترابا او رمادا او البلة الجحاسة في
 التورب بالحرارة وراس لثاة اذا زال عنها الدم بالاحراق
 والخمر اذا اخلت كالوخلت والزيت الجحس اذا اجعل صابونا
 ويطهر محل الجحاسة **عن المروية بفسلها ثلاثا** وجوبا وسما
 مع الترتيب ندب في جحاسة الكلب خروج من الخلاف **والعصر**
كل مرة تقدير الغلبة الظن فانه المدار فاقم السبيل لظاهر
 مقام غلبة الظن بتيسيرا ولان التكرار لا بد منه للاستخراج
 وفي المبسوط لا يحكم بزوالها قبل الثلاث حديثا المستقط
 وعن ابي يوسف اذا غسله سابقة طهره **تنبيه** اذا انسى
 محل الجحاسة فقتل طرفا من الثوب من غير تحركه بطهارة الثوب
 على المختار ولكن اذا صلى فيه ثم ظهرت في محل اخر غير الذي غسله
 يجب عليه اعادة الصلاة كما في الخلاصة واشترط العصر في كل مرة
 ظاهر الرواية لانه المستخرج للجحاسة وفي غير رواية الأصول
 يكتفى بالعصر مرة وهو اوفق **كذا ما لا ينصرف** وهذا اذا اعتل في
 انا اما اذا غمس في الماء الجاري فانه يطهر وكذا ما لا ينصرف ولا
 يشترط العصر ولا التجفيف ولا تكرار الغمس وكذا الانا اذا

جعل

سنة ٨٥

بالماء

جعل في النهر وملاؤه وخرج منه طهرا والمياه الثلاثة متفاوتة في الجحاسة
 فالاول يطهر ما اصابته بالغسل ثلاثا والثانية بثنتين
 والثالثة بواحدة وكذا الاواني الثلاثة التي غسل فيها واحدة
 بعد واحدة وقيل يطهر لانا الثالث بحرجا لاراقة والثاني
 بولطة والاول بثنتين **وتطهر الجحاسة الحقيقية مريضة**
 كانت او غير مريضة **عن الثوب والبدن بالماء المطلق** اتفاقا
 لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا ولا يستعمل على الصحيح
 واعلم ان وجوب الطهارة بقوله تعالى وثيابك فطهر اى
 فطهرها من الجحاسات وما نقل مما هو خلاف ذلك في تفسيرها
 لا يوافق ظاهر اللغة وبقوله صلى الله عليه وسلم حبيبه ثرا وضيه
 ثم اغسله بالماء ونهى عليه السلام عن الصلاة في المحرقة والمز
 فقد ثبت وجوب تطهير الثوب ببيان النص والبدن
 والمكان بدلالة النص وهذا لان تطهير الثوب انما وجب
 لان الصلاة مناجاة مع الله تعالى فيجب ان يكون المصلي
 على احسن الاحوال وذلك في طهارته وطهارة ما ينصل به
 وقد وجب عليه تطهير الثوب مع قصور اتصاله لقيام الثوب
 به وتصور الصلاة بدونه في الجملة فلان يجب عليه تطهير
 المكان مع كمال اتصاله لقيامه به وعدم تصور الصلاة بدونه
 اولى **وتطهر الجحاسة اى محلها عن الثوب والبدن على الصحيح**
بكل ما ينجي طاهر على الاصح وقيل اذا غسل المغلظ بخفف
 صار مخففا والصحيح بقاؤه على التخليط فلا يعفى عنه الا قدر

بلة

ب

الله

الترهم فلا بد من طاهر **مزيل** لاحتزبه عن لادهان والعصير فانها
لا تنزل لعدم خروجها بالعصر وكذا اللبن ولو تخيضاً على الصحيح
وروي عن ابي يوسف لو غسل الدم من الثوب يدهن او سمن
او زيت حتى ذهب اثره جاز فلا بد من **مزيل كالحل وما بالورد**
والمستخرج من البقول لقول عائشة رضي الله تعالى عنها ما كان
لاجد الا لتوب ولحد تخيض فيه اذا اصابها شيء من دم الحيض
قالت بريقها فصعته بظفرها اي حكته ولان المايح مزيل
بطبعه فوجب ان يفيد الطهارة كما لا ناسخا هذا بالضرورة
ازالة الخباسة شيئاً فشيئاً كل مرة ويتغير لون المايح بالجنس
والخباسة متناهية لتزكها من جواهر متناهية فاذا انتهت
اجزاؤها بقي المحل طاهر لعدم المجاورة فثبت ان زوالها
مفعول والمايح مثل الماء في لازالة وقلم الخباسة فيعدي
الحكم اليه بخلاف الحدث لانه ليس في المحل خباسة تنزل بالمايح
لكن خباسة حكيمية خضت ازاها بالماء بالنقص فلا يتعدى
الي غيره لانه اهون موجود لا يلحق حج في استاده باستعماله
ويظهر الشدي اذا قا عليه الولد ثم رضعه حتى زال الاثر
ويظهر الاصبع بلحسه من خباسة حتى ذهب اثرها بالريق
وقم شارب الخمر ونحوه بترديد ريقه فيه مراراً حتى لو صلى
تحت صلاته وعلى قول محمد لا تصح ولا تحكها بالطهارة بالريق
لاستراطه الماء وهو الذي لروايتين عن ابي يوسف **ويظهر**
الحف ونحوه كالنقل بالماء والمايح وبالدلك بالارض

او التراب من **خباسة لها جرم** ولو مكثت من غير ذلك على الصحيح
لتراب او رما د لصاب الخف قبل حفاضة من خباسة كما يمتنع
ولو كانت المستحسنة من ارضها او باكتسابها للجرم من غيرها
وطبقة على المختار للفتوي وعليه اكثر المشايخ لعموم البلوي
ولا طلاق الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا جاء احدكم البحر
فليستظرفان راى في نعليه اذى او قدراً فليمسحهما وليصل فيهما
رواه ابو داود وابن حبان وقوله عليه الصلاة والسلام
اذا وطئ احدكم الارض فليمسحها بالتراب رواه ابو داود
والحاكم وصححه وقوله عليه السلام فمن اراد ان يدخل المسجد
فليقلب نعليه فان راى بهما اذى فليمسحهما بالارض فان
الارض لها طهور وقيد بالخف لحرارة الثوب والبساط
لان لها تحطلا فيبطلها الخباسة وحرارة الثوب والبدن
لليسه وطوبته الا في المني فانه يظهر بالفر ليعنه **ويظهر**
السيف ونحوه من الحديد الصغيل كالمرآة والسكين
ولحترزنا به عن الحسن والمصدي والمنقوش وكذا الصفر
والاواني المدهونة والخشب الخرايطي والابنوس ونحوه
والظفر لا يتلأظها اجزا الخباسة فيحصل طهارتها **بالمسح**
بتراب او خرقة او صوف الشاة المذبوحة او غير ذلك فلا يبقى
بمسح المسح الا القليل وهو غير معتبر ويحصل بالمسح
حقيقة التطهير في رواية فاذا قطع بما يطبخ ونحوه يحل كله
ولخثاره لا سيجابي ويحرم على رواية التقليل فاضاً والقدر

ومثل ذلك المني اذا فرسوا الارض اذا جفت وجعل الميتة
 اذا دبر دباعة حكمية كتوتب وتشمليس والبير اذا غارت
 ثمر عادم ماؤها والاجر المغروش اذا انجس ثم قلم وقد اختلف
 الصحاح في كل منها والاولى اعتبار الطهارة في الكل كما يقيد
 المتون وملافاة الطاهر لا يوجب التجسس ولا فرق في طهارة
 بالمسح بين الرطب والجاف والبول والغدة على ما ذكره
 الكرخي لشمول العلة وذكر في الاصل ان البول والدم لا يطهران
 الا بالغسل وكذا الغدة الرطبة والخمار للفقهاء ما قاله
 الكرخي لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقتلون الكفار
 بسببهم ثم يمسحون بها ويصلون معها **واذا ذهب از الحمار**
عن الارض وقد جفت ولو بغير الشمس على الصحيح جازت
الصلاة عليها لما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها
 ومحمد بن الحنفية زكاة الارض بيسها وعن ابي قلابة جفوف
 الارض طهورها وفي المنسوط مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم
 انما ارض جفت فقلت كنت وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما
 كنت ابيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فكنت فتى شابا غزيا وكانت الكلاب تنول وتقبل وتدبر
 في المسجد ولم يكونوا يثرون شيئا من ذلك فدل على طهارتها بل جفا
 ولان الارض من طبعها ان تخيل الاشياء وتنقلها الى طبعها
 فتطهر بالاستحالة وتجوز الصلاة عليها **دول التيمم منها**
 في الاظهر لان التيمم يقتصر الى الطهورة وبما روي انه ثبتت

هـ
 ن
 رة

الطاهر

يوشون م

الطهارة

الطهارة لا الطهورة وروى عن ابي حنيفة جواز التيمم منها
 كالصلاة عليها الطاهر الاول لقوله فتميموا صيدا طيبا **ويطهر**
ما بها اي الارض من شجر وكلاء اي عشب **قائما** اي ثابت فيها
بحفافه وذهاب اثر الخاسة تنبعا للارض على المختار ولخبرنا
 به عن قول من خص طهارته بالغسل **وتطهر نجاسة استخالت**
عنها كان صارت ملحا او ترابا او اطرونا **والحرق بال نار**
 فيصير رمادها طاهرا على الصحيح لان الشرع رتب وصف الخاسة
 على تلك الحقيقة وتنفي الحقيقة بانقضاء بعض اجزائها
 فكيف باكلها فان الملح غير اللحم والعظم فاذا صارت ملحا رتب
 عليه حكمه ونظيره في الشرع النطقة نجسة ثم يصير علقه
 وهي نجسة وتصير مضغته فتطهر والعصير طاهر فيصير خمر
 فينجس ثم يصير خلا فيطهر فعرفنا ان استحالة العين تستتبع
 زوال الوصف المرتب عليها **تنبيه** لا اذا ارتفع نجار الكيف
 والاصطبل الذي فيه روث الدواب فاستعمل في الكوة والحلار
 ثم ذاب وقطر نجس ما اصابه لاجتماع الجدل من اجزاء الخاسة
 فبما ساء ولا ينجس شخصانا وكذا الحمام اذا اهلن فيه الخاسة
 ففرق خطائه وكواته فتقاطر وجهه الاستحسان الضرورة
 وعدم التخرز او تعمه فعلى هذا الواستقطر الخاسة والقامر
 نجس لا تنفقا الضرورة كالمستقطر من دردي الحجر ويسمى
 بالفرقي في بلاد الروم نجس حرام كسائر المحترقات **ف**
بيض ما لا يוכל قبل نجس كحمه وقيل طاهر **ويطهر المني الجاف**

٨٨
 ٨٧

اهريق

الله

سواء كان مقي رطل او امرأة على الصحيح **بفرقه عن الثوب ولو كان**
جديدا مبطن او عن البدن بفرقه في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة
لا يظهر البدن بالفرك لوطوئته وظاهر الرواية طهارته
للضرورة اذا خرج المني بعد الاستنجاء بما اما لو بال ولما يستنج
فلا يظهر المني الا بالنسل لعدمها وقيل لو بال ولم ينتشر
بوله على راس الذكر او انتشر ولكن خرج المني دفقا من غير انشا
على محل البول لا يحكم بنجس به لانه لو لم يوجد سوى مروره
على ثرا البول في مجراه ولا حكم له في الباطن **ويظهر المني**
الرقط بغسله لما روي مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها
انه صلى الله عليه وسلم كان يغسل المني تخرج الى الصلاة
في ذلك الثوب وانا انظر اثر الغسل فيه وحديث عمار انه عليه
السلام قال انما يغسل الثوب من خسل غايظ والبول
والقي والدم والمني وعن الحسن المني بمنزلة البول ولانه
دما استحال بالنفع من حرارة الشهوة ولهذا من كثرة جماعه
حتى فترت شهوته يخرج دما احمر وانما يظهر بالفرك لقوله
صلى الله عليه وسلم اغسل يد رطبا وافركيه يا بسا وما ورد فيه
من الا ناهية محمول على انه كان قليلا او لا يتمكن من الغسل
وصحاح يظهر جلد الميتة ولو كانت فيلا لانه كسائر
السباع في الاصح لانه صلى الله عليه وسلم كان يمشط بمشط من عاج
وهو عظم الفيل ويظهر جلد الكلب ميت لانه ليس بحسن العين
على الصحيح **بالدباغة الحقيقية كالقرط** وهو ورق السلم او

ثم الشفا

ثم الشنط والعفص وقشور الرمان والشب **وبالدباغة الحقيقية**
كالتربيد والشميس والالتقاء في الهوى فتجوز الصلاة عليه
والوضوء منه لقوله صلى الله عليه وسلم ايما هاب ذبح فقد طهر
وفي صحيح مسلم اذا ذبح الهاب فقد طهر وقوله في شاة يمو
حين مريها ميتة هل لا اخذتم الهابا فذبحتموه فانفقتم به
واراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يتوضا من سقاء فقتل له الله
ميتة فقال دباغة من ذيل خبثه او نجسه او رجسه وقال صلى الله
عليه وسلم استمتعوا بجلود الميتة اذا هي في بعت تراكا كان او رما
او ملحا او ما كان بعد ان يزيد صلاحه **الجلد الحزير** نجاسة
عينه والدباغة لا يخرج الرطوبات في الجلد الطاهر بالاصالة
وهذا الجحش العين **والادمي** لحمه وكرامته وان كان يطهره بماء
لا يجوز استعماله ولا انتفاع به كسائر اجزاء الادمي **وتطهر الذكاة**
الشرعية خرج بها ذبح الجوسي شيئا والمجرم صيد او تارك التسمية
عكس جلد غير لما كولد سوى الحزير والكلب على القول بنجاسة عينه
لعمل الذكاة عمل لدباغة في إزالة الرطوبات النجسة بل اولها
تتمتع من اتصالها به والدباغة تزيل بعد الانصال لغسله بالبينة
بالموت فاما قبله فكل شيء مخلوق فيه بجعله وجعل بين اللحم والجلد
حاجزا كما جعل بين الدم واللبس حاجزا حتى خرج طاهر **دون**
الحمد فيبقى لحمه نجسا على أصح ما ينفي به من النجس من المختلفين
في طهارة لحم غير المأكول وشحمه بالذكاة الشرعية قال الكرخي كل
حيوان يطهر بالذكاة فهذا يدل على انه يطهر لحمه وجلده وسائر

بأغة

لجزيه لان الحيوان اسم لجملة الاجزاء وصححه صاحب الهداية والحقة
وفي البداية انه اقرب للصواب لان نجاسة بالدم المسفوح
وقد نزل وقال الصندواني وابوزيد الدبوسي وكثير من المشايخ
يطهرونه لانه وشبهه واختره صاحب النهاية لان الطهارة
وصندرها عنها شرعي ليس لا بد ليل طهارة مذبح لم يسل
دمه لعارض ونجاسة ما يوح مجوسي وان سأل دمه فاعتبار
طهارة الجلد دون اللحم شرعا للحاجز المفروض في المذكي والاختصاص
اليه انتفاعا به دون لحمه لعدم ما يبيحه شرعا اذا استأ
الشرعية بمسبباتها والحل هنا هو الحكم الاصل والطهارة
من اوارمه **وكل شيء من اجزاء الحيوان غير الخنزير لا يسي في**
الدم لا ينجس بالوقت لان نجاسته باحتباس الدم وهو منعد
في الاشياء التي هي كالشعر والبريش **والخنزير** لان المشيول طهره
المتصل بالجلد نجس **والقرن والحافر والعظم ما لم يكن** اي العظم
صغير اي وركله لانه نجس من الميتة فاذا زال عن العظم
زال عنه النجس لان العظم في ذاته طاهر فيكون منجسا
بالدم لما اخرج الدارقطني انما حرّم رسول الله صلى الله عليه
وسلم من الميتة لحمها فاما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به
وقال صلى الله عليه وسلم لا اجذ فيما اوحى الي محمدا على طاعم يطعمه
الاية الاكل شيء من الميتة خلا لالاكل منها فاما الجلد
والقرن والشعر والصوف والسن والعظم فكله حلال لانه
لا يذكي **والعصب نجس في الصحيح** من الرواية لان فيه حياة

بدليل

ب

ب

بدليل التا لم يقطعه وقبل طاهر لانه عظم غير متصل **وبالجملة**
المسك طاهر مطلقا وقيل ان كان حال لواصلها المالم تنقيد
وقد علمت حكمه الدبابة الحكمية وعلمنا العود الى النجاسة بلضا
الماعلى الصحيح وان صح خلافة لم يتبع في طاهر **كالمسك** فان
طهارته متفق عليها **واكله** اي المسك **حلال** ونصر على حل اكله
لانه لا يلزم من طهارة الشيء حل اكله كالتراب طاهر لا يحل اكله
والزباد معروف طاهر **تجمع صلاة** منطوية به لاشتمالها الى
الطبيبة كالمسك فانه بعض دماء الغزال وقد اتفق على
طهارته ولنسلا بالاشتمال للطبيبة والاشتمال مظهر
والله الموفق بكرمه

كتاب بفتح مقابلة **الصلاة**

لا بد من بيان معناها لغة وشرعا واقتراضها وعدة اوقاتها
وركعاتها وحكمة اقتراضها وسببها وشرطها وحكمها وركبتها
وصفتها ومعناها في اللغة فعلة من تحريك الصلوي
وهما العظام النباتان عند العجينة فهي من الاسماء المتغيرة
شرعا وقيل انها عبارة عن الدعاء في اللغة العاللة قال تعالى
وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم اي مع لهم وانما عدي على
باعتبار لفظ الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم اللهم صل على
الاي في قوله وصلت عليهم للملايكة وقوله اذا رعى احدكم
الى طعام فليجب فان كان مفطرا فلياكل وان كان صائما
فليصل اي فليدع لهم بالخير وقال **الاعشي** لا يثبت

اللام

• نقول بنتي وقد قريت مرتحلا • يارب جنب ابي لا وصاب والوجع
 • عليك مثل الذي صليت واغتمضت نومًا فان جنب المرء مضطجعا
 يعني قولها يارب جنب ابي لا وصاب والوجع وقال صلى على
 دنها وارثهم وقال الزيلعي وفيها زيادة مع بقا معنى اللقم
 فيكون تغييرا لا تقلا على ما قالوا انتهى قال صاحب البحر وغيره
 اذا الدعاء ليس من حقيقته شرعا وان اريد به القراءة فيعيد
 فالظاهر انها منقولة كما قاله في الغاية لانها شرعا لافعال
 المحصورة من القيام والقراءة والركوع والسجود والفرق
 بين التغيير والنقل ان في النقل لم يبق المعنى الذي وضع
 الواضع مرعا وفي التغيير يكون باقيا لكنه زيد عليه شيء
 اخر ومعنى الصلاة في الشريعة عبارة عن الاركان المعلومة
 والافعال المحصورة كعلمته وفرضت ليلة المعراج
 وردت من خمسين الى الخمس وكانت الصلاة قبل الاسرا صلاة
 قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها واختلفت في وقت
 المعراج قال بعضهم كان ليلة السبت لسبع عشر خلت
 من رمضان قبل الهجرة بيانية عشر شهرا من مكة الى السماء
 ومن يرى انه من بيت المقدس وانه مع الاسر في ليلة واحدة
 فليلة الاسر قبل الهجرة بسنة لا ثني عشرة او تسع عشرة
 من ربيع الاول وبه جزم النووي في شرح مسلم وقال
 ابن الاثير انه الصحيح انتهى وكان صلى الله عليه وسلم ابن
 احدي وخمسين سنة وعدد اوقاتها خمس بقوله تعالى

افتر

واقم الصلاة طرفا النهار وزلفا من الليل وبقوله تعالى
 فسبحان الله حين تمسون الآية وبقوله تعالى حافظوا على
 الصلوات وبلغم صلى الله عليه وسلم الاعرابي ويجمع الامة
 والوتر ليس فرضا وبين الواجب والفرض كما بين السما والارض
 واما عدة ركعاتها فقد كان محملا ثم زال ببيان النبي صلى الله
 عليه وسلم قوله وفعلوا وفرضت في الاصل ركعتين ركعتين
 الا المغرب فاقرت في السفر وزيدت في الحضر الا الفجر لقوله
 صلى الله عليه وسلم صلاة المسافر وصلاة الجمعة ركعتان
 تمام من غير قصر على لسان نبيكم محمد صلى الله عليه وسلم وروي
 تمام من غير قصر واما المغرب فلما قال تعالى شذ رضي الله تعالى
 عنها فرضت الصلاة في الاصل ركعتين الا المغرب فانها ووتر
 النهار ثم زيدت في الحضر واقرت في السفر على ما كانت واما
 الفجر فللقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتوني صلى وقد
 صلى الفجر ركعتين حضرا وسفرا واما حكمته اقتراضها فلانها
 لشكر النعم ومنها نعمة الخلقة حيث فضل الجوهر الانسي
 بالنصوير في احسن تقويم وتصوير ومنها سلامة الجوارح
 الطاهرة والبالغة بالقيام والركوع وحفظ الدين وشغل
 القلب بالنية واستنشاق الخوف والرجاء وحضار الذهن
 بالتجمل والتنظيم وجعلت مكفرة للذنوب وقد سأل الفقيد
 ابو الليث ابن عبيدة لم وجبت الخمس في الاوقات المختلفة
 فقال ابن عبيدة لانه تعالى انعم في كل وقت نعمة جديدة فاجب

في هذه النعم والصلوات خمس سجدة الجوارح
 في كل وقت من اوقات الصلاة
 في كل وقت من اوقات الصلاة
 في كل وقت من اوقات الصلاة

على العبد صدقة جديدة فعند الفجر يذهب بظلمة الليل ويحدث
ضوء النهار وعند الزوال يتم ضياء الشمس ويكثر حرارتها لتطبخ
به النار وعند العصر يقل ذلك ليلا يفسد عليهم وعند المغرب
يذهب بضوء النهار ويأتي بظلمة الليل وعند العتمة يذهب بالشفق
وقال الفقيه سالت أبا الفضل فقلت كم كانت صلاة الفجر كعتين
والظهر والعصر والعشاء أربعاً والمغرب ثلاثاً فقال الشرع فقلت
رَدَنِي فَقَالَ لَانْ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بَنِي فَصَلَّى الْفَجْرَ اَدْرَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
حِينَ خَرَجَ مِنَ الْجَنَّةِ وَاطْلَمَتْ عَلَيْهِ الدُّنْيَا وَجَنَّ اللَّيْلُ وَلَمْ يَكُنْ رَايَ
لَيْلًا قَبْلَ ذَلِكَ فَخَافَ خَوْفًا شَدِيدًا فَلَمَّا انْشَقَّ الْفَجْرُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ
شَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الْاَوَّلَى شُكْرَ النِّجَاةِ مِنْ ظُلْمَةِ اللَّيْلِ وَالْثَانِيَةَ
شُكْرًا لِرُجُوعِ ضَوْءِ النَّهَارِ وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُ تَطَوُّعًا فَاَمْرًا بِذَلِكَ
لِيَذْهَبَ عَنْ ظُلْمَةِ الْمَعَاصِي وَيَتَوَرَّعَ عَلَيْنَا نَوَارُ الطَّاعَاتِ وَاول
مَنْ صَلَّى بَعْدَ الزَّوَالِ اِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ اَمْرُ بِذِيحِ الْوَلَدِ
وَذَلِكَ عِنْدَ الزَّوَالِ فَالْاَوَّلَى شُكْرًا لِدَهَابِ غَمِّ الْوَلَدِ وَالْثَانِيَةَ
لِحَبِي الْفِدَاِ وَالْثَالِثَةَ لِرَضَى اللَّهِ تَعَالَى حِينَ يُودَى اَنْ قَدْ صَدَّقَ
الرَّوْيَا وَالرَّابِعَةَ شُكْرًا لَصَبْرٍ وَلَدَهُ عَلَى الذَّبْحِ وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُ
تَطَوُّعًا فَاَمْرًا بِذَلِكَ لَانَّهُ وَفَّقَنَا لِمُخَالَفَةِ اِبْلِيسَ كَمَا وَفَّقَهُ
لَذَّبْحِ الْوَلَدِ وَانْجَاَنَا مِنَ الْغَمِّ كَمَا اَنْجَاَهُ وَقَدْ اَنَا مِنَ النَّارِ
وَرَضَى عَنْهُ كَمَا رَضِيَ عَنْهُ وَاول مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ يُونُسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
حِينَ اَنْجَاهُ اللَّهُ مِنْ اَرْبَعِ ظَالِمَاتٍ وَقَدْ اَلْقَاهُ الْعَصْرُ ظُلْمَةً اَلْقَاءَ
وَقَدْ اَلْقَاهُ اللَّيْلُ وَظُلْمَةُ الْمَاءِ وَظُلْمَةُ بَطْنِ الْحَوْتِ فَصَلَّاهَا شُكْرًا لَتَطَوُّعًا

فامرنا

فَاَمْرًا بِذَلِكَ لِيُنْجِيَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ظُلْمَةِ الذَّنْبِ وَظُلْمَةِ الْقِيَامَةِ
وَظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَظُلْمَةِ جَهَنَّمَ وَاول مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَطَوُّعًا
شُكْرًا حِينَ خَاطَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ اَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ
اتَّخِذُوا فِيَّ اٰيَةً وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَالْاَوَّلَى لِنَفِي
الْاَلَهِيَّةِ عَنْ نَفْسِهِ وَالْثَانِيَةَ لِنَفْيِهَا عَنْ اَمَدِ الْثَالِثَةَ لِاَثْبَاتِهَا
لِلَّهِ تَعَالَى فَاَمْرًا بِذَلِكَ لِيَهْوِيَ عَلَيْنَا الْحَسَابُ بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ وَيُنْجِيَنَا مِنَ النَّارِ وَيَا مَنَّا مِنَ الْفَرْعِ الْاَكْبَرِ وَاول
مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ خَرَجَ مِنْ مَدْيَنَ وَلَقِيَ
عَلِيَّةَ الطَّرِيقِ وَكَانَ فِي غَمٍّ لِمَرَاةٍ وَغَمٍّ لِخِيَمَةٍ هَارُونَ وَغَمٍّ لِدَوِّهِ
فَرَعُونَ وَغَمٍّ لَوْلَادِهِ فَلَمَّا اَنْجَاهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَبُودَى مِنْ
شَاطِئِ الْوَادِ صَلَّى اِبْرَاهِيمُ شُكْرًا تَطَوُّعًا فَاَمْرًا بِذَلِكَ لِيَهْدِيَنَا
كَمَا هَدَاهُ وَيَكْفِيَنَا كَمَا كَفَاهُ وَيَجْمَعُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْاَنْبِيَاءِ وَيُمَيِّقُنَا
بِرُوبِيَّاهُ فَلِذَلِكَ كَانَتْ حُمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْاَوْقَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ
كَذَا فِي مَعْرِجِ الدَّرَايَةِ وَقَالَ فِي جَمْعِ الرِّوَايَاتِ اَوَّلَ مَنْ صَلَّى
الْفَجْرَ يُونُسُ وَالظُّهْرَ اِبْرَاهِيمُ حِينَ جَعَلَتِ النَّارُ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا
وَالْعَصْرَ غُزَيْرُ حِينَ اَحْيَاهُ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَالْمَغْرِبَ اَدَمُ حِينَ
قَبِلَتْ تَوْبَتَهُ وَالْعِشَاءَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الطُّوفَانِ حِينَ
اسْتَوْتَلَمَسَ فَيْنَتَهُ عَلَى الْجُودِيِّ وَخَرَجَ مِنْهَا اَنْتَهَى وَاَمَّا سَبِيحَةُ
الْاَصْلِ فَطَابَ اللَّهُ تَعَالَى لَازِلِي وَتَرَادِفِ نَعْمَاتِي لَاسْتِخْصَى
وَجَعَلَ لِلَّهِ الْاَوْقَاتِ اَسْبَابًا بِظَاهِرِ تَسْيِيرِ اَعْلَى الْعِبَادِ لِاَنْ يَجَابِدَهُ
تَعَالَى غَيْبًا لَانْطَلَعَ عَلَيْهِ فَيُفْعَلُ الْاَوْقَاتِ اَمَارَاتٍ عَلَى ذَلِكَ

الإيجاب ولما كانت الاوقات معرفة للوجوب اضيفت اليها
 فسميت اسبابا أو اطلق الفقهاء عليها اسم السبب وعند
 الأصوليين الاوقات علامة وليست باسباب والفروق
 بينهما ان السبب هو المفصل للحكم لا تأثير والعلامة هي
 الدال على الحكم من غير توقف ولا افضاء ولا تأثير فمؤالمة
 على الوجوب والعللة في الحقيقة المقترنة المترادفة في الوقت وهو
 شرط صحة متعلقه بالضرورة لان العبادات على نوعين
 موقوفة وغير موقوفة والموقوفة انواع منها ما يكون الوقت
 ظرفا للمؤدي وشرطا لاداء سببا للوجوب أي شغل الزمة
 لا وجوب الاداء وهو تنزيح الزمة لان سببه الخطاب
 وذلك وقت الصلاة ومنها ما يكون معيارا أشهر رمضان
 ومنها ما يكون مشكلا كوقت الحج ويتوجه الخطاب بجزء من اول
 الوقت موسما فتضاف السببية اليه ان اتصل به الاداء
 والاقتنفل السببية كذلك الى ما يليه ثم وثم فاذا لم يبق
 الا الجزء الاخر تحتم الاداء اذا خرج الوقت اضيفت السببية
 الى جميعه وأما شرطها فينقسم الى شرط وجوب وشرط اجتماع
 واستغناء وأما حكمها فسقوط الواجب ونيل الثواب وأما اركانها
 فاربعة اتفاقا وخمسة استقلالها وأما صفتها ففرض
 وقد علمتها بدليلها وأما الواجب والنفل فستعلمه
 مفصلا بدليله ان شاء الله تعالى **يشترط لفرضيتها**
 أي لتكليف الشخص بها **ثلاثة أشياء** الإسلام لانه شرط للخطا

بفروع

بفروع الشريعة فلا بد منه وسيأتي تعريف للشرط **والنفل** اذا لا
 خطاب على صنف **والعقل** لا بد اما لتكليف بفعله ولحقوق الشخص
 بالقيام لعدمه ولكن **تؤخر ما الأول** اذا وصلوا في السن
لسبع سنين لقوله صلى الله عليه وسلم مروا اولادكم بالصلاة لسبع
 واخر بهم عليها العشر وفرقوا بينهم في المضاجع ولبعثها ويتحقق
 بها **وتحترق عليها العشر** لما روينا وذلك **بيد لا بخسبة** أي لا
 بالضرورة فغايته وتجزأ بحسب طاقته ولا يزيد على ثلاث
 ضربات بيده **وانبأ بها أو قاتلها** وتقدم بيان كميته بدليله
وتحجب أي يقتصر فعلها **بأول الوقت وجوبا موسما** فلا جرح
 بالتأخير لما بعده من الوقت المستحب فان ضاقت توجه للخطا
 بالاداء احتما وانما بالتأخير عنه **والاوقات** للصلوات المقررة
خمسة اولها **وثلث صلاة الصبح** الوقت مقدار من الزمن مخصص
 لأمر ما وكل شيء قدرته له حيا فقد تتهوقيتا وكذلك
 ما قدرته له غاية والجمع اوقات والميف في الوقت والجمع مؤا
 وقد استغنى الوقت للمكان ومنه موافقة للحل لموضع الاحرام
 وبدايا الصبح لانه لم يختلف في اوله ولا في آخره اولانه اول
 النهار الشرعي وابتدأوه **من ابتدأ الطلوع** الجفر لامامة
 جبريل صلى الجرحين بزق الفجر وحرما الطعام على الصائمين
 وهذا نص الحديث فالعبارة طلوعه وقال في مجمع الروا
 ذكر الخلو في شرحه للصوم ان العبارة لا اول طلوع الفجر
 قال به بعضهم اذا بدت منه معة أمسك عن المفطرات

يات

وقال اكثرهم العبرة لا شتارته في الافق وهذا القول بين
واوسع والاول احوط وروي عن محمد بن ابي حمزة انه قال
المتعة غير معتبرة في الصوم ولا في الصلاة وانما يعتبر
الانتشار في الافق انتهى وهو **الصادق** لا الكاذب والصادق
يطلع غرضا منتشرا سمي صادقا لانه صدق عن الصبح وبينه
والكاذب يظهر طول ان يغيث وسمى كاذبا لانه يضيئ في ريس
وبذهب النور ويعقبه الظلام فكانه كاذب لقوله صلى الله
عليه وسلم لا يمنعكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل
ولكن كلوا واشربوا حتى يطلع الفجر المستطيل في الافق اي المنتشر فيه
وقد اجعت الامم على ان اوله الصبح الصادق واخره **القبيل طلوع**
الشمس لقوله عليه السلام في حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان
اول صلاة الفجر حين يطلع الفجر وان اخر وقتها حين تطلع الشمس
وقوله عليه السلام وقت صلاة الفجر ما لم يطلع قرن الشمس الاول
رواه مسلم قال في الحاشية قوله ما لم يطلع ما هذه للدوام فتقد
واخر وقتها مدة عدم طلوع الشمس او لموصول فتقديره واخر
وقتها الذي لم تطلع الشمس فيه **وقت صلاة الظهر من زوال**
الشمس عن بطن الشما بالانتفاق ويمتد الى وقت العصر وقد
اختلف فيه روى عن الامام في ذلك روايتان في رواية **القبيل**
ان يصير ظل كل شيء مثله سوى في الزوال لقوله صلى الله
عليه وسلم ابرءوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم واشد الحر
في ديارهم اذا صار ظل كل شيء مثله فان حديث الامامة دل على

هذا ما
كان في
الاصحاح
في اليوم
الذي
هو
الذي
هو
الذي
هو

خروج

بلغت ما
منه
منه
منه
منه
منه

خروج وقت الظهر وحديث الابرار دل على عدم خروجه واذا انقارفت
الانوار لا يخرج الوقت الثابت بيقين بالشك وهذا رواية محمد في
الاصل وهو الصحيح كما في البدايع والغاية والمنية والمحيط والنباح
وعليه جل المشايخ والمتون وقد بسط دليل ذلك في معراج الدراية
وغيرها وقولنا **ومثله** بيان للرواية الثانية عن الامام انه يمتد
وقت الظهر من الزوال الى ان يصير ظل كل شيء مثله **سوى ظل الاستوا**
فانه مستثنى على الروايتين جميعا ويقال له في الزوال والظل لانه
الذهاب والظن بالظن بوزن الشيء وفي الزوال رجوع الظل من جانب
المغرب الى جانب المشرق ثم عند الفجر الذي يكون للاشياء
وقت الزوال كذا في معراج الدراية وفي المغرب الفجر بوزن الشيء ما نسخ
الشمس وذلك بالعشى والجمع فيا وفيؤ والظل ما استخذه الشمس
وذلك بالقداسة انتهى وطريق مرفقة ما قال محمد بن شعاع البجلي
هو ان تنزل عودا في مكان مستو وتخط على اسطر خطا فاما دام
الظل ينقص لم تنزل الشمس فاذا ساكن ولم ينقص ولم يزد فذلك
وقت الاستواء والظل الموجود في الزوال واذا اخذ في الزيادة علمت
ان الشمس قد زالت انتهى ولكن لا يظهر سريعا **والخاتمة الشافعية**
ما روي عن الامام وهو امتداد وقت الظهر الى ان يصير ظل كل
شيء مثله مرة واحدة الامام ابو جعفر **الطحاوي** رحمه الله تعالى
وقول الصالحين هما ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
لامامة جابر بن عبد الله لسلام لانه صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
في اليوم الاول في هذا الوقت ولو كان الظهر باقيا لما صلى فيه وقد

علمت ان اكثر المشايخ على الرواية الشارطة بلوغ الظلم مثله
 قال في معراج الدراية بعد سياق الادلة لها والاخذ بالاحتياط
 في باب العبادات اولى اذ هو وقت العصر بالاتفاق فيكون اجود في
 الدين لبثوت براءة الذمة بيقين او تقديراً للصلاة على الوقت
 لا يجوز بالاجماع ويجوز التخيروان وقت فضا وهذا على ظاهر
 الرواية اما على رواية اسد وعلى ابن الجعد اذ اخرج وقت الظهر
 بصيرورة الظلم مثله لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء
 مثليه فكان بينهما وقت مهمل فالاحتياط ان يصلي الظهر قبل
 ان يصير الظلم مثله والعصر بعد ان يصير مثليه ليكون موديا
 بالاتفاق كذا في المبسوطين **و اول وقت العصر من ابتدا**
الزيادة على المثل والمثلين على ما قد مناه من الخلاف الى
غروب الشمس على المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك
 ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر
 وقال الحسن بن زياد اذا اضيفت الشمس خرج وقت العصر
 لقوله صلى الله عليه وسلم وقت العصر ما لم تصف الشمس والجواب
 انه منسوخ بحديث الصحيحين او محمول على وقت الاختيار
و اول وقت المغرب منه اي غروب الشمس **الى قبيل**
غروب الشفق الاحمر على المقتضى به وهو رواية عن الامام
 وعلمها الفتوى كما في الدراية ومجمع الروايات وبها قال لقوله
 صلى الله عليه وسلم الشفق الحمر والصحيح انه موقوف على ابن عمر
 وقال لا يثبت في المعرفة له مروي عن عمر وعلي وابن عباس

وعباداة

وعبادة من الصامت وشاد بن اوس وابي هريرة وعليه الجواب
 اهل اللسان فيكون خفيفة في الحمر نفي التجاز ولا يكون
 خفيفة في البياض نفي الاشهر الك وتقل في جميع التقاريف
 وغير رجوع الامام الى هذا القول لما ثبت عنده من حمل
 عامة الصحابة الشفق على الحمر واثبات هذا الامر للبياض
 قياس في اللغة وانه باطل وفي اعتبار البياض معنى الحجج
 فانه لا يذهب الاقربيا من تلك الدليل وقد مضى في اكثر على
 الرواية الثانية لتفسيره الشفق بالبياض وهو مذهب
 ابن بكر الصديق وعمر ومعاذ وعائشة وقوي دليله الكمال في
 فتح القدير وقال في الترحيح الوهيج والمستنصف قولها
 اوسع وقول البيهقي في حوط وفي التحدير والمزيد قال تبص
 المشايخ ينبغي ان يؤخذ في الضيف بقولها الفضر الليالي
 ولما كان بقاء البياض الى تلك الليل ونصفه وفي الشتاء
 يؤخذ بقول البيهقي في حوط لطلو الليالي ولعدم بقاء البياض
 الى تلك الليل انتهى ولا يخفى ما في الشتاء من الضرر بطول
 الانتظار مع البرد والمطر ابتداء وقت صلاة **والعشا**
والوتر منه اي غروب الشفق على الاختلاف الذي ذكرنا
 الى قبيل طلوع الضيف الصادق لاجماع السلف على ان وقت
 العشا يبقى الى طلوع الفجر وقال صلى الله عليه وسلم صلاة العشا
 صلاة الليل فيبقي وقتها ما بقي الليل وروى عائشة رضي الله
 عنها انه عليه السلام اعتم بصلاة العشا حتى ذهب غممة الليل

ض الاسم

لي

وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم أخرها حتى ذهب ثلث الليل
وهو في الصحيح أيضا والكواب عن حديث الإمامة أنه ليريف ما
ورأوت الإمامة عن وقت الصلاة وإذا تعارضت الآثار
لا ينقض الوقت الثابت يقينا بالشك وأما الوتر فقد
أبي داود أن الله أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم
وهي لو تر فحلكم لكم فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر وقوله
صلى الله عليه وسلم أن الله زادكم صلاة الأوهى لو تر فصلوها
ما بين العشاء الآخر إلى طلوع الفجر **ولا يقدّم صلاة الوتر على صلاة**
المسألة الترتيبية للآدم بين فرض العشاء والوتر عند الإمام
لا لعدم وقته إذ وقت العشاء وقت الوتر والترتيب فرض
على ولما روي أنه وعندهما سنة كركعتي العشاء فوفته بعدها
وثمره الخلاف فيه تظهر فيما لو تبيين فسأد العشاء دون الوتر
بعيده عندهما كونه سنة تابعة ولا بعيدة عنه لأنه وإن
مستقل **ومن لم يجد وقتها** أي العشاء والوتر **يجب عليه**
بأن كان في بلد كبلغار بأقصى المشرق يطلع فيها البحر قبل مغيب
الشفق في أفصى إلى السنة لعدم وجود السبب وهو الوقت
وبه أفتى برهان الأئمة والإمام طهيري الدين المرعيني
لما ورد السؤال من بلاد بلغار علمها بأنها لا تجد وقت العشاء
في بلدتها فهل عليها صلاة تكتبها ليس عليكم صلاة العشاء
ووردت جوار زم على الشيخ الكبير البقال فافتى بعدم الوجوب
وكانت قد وردت على شمس الأئمة الحلواني فافتى بفرض العشاء

فارسل

فارسل الحلواني من يسأل البقال في عامته يجامع خوار زم ما تقول
فمن استقط من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فاحسن البقال
بذلك فقال ما تقول فمن قطعت يده مع المرافق أو بجلاء من
الكعبين كبر فريض وضوية قال ثلاث لغوات محل الرابع قال
فكذلك الصلاة فبلغ الحلواني جوابه فاستحسنه ووافقه
قال شارح الميمنة البرهان المحيي واعترض الشيخ كمال الدين بن
الحكام بأنه لا يرتاب مما قل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض
وبين سببه المحل الذي جعل علامة لوجوب الخفي الثابت في نفس
الأمرو جواز تعدد المعرفات للشيء فانقضا الوقت انتقا المرف
وانتقا مرف الشيء لا يستلزم انتقا لجواز دليل آخر وقد وجد
وهو ما توظف أخبار الأسر من فرض الله تعالى حسا بعد ما أمر
أولا بحسين ثم استقر الأمر على الجنس شرعا عما لا أهل لافاف
لا نقضيل بين قطر وقطر وما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذكر الدجال قلنا فما لبث في الأرض قال أربعون يوما يوم
كسنة ويوم كسنة ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم فقتل
بأمر رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أي كفيينا فيه صلاة يوم
قال لا أفدروا له رواه مسلم فكذا وجب أكثر من ثلثمائة عصر
قبل صيرورة الظلم مثلا أو مثيلين وفتى عليه انتهى **قلت**
وكذلك يقدر لجميع الآجال كالصوم والزكاة والحج والعدة والآجال
المبيع والسلم والآجارة وينظر ابتداء اليوم فيقدر كل فضل من
الفضول الأربعة بحسب ما يكون كل يوم من الزيادة والنقص

٩٦
٩٥

منها

كذا في كتب الأئمة الشافعية ونحن نقول مثله إذا ضل التقدير
مفول به إجماعاً في الصلاة انتهى ثم قال الكمال فاستفدنا
أن الواجب في نفس الأمر خمس على العموم غير أن توزيعها على تلك
الأوقات عند وجودها ولا يسقط بدمها الوجوب ولذا قال
عليه السلام خمس صلوات كتبهن الله على العباد انتهى قال
شراح المنية والجواب أن يقال كما استقر الأمر على أن الصلوات
خمس فكذا استقر الأمر على أن الوجوب أسباباً وشروطاً لا يتوزع
بذواتها وقولك شرعاً عاماً إلى آخره أن أردت أنه عام على كل من
وجد في حقه شروط الوجوب أسباباً به سلمناه ولا يفيد لك
لعدم بعض ذلك في حق من ذكره وأن أردت أنه عام على كل فرد
من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الأيام مطلقاً فهو ظاهر
البطلان فإن الحائض لو ظهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب
عليها في ذلك اليوم إلا أربع صلوات وبعد خروج وقت الظهر
لم يجب عليها في ذلك اليوم إلا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل
أحد أنه إذا ظهرت في بعض اليوم وفي أكثره مثلاً يجب عليها
تمام صلوات اليوم والليل لا أجل أن الصلوات فرضت خمساً
على كل مكلف وكذا الكافر إذا أسلم في آخر اليوم لا يلزمه صلاة
ما مضى مع أن عدم الشرط وهو لا سلا في حقه مضاف إليه
لتقصيره بخلاف هؤلاء ولم يقل أحد يجب عليه تمام صلاة
ذلك اليوم لا تراض الصلوات خمساً والقياس على حديث
الرجال غير صحيح لأنه لا مدخل للقياس في وضع الأسباب

ولين

خلافه

ولين سلم فأنما هو فيما لا يكون على خلاف القياس والحديث ورد
على القياس فقد نقل الشيخ أهل الدين في شرح المنازع عن القاضي
عياض أنه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعه لنا صاحب
الشرع ولو وكلنا فيه لاجتهادنا لكانت الصلاة فيه عند الأوقات
المعروفة واكتفينا بالاحتمال انتهى وولين سلم القياس فلا بد من المساواة
ولا مساواة فإن ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشائرية وقت
خاص بها والمفاد من الحديث أنه يقدر لكل صلاة وقت خاص بها
ليس هو وقت الصلاة أخرى بل لا يدخل وقت ما بعدها قبل مضي
وقتها المقدر لها وإذا مضى صارت قضاء كما في سائر الأيام فكان
الزوال وصيرورة الظل مثلاً أو مثيلين وغروب الشمس وغيوبته
الشفق وطلوع الفجر موجوداً في آخر ذلك الزمان تقديرًا بحكم الشرع
ولا كذلك هنا إذا الزمان الموجود أما وقت المغرب في حقهم
أو وقت الفجر بالإجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرناه عدم
الفرق بين من قطعت يداؤه أو رجلاه من المرفقين والكعبيين
وبين هذه المسألة كما ذكره الأمام البقال ولذا سلمه الأمام
الخلواني ورجع إليه مع أنه الحضم المنازع فيه انصافاً منه
وذلك لأن الغسل سقط لعدم شرطه لأن الحال شروط فكذا
هنا سقطت الصلاة لعدم شرطها بل وسببها انصافاً كما لم
يتم هناك دليل يجعل ما وراء المرفق إلى الأبط وما فوق
الكعب بمقدار القدم خطفاً عنه في وجوب الغسل كذلك لم
يورد دليل يجعل حرم من وقت المغرب أو من وقت الفجر أو منهما خلفاً

97

97

واة

عن وقت العشاء وكما ان الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين
 كذلك فريض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن اربع بالاجماع
 لكن لا بد من وجود جميع اسباب الوجوب وشرايطه في جميع ذلك
 فليست اهل المنصف والله سبحانه الموفق انتهى وقد كسرناه
 بمحلته دفعا لما نوهه بعضهم من لزومها فعمله متناهما
 له فقال وفاقا وقتها مكلفهما وقيل لا انتهى لبيتته له
ولا يجمع بين فرضين في وقت فلا يصح التي قدمت عن وقتها
 ولا يحل تأخير الوقتة الى دخول وقت الاخر **بغير كسفر**
 او مظلمة تقدم في دليل الاوقات بحوقله تعالى اقم الصلاة
 لذلولك الشمس فلا يجوز تركه الا بدليل وما روى عنه صلى الله
 عليه وسلم كان اذا ارتحل بعد زرع الشمس صلى الظهر والعصر
 جميعا ثم سار وكان اذا ارتحل قبل المغرب اخر المغرب حتى
 يصليهما مع العشاء واذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاهما
 مع المغرب فلجواب ان صح عنه انه عليه السلام صلى الظهر
 في آخر وقتة والعصر في اول وقتة وكذا فعل بالمغرب والعشاء
 فيصير جمعا فعلا لا وقتا ويحمل نصح الراوي بخروج وقت
 الاولى على انه يجوز لقربه كقوله تعالى فاذا بلغن احكامهن
 فامسكوهن او يحال على الراوي ظن ذلك ولما قال عبد الله
 ابن مسعود رضي الله عنه والذي لا اله غيره مكسب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلاة قط الا لوقتها الاصلان بين جمع بين
 الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع رواه البخاري

هذا هو الوجه في الجمع بين الصلوات
 في وقت واحد وهو ان الصلوات
 خمس بالاجماع على المكلفين
 وكذلك فريض الوضوء على المكلفين
 لا تنقص عن اربع بالاجماع
 لكن لا بد من وجود جميع اسباب
 الوجوب وشرايطه في جميع ذلك
 فليست اهل المنصف والله سبحانه
 الموفق انتهى وقد كسرناه بمحلته
 دفعا لما نوهه بعضهم من لزومها
 فعمله متناهما له فقال وفاقا
 وقتها مكلفهما وقيل لا انتهى
 لبيتته له ولا يجمع بين فرضين
 في وقت فلا يصح التي قدمت
 عن وقتها ولا يحل تأخير الوقتة
 الى دخول وقت الاخر بغير كسفر
 او مظلمة تقدم في دليل الاوقات
 بحوقله تعالى اقم الصلاة لذلولك
 الشمس فلا يجوز تركه الا بدليل
 وما روى عنه صلى الله عليه وسلم
 كان اذا ارتحل بعد زرع الشمس
 صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار
 وكان اذا ارتحل قبل المغرب حتى
 يصليهما مع العشاء واذا ارتحل
 بعد المغرب عجل العشاء فصلاهما
 مع المغرب فلجواب ان صح عنه
 انه عليه السلام صلى الظهر في
 آخر وقتة والعصر في اول وقتة
 وكذا فعل بالمغرب والعشاء في
 يصير جمعا فعلا لا وقتا ويحمل
 نصح الراوي بخروج وقت الاولى
 على انه يجوز لقربه كقوله تعالى
 فاذا بلغن احكامهن فامسكوهن
 او يحال على الراوي ظن ذلك
 ولما قال عبد الله ابن مسعود
 رضي الله عنه والذي لا اله غيره
 مكسب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلاة قط الا لوقتها الاصلان
 بين جمع بين الظهر والعصر
 بعرفة وبين المغرب والعشاء
 بجمع رواه البخاري

ومشم

ومشم فلذا قال **الا في عرفة للحاج** لا لغيره بشرط ان يصلي
 الحاج مع **الامام الاعظم** او نائبه وبشرط **الاحرام** بح
 حال صلاة كل من الظهر والعصر ولو احرم بعد الزوال في الصحيح
 واشربنا الى شروط الجمع بما ذكرنا عند ايجيفة وهي لو كانت
 والكان والاحرام والامام الاعظم والجماعة وتستفاد من
 اشتراط الامام الاعظم وصحة الظهر فلو تبين فساد اعاده
 والمصر جميعا ولو جمع مع غير الامام الاعظم او نائبه اعاد
 العصر اذا دخل وقتها المعتاد وكذا لو لم يكن محرما بالجمع وقت
 اذا الظهر سوا كان محرما بغيره فقط او لم يكن محرما أصلا
 وادراك شي من الصلواتين مع الامام فان ادرك احد
 الصلواتين فقط لا يجوز له الجمع عند ايجيفة وعندهما
 لا يشترط الامام لصحة الجمع وفي البرهان وهو الاظهر
فيجمع الحاج بين الظهر والعصر جمع تقديم في ابتدا وقت
 الظهر بمسجد بني غرة كما هو العادة فيه باذان واحد واقامتين
 ولا يفصل بينهما بناقلة ولا ستة الظهر **ويجمع** الحاج بعد
 افاضته من عرفات **بين المغرب والعشاء** جمع تأخير فيصليهما
مرة واحدة باذان واحد واقامة واحدة للعلم بدخول الوقتين
 بخلاف عصر عرفة فانه يقيم له ايضا تينهما على فملمكان
 في ذلك الوقت مخالفا للعادة ولا يشترط سوى لاحرام والمكان
 هنا **ولم تجز المغرب في طريق مكة** بقى الطريق المعتاد
 للعامة لقوله صلى الله عليه وسلم للذي راى يصلي المغرب فيهما

الامام

الصلاة امامك وهذا اذا لم يحش طلوع الفجر فان خافه صلى
 في طرفي المغرب والعشاء **مسافر** من بيان اصل الوقت شرع
 في بيان المستحب منه لان الاستحباب بصفة زائدة والمناسب
 ان تذكر بعد الاصل فقال **ويستحب الاسفار بالفجر** لقوله صلى الله
 عليه وسلم **اسفروا بالفجر فانه اعظم الاجز قال** الترمذي حديث
 حسن صحيح وانه امر واقفه للندب والاسفار الاضائة اسفر
 الفجر اذا اضاء واسفر الرجل بالصلاة اذا اضاءها في الاسفار
 كذا في المصالح وفي معراج الدراية صلاها بالاسفار والبالا للتعدية
 لان الاسفار لازم انتهى وقال صلى الله عليه وسلم نوروا بالفجر
 بيارك لكم ولان في الاسفار تكثير الجماعة وفي التغليس تقليلها
 وما يودي الى التكتير افضل وقال **الكرخيما اجتمع اصحاب رسول الله**
 صلى الله عليه وسلم على شيء كما اجتمعوا على التتوير بالفجر وقال في
 مجمع الروايات ولان الملك في مكان الصلاة حتى تطلع الشمس
 مندوب اليه قال صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر ومكث حتى
 تطلع الشمس فكأنما اعتق اربع رقاب من ولد اسماعيل عليه السلام
 واذا اسفر بها تمكن من احراز هذه الفضيلة وعند التغليس
 قل ما يتمكن منه وقال في التجنيس والمزيد يستحب ان لا يتكلم
 بعد صلاة الفجر الى ان تطلع الشمس **الاجتياز** لقوله صلى الله
 عليه وسلم من مكث في صلاة بعد صلاة الفجر الى طلوع الشمس
 كان كمن اعتق اربع رقاب من ولد اسماعيل وقد روي مثل هذا
 بعد صلاة العصر قال صلى الله عليه وسلم من مكث في صلاة بعد ما

صلى

صلى العصر الى غروب الشمس كان كمن اعتق ثمان رقاب من
 ولد اسماعيل قال **واما** لاختلاف الوعد للتفاوت لان بعد
 العصر ينتظر المكتوبة وبعد الفجر قد صلى المكتوبة ولم يكن
 منتظرا للمكتوبة انتهى وروي لنووي رحمه الله تعالى
 في الاذكار عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس
 ثم صلى ركعتين كانت له كاجر حجة وعرة تامة تامة تامة
 قال الترمذي حديث حسن وعن ابي ذر رضي الله عنه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال دبر صلاة الصبح وهو
 ثاب رجليه قبل ان يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات
 كتب له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات
 وكان يومه ذلك في خزان من كل ما كرهه وخش من الشيطان
 ولم ينبغ بذنب ان يدركه في ذلك اليوم الا الشريك بالله تعالى
 قال الترمذي هذا حديث حسن وفي بعض النسخ حسن صحيح
 انتهى وظاهر الرواية المستحب البلاء بالاسفار كل تختم
 وفي شرح الارشاد يستحب ان يدخل فيها بالتغليس ويخرج
 منها بالاسفار كذا اوقته محمد وقال الحاروي ان كان من عزمه
 تطويل القراءة فالتغليس افضل فبيد امفلسا ويختم مسفرا
 وان لم يكن من عزمه ذلك فالاسفار افضل من التغليس وقال
 الحاروي والنفق جدا لاسفار ان يشرع بعد انتشار البياض

النسوة

الله

ويخرج بقراءة مَسْنُونَةٍ مَا بَيْنَ اَرْبَعِينَ اِلَى سِتِّينَ اَيَةً مَعَ بَقَا مَا يَكُنْ
اعادة الوضوء والصلاة على وجه السنة كما فعل ابو بكر وعمر قبل
طلوع الشمس وقيل جدا ان يري بعضهم بقضا وفي الكافي ان يري
مواقع النبيل وفي الاسرار قال عليه السلام لبطل رضي الله عنه
نورا بالبحر حتى ينظر الناس الى مواقع نبيلهم كذا في معراج الدراية
وفي مجمع الروايات وعن ابي حنيفة ان الذي يصلي وحده بمنزلة الامام
في جميع ما وصفنا في القراءة سوى الجهر اى فليس محتما عليه فيختار
فيه والاشعار مستحبة سفر وخضرا الا في جرد لغة للحاج فان
التقليد افضل لولجب الوقوف بده بها كما هو في حق النساء
دائما فلذا قيد استجابته بكونه **للرجال** والا فضل للنساء في الفجر
الفلس لانه اقرب للستر وفي غير الفجر الانتظار الى فراغ الرجال
عن الجماعة كذا في المنع بالبين المجتهد وفي معراج الدراية مثله بصيغة
عن مشايخنا وقيل لا فضل لهم في الصلوات كلها انتظار فراغ
الرجال كذا في الفتية انتهى **ويستحب البراد بالظهر في الصيف**
لقوله صلى الله عليه وسلم ابردوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم
رواه البخاري ولان في التجميل في الصيف تقليل الجماعة واضرارها
بالناس فان الحر يؤذيهم **وسوا فيه صلاة** متفرقة او جماعة
والبلاد الحارة وغيرها في شدة الحر وغيرها عندنا كما في معراج
الدراية والجمعة كالظهر اصلا واستجابا في الزمانين ذكره
الاسيحاوي **ويستحب تجميل الذي الظهر في القتا** لانه عليه السلام
كان يجعل الظهر بالبرد ولما عن ابن مسعود رضي الله عنه

انه

انه راي النبي صلى الله عليه وسلم يجعل الظهر في الشتاء ويؤخرها
في الصيف وعن انس خوة قال في مجمع الروايات وكذلك في
الربيع والخريف يجعل بها اذا زالت الشمس انتهى وبه يعلم الحواث
عن قول صاحب البحر ولم ادر من تكلم على حكم صلاة الظهر في الربيع
والخريف والذي يظهر ان الربيع ملحق بالشتا في هذا الحكم والخريف
ملحق بالصيف فيه انتهى **الا انه لا يجعل ظهر الشتا في يوم غير**
خشية وقوعه قبل وقته يؤخر استجابا فيه اي في يوم الغيم
اذ لا كراهة في وقته فلا يضرتا خيره **ويستحب تلخير صلاة العيم**
في الشتا والصيف لانه عليه السلام كان يؤخر العصر ما اذا
الشمس بيضا نقيية وقد اشتهرت الاخبار عنه عليه السلام
وعن اصحابه من يؤخر بتلخير العصر ولان في تجميله قطع الشغل
بعد ما كراهته فلا يستحب وفي التلخير توسعة لوقت النوا
وفيه تكثرها فيندب التلخير **ما لم تتغير الشمس** بذهاب
صونها فلا يخير فيه البصر هو الصحيح كذا في الهداية وهو
اختراز عن اعتبار تغير الضوء الذي يقع على الجدران وبه
لخذ الحكم الشهيد وهو رواية عن ابي حنيفة وقال بعضهم
اذا قامت الشمس قدر ربح او ربح لم تتغير واذا اصارت
اقل من ذلك تغيرت وقال بعضهم يوضع طشت ما في الصبح
وينظر فيه فان كان الفرض بيد والناظر فقد تغيرت والا فلا
كذا في المراج وقيل يوضع طشت في ارض مستوية فان ارتفعت
الشمس على جوانبه فقد تغيرت وان وقعت في جوفه لم تتغير

كذا في التبيين وتلخيص العصر في التفسير مكره تحريما لان بدا
 في الكامل وامتد به الى التفسير فالتلخيص هو المكروه لا الفعل
 لان الفعل ما مؤزبه ولا يستقيم اثبات الكراهة مع الامر
 كذا في الايضاح والمحيط وجه الكراهة ما روى عن انس
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين
 ثلاثا يجلس احدكم حتى اصفرت الشمس وكانت بين قرني
 الشيطان ينقر كنفرا ذلك لا يدكر الله الا قليلا كذا في
 الشميلي ولا يباح التلخيص مرض وسفر كذا في معراج الدراية
ويستحب تحجيل اي العصر **في يوم الغيم** لان في تاخير تلوتهم وقوفهم
 في الوقت المكروه فيجعلها بحيث يتيقن وقوعها بعد دخول
 وقتها قبل مجيئ الوقت المكروه **ويستحب تحجيل صلاة المغرب**
 في الصيف والشتا فلا يفصل بين الاذان والاقامة الا
 بقدر ثلاث ايات او جلسة خفيفة على الخلاف فيه لانه
 عليه السلام كان يصليها اذا غابت وتوارت بالحجاب
 ولصلاة جبريل عليه السلام اياها في اول الوقت في اليومين
 ولقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تزال امني بخير او قال علي
 الفطره ما لم يؤخروا المغرب الى ان تستنبت النجوم وقال
 عليه السلام ان امني لن يرا الواعيز ما لم يؤخروا المغرب
 الى اشتباك النجوم مضاهاة لليهود فكان تاخيرها مكرها
 لما فيه من التشبه باليهود الامن غدر كسفر ومرض وحضور
 ما يلة او غيم والتلخيص قليلا لا يكون واذا جئ بجنازة للمغرب

قدم

قدم المغرب ثم الجنازة ثم سنة المغرب واشتباك النجوم كثرها
 بظهورها وتدخل بعضها في بعض وجه الاستدلال بالحديث
 على الاستحباب انه لما كان التلخيص سببا لروا الخبر كان التحجيل
 سببا لاستحباب الخير فيكون مستحبا والخير هو الاخرى
 لان الذي نوى غير مراد بالاجماع ولان التحجيل سبب لكثير
 الجماعة والتلخيص سبب لتقليها ولان الناس يستعملون
 بالنعش والاشترحة فكان التحجيل افضل وهو من باب
 المسارعة الى الخير فكان أولى وكان عيسى بن ابيان رحمه الله
 يقول يستحب تحجيل المغرب للثأر ولا يكره تلخيصها
 مطلقا واجم بما روي انه عليه السلام قرأ سورة الاعراف
 في صلاة المغرب ليلة انتهى ولجأت ما قدمناه في العصران
 التلخيص هو المكروه لا الفعل مستد لان القرية شغل جميع
 الوقت بالصلاة **الا في يوم الغيم** فليست فيه عدم التحجيل
 اول الوقت خشية وقوعها قبل الغروب لشدة الالتباس
فتؤخر فيه بقدر ما يحصل التيقن بالغروب **ويستحب تلخيص**
صلاة العشا الى ثلث الليل الاول في رواية وعليها مذهب
 في الكثر وقال القدوري الى ما قبل الثلث وهي رواية اخرى
 لما في البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت كانوا يصلون
 العتمة فيما بين ان يغيب الشفق الى ثلث الليل وجه رواية
 الكثر قول النبي صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امي لاخرت
 العشا الى ثلث الليل او نصفه رواه الترمذي وابن ماجه

اولها كان سنة فلما لم يوجز ثبت ما دون السنة وهو
 الاستحباب كذا في المعراج **وقال** انس رضي الله عنه لما النبي
 صلى الله عليه وسلم العشا الى نصف الليل ثم صلى ثم قال قد
 صلى الناس وناموا اما انكم في صلاة ما انتظرونها رواه
 البخاري ووفق شارح المجمع ابن الملك بحال لا وعلى الشا
 والثاني على الصيف لغلبة النوم وفي معراج الدراية وقيل في
 الصيف يجعل وفي قنات في قاضي خان يؤخر العشا في الشتاء
 الى ثلث الليل لقوله عليه السلام لمعاد اخر العشا في الشتاء
 فان الليل في طويل وعجل في الصيف لان الليل فيه قصير
 وكتب **عمر** الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنهما ان صل العشا
 حين يذهب ثلث الليل فان ابينت فالى نصف الليل وان نمت
 فلا نامت عيناك وفي رواية فلا تكن من الغافلين وفي مجمع
 الروايات ثم التاخير الى النصف صباح في الشتاء لمعارضته دليل
 النذب مع دليل الكراهة اما دليل النذب وهو قطع السمر
 بالكسبة لان عند ذلك لا يوجد السمر بولحد من الناس واما
 دليل الكراهة وهو اذ اوه الى تقليل الجماعة لانه قل ما يقوم
 الناس الى نصف الليل فتعارضت الا باحة والثاني
 الى ما بعد النصف مكره لسلامة دليل الكراهة لوجود
 دليلا بلا معارض وهو اذ اوه الى تقليل الجماعة كما في شرح
 الطحاوي والكراهة تحريمية كافي الفينة **ويستحب** **تخييل**
 اي العشا في وقت الغيم لان في تاخيرها تقليل الجماعة لمظنة

حصول

حصول المطر بوجود الغيم وروى الحسن عن ابي حنيفة انه
 يستحب تلخير كل الصلوات في يوم الغيم لانه اقرب الى الاحتيا
 وجه ظاهر الرواية ما ذكرناه في كل منها **تنبيه** استرنا
 الى ذكر السمر فنذكره ونذكر حكمة استحباب تلخير العشا
 وحكم النوم قبلها والكلام قبل صلاة الفجر وبعدها قال في
 الحاشية السمر كلام للمواصلة قال في صلاة المحسن
 اختلف العلماء في اباحة السمر بعد العشا فكرهه بعضهم مطلقا
 واباحه بعضهم مطلقا واباحه بعضهم اذا كان في الخير
 ومذاكرة العلم ونحو ذلك وظاهر مذهبنا اباحة
 اذا كان مباحا قبل العشا فافهموا كراهة الكلام لا عند انشقا
 الفجر الى ان يصلي لما روى عن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يسم مع ابي بكر في امور المسلمين وانا معهما
 وتناول ما يروي من الكراهة انه يغوت صلاة السمر كذا في مجمع
 الروايات وسند ذكر كراهة الكلام عند انشاق الفجر **وقال**
 في البرهان شرح مواهب الرحمن ويكره النوم قبلها اي العشا
 والحديث بعدها انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنهما الا حديثا
 في خير لقوله صلى الله عليه وسلم لا سمر بعد الصلاة يعني العشا
 الاخرة الا لاجل رجلين مضل او مسافر وفي رواية او عرس
 انتهى وقال الطحاوي غمارة النوم قبلها من خشية عليه
 فوت وقتها او فوت الجماعة فيها واما من وكل نفسه الى من
 يوقظه فيباح له النوم واما حكمة استحباب تلخير العشا

ق

فقول الزيلعي ان في تاخير العشاء قطع الشئ المنهي عنه على ما
روي انه عليه السلام كان يسحب ان يؤخر العشاء وكان يكره
النوم قبلها والحديث بعدها وانما كره الحديث بعدها لانه
دعا يودي الى سمر يقوت به الصبح او ليلا يتبع في كلامه لغو
فلا ينبغي ختم اليقظة به اولانه يقوت قيام الليل لمن له به
عادة وهذا اذا كان الحديث لغير حاجة واما اذا كان لحاجة
مهمة فلا بأس به وكذا قراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين
ومذاكرة الفقه والحديث مع الضيف انتهى وفي معراج الدرر
الشمر منه عنده لقوله عليه السلام لا سمر بعد العشاء
والمعنى فيه ان يكون اختتام الصلوة بالصلاة بالعبادة كما قبل
ابتدائها بالعبادة ليجي ما حصل من الزلات فيما بين ذلك
على ما قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات كذا ذكره
شيخ الاسلام ولذا كره الكلام قبل صلاة الفجر كما تقدم
وهذا وجهه وبه الحمد **وسحب تلخير صلاة الوتر** هو ضد
الشفع وهو بلسان اول لغة الحجاز ونعيم وبفتحها لغة غيرهم
والوتيرة الطريقة يقال هو على وتيرة واحدة وقال
الازهري لو تيرة المداومة على الشئ والملازمة يقال ليس
لعمله وتيرة اي ملازمة ما خذت من التواتر وهو المتتابع
كذا في شرح الكون للديري **الى قيل اخر الليل من يتق**
بالانتباه فان لم يتق من نفسه بالانتباه او تر قبل النوم
لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يقوم اخر الليل

فليوتر

١٠٣

فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم اخر الليل فليوتر اخره فان صلاة
الليل مشهودة وذلك افضل رقة من كذا في البرهان
وكان ابو بكر رضي الله عنه يؤتر من اول الليل وعمر رضي الله تعالى
من اخره فقال **عليه السلام** لا يكره اخذت بالثقة ولغير
اخذت بفضل القوة كذا في المعراج عن المبسوط انتهى وقال
عليه السلام اجعلوا اخر صلاة تكم بالليل وترادوا البخاري
واذا اوتر قبل النوم ثم استيقظ يصلي ما كتب الله له ولا
كراهة فيه بل هو مندوب ولا يبيد الوتر لكن فاته الا فضل
المفاد بحديث الصحيح **تنبيه** سند ذكره تلخير الوتر
في رمضان انتهى وكل صلاة اذ رخصت في وقتها لم يخرج
الوقت قبل اكمال ركعة منها وفي الافضا الا انه يبطل بطلو
الشمس في الجروز والها في العيدين وخروج وقت الظهر في
الحجعة كما سذكره **فصل في الاوقات المكرهة ثلاث اوقات**
لا يصح فيها شئ من الفرائض والواجبات التي لزم في الذمة
قبل دخولها اي الاوقات المكرهة اولها عند طلوع الشمس
الى ان ترتفع وتبيض قال في الاضال اذا ارتفعت الشمس
قدر ربح او ربح تبليح الصلاة وقال الفضلي ما دام الا
يقدر على النظر الى قرص الشمس فالشمس في طلوعها فلا يتبليح فيه
الصلاة فاذا اجز عن النظر تبليح وقال ابو حفص السكندر في
يوضع طشت في ارض مستوية فماذا انت تقع على حيطانه فهي في
الطلوع واذا وقعت في وسطه فقد طلعت وحطت الصلاة كذا في

ع

نشان

الامامة

المفراج الثاني **عند استوائها في بطن السما الى ان تزول** اي قبل
 الى جهة المغرب والثالث **عند اصفرارها** وضعفها حتى تقدر
 العين على مقابلتها **الى ان تغرب** لقول عتبة بن عامر رضي الله عنه
 ثلاث اوقات نهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي فيها
 وان تغرب فيها موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند
 زوالها حتى تزول وحين تضيئ للغروب حتى تغرب رواه مسلم
 وغيره والمراد بقوله ان تغرب فيها صلاة الجنائز اذ الدفن
 غير مكروه لكن كني به عنها الملازمة بينهما وقد جاء مصححاه
 في كتاب الجنائز للامام ابي حفص عمر بن شاهين نهارا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان يصلي على موتانا عند ثلاث عند طلوع
 الشمس الى اخره وفي الموطا والنسائي قال صلى الله عليه وسلم
 ان الشمس تطلع بين قرني شيطان واذا ارتفعت فارقتها
 ثم اذا استوت قارنها فاذا زالت فارقتها واذا دبت للغروب
 قارنها واذا غربت فارقتها ونهى عن الصلاة في تلك الساعة
 والمراد بجنائز حضرت قبل هذه الاوقات لما سذكره ووجه
 عدم الصحة بالتمسك بالمروي بثبوت الكراهة في الفعل وما
 لزوم في الذمة كما لا يتبادى بالناقض والنهي عن الافعال
 الشرعية وان كان يحقق المشروعية فيقتضي الصحة مع الكراهة
 لو فعل لكن قلنا هنا بعدم الصحة اصلا لنقص في الاركان
 فلا يتبادى بها ما وجب كما لا ولا يقال انه تعليل في مقابلة
 النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها

فليصلها

لنوع ما يدل على
 اصل قولنا على
 المصنف

فليصلها اذا ذكرها متفق عليه وانه عام في الاوقات كلها
 وقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة في الصبح قبل ان
 تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر
 قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه الشيخان
 والمحايي وقوله صلى الله عليه وسلم واذا ادرك احدكم سجدة
 من صلاة العصر قبل ان تغرب الشمس فليتم صلاته واذا ادرك
 سجدة من صلاة الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلاته
 رواه البخاري لانا نقول لما وقع التعارض بين هذا
 وبين حديث النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة رجع
 الى التناس كما هو حكم التعارض فترجح حكم هذا الحديث بصحة
 صلاة العصر وترجح حكم النهي في صلاة الفجر فلم يصح وترجح
 المحرم على المباح انما هو عند عدم ورود القياس انما عندك
 فالترجيح له وروى ابن عمر انه عليه السلام قال اذا طلعت
 الشمس فامسك عن الصلاة فانها تطلع بين قرني الشيطان
 رواه مسلم وروى ايضا وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر
 ما لم تطلع الشمس فاذا طلعت الشمس فامسك عن الصلاة
 على انه ذكر في الاسرار ان النهي عنها متأخر لانه ابدى اظرا
 على الاصل الثابت ولان الصحابة عملت به فعلم انه لاحق
 بل قال المحايي انها كلها منسوخة بالنصوص الناهية
 والا يلزم العمل ببعض الحديث وترك بعضه بمجرد قولنا
 طرانا فنص على كماله في الفجر بخلاف عصر يومه مع ان النقص

١٠٣

قارن العصر ابتد أو الفجر بقا فيبطل في العصر الفجر تنبيه
لو طلعت عليه الشمس في خلال صلاة الفجر ففقهه لا يتنقض
وضوءه وعلى قياس قول أبي يوسف يلزمه الوضوء على ما روي عنه
أنه يصبر حتى تطلع الشمس قلد ربح فيمنها كذا في معراج الدراية
وقد صرح في الرهان وغيره بانقلابها تنقلا على قول أبي حنيفة
وأبي يوسف فعلى قول كل هو في خربة الصلاة أو حقيقتها
فتنقض لمهارة به بالفقه ف**باب** قال في القنية
وغيرها كسالي الغوام إذا أصلا الفجر وقت الطلوع لا يكره عليهم
لأنهم لو منعوا أتت كونها أصلا ظاهرا ولو صلوا هانت عند
أصحاب الحديث وإذا الجاز عند البعض أولى من الترك
ويصح إذا **أما وجبت فيها** أي الاوقات الثلاثة لكن مع الكراهة
في ظاهر الرواية لا كراهية البض فتفاهها ومثل لما يجيب فيها
بقوله كجنازة حضرت أما كراهة الصلاة عليها فلما تقدم
من حديث عقبة وأما الصحة فلو وجبها بالحضور لكن قال في
معراج الدراية عن التحفة الأفضل في صلاة الجنازة أن يؤد بها
فيها إذا حضرت لقوله عليه السلام ثلاث لا يؤخرن منها
الجنازة إذا حضرت وكذا **بجملته آية تليق فيها** أي الاوقات
الثلاثة ونافلة شرع فيها في وقت منها أو تدرك أن يصلي فيها
تجوز مع الكراهة والأفضل قطع ما شرع فيه في ظاهر الرواية
ويقتضيه في وقت كامل لأن الوقت في حقها سبب الوجوب
لا شرط للأدب بل إذا واجب مطلقا فلا يتقيد بوقت

يفوت

معنى قوله لا يؤخرن منها
أن يؤد بها في وقتها
أو تدرك أن يصلي فيها
فإن كان في وقتها
أو تدرك أن يصلي فيها
فإن كان في وقتها

يفوت به وقيل يخرج عن عمده إذا قضاه في وقت مكره وإن
كان أثما لأن وجوبه لضرورة صيانة المودي عن البطالات
ليس غير وهي تحصل مع نقصانه وقيل لا يصح الشروع مستقلا
فيها كالفرايض لا فائدة الدليل المنع مطلقا دون عدم الصحة
في بعضها بخصوصه ولا يلزم لاختلاف معنى اللفظ الواحد
بشئين مرادين لا على سبيل الكناية **باب عصر اليوم** إذا
عند الغروب لبقا سببه وهو الجزء المنضبط له إذا مضى الوقت
مع الكراهة للتأخير المنهي عنه لا لذات الوقت وقيدنا
بعض اليوم لأن عصره لا يصح في حال تغير الشمس من اليوم
لاضافة السببية بخروج الوقت إلى جميعه وليس مكرها
فلا يتأدى في مكرهه وإذا أسلم الكافر عند لا صفرار
ولم يصل شرار إذا القضا في مثله قال فخر لا سلام البردوي
لارواية في هذه المسألة فيبين أن يجوز فضله في مثله لأنه
إذاها كما وجبت ولا ينقض في مثله على ما قاله شمس الأئمة لأنه
لما مضى الوقت صار دينا في ذمته بصفة الكمال لأن النقص
كان بسبب تغير الوقت وفلما زال فارتفع النقصان وتثبتت
كامله إذا الوجوب في الذمة ولا نقص في الذمة **والاوقات**
الثلاثة وهي الطلوع والاسواء والغروب **يكره فيها النافلة**
كراهة تحريم ولو كان لها سبب كالمندور وركعتي الطواف
وركعتي الوضوء وخيمة المسجد والسنن الرواتب وفي مكة وقال
أبي يوسف لا تكره النافلة حال الاشتاء يوم الجمعة لأن سنة

١٠٥

فعله والاقوات الثلاثة هي ركعتي النافلة في
هذه الساعة فتقيد الانقضاء من غير انقضاء
أحد الفضل ما يفيد بالطلوع وعدم الانقضاء
حيث قال ثلاث اوقات لا يصح فيها شي من النافل
والواجبات التي لا تنقض الذمة وهو موافق
لما صرح به صاحب البحر والنفذ والعمدة
ولكن لم يثبت بان المراد بالمندور ركعتي
المندور والمندوب بل قال الجواب عن ركعتي
الطواف فتنبه له

النافلة

استثنى في حديث عقبة الايام الجمعة وفي حديث أبي هريرة
 نهي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة نصف النهار حتى تزول
 الشمس الايام الجمعة وقال ابو حنيفة ومحمد بالكراهة
 لاطلاق حديث عقبة وهذه الزيادة عربية فيه فلا يفيد
 بها وهو محترم فيقدم على حديث أبي هريرة المصحح **ويكره التنفل**
بعد طلوع الفجر بالثمن سنته قبل صلاة الفجر لقوله عليه
 السلام ليبلغ شاهدكم غائبكم الا لا صلاة بعد الصبح
 الا ركعتين رواه احمد وابوداود والكراهة لحق صلاة ركعتي
 سنته حتى يكون كالمشغول بها وفي المجتبى يخفف لقراءة فيهما
 انتهى لما قالت حفصة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا طلع الفجر لا يصلي الا ركعتين خفيفتين رواه مسلم وفي
 التجنيس المتنفل اذا صلى ركعة فطلع الفجر كان الا تمام افضل
 لانه وقع في صلاة التطوع لا عن قضاء انتهى وهو الاصح ولا تنزل
 عن سنة الصبح في الاصح **ويكره التنفل بعد صلاة** اي فرض الصبح
ويكره التنفل بعد صلاة فرض العصر وان لم تنقل الشمس
 لقوله عليه السلام لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب
 الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس رواه
 البخاري ومسلم والنهي لمعنى في غير الوقت وهو جعل الوقت
 كالمشغول فيه بفرض الوقت حكاه وهو افضل من التنفل الحقيقي
 فلا يظهر في حق فرض اخر مثله وهو ما يفيد التقييد فلا يكره
 قضا الفوائت في وقت كره لمعنى في غير وقت ونكره فيه الوافل

هذا الحديث يدل على ان صلاة الفجر ركعتان
 في الايام العادية وفي الجمعة ركعتان
 وفي الايام العادية ركعتان
 وفي الجمعة ركعتان

فلم

فلم يظهر تأثيره الا في كراهة النافلة واما الذي ورد النهي
 عن الصلاة فيه لمعنى فيه وهو الطلوع والاستواء والغروب
 فيؤثر في ابطال غير النافلة ويؤثر في كراهة النافلة لاني
 ابطالها وكراهة التنفل قبل صلاة **المغرب** قال في معراج الدراية
 لا يتنفل قبل الغروب لقوله صلى الله عليه وسلم لم يبق كل اذان
 صلاة ان شاء الا المغرب قال الخطابي يعني الاذان والاقامة
 انتهى وفي الاشتغال بالنافلة تلخيص المغرب المستحب تجزئ
 المكون تلخيصه وعن عمر رضي الله عنه انه صلى المغرب فراه
 كوكبا فاعتق نسمة كذا في المجتبى وسئل ابن عمر رضي الله عنهما
 عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رايت احدا على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصليهما رواه ابوداود وما روى انه صلى الله
 عليه وسلم كان يري الصحابة وهم يصلون ركعتين فلم ينههم
 عنها فهو محمول على ابتداء الحال ليعرف ان وقت الكراهة
 قد خرج بالغروب ولهذا لم يفعل له احد بعدهم قال ابو بكر بن
 العربي وقال النخعي هي بدعة اي صلاة الركعتين قبل المغرب
 واذا انتقل الناس على ترك العمل بالجدي المرفوع لا يجوز العمل
 به لانه دليل ضعفه قال الزيلعي ولكن بحث الكمال في الهام
 بان حديث ابن عمر لا يقتضي ثبوت الكراهة بل نفى المنع ويؤيد
 والتلخيص قليلا مستثنى كما ذكر في الفتية والركعتان لا تزيد
 على القليل اذا تجاوزتهما وفي صحيح البخاري انه صلى الله عليه وسلم
 قال صلوا قبل المغرب ركعتين وهو امر تلبي وهو الذي ينبغي

اعتقاده في هذه المسألة وما ذكره في الجواب لا يدفعه والله الموفق
وعند خروج الخطيب من خلوته وظهوره للناس ونياحه من
 بينهم للصنوف على المنبر للخطبة حتى **يفرغ من الصلاة** لاجتماعهم
 على ان الخروج قاطع للصلاة وروى ابن ابي شيبة في مصنفه
 عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم كانوا يكرهون الصلاة
 والكلام بعد خروج الامام وقول الصحابي حجة وكذا يكره التنفل
 وقت تأخير الخطيب بخطبة العيدين وحظ الحج والنكاح والختم
 والكسوف على قول الشافعي والاستسقاء على قول الصحابين
 وسند كرماء في الجمعة ان شاء الله تعالى ويكره التنفل **عند**
الاقامة لكل صلاة فريضة وعليه نص محمد في الاصل الاربعون
 الفجر وصح شراح المنية بعدم الكراهة في غير الاقامة
 للجمعة اخذوا من مفهوم تقييد قاضي خان والخلصة بيوم الجمعة
 وفيه تساهل لان المفهوم لا يعارض المنطوق فلذا قلنا تنبعا
 لما في الاصل اذا اخذ في الاقامة كره التطوع **الابسة الفجر**
 فانه ياتي بها اذا كان يدرك الثانية والشهد على الخلاف
 الذي سنقله لان لكل من سنة الجماعة وسنة الفجر فضيلة
 عظيمة فاذا امكنه الجمع بينهما فعله والا فخلع الامام لانه
 ورد الوعد في سنة الفجر دون الوعيد وقد ورد الوعيد في ترك
 الجماعة فكان احراز الجماعة اهم لان ثوابها اعظم لانها مكتملة
 ذاتية والسنة مكتملة خارجية والدانية اقوى وسند كرماء
 تمامه ان شاء الله تعالى ويكره التنفل قبل صلاة العيدين

ولو

ولو تنفل في المنزل ويكره التنفل **بعده** اي العيد في المسجد اي
 مضى العيد في اختيار الجمهور لقول ابن عباس رضي الله عنهما
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج فصلى يوم العيد لم يصل
 قبلها ولا بعدها متفق عليه وفيه تدنا يكون التنفل **بعده**
 في مضى العيد لانه لا يكره ان ينتقل في المنزل لقول ابن سعيد
 الحنفي رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد
 شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين رواه ابن ماجه
ويكره التنفل بين الصلوتين في جمع عرفة ولو بسنة الظهر
 التي بعده على الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل
 بينهما شيئا وجمع **مزدلفة** ولو بسنة المغرب على الصحيح
 لانه عليه السلام لم ينطوع بينهما متفق عليه ويكره التنفل
عند ضيق وقت المكتوبة لتقويتها الفرض عن وقته ويكره
 التقا كالقصر حال **مداينة** لحد **الاخبات** من البول والفا
 وكذا الريح وسياتي تمته ان شاء الله تعالى ويكره التنفل
 كالقصر وقت **خضورتها** **مساواة نفسه** وعند حضور كل
ما يشغل البال عن استحضار عظمة الله والقيام بحق منته
ويجوز الخشوع في الصلاة بلا ضرورة لاقبال النقص المؤدي
تنبه قد منا كراهة تاخير العشا الى ما بعد نصف
 الليل وليس في الوقت مكرها انما المكروه التأخير
 خشية غلبة النوم وقد ينقض بعض الجمال من اهل زماننا
 كراهة التنفل مثل كراهة التأخير للفرض وقد علمت استحباب

تأخير الوقت وليس الا لطلب ختم التنقل لغير الدليل به واذا اوتر
اول الدليل فالتمجد مطلوب ايضا فليتنه له والله اعلم
باب الاذان لما ذكرنا الاوقات
وهي ارباع في الحقيقة اعلام للوجوب لان الوجوب في الحقيقة
مضاف الى ايجاب الله تعالى وهو غيب عنا وقد جعل الله
سبحانه بركاته الكاملة ورحمته الشاملة الاسباب المظاهرة
اعلاما على ايجاب هذه الغيب ذكر الاذان الذي هو اعلام لتلك
الاعلام فتناسبا من حيث الاعلام وقدم الاوقات على
ذكر الاذان لما فيها من معنى السببية في حق العباد والسبب
مقدم على العلامة لقربه ولان الاوقات اعلام في حق
الخواص وهم العلماء والاذان في حق القوام فقدم ما يخص
بالخواص لزيادة مرتبتهم وقال شيخ الاسلام بذكر الدين
حقيق بالمسلم ان يتنبه بالوقت فان لم يبد هذه الوقت
فلينبه الاذان ثم الكلام هنا في ثبوته وتسميته
وافضلته وتفسيره لغة وسريعة وسبب مشروعيته
وسببه وشرطه وحكمه وركنه وصفته وكيفية
ومحل شرع فيه ووقته وما يطلب من سامعه وما
اغدا الله من الثواب لفاعله اما ثبوته فباكتاب
وهو قوله تعالى واذا ناديتكم الى الصلاة الانية والنداء
الها ليس الا الاذان وبالسنة واما تسميته فلخير
لفظ الاذان لانهم باب التفعيل كالسلام وكورت فيه

الاذكار

الاذكار من الشهادتين والتكبير وفي البهرية انما سمي اذانا ولم
يسم شهادة وان كانت موجودة فيه لان المقصود من شرعيته
الاعلام وفائدة التكبير والشهادتين فيه ليعلم المؤمن الناس
انه لا يخالفهم فيما يدعوه اليه ويعلمون انه امين في هذا فيقبلوا
قوله والى هذا اشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله الامام ضامن
والمؤمن امين واما افضلته فعندنا الامامة افضل من
الاذان لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها وكذا الخلفاء الراشدون
من بعده وقوله عمر رضي الله عنه لولا الخليفة لاذنت لا
يستلزم نقضه عليه بل مراده لاذنت مع الامامة لا مع
تركها فيفيد ان افضل كون الامام هو المؤمن وهذا مدحنا
وعليه كان ابو حنيفة رحمه الله كما في فتح القدير ومنه لغة
الاعلام قال الله تعالى واذا ن من الله وشرعية اعلام مخصوص
بالفاظ في اوقات مخصوصة وسبب مشروعيته على المشهور
انه عليه السلام لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة تارة
ويجملها اخرى وبعض الصحابة كان يباعد حرصا على الصلاة
مع النبي صلى الله عليه وسلم فيفوت بعض مقاصده وبعضهم
يشغل ذلك عن المبادرة لظن التأخير فشاووا الصحابة
بان ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبي صلى الله
عليه وسلم كيلا نفوتهم الجماعة فقال بعضهم تنصب راية
اذا رآها الناس اذن بعضهم بقضا فلم يجبه ذلك
واشار بعضهم بضرب الناقوس فكرهه لاجل الضاري

نزل

مدرسه علمیه اصفهان

تزل به جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم حين قال كثير
 ابن مرة اذن جبريل في السما فسمعه عمر ولا منافاة بين هذه
 الاسباب ليحصل كل ذلك كان سببا كذا في معراج الدرر اية وفي سنن
 ابي داود على لفظ الاذان وهي معلومة وفي حديث المعراج
 ان الملك الذي خرج من الحجاب الذي يلي عرش الرحمن اذنه وهو
 يدل على ان التعليم كان ليلة الاسراء الا انه لم يعمل به الا بعد ما
 رآه عبدالله وشرع في السنة الاولى من الهجرة وقيل في الثانية
 كافي البرهان وسببه دخول الوقت وهو شرط له ومنه كونه
 بلفظ العربي على الصحيح من عاقل وشرط كماله كونه المؤذن
 ذكرا صالحا لما بالوقت طاهرا متفقد الحوائج الناس من اجل
 من تخلف عن الجماعة صيته احسانا يمكن من تقع مستقبلا
 وحكمة لزوم لطائفة بالنقل وركن الالفاظ المخصوصة
 وصفته سنة مؤكدة وكيفية الترتيل وتحل شرع فيه
 المدينة المنورة ووقته اوقات الصلوات ولوقتها ويطلب
 من سامعه الاجابة بالقول كالفعل كما سذكره مع بيان
 الفاظه ومعانيها ان شاء الله تعالى وقد اعتنى بذكر وصفه
 فقال **سن الاذان** لما ذكرنا في بيان مشروعيتها وللمواظبة
 عليه وليس بواجب هو الاصح لانه عليه السلام لما علم الاعمال
 كيف يصلي لم يذكر له الاذان وكذا **الاقامة** لم يذكرها له
 فكان كلامهما سنة مؤكدة وهي في قوة الواجب وقال
 بعض مشايخنا انه واجب لقوله عليه السلام اذ احضر

[illegible]

الصلاة فيؤذن لكم أحدكم وليومكم أكبركم وهو للوجوب
 وما روي عن محمد بن عبد الله أنه قال لو أن أهل بلدة اجتمعوا على
 ترك الأذان لقاتلتهم ولو تركه واحد ضربته وجبته وإنما
 يُقاتل على ترك الغرض والجواب أنه قال ذلك لأنه وإن كان
 سنة إلا أن تركه بالأصرا استحقاق بالدين فيلزم القتال
 وقيل لا يدل قوله على الوجوب فإنه روي عنه أنه قال لو تركوا
 سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها
 ولو تركها واحد لضربتة وعن أبي يوسف يجلسون ويضربون
 وهو يدل على تأكده وقيل عن محمد بن فضال كفاية وقيل إذا كانت
 السنة من شعائر الدين بتمامها وكلا القولين بالوجوب
 والسنة فربما لأن السنة الموكدة بمنزلة الواجب في الحقوق
 الأثر بالترك وقال الإمامة مشايخنا أنها سنتان موكدتان
الفرايض اخترازا عن غيرها فلا يؤذن لعيد واستسقاء وكسوف
 وترايح وجنازة وتر فلا يتبع أذان العشاء للوتر على الصحيح
 والجمعة من الفرائض لأنه صلى الله عليه وسلم كان يؤذن في عهده
 للصلوات الخمس والجمعة دون غيرها وكذلك الأئمة من
 بعده إلى يومنا هذا يؤذن للفرض **لو يصلي به منفردا**
 لأنه سنة الصلاة وقد ورد في خصوص المنفرد ما رواه
 أبو داود والنسائي قال صلى الله عليه وسلم يجب ركعتك
 من رأي غنم في مرسئ شبيطة يؤذن بالصلاة ويصلي فيقول
 الله عز وجل انظروا إلى عبدي هذا يؤذن وليقيم الصلاة

يخاف

من رأى غنم في مرسئ شبيطة
 يؤذن بالصلاة ويصلي فيقول
 الله عز وجل انظروا إلى عبدي هذا يؤذن وليقيم الصلاة

يخاف مني قد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة وعن سلمان الفارسي
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الرجل
 بأرض فحانت الصلاة فليتوضأ فإن لم يجد ماء فليتنيم
 فان أقام صلى الله عليه وسلم مكان وإن أذن وأقام صلى الله عليه وسلم من غنود
 الله ما لا يرى طرفاه رفاة عبدا لرباق وهذا أوثق عرف أن
 المقصود من الأذان لم يخص في الأعلام بكل منه ومن
 الإعلان بهذا الذكر لشدة كراهة ودينه في أرضه وتذكير
 العبادة لمن لا يرى يخفهم في الغلوات من العبادة وصلح الحق
 فيؤذن سوا صلى **أَوْ قَضَاءً سَفَرًا أَوْ قَضَاءً كَافَّةً** النبي
 صلى الله عليه وسلم ويأتي به المصلي في بيته في المصنوع كما ذكره
 ترك المسافر إقامة الأذان ولا يكره للمقيم تركها لو أذن
 وأقيم في المسجد وصلى منفردا في بيته وإنما ليس الأذان
 والإقامة **للرجال** **وكرها للنساء** لما روي عن النبي عن عمر بن
 كراهتهما لمن ولان مبني على المن على الشتر ورفع صوتهن
 حرام وأشار إلى ضبط الفاظ الأذان بقوله **يكبر في أوله أربعاً**
 اخترازا عما قيل عن أبي يوسف وعن رواية الحسن أنه يكبر
 مرتين في أوله فيقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
 الله علم للمعبود بذاته وأكبر ما مأخوذ من كبر معقو عظم
 فانه عظيم القدر وأما من كبر في سن وتراديه القديم ها هنا
 وأكبر للتفضيل وتقديره الله أكبر أي لجل وأعظم من كل ما اشتغلتم
 به وعمله أوجب فاشتغلوا بعمله وتركوا أعمال الدنيا وكان الشلف

قال في المباح ليس على النساء إذا كان لا إمامة
 ولا أذان من السنة الجارية ومن لم يكن من أهلها
 ولا من سنة الأذان فليحذر
 ومن سبى عن ذلك

رحمهم الله اذا سمعوا الاذان تركوا كل شيء كانوا فيه ويجزى الزاكي
يسكنها في التكبير ويسكن كلمات الاذان والاقامة لمسا
روي عن ابراهيم الخفي انه قال شيان يحزمان كانوا لا يعرفونهما
الاذان والاقامة قالوا لربيع يعني على الموقف لكن في الاذان
حقيقة وفي الاقامة موقوفة انتهى اي المحل فيها وروي ذلك
عن الخفي موقوفة عليه ومرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
الاذان جرم والاقامة جرم والتكبير جرم انتهى وقال ابو
العباس لم يرد الراجي قوله الله اكبر موقوفة في افتتاح الصلاة
وكذلك الروا الثانية في الاذان كقوله حي على الصلاة وحي
على الفلاح موقوفة الى ما قبل ذلك سمعنا ولم نسمع ان
تضم الراوا انما فعل ذلك العوام كذا في مجمع الروايات
فيما مل فيما قاله في البحر عن المضمرات انه بالخيار في التكبير
ان شاذ كرهه بالرفع وان شاذ كرهه بالجرم وان كره التكبير مرارا
فالاسم الكرم مرفوع وذكر اكبر فيما عدي المرة الاخيرة بالرفع
وفي المرة الاخيرة هو بالخيار ان شاذ كرهه بالرفع وان شاذ كرهه
بالجرم انتهى ثم يقول المودن اشهدان لا اله الا الله اشهد
ان لا اله الا الله اي احرم ولتحقق ان لا معبود بحق الا الله
وهو اعلام منه اني غير مخالف لكم فيما ادعوتكم اليه وشهدت به
من الاوهية لله وحده لا شريك له فانتموا امره فانه لا ينفعكم
احد الا الله ولا يجزيكم من عذابه احد ان لم تودوا امره وتصدقوا
رسوله في الامر باقامة الجماعة وهذا معنى قوله اشهدان محمد رسول الله

اشهد

اشهدان محمد رسول الله ثم يقول حي على الصلاة حي على الصلاة
اي هلموا وبادروا وتجلوا واسرعوا الى الخير الذي فيه الفلاح
والنجاة وهو اداء الصلاة فانه قد حان وقتها فاقموها ولا
تؤخروها عن وقتها وصلوها بالجماعة ثم يقول حي على الفلاح
حي على الفلاح والمعنى مثل ما قبله اي اسرعوا الى النجاة والسعادة
فان الصلاة سبب للنجاة والسعادة فاقموها لتخرجوا من عذاب
والفلاح هو الفوز بالبقاء والخلود في النعيم يقال للفايز مفلح
وكلم من اصاب خيرا مفلح واصل الكلمة من قول لعرب عندنا
الى الطعام حي على التريد اي هلموا الى تناول التريد واكله يقال
حي الى كذا اي قبل اليه ومنه قول ابن مسعود رضي الله عنه
اذا ذكر الصلحون في هل يعمري سريع بذكر فضائله وشمايله
وفيه ثلاث روايات في هل يعمري هل يعمري هل يعمري هل يعمري
اللام وموقوف ومنونا بعد **يشي تكبير اخره** فيقول
الله اكبر الله اكبر عود الى الاجلال والتعظيم وليكون ادعى الى
المسارعة للطاعة والعبادة والاطاعة فان النفس رعية الى
المصيان مجبولة على الطغيان ثم يختم بكلمة التوحيد على جهة
التجريد فيقول من عباد لا اله الا الله لا اله الا الله تبيين
للموحدين وجهة قديمة بروس لا شهاد على الجاهل بقوله **كباقي الفا**
اي ان باقي الكلمات بعد التكبير اربع في اوله ثلثي وقد ذكرناها
وقيل الكلمة في تكريرها تعظيم شأن الصلاة في نفس الشامدين
وربط الثواب من الله لاننا نتكلم به **ولا ترجع** هو ان يخضع بالشهادتين

في كل صلاة

صوته ثم يرجع فيرفع يده صوتته في كلمة **الشهادتين** لان الروايات متفقة على ان بلالا رضي الله عنه لم يكن يرجع ولان المقصود من الاذان قوله حي على الصلاة حي على الفلاح ولا ترجيع بينهما شيئا سواهما اولى كذا في معراج الدراية ولانه ليس في اذان الملك النازل وعليه اذان بلال وما قبله من ترجيع وعدم الترجيع في اذان غياثي بخذوة دليل على عدم كونه من اجرائه وترجع ابي مخذورة من خصايضه لا يرقا مره فامر النبي صلى الله عليه وسلم بالترجيع حالة التكلم بحسن تعلمه وهو كان عادة النبي صلى الله عليه وسلم في التكليم فظن انه امره بالترجيع او لكونه كان في جاهليته يبغض النبي صلى الله عليه وسلم اسد بعض ففعله لزيادة محبته بعد اسلامه وزيادة اخلاصه في ايمانه وقيل غير ذلك وقال صاحب البحر الظاهر من عباراتهم ان الترجيع عندنا مباح فيه ليس بسنة ولا مكروه وكان للنبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة مؤذنين بلال وابو مخذورة واسمه سمره وابن امر مكتوم واسمه عمرو فاذا غاب بلال اذن ابو مخذورة واذا غاب ابو مخذورة اذن عمرو **والاقامة مثله في ترجيع التكبير** ابتداء او تنبيه باقي الكلمات وترتيبها كما فعل الملك النازل بتواتر الاثار اذن مشي مشي واقا مشي مشي ولا نقا لو كانت فرادي لا فرد قوله قد قامت الصلاة اذ هي الاصل فيها وما سميت اقامة الا لاجل التسمية لكل باسم البعض وقال ابراهيم الحنفي كانت الاقامة مثل الاذان

حي

حي كان هو لا المولى بقلوها ولطمة للسرعة اذ اخرجوا يعني بني امية **وتزيد المؤذن بعد فلاح البخاري** بعد قوله حي على الفلاح **الصلاة خير من النوم** ويقولها من قبل لما روي ان بلالا جأ إلى حجره عائشة رضي الله عنه بعد الاذان فقال الصلاة يا رسول الله فقالت له ان الرسول لنايم فقال الصلاة خير من النوم فلما انتبه اخبرته بذلك فاستحسنه النبي صلى الله عليه وسلم وقال افعله في اذانك وفي معجم البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت جأ بلال الى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بصلاة الصبح فوجهنا فقال الصلاة خير من النوم فارقت في اذان الصبح وفي رواية فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما احسن هذا يا بلال اجعله في اذانك وهو للندب بقراءة قوله ما احسن هذا وفي رواية اخري اذا اذنت للصبح ولانه وقت نوم وغفلة فخص بزيادة الاعلام دون العشاء لان النوم قبل العشاء مكره ونادر وانما كان النوم مشاركا للصلاة في الخيرية لانه قد يكون عبادة اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة او ترك معصية ولكونه راحة في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة وراحة الآخرة افضل وروي عن ابي خنيفة ان قوله الصلاة خير من النوم بعد الاذان لافيه وهو اختيار الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله وقال الامام الطحاوي رحمه الله التثويب في نفس الاذان وهو المأخوذ وعليه عمل الناس كذا في المستصفي لما في حديث ابي مخذورة انه عليه السلام قال

الله

وَإِذَا كُنْتَ فِي صَلَاةٍ الصَّبْحِ قُلْتَ الصَّلَاةَ خَيْرٌ مِنَ النُّومِ إِنَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ مِنْ لِسْتِ
إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ فِي صَلَاةٍ الْفَرَجِيِّ عَلَى الْفَلَاحِ قَالَ الصَّلَاةُ خَيْرٌ
مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ قُطَيْبٌ وَتَقُولُ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ السُّنَّةِ
حِكْمَةُ الرَّفْعِ عَلَى الصَّحِيحِ وَالتَّعَارُفِ مِنْ رَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
إِلَى يَوْمِنَا هَذَا وَالْعَرَفِ وَالْعَادَةِ مَا اسْتَقَرَّ فِي النُّفُوسِ مِنْ
جَهَةِ قَضَايَا الْعُقُولِ وَتَلَقُّنَا الطَّبَاعُ السَّلَامَةَ يَا الْقَبُولِ
سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْخَيْرِ بَيْنَ طَاهَا الْخَيْرَاتِ
فَقَالَ مَرَأَةُ الْمُسْلِمِينَ حَسَنًا فَمِنْ عِنْدِ اللَّهِ حَسَنٌ وَبِزَيْدٍ بَدِ
فَلَاحِ الْإِقَامَةِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ وَيَقُولُهَا مَرَّتَيْنِ لِمَا رَوَيْنَا
فِي حَدِيثِ الْمَلِكِ النَّازِلِ وَحَدِيثِ أَبِي خَذُوفَةَ وَفِيهِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْإِقَامَةُ سَبْعُ عَشْرَةَ كَلِمَةً وَلَا يَنْبَغُ
الْمَقْضُورُ فِيهَا وَقَدْ سَمِعْتُ بِهِ كَمَا ذَكَرْنَا وَلَا تَكُنْ إِقَامَةً غَيْرَ الْمَوْقُوفِ
بِرِضَاهُ عِنْدَنَا وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَقِيمُ هُوَ الْمُؤَذِّنُ لِمَا وَرَدَ
فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ وَنَبِيَّهُ يَتَرَسَّلُ فِي الْأَذَانِ بَانَ يَفْصِلُ بَيْنَ
كُلِّ كَلِمَتَيْنِ بِسُكُوتَةٍ وَتُسْرَعُ أَيَّ يَجْلِسُ مِنْ بَابِ قَتْلٍ فِي الْإِقَامَةِ
لِلتَّوَارِثِ وَحَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِبِلَالٍ
إِذَا أَذَنْتَ فَرَسَلْ فِي أَذَانِكَ وَإِذَا أَقَمْتَ فَلَحْدُ فَكَانَ سُنَّةَ
فِيكَ تَرْكُهُ وَالْمَقْضُودُ مِنَ الْأَذَانِ الْأَعْلَامُ بِهِ وَالتَّرَسُّلُ فِيهِ
الْيَقِينُ مِنَ الْإِقَامَةِ الشَّرْعِ فِي الصَّلَاةِ وَالْحَدِيثُ بِمَا أَيْقَنَّا
فِي الْحَدِيثِ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا بِلَالُ

إِذَا

إِذَا أَذَنْتَ فَرَسَلْ فِي أَذَانِكَ وَإِذَا أَقَمْتَ فَلَحْدُ فَكَانَ سُنَّةَ
إِذَا أَذَنْتَ وَأَقَامْتَ قَدَرَهَا يَفْرَغُ الْأَكْلُ مِنْ أَكْلِهِ وَالشَّارِبُ مِنْ
شَرِبِهِ وَالْمُعْتَصِرُ مِنْ فَضْلِ حُلَّتِهِ انْتَهَى وَفِي مُحْتَضَرِ الْكُتُبِ
رَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي خَنِيفَةَ قَالَ إِنْ تَرَسَّلَ فِيهَا أَوْ حَلَّ فِيهَا
فَلَا بَأْسَ وَلَحْنٌ ذَلِكَ إِنْ تَرَسَّلَ فِي الْأَذَانِ وَجَلَّزَ فِي الْإِقَامَةِ
لِحَدِيثِ بِلَالٍ قَالَ فِي التَّنَاوُيْ وَلَوْ تَرَسَّلَ فِيهَا أَوْ حَلَّ فِيهَا أَوْ حَلَّ
فِي الْأَذَانِ أَوْ تَرَسَّلَ فِي الْإِقَامَةِ لَجَزَاهُ وَلَكِنَّهُ يَكْفِي ذَلِكَ كَذَا
فِي مَجْمَعِ الرِّوَايَاتِ وَلَا يَجُوزُ الْأَذَانُ بِالْفَارِسِيَّةِ وَالْمَرَادُ غَيْرُ
الْعَرَبِيِّ مِنْ أَيْ لِسَانٍ وَأَنْ غَلِمَ أَنْهُ أَذَانٌ فِي الْأَخْلَافِ وَقِيلَ إِنْ غَلِمَ
النَّاسُ أَنْهُ أَذَانٌ جَازَ وَجْهَهُ لَا ظَهَرَ وَرُودَهُ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ
فِي أَذَانِ الْمَلِكِ النَّازِلِ وَكَذَا تَلَقَّى يَوْمَنَا هَذَا أَوْ لَسَخَتْ
أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ صَلَاحًا الصَّالِحُ هُوَ الْقَائِمُ بِحَقُوقِ اللَّهِ
وَحَقُوقِ الْعِبَادِ وَالْمَرَادُ هُنَا أَنْ يَكُونَ مُتَّقِيًا وَرِعَالًا أَنْ يَكُونَ
عَلَى الْمَكَانِ الْمُرْتَقِعِ وَتَبْقُصَ النَّسَاءُ فِي صَحْنِ الدَّارِ وَالسَّطْحِ وَلِيُتِمَّنَ
عَلَى الْأَوْقَاتِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُؤْذِنَ لَكُمْ خَيْرًا زَكْرًا
وَلِيُؤْمِرَكُمْ أَقْرَبًا رَوَاهُ ابْنُ مَلْجَةَ وَأَبُو دَاوُدَ عَالِمًا بِالسُّنَّةِ
الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَذَانِ لِيَأْتِيَ بِهَا عَلَى وَجْهِهَا وَأَنْ يَكُونَ عَالِمًا
بِعَلَامَاتِ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ لِيَأْتِيَ بِهِ فِي وَقْتِهِ فَيُؤْذِنَ النَّاسَ
الْعِبَادَةَ صَحِيحَةً وَأَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِهِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَا يُؤْذِنُ إِلَّا مَنْ وَضَى مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ كَمَا فَعَلَ الْمَلِكُ النَّاسِ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَكْرًا مَافِي لَصُرُوتِهِ الشَّيْزِلَانِ بِلَا الْأَذَانِ

زَل

وهو ركب شربل واقام على الارض ويكره الاذان ركبا في الحضر
في ظاهرها الرواية وعن ابي يوسف لا يجازي به كافي البدائع ويستحب
ان يجعل اصبعه في الاذن لقوله صلى الله عليه وسلم لبلا لرضي
عنه اجعل اصبعك في اذنيك وانه ارفع لصوتك وان
جعل يديه على اذنيه فحسن لان ابا محذورة رضي الله عنه ضم
اصابعه الاربع ووضعها على اذنيه وعن ابي حنيفة رحمه الله
انه ان جعل احدى يديه على اذنيه فحسن وان لم يفعل فالاذن
حسن لان النفل ليس سنة اصلية اذ ليس في اذان صلح الرويا
ولم يشرع الا تحك كونه ارفع للصوت فيكون ابلغ في الاعلام
لان الصوت بيده من خارج النفس فاذا اسد اذنيه اجتمع
النفس في الفم ويخرج الصوت عاليا من غير خذورة ولا يستحب
وضع الاصبع في الاذن خال لا قامه لانها تكون اخفض
من الاذان **تليق** لبيان فضل راعه قال صلى الله
عليه وسلم لا يسمع مدي صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء
الا شهده يوم القيامة رواه البخاري وروي الامام
احمد عنه صلى الله عليه وسلم لو تعلم الناس ما في الندب التضا
عليه بالسيوف وله باسناد صحيح يقرر للمؤذن صنتي
اذ انه وليستغفر له كل رطب ويابس سمعه ورواه البراز
الا انه قال ويحييه كل رطب ويابس وفي النسي و له
مثل اجر من صلى معه والخطيب في الاوسط يد الرحمن فوق
راس المؤذن وانه ليخبره مدا صوته اين بلغ وله فيه الت

المؤذنين

بغير مقابلته
وتسبح اعلى
خطاهم

المؤذنين والمليين يخرجون من قورهم يؤذن المؤذن ويلقي
الملي لمسلم المؤذنون اهل الناس اعناق يوم القيامة
وللانام احمد والنرمذي عن ابن عمر يرفقه ثلاثة على
كشبان المسك اراه قال يوم القيامة راوي رواية
يعبطهم الاولون والآخرين عبيد ابي حنيفة وعن
مواليه ورجل ارفقوا وهم به راضون ورجل يناري
بالصلوات المحسن في كل يوم وليقة وقال صلى الله عليه وسلم
ثلاثة لا يقولهم الفرع الا كبر ولا يناله الحساب هم
على كشيب من المسك حتى يفرغ حساب الخلايق رجل قرا
القران ابتغا وجه الله وامر قوما وهم به راضون وداع يد
الى الله ابتغا وجه الله وعبد احسن فيما بينه وبين ربه
وفما بينه وبين مواليه كذا قاله الكمال وقوله اهل
اعناق يوم القيامة قيل اهل الناس رجاء يقال طال غنى
الى وعدك اي رجائي وقيل اكثر الناس ابتاعا لانه يبتغى
كل من يصلي باذنه يفرغ يقال جاني غنى من الناس اي جماعة
وقيل طول اعناقهم حتى لا يلحقهم الفرق يوم القيامة
وقيل اعناق بكسر الهمزة اي هم اشد الناس سراع في السير
كذا في الحديث ويستحب ان **يجول وجهه يمينا بالصلاة ويسا**
بالفلاح لان بلا الارض رضي الله عنه لما بلغ حي على الصلاة
حي على الفلاح حول وجهه يمينا وشمالا ولا يستند رجلا
ولو كان وحده في الصحيح لانه صار سنة الاذان فلا يترك

الله

حتى قيل انه اذا اذن للمؤذن حول وقال الحلواني اذا كان وحده
لا يحول لانه للطلعة اليه وكيفيته ان يكون الصلاة في اليمن
والفلاح في اليسار وقيل ان الصلاة بينهما والفلاح كذلك والصح
الاول ولا يحول وراه ولا امامة لحصول الاعلام في الجملة بغيرها
من كلمات الاذان الباقية ولا يزيل قدميه لما رآه الدارقطني
عن بلال قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اذنا واقنا
ان لا نزيل قدمنا عن مواضعها وفي الفتية يحول للاقامة
ايضا وفي التراجيح لا يحول فيها لانها الاعلام الخاصون
بخلاف الاذان اعلام الغايين وقيل يحول اذا كان الموضع
متسقا **ويستدبر في صومقته** يعني ان لم يتم الاعلام تحوّل
وجهه مع ثبات قدميه فانه يستدبر في الميدنة ليحصل
التمام والصومعة المنارة وهي في الاصل متقبة للراهب
ذكره العيني ولم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم ميدنة وكان
بلال لا ياتي بسحر لا طول ينبت حول المسجد لامة من بني النخاع
فيجلس عليه ينظر الى العجر فاذا رآه اذن **ويفصل بين الاذان**
والاقامة لان الوصل بينهما مكروه فيفضل **بقدر ما**
يخضر الملازمون للصلاة لما روينا من قوله صلى الله
عليه وسلم لبلال اجعل بين اذانك واقامتك قدرا يفرغ
الاكل من اكله الحديث فان علم بضعيف مستعمل اقام لامة
ولا تنتظر رئيس الحلة كذا في الفتح وسئل البوري المؤذن
ينتظر شيئا لنقص مساوره وفي الوقت سعة فقال عتيروا

الاصح

الاصح ويذكر وقال ابو ذر يؤخر وهذا مع **مراتع الوقت**
المستحب لانه لا يجوز التسخير لدخول الوقت المكروه وينقل
بين الاذان والاقامة **في المغرب بسكتة هي قدر قراءة ثلاث**
آيات قضا وااية طويلة كما في جامع قاضي خان والتمتاشي عن
الانام **او كما روي عنده ايضا قدر ما يخطوا ثلاث خطوات**
او اربع كذا في الفتح **ويؤتب** التؤيب لغة العود ومنه التؤا
لان منفعته عملة نفوذ الله والمثابة وان جعلنا البيت مثابة
لان الناس يعودون اليه وسميت الحرة ثيبا لانها ترجع
الى اهلها بوجه غير الاول وهو هنا العود الى الاعلام بعد
الاعلام الاول ويؤتب بعد الاذان في جميع الاوقات استحبه
المتأخرون لظهور التواني في الامور الدينية وقيلما يقومون
عند سماع الاذان فزيد للمبالغة في الاعلام لجميع الناس
لا يختص بطرد ولذا اطلقناه وهذا هو لتؤيب الحادث
والقديم الصلاة خير من التؤم مرتين وكان في اذان العجر
بعد الفلاح كما ذكرناه فحدث الناس هذا التؤيب حتى علي
الصلاة حتى على الفلاح مرتين بعد الاذان والاقامة وهو اختيار
علماء الكوفة وهو حسن وقال القاضي خان لاصح انه بعد الاذان
لانه مأخوذ من الرجوع والعود الى الاعلام وذلك انما يكون
بعد الفراغ وتؤيب كل بلد على ما تعارف أهلها **اقوله** اي
المؤذن **بعد الاذان الصلاة الصلاة يا مصلين** قوموا الى
الصلاة وقد يكون المؤتب هو المؤذن لما انه لا ينبغي لاحد

ان يقول لمن فوقه في العلم والجاه مكان وقت الصلاة سوى المأذون
 لانه استفضال لنفسه **وبكره التحين** وهو التزني والترنم
 يقال كحن في قرآته تلحين طرب فيها وترت واما الحن فهو الفطنة
 والفهم لما لا يقطن له غيره ومنه الحديث لكل بعضكم الحن
 يحسنه من بعض والحن ايضا الخطا في الاعراب والتلين الخطيئة
 والمراد هنا التغني بحيث يؤدي الى تغيير كلمات الاذان
 وكيفياتها بالحركات والسكنات ونقص بعضها وزيادة
 فيها وانه لا يحل فيه ولا في قراءة القرآن ولا يحل سماعه ولا في
 تشبهه بفعل الفسفة في حال فسفهم بالتغني وكذا يكره الخطا
 في الاعراب في كلمات الاذان واما تخسين الصوت فهو مطلق
 ولا تلامر بيبته وبين الخطا والتلين ويند شمس الائمة
 الحلواني بان هذا في الاذكار فاما ادخال المد في الحقيقتين
 فلا باس به **وبكره اقامة الحديث واذا انه** لما روينا من قوله
 صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا متوضي ولما منه من الدعاء
 الى ما لا يجيب بنفسه وابتنت هذه الرواية لموافقتها
 لنص الحديث وان صحت الرواية الثانية بدم كراهة اذان
 الحديث لا تفرق قوايين كراهة اذان الجنب وعدم كراهة اذان
 الحديث على الرواية الثانية بان لا اذان شبهها بالصلاة من
 حيث ان كل واحد منهما بشرط له دخول الوقت واستقبال
 القبلة وشبهها بغيرها من حيث الحقيقة فيلشترط الطهارة
 عن اغلظ الحديثين دون اخفهما عملا بالشبهين انتهى

وملأ

وذلك لتلبيس في مقابلة النص **وبكره اذان الجنب** كاقامته رواية
 واحدة لما ذكرنا **وبكره بل لا يصح اذان صبي لا يقبل** لما قدمناه
 في شروطه ولما روينا يؤذن لكم خياز كبر ولا ن صوته كصوت
 الطيور وقيل يكره اذان الذي يتقبل ايضا لما روينا وقيل
 البالغ او لي **وبجئون** ومقنوءة **وسكران** لعدم تمييزهم **وبكره**
اذان امرأة لانها ان خفضت صوتها اخلت بالاعلام وان
 رفعت ارتكبت معصية لانه عورة ولم يتقبل عن السلف حين
 كانت الجماعة في حقن مشروعة لهم **وبكره اذان فاسق** لانه
 لا يقبل قوله في الدنيا نات ولا يلزم احد اذ لم يوجد الاعلام
واذان قاعد لمخالفتهم صفة الملك النازل به ولان القايير
 اتبع ولا باس ان يؤذن لنفسه قاعد ا مراعاة لسنة الاذان
 وعدم الحاجة الى الاعلام **وبكره الكلام في خلال الاذان**
 ولو برد السلام ولا يرد في نفسه ولا بعد الفراغ هو الصحيح
وبكره الكلام في الاقامة لانها ذكران معظمان كل الخطبة
 فيكره الكلام فيهما ولانه يفوت الموالاة المستونة **وبسخت**
اعادته اي الاذان بالكلام فيه **دون الاقامة** فلا يستحب
 اعادتها به لان تكرار الاذان مشروع في الجملة كما في يوم الجمعة
 بخلاف الاقامة وهذا شبهه من رواية اعادتها جميعا
 لما ذكرنا من الفرق وفي الخلاصة ولا ينبغي ان يتكلم في الاذان
 والاقامة وان تكلم يسيرا لا يلزمه الاستقبال انتهى وقال
 الكمال عن الخلاصة خمس خصال اذا وجدت في الاذان والاقامة

رواية عن عمر بن الخطاب

وَجِبَ الاستقبال اذا غشي على المؤذن او مات او سبقه
حدث فذهب ليتوضا او حصر ولا ملقن او حرس قال الكمال
فان حمل الوجوب على ظاهره يعني في اثر تاركه اجتمع الى الفرق
بين نفس الاذان فانه سنة وبين استقباله بعد الشرع فيه
وقد تحقق الجرح عن اتمامه وقد يقال فيه انه اذا شرع فيه بتأدر
الى طن السامعين ان قطعه للخطا في الوقت فينتظرون
الاذان الحق وقد يفوت بذلك الصلاة فوجب ازالة ما يقتضي
ذلك بخلاف ما اذا لم يكن اذان اصلاح حيث لا ينتظرون
بل يرايت كل منهم وقت الصلاة بنفسه او يصبون لهم
مرايتا الا ان هذا يقتضي وجوب الاعادة فيمردكرناهم
انما الاجنب ولو قال قائل فيهم ان علم الناس جاهلهم حيث
والا استجبت ليقع فعل الاذان مقبلا وعلى وجه السنة
لم يبعد وعكسه في الجمعة المذكورة في الخلاصة انتهى وقال
في البحر بعد نقله الظاهر ان الوجوب ليس على حقيقته
بل بمعنى الثبوت لما في المجتبى واذا غشي عليه واذانه او
لحدث فتوضا او مات او ارتد فالجبت استقبال الاذان
وكذا اصح بالاشحاب في الظهيرية والشرح الوهاب
انتهى قلت وكذا قال في التجديد والمزيد وان عطف
المؤذن في جلال الاذان او احدث حدثا اخر فذهب وتوضا
مرجحا فاحب ان يبتدي من اوله لان له شهما بالصلاة ولو
احدث في الصلاة فالاولي ان يبتدي بها ولو نسي عليها جاز

كذا

قوله لا يبتدي بها
قوله لا يبتدي بها
قوله لا يبتدي بها

كذاها هنا انتهى وفي القنية وقف في الاذان لتخفيف او سأل لا يبعد
وان كانت الوقفة كثيرة يبعد انتهى وقال الكمال يمكن التخيخ عند
الاذان والاقامة لانه بدعة انتهى وهو جواب عن صلاة المؤذن
على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الاقامة لانه بدعة تنبيه
لختلف المشايخ هل يجتم الاقامة في مكانه او يتمها ما شيا قال
بعضهم يجتمها على مكانه سواء كان المؤذن اماما او غيره وكذا روى
عن ابي يوسف وقال ابو يوسف يتمها ما شيا وعن الفقيه
ابي جعفر الهندواني انه اذا بلغ قوله قد قامت الصلاة فهو بالخيار
ان شامشي وان شامش وقف اما كان او غيره وبه اخذ الفقيه
ابو الليث وساروى عن ابي يوسف اصح كذا في البدائع واقتصر
في الخلاصة على قول الفقيهين من غير اسناد لاحد ويكرها
اي الاذان والاقامة للظهر يوم الجمعة في مصر روي ذلك عن
علي رضي الله عنه وهو يشمل المعذور وغيره قاله الزيلعي
وقال في الظهيرية جماعة فانتم الجمعة فانهم يصلون الظهر
غير اذان واقامة وجماعة وفي الولولجية صرح بما شمله
المروي عن علي فقال ولا يصلي يوم الجمعة جماعة في مصر ولا يؤذن
ولا يقيم في سجن وغيره لصلاة الظهر ولكن ذكر في البحر عن النفا
ان المعذور يصلي الظهر باذان واقامة وان كان لا يستحي
الجماعة انتهى وهذا يخالف المروي عن علي رضي الله عنه **ويؤذن للفا**
ويقيم لانه صلى الله عليه وسلم قضى الفجر عذرة ليلة الترس
باذان واقامة والاطلاق يشمل الفضا في المسجد والبيت

ريق

يت

ولكن في الجنب مغزياً الى الخلوات **لانه سنة القضاء في البيوت دون**
المسجد فان فيه تشويهاً وتقليطاً انتهى قات **صلب البحر** واذ كانوا
قد صرحوا بان الفايضة لا تنقض في المسجد لما فيه من اظهار التكامل
في اخراج الصلاة عن وقتها فالوجوب الاخفا في الاذان للفايضة
في المسجد وهو اول ما يمنع انتهى لكن اذا كان التقويت لامر عام
فا الاذان في المسجد لا يكره لانتفاء العلة كفعلة صلى الله عليه وسلم
غداة ليلة التريس **قات** **الكامل** وقد صح وروي اصحاب الاملا
عن ابي يوسف باسناده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
حين شغلهم الكفار قضاهن باذان واقامة يعني لكل من الاربع
صلوات **وكذا** يؤذن ويقيم **لاولي الفوائت** ويؤذن لكل واحدة
بعدها ويقيم على الوجه الاكمل كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم
حين شغل الكفار يوماً لاجراب عن اربع صلوات الظهر
والعصر والمغرب والعشا فقضاهن مرتباً على التوالى وامر
بلا ان يؤذن ويقيم لكل واحدة منهن كذا في الفقه **وكره**
ترك الاقامة دون الاذان في البوابة من القوا ان اتخذ
مجلس القضا لا اتفاق الروايات على ان النبي صلى الله عليه وسلم
اتي بالاقامة في جميع الصلوات التي قضاهما فتكره مخالفته
مخلاف ترك الاذان فيما بقي ان اتى به فحسن والا فهو جائز
لانه قد اختلفت الروايات في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
الصلوات التي فاتته يومه للتخندق ويسمى يوماً لاجراب
وكان في السنة الرابعة من الهجرة في بعض الروايات انه امر

بلا

بلا الاذان واقام لكل صلاة على ما روي عن الكمال وفي بعضها
انه اقتصر على الاقامة لكل صلاة بعد الاذان والاقامة
في الاولى وعليه اقتصر الزيلعي قال في البداية بعد تنبيهه
على اختلاف الرواية ولا شك ان الاخذ برؤية الزيادة اولى
خصوصاً في باب المبادات انتهى وقد اختلف في الذي
فاته صلى الله عليه وسلم في الموطأ الظهر والعصر وفي البخاري
فاته العصر فقط والذي رواه الكمال وغيره اربع قد علمتها
واذا سمع اخذ المسنون منه اي الاذان وهو ما لا يخفى فيه
ولا يلزم **امسك** حتى **عن التلاوة** ليجيب المؤذن وتوفي
المسجد كما قال الكمال في العيون قاري سماع البذا اذا لافضل
ان يمسك ويستمع وبه ورد الاثر وفي فوائد الرشتغفني
يمضي في قرأته ان كان في المسجد وان كان في بيته فكذلك
ان لم يكن اذان مسجد انتهى زاد في مجمع الروايات كذا ذكره
الامام الترمذي شئ واذا كان يتكلم في الفقه او في الاصول
فسمع يجيب عليه لاجابة وان سمعه وهو يمضي قال اولي
ان يقف ساعة ويجيب واذا انتددا الاذان يجيب الاول
انتهى ولا يجيب في مواطن وهي الصلاة ولو جازة والخطبة
واستماعها وخطب الموسم وتعلم العلم وتعليمه والاكل
والجماع وقضا الحاجة ويجيب الجنب لانها ليست اذاناً
ونص على ان الحائض والنفسا لا يجيب والفرق انهما ليستا
من اهل الاجابة بالفعل لعدم قدرتهما عليه فكذا بالقول

مخلاف الجنب فانه مخاطب بالصلاة فيجب بالفعل بعد تظهره
وقال مجيباً له **مثلاً** أي مثل الفاظهم **لكن هو قول** أي قال لأحول
ولا قوة إلا بالله أي لأحول لنا عن مقصبة الله ولا قوة لنا على
طاعة الله إلا بفضل الله **في سماعه الخيعلتين** وهما حي على
الصلاة حي على الفلاح لأنه لو قال مثلها صار كالمستهزئ
لأن من حكى لفظ الأمر بشي كان مستهزئاً به بخلاف سائر
الكلمات لأنها ثناء وأما الخولة عند الخيعلتين فهو وإن خالف
ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم فقولوا مثل ما يقول لكنه ورد فيه
حديث مفسر لذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم **إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر**
فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله
فقال أشهد أن لا إله إلا الله ثم قال أشهد أن محمداً رسول الله
قال أشهد أن محمداً رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لأحول
ولا قوة إلا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لأحول ولا قوة إلا
بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر الله أكبر ثم قال
لا إله إلا الله قال لا إله إلا الله من قلبه فخل الختد رواه
مسلم فحملوا ذلك العام يعني قولوا مثل ما يقول المؤذن
على ما سوى هاتين الكلمتين يعني الخيعلتين وهو غير جار على
قاعدة لأن عندنا المخصص لأول ما لم يكن متصلاً لا يخص
بل يعارض فيجري حكم المعارضة ويقدم العام والحق الأول
وأما قدم العام في مواضع لا تقتضاهم المعارضة ذلك في

خصوص

خصوص تلك المواضع وعلى قول من لم يشترط ذلك فأنما
يلزم التخصيص إذا لم يمكن الجمع بأن تحقق معارضاً للعام في
بعض الأفراد بأن يوجب نفي الحكم المعلق العام عنها يخرجها
عنه وهما هنا لم يلزم من وعده صلى الله عليه وسلم لمن اجاب
كذلك وقال عند الخيعلة الخولة ثم هل في الآخر من قلبه
بدخول الجنة نفي أن يجعل المحجب مطلقاً ليكون مجيباً على
الوجه المسنون وتعليل الحديث المذكور بأن إعادة لفظ
الخيعلتين يشبه الاستهزاء كما يفهم في شاهد بخلاف ما
سوي الخيعلتين فانه ذكر يشاب عليه من قاله لا يتم إذا لا
مانع من صحة اعتبار المحجب بهما أعيان نفسه محرراً منها
السواكن مخاطباً لها فكيف وقد ورد في بعض الصور طلبها
أي طلب النطق بالخيعلتين صريحاً في مسند أبي يعلى عن
أبي أمامة رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم إذا نادى
المنادي للصلاة فتحت أبواب السماء واستجبت الدعاء
فمن نزل به كرب أو شدة فليجئ من المنادي إذا كبر كبر
وإذا تشهد تشهد وإذا قال حي على الصلاة قال حي على الصلاة
وإذا قال حي على الفلاح قال حي على الفلاح ثم يقول يعني بعد
ما يتمه من باب اللهم رب هذه الدعوة الحق المستجابة
المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى حيناً عليها وأما
عليها وأبغشاً عليها وأجعلنا من خيار أهلها محيياً ومماتاً
ثم يسأل الله تعالى طبعته ورواه الطبراني في كتابه الدعاء

تنا

فَسَاقَهُ وَرَوَاهُ لِلْحَاكِمِ وَقَالَ صَحَّحَ الْأَسَادُ فَهَذَا يَفِيدُ أَنَّ عُمُومَ الْأَوَّلِ
مُعْتَبَرٌ أَيْ عُمُومُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَمِعْتُمْ الْمُؤَذِّنَ
فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ وَقَدْ رَأَيْنَا مِنْ مَشَائِخِ السَّلَوكِ مَنْ
كَانَ يَجْتَمِعُ بَيْنَهُمَا فَيَدْعُو نَفْسَهُ بِأَن يَقُولَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ مِنْ
حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ مَرَّتَيْنِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ ثُمَّ يَتَّبِعُ مِنَ الْحَوْلِ
وَالْقُوَّةِ فَيَقُولُ **لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ** لِيَعْمَلَ بِالْحَدِيثَيْنِ
وَفِي حَدِيثٍ عَمْرٍو أَيْ مِائَةَ التَّصْمِيمِ عَلَى أَنْ لَا يَسْبِقَ الْمُؤَذِّنَ
بَلْ يُعَقِّبُ كُلَّ جُمْلَةٍ مِنْهُ بِجُمْلَةٍ مِنْهُ أَنْتَهَى وَاسْتَفَدْنَا مِنْ
الْفَذِيرِ مِنْهُ أَيْضًا فَايِدَيْنِ الْأُولَى تَنْتِيزٌ تَكْبِيرًا وَكَمْ
وَبِهِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَالْأَمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَقَلْنَا زِيَادَةُ
الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ فِي بَقَاةِهَا وَالثَّانِيَّةُ بَيَانُ كَيْفِيَّةِ التَّرْتِيلِ
وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ فِي أَوَّلِهِ بِالتَّكْبِيرِ مَرَّتَيْنِ جُمْلَةً ثُمَّ يَسْكُتُ وَهَكَذَا
وَهُوَ بَيَانٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِهِ زَالَ مَا تَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ إِي
التَّرْتِيلَ هُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِالتَّكْبِيرِ مَرَّةً ثُمَّ يَسْكُتُ وَهَكَذَا الظَّاهِرُ
قَوْلِ إِيْمَنَّا وَالتَّرْتِيلُ أَنْ يَفْضَلَ بَيْنَ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ بِسَكْتَةٍ وَهَذِهِ
مِنْهُ أَنَّ اللَّهَ عَلَّمَ عَبْدَهُ بِإِعْلَامِهِ صِفَتَهُ مِنَ السَّنَةِ وَقَدْ كَانَ
فِي الْخَاطِرِ قَوْلُهُ لِلْحَدِّ الْأَجَلِ وَالْبَسْطُ الْمَطْلُوبُ لَا يَمِيلُ **وَقَالَ صَدِّقٌ**
وَبَرٌّ يَقَعُ الرَّأْيُ الْأَوَّلَى وَكُسْرُهَا مَرُورِي ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ
كَذَا فِي التَّجْنِيسِ وَالْمَزِيدُ أَوْ يَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ
يَشَأَ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ **عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ** فِي إِذَا دَانَ الْجَمْعُ **الصَّلَاةُ خَيْرٌ**
مِنَ النُّومِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ تَخَاشُيًا عَمَّا يَشُبُّهُ الْإِسْتِهْرَانُ نَبْتِي **كَلَامٌ**

اخْتَلَفَ

۱۱۹
خ
اختلف عبارة إِيْمَنَّا رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي حُكْمِ الْإِجَابَةِ صَوَّحَ بِالْجَوَابِ
فِي الْبَدَائِعِ قَالَ **الْوَلَجِيُّ** عَلَى السَّامِعِينَ عِنْدَ الْإِذَا دَانَ الْإِجَابَةُ
لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ **أَرْبَعٌ مِنَ الْخَفَاءِ مَنْ**
بَالَ قِيَامًا وَمَنْ سَمِعَ جَبْتَهُ قَبْلَ الْفَرَاحِ مِنَ الصَّلَاةِ وَمَنْ سَمِعَ الْإِذَا
وَلَمْ يَجِبْ وَمَنْ سَمِعَ دَكْرِي وَلَمْ يَصِلْ عَلَى أَنْتَهَى وَقَالَ الْكَمَالُ
ظَاهِرُ الْخِلَاصَةِ وَالْفَتَاوَى وَالتَّخْفَةُ وَجُوبُهَا وَقَوْلُ الْخُلَوَانِ الْإِجَابَةُ
بِالْقَدَمِ فَلَوْلَا جَابِ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَمْسُ لَا يَكُونُ جَيِّبًا وَلَوْ كَانَ فِي
الْمَسْجِدِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَجِبَ بِاللِّسَانِ حَاصِلُهُ تَقِي وَجُوبُ الْإِجَابَةِ
بِاللِّسَانِ وَبِهِ صَرَحَ جَمَاعَةٌ وَأَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ قَالُوا أَنْ قَالَ بِالْأَثَرِ
الْمَوْعُودِ وَالْأَلْمَسِ لَأَمَّا أَنَّهُ يَأْتُرُّ أَوْ يَكْرَهُ فَلَا أَنْتَهَى قُلْتُ
وَمِنْهُمْ صَلَاحُ الْهَدَايَةِ قَالَ فِي التَّجْنِيسِ وَالْمَزِيدُ لِيَسْتَحْتَمِنَ سَمْعُ
الْإِذَا دَانَ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ قَالَ
مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ غُفِرَ لَهُ أَنْتَهَى ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ وَحَمْدُ اللَّهِ
وَفِي التَّجْنِيسِ لَا يَكُونُ الْكَلَامُ عِنْدَ الْإِذَا دَانَ بِالْإِجْمَاعِ اسْتِدْلَالًا
بِاخْتِلَافِ أَصْحَابِنَا فِي كَرَاهِيَةِ الْكَلَامِ فِي إِذَا دَانَ الْخُطْبَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
فَإِنْ أَبْلَحِيَّةٌ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا قَالَ بِالْكَرَاهِيَةِ لِأَنَّهُ يُلْحَقُ هَذِهِ الْحَالَةُ
بِحَالَةِ الْخُطْبَةِ فَكَانَ هَذَا اتِّفَاقًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ
هَذِهِ الْحَالَةِ كَذَا لَوْ شِئْنَا لَأَيَّدَ الشَّرْحِيُّ فِيمَا قَرَأَ عَلَيْهِ أَنْتَهَى
ثُمَّ عَقِبَهُ الْكَمَالُ بِقَوْلِهِ لَكِنْ ظَاهِرُ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
إِذَا سَمِعْتُمْ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْوَجُوبُ إِذَا لَا تَنْظُرُ قَرِينَةً
تَصْرِفُهُ عَنْهُ بَلْ يُرَى مَا يَظْهَرُ اسْتِحْكَارُ تَرْكِهِ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي عَدَمُ

دَانَ

الا لتفات اليه والتشاغل عنه انتهى الا اذا اجاب بالفعل كما
 يحثه العلامة الشيخ على المقدسي رحمه الله ثم قال الكمال وفي الحق
 ينبغي ان لا يتكلم ولا يشتغل بشي حال الاذان والاقامة
 وفي النهاية يجب عليهم الاجابة لقوله صلى الله عليه وسلم اربع
 من الجفا ومن حملتها ومن سمع الاذان او الاقامة ولم يجيب انتهى
 وهو غير صريح في اجابة اللسان اذ يجوز كون المراد الاجابة
 بالالتفات الى الصلاة والا لكان جواب الاقامة واجباً ولم يعلم
 فيه عنهم الا انه مسقط والله اعلم انتهى قلت الا ان
 الاقامة لم تذكر في الحديث على ما قد مرناه عن البدائع فيكون
 صريحاً في الاجابة باللسان وحاصل كلام الكمال الميثل الى القول
 بوجوب الاجابة **ثم دعا بالوسيلة** بعد صلواته على النبي
 صلى الله عليه وسلم عقب الاجابة لما عن عمر رضي الله عنهما عنه
 صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول
 ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه وسلم بصاعداً
 ثم علواً الى الوسيلة قائماً منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد
 مومن من عباد الله وارجو ان اكون انا هو فمن سأل الى الوسيلة
 حلت له شفاعتي رواه مسلم وغيره ثم بين كيفية الدعاء
 بقوله **فيقول** كما رواه جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة
 التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة
 وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم

القيامة

١٢١
 الفريضة رواه البخاري وغيره واليه تنقذ في اخره انك
 لا تخلف الميعاد وعنه صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع
 المؤذن وانا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 وان محمداً عبده ورسوله رخصت بالله رباً وبالاستلام
 ديناً ومحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً عقلة ذنوبه
 رواه مسلم والنزمدي وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان
 رجلاً قال يا رسول الله ان المؤذنين يفضلوننا فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كما يقولون فاذا انتهيت
 فقل تعظمه رواية ابو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه
 ورواه الطبراني في الاوسط والامام احمد عنه صلى الله عليه وسلم
 من قال حين ينادي المنادي اللهم رب هذه الدعوة القائمة
 والصلاة التامة فصل على محمد وآل وصلى الله عليه وسلم لا يخط بعهده
 استحباب الله له دعوته وله في الكبير من سمع النداء فقال
 اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده ورسوله
 اللهم صل على محمد وبلغه درجة الوسيلة عندك واجعلنا
 في شفاعته يوم القيامة وجبت له الشفاعة والحديث
 في هذا الباب كثير والفضل الحديث على الخير وابلغ حديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مئة لئيل ما ترجاه لهم
 صلى الله عليه وسلم بذلك رزقنا الله نقواه في جميع الأحوال
 بفضلته ورحمته كما سأل الكمال يفتح القدر برتبة
 المؤذن يدعو بالوسيلة كغيره لفضلته والفضيلة وروي

ابوداود بسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم ان بلا الاخذ في
الاقامة فلما قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم
اقامها الله وادامها وقال في سائر الاقامة كمن وجدني عمر
في الاذان وفيه الحويلة عند الجملة وهذا يتفق عندنا في
والافتدائي خيفة يكون الامام عند الجملة اخذ في الشروع
في الصلاة وقال صاحب الجمع قول ابي يوسف لعدله وهو كما
قال كذا بخط شيخ استاذي العلامة المقدسي رحمه الله **فائدة**
جلية قوله صلى الله عليه وسلم فرسلوا الى الوسيلة فانما منزلة
في الجنة الحديث اعلم وفقنا الله واياك ان من هذه المنزلة
تتفرع جميع الجنات وهي في الجنة عدن دار المقامة ولها
شعبة في كل جنّة من الجنان من تلك الشجرة يظهر محمد صلى
عليه وسلم لاهل تلك الجنة وهي في كل جنّة عظم منزلة فيها
واما منزلة صلى الله عليه وسلم يوم الزور لا غطر على اليمن
من حيث الخلى ومنزلته يوم القيامة بين يدي الحكم العدل
لتنفيد الاوامر الالهية والاحكام في العالم فالكل عنه
يلخذ في ذلك الموطن وهو وجه كله يرى من جميع جهاته
وله من كل جانب اعلام عن الله يفهم عنه يروته لسانا
ويسمعونه صوتا وخرقا فاعلم ذلك كذا في تفسير الحديث
بلسان القوم نقلته مختصرا من خط مؤلفه شيخ استاذي
طريقة العارف بالله تعالى الشيخ عبد الوهاب الشمراني عن شيخه
العارف سيدي علي الخواص عاذا بالله علينا من بركاتها ومردّها

ونقله

ونقلته ايضا ضمن رسالة سميتها الكرام الى الباب
بشرى الخطاب **باب** **شروط الصلاة**
واركانها جمع بينهما وان افردوا كلاهما على حدة لان
المقصود علم جميعها لتنظيم الصلاة فكان الجمع بينهما
اظهر لما مراد للتيفظ الى ما تنص به وفي نسخة شرايط كما
عبر به الفقيه ابو الليث وصاحب منية المصلي وقال
شرايها شرايط جمع شريطة بمعنى الشرط انتهى وكذا في
شرح الكتر للذيري الشريطة في معنى الشرط وجميعها شرايط
وبه يعلم الجواب عن كلام صاحب البحر في هذا المحل انتهى
والشروط جمع شرط بسكون الراء والاشراط جمع شرط
بفتحها وهما العلامة والمستعمل في لسان الفقهاء الشروط
دون الاشرط والشرط في اللغة العلامة اللازمة
ومنه اشراط الساعة اي علاماتها اللازمة وفي الشريعة
هو ما يتوقف على وجوده الشيء وهو خارج عن ماهية
الشيء كذا في غاية البيان وقال **فخر الاسلام** هو اسم
لما يتعلق به الوجود دون الوجوب وقيل ما يسبقه
العلّة وجودا ولا تميل الى وجود الشرط وقد اختلف
في تقسيمه فعمل ابو زيد اقسامه اربعة وفخر الاسلام
البرذوي خمسة وشمس لامية الشخصيات ستة وبعض
المحققين الى قسمين حقيقة ومجازا فالحقيقة ما توجد
العلّة عند وجوده او ما يتوقف الموتر على وجوده في ثبوت

نقله الثاني هو خطه

الحكم والمجاز ما عداه وبقيّة الافتسام بحسب الجواز لا بحسب الحقيقة والاركان جمع ركن وهو في اللغة الجانب الأقوي ياوي الى ركن شديد أي عز ومنة وفي الاصطلاح الجزء الذي التي تتركب الماهية منه ومن غيره ويقال ما يقوم به الشيء وهو جزء داخل ماهية الشيء والفرض يجوز اطلاقه على الشرط والركن جميعا ثم الشرط على ثلاثة أنواع عقلية كالقدوم للخمار وشرعي كالتطهارة للصلاة وجبلي كالدخول المعلق به الطلاق وفي المبسوط حد الشرط ما يشترطه دأمة من اول الصلاة الى آخرها كالتطهارة وسائر الفروع وحد الركن ما لا يدوم من اول الصلاة الى آخرها بل ينقضي بالشرع في ركن آخر كالقيام والقراءة كل منهما ينقضي بالركوع والركوع بالانتقال الى السجود والشروط الستة شروط جواز لا شروط وجود وشرط الوجود القدرة المتصلة بالنفعل وفي هذا الباب شروط متقدمة قبل الدخول في الصلاة ومنها التي يمة وشروط متوسطة كترتيب الاركان فيما لم يشرع مكررا وقد اثبتت هذه الطريقة تشبيها على المتعلم وان تكرر في تقييد التدويري الشرط بقوله التي تتقدمها بانه ليس من الشروط ما لا يكون مقدما وشرط الخروج والبقاء على الصحة ليستا شرطين للصلاة بل لا مخرجه هو الخروج والبقاء على الصحة فلا يرد علينا الا نأقيدنا بما عجز كلا عن غيره فيما ساقى وقال في البدرية هذا القيد أي

قيد

قيد التدويري قصدي لا اتفاقي لانه ذكر في باب شروط الصلاة الشروط المتقدمة دون الشروط المتوسطة كترتيب الاركان فيما لم يشرع مكررا انتهى فلذا قلنا **لابد لصحة الصلاة وجود سبعة وعشرين شيئا من المصلي** والشيء يصدق بالركن وبالشرط الذي لا بد منه لصحة الشروع في الصلاة وبما هو شرط لبقائها على الصحة وقد بيناه فيما ساقى مفصلا وكلها فرض وحصرنا بها بهذا العدد تقريرا لا تحقيقا لانه يتراد عليها واقتصار بعضهم على ذكر الشروط الستة والاركان فيه قصور فمن الفروض **الطهارة من الحدث الاضغر والاكبر والحيض والنفاس** لاية الطهارة وقوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتقدم صفة التطهير وشرطه والحدث لغة الشيء الحادث وشرعا ما نعتة شرعية قائمة بالاعضا الى غاية وصول المنزل لها وقدم الشروط لانها لا تستقطب كالملايرد مسألة مقطوع اليدين والرجلين ومخرج الوجه اذ يصلي بلا طهارة لانه نادروا حكم له ولا يرد الوقت لانه من الشروط الكيفية فلا يكف بالفروض الوجود والاشتغال بالخائف ونحو جفة قدرته فلم يسقط الاستقبال في الجملة **ويغترض طهارة الجسد ويغترض طهارة الثوب وطهارة المكاتب** الذي يصلي عليه فلو بسط شيئا رقيقا على موضع جنس جاف وصلى عليه ان كان كالحال يصح سائرا للمعونة بجواز الصلاة

بالخس والاضل في لزوم تطهير الثوب بقوله تعالى وثيابك فطهر واذا الزم التطهير في الثوب لزوم في البدن والمكان بطريق الاولى لانها الزم للمصلي من الثوب اذ لا وجود للصلاة بدون مكان وقد توجد بدون ثوب كما في صلاة العاري فالوارد في الشر عبارة ولمدة في البدن والمكان دلالة ولان الصلاة مناجاة مع الرب عن وجل فيجب ان يكون المصلي على احسن الاحوال وذا في طهارته وطهارته ما يتصل به من الثوب والمكان ولو صلى على مكان طاهر لا انه اذا سجد تنفع ثيابه على ارض خمسة لا تلوث ثيابه جازت صلاته وسنذكر تفاريجه ان شاء الله تعالى **ويستتر** **ستر النورة** وسنذكر حقيقتها وكان سترها فرضا للجماع عليه في الصلاة ولو كان في بيت مظلم وحديث عائشة لا يقبل الله صلاة حايضا لا خمارا وصححه الحاكم والسنن وهو الذي لا يري ما تحته فالثوب الرقيق الذي يصف ما تحته لا يكون ساترا وفي التجنيس امرأة صلت وعليها ثوب رقيق يصف ما تحته لا يجوز صلاتها لانها بمنزلة العارية قال عليه السلام لعن الله الكاسيات العاريات اراد به ما ذكرنا انتهى والشرط الستر من الجوانب حتى لو صلى في قميص محلول الجيب فزاي منه عورته حال الركوع جازت صلاته على الصحيح اشار اليه بقوله **ولا ينظر نظرها من جيبه** لانه غير كاشف عورته وروي ابن شجاع نضا عن ابي حنيفة وابي يوسف انه لو كان محلول الجيب فنظر الى عورة نفسه لا تفسد صلاته وهو قول

عائشتهم

عائشتهم لانها ليست عورة في حق نفسه لانه جعل له مسما والنظر اليها وشرب بعض المشايخ ستر عورته عن نفسه حتى لو كان محلول النظر اليها من ريقه رآها فسدت صلاته ولذا قيل ان كانت لحينه كثيفة وسترها ريقه صحت والا فلا **ولا ينظر** لو تكلف احد النظر فراهها من **خلف ذنبه** لان ستر العورة على وجه لا يمكن الغير النظر اليها اذ انكف ما يودي الى الخرج ولو لم يجدا لا ثوبا لحريرا صلى فيه وان جعل غيره صحت ايضا لكن كره للبدن بلا ضرورة كالمغضوب وارض الغير كما سجد والا ففضل ان يلبس احسن ثيابه عند اداء الصلاة رعاية للفظ الزينة المذكورة بقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وفيه استعارتان احدها اطلاق اسم الحال على المحل وهو زينتكم والثانية اطلاق المحل على الحال وهو عند كل مسجد **والمنسحب** ان يصلي في ثلاثة اثار فمئص وازار وعمامة وقول الرنيلي والافضل ان يصلي في ثوبين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كان لاحدكم ثوبان فليصل فيهما يعني مع العمامة لانه يكره مكشوف الرأس للتشدد كما سذكر ان شاء الله تعالى **وقال** في الاختيار شرح المختار ويكره ان يصلي في السراويل وحده لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نفى ان يصلي الرجل في ثوب ليس على عاتقه منه شيء **قال** ابو حنيفة الصلاة في السراويل تشبه فعل اقل الجفا وفي الثوب يتشبه به ابعد من الجفا وفي قميص ورد اعاده الناس انتهى **ويقتصر**

كره

استقبال القبلة الاستقبال من قبلت الماشية الوادي
 بمعنى قبلته وليس المستين فيه للطلب لان طلب المقابلة
 ليس هو الشرط بل الشرط المقصود بالذات المقابلة فهو معنى
 فعل كما ستم واستقر والقبلة في الاصل الحالة التي يقابل الشيء
 عليها غيره كالجلسة للحالة التي يجلس عليها وقد صارت الآن
 كالعلم للجهة التي نستقبل في الصلاة وسميت بذلك لان
 الناس يقابلونها في صلاة نهم وتقبلهم وهو شرط بالكتاب
 والسنة والاجماع عند القدرة والامن لقوله تعالى قول جبريل
 سطر المسجد الحرام اى نحو وحيتما كنتم قولوا وجوهكم شطره
 قيل المراد به الحرم كله وقيل المراد به المسجد الكبير الذي
 فيه الكعبة والصحيح ان المراد به الكعبة فهي القبلة كما
 يدل عليه عامة الاحاديث منها ما في صحيح مسلم صليت
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو بيت المقدس ستة عشر
 شهرا ثم صرنا نحو الكعبة وقوله صلى الله عليه وسلم للمسي صلاته
 ثم استقبال القبلة وكبر رواه مسلم وان عقد الاجماع عليه
 وفي عشرة الفتاوى اذ ارفقت الكعبة عن مكانها كزيارة
 اصحاب الكرامه ففي تلك الحال تجازت صلاة المتوجهين الى
 ارضها واذ انوى بنا الكعبة لا يجوز الا ان يريد بالبناء جهة
 الكعبة كما سذكره وقال الكمال فان نوى الحراب لا يجوز **فلم يكن**
المشاهد للكعبة فرضه اصابه عيبها اتفاقا لقد رتبه عليها
 يقينا والفرض لغیر **المشاهد** سوكان بمكة او غيرهما اصابه

جسمها

جسمها اي الكعبة هو الصحيح كذا في الهداية وقوله في الصحيح
 لخزاز عن قول ابو عبد الله الجرجاني يشترط اصابه عيبها للكل
 المشاهد وغيره كما في الترية وجد الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم
 ما بين المشرق والمغرب قبلة رواه الترمذي وقال حسن صحيح
 كذا في البرهان وثمرة الاختلاف فظهر في اشراط نية عيب
 الكعبة فعلى قول الجرجاني يشترط لان نية عيبها في وسع النفا
 وعلى قول العامة لا يشترط لان اصابه عيبها ليس في وسع النفا
 وان امكن بعيد الكعبة فيه حرج عظيم وهو مدفوع شرعا وفي
 المجتبى عن الفضل بن يوي الكعبة مع استقبال القبلة قال
 صاحب الترية قلت وهذا الحوط انتهى وقال قاضي خان قال
 بعضهم ان كان يصلي الى الحراب لا يشترط وان كان يصلي في
 الصحرا يشترط فاذا انوى القبلة او الكعبة او الجهة جاز انتهى
 وفي مجمع الروايات وبنوى البتة فان نوى بنا الكعبة
 لا يجوز لان الكعبة اسم للعرضة لا للبنا الا ان يريد بالبنا
 جهة الكعبة فيجوز نظيره لو نوى مقام ابراهيم ولم ينو
 الكعبة ان كان قد ادى مكة لم يجزه وان لم يات مكة وعنده
 ان المقام والبيت واحد لانه قد نوى البيت قال
 في فتاوى صاحب الوقفات نية القبلة ليست بشرط
 والتوجه اليها يغني عن النية هو الاصح انتهى وقال
 الانام قوام الدين الكاكي صاحب مدارج الترية قال سخي
 العلامة رحمه الله جهة الكعبة هي الجهة التي اذا توجه اليها

الانسان يكون مسامتا للكعبة او هو لها تحقيقا او تقريبا ومن
 التحقيق انه لو فرض خط من تلقا وجهه على زاوية قائمة الى الاق
 يكون ما زاعا على الكعبة او هو ايها ومعنى التقريب ان يكون ذلك
 منحرفا عن الكعبة او هو ايها انحرافا لا نزول به المقابلة الكلية
 بان يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا لها او هو ايها وبيان
 ان مقابلة الشيء بالشيء اذا وقعت في مسافة قريبة نزول
 بانتقال قليل من اليمين او الشمال مناسب لتلك المسافة
 واذا وقعت في مسافة بعيدة لا نزول بمثل ذلك الانتقال
 بل بانتقال مناسب لذلك البعد فان انسانا لو قابل
 انسانا في مسافة ذراع مثلا نزول تلك المقابلة بانتقال
 احدهما بمقدار ذراع او نحوها واذا وقعت المقابلة بينهما
 في مقدار ميل او فرسخ لا نزول تلك المقابلة الا بمقدار مائة
 ذراع او نحوها بل يحتاج في نزول المقابلة الى مسافة بعيدة
 مناسبة لذلك البعد على ما عرف بحقيقته في موضعه ثم
 ان مكة لما بعدت عن ديارنا بعدا مفرطا تتحقق المقابلة
 اليها في مواضع كثيرة في مسافة بعيدة فانا لو فرضنا خطا من
 تلقا وجه مستقبل الكعبة على التحقيق في هذه البلاد ثم
 فرضنا خطا آخر يقطع ذلك الخط على زاويتين قائمتين من
 جانب يمين المستقبل وشماله لا نزول تلك المقابلة هـ
 والتوجه بالانتقال الى اليمين والشمال عن ذلك الخط بفراخ
 كثيرة ولذلك وضع العالم قبلة بلاد متقاربة على سمت

ولحد انتهى واذا علمت ما ذكرناه فالفرض لغیر المشاهدة اصابة
 جهتها ولو كان غير المشاهد **مكة** وحال بينه وبين الكعبة
 بنا او جبل **على الصحيح** قال في مرجع الدراية ولمن كان بمكة وبينه
 وبين الكعبة حایل يمنع المشاهدة كالانبية فالاصح ان حكمه
 حكم الغائب ولو كان الحایل أصليا كالجبل فله ان يجتهد والاول
 ان يصعد على الجبل حتى تكون صلاته الى الكعبة يقينا انتهى
 وذكر الزبداني في رحمة الله في نظره ان الكعبة قبلة
 من يصلي في المسجد الحرام والمسجد الحرام قبلة اهل مكة لمن يصلي
 بيته او في البطحاء ومكة قبلة اهل الحرم والحرم قبلة اهل
 العالم قال صاحب الهداية في التجديد والمريد وهذا
 ليشير الى ان من كان بمعاينة الكعبة فالشرط اصابة عينها
 ومن لم يكن بمعاينتها فالشرط اصابة جهةها وهو المختار
 انتهى وقال الشيخ عبد العزيز البخاري هذا على التقريب
 والا فالتحقيق ان الكعبة قبلة العالم انتهى وقال الكمالين
 القام وعندي في جواز التحري مع امكان صعوده اي صعود المكي
 للجبل اشكال لان المصير الى الدليل الظني وترك القاطع
 مع امكانه لا يجوز وما اقرّب قوله في الكتاب والاستخبار
 فوق التحري فاذا امتنع المصير الى الظني لا مكان ظني
 اقوى منه فكيف يترك اليقين مع امكانه للظن انتهى فقوله
 في جمع الروايات قال في كافى فمن كان بمكة ففرضه اصابة
 عينها اجماعا يمكن جملة على ما اذا كان مشاهدا والا فكيف لا

مع ما ذكرناه ولكن تفرعه بقوله حتى لو صلى في بيته فيبتغي ان
يُصلي حيث لو ازيلت الجدران يمنع استقباله على سطر الكعبة
يدافعه لقوله بخلاف الافاق قال الزاهدي ورض الغائب
جهة الكعبة انتهى وقد فاز من كان هذا البسط اذ لا يعمل ويشترط
الوقت وهو مختص بالفريض كما تقدم ونحوه شرط لصحة اذا
الصلاة لا وجود جميعه والاصل في اشتراطه قوله تعالى ان
الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وتقدم الكلام عليه
تلييه قد ذكرنا ذلك في باب شروط الصلاة
في عدة من المعتملات كالقدوري والمختار والهداية والكنز
مع ذكرهم اياه في ابتداء كتاب الصلاة وكان ينبغي لهم ذكره
في باب الشروط لانه منها وان تقدم لهم بيان حقيقة الوقت
في بيان مواقيت الصلاة فيذكره هنا ايضا ليتنبه المقلد
على انه من جملة الشروط كائنه الفقيه ابو الليث في مقد
وصاحب منية المصلي فيها ويشترط **اعتقاد دخوله**
لتكون عبادته بنية جازمة لانه اذا سلك في دخوله لم
يكن جازما فلا تصح صلاته قال الكمال في مسألة من
اشبهت عليه القبلة صلى الغرض وعنده ان الوقت لم
يدخل فظهر انه كان قد دخل لا يجزيه لانه لما حكم بفساد صلا
بنا على دليل شرعي وهو تخريه فلا يتقلب جازما اذ اظهر خلافه
انتهى ومثله في التبيين والجرى قاضي خان في فضل وقت التراويح
ولو صلى المكثورة وعنده انه قبل الوقت ثم ظهر انه كان في الوقت

قالوا

قالوا لا يجوز وخاف عليه في دينه انتهى ويشترط **النية**
وتقدم الكلام عليها في باب النية وفي شرح منية المصلي
اشاق اللغة مطلق القصد وفي الشريعة قصد كونه الفعل
لما شرع له والعبادات انما شرعت لنيل رضي الله سبحانه
وتعالى ولا يكون ذلك الا باخلاص النية له فالنية في
العبادات قصد كونه الفعل لله تعالى ليس غير قال تعالى
وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين انتهى
وقال شيخ الاسلام الذيري النية هي الارادة الجازمة
لان النية في اللغة العزم والعزم هو الارادة الجازمة
القاطعة وقال الشيخ ابو سليمان الخطابي رحمه الله معنى
النية قصدك الشيء بقلبك وتحريك الطلب منك
وقال القاضي البيضاوي رحمه الله النية عبارة عن
انبعاث قلبك نحو ما نراه موافقا للغرض من جلب نفع
او دفع ضرر حال او مالا والشرع خصصها بالارادة
للتوجه نحو النقل ابتغا لوجه الله تعالى وامتناع الحكم
والاصل في اشتراطها قوله صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنية
والنيل للصاق اي صحة الاعمال او ثوابها ملصق بالنية
ولان ابتداء الصلاة بالقيام وهو محتمل ان يكون عبادة
وعادة فلا بد من التمييز بينهما ليتحقق الاخلاص بالماور
قال تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين
والخلوص لا يكون بلا اخلاص وذا في جعله لله تعالى وانما

١٢٧

النية

يكون ذلك بالنية انتهى **وقال** الكمال هي أي النية قصد
الفعل وإذا دُخل الهداية بقوله والشرط أن يعلم بقلبه
إلى آخره الشرط في اعتبارها علم أي صلاة هي أي التمييز
فحاصل كلامه النية الإرادة للفعل وشرطها التبيين
للفرائض وليس لعلم النية **ولقد** الزنوي الكفر عند أكثر الرجال
ولو علم الكفر لا يكفر انتهى وهو كما قال في تجمع الروايات قال عبد
الوَّليد إذا علم أي صلاة يصلي قال محمد بن سلمة هذا القدر
نية وكذا في الصوم والاصح أنه لا يكون نية لأن النية غير
العلم بها الإبري أن من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمسافر
إذا علم الإقامة لا يصير مقيماً وإذا نواه يصير مقيماً انتهى
ويُسَرِّطُ التَّحْرِيمَ وليست ركناً وعليه عامة المسايخ وهو
الاصح وهو أصح الروايتين **وقول** المحققين من مسايخنا أنها
سُرْطٌ والتَّحْرِيمُ جُلُّ الشَّيْءِ حُرْمًا وَلَهَا التَّحْقِيقُ الْأَسْمِيَّةُ
كما قال الشيخ الإمام بدر الدين رحمه الله ما انتهى إذا لم ير بها
هنا التَّكْبِيرَ أو غيرها من ذكر خالص لله وإنما اختصت
التَّكْبِيرَ الأولي بهذا الاسم لأن بها تحريم الأشياء المباحة
قبل الشروع بخلاف سائر التَّكْبِيرَاتِ وَبُنِيَ تَفْرِضَتُهَا
شَرْطًا كَانَتْ كَمَا قُلْنَا أَوْ كَمَا قَالَ مُحَمَّدٌ وَاخْتَارَهُ الطَّهَّائِيُّ
بقوله تعالى وَرَبُّكَ فَكَبِّرْ جَاءَ فِي التفسير أن المراد به تكبيرة
الافتتاح والامر للإيجاب وما وراءها ليس بفرض فتعين
أن تكون مرادة لئلا يؤدي إلى تعطيل النص وقوله صلى الله

عليه ولم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم رواه أبو داود وغيره وثمره الخلاف نظر في جواز بنا النفل على تحريمه الفرض فعندنا يجوز لأن شرط الفرض يصلح شرطاً للنفل كسائر الشروط وعندهم لا يجوز لأن أصل ركن الفرض وركن الفرض وجزؤه لا يقع جزأ من النفل والشر صحة التحريم أن توجد **بلا فاصل** بينها وبين النية بلحني يمنع الاتصال للاجماع على ذلك كالأكل والشرب والكلام وأما المشي والوضوء فليس أمراً معيناً وقال في البنداري لأنه بالعمل المتأني يصير تاركاً للنية معرضاً عنها بقوله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى لا ينظر إلى صوركم وأعمالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم ويأتكم كذا في مجمع الروايات **ويشترط** لصحة التحريم أحد عشر شرطاً خمسة ذكرتها متنا والباقي شرحاً أحدها **الاتيان بالتحريم قائماً قبل تمام تخايبه** بأن لم يكن أقرب للركوع حتى لو أذرك الأمام راكمًا فحني ظهره ثم كبر إن كان إلى القيام أقرب صح الشروع وإن كان إلى الركوع أقرب لا يصح كذا في البرها ولو كبر قائماً يريد تكبيرة الركوع والأمام راكم صار شيئاً ولغت نيتك لأن مدرك الأمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبيرين خلافاً لبعضهم **والثاني** من شروط صحة التحريم **عدم التأخير** **النية عن التحريم** لأن الصلاة عبادة وهي لا تتجزئ وما لم ينوها لا تنفع عبادة ولا حرج في عدم تأخيرها وهو

[illegible]

اسلام

سلام
۱۲۸
فلست بل هي رتبة على شرط
عدم الفاصلين بين النبي والخليفة وعدم
ترك الهادي وهو الالف الثاني في الام
والخاء وعدم ترك الخاء من الجلالة
ن

صادق بالمقارنته وبالمتقدمة والمقارنته الحقيقية هي
 الأصل وهي أفضل احتياطاً للخروج من الخلاف فتستحب
 وعلمت صحة المتقدمة ما لم يأت بفصل اجني لالت
 المتقدمة على التكبيرة كالموجودة عند التكبير اذا لم يوجد
 ما يقطع القصد ويدل على الاعراض كالعمل المتأخر في الصلاة
 كافي الدراية وقال صاحب الجرح ظاهر اطلاقهم في اعتبار
 النية المتقدمة ان النية قبل دخول الوقت صحيحة كالحكم
 قبله لكن نقل ابن امير حاج عن ابن هبيرة اشترط دخول
 الوقت للنية المتقدمة عن ابي حنيفة انتهى وروى عن
 ابي حنيفة وصاحبيه لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر
 مع الامام ولم يشتغل بعدها بما ليس من جنس الصلاة
 الا انه لما انتهى الى مكان الصلاة لم تحضره النية
 وكبر حازت صلاته بتلك النية كذا في البرهان وفي
 معراج الدراية وعن ابي يوسف انه لو خرج من منزله
 يريد الصلاة مع القوم فلما انتهى اليهم كبر ولم تحضره النية
 جاز ولم اعلم احداً من اصحابنا يخالف ابا يوسف فيه لانه بالان
 على تحقيق ما نوى بغير عزمه ونيتة الى ان يوجد ما يقطع
 وما ذكره الطحاوي والكرخي انه يكبر تكبيرة مخالطة بالنية
 ليس بشرط لازم كذا في الايضاح ويقول الطحاوي قال
 الشافعي ومالك واحمد حتى لا يجوز بنية متقدمة ولا متأخرة
 وقال داود يجب ان يقدم النية على التكبير انتهى واسرنا

الى

الى انه لا عبرة بالنية المتأخرة عن التكبيرة وهو ظاهر الرواية
 وعن الكرخي انما تعتبر ولا خلاف على قوله فقيل الى التقو
 وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع منه فبما على نية الصوم
 والفرق بينهما على قولنا ان وصفه لا اتصال في الصوم
 ساقط للحج لان الملاحظة في طلوع الفجر عسر وفيه حرج
 ولا حرج في الصلاة كافي الدراية وغيرها والثالث من شروط
 التكبيرة **النطق بالتكبيرة بحيث يسمع نفسه** لو لم يكن
 به صمم والآخر من الامم الذي لا يحسن شيئاً يصح شروطها
 بالنية لا يتأخر بها بقضي ما في وصمها ولا يلزم لانحوس
 تحريك اللسان على الصحيح وفي المجتبى وغيره من غير عن
 احضار القلب في النية او يشك في النية يكفيه اللسان
 ولما كان النطق بالتكبيرة بحيث يسمع نفسه مما يتعلق
 باللسان قلنا يشترط ذلك **على الاصح** كما قاله شمس الامين
 الحلواني واكثر المشايخ على ان الصحيح ان لم يسمع نفسه
 ان يسمع غيره والمخالفة ان يسمع نفسه وهو قول الهند
 قال لا بد ان يسمع نفسه وزاد في المجتبى في النقل عن
 الهندواني انه لا يجوز بهما لم يسمع اذ تاه ومن يقر به
 انتهى ونقل في الذخيرة عن شمس الامين الحلواني ان الاصح
 هذا وهو شرط في كل ما يتعلق بالنطق بالتكبيرة والقر
 والتشهد والاذكار والتسمية على الذبيحة وقوب
 سجدة التلاوة والعناق والطلاق والاستئذان واليمين

واي

والنذر حتى لو جرى الطلاق على قلبه وحرك لسانه من غير لفظ
يسمع لا يقع وإن صح الحروف وقال الكرخي لقراءة تفصح الحروف
وإن لم يكن صوت بحيث يُسمع وقال المحقق الكمال بن العمامة رحمه الله
اعلم أن القراءة وإن كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام
والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت وهو لخص
من النفس فإن النفس المروض بالقراءة فالحروف عارض للصوت
لأن النفس مجرد تفصحها أي الحروف بلا صوت أي إلى الحروف
بعضلات الخارج لأحرف فلا كلام انتهى تنبيهه في اشتراطنا
النطق بالتحريم إشارة إلى أنه لا يشترط النطق بالنية
لأنها من متعلقات القلب التي لا يشترط لها النطق وقد
أجمع العلماء على أنه لو نوي بقلبه ولم يتكلم بنية فإنه يجوز
وفي الدراية عن المبسوط التكلم بالنية لا يعتبر به وإن فعله
ليجمع عزيمة قلبه فحسن وقال المحاوي وقاض خان القاض
الذكر باللسان أفضل لأن الذكر باللسان يقر رما في القلب
ويؤكد ذلك أن السنة شرعت لكيما لا يفرض والذكر به
موكد للفرض فيكون سنة انتهى وفي الاختيار شرح المختار قال
محمد بن الحسن النية بالقلب فرض وذكرها باللسان سنة
والجمع بينهما أفضل انتهى وقال الكمال بن العمامة قال بعض الحفاظ
يعني ابن قيم الجوزية كما أفاده من لفظه رحمه الله لم يثبت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف أنه كان يقول
عند الافتتاح أصلي كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين بل المتقول

أنه كان صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة كبر وهذه بدعة
انتهى وفي جميع الروايات التلطف بالنية كرهه البنص لان
عمر رضي الله عنه أدب من فعله وأبلاه بعض ما فيه من تحقيق
عمل القلب وقطع الوسوسة وعمر رضي الله عنه ما رجع من جهته
فأما الخافقة بها فلا بأس كذا في جوامع الأحكام وأوامع الألفاظ
انتهى فمن قال إن التلطف بالنية سنة لم يرده كونه سنة
النية بل سنة بعض المشايخ اختاروه لاختلاف الزمان وكثرة
السواغل على القلب فيما تقدم من الصحابة والتابعين **تنبيه**
آخر في كيفية التلطف بها قال في الدراية لا يقول نويت كذا
لأنه يكون كذبا إن لم يكن نوي ويقع اخبارا عن المحقق أن
كان نوي من غير حاجة ولكن يقول اللهم إني أريد أن أصلي
كذا فيسرها لي وتقبلها مني كما ورد عن محمد بن إسماعيل
وفي المبسوط لا ينبغي أن يقول نويت لأنه لو لم ينو فقد كذب
وإن نوي بنية النية فقد أخبر الله تعالى بما في ضميره مع أنه تعالى
عالم به فيكون مستغفرا بل يقول اللهم إريد أن أصلي صلاة
كذا فيسرها لي وتقبلها مني ليكون دعا بالقبول وطلب التيسير
من الله تعالى في حصول مقصوده وكذا ذكر القاض صذر
السلام في مبسوطه والقاض بدر لا يعم كذلك كذا
في جميع الروايات وكذا نقله في البحر عن المحيط وقال وهذا
كله يفيد أن التلطف بها يكون بهذه العبارة اللهم إني أريد
إلى غيره لا بنحو نويت أو أنوي كما علمه عامة المتلفطين بالنية

من عامي وغيره ولا يخفى ان سؤال التوفيق والقبول في غير
 التلقظ بصا على انه قد ذكر غير واحد من مشايخنا في وجه ما
 ذكره محمد في كتاب الحج ان الحج لما كان يمتد ويتبع فيه العوارض
 والموانع وهو عبارة عظيمة يحصل بها فعال شاقة استجلبت
 التيسير والتسهيل من الله تعالى ولم يشرع في مثل هذا الدعاء
 في الصلاة لان ادائها في وقت يسيرانته وهو صريح في نفي
 قياس الصلاة على الحج انتهى وقد يكون الصوم مثل الحج لطول وقته
 ومسقطه **والرابع** من شروط صحة الخيرية **نية المتابعة**
 مع نية اصل الصلاة **للمقتدي** ما النية المشتركة فلما قلنا
 واما الخاصة بالمقتدي فلان الفساد يلحقه من ايامه فلا يد
 من التلبه وكيفية نيته قال في المحيط بيومي فرض الوقت والا
 بالامام فيه او بيومي الشروع في صلاة الامام او بيومي الاقتدا
 بالامام في صلاته ولو نوي الاقتداء به لا غير قيل لا يجزيه والاصح
 انه يجزيه لا يوجب نفسه تبعاً للامام مطلقاً والتبعية من
 كل وجه انما تحقق اذا صار مصلياً ما صلاه الامام وان
 قال نويت صلاة الامام لا يجزيه لانه تعيين لصلاة الامام
 وليس باقتداء به كذا في مجمع الروايات وكذا في الدررانية عن
 المحيط عن مبسوط شيخ الاسلام وفي شرح الطحاوي
 لو نوي صلاة الامام اجزاه وقام مقام نيتين وبد
 قال الشرحي والكرمانى والجلابي وقيل متى انتظر تكبير
 الامام ثم كبر بعده كفاه عن نية الاقتدا لان انتظامه

وقد

قصد منه للاقتداء والصحيح انه لا يصير مقتدياً بمجرد الانتظار
 لان الانتظار مرددين ان يكون للاقتداء وبين ان يكون بحكم
 العادة فما لم يقصد الاقتداء لا يصير مقتدياً قالوا ولو
 اراد تسهيل الامر على نفسه يقول **شرعت في صلاة الامام**
 فيكفيه **قال** الامام ظهير الدين المرعيني ان ينبغي ان يزيد
 على هذا ويقول اقتداء به وفي فتاوى قاضي خان يقول نويت
 ان اصلي مع الامام ما يصلي الا ما امرتني قلت **وقته** ردة
 على ما تقدم من انه لا يقول نويت انتهى وفي الفتاوى الظهيرية
 ينبغي للمقتدي ان لا يمين الامام عند كثرة القوم وكذا
 في صلاة الجنازة عند كثرة القوم ينبغي ان لا يعين الميت
 ولا يشترط نية عدد الركعات بالاجماع مقتدياً كان
 او غيره **وقال** الكمال فينبغي ان ينوي الامام القايم
 في الحراب كائناً من كان ولو لم يحضر به اله انه زيد او عمرو
 جازاً اقتداؤه ولو نوي بالامام القايم وهو بريء انه زيد
 وهو عمر وصح اقتداؤه لان العبرة لما نوي لا لما راى وهو
 نوي لا اقتداً بالامام بخلاف ما لو نوي الاقتداء بزيد
 فاذا هو عمر ولا يجوز لان العبرة لما نوي ومثله في الصوم لو
 نوي قضاء يوم الخميس فاذا غلبته غيره لا يجوز ولو نوي قضاء
 ما غلبته من الصوم وهو يظنه يوم الخميس وهو غير حاز ولو
 كان يرى شخصه فنوي لاقتداء بهذا الامام الذي هو زيد فاذا
 هو غير حاز لانه عرفه بالاشارة فلفت التسمية وكذا

لو كان لخر الصفوف لا يري شخصه فتوى لا قنابا لا امام القيام
 في الحراب الذي هو زيد فاذا هو عمر وجاز ايضا انتهى وقال
 في البحر اطلق اي صاحب الكفر في اشتراط نيّة المتابعة لقوله
 والمقتدي بنوي المتابعة ايضا فشمّل الجمعة لكن في الذخيرة
 وقاضي خان لو نوي الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام فانه يجوز
 لان الجمعة لا تكون الا مع الامام انتهى قلت فكذلك اليد
 انتهى ثم قال وقيد بالمقتدي لان الامام لا يشترط في صحة
 اقتداء الرجال به نيّة الامامة لانه منفرد في حق نفسه الا
 يرى انه لو خلف ان لا يوم واحد افضل خلفه جماعة لم يحت
 لان شرط الخت ان يفصل الامامة ولم يوجد بخلاف ما لو
 خلف ان لا يوم فلان الرجل بعينه فصل ونوي ان يوم الناس
 فصل ذلك الرجل مع الناس خلفه فانه يحت وان لم يعلم
 به لانه لما نوي الناس دخل هذا الواحد الخامس من شروط
 صحة التحريم **تعيين الفرض** في ابتداء الشروع حتى لو نوي فرضا
 وشرع فيه ثم نسي فظنه تطوعا فانه على ظن انه تطوع
 فهو فرض مسقط لان النيّة المعتد بها انما يشترط قرانها بالجزء
 الاول وكذا عكسه يكون تطوعا ولا يشترط نيّة اعداد الركعات
 حتى لو نوي الفجر اربعا او الظهر ثلاثا وانه على الوجه المطلوب
 صحت واشتراط التعيين يشمل الامام والمقتدي والمنفرد
 للترحم الفروض او قضا فلا بد من تعيين ما يريد لان
 اسبابها مختلفة وباختلافها يختلف الواجب فينوي

ظهر

ظهر اليوم وظهر الوقت مثلا فلو نوي الظهر مثلا ولم يصف اليه
 ما يختص به لا يجزيه لانه ربما يكون عليه فائتة فلا يتبين
 الا انه في فتاوى المتأين قال لا يصح انه يجزيه انتهى ولو نوي
 بلفظ الفرض فقط لا يجزيه ايضا لان الفرائض متنوعة اما
 لو نوي فرض الوقت في الوقت اجزاء الا في الجمعة كما سذكره
 ومما يجزى الوقت لان بعد خروج الوقت فرض الوقت العصر
 لا الظهر كذا في التراتية فان خرج ونسيه لا يجزيه في الصحيح
 كما في القح والاولى ان ينوي ظهر اليوم سواء كان الوقت ظاهرا
 او لا لا اختلاف الفروض وفي طابع الكرد ري بنوي فرض الجمعة
 ولا ينوي فرض الوقت لانه مختلف فيه واذ اجمع بين فائتة
 وحاضرة لا يصير شارعا في واحدة منهما كنيّة الظهر والعصر
 في وقت العصر وفي المنتقى ان كان في الوقت سعة يصير شارعا
 في الظهر وفي الخلاصة ان نوي مكتوبتين فائتين كانت
 الاولى منهما وعللة في المحيط بان الثانية لا تجوز الا بعد فضا
 الاولى قال صاحب البحر وهو انما يتم لو كان الترتيب بينهما
 واجبا انتهى قلت وهو محمل ذلك لانه قال في خير مطلوب
 لو نوي فرضين لا يصير شارعا في احدهما فيحمل على ما سقط ترتيبه
 اذ ليس لهما اول من الاخر في التقدم بوقفا بين النقلين
 انتهى ولو جمع بين فرضين ونقل يصير شارعا في الفرض عند أبي
 يوسف لان الفرض أقوى من النقل فلا يعارضه فتلفونيّة
 النقل وتبقى نيّة الفرض وقال محمد لا يكونه اخلا في الصلاة

أصلا لتعارض الوصفين ولونوي الظهور والجمعة جميعا بتضمن
 جواز ذلك ووجهانية الجمعة بحكم الاقتداء ولو نوى نافلة
 وجنابة فهي نافلة ولو نوى مكتوبة وجنابة فهي عن المكتوبة
 ولو أدرك الأمام في التشهد ولا يعلم أي التعلتين هي
 فنوى ان كانت الأولى اقتديت به والأفلا فانه لا يصح
 الاقتداء للتردد في النية وأن رد دين فرض ونفل فنوي
 ان كانت الأولى اقتديت به في الفريضة وان كانت الثانية
 ففي التطوع لا يصح عن الفريضة وأن نوى ان كان في الفريضة
 اقتديت به صح اقتداؤه وان نوى ان كان في التراويح أو سنة
 كذا اقتديت به في التراويح صح فيها لانه لا ترد في أصل نية
 الصلاة وهو يكفي للسنة بخلاف ما لو نوى ان كان في العشا
 اقتديت به أو في التراويح فلا اقتدى لا يصح اقتداؤه في واحدة
 منهما لعدم الحزم بأصل النية كما في الفتح وغيره وسنذكر
 حكم قضا القوائت في محله ان شاء الله تعالى والسادس من
 شروط الحرمة تعيين **الواجب** اطلقه فشمّل قضا ما شرع
 فيه من نفل ثم افسده والنذر والوتر وكعتي الطواف
 والعيدين فلا بد من التعيين لاشقاط الواجب عنه لاختلافها
 باختلاف اسبابها وقا لو اقي العيدين والوتر بنوى مطلق
 صلاة العيد والوتر من غير تعيين بالواجب للاختلاف
 فيه وفي سجود السهو لا يجب التعيين في السجود وفي التلاوة
 يعينها الدفع المزاحم من سجدة الشكر والسهو **تنبيه**

بلغ مقابلة
 على أصل قول
 على خط الم
 وعلى خط الم ايضا

يزاد

يزاد سبع لصحة الحرمة وهو كونها بلفظ العربية للقاء
 عليها على الصحيح وثان من وهو لا يمدحها فيها ولا بالبرواشا
 حركة الهام من الجلالة خط من حيث اللغة ولا تنفسه وكذا
 لتكيتها ولو قال اكبار بار خال الالف بين الباء والراء لا يصير
 شاعرا وان قال ذلك في خلال الصلاة تنفس صلواته فتسل
 لانه اسم من اسماء الشيطان وتسل لانه جمع كبر بالتحريك
 وهو الطبل وقيل يصير شاعرا ولا تنفس صلواته لانه
 اسباع والاول اصح كذا في شرح المنية ويزاد تاسع وهو ان
 يأتي بحلة ثمانية وعاشرة وهو ان يكون بذكر خالص لله تعالى
 والحادي عشر ان لا يكون بالسملة كما سيأتي والثاني عشر
 ان لا يفصل بين النية والحرمة باجنبي والثالث عشر ان لا
 يترك الصاوي وهو حرف الالف الذي بين اللام والها وان لا
 يترك الهام من الجلالة وهو الرابع عشر في شرح منظومة
 ابن وهبان اذا حلف أو زبح او اراد الدخول في الصلاة فحذف
 من الجلالة الالف التي بين الهام واللام او حذف الهام من الجلالة
 يجزيه عند بعضهم وعن بعضهم لا يجزيه والحذف اما عدا وسهوا
 أو عالم او جاهل والخلاف في كل انتهى وهذا الحل مما من الله سبحانه
 بالابقاظ لجمعه ولم اره قبلة مجموعا فله الحمد اذا نغاه ليس
 محصورا ولا ممنوعا **لا** يشترط التعيين في **النفل** اطلقه فشمّل
 سنة الفجر وهو الاصح كغيرها من السن المؤكدة وكذا التراويح
 عند عامة مشايخنا وهو الصحيح وسياتي لان السن نوافل

بلغ قلة الى هنا

اللام

وهي غير مضمونة قبل الشروع فيها ولا اسباب للتن لاثبات التكمل
 الفرائض والواجبات كما بيناه كذا في الدراية وقال قاضي خات
 في فصل التراويح لخلف المشايخ في السن والتراويح الصحيح انها لا
 تنادي بنية الصلاة ونية التطوع لانها صلاة مخصوصة فيجب
 مراعاة الصفة المخرج عن العدة وذلك بان ينوي السنة
 او متابعة النبي صلى الله عليه وسلم وهل يحتاج لكل شفع من
 التراويح او ينوي ويعين قال بعضهم يحتاج لان كل شفع صلاة
 والاصح انه لا يحتاج لان الكل بمنزلة صلاة واحدة قال صاحب
 البحر فقد خلف الصحيح فلذا قال في منية المصلي والاحتياط
 في التراويح ان ينوي التراويح اوسنة الوقت او قيام الليل انتهى
ويفترض القيام في كل صلاة مفروضة او واجبة لان الواجب
 بمنزلة الفرض فيه للفاد رعليه وعلى الركوع والسجود ولا يفوته
 بقيامه شرط طهارة ولا قنطرة القراءة وفيدنا بهذه الفتوى لما
 سذكر من انه لو تفرغ عليه القيام او قدر على القيام فخرج عن
 الركوع والسجود لا يلزمه القيام ومن به سلكوا قول بحيث لو
 قام نزل وان جلس احتسب يصلح السار لو ضعف عن القراءة
 بالقيام او بلخروج الجماعة يصلي قاعدا بالقراءة في بيته على
 المفتي به وسقط القيام للمعذر لقوله تعالى وقوموا لله قانتين
 اي مطيعين ولم يجب القيام في غير الصلاة فتبين ان يكون
 الامر بالقيام في الصلاة وعليه انعقاد الاجماع ايضا وقوله
 عليه السلام يصلي المريض قايما فان لم يستطع الخ دليل على لزوم

بخلاف الفرائض

القيام

القيام ايضا ثم القيام ركن اصلي والقراءة ركن زائد اذ هي زينة
 القيام ولهذا يتحمل الامام القراءة دون القيام كما في جمع الروايات
 وانتقوا على ركنيته وحدا القيام ان يكون بحيث اذا مديده لا
 تنال ركنيته كما في النرجح الوهاب وقوله **في غير النفل** متعلق
 بالقيام فلا يلزم القيام في النفل لان مبناه على التوسع كما
 سذكر ان شاء الله تعالى **ويفترض القراءة** وحقيقتها ان يسمع
 نفسه نطقه كما ذكرنا في بحث الحرمة وكانت القراءة فرضا
 لقوله تعالى فاقرا وما ينسر من القرآن ولقوله عليه السلام
 ثم اقرأ ما ينسر منك من القرآن وعلى فرضيتها انعقاد الاجماع
 ذكره الزيلعي وغيره وصح الاستدلال بالاية لان المراد منها
 قراءة القرآن بحقيقتها وبذلك عليه السياق وهو قوله عقيبها واقموا
 الصلاة وهذا تفسير بحقيقتها والحقيقة مقدمة على الجواز
 فهو مقدم على ما قال بعض المفسرين بان المراد من الاية الصلاة
 بدليل السياق وهو قوله تعالى ان ربك يعلم انك تقوم اذني
 من ثلثي الليل المقوله علم ان لن تحضوه فتاب عليكم اي علم ان
 لن تقدر وا على حفظ ساعات الليل فرفع عنكم وجوب القيام
 المقدر فاقرأ ما ينسراي فاصلوا ما ينسر عليكم من صلاة الليل
 عبر عن الصلاة بالقراءة لانها بعض اركانها وكان تنصلا
 الليل المقدر فرضا ثم انتخت الى المقدر ثم انتخت اصلا
 بالصلوات الخمس انتهى لانه تفسير بالجواز الاول بالحقيقة
 وتايد بالحديث المين للفرائض بقوله صلى الله عليه وسلم ثم اقرأ

يات

ما يتبرع على ان هذا في الواقع سند الاجماع وهو يكفي
 . للسند فان القراءة ركن في الصلاة بالاجماع ولا خلاف فيه
 لاحد من يتبع ولا يلتفت الى قول ابي بكر الاصم لانه خرق لاجماع
 السلف وكذا الجواب عن قول اسماعيل بن علية والحسن بن صالح
 وسفيان بن عيينة ليست القراءة بفرض في الصلاة بل هي
 مستحبة لما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صلى المغرب
 فلم يقرأ فيها فقبل له فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا لحسن
 قال فلا بأس اذن رواه الشافعي وغيره وعن زيد بن ثابت
 قال القراءة ستة رواه البيهقي واختلف في كون القراءة ركنا
 فذهب الغزنوي صاحب الحاوي القدسي الى انها ليست بركن
 والجمهور ايضا ركن غير انهم قسموا الركن الى اصلي وهو ما لا
 يسقط الا لضرورة وزايد وهو ما يسقط في بعض الصور
 من غير تحقق ضرورة وجعلوا القراءة من هذا القسم فانها
 تسقط عن المقتدي بالافتداع عندنا وعن المدرس في الركوع
 بالاجماع ولا يقال كيف يكون ركنا زائدا او دخلا ماهية
 لا يوصف بالزيادة لان التسمية انما هي باعتبار من تسميته
 ركنا باعتبار قيام ذلك الشيء به في حال بحيث يستلزم
 فوائده انتفا الشيء وزايدا لان الصلاة ماهية اعتبارية
 فيجوز ان يعتبرها الشارع تارة باركان وتارة باقل منها
 والمتافاة بينهما انما هي باعتبار واحد الزايد ما لا يخلفه
 بدل او الزايد هو الجزء الذي اذا انتفى كان الحكم المركب باقيا

بحسب

بحسب اعتبار الشرع وعلى هذا الوصف لا يصلي فله ركوع وقام
 وركع وسجد بلا قراءة **وكانت** القراءة فرضا تقع بها الصلاة
ولو قرأ آية قصيرة مركبة من كلمتين فقط كقوله تعالى ثم نظر
 او من كلمات كقوله تعالى فقتل كيف قدر على قول ابي حنيفة بلا
 خلاف بين المشايخ فيه كافي الدراية وهو طاهر الرواية لقوله تعالى
 فاقروا اما يتيسر من القرآن من غير فصل الا ان ما دون الآية
 خارج منه وشمل الآية التي على حرف ولكن لا يصح انه لا يجوز
 بها فلذا اقلنا واما الآية من كلمة كقوله تعالى مد لها ممتان
 او كلمة مستماها حرف وهو قوله تعالى **من** او حرفا **فطر**
 او حروف **حمسق** كهي قص فقد اختلف المشايخ فيه قال في
 شرح الطحاوي وجامع الاسيحي يجوزونكره وقد صح رجوع
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى عن اجزاء آية مثل **لا اسم** فليجوز
 بها الصلاة على الاصح لانه يسمى عادة **الا فارقا** وقال
 القدوري ان الصحيح من مذهب ابي حنيفة ان ما يتاوله
 اسم القرآن يجوز وهو قول ابن عباس فانه قال اقراما معك من
 القرآن فليس شيء من القرآن بقليل **وهذا** اقرب الى القواعد
 الشرعية فان المطلق ينصرف الى الا وفي على ما عرف فانه
 الزنلعي ونظريه بعضهم بان المطلق ينصرف الى الكامل
 في المائة انتهى **وقال** ابو يوسف ومحمد الفرض قراءة آية طويلة
 او ثلاث ايات فصار تعدل آية طويلة وهو رواية ابي حنيفة
 لان قارى ما دون ذلك لا يعد قاريا عرفا فشرطت الآية الطويلة

عن

او ثلاث قصار تحصيلها لوصفها لقراءة احتياطاً وانما حرم
قراءة الآية القصيرة وما دون الطويلة على الاحتياط
ايضا لعين الحقيقة ووجهه في الاسرار والاحتياط امر حسن
في العبادات واذا قرأ نصف آية طويلة في ركعة والنصف
الاخر في الاخرى فيه اختلاف وعامتهم على الجواز ولو قرأ
نصف آية مرتين او كلمة واحدة مراراً حتى يبلغ قدر آية تامة
فانه لا يجوز ومن لا يحسن الآية لا يلزمه التكرار في ركعة
فيفروها في الركعة الثانية مرة ايضاً عند ايجافه قالوا
وعندهما يلزمه التكرار ثلاث مرات اي في كل ركعة ومن
يحسن ثلاث آيات اذا كرر واحدة ثلاثاً لا يتأدى به الفرض
عندهما في المجتبي وفي الخلاصة فيه اختلاف المشايخ
على قولها وحفظ ما يجوز به الصلاة فرض عين لقوله تعالى
فاقرأ ما ينشرك من القرآن وحفظ جميع القرآن فرض كفاية
وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم واذا
علمت ذلك فالقراءة فرض في ركعتي الفرض اي في ركعتين
من الفرض غير متعينتين فاذا قرأ في ركعة فقط لا تصح الصلاة
وقال زفر والحسن البصري تصح لان الامر لا يقتضي التكرار
قلنا نعم لكن انما لم تمت في الثانية ايضاً استدلالاً بالاولى
لانها يتساكلان من كل وجه واما الاخران فيفارقانها
في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقدرها فلا يلحقان
بها وفيه اثر على وابن مسعود رضي الله عنهما انهما قالاهما اقرا

في الاولين

في الاولين وسبح في الاخرين وكفى بها قسوة قاله الزيلعي وفي البد
القراءة فرض في كل واحد منهما بزيادة النص وفي الثانية بدلالة النص
لان الثانية مثل الاول فوجباً وسقوطاً وحملوا على الكافي
لا يقال اركعوا واسجدوا امر ايضاً ومع هذا يكره في كل ركعة
لانه عليه السلام يتيه في كل الركعات فقال في القراءة القراءة
في الاوليتين قراءة في الاخرتين رواه علي وقال في شرح الطحاوي
قال اصحابنا القراءة في الركعتين فرض بغیر عینهما ان شافراً
في الاوليين وان شافراً في الاخرين وان شافراً في الاولى والثانية
وان شافراً في الثالثة والرابعة وافضلهما في الاوليين والظاهر
ان الفرق بين اخيار القدوري والطحاوي يظهر في القضاء وسجود
الشهوات كذا في جميع الروايات قلت وقد يقال ان التخيير
لا ينفي الوجوب وانما ذكر لبيان الصحة وافضلية القراءة في
الاوليين لا ينبغي كون الفعل بينهما واجباً للاختلاف انتهى وقال
في التوائد فان قيل الركعة الاولى مع الثانية افتراق في تكبير
الاقتراح والتعوذ والشاغلنا المتابعة والمساكلة في الكمية
والكيفية فيما يرجع الى نفس الصلاة وازكانها اما التكبير
فشرط وهو زائد والتعوذ والشاغلنا ايضاً زائدان ليسا من
اركان الصلاة فالافتراق فيهما لا يقدح في ثبوت المساكلة
انتهى وكذا استدلالنا باختيار المستصفي بقوله صلى الله
عليه وسلم القراءة في الاوليين قراءة في الاخرين اي تنوع عنهما
كقولهم لسان الوزير لسان الامير تنبیه قال في البحر

رية

الله

القراءة فرض على ركعتي الفرض كما في التراج للخلاف بين العلماء فيه
 انتهى **قلت** هذا ظاهر بالنظر للركعتين جميعاً ولا تقدمنا قول
 الزيلعي انقضاء الاجماع على فرضيتها وسند الاجماع قوله تعالى فاقروا
 ما ينسرو قوله صلى الله عليه وسلم اقراء ما ينسركم من القرآن
 ولم يثبت بخلاف الاصم والقراءة فرض في كل ركعات **النقل** لان
 كل شفع منه صلاة على حدة وقد علمت اقترانها في الركعة الثانية
 كالاولى والقيام الى السابعة كتحريمه مبتدأة وهذا لا يجب
 بالتحريم الاولي لا شفع في المشهور كما سذكره والقراءة فرض في كل
 ركعات **الوتر** اما على القول بسنيتها فظاهر واما على القول
 بوجوبه او فرضيته فلا احتياط ويقرأ في جميعه لان دليل
 الفرضية لما كان قاصراً لانه من اخبار الاحتياط وظهور اثر الفصول
 فيما هو من باب الاحتياط وترك القراءة في ركعة من السنتين يفسد
 قلنا بالفساد هاهنا احتياط ومراعاة لفضور الدليل **ولم**
يتعين شيء من القرآن لهذه الصلاة لاطلاق ما تلونا وما رويانا واشنا
 الى قول الامام الشافعي رحمه الله بتعيين الفلتحة لجوار الصلاة وقلنا
 بتعيينها وجوباً لذلك الدليل وسذكره في الوجبات ان شاء الله تعالى
ولا يقرأ الموتر بل يسمع في حال جهل الامام **ونصت** حال سؤاره
 لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال ابوهريرة
 رضي الله عنه كانوا يقرءون خلف الامام فتزلت وقال الامام احمد
 اجمع الناس على ان هذه الامة في الصلاة وفي حديث ابي هريرة
 وابي موسى واذا قرأوا نصتوا قال مسلم هذا الحديث صحيح وعن عبادة

هذا الحديث صحيح
 رواه ابوهريرة
 في صحيحه
 ورواه
 ابو موسى
 في صحيحه
 ورواه
 عبادة
 في صحيحه

ابن

ابن الصامت انه عليه السلام قال لا يقرأ احدكم شيئا من القرآن
 اذا جهرت بالقرآن قال الدارقطني رحمه الله كلهم ثقات ولا نقول
 بمفهوم المخالفة اذ ليس حجة عندنا فلا يقرأ في السرية وقال الامام
 احمد ما سمعنا احدا من اهل العلم يقول ان الامام اذا جهر بالقراءة
 لا تجزي صلاة من يقرأ وفي مسلم عن عطاء بن يسار انه سأل زيد بن
 ثابت عن القراءة يعقظ خلف الامام فقال لا قراءة مع الامام في شيء
 وعن جابر بمعناه وهو قول علي وابن مسعود وكثير من الصحابة
 رضي الله عنهم ذكره الماوردي ولا حجة لمن اوجب على الموتر قراءة
 الفلتحة مستدلاً بقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بقائخة
 الكتاب لان قراءة الامام له قراءة على ما قال عليه السلام من كان
 له امام فقرأته له قراءة كذا في التبيين والزهدي وروي
 ابو حنيفة في مسنده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 كان له امام فقرأه الامام له قراءة انتهى وفي المصباح
 وغيره قال صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام اماماً ليتوتر به
 فاذا قرأوا نصتوا ولا يقرأ من بقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة
 الا بقراءة ولا بقوله لا صلاة الا بقائخة الكتاب لان قراءة
 الامام قراءة والصلاة بقائخة صلاة بالقائخة لقوله
 صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأته له قراءة وذكر الطحاوي
 في شرح الآثار ما سنده عن انس قال صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم ثم اقبل بوجهه فقال اتقوا الله والامام يقرأ
 فسكوا فسلم ثلاثاً فقالوا انا لنفعل قال فلا تنقلوا وفيه ايضاً

الله

بإسناد متصل إلى ابن مسعود أنه قال ليت الذي يقرأ خلف الإمام
مكة قوة تراثا وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال يكفينك قراءة الإمام جهرا مخافتا وروى عن سعد
ابن أبي وقاص رضي الله عنه أنه قال من قرأ خلف الإمام فسدت
صلاته وقال محمد بن الحسن في مؤطا يده أخبرنا كثير بن عامر
قال حدثنا إبراهيم الخفي عن علقمة بن قيس قال لأن أعرض على
جسرة أحب إلي من أن أقرأ خلف الإمام وقال فيه أيضا أخبرنا
داود بن قيس لفرأ أخبرنا محمد بن عجلان أن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه قال ليت في قبر الذي يقرأ خلف الإمام حجرا كذا في شرح الكثر
للإمام الذي رحمه الله وقال في شرح القدوري المسمى بجمع الرقايا
ولا يقرأ المؤتمر خلف الإمام لحديث ابن عباس رضي الله عنهما
قرأ فقرأ معه أصحابه فتزل وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
قال في النهاية لا يقال أن الإمام ليسكت ليقرأ المقتدي
لأننا نقول الخلاف ثابت في إمام لم يسكت ولأن السكوت بغير
قراءة حالة القيام مكروه ولو سكت طويلا لزمه سجدة الشهو
ومنع المقتدي عن القراءة خلف الإمام متروكي عن ثمانين صحابيا
من كبار الصحابة رضي الله عنهم وقد جمع أسماءهم أهل الحديث
وقال شمس الأئمة السرخسي نفسد صلاة من قرأ بعد
من الصلاة وعن عبد الله بن أبي نجيح أنه قال أحب أن يملا قوة
من التراب وقد مناه عن ابن مسعود أنه انتهى وقبل يستحب
أن تكسر أسنانه لما فيه من الوعيد قال عليه السلام من

قرا

قرا خلف الإمام ففيه جرة وقال من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ
الفترة وما روي من حديث عبادة بن الصامت من قراءة
المقتدي خلف الإمام محمول على أنه كان ركنا في الأندلس
منعهم عن القراءة خلفه بتد ذلك لا يري أنه لما سمع رجلا
يقرا قال ما لي أنازع القرآن والقراءة خلفه لساير الأركان
فما هو المقصود بساير الأركان لا يحصل بفعل الإمام
بخلاف القراءة على ما مر في المبسوط والأسناد وفي شرح الكافي
للبرذوي أن القراءة خلف الإمام على سبيل الاحتياط حسن
عند محمد مكروه عندهما وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا بأس
بأن يقرأ الفاتحة في الظهر والعصر وما شأ من القرآن انتهى
وكذا في بعض نسخ الذخيرة من أقسام الفصل الثاني من كتاب
الصلاة ثم ذكر في الفصل الرابع في مسائل المقتدي هذه
المسئلة وقال لا يصح أنه يكره انتهى وفي الفوائد ولا ياتي
بها المقتدي لأن عند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه
لوافق بها المقتدي نفسد صلاته فلو قلنا بأن المقتدي
يأتي بها الضياط يلزم منه فساد الصلاة عند من هو أفضل
من مجتهد خالفه بدرجات كثيرة ولا يجوز الاحتياط على وجه
يلزم منه فساد صلاته عند واحد من الصحابة وهو من الفترة
المبشرة بالجنة انتهى وقال أبو بكر الرازي الجصاص في شرح
المختصر المطاوي عن جابر بن عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأمثلة الكتاب فهي خباج لا خلف

الامام وعن علي رضي الله عنه من قرأ خلف الامام فليس على
 الغنطة والاختار في ذلك كثيرة ولو كانت قراءة المأموم ركنا
 لما سقطت عنه اذا أدرك الامام في الركوع كما لا ريب الا ان كان
 وقد اجتمعنا على سقوطها واذا ركع الركعة فلو كانت القراءة واجبة
 عليه لما سقطت عنه بمثل هذه الضرورة كالقيام فانه لو كثر
 منحيلا لا يجوز ما لم يكثر قايما ثم ركع وفي الحافظة اجمعنا على
 ان الامام يتحمل التزايد على الفاتحة عن المقتدي فكذا يتحمل
 الفاتحة ايضا لان قوله عليه السلام قراءة الامام قراءة له
 مطلق فان قلت القيام ركن وانه يسقط اذا أدرك الامام
 في الركوع قلت لا نسلم انه يسقط بل يتبادر بالتكثير قايما
 لانه يتبادر فرض القيام بانني ما يتطلق عليه اسم القيام واما
 الحديث فقلنا هذه صلاة بقراءة لان الشرع جعل قراءة الامام
 له قراءة كما قد مرنا وما ذكرناه من الاخبار محرر وخاص وسلم
 عن التخصيص فنرجح بهذه الجهات بخلاف ما روينا فان قلت
 قال الشيخ الامام ابو حفص النسفي ان كان في صلاة الجهر يكره
 قراءة المأموم عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يكره بل
 يستحب وبه نأخذ لانه لا حوط وهو مذهبنا لصديق
 والفاروق والمرنقى قلت قال الكمال يفتح القديران
 قرا المؤتمركن تحريما وفي بعض الروايات انها لا تخل خلف
 الامام وانما لم يطلقوا اسم الحرمة عليها لما عرف من اصلهم
 اذا لم يكن الدليل قطعيا وما يروى عن محمد انه يستحسن

على سبيل

على سبيل الاحتياط فضعيف والحق ان قول محمد كقولنا وصرح محمد
 في كتبه بعدم القراءة خلف الامام فيما يجهر فيه وما لا يجهر
 فانه في كتاب الاشارة في باب القراءة خلف الامام بعد ما اسند
 الى علقمة بن قيس انه ما قرأ قط فيما يجهر فيه ولا فيما لا يجهر فيه
 قال اي محمد وبه نأخذ لا نرى القراءة خلف الامام في شيء من
 الصلاة يجهر فيه ولا يجهر وقال الشرحي نقصد صلاته
 بالقراءة في قول عدة من الصحابة انتهى وقال في الكافي وشع المقتدي
 عن القراءة ما ثور عن ثمانين نفر من كبار الصحابة منهم المرتضى
 والعبادلة رضي الله عنهم وقد دون اهل الحديث اسامهم انتهى
 ثم قال المحقق بن الهيثم لا يخفى ان الاحتياط في عدم القراءة
 خلف الامام لان الاحتياط هو العمل باقوى الدليلين وليس
 مقتضى قولها القراءة بل المنع انتهى **فتم**
لطف قال في كتاب السنة والجماعة ان الامام الثاني
 رحمه الله تعالى يقول المقام مقام الانبساط الا يري الى قوله
 تعالى وقل الحمد لله والدليل عليه انهم ما مورون بالصلاة والجماعة
 خصوصاً هذه الامة وقال عليه السلام يقول الله تعالى
 المتصدق يقرضني والمصلى يتلجيني والصوم لي وانا الجري
 به فثبت ان المكان مكان الانبساط قلنا بل مكان هيبة
 وجاد الله على مشايخ الجماعة وقفوا بين يدي ملك فان احدثهم بتكلم
 معذولا يتكلمون جميعا مقتضى المقام والاحلال حذر من التخلط
 والخطا فكذا علماء قاموا بين يدي الملك الجبار فان امامهم

يقادونهم لقوله عليه السلام يؤمكم اقرؤكم لكتاب الله وفي رواية
يؤمكم انؤركم اي انؤركم بقراءة القرآن فبدأ به لعل ان المقام مقام
هيبة وجلال على انه يحصل مقام الانسلاط عند الختام حين
يوم القوم والامام اذ به المشاركة في المنجاة وجمع بين المقامين
وقد اتفقناك بهذا الجمع فانه احسن الحسينين وقد اتفق
الامام الاعظم ابو حنيفة واصحابه والامام مالك والامام احمد
ابن حنبل رضي الله عنهم على صحة صلاة المأموم من غير قرأته شيئا
الامام فارج نفسك من العنا والسلام وقلنا ان قرأ المأموم
الفاتحة او غيرها **كره** ذلك **تحريما** لما قد مضى ولا يشغل المأموم
بتعويذ من نار ولا طلب الجنة عند قراءة الامامية ترغيب وترهيب
وكذا الامام وماروي انه عليه السلام ما راية رحمة الاسلام
واية عذاب الاستعاضة محمول على النوافل متفرقة او يفترض
الركوع لقوله تعالى اركعوا ولا مرن النبي صلى الله عليه وسلم وللإطاعة
على فرضيته وركنيته والركوع خفض الرأس الى طائفة الرأس
مع الانحناء بالظهر وبه يحصل المفروض واما كماله فيحصل التواضع
والمسنون فبانحناء الصلب حتى يستوي الرأس بالجزء اذا
وهو حد الاعتدال فيه فان طأ رأسه قليلا ولم يصل الى حد
الاعتدال ان كان الى الركوع الكامل اقرّب منه الى القيام جاز
ركوعه لانه يعدل كعانة وعرفا لان ما يقرب من الشيء
يقتضى حكمه وان كان الى القيام اقرّب بان لم يجز ظهره بل طأ
رأسه مع ميلان منكبيه لا يجوز ركوعه لانه لا يعدل كعانة

بل قائما

بل قائما اذ قد يكون قيام بعض الناس كذلك كذا في شرح المنية
للجلبي ولكن ضعفه في الاختيار حيث قال في شرح المختار الركوع
يحقق بما ينطبق عليه الاسم لانه عبارة عن الانحناء وقيل ان
كان الى حال القيام اقرّب لا يجوز وان كان الى حال الركوع اقرّب
جاز انتهى وقال في الحاوي فرض الركوع انحناء الظهر انتهى وفي الخفة
قد مر المفروض في الركوع هو اصل الانحناء وكذلك في السجود هو اصل
الوضع انتهى والمراد بالاصل تمام الانحناء لقوله عقبه اما
الطمانينة والقرار في الركوع والسجود ليس بفرض عند أبي
ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي ان الفرض هو الركوع والسجود
مع الطمانينة بمقدار تسبيحة واحدة انتهى وهذا ايضا فيقيدانه
لا يجوز اذا كان الى الركوع اقرّب وقال ابو مطيع البلخي تلميذ
ابي حنيفة لو نقص من ثلاث تسبيحات الركوع والسجود لم تجز
صلاته ذهب في ذلك الى انه ركن مشروع فكان نظير القيام
فوجب ان يحل ذلك كمفروض قياسا على القيام كذا في جمع الروايات
انتهى والاصح اذ بلغت حد وبنته الركوع يشير برأسه للركوع
لانه عاجز عما هو اعلا كذا في التجنيس والمزيد ويفرض **السجود**
لقوله تعالى واسجدوا ولا مرن النبي صلى الله عليه وسلم به وللإحسان
على فرضيته والتسبيحة انما تتحقق بوضع الجبهة لا الانف
مع وضع احدي اليدين واحدي الركبتين وشئ من اطراف
اصابع احدي القدمين على الارض فان لم يوجد وضع هذه الاعضا
لا تتحقق السجدة فاذا انتقل الى ركعة اخرى لم تكن السابقة صحيحة

وَاذا وَضَعَ الْبَعْضُ الْمَذْكُورَ صَحَّتْ عَلَى الْمُخْتَارِ مَعَ الْكِرَاهَةِ وَتَمَامُ السُّجُودِ
 بَانِيًا نَهًا بِالْوَجِبِ فِيهِ وَيُحَقِّقُ بِوَضْعِ جَمِيعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّكْبَتَيْنِ
 وَالْقَدَمَيْنِ وَالْأَنْفِ فِي الْجَمْعَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الْكَمَالُ الْمُحَقِّقُ وَغَيْرُهُ وَمَنْ
 اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِ عِبَارَاتِ إِيْمَتِنَا تَمَازِيهِ ضَالَّةٌ لِمَا قَالَهُ الْفَقِيه
 أَبُو الْإِثْنَيْنِ وَالْمُحَقِّقُونَ فَقَدْ قَصَّروا إِلَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
 حَيْثُ قَالَ وَضَعَ الْقَدَمَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ حَالَةَ السُّجُودِ فَرَضَ فَإِنْ وَضَعَ
 دُونَ الْآخَرِ يَجُوزُ ثُمَّ قَالَ وَالظَّاهِرُ مِنْ تِلْكَ الرَّوَايَاتِ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ
 الْفَقِيه أَبُو الْإِثْنَيْنِ أَنْتَهَى وَسُيْذَكِرُهُ قَرِيبًا وَالسُّجُودُ الثَّانِيَةُ كَالْأُولَى
 فَرَضًا وَكَيْفِيَّةً كَمَا سُيْذَكِرُهُ وَمِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ السُّجُودِ كَوْنُهُ عَلَى مَا
 آتَى فِي **كِتَابِ السَّاجِدِ حُجَّةً** وَتَفْسِيرُ وَجَدَانِ الْحُجْمَانِ السَّاجِدَ لَوْ
 نَالِغٌ لَا يَسْتَقِلُّ رَأْسُهُ ابْلَغُ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ خَالًا لَوَضَعَ فَلَا يَصِحُّ
 السُّجُودُ عَلَى لَارُزٍ وَالدَّرَّةِ وَبُزُرٍ أَكْثَرُ وَأَخْوَفُ لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِ
 الْجَمْعَةِ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي جَوَالِقٍ وَخَوْهَا لَا يَجِبُ الْجَمْعُ جَمِيعًا
 وَكَذَا الْحَشْدُ وَالْتِنِ وَالْقَطَنُ وَالْطِّخُ وَكُلُّ مَحْشُوكٍ كَالْفَرْشِ
 وَالْوَسَادِ أَنْ يَجِدَ جَمْعًا لَأَرْضٍ يَكْبَسُهُ وَحُجْمًا لَأَرْضٍ
 وَالدُّخَانُ لَا يَصِحُّ عَلَيْهَا لِأَنْ حَبَاتِهَا لَمْ تَلْمَسْهَا وَلِأَنْ رَأْسَهَا
 لَا يَسْتَقِرُّ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فَلَا يُمْكِنُ أَنْتَهَا التَّسْقُلُ فِيهَا وَاسْتِقْرَارُ
 الْجَمْعَةِ عَلَيْهَا وَالْحُجَّةُ وَالشَّعِيرُ **تُسْقَرُ عَلَيْهِ** يَجُوزُ السُّجُودُ
 لِأَنْ حَبَاتِهَا تَسْتَقِرُّ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ لِحَثُونَةِ وَرَخَاوَةِ فِي
 اجْسَامِهَا فَتَسْتَقِرُّ عَلَيْهَا **جَمْعَةً** الْجَمْعَةُ اسْمٌ لِمَا يَصِيبُ الْأَرْضَ
 مِمَّا فَوْقَ الْحَاجِبِينَ إِلَى قِصَاصِ الشَّرْحِ حَالَةَ السُّجُودِ وَغَرَفَهَا بَعْضُهُمْ

بَانِيًا

بِإِنْفَاءِ الْكُتْفَيْنِ الْجَبِينَيْنِ وَالسُّجُودِ فِي اللَّفْظِ يُطْلَقُ عَلَى طَهَاةِ
 الرَّاسِ وَالْأَخْمِ وَالْخَضْعِ وَالْمَوَاضِعِ وَالْمِيلِ كَسَجَّةِ الْخَلَّةِ مَا كَ
 وَالْقِيَّةِ كَالسُّجُودِ لَا دَمَ تَكْرَمَةٌ لَهُ كَذَا فِي ضِيَاءِ الْحُلُومِ وَفِي الشَّرِيعَةِ
 وَضَعُ بَعْضِ الْوُجْهِ مِمَّا لَا تُخْرِتُهُ فِيهِ فَخَرَجَ الْخَدُّ وَالذَّقْنُ وَالْقَدَمُ
 وَمُقَدِّمُ الرَّاسِ فَلَا يَجُوزُ السُّجُودُ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَ مِنْ غَدْرِهِ لَأَنَّ الْإِبْدَالَ
 لَا تَنْصَبُ بِالرَّأْيِ نَعْمَ الْعَدْرُ يَجِبُ الْإِيْمَاءُ بِالرَّاسِ وَلَوْ وَضَعَ
 جِهَتَهُ عَلَى حَجَرٍ صَغِيرٍ أَوْ وَضَعَ أَكْثَرَ الْجَمْعَةِ عَلَى الْأَرْضِ يَجُوزُ وَلَا
 فَلَا وَابْوَخِيفَةَ يَقُولُ — يَنْبَغِي أَنْ يَضَعَ مِنْ جِهَتِهِ بِمُقَدَّارِ
 الْأَنْفِ حَقَّ يَجُوزُ وَالْأَفْلَاوُ وَضَعُ جَمِيعِ أَطْرَافِ الْجَمْعَةِ لَيْسَ
 بِشَرْطٍ بِالْإِجْمَاعِ وَبِصِحَّةِ السُّجُودِ **وَلَوْ كَانَ عَلَى كَفِّهِ** أَيِ السَّائِدِ
 فِي الصَّحِيحِ **أَوْ كَانَ السُّجُودُ عَلَى طَرَفِ ثَوْبِهِ** أَيِ السَّائِدِ وَبِكُرَّةٍ
 بَغِيرِ عَدْرَةِ السُّجُودِ عَلَى كَوْرٍ عَمَامَتِهِ لَمَّا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى
 فِي ثَوْبٍ وَلَحْدَيْتُهُ بِفَضْلِهِ خَرَّ الْأَرْضَ وَبَرَدَهَا وَرَوَاهُ
 الْحَدَّثُ وَأَبُو يُعْلَى الْمُؤَصِّلِيُّ فِي آخَرِينَ وَفِي الْكِتَابِ السُّجُودِ عَنْ ابْنِ
 قَالِ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ الثَّوْبِ
 فِي شِدَّةِ الْحَرِّ فِي مَكَانِ السُّجُودِ كَذَا فِي الْبَرْهَانِ وَمَعْرِاجِ الذِّكْرِ
أَنْ طَرَفُ ثَوْبِهِ وَضَعَهُ أَيِ الْكَفِّ أَوْ الطَّرَفِ عَلَى الْأَصْحَى لِأَنَّ
 السُّجُودَ عَلَى الْأَرْضِ لَا عَلَى الْكَمْرِ وَالْكَمْرِ مِنْ جُمْلَةِ السَّاجِدِ كَيْدِهِ
 كَمَا فِي الدَّرَايَةِ وَالْفَخْرِ وَقِيلَ يَجُوزُ أَنْ يَضَعَ طَرَفَ ثَوْبِهِ عَلَى خَمْسٍ
 فَيَسْجُدُ عَلَيْهِ وَصَحَّحَهُ أَمْرُ غِيَاثِي وَلَيْسَ بِشَيْءٍ قَالَهُ الْكَمَالُ وَقَدْ نَقَلَهُ

في الدراية عن مبسوط الاسيحي ايضا وقال الاصح انه يجوز لانه
ساجد على الكرام الذي وضعه على الجس حقيقة وهو اي الكمر
طاهر انتهى وقد نبه الكمال على انه ليس بشي تنبيهه قال في
الدراية ذكر البردوي لو سجد على ركبتيه او يديه او كفيه
خارضا لا شافى رحمه الله وقال الحسن الاصح انه اذا سجد على
خذييه او ركبتيه بعد جاز والا فلا انتهى وفي الخلاصة لو سجد
على فخذييه ان كان بغير عذر المختار انه لا يجوز وان كان بعذر المختار
انه يجوز ولو سجد على ركبتيه لا يجوز بعذر او بغير عذر لكن ان كان
بعذر يكنيه الا بما انتهى وكذا ظاهر عبارة الزيلعي فقد علمت
الخلاف في جواز السجود على الركبة وقد نقل الكمال كلام الخلاصة
فقال ولو سجد على ركبتيه لا يجوز بعذر او بغير عذر ثم زاد
الكمال فيه ولم نقل في مضافا وكان عدم الخلاف فيه لكون
السجود يتبع على حرف الركبة وهو لا يأخذ قدر الواجب من
الجنة في التجنيس لو سجد على حجر صغير ان كان اكثر للجنة على الارض
جاز والا فلا انتهى كلاما الكمال فيجيب عنه بقلناه من الخلاف
فليتأمل **وسجد وجوبا باصلب من انفه** لان ارنبته ليست
محل السجود قال شيخ الاسلام كذا لانف وهو اسم لما صلب
دليل على انه لا يكنيه السجود على الارنبته وان عليه ان يمكن ما
صلب منه وعن ابي حنيفة انه اذا وضع ارنبة الانف لا يجوز
وانما يجوز اذا وضع عظم انفه كذا في الدراية ولما كان السجود
على لانف واجبا لا دخلة في شروط الصحة وانما هو شرط كمال

تقلناه

لما

لما سئل ان ضم الانف للجنة واجب استدرك ذلك فقال وليس
بجنته ولا يصح الاقتضار على لانف في الاصح الامن عذر للجنة
لان الاصح ان الامام الاعظم رحمه الله رجع الى موافقة صاحبيه
في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية لغير العجز عن
العربية وعدم جواز القراءة فيها بالفارسية وغيرهما من ابي لسان
غير عربي لغير العجز عن العربية وعدم جواز الاقتضار في
السجود على الانف بلا عذر في الجنة ووجه عدم جواز الاقتضار
على لانف ما روينا من قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد
على سبعة اعظم على الجنة وفي رواية امر العبد ان يسجد على سبعة
ارباب الحديث في البرهان ومن شروط صحة السجود **عدم ارتقا**
محل السجود عن موضع القدمين باكثر من نصف ذراع ليحقق
صفة السجود والارتفاع القليل لا يضر وان زاد عن نصف
ذراع لم يجز السجود اي لم يقع معتد به كما في الدراية فان اتى
بغيره معتبرا صححت وان لم يات به حتى خرج من صلاته فسد
الا ان يكون ذلك **لرحمة سجدها على ظهر مصل صلاة للضرورة**
فان لم يكن المسجود عليه مصليا اصلا او كان في غير صلاة النساء
عليه لا يصح السجود ونيل انما يجوز اذا كان سجود الثاني على الارض
كما في الدراية ومن شروط صحة السجود **وضع إحدى اليدين**
واحدة الركبتين في الصحيح كما قدمناه لما روينا ووضع شي
من اصابع الرجلين مؤتمعا بباطنه نحو القبلة **حالة السجود**
على الارض ولا يكفي لجهة السجود وضع ظاهر القدم لانه ليس

محله لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعظم علي
الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين متفق عليه
وقوله صلى الله عليه وسلم اذا سجد العبد سجد معه سبعة ارباب
وجمعه وكفاؤه وركبناه وقدماه وهو اختيار الفقيه ابى الليث
كما في البرهان ولو سجد ولم يضع قدميه او احدهما على الارض
في سجوده لا يجوز سجوده ولو وضع احداهما جاز كما لو قام على قدم
ولطه وفي الكفاية قال للامانة الزاهدي ظاهر ما ذكر في مختصر
الكشي والمحيط والقنوري يتنصرون انه اذا وضع احد القدمين
دون الاخر لا يجوز وقد رايت في بعض النسخ ان فيروايتين
كذا في شرح المنية والمراد من وضع القدم وضع اصابعها قال
الزاهدي وضع راس القدمين حالة السجود فرض وفي مختصر
الكشي سجد ورفع اصابع رجليه عن الارض لا يجوز وكذا في الخلا
والبرازية وضع القدم بوضع اصابعه وان وضع اصبع واحد
انتمى ولا يكون وضعا الا بتوجيهها نحو القبلة فيتحقق
السجود بها والا فهو ووضع ظهر القدم سواء وهو غير معتبر
وهذا مما يجب التنبيه له والكثير عنه غافلون ويشترط لصحة
الركوع والسجود **تقديم الركوع على السجود** كما يشترط تقديم
القرأة على الركوع في حد ذاتها وان لم يتعين محل القرأة عيننا
للجواز لانه اذا فات محل القرأة كما اذا ركع في ثمانية الفجر
او المغرب او الثالثة الرباعية ولم يكن قرا المفروض فيما اذا
لم يصح لان رعاية ما لم يشرع مكررا في الركعة شرط لبقا الصلاة

على النية

بلغ مقابلة
على اصل قول
على خط المصنف

على الصحة وكذا الشرط المتأخر عن الاركان وهو التقود الاخير
فانه شرط اتمام الاركان عند البعض وبمضمون يده وكناحي لوركم
قبل القنم او سجد قبل الركوع لا يجوز وكذا لو قد قدر التشهد
ثم تذكر ان عليه سجدة او قرأ بطل التقود لان الترتيب فيه فرض
وانما كان فرضا لان ما اختلف شرعيته برأى وجوده ضرورة ومعنى
في محله تخبر عن تقويت ما يتعلق به سواء كان ما يتعلق به جزا
او كلاما لانه الركوع جزا اذا فات فات ما يتعلق به وهو الركعة
فلما تنص بتركه مع وجود السجود عقب القيام والتقود الاخير
متعلق به كل الركعات فاذا افات عن محله بطل ما يتعلق به
كما اذا سجد ركعة زائدة ولم يكن قد عد على اخر صلاته فله التشهد
واما قنات لحد فعل المتكرر وهو السجود الثاني اذا تركه ثم
اتى به في محل اخر قبل ان ياتى في الصلاة فانه يلحق بمحله
الاول فكان موجودا فيه معفى وان لم يوجد صورة مثالة اذا
سجد ولطه ثم قام لركعة اخرى لا تبطل ركعته السابقة
اذا اتى بالسجدة المتروكة بعد ذلك في حرمة الصلاة لكنه
اذا اتى بها بعد التقود الاخير يلزمه اعادته لانه لحتم الاركان
فلم يكن فعله قبل ان ياتى بالسجدة متعلبا به اذ لا يمكن
استيقنا ما يتعلق به جزا او كلاما من جنس ما اختلف شرعيته
لضرورة اتخاذه في الشرعية والافراد بالشرعية دليل توفيق
ذلك الذي يتعلق به على وجوده صورة ومعنى **ولشترط الرفع**
من السجود الى قرب التقود على الاع ليصح ان ياتى بالسجدة

الثانية في الاصح عن ابي حنيفة رحمه الله لانه يعد جالساً بقربه من
 القعود فحققت الشجدة الثانية فلو كان الى السجود اقرب لم تجز
 الثانية لانه يعد سجداً في ما قرب من النبي له حكمه كذا في
 البرهان وهو في لحيدي روايات اربع عن الامام وصحها في الهداية
 بقوله وهو الاصح وهو اختارنا عما ذكر بعض المشايخ انه اذا ازيل
 جبهته عن الارض ثم اعاد هبطاً وعن الحسن بن زياد ما هو قريب
 منه فانه قال اذا رفع رأسه بقدر ما تجري فيه الريح جاز
 وعما ذكر القدوري انه فقدر باذني ما ينطق عليه اسم الرفع
 وهو رواية ابي يوسف كذا في المحيط وجعل شيخ الاسلام هذا
 القول اصح وقال محمد بن سلمة مقلداً لما يقع عند الناظر انه رفع
 رأسه فان فعل ذلك جاز اي السجود الثاني والا فلا وهذا قريب
 الى ما ذكر في الهداية كذا في معراج الدراية وقال **صلح البحر**
 لما رآه من صحاح رواية الرفع بقدر ما تملأ الريح بينه وبين الارض
وينتقض القعود الى السجود لان السجود الثاني كالأول فرض
 بلجام الامم **تنبيه** قدما ان الظاهر من الروايات
 ما ذهب اليه الفقيه ابو الليث رحمه الله من افتراض وضع اليدين
 في السجود وان السجود لا يصح بدون وضع لحيتهما ومن المقتدر
 ان العود للسجود فرض ولا يتحقق الا بما يتحقق به السجدة
 السابقة فيلزمه رفع اليدين برفع رأسه من السجدة
 الاولى ثم اعادة وضعهما او لحيتهما في السجدة الثانية لتصح
 السجدة الثانية ويتحقق تكرار السجود وبه وردت السنة

كما

كما نقله للجلال السيوطي رحمه الله تعالى في النبوع عن ابن العماد
 في التقييدات بقوله اذا قلنا بوجوب وضع الاعضاء السبعة
 فلا بد من الظمانين بتمام كل جهة ولا بد ان يضعها حالة وضع
 الجهة حتى لو وضعها ثم رفعها ثم وضع الجهة او عكس لم يكف
 لانها اعضا تابعة للجهة واذا رفع الجهة من السجدة الاولى
 وجب عليه رفع اليدين ايضا لقوله صلى الله عليه وسلم ان اليدين
 يسجدان كما يسجد للجهة فاذا سجدتم فضعوهما واذا ارفعتم
 فارفعوهما ولا صحاب ماله في ذلك قولان وقال ابن العماد
 ايضا في كتاب اخر يجب على المصلي اذا رفع رأسه من السجدة
 الاولى ان يرفع يديه من الارض كما يرفع جبهته لان السجود
 يكون بهما مرتين كما يكون بالجهة وهذا ظاهر نص الامام
 الشافعي في الامر فانه قال **للقول بوجوب السجود على هذه**
الاعضاء هو الموافق للحديث والثابت في الحديث انه صلى الله
 عليه وسلم كان اذا سجد ورفع رأسه من السجدة الاولى رفع يديه
 من الارض ووضعهما على فخذيته وقال **صلى الله عليه وسلم**
صلوا كما نأتموني صلى وروي ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم انه قال
 ان اليدين يسجدان كما يسجد الوجه فاذا وضع احد كمر وجهه
 فليضعهما واذا ارفعه فليرفعهما اخرجة ابوداود والنسائي
 وروى مالك في الموطا ان ابن عمر كان يقول من وضع جبهته بالارض
 فليضع كفيه على الذي وضع عليه جبهته واذا ارفع فليرفعهما
 فان اليدين يسجدان كما يسجد الوجه انتهى عبارة الامام السيوطي

رحمه الله قلت فلما حصل ان رفع اليد عن الارض لا بد منه
 ليتحقق تكرار السجود بها كالجبهة واما صفة وضعهما على الخدين
 حالة الجلوس بين السجدين فستة ومن انكر هذا عليه الدليل
 لما يدعيه وعليه رد قول الفقيه ابي الليث الذي قد حكناه
 بدليله والمخالف من الشافعية لما قاله الجلال السيوطي
 حيث قال لا يشترط رفع اليدين عن الارض لصحة السجدة
 الثانية هو كالمخالف من الحنيفة لما قاله الفقيه ابو الليث
 وتكلموا في حكمة تكرار السجود دون الركوع فذهب الفقهاء
 ان هذا انبدي لا يطلب فيه المعنى كاعداد الركعات وفي
 المبسوط قيل انما كان السجود مشي ترغيبا للشيطان فانه
 امر بالسجود فلم يتعمل نحن لسجدة مرتين ترغيبا لله واليه اشار
 النبي صلى الله عليه وسلم في سجود السهو ترغيبا للشيطان
 وقيل السجدة الاولى اشارة الى انه خالق من الارض والثانية
 اشارة الى انه يعود اليها قال تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم
 وفي مبسوط شيخ الاسلام اكثر مشايخنا على انه لو قف
 غير متقول المعنى ومنهم من يذكر لذلك حكمة فقال حكمته
 ما روي في بعض الاخبار ان الله تعالى لما اخذ الميثاق من ذرية
 ادم عليه السلام حيث قال واذ اخذ ربك من بني ادم الائمة
 امرهم بالسجود تصديقا لما قالوا افئدة المسلمون كلهم
 وبقي الكافرون فلما رفعوا رؤسهم راوا الكفار لم يسجدوا ثانيا
 شكرا لما وفقهم الله تعالى اليه فصار المفروض سجدين كذا في

في الصلاة

معراج

معراج الدراية وزاد في المستصفي قيل ان الاولى لشكر نعمة الايمان
 والاخرى لبنا الايمان انتهى **وبفتراض التقود الاخير** بلجاع النما
 وان لمقتلوا في قلوبهم وعبر بالخير دون الثاني ليشمل فعلة
 الخير وفعلة المسافر لانها خيرة وليست ثانيا كذا في الترتيب
 والمراد وضعه بانه واقع اخر الصلاة والا فالاخير يقتضي
 سبق غيره وعليه لو قال اخر عبد امك فمؤخر فلك عبدا لم
 يقتض فليتامل والمفروض التقود **قدرة** **الشهادة** في الاصح
 وسند ذكر الفاطمة ان شا الله تعالى لقوله تعالى قموا الصلاة
 وقد اتفق فقهاء النبي صلى الله عليه وسلم وقوله بيانا وهو انه صلى
 عليه وسلم لم يتعملا فقط بدون الفعلة الاخيرة والمواظبة
 من غير ترك دليل الفرضية فاذا وقع بيانا للمجمل المفروض
 كان فرضا بالضرورة الا ما خرج بدليل وقوله ايمنا بقدر الشهادة
 لانه صلى الله عليه وسلم اخذ بيد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وعلمه
 الشهادة الى قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم قال اذا
 فعلت هذا اوقلت هذا فقد فضيت صلاتك ان شئت
 ان تقم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد علق تمام الصلاة
 به وما لا يتم الفرض لابه فهو فرض وزعم بعض مشايخنا
 ان المفروض في التعلل ما ياتي فيه بكلمة الشهادتين كافي الرها
 وكان فرضا علميا **وتلخيصه** اي التقود **الاخير** عن
 اذا **الاركان** لانه شرع لختتمها حتى لو تذكر سجدة بعد فعود
 يسجد ها ويلزمه اعادة الجلوس لان السابق لم يعتد به لكونه

قبل تمام الاركان كما قد علمت **وتشترط لصحة الاركان ونحوها**
اذاؤها مستيقظا اذا ركع نائما او قام نائما لم يقبض به واما اذا
 قام مستيقظا ثم نام او ركع مستيقظا قام فانه يصح لحصول الركن
 قبل النوم **ولختل** لغوا في قراءة النائم قبل يعتد بها **واختل**
 الفقيه ابو الليث لان الشرع جعل للنائم كالمستيقظ في الصلاة
 تعظيما لامر المصلي واختارا فخر الاسلام وصاحب الهداية وغيرها
 انها لا تجوز ونص في المحيط والمنتهى على انه لا يصح لان الاختيار
 شرط لا اذا العبادة ولم يوجب طاعة النوم وقال الكمال لا وجه
 لاختيار الفقيه والاختيار المشروط قد وجد في ابتداء الصلاة وهو
 كاف لا يرى انه لو ركع وسجد ناهلا عن فعله كمال لذهول انه يجزئه
 انتهى **قال صاحب البحر** وهذا يفيد انه لو ركع وسجد حاله
 النوم يجزئه وقد نصوا على انه لا يجزئه **قال** في المستغنى ركع وهو
 نائم لا تجوز اجماعا انتهى وقرئهم بين القراءة والركوع والسيود بان
 كلام من الركوع والسيود ركن اصلي بخلاف القراءة لا يجزئ بقا
 واما الفقرة الاخيرة اذا فعلها نائما ففي منية المصلي اذا نام
 في القعدة كلها عليه ان يقعد اذا انتبه قدر التشهد وان لم
 يقعد فسدت صلاته ويجزئه ما في جامع الفتاوى انه لو قعد
 قدر التشهد نائما يبتدئه وعلمه في التحقيق للشيخ عبد العزيز
 البخاري بانها ليست بركن ومبناها على الاستراحة فيلزمها
 النوم انتهى **قلت** وهذا ثمره الخلاف بين من قال بانها شرط
 ومن قال انها ركن فنصح نائما على القول بشرطيتها لا ركنيتها

وهو جواب

وهو جواب عن قول صاحب البحر انفقوا على فرضية النفوذ الاخير
 واختلفوا في ركنيته ولم ارض من تعرض لثمره هذا الاختلاف
 انتهى فله الحد **ويشترط لصحة** اذا الفرض احدا من وهما
 اذني ما يستفط به الفرض الاول منها **معرفة كفية** اي صفة
الصلاة وذلك بمعرفة حقيقة **ما فيها** اي ما في جملة الصلوات
من الخصال اي الصفات الفرضية يعني كونها فرضا كما اعتقاده
 اقتران ركعتي الفجر واقتراض الاربع في الظهر وان سنة الصبح ركعتين
 غير الفرض وان سنة الظهر اربع غير الفرض وهكذا باقي الصلوات
المفروضة فيكون ذلك **على وجه يميزها** بما ذكرناه وليس الشرط
 ان يميز ما اشتملت عليه صلاة الصبح ونحوها من الفرض والسنة كان
 يعتقد ان القيام ركن والنشأ والنفوذ سنة والقراءة فرض
 والتسليم سنة بل المراد تمييز الصلاة في حدة اعتبارها فرض
 فتتميز به **عن الخصال** اي الصفات **المسبوبة** باعتقاد سنة
 ركعات يصليها غير الفرض كالسنة الرواتب وغيرها والثاني من
 الامر ان اشارة اليه بقوله **او اعتقاد المصلي** اي الصلوات
 التي توجبها **كلها فرض** كما اعتقاده ان جميع الاربع في الصبح فرض
 والخمس في المغرب فرض ويصلي ثلاث ركعات منها على حدتها
 لان النقل يصح بنسبة الفرض دون عكسه واليه اشار بقوله
حتى لا يتفعل بفروض باعتقاده انما فعله نفل قال في التحنيس
 والمريد من اجل ان الصلوات الخمس فرضية على العباد الا
 انه كان يصليها يعني بلانيتها في مواقيتها لا يجوز وعليه ان

تنقيتها لانه لم ينو الفرض والنية شرط وكذلك ان علم ان منها
 ركعات فريضة ومنها سنة ولا يعرف الفريضة من السنة لم يجز
 لما قلنا الا اذا صلى خلف الامام ونوى صلاته وان كان يظن ان
 كلها فريضة اجزاه ما صلى لان النفل يتاذي بنية الفرض اما الفرض
 لا يتاذي بنية النفل وان كان يعرف الفرائض من النوافل لكن لا
 يعلم ما في الصلاة اي ما في نفس الصلاة الواحدة من الفريضة والسنة
 جازت صلاته لانه اذا عرف الفرائض ينوي الفريضات انتهى ومثله في
 الخلاصة ثم قال فلو اقر قوما وهو لا يعرف صلاة الفرض من صلاة النفل
 ونوى الفرض في كل جازت صلاته وانما صلاة القوم وكل صلاة ليس
 لها سنة قبلها كالصلاة والمغرب والعشاء تجوز ولا تصح صلاة القوم
 في كل صلاة لها سنة قبلها كالفجر والظهر ثم اراد التنبيه على
 الاركان وغيرها مما سبق فقال **والاركان المتفق عليها**
المذكورات التي يتأهلها باكثر من سبعة وعشرين **اربعة** وهي
القيام والقراءة والركوع والسجود وقيل القعود الاحقر
مقدار التشميد ركن ايضا وقيل شرط وقد علمت ذلك وثمره
 الخلاف فيه وقيل الخزيمة ايضا ركن **وباقيها** اي المذكورات
شوائب بعضها شرط لصحة الشروع في الصلاة وهو ما كان
خارجها وهو الطهارة من الحدث والنجس وسرا العورة واستقبال
 القبلة والوقت والنية والخزيمة **وعزم شرط لدوام صحتها**
 وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه وله الشكر على التوفيق جميعها
 بعد التفرق **فصل** في متعلقات الشروط وفروعها

يجوز

بلغ مقابلة على
 اصل خط
 المصنف

يجوز الصلاة اي تقع **على اليد** بكسر اللام وتكون البناء الموحدة
 وجهه **الا على طاهر وجهه** **الا على نجس** خاصة ما نفيته
 لانه لثخانتها كثويتين وكلوح ثخين يمكن فصله لو حين واستفله
 نجس يجوز على الطاهر عند اي حيفة ومجلا فلا لابي يوسف لانه
 كشيئين فوق بقضئها وتقع الصلاة **على ثوب طاهر وجانباة خضنة**
 اذا كان **غير مضرب** لكونه كثويتين منفصلين وضع الطاهر فوق
 النجس وتقع **على طرف طاهر** من بساط او حصير او ثوب **والا**
تحرك الطرف النجس حركته لانه ليس بحامل لها ولا متلبس بها
على الصحيح ولو نجس احد طرفيها **عاشد** او لمخفنه او منديلها **فانما**
اي الطرف النجس **واي الطاهر على الابد** ولم يحرك **الحركه**
جازت صلاته لعدم تلبسه بالنجس **وان تحرك الطرف النجس**
بحركته لا يجوز صلاته لانه حامل لها كما لاتصاله به الا اذا لم
 يجد ساترا غيره فليستر بالطرف الطاهر منه ولا يضرب تحرك
 النجس بحركته للضرورة **وفانما يدبر يديه** **الكثيرة**
 عن جسده وثوبه **يصلح معها** **والا** **عاشد** لانه التكليف بحسب
 الوضوء وفي النهاية قال الامام الباقر فان كان على بدن المصلي نجاسة
 لا يمكن غسلها الا باظهار عورته يصلح مع النجاسة لان اظهار العورة
 منه عنه والفعل ما نوره والامر والنهي اذا اجتمعا كان النهي اولى
 قال في البدرية كلمة ما مقصورة غير ممدودة لينتاول المايما
 سوى الماء ايضا على قولها ولو قلت بالمديبير اشارة الى قول حماد
 لانه لا يجوز التطهير الا بالماء لا بالمايعات كما في جميع الروايات

الله

ولا إعادة على ما قدمنا استعوزته ولو كان حراما فانه ان وجد
 الحر لزمه الصلاة فيه لان فرضا لستر اقوى من منع لبس الجبر
 في هذه الحالة او كان حشيشا او طينا او ما كدرا يصلى في خلعه
 بالامالة انه يستتره في الجملة فان وجد في السائر ولو بالباحة
 والحال ان ربه طاهر لا ينجس صلاته غاريا على الاصح كلاما الذي
 ايجح للمستمع اذ لا يخلقه الحق والمانيته بهذا بخلاف الماء الذي
 ايجح لمن يحج به لا يلزمه قبوله للحقوق المانيته به وتبع الشيء يقوم
 مقام كله في مواضع منها هذا ولم تقم ثلاثة ارباعه الخمسة
 مقام كله احتياطا في لزوم الستر لصحة الصلاة بطهارة الربع
 وستران طهر اقل من ربعه بين ان يصلى فيه وهو الافضل لما
 فيه من الايمان بالركوع والتجود وستر العورة وتبين ان يصلى
 غريبا ناقعا يوبي بالركوع والتجود وهو يلي الاو في الفضل
 لما فيه من ستر العورة الفليضة وبين ان يصلى قائما غريبا سا
 بركوع وسجود وهوود ونعماني الفضل والاصل في جبر هذه المسألة
 ان من ابتلى بلبنتين متساويتين يلحظ بايها سا وان اختلفتا
 مختارا هو بينهما لان مباشرة الحرام لا يجوز الا للضرورة
 كما لو كان به جرح ان صلى قائما او سجد سال وان لم يسجد لم
 يسجد فانه يصلى بالامالة وكذا لو وجد ثوبين بخاتمة
 كل اكر من درهم يتخير ما لم يبلغ ربع احدهما ولو وصلت
 قائمة يتكشف ربع عضونها وان وصلت جالسة استترت تصل
 جالسة لان ترك التياما هو ولو كان بطرف الثوب بخاتمة
 مانعة وليس له غيره يستتر بفضه الطاهر ولا يصح حركة

الجس

الجس للضرورة كما تقدم وصلاة في ثوب بجس لكل احب من صلاته
 غاريا لما قلناه بقبية لو ستر عورته بجلد ميت غير مذنوع
 وصلى معه لا يجوز بخلاف الثوب المتجس لان خاتمة الجلد اغلظ
 بدليل انها لا تزول بالغسل ثلاثا بخلاف بخاتمة الثوب كذا
 في معراج الدراية ولو وجد ما يشتر بفسخ العورة وجب يعني لزم
 استعماله اي الاستتار به ويستتر القبل والبرازا الم يستتر الا
 قدرهما فان لم يستتر الا لحد منهما قيل يستتر الذبر لانه افش
 في حالة الركوع والتجود وقيل يستتر القبل لانه يتقبل به
 القبلة ولانه لا يستتر بغيره والذبر يستتر باللبنتين
 وفي الجرح عن المتنجس بالعين المجحة وان كان عنده قطعة يستترها
 اصغرا لعورة فلم يستتر فسدت الصلاة انتهى وفي الخلاصة
 واذا وجدت ما يغطي ربع جسدها وربع راسها فتركت تقطيعه
 الرأس لا يجوز صلاتها ولو كان يغطي اقل من الربع لا يسترها
 ترك التقطيع انتهى والستر افضل قليلا لان كشف كذا في الجرح
 ونسب صلاة الغاري جالسا بالامالة او طيه نحو القبلة
 لما مر من الستر فان صلى الغاري قائما بالامالة او قائما آتيا بالركوع
 والجود صحت لانيانه بالاركان فيميل الى قدامها او لا افضل الاول
 كما قدمناه ولو صلى غاريا وعنده ثوب لم يعلم به لا تجزئه كذا
 روى عن ابي حنيفة وذكر الكرخي انه على الخلاف في الذي نسى الماء
 في رطله ووجه الفرق على الرواية الاولى ان الكسوة لا بد لها من ثقل
 اليه فلم يكن آتيا باصل الفرض ولا يبدل بخلاف الوضوء لان له بدلا

١١٤٥
 ١٤٨
 قال الخارج في حق الصبي ان قصه
 قلت في نظري لانه يطهر ما لم يهرق من
 غلته
 وفيه تأمل لانه يستتر بالجلد
 ووضع اليد فوقهما ثم صير

وهو التراب وبخلاف القبلة لان لها بدلا وهو جهة تخريبه
 كافي الجحش والمزيد **وعورة الرجل** كان اورد قتيبا **ما بين**
الشرق **ومنتهى الركبة** لقوله صلى الله عليه وسلم عورة الرجل
 ما بين سرتيه الى ركبته ويروي ما دون سرتيه حتى يجاوز ركبته
 وكلمة الى مختلطة على كلمة مع عملا بكلمة حتى او عملا بقوله عليه السلام
 الركبة من العورة وبهذا يتبين ان السرة ليست من العورة
 والركبة منها وقال **اهل اللغة** سميت العورة عورة لقبح
 ظهورها ونقص الابصار عنها مأخوذة من العور وهو النقص
 والعيب والقبح وعلى ما ينبغي ستره وعلى ما يستحي منه ومنه
 عورة العين والكلمة العورة القبيحة وفي الشرح ما يعترض
 ستره في الصلاة وهذا الذي ذكرناه من تحديد العورة هو
 ظاهر الرواية وقيل ابتداءها من الشرة وقيل ابرصه وقيل
 ابتداءها من المنبت وقيل له محل من الفضل كافي الدراية
ومزيد عليه اي على الرجل **الامة** القنة وامر الولد والمدة
 والمكاتبه والمستسعاة عندي خيفة لوجود الرقت
العلم والظن لان لها مزية والنظر اليها سبب الفتنة وما
 عد ذلك منها فليس بعورة لان عمر رضي الله عنه كان **يخبر**
الامة ان يتقنن ويقول الحق عنك الخاير يا دارا تشبهين
 بلخرايزولا نفا تخرج الحاجة مؤلاها في ثياب مهنتها عادة
 فاعتبرها لها بذوات الخمار وفي حق الاجاب دفعا للحج
 وقوله يا دارا لدا المملة وكسر الروا تخفيف الفا اي يا

منتنة

منتنة كذا في الهادي وروي ايضا ان جوازي عمر رضي الله عنه
 كن يخدم الضيفات كاشفات الروس مضطربات الثديين
 كذا في المستصفي ومهنتها بكسر الميم ونقحها وانكر الاصمعي الكسر
وجميع بدن الحرة عورة في بعض النسخ بدن الحرة كلها
 وهو تأكيد للبدن والبدن مذكرا لانه لما اضيف الى المرأة
 اعطى حكم التابيث لا متزوج بينهما وعليه القراءة الشاذة هـ
 تلتقطه بعض التيارات وقوله شرقت صدر الفتاة بالدم
 وقول **الآخر**
 لما اتى خبر الوزير تواضعت **سور المدينة** والخيال الخشع كما
 في المستصفي وقوله تعالى تسر الناظرين كافي المخرج **الاجنبيا**
وكفنها وقدمتها لقوله تعالى ولا يبين زينتهن الا ما ظهر
 منها والمراد محل زينتهن وما ظهر منها الوجه والكفان
 قال ابن عباس وابن عمر ولا ابتلا بابدائها ولا نه عليه السلام
 نهى المحرمة عن لبس المقارن والنقاب ولو كان الوجه والكفا
 من العورة ما حرم سترها بالمخيط وفي القدم روايتان
 والاصح من الروايتين انها ليست بعورة **للافتلا** **بالبدا**
 اذا مشت طافية او متعيلة فرما لا تجدل الخف كما في هذا
 والبرهان فلذلك استثنينا **وقال** الا قطع في مخرج
 الصمغ انما عورة لظاهر الخبر وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 المرأة عورة مستورة انتهى ومثله في مجمع الروايات
 وفي الاختيار في القدم روايتان الصمغ انها ليست بعورة

ن

في الصلاة وعمود خارج الصلاة انتهى فتدخلفا التعميم
والتحقيق ان القدم ليست عمود لما ذكرنا ولان الاشتباه لا
يحصل بالنظر الى القدم كالحاصل بالنظر الى الوجه فاذا لم
يكن الوجه عمود مع كثرة الاشتباه فالقدم اولى فان قيل
قوله صلى الله عليه وسلم المرأة عمود مستورة عام في جميع
بدنها وليس فيه استثناء فاستثناء هذه الاعضاء بالابتداء
تخصيص بلا لفظه ابتداء وهو لا يجوز عندنا الحج
بان قوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا لينة اما ان تكون
وردت قبل الحديث او بعده فان كانت بعده فقد نتجت
عموم الحديث وان كانت قبله فلحديث لكونه خبر واحد
لا يبطل شيئا مما تناولته الآية وقد روى ابو داود وحديثا
مرتبا عنه صلى الله عليه وسلم ان الجارية اذا طأطأت لم يطلع
ان يري الا وجهها ويديها الى المفضل والاية لا تنافي
قولنا القدم ليس بعمود لان محل الخلخال ليس بالقدم بل
الساق لانه يكون فوق الكعبين والكلام في القدم والفرق
في ابدائه اشد وقولنا وكفها شامل لظاهرهما كباطنهما
كما في مختلفات قاضي غني وقاضي خان ظاهر الكف وباطنه
ليس بعمودين الى الرتغ وهو المختار وفي ظاهر الرواية
ظاهر الكف عمود وباطنه ليس بعمود انتهى وصريح
ما رواه ابو داود ودليل انه كاله ليس عمود وهو قوله
وبلها الى المفضل وقوله تعالى لا يطلع عليها الا الاما

جرت

جرت العادة والجملة على ظهوره كموضع الكحل وهو العين
ومتوضع الحاتم وهو الاصبع والمراد بالعين الوجه وبالصبع
اليدين وهو اطلاق اسم البعوض على الكل كما في المستضي وهذا
دافع لما قاله ان قوله في الهداية وكفها اشارة الى ان ظهر الكف
عمود وقول الكمال اضافة الظاهر الى مسمى الكف تقتضي
انه اي ظهر الكف ليس دخل فيه انتهى قال شارح المينة
انه مغلظة لان اضافة الشيء اليه لا يقتضي عدم دخوله
فيه والا اقتضت اضافة الرأس الى زيد عدم دخول الرأس
في مسمى زيد وكما يقال ظاهر الكف كذلك يقال باطن الكف
فدفعه مدفوع وسلوك الكافي مسئلة الضرورة في
التبديل ظاهر في ان ظاهر الكف ليس عمود كباطنه لان
الضرورة في ابتداء ظاهره اشد من باطنه فكان اصح وان
كان غير ظاهر الرواية واسترنا الى ان ذراع الحق عمود
وهو ظاهر الرواية عن ائمتنا الثلاثة وفي ظاهر الرواية
عن ابي يوسف انه روى عن ابي حنيفة ان ذراعها ليس
بعمود وفي المبسوط في الذراع روايتان والاصح انه عمود
كذا في النجاشي وفي الاختيار لو انكشف ذراعها كانت صلواتها
لانها من الزينة الظاهرة وهو التوار وتختلج الى كشفه
في الخدمة كالنجع والخبر وسنة افضل انتهى قال الكمال
وصح بعضهم انه عمود في الصلاة لا خارجها واعلم انه لا
تباين بين كونه ليس بعمود وجواز النظر اليه محل النظر

منوط بعدم خشية الشهوة مع اتقا العورة وللحرم
النظر الي وجهها ووجه الامر اذا اشك في الشهوة ولا عورة
انتهى وشمل ما وراء المستثنى ايضا شعر الحرة وفي كون
المسترسل من شعرها عورة روايتان وفي المحيط الاصغر انه
عورة وفي الهداية هو الصحيح وبه اخذ الفقيه ابو الكيث
وعليهما الفتوى كما في جامع المحبوبي وهو احتراز عن رواية
المنتقى ليس بعورة وبه قال عبد الله البخاري كافي الدراية
والتحقيق ان يقال لا يخلو اما ان يفرض الشعر النازل عضوا
او زينة خلقية فان كان الاول فكونه عورة ظاهر
لان النبي صلى الله عليه وسلم انما استثنى الوجه والكفين
خاصة فيكون الشعر خلا في قوله صلى الله عليه وسلم المرأة
عورة وسقوط غسله عنها على ما مر لخرج لا لانه ليس
منها وان كان الثاني فكذلك لانه ليس من الزينة الظاهرة
ليكون من المستثناة بل من الخفية كالسوارف الخيال والريح
والقلادة والاكليل والوشاح والقرط ودكر الزينة
دون موافقها للمبالغة في الامر بالصون والنستر لان
هذه الزينة واقعة على مواضع مغلومة من الجسد لا يحل
النظر اليها غير من استثنى الله فهي عن ابصار الزينة
نفسها ليكون اريح في حرمة ابداء موافقها **تنبيه**
كل عضو هو عورة من المرأة اذا انفصل عنها في النظر اليه
روايتان احدهما يجوز كما يجوز النظر الى ريقها ودمها والثانية

لا يجوز

لا يجوز وهو الاصح وكذا الذكر المقطوع من الرجل وشعر عانته
اذ لطق الصحيح انه لا يجوز **تنبيه** اخر في النوازل
نعمت المرأة عورة وتعلمها القرآن من المرأة احب قال
عليه السلام النبي للرجال والنصف للرجال والنصف للنساء
ان يسمعها الرجل انتهى قال الكمال وعلى هذا لو قيل اذ اجتر
بالقراءة في الصلاة فسدت كان مجتبا وهذا ممنوع عليك
السلام من النسخ بالصوت لعلام الامام بسهم الى
التصديق انتهى كلامه وذكر الامام ابو العباس القزويني
في كتابه في السماع ولا يظن من لا فطنة عنده انا اذا قلنا
صوت المرأة عورة انا نريد بذلك كلامها لان ذلك ليس
بصحيح فانا نجيز الكلام مع النساء الاجانب ونجأ ورتهن
عند الحاجة الى ذلك ولا نجيزهن نفع اصواتهن ولا نعطيهن
ولا تليينها وتقطيعها لما في ذلك من استمالة الرجال اليهن
وتخريك الشهوات منهم ومن هذا لم يجز ان تؤذن المرأة انه
كنا بخط العلامة المقدسي رحمه الله تعالى **وكشف ربح**
عضو من اعضا العورة الفليضة والخفيفة من الرجل
والمرأة **يمنع صحة الصلاة** ان وجد ما يستره ومكث
مكثا وقد اذ كن وقيدنا بالربيع لان مادونه لا
يمنع الصحة للضرورة وبوجدان السائر لان فاقده
يصلح عاريا وبالمكث قد اذ كن لان الانكشاف الكثير
في الزمن اليسير عفو كما لو هبت ريح فكشفت جميع عورتها

هرة

فستزها من فوره لا يضركا لانكشاف القليل في الزمن الطويل
وتقدير الكرخي المانع من العورة الفليضة بالدرهم ومن
المخففها ربع اعتبارا بالنجاسة القليظة والخفيفة مردو
والركبة مع الخنذ عضو واحد في الاصح وكعب المرأة مع ساقها
واذنها بافرادها وتديها المنكسر فان كانتا هدا
فموتيم لصدرها والذكر بافراده والانيثان بلاضمتهما
اليه في الصبح وما بين الشرة والفانة عضو كامل لجميع
جوانب البدن وكل اليه عورة والذكر ثلثها في الصحيح
ولو تفرق الانكشاف على اعضاء العورة وكان جملة ما
تفرق يبلغ ربع اصغرا لا غضا المنكشفة يعني التي انكشف
بعضها منع صحة الصلاة ان طال الزمن الانكشاف بقدر اذا
ركن كما ذكرنا **والا** اي وان لم يبلغ ربع اصغرها او بلغ ولم يطل
زمن الانكشاف **فلا يمنع الصحة** لان قليل الانكشاف عفو
عندنا للضرورة فان تباب الفقر لا تخلو عن قليل خرق
كالنجاسة القليلة وعم الحكماء الفقير وغيره رفق بالكل لاصل
الضرورة **ومن عجز عن استقبال القبلة بنفسه لم يصح**
او كان على خشبة في البحر بحيث لو استقبل ينزل عنها فيفرق
او يحصل له ضرر شديد **او عجز عن النزول بنفسه عن دابته**
وهي سائرة او كانت جموها لوزل لا يمكنه الركوب الا بمعين
او كان شيخا كبيرا لا يمكنه الركوب الا بمعين **او خاف عدوا**
ادبيا او سباعا سواضاف على نفسه او دابته او ماله او امانته

او اشتد

او اشتد الخوف في حال القتال او هرب من عدو ركبا **فقبلته**
جهة قدرته اي العاجز عن الاستقبال بعذر وقبلة الخائف
جهة **امن** وانما سقط عنه استقبال جهة القبلة واجزاه
الاستقبال لغيرها لان استقبال القبلة شرط زائد يسقط
عند العجز قال السفي الدراية والفقه فيه ان المصلي يخدم
الله تعالى فلا بد من الاقبال على من يخدمه والله تعالى منزلة
عن الجهة فاستلاء اي كلفه بالتوجه الى الكعبة لان العبادة
للكعبة حتى لو سجد للكعبة يكفر فلما عراه الخوف والعجز تحقق
العذر فاشبه بحالة الاشتباه في تحقق العذر فيتوجه
الى اي جهة قدره لان الكعبة لم تقبل لغيرها بل للاستلاء
فيتحقق المقصود بالتوجه الى اي جهة قدرته انتهى ولوضاف
ان يراه العدو ان قد صلى مضطجعا بالاما الجهة امنه
وقيدنا بالعجز عن الاستقبال والنزول بنفسه لان القادر
بقدره العجز ليس بقادر عند اي حنيفة خلافا لها وقيدنا
في التيمم تفصيلا في المسئلة واذا لم يجدا العجز احد فلا
خلاف في الصحة **ومن استنبت عليه جهة القبلة ولم يكن**
عنده مخبر من اهل الحلة ولا من غيرها ممن له علم او كان
وسا له فلم يخبره **ولا بالحل محراب يخري** اي اجتهد وهو بدل
المجهود لنيل المقصود كما في المستصفي وقال السفي الدراية والبيهين
والثقة لا يجوز التخري مع المحارب لان وضعها في الاصل يحق
وفي المحيط نخل مصر او عاين المحراب لا يخري وقيدنا بكون المخبر

من اهل المحلة او العلم لانه لو كان غيرهما من المسافرين فليخبر
اشان منهم لا يلتفت الى قولها لانهما يقولان بالاجتهاد
فلا يترك اجتهاده بجهتهاد غيره وان كانا من اهل ذلك الموضع
لنمنا لاخذ بقولها لان الخبر في كونه حجة فوق الاجتهاد كافي
التجسس وفي قولنا ولم يكن عنده مخبر اشارة الى انه ليس عليه
طلب من يسأله عند الاشتباه كما في معراج الدراية وقال في الفتاوى
الخاتمة صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحري فبينت انه صلى
الى غير القبلة تجادت صلواته لانه ليس له ان يقرع ابواب الناس
للسؤال عن القبلة ولا يعرف القبلة بمس الجدران والخطا
للاشتباه وعسى يكون ثمة موزنة اى من الحشرات تجاز له
التحري انتهى **فقد** يجوز للاعلى التحري كغيره ولا يلزمه مس
الجدران لما ذكرنا ولذا قال في التجسس والمزيد الاعم اذا صلى
ركعة الى غير القبلة فاجل وسواء واقامة الى القبلة واقتدا
به فهذا على وجهين اما ان وجد عند الافتتاح انسانا يسأله
او لم يجد ففي الوجه الاول لا تجوز صلواته ولا الاقتداء به لانه
قادر على اداء الصلاة الى جهة الكعبة وفي الوجه الثاني تجوز
صلاة الامام الاعم لانه عاجز ولا تجوز صلاة المقتدي
لان عنده صلاة امامه على الخطا قال اذا دخل المسجد
وهو مظلم وصلى المغرب فلما فرغ من الصلاة جئ بالسراج
فاذا هو صلى الى غير القبلة ان صلاحها بالتحري جاز ولا عا
عليه وفيه اشكال وهو انه قادر على اضاءة القبلة بالاستدلال

بالحاربي

بلغ مقابلة
على اصل الخبر
خط المصنف
ايضا

بالحاربي المنصوب والسؤال من اهل المحلة قالوا في الجواب عنه
اما السؤال فذلك عند ضرورة وخروجهم من المنازل لان من
التيح ان يستخرجهم من المنازل ليسا لهم عن قبلةهم واما الحاربي
فالاستدلال صاعدا النظر اليها عينا والوقوف عليها بحسار
فاما لمس الجدران حين اظلم المسجد فلا يكلف بذلك لانه قد
يقع يده على بعض المواضع للاسعة وفي ذلك ضرر او يكون في
بعض الروايات طاقات توهم بها الحراب فيشتبه الامر او يكون
الحراب منقوشا معلما بالخطوط دون الطاق الدخلة في
الحائط وهو لا يعرف ذلك الا بالرواية قال رضى الله عنه وهذه
قائدة جليلة نبه عليها الشيخ الامام نجمة الدين عمر بن محمد
النسفي رحمه الله عن استاذه شيخ الاسلام عن السيد الامام
ابي شجاع انتهى **ولا اعادة عليه** لو علم بعد الفراغ من صلواته
مخريا انه **خطا** الجملة لما روي عن عامر بن وبيدة انه قال كنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم ندر اين القبلة
فصلى كل رجل منا على صيا له فلما اصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فنزلت فايما تولوا فموجه الله وقال علي
رضي الله عنه قبلة المخري جهة قصده ولان التكليف مقيد
بالوسع فان قيل اذا تحري في الاواني التي اشرها طاهر
او الشيا مطلقا شرطه وان خطا يجب الاعادة فهل لا وجبت
هنا قلنا الاصل ان ما يحتمل الانتقال بعد الثبوت لا يجب فيه
الاعادة وامر القبلة بعد الصلوة لا يري انها تحولت من بيت

بلغ

وتدعها الخارج فيا تقدم للبرهان
فليج

للمصنف

المقدس الى الكعبة ثم منها الجحتم وما لا يحتمل الانتقال بعد
البثوث يلزم فيه الاعادة وطهارة الاواني والياب لا يحتمل
الانتقال ولان في وسعه اصابة الطاهر لانه كان يقدر على تغيير
حقيقته وانما خفي لنسيانه الطاهر منها وكذا في الماني وسعه
الاستخبار عن طهارته ممن له علم به وان لم يكن في وسعه كان
في وسعه اراقة والتيمم الذي يخلفه بلا شبهة واما علمه
بحمة الكعبة فصا غاب عنه ولا يدبر لمحققته باستقصا
الابا لنظر في الخمر ونحوه ومن يخبره يعتمد على ذلك فاذا
خفي عنها عجزا عن الاستدلال لعارض الغيم ونحوه وذلك
من قبل الله فسقط بمخطا به **وان علم بخطيه في صلاته**
استدار وكيفيته الاستدانة ان يبدأ من الجانب الايمن
لامن اليسر كما في معراج القرايق وكذا اذا ابتدأ الجتهاده الى
جهة اخرى استدار وبنى على ما صلى الى الجهة الاولى ثم ان
تحول الى اخرى تحول اليها وهكذا اكد لك الى ان يتمها واختلف
المتأخرون فيما اذا تحول رايه الى الجهة الاولى بالتحري فمنهم
من قال يتمها ومنهم من قال يستقبل واذا تحول الى جهة اخرى
فتذكر سجدة من الركعة الاولى فسدت صلاته ويحري
لسجدة التلاوة كالصلاة **وبعد علم بخطايه في تحريه**
واستدارته بنى على ما صلى لان تبدل الاجتهاد بمسئلة
تبدل النية وما شرع فيه بالتحري لا يبطل بظهور الخطاء
واهل قبل ما بلغهم نسخ القبلة استداروا في الصلاة الى الكعبة

واختنه

واستحسنه النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لان اليقين حادث وليس
بمناقض فصار كمن ترك على خلاف اجتهاد او اجماع انقذ بعد
امضاحكم الاجتهاد بخلافه **وان شرع** من اشبهت عليه القبلة في
صلاته شاكا في الجهة **لا يحتر** كان يني امره على الفساد لكن غير محتم
فاذا التها **فعلم بعد فراغه** من الصلاة **انه اصاب صحة** لانه
بدينين الصواب بطل الحكم باستصحاب الحال وثبت الجواز من
الاصل **وان علم باصابته فيها** يقينا او با كبر رايه **فسدت**
لان حاله قويته بالعلم وبنا القوي على الضعيف لا يجوز عند
ابي يوسف يني لما ذكرنا قلنا هو كالا ي اذ اتم سورة والموت
اذا قدر على الاركان فيها تقسده وبعد ما تضح لقوة ما بقي
وضعف الماضي فلا يدين قويا على ضعيف **كما فسدت** فيما
لو لم يعلم اصابته اصلا وقد شرع فيها شاكا لا يحتر لان
الاصل هو الفساد وهو ثابت باستصحاب الحال ولم يرتفع
بدليل فقرر الفساد لعدم حصول المشروط لاحقيقة ولا
حكما كافي البدايع والتبيين والفتح **تنبيه** علم ما ذكرناه
ثلاث صور من مسائل التحري صحة الصلاة مع الشك والتحري
ولو علم بالخطا وهو في اشياها كما لو علم بالخطا بعد فراغه وصحتها
لامع شك ولا تحرقى اذ اصر في ليلة مظلمة من غير نحو ولا شك
فهو على الجواز حتى يظهر خطاوه يتيقن او با كبر رايه ولو بعد الفراغ
فيلزمه الاعادة وصحتها مع الشك وترك التحري والشرط
في هذه الصورة للتحقة ان يعلم بعد فراغه انه اصاب اذ لم يحرم

بفسادها في ابتداءها فان لم يعلم حالها لا فيها ولا بعدها او علم
الخطا فيها او بعدها او علم الاصابة وهو فيها فسدت في هذه
الاقسام الاربع من هذه الصورة وبقي صورة من صور التحري
وهي التحري ووقع تحريه الى جهة فصلى الى جهة اخرى وفي
هذه لا تحريه اصاب او لم يصب اما اذا لم يصب فظاهر واما اذا
اصاب فتركه ما هو مخاطب به من الاستقبال بالاجتهاد واعتقا
الفساد لان الجهة التي ادى اليها اجتهاده صارت قايمة مقام
الكعبة في حقه فلا يجوز له تركها وهذا على قولها وقول ابو يوسف
نصح اذا ظهر صوابه لان المقصود قد حصل كما لو تحري في الاواني
وعدل عن تحريه الى اخر فظهر طهارته صحت صلاته وعند الحنفية
ومحمد لا يصح مؤخره له باعتقاده فسادها فلا تنقلب صحته
لو ظهر اصابته بعده وعلى هذا الوسطى في ثوب وعنده انه نجس
فظهر انه طاهر وصلى وعنده انه يحدث فظهر انه متوضى واصل
الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يحزبه
لان الشرط وان تبين وجوده لكن هنا شرط اخر وهو ان لا يحكم
بفساد فعله ابتداء لانه حينئذ لا تكون نيته صحيحة لعدم الجزم
وفي لما الذي عدل اليه وجد الجزم بالنية والطهارة حقيقة
فصحت انتهى من الدراية والفتح والبيان وغيرها **ولو تحري**
فومجهمات في ظلمة وجهه واحال ما مهم في توجهه يجزئهم تحريم
اذا كانوا خلف الامام لوجود الاستقبال لان كل جهة منها
قبلة في حق الذي تحري اليها ولا يضرهم هذا الاختلاف

كالصلاة

كالصلاة في جوف الكعبة بحجاجة امام من علم في حال اقتداء بمخالفة
امامه فقد اقتدي من يقتد بطلان صلاته بالنسبة اليه لا اعتقا
خطاه في توجهه ومن علم بتقدمه على امامه لا يضح صلاته لتركه
فرض المقام سواء علم حال الاقتداء او بعده والفرق بين علمه
بمخالفة جهة امامه وعلمه بتقدمه عليه بعد الفراغ انه في الاول
ان يبقى وسعه في حق الجهة بالتحري فليجراه وفي الثانية ترك
ما في قدرته وهو العلم بالوقوف خلف الامام وفي وسعه
علمه بذلك ففسدت به صلاته **فصل في بيان**
واجب الصلاة الواجب في اللغة يحى بمعنى اللزوم وبمعنى
السقوط وبمعنى الاضطراب وفي الشرع اسم لما الزمنا بدليل
فيه شبهة قال **الفخر** الاسلام وانما سمي به اما لكونه ساء
عنا علما او لكونه ساء فظا عليتنا عملا او لكونه مضطربا
يبين الفرض والسنة او بين اللزوم وعدم اللزوم فانه
يلزمنا عملا لاعلمنا **واعلم** ان الادلة السبعة انواع
اربعة قطعي الثبوت والدلالة كالنصوص المتواترة
وقطعي الثبوت ظني الدلالة كالايات المؤولة وظني
الثبوت قطعي الدلالة كاخبار الاحاد التي مفهومها
قطعي وظني الثبوت والدلالة كاخبار الاحاد التي مفهومها
ظني فبالاول يثبت الفرض وبالثاني والثالث يثبت الوجوه
وبالرابع يثبت السنة والاشهاد ليكون ثبوت الحكم
بقدر دليله كذا في الكشف **واعلم** ان التولية است

فطا

مها

شرعت لأكمال الفرائض والسنن شرعت لأكمال الواجبات والأدب
 شرعت لأكمال السنن ليكون كلامها ملخصا لما شرع لتكميله
 وحكما لوجب استحقاق العقاب بتركه وعدم أكفاره جاحده
 والثواب بفعله وحكمه في الصلاة دخول النقص فيها بتركه
 ووجوب سجود الشهو بتركه سهوا أو عاده بها بتركه عمدا وسقوط
 الفرض ناقضا إن لم يسجد ولم يعد للصلاة في تركه عمدا أو سهوا
 وقد مرنا تعريف الفرض والسنن والأدب **وهو أي الواجب**
ثانية عشر **شايح** **قراءة الفاتحة** لمواظبته صلى الله عليه وسلم
 عليها ولقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
 وهو خبر واحد فوجب العمل فتكره الصلاة بتركها تحريما
 ولا نقصد بترك الفاتحة لو قرأ غيرها لخلق قوله تعالى
 فاقروا ما يتيسر ولا يقيد بالخبر المذكور لأنه نسخ ولا يجوز
 بخبر الواحد **وجيب** **ضم سورة** قصيرة **أو ثلاث آيات**
 قصارا لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد
 وسورة في فريضة أو غيرها رواة الترمذي والكلام عليه
 كما في حديث الفاتحة فيجب قراءة الفاتحة وضم سورة **في**
ركعتين **عن ستينتين** **من ركعات الفرض** الرباعي والثلاثي
 لأنه الأصل وحكما لركعة الثانية كالأولى كما قدمنا
 في الأمر بالقراءة في الأولى بالعبارة وفي الثانية بدلالة
 النص **وتجب** **قراءة الفاتحة** وضم سورة **في جميع ركعات**
الوتر وجميع ركعات **النفل** لما روينا ولأن كل ركعتين

من

من النافلة صلاة على حدة فلذا خالف الفرض والوتر مشا
 للقتل **وجيب** **تعيين القراءة** أي قراءة الفاتحة وسورة **في**
الأولين من الفرض لمواظبته النبي صلى الله عليه وسلم على القراءة
 فيها ولما روي أن عمر رضي الله تعالى عنه ترك القراءة في ركعة
 من المغرب فقصناها في الثالثة ولم نجب في الآخرين
 لقول علي رضي الله عنه القراءة في الأولين قراءة في الآخرين
 وعن ابن مسعود وعائشة رضي الله عنهما التحير في الآخرين
 أن شاقرا وإن شاح **وجيب** **تقديم الفاتحة** على قراءة السورة
 لمواظبته النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى لو قرأ من السورة
 استأذنته فقرأ الفاتحة ثم يقرأ السورة ويسجد للشهو كما
 لو كرر الفاتحة قبل قراءة السورة **وجيب** **ضم الأنف** أي ما
 صلب منه **الحجزة في السجود** للمواظبة عليه ولا يجوز الاقتضا
 على الأنف في السجود على الصحيح كما قدمناه **وجيب** مراعاة الترتيب
 فيما بين السجدين وهو **التيان بالسجدة الثانية في كل**
ركعة من الفرض وغيره **قبل الانتقال** أي لغزير
 السجدة من باقي أفعال الصلاة للمواظبة على ذلك ولما
 قدمناه في بيان الفرائض حتى لو نسي سجدة من الركعة الأولى
 أو غيرها أو تركها عمدا فقصاها في آخر صلاته صحت وسجد
 للشهو وانز في العمدة **وجيب** **الاطمينان** وهو التقدير **في**
الأركان بتشكين الجواح في الركوع والسجود حتى ينظم مفا
 وهو الصحيح لأنه شرع لتكميل الركن فكان واجبا لقراءة الفاتحة

صله

لأركان ولا ستة كما قال الحرجاني يسن ستة موكلة وأدناه
مقدار تسبحة وقال أبو يوسف هو من لقوله صلى الله عليه وسلم
لمن خفف الصلاة ويقال له المسمى صلاة صل فانك لم تضل
وسئل محمد بن عبد الله عن ترك الطمأنينة فقال اني لخاف ان لا تجوز
وعن أبي حنيفة فيمن لم يتم ركوعه وسجوده ولم يقم صلبه قال
لحشى ان لا تجوز صلاة وقيل انما بالطمأنينة في الأركان لأن
الطمأنينة في القومة والجلسة ستة عند أبي حنيفة ومحمد ومقتضى
الدليل وجوب الطمأنينة في الأربعة وجوب نفس الرفع من
الركوع والجلوس بين السجدين للمواظبة على ذلك كله وكلامه
في حديث المسمى صلاة هو انه ذهب الكمالين المهام وتبعه
تلميذه ابن أبي عمير وقال انه الصواب فليست بثلة **ويجب**
الغفوة الأولى في الصحيح وقيل ليس وقلنا بالوجوب لمواظبة النبي
صلى الله عليه وسلم عليه وسلم عليه وسجوده للشهول ما تركه وقام ساهيكا
والمراد بالأول الأول ولو حكما فيشمل غفوة المسبوق فيما يقضيه
فيجب وان وجد منه حقيقة مع الإمام **ويجب قراءة التشهد فيه**
أي في الغفوة الأولى وسند كلفظه ان شاء الله تعالى وقوله في الصحيح
متعلق بكل من الغفوة الأولى وتشهده وهو اخترا عن القول
بسنينهما أو بسنة التشهد وحده وجه القول بالوجوب
مواظبة صلى الله عليه وسلم ولم يكن فرضا لما قدمناه
من حديث ابن مسعود رضي الله عنه اذا قلت هذا الى اخره
وتجب قراءة أي التشهد في الجلوس لا خيرا ايضا لما ذكرناه

ويجب

ويجب القيام إلى الركعة الثالثة من غير تراخ بعد قراءة التشهد
حتى لو زاد عليه بمقدار أدرك ركع ساهيا يسجد للسهول وتأخير
ولجب القيام للثالثة **ويجب لفظ السلام** مرتين في اليمين
واليسار للمواظبة عليه وسيأتي حكمه في الفتاوى به في السنن
ولم يكن فرضا لما قدمناه من حديث ابن مسعود **دون عليكم**
اذ يحصل المقصود بلفظ السلام دون متعلقه ويجه الوجوب
بالمواظبة عليه **ويجب قراءة فتوت الوتر** عند أبي حنيفة
وكذا تكبيرة الفتوت كافي للجوهر وليس وصلاته عند همام
فيقال فتوت الوتر فدل على انه من خصايتها وهو اما بالفرض
وهو مستفاد بالواجب وهو متعين بخلاف التسيب ونحوه فانه
يضاف الى الركوع فقط فلا يجب الجابر بتركه بخلاف الفتوت
ويجب تكبيرات العيدين كلها وكل واحدة منها واجبة يجب
بتركها سجود السهو وتسمى الزوائد وهي ثلاث في ركعة ووجه
الوجوب الاضافة الى الصلاة كما ذكرناه **ويجب تعيين**
لفظ التكبير لافتتاح كل صلاة للمواظبة عليه ولذا قال
في الذخيرة انه يكره الشروع بغير التكبير في الأصح ولذا
قلنا لا يتعين التكبير لافتتاح صلاة العيدين خاصة
اخترازا عما قال به بعضهم واليه يشير قول الشرحي الأصح
انه لا يكره الشروع بغير التكبير كما في التبيين ووجه ما ذكرناه
مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على التكبير عند افتتاح كل صلاة
ويجب تكبيرة الركوع في الثانية أي لركعة الثانية من

في رواية أبي حنيفة

كل

العبد تبعا لتكبيرات العبد لا نهاتيلها بخلاف تكبير الركعة
 في الركعة الأولى من العبد **وجيب جهر الامام بقرأة ركعتي**
الجهر قرأة **اولي العشاء** للمواظبة عليه **ووقفنا** لفعله صلى الله
 عليه وسلم ذلك في الفضا **وجيب الجهر** بالقرأة في صلاة **الجمعة**
والعبد **والتراويح** **والوتر** في **رسمان** على الامام للمواظبة
 وحقيقة الجهر سماع الغير **وجيب الاسرار** وهو سماع
 نفسه على الصحيح كما تقدم **في جميع** ركعات **الظهر والعصر**
 ولو في جميعها بمعرفة **والاسرار فيما بعد اولي العشاء**
 وهي الركعة الثالثة من المغرب والثالثة والرابعة من العشاء
والاسرار في نفل النهار للمواظبة على ذلك **والمنفرد بخير فيما**
جهر بقرأته الامام وهو المغرب والعشاء والجهر وما سبق به
 من الجمعة والعبد وغيرهما **والاصل في ذلك** ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقرأة في الصلوات كلها في
 الابتداء وكان المشركون يؤذونه ويستون من انزله ومن انزل
 عليه فانزل الله تعالى ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها اي
 لا تجهر بصلواتك كلها ولا تخافت بها كلها **وابتغ بين ذلك**
 سبيلا بان تجهر بصلوة الليل وتخافت بصلوة النهار
 فكان بعد ذلك يخافت في صلاة الظهر والعصر لانهم كانوا
 مستغدين للايذاء في هذين الوقتين **وجهر في المغرب**
 لاشتغالهم بالاكل وفي العشاء والجهر لقرأة هرو في الجمعة
 والعبد لانهم اقامها بالمدينة وما كان للكفار بها قوة

وهذا

وهذا العذر وان زال بنبذة المسلمين فالحكم باق لان بقائه
 يستغنى عن بقاء السبب ولانه اخلف عذر الغر وهو كثرة
 اشتغال الناس في هاتين الصلاتين الظهر والعصر دون
 غيرهما وقد نفقدا لاجتماع على الجهر فيما ذكرنا ولا يبالغ
 الامام في الجهر لانه يمكن ان يزيد فيه على حاجة الناس
 والمنفرد **كمستغفرا بالليل** فانه يجزي ان شجهر وان شاء
 اسر ويكتفى بما ذكر في الجهر لحصول المقصود به ولا يجهر بما
 يضربنا به الحديث على شدة رضى الله عنها انه عليه السلام
 جهر في التهجيد بالليل وكان يؤنس اليقظان ولا يوقف الوسا
 كذا في معراج الدراية **ولو ترك السورة في ركعة من اولي المغرب**
او في جميع اولي العشاء قراها اي لسورة الامام وجوبا على
 الاصح واستحبابا على ما قال في الاصل **في الاخيرين من**
 العشاء في الثالثة من المغرب **مع الفاتحة جهر بها على**
 الاصح وروي ابن سماعه عن ابي حنيفة انه يجهر بالسورة
 لا الفاتحة ولا يلزم الجمع بين الخافضة والجهر في ركعة لان
 القرأة تلحق بمحل الاذا واختاره قحطه لاسلام وروي
 هشام عن محمد انه لا يجهر بصلواته اما الفاتحة فلو جوب
 لخفايتها واما السورة فليلا يجمع بين الجهر والخافضة
 في ركعة وهو غير مشروع وجه الصحيح ان الجمع بين الجهر
 والخافضة لما كان غير مشروع في ركعة واحدة صرنا الى الخف
 الامرين وهو تغيير صفة النفل وهو الفاتحة دون تغيير

صفة الواجب وهو السورة ويقدم الفاتحة ثم يقرأ السورة
وهو الاشبه وعند بعضهم يقدم السورة لانها ملحقة بالاوليين
فكان تقديمها اولي وعند بعضهم يترك الفاتحة لانها غير واجبة
ولو تذكر الفاتحة بعد قراءة السورة قبل الركوع ياتي بها ويبيد
السورة في ظاهر المذهب لانه اذا اتي بها تكون فرضا كالشروع
فصار كما لو تذكر السورة في الركوع فانه ياتي بها ويبيد الركوع
ولو ترك الفاتحة في الاوليين لا يكرها في الاخرين عندهم
ويجوز للسهولة ان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة كقراءة
السورة فيه مشروعة نفلا ايضا على ما في شرح الجامع الصغير
لنحو الاسلام فاذا قرأ الفاتحة مرة وقع عن الا اذا كانها اقوي
لكونها في محلها ولو كررها خالف المشرع بخلاف السورة فان
الشفع الثاني ليس محلها اذا تجاوز ان تقع فضا لكن ذكر العتاني
في فتاواه ان تكرار الفاتحة في النطوع لا يكره لو ردد الخ في مثله
فان قيل القضا صرف ماله لما عليه وقد شرعت الفاتحة في
الاخرين حقالة فله صرفه الى ما عليه فيفضيها والسورة
لم تشرع في الاخرين حقالة فلا يفضيها قلت اعلى رواية
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى قراءة الفاتحة واجبة
في الاخرين فلم يملك صرفها الى ما عليه لانها لم تشرع حقالة
واما السورة فشرعت نفلا في الاخرين حتى لو قرأها فيها بعد
الفاتحة لم يجز عليه سجود السهو فملك صرفها الى ما عليه
فصل في بيان سننها اي الصلاة وهي اجري وخمسون

تقريرا

بلغ مقابلة
على اصل صحيح
قول على ذلك
المع

تقريرا منها انه ليس **رفع اليدين للتحريم حذرا** الاذنين للجز
لما في صحيح مسلم عن ابي بن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر ووضعها جبال اذ نية ولما
روى الطحاوي والدارقطني كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا صلى رفع يديه حتى يكون ابهاما حذا اذ نية زاد الدارقطني
فيه ثم لم يبد وروي هو والحاكم عن انس قال رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم كبر فخاذي باهامينه اذ نية ثم ركع استقر
كل مفصل منه ولخط بالتكبير حتى سبقت يداه ركبته قال
الحاكم اسناده صحيح على شرط الشيخين وروى الدارقطني بطريق
اخر عن انس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي باهامينه
اذ نية ثم يقول **سبحانك اللهم وبحمدك** الى اخره وقال رجالك
اسناده كلهم ثقة **وحذا اذ في الامة** لانها كالركل في الرفع
وكالحرة في الركوع والسجود تنقسم لان ذراعها ليسا بعورة
ورفع اليدين حذا المتكبين المحرم على الصحيح لان مبني حالها
على السترو وذراعها عورة وهذا هو رواية محمد بن مقاتل عن اصحابنا
وفي اجنبتي الى مكبها حذاء ثدييها واحترزنا بابا صحيح عن رواية
الحسن التي قد منها انها ترفع حذاء اذ نيةها وليس **نشر الاصاب**
لما روى نعم عليه السلام كان اذا كبر رفع يديه ناشرا اصابه
وكيفيته ان لا يضم كل الضم ولا يفرج كل الفرج بل يتركها على
حالتها منشورة وليس **مقارنته لحرمان المقدس** لحرمانها

ج

عند الامام لانفعليه السلام من المؤمنين بالتكبير في زمان
يكبر فيه الامام بقوله اد اكبر فكثر والآن اذا الوقت حقيقة
كالحين فيكون تقديره فكثر وفي زمان تكبير الامام والفا وان
كانت للتعقيب فقد تستعمل للقرآن كقوله عليه السلام واذا
فانصتوا لقوله تعالى واذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا
بحب الاستماع والانصات في زمان القراءة لا بعده وقال
ابو يوسف ومحمد يكبر للحرمة بعدما حرما الامام لما روي
والفا للتعقيب وعلمت الجواب بان اذا الوقت والفا تكون
للقرآن والخطا في الجواز على الصحيح وانما الخلاف في الاولوية
قال الامام الاقتدا عقد مؤافقة وايضا في القرآن لاني
التأخير فكان اولى اخترازا عن الاختلاف المنه عنده وعندهما
بعد احواله لان في القرآن احتمال وقوع التكبير سابقا على تكبير
الامام وهذا غير معتبر لان كلاهما فيما اذا اتفق عدم سبق
فان غلب على ظنه انه كبر قبل الامام لا يجزئ يدوان غلبت عليه
انه كبر بعد الامام واستوى الحالان لجزاه لان امره محمول على
الصواب حتى يظهر الخطا كما في التجديد والمريد وكثر في الظهيرة
اذ كانت الصلاة من وجه او وجوه وفسدت من وجه فانه
يحكم بالقسا ولخذا بالتوثق والاحتياط **وسن وضع الرجل**
يده اليمنى على اليسرى تحت ستره لحديث علي رضي الله عنه
ان من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السترة ولانه
اقرب الى السعظم كما بين يدي الملوك ووضعهما على العورة

لا يضرب

لا يضرب فوق الثياب وكذا بالخطايل لانها ليست لهلكم العورة
في حقه ولهذا انضغ المرأة يديها على صدرها وهو عورة **وصفة**
الوضع ان يجعل باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى
مخليا بالخنصر والابهام على الرسغ واشتد كثير من
مشايخنا ليكون عملا بالحديث لانه ورد الاخذ وورد الوضوء
وبالملاط لا يخطا لانه قيل يضع الكف على الكف واختار
بعضهم وضعها على المفضل **قال** في معراج الدراية كذا في المجتبى
والظهيرية والمبسوط انتهى وكذا قال صاحب المفيد ياخذ
رسغ اليسرى بالخنصر والابهام من اليمن وهو المختار لانه
يلزم من الاخذ الوضع ولا يتفكس وعن ابي يوسف يقبض
باليمين رسغ اليسرى واختاره المندواني وقال محمد بن يونس
كذلك ويكون الرسغ وسط الكف كما في التبيين وقيل ان الذي
اشتد منه الكثير من الصفة المذكورة في المتن خارج عن المذا
والا حديث انتهى **قلت** فعلى هذا ينبغي ان ينقل بصفة احد
الحديثين في وقت وبصفة الاخر في غيره ليكون جامع بين
المرويين حقيقة لان تلك الصفة ليس فيها حقيقة كل من
المرويين تماما بل صفة ثالثة فيها جمع لهما لاعلى وجه التمام
لكل منهما انتهى **ويسن وضع المرأة يديها على صدرها من**
غير تخليق لانه استرلها **ويسن الشا** لما روينا ولقوله
صلى الله عليه وسلم اذا فتمت الى الصلاة فارفعوا ايديكم ولا تخالف
اذا انكم ثم قولوا سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جَدُّكَ

ولا اله غيرك وان لم تزدوا على التكبير لجراكم رواه الطبراني
وسندكم معاني الفاظه ان شا الله تعالى **وليس التقوى** فيقول
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو طاهر المذهب ولختاره
سمن الائمة وابوعمر وعاصم وابن كثير من القراء يقول استعذ
بالله من الشيطان الرجيم ولختاره الهندي واني ومن القراخمة
لموافقة القرآن وحديث ابي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم كان
اذا قام الى الصلاة استفتح ثم يقول **اعوذ بالله السميع العليم**
من الشيطان وقوله للقرآن فيه اشارة الى ان من لا يقرأ لا يتقوى
لانه تابع للقرآن فيا في به المسبوق كالامام والمنفرد لا المتبدي
لانه لا يقرأ ولا امر بما معلق بزيادة القراءة وهذا قول ابي حنيفة
ومحمد بن عجل ابو يوسف الاستعاذة بتعا للثامنة للصلاة
لا يقال لدفع وسوسة الشيطان والمصلح لوجوب اليه من القاري
فيخلق به دلالة **قال في الخلاصة** والخبير قول ابي يوسف
الصحيح **رشد التسمية اول كل ركعة** وهي آية من القرآن اترلت
للفصل بين السور على الاصح ليست من الفاتحة ولا من كل سورة
ليس الايتان بها في ابتداء القراءة قبل الفاتحة لقول ابن
عباس رضي الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح صلاته
ببسم الله الرحمن الرحيم وقول امر سلمة رضي الله عنهما ان المفصل لله
عليه وسلم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في الفاتحة في الصلاة وعدها
آية ذكره النووي والحاكم وقول نعيم صليت خلف ابي هريرة فقرأ
بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بآية القرآن فلما سلم قال والذي نفسي

بيده اني لا شهدكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابن حبان
وابن خزيمة في صحيحهم ما رواه الطحاوي وزاده فلما بلغ غير المنقوض
عليهم ولا الضالين قال امين فقال الناس امين كذا في البرهان
وقد ذكرها في السنن في اكثر كثيرهم وبعد ما شرح الزيلعي هذا المخل
على انها سنة **قال** في باب سجود السهو ومنها اي وليجات الصلاة
البسطة فاذا تركها يجب عليه سجود السهو وقيل لا يجب وقيل
ان تركها قبل الفاتحة يجب وان تركها بين الفاتحة والسورة
لا يجب انتهى كلامه وقال العلامة الشيخ علي المقدسي في شرحه
نظم اكثر عن المجتبي الصحيح انها تجب في كل ركعة **قال شيخنا** شيخ
الاسلام السمدلي في شرح المختار ليست بواجبة فقد حكى المحققون
من الحقيقة كالامام ابي بكر الرازي والعلامة ابي بكر الكاساني
وغیرهما الخلاف بين ائمتنا في السجدة لافي الجواب قال بعض المحققين
القول بالوجوب ليس له اصل في الرواية وما نسب الى ابي حنيفة من
الخلاف في الوجوب فهو من طغيان الزلع ومن نسب اليه القول
بالوجوب فليس مشهور الاختيار كتحديد القاسم المؤميين
والبرهان الكافي وغيرهما وصرح صاحب الخلاصة بعدم
سجود السهو وتركها انتهى ولكن في الغاية اوجب عين الائمة
الكرابيبي السهو وترك البسطة بين الفاتحة والسورة •
وايضاً قال في معراج الدراية الخلاف في الوجوب اي وجوب
البسطة فمندها رواية المعالي عن ابي حنيفة انها تجب في الثا
لثا كوجوبها في الاولى وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة انها لا تجب الا

عند افتتاح الصلاة وان قراها في غيره فحسن والصحيح انها تجب في كل
ركعة حتى لو سمي عنها قبل الفاتحة بغيره الشهور وكذا قال ابن وهبان
في نظره. ولو لم يتيسر لها هيكل ركعة فليست بركعة **ايضا** قال الاكثر
ولكن لم يسلم دعواه الاكثرية وقال في الجرح وهذا اي القول بالقول
كله ضعيف والمواظبة عليها لم تثبت لما في مسلم عن انس صليت
خلفا النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع منهم احدا
يقول **بسم الله الرحمن الرحيم** وان كان قد لجأ به عنده امتنا
بانه لم يرد في القراءة بل السماع للخفا بدليل ما رواه الجماعة
فكانوا لا يجهرون **بسم الله الرحمن الرحيم** وهو دليلنا على الاخفاء ولو
التصريح يلزم من الشهور بتركها لقلت ان الجواب في كلامهم بمعنى الثبوت
انتهى **وليس التامين** للامام والمأمور والمنفرد لقوله صلى الله
عليه وسلم اذا امن الاسلام فامنوا فانه من وافق تامينه تامين
الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه زاد في جمع الروايات
وما تأخر والمراد من الموافقة الاخلاص والثقة بالله تعالى
لا الموافقة في التلفظ بها في وقت واحد قال الارزهرى غفر له
دعائه وغفره دعاء عليه لان الغفر هنا الاعلام انتهى من
المستصفي والدرية وفي رواية البخاري اذا قال الامام غير
المنضوب عليهم ولا الصائين قولوا آمين الحديث وفي مسلم
اذا قال الحمد في الصلاة آمين الحديث قال **عبد الحق** في هذه
الرواية انه رجع المنفرد وفي الكشف روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال لفتني جبريل عليه السلام عند فراغي من الفاتحة

امين

١٦٢

امين وقال انه كلختم على الكتاب وليس من القران بدليل انه
لم يثبت في المصنف وفي المجتبى لاختلاف ان امين ليس من
القران حتى قالوا بما زناد من قال انه من القران وانه مشهور
في حق المنفرد والامام والمأمور والقارى خارج الصلاة
وفي امين اربع لغات افصحهن واشهرهن بالمد والتخفيف لان اصله
يا امين استجبت دعائنا وهو اسم من اسماء الله تعالى الا انه استغنى
يا الله افاقيم المدة مقامه والمعنى استجبت وهو صوت سمي به
الفعل الذي هو استجبت وعن ابن عباس رضى الله عنهما سالت
رسولا صلى الله عليه وسلم عن معنى امين فقال افعل وقيل تقرأ
همين اي همين مي خواهم او همين مي يابيد **قال الشاعر**
يا رب انك ذو من ومغفرة. ثبت بعافية ليل المجتينا.
يا رب لا تسلبني جهما ابدا. ويرحم الله عبدا قال امينا.
والثانية بقصر الالف والتخفيف **قال الشاعر**
بتلعد عنى فطلى اذ دعوتى. امين فزاد الله ما بيننا بعدا
وما تان مشهورتان وعلى اللغتين نبنى على الفخ مثل كيف واين
لاجتماع الساكنين ويجوز سكون التون فيهما والمد لاختيار الفقهاء
لموافقة المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم والفقر لاختيار الادباء
والثالثا لاما لة والرابعة بالمد والتشديد والاضربتان
كلها الواحدي ومعنى القول بان التشديد خطأ فاحش اى انه
ليس بشي وقيل معناه قاصدين الصلاة لذكر قوله ولا الضا
وعن شمس الائمة الحلواني له وجه لانه حينئذ معناه تدعوك

لين

قاصدين لطابتك صيانة لصلاة العامة وعن جعفر الصادق
والحسين بن الفضل انهما قرأهما هكذا ولا تقتل به الصلاة
لانه يوجد في القرآن وعليه الفتوى وقيل تقتل به كافي الجحيم
وقال في البحر ومن الخطا التشديد مع حذف اليا مقصودا ومقدرا
ولا يبيد فساد الصلاة فيما انتهى وفيه اشارة الى انها لا تقتل
بالمدة والتخفيف مع حذف اليا لوجوده في القرآن **وليس التمجيد**
للموت والمنقر اتفاقا وللامام عندهما ايضا وسند كرو ليله
ان شا الله تعالى **وليس الاسرار** اي بالثنا والتقود والتسمية
والثامن والتجديد لما روى الطحاوي في اناؤه عن ابل قال كان عمر بن
البيهمان ببسم الله الرحمن الرحيم ولا بالتقود ولا بابين وروى
محمد بن الحسن في اناؤه اربع يخفيهن الامام التقود وبسم الله
الرحمن الرحيم وبسم الله اللهم وبحمدك وآمين ورواه عبد الرزاق في
مصنفه الا انه قال عوض بسم الله اللهم وبحمدك اللهم ربنا لك الحمد
وقول انس صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وظف لي بكر
وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقول **بسم الله الرحمن الرحيم**
رواه الشيخان وفي لفظ لمسلم فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد
رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في اخرها
ورواه النسائي والدارقطني في سننها والامام احمد في مسنده
وابن حبان في صحيحه وقالوا فيه وكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم
وزاد ابن حبان ويجهرون بالحمد رب العالمين وفي مسند ابي يعلى المديني
فكانوا يستفتحون القراءة فيما يجهر به بالحمد رب العالمين وفي اناؤه الطحاوي

ويتم

لأنه تعالى
عظم الله
رحمته

ومعجم الطبراني وحلية ابي نعيم ومختصر ابن خزيمة فكانوا يسترون
ببسم الله الرحمن الرحيم ورجال هذه الروايات كلهم ثقة متخرج
لهم في الصحيحين وقول ابن عثيمين مفضل بمعنى ابي وانا اقر باسم الله
الرحمن الرحيم فقال ابي بن ابيك والحديث قال ولم ار احدا من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينقل اليه الحديث في الاسلام منه
فاني صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع ابي بكر وعمر وعثمان
فلم اسمع احدا منهم يقولها فلا تنقلها انت واذا صليت فقل الحمد
سرب العالمين رواه الطحاوي وابن ماجة والنسائي والترمذي
وقال حديث حسن واما ما ورد من الجهر بالبسملة فقد ذكره علي
وتضعيف طريقة الطحاوي رحمه الله تعالى ونقله في الفقه والرهان
بما يطول ذكره وعن ابن عباس الجهر بالبسملة قراءة الاعراب وعنه
ايضا لم يجهر النبي صلى الله عليه وسلم بالبسملة حتى مات وحكي عن
الدارقطني انه لما ورد مصر سألته بتقضى أهلها تصنيف شيء
في الجهر بالبسملة فصنف فيه جزا فاقسم عليه بتقضى المالكية
ان يجهر بالصحيح منها فقال لم يصح في الجهر حديث وقد جمع أبو بكر
الخطيب البغدادي احاديث الجهر وقد بينت غلطها وغللها في
البرهان بما يطول ذكره فليراجع **وليس الا عندا** ابتداء
التسمية وانتهائها بان يكون انتباها عن غير طاعة الراس
لانه المتوارث **وليس جهر الامام بالتكبير والتسبيح** حاجته
الى الاعلام بالدخول والانتقال فيتدب الامام لان المأموم
والمنقر لا يسكن لها الجهر لان الاصل في الذكر الاخفاء والحاجة

رضته

لعمري إلى الجهر ويسن **تفريح** **القدمين في القيام** **تطهير اصابع** لانه
 اقرب إلى الخشوع وروي عن ابي نصر الدبوسي رحمه الله تعالى انه
 كان يفعل ذلك والتراوح افضل من نصب القدمين وتفسير التراوح
 ان يعتمد على احد هما مرة وعلى الاخرى مرة لان القيام بهذه الصفة
 اليسر وامكن لطول القيام وافضل الصلاة اطولها قيا ما
 كذا في البخاري والمزني **يسن ان تكون الشورة المضمومة**
للفاتحة من طوال الطوال والقصار يكسر لاول فيهما جمع
 طويلة وقصيرة ككريم وكريمة والطوال بالضم الجبل الطويل
المفضل سمي بمفضل لكثرة فضوله وقيل لقلة المنسوخ فيه
في صلاة الجهر والظهر ويسن ان تكون الشورة **من اوسا**
 اي المفصل والاولا وسطا بفتح السين ما بين القصا
 والطوال **في صلاة العصر والعشا** ويسن ان تكون الشورة
من قصاره اي المفصل **في المغرب** وهذا لو كان المصلي **مقيما**
 ولم يشغل على المقتدين بقرائته من طوال المفصل وهو الشئ
 السابع قيل هو عند اكثر من سورة الحجرات وقيل من سورة
 محمد صلى الله عليه وسلم او من الفتح او من فاتحة البروج
 واوساطها منها الى لم يكن وقصاره منها الى اخره وقيل
 طواله من الحجرات الى عيسى واوساطها من كورت الى الضحى
 والباقي قصاره كره في شرح الطحاوي والاضل فيه ما كتبه
 عمير الخطاب الى ابي موسى لا شعري ان اقرا في المغرب
 بقصار المفصل وفي العشا بوسط المفصل وفي الصبح بطوال المفصل

رواه

تتم

رواه عبد الرزاق في مصنفه والظاهر كالجهر لمسا وانتهى
 في سعة الوقت وقال في الاصل ادونه لما روي عن عمر رضي الله
 عنه انه كتب الى ابي موسى ان اقرا في الظهر باوساط المفصل
 ولان وقتها وان كان ملتسعا لكنه وقت اشتغال الناس في مهمات
 بخلاف الصبح والعصر كالعشا في استخفاف التلخيص فتلحق
 بها في التقدير فلو طولت القراءة لربما افضت الى الوقوع
 في الوقت المكره وكان اوسطه فهما السبب واما المغرب
 فمبناها على الجملة وكرهته التلخيص فكان قصاره بها
 اليق واطلق طلب القراءة فيما ذكر فشمّل المنفرد وبه صح
 في المجتبي انه يسن في حق المنفرد ما يسن في حق الامام
 من القراءة **تنبيه** قراءة القرآن على التاليف في
 الصلاة لا بأس به لما روي عن السنن من مالك رضي الله عنه
 ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقرءون
 القرآن في الغلظ على التاليف ومثلنا استحسنوا قراءة
 المفصل ليسمع القوم ويتعلموا والقراءة في الركعتين من
 اخر السورة افضل او سورة بتمامها ينظر ان كان اخر السورة
 اكثر ايات من السورة التي اراد قرائتها كان الافضل له
 ذلك وان كانت السورة اكثر فقرائتها افضل لانه كلما
 طالت قرائتها كان افضل لكن ينبغي ان يقرأ من اخر سورة واحدة
 أمّا لا ينبغي ان يقرأ في كل ركعة اخر سورة على حدة لان ذلك
 عندنا لمثلنا مكره كذا في البخاري والمزني وقال ايضا

لو قرأ بعد فاتحة الكتاب خاتمة السورة تجوز من غير كراهة لان
 ابا بكر رضي الله تعالى عنه قرأ خاتمة سورة البقرة لكن لا يفضل
 ان يقرأ سورة معها اي لفاتحة لقوله عليه السلام لا صلاة
 الا بفاتحة الكتاب وسورة معها هكذا ذكره شمس الائمة
 الشيخ وقال الزيلعي روى عن ابي هريرة كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يقرأ في الجرمين الستين الى المائة وقال في الجرمين
 الصغير يقرأ في الجرمين الصغير في الركعتين باريعين اية او خمسين
 اية سوى الفاتحة ويروى من اربعين الى الستين ومن ستين
 الى مائة هكذا ذكر الطحاوي ايضا و مراده ان يوزع الاربعين
 او الخمسين بان يقرأ في الركعة الاولى خمسا وعشرين مثلاً
 وفي الثانية بما بقي الى تمام الاربعين لا ان يقرأ في كل ركعة
 اربعين او خمسين انتهى وليس المراد الحصر بما ذكره لانه
 ليس اطالة الاولى على الثانية كما سذكره ووفق
 بين ذلك باختلاف حال الراغبين وبالأرض وبجشن
 الضوت وعدمه عند الناس لا عند نفسه وبهذا يعلم
 الجواب عن قول صاحب الجرح ان عبارة الكثر اذا دلت
 بقولها وسنتها في الحضر طوال المفصل الى اخره ان القراءة
 في الصلاة من غير المفصل خلاف السنة وعن ابي هريرة
 انه عليه السلام كان يقرأ في الجرمين يوم الجمعة الم تنزيل
 الكتاب وهل ان علي الانسان وقد ترك الحقيقة الا كما
 نذر منهم هذه السنة ولازم عليها الشافعية الا

القليل

١٦٦
١٦٥

القليل فطن بجملة المذهبيين بطلان الصلاة بالنفل والتركت فلا
 ينبغي الترك دائماً ولا الملازمة ابداً وروى انه عليه السلام كان يقرأ
 في الظهر والليل اذ يغشى وقرأ فيها سبع اسم ربك وفي العشا الاخرة
 والشمس وضحاها وفي المغرب قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد
 والظاهر ان هذا الاختلاف لاختلاف الاحوال ولذا قال صلى الله
 عليه وسلم من امر قوم ما في يصل بهم صلاة اضعفهم وهي لا تبلغ
 القدر المشنون لكن تكون سنة باعتبار مراعاة الحال وروى
 انه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في الجرمين ما فرغ قالوا له
 اوجرت قال سمعت بكأصبي فخشيت ان تنقن امه وكذا قال في
 البدايع ان التقدير يختلف باختلاف الحال والوقت والقوم
 ولا علينا بهذا البسط من لوم **يسن** ان يقرأ **سورة شارق** ايضا
 ولوم من فصار المفصل في الظهر والصبح **لو كان مسافراً** الحديث
 ابي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة
 الجرمين السفر لان السفر اثر في اسقاط شرط الصلاة فلا يجوز
 في تخفيف القراءة اولى وشمل الاطلاق في الجامع الصغير حالة القرار
 كحالة السير وما وقع في الهداية وغيرها من انه محمول على حالة
 العجلة والسير واما في حالة الأمن والقرار فانه يقرأ نحو سورة
 البروج والنشفت فليس له اصل يعتمد عليه من جهة القراءة
 ولا من جهة التسمية قاله بعض المحققين **وليس** **الحالة الاولى**
في الجرح اتفاقاً للتواتر من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
 يومنا هذا كما في النهاية ولانه وقت لزوم وغفلة فيعين الامام

الجماعة بتطويلها رجا اذا ركعها لانه لا تقرب بالنوم فيجعل ثلثي
القرة في الركعة الاولى والثالث في الثانية وهذا بيان الاستحباب
واما الحكم فما لتفاوت وان كان اكثر من ذلك لا بأس به وقوله
فقط اشارة الى انه لا يسر الطالة اولى غير الجهر وهذا عند هيا
وقال محمد بن ابي ان يطول الركعة الاولى على الثانية في الصلوة
كلها لقول ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر
في الركعتين الاوليتين فاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخرتين
بفاتحة الكتاب ويطول في الركعة الاولى ما لا يطول في الثانية
وهكذا في المصرو وهكذا في الصبح رواه الشيخان واللفظ للبخاري
ورواه ابو داود بمعناه وفي رواية له وكان يطول الركعة الاولى
من الظهر ويتصر الثانية وكذلك في الصبح ولها ما رواه ابو سعيد
الخدري رضي الله تعالى عنه انه عليه السلام كان يقرأ في صلاة
الظهر في الركعتين الاوليتين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي العصر
في الاوليتين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية رواه مسلم فانه نص
ظاهر في المساواة بخلاف حديث ابي قتادة فانه يحتمل ان يكون التطويل
فيه ناشيا من جملة الشا والتعوذ والتسمية وقراءة ما ذكره في الثلاث
فيجعل عليه جمع بين المتعارضين بقدر الامكان ويتدنا بالطالة
الاولى لانه يكره الطالة الثانية على الاولى اتفاقا وانما يكون
بثلث ايات فما فوقها فان كان آية او آيتين لا يكره لانه صلى الله
عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في المغرب والثانية اطول بآية واشترنا
الى انه يسوي بينهما في التوافل وان الطال الاولى فيها لا يكره لان

مبتدأ

مبتدأ على التحفيف والام فيه اشبهل من الفرض وليس تكبير
الركوع لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره عند كل خفض ورفع
سوى الرفع من الركوع فانه كان يسمع فيه ويسن **تسبيح**
اي تسبيح الركوع **ثلاثا** لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ركع احدكم
فليقل ثلاث مرات سبحان رب العظم وذلك ادناه واذا سجد
فليقل سبحان رب الاعلا ثلاث مرات وذلك ادناه رواه
ابو داود وابن ماجة بهذا اللفظ اي اذ في كماله المعنوي
وهو الجمع المحصل للثنية لا اللغوي والامر للاستحباب
فيكره ان ينقص عنها ولو رفع الا مام رأسه قبل اتمام المقتدي
ثلاثا فالصحيح انه يتبعه وكما زاد فهو افضل للمنفرد
بعد ان يكون الختم على وتر ولا يزيد الا مام على وجه يميل به
القوم ولا ياتي في الركوع والسجود بغير التسبيح وقال الشافعي
رحمه الله يزيد في الركوع اللهم لك ركعت ولك خشعت
ولك اسلمت وعليك توكلت وفي السجود سجد وجهي للذي
خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تنبارك الله احسن الخالقين
كما روي عن علي قلنا هو محمول على حالة التمجيد عندنا وقيل ان
تسبيح الركوع والسجود وتكبيرهما واجبات كذا في البرهات
وليس لحدركتية يديه حال الركوع وليس تفريح
اصابعه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسر رضي الله عنه اذا ركعت
فضع كفك على ركبتك وفرج بين اصابعك وارفع يدك
عن جنبك رواه الطبراني ولما في الصحيحين عن مصعب بن سعد

ابن ابي وقاص قال صليت جنب ابي ولطبت بين كفي ثم وضعت يميني
 فخذى فمنا ابي وقال كما نفعل ففهمنا عنه وامرنا ان نضع
 ايدينا على الركبتين الا في السجود وحكمة تفرج الاصابع تمكنه من
 بسط الظهر لقوة الاستمساك بيديه ولا يطلب التفرج الا
 هنا والمرأة لا تفرجها لان مبنى حالها على السجود وليس **نصب**
ساقيه لانه المتوارث واخشاؤها شبه القوس كما يفعل
 بعض من لا علم عنده مكرهه وليس **بسط ظهره** حال ركوعه
 لقول وابصة بن معبد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
 وكان اذا ركع يسوي ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر واه
 ابن ملحة وروي انه كان اذا ركع لو كان قدح ماء على ظهره لم يمتد
 لا ستواظهره وليس **سوية راسه بعجزه** العجز من كل شي مؤخره
 ويذكر ونوث والعجز للمرأة خاصة وقد تستعمل للرجل والمرأة
 واما العجز فعام وهو ما بين الوركين من الرجل والمرأة وهي
 مؤنثة وبنو تميم يذكرون وفيها اربع لغات فمع العين وضمتها
 ومع كل واحد ضم الجيم وسكونها والافصح وزن رجل والجمع اعجاز
 كذا في المصباح والمغرب وليس التسوية لقول عائشة رضي الله
 عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ركع لم يمسح راسه
 ولم يصوبه ولكن بين ذلك اي لم يرفع راسه ولم يخفضه
 رواه مسلم وفي البخاري من حديث ابي حميد ثم يركع ويضع راسه
 على ركبتيه ثم يقعد فلا يصب راسه ولا يفتح **ويسن**
الرفع من الركوع وهو الصحيح وروي عن ابي حنيفة رحمه الله

ان

ان الرفع منه فرض والصحيح الاول لان المقصود الانتقاء
 وهو يتحقق بدونه بان يخط من ركوعه وقد منا ان مقتضى الدليل
 وجوب الرفع منه للمواظبة عليه وللامر في حديث النبي صلى الله
 وآله ذهب المحقق ابن الهمام **وليس القيام بقده** اي بعد الرفع
 من الركوع **طهنا للتوارث** وليس **وضع ركبتيه** ابتداء ثم
يديه ثم وجهه عند نزوله **للسجود** وليس **عكسه** بان يرفع
 وجهه ثم يديه ثم ركبتيه **للهوض** للقيام هذا اذا كان قويا
 حاقيا واما اذا كان ذليلا او ضعيفا لا يمكنه وضع ركبتيه قبل
 يديه فيبدأ بوضع يديه ويعمل عليهما للسجود والنهوض وليست
 المبطو باليمين والنهوض باليسار ولا الضل فيه قول وايل بن حجر
 رضي الله عنه رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع
 ركبتيه قبل يديه واذا انقضى رفع يديه قبل ركبتيه رواه
 اصحاب السنن الاربعة **وليس تكبير السجود لما روي** وليس
تكبير الرفع منه اي من السجود لما روي **وليس كون السجود**
بين كفيه لما في مسلم انه صلى الله عليه وسلم سجد ووضع وجهه
 بين كفيه وفي الترمذي كان صلى الله عليه وسلم يضع وجهه
 اذا سجد بين كفيه رواه عن البراء بن عازب وقال حديث حسن
 وروي ذلك عن ابن عمر وسعيد بن جبير فيعارض في البخاري
 من حديث ابي حميد انه صلى الله عليه وسلم لما سجد وضع كفيه
 خذ ومكبيه وبه قال الشافعي يضع يديه خذ ومكبيه لحديث
 ابي حميد انه عليه السلام كان اذا سجد مكن خيمته وانقذه من

قوله مكبيه اي انه يستقل ذلك
 بكفه ولا يصح ان يرفعه الى الخلف
 كما تقدم من الخارج على كونه

الارض وحي يديه عن جنبيه ووضع كفيه حذامنيكه ورواه
ابوداود والنزمدي وصححه وقال بنص المحققين لو قال قائل
ان السنة ان تفعل ايها نيتي رجعا للمرويات بناء على انه عليه
السلام كان يفعل هذا الحيا واما هذا الحيا لنا الا ان بين الكفين
افضل لان فيه من تخلص الجفافة المسنونة ما ليس في الاخر
كان حسنا ونسب **سنة** اي السجود بان يقول سبحان ربي الاعلى
لما لما روينا ونسب الجفافة الرجل اي مبادته بطنه عن
خديته وجفافة مرفقيه عن جنبيه وجفافة ذراعيه عن
الارض في غير رخصة لا في احد من الراعي الا اذا فاته حرام لما روي
انه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد جاف حتى لو شات بهمة ان
تمرين يديه لم يرت وكان صلى الله عليه وسلم اذا سجد يجح حتى يري
وضوح ابطيه اي بياضهما وفي رواية ميمونة كان صلى الله عليه وسلم
اذا سجد جاف حتى يري من خلفه وضوح ابطيه ورواه الطحاوي
وفي الصحيحين فرج بين يديه حتى يبيد بياض ابطيه ولقوله
صلى الله عليه وسلم وارف يديك عن جنبيك ولقوله صلى الله
عليه وسلم اعتدلوا في السجود ولا ييسط احدكم ذراعيه ابدا
الكاتب متفق عليه وقوله عليه السلام لا يتسط بسط
السبع وادع عمر على راحتك وابد ضبعيك فانك اذا افعلت
ذلك سجد بكل عضو منك رواه الحاكم وابن حبان وصححه في
المغرب ابدا الضبعين تفرجهما واما الايدى او هو الاظهر
فلم يجد في كتب الحديث رواية ولكن يستقيم من حيث المعنى

والضبع

والضبع الضعد وفي مبسوط شيخ الاسلام لختلف اهل اللغة
في قوله ضبعيه فقال بعضهم يحزم الباء وقال بعضهم برفعها
وهما اللتان الجافي التباعد البهية ولذا الشاة بعد السجدة
فان السجدة اول ما تنصده امه ثم يصير بهمة كذا في الدراية
ونسب انخفاض المرأة ولزقها بطنها بفخذها لا بها عور مستور
كما قدمناه وهذا استر لها وفي مراسيل ابي داود انه عليه السلام
مر على امرأتين يصليان فقال اذا سجدتا فضعتا بعض الخمر
الى بطن فان المرأة ليست في ذلك كالرجل **تنبيه** المرأة
تخالف الرجل في خصال منها انها ترفع يديها الى منكبيها وتضع
كفها على الاخرى من غير ان تضغط تديها ولا تجافي بطنها عن
فخذها على القول بان الرجل يضع يديه على ركبتيه والصحيح
انها تسويضعان على الفخذ كما سنده ولا تنفخ ابطيه في
السجود وتتورك ولا تقرح اصابعها في الركوع ولا تؤثر الرجل
وتكره جماعة من وتقوم وسط من لو فعلت ويكره الاذان
والاقامة لمن ايضا ولا تخضر جماعة الرجال ولا تنصب
اصابع القدمين ولا يستحب لها الاسفار بالبحر ولا الجهر
بالقراءة في الجهرية وتصفق للرررين يديها ونحوه ونسب
القومة يعني اتمامها لما قدمناه من ان الوقوف من السجود
فرض الى قرب القعود فاما مئة سنة ونسب **الجلسة**
بين السجدين بناء على قول ابي حنيفة ومحمد وفرض على
قول ابي يوسف كما تقدم ونسب **وضع اليدين على الفخذين**

وضع يديها على ركبتيها

وقت الجلوس **فيمائتين السجدة** فيكون صفة وضعهما **الحالة**
الشهادة للتوارث وهذا مما أغفل ذكره في المنون والشرح
 التي طلعت عليها في كتب إيماننا ودليل ذلك ما نقله
 الجلال السيوطي رحمه الله في البيهقي عن ابن العاد عن الإمام
 الشافعي في الأمر بقوله والثابت في الحديث أنه صلى الله عليه
 وسلم كان إذا سجد ورفع رأسه من السجدة الأولى رفع
 يديه من الأرض ووضعهما على فخذه وقال صلى الله عليه
 وسلم كما رأيت مني أصلي انتهى فله الحمد والشكر على تبينه لذلك
 وإطلاعي على دليله وفي قولنا وضع اليدين على الفخذين
 إشارة إلى أن هذه هي كيفية الوضع كما قال في الخلاصة
 وفي الفتحة يضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى
 على فخذه اليسرى ولا يأخذ الركبة هو الأصح انتهى
 لما روى عن محمد بن الخزاز أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 قاعدا في الصلاة واضعا يده اليمنى على فخذه اليمنى ورفعها
 أصبعه السبابة وقد أحشاها شيئا وهو يدعو وفي حديث
 وأبل أنه عليه السلام وضع يده على فخذه وقال الطحاوي
 يضع يده على ركبتيه كما في حالة الركوع لقول ابن عمر رضي الله
 عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد في التشهد
 وضع يده اليسرى على ركبتيه اليسرى ووضع يده اليمنى
 على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة
 وفي البدايع لأنه على كيفية الأولى تكون الأصابع متوجة

إلى الشبر

إلى القبلة وعلى الثانية إلى الأرض انتهى وعن محمد بن عيسى أن يكون طرف
 الأصابع عند الركبة انتهى وعلى ما قدمناه إذا عمل بهذا في وقت
 وبالأخر في غيره جمع بين الرويين لا بأس به **يسن اقتراش**
رجله أي رجل الرجل **اليسرى** ونصب اليمنى وتوجيه أصابعها
 نحو القبلة حالة التشهد في كل قعود في فرض ونفل لقول ابن عمر
 رضي الله عنهما من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى واستقبل
 بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى وفي حديث عائشة رضي الله
 عنها كان صلى الله عليه وسلم يفتش رجله اليسرى وينصب
 رجله اليمنى **ويسن تورك المرأة** لأنه استحلها وهوان
 تجلس على لينها وتنضع الفخذ على الفخذ وتخرج رجلها من
 تحت ركبها اليمنى **وتسن الإشارة في الصحيح** لما روي أنها
 وهو احتراز عن قول كثير من المشايخ أنه لا يشير أصلا وهو
 خلاف الرواية والدراية كما في البرهان وتكون **بالمسححة**
 وتسمى السبابة أيضا من أصابع اليد اليمنى فقط يشير بها
عند انتهائه إلى الشهادتين في التشهد لقول أبي هريرة
 رضي الله عنه أن رجلا كان يدعو بأصبعيه فقال له رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لحد لحد رواه الترمذي والنسائي ثم
 بين كيفية بقوله **يرفعها** أي المسححة **عند النفي** أي نفي
 الألوهية عما سوي الله بقوله لا اله **ويضعها عند الاثبات**
 أي اثبات الألوهية لله وحده في كلمة التوحيد بقوله لا اله
 ليكون الرفع إشارة إلى النفي والوضع إلى الاثبات **ويسن**

بسط الأصابع على الخدين ويسن الأسرار بقراءة التشهد ولا يعتقد
 شيئا من أصابع يمينه لتكون متوجهة إلى القبلة قيل الاعتدال إشارة
 بالمسحة فيما يروي عن أبي يوسف ومحمد ويسن قراءة الفاتحة
فيما بعد الأولين وهي الثالثة في المغرب والثالثة والرابعة
 في غيرها لقول أبي قتادة أنه عليه السلام قرأ في الآخرين
 بفاتحة الكتاب وحدها وروي الحسن عن أبي خزيمة أنها راجعة
 حتى يجب سجود السهو بتركها وكان وجهه المواظبة عليها
 والصحيح أنها سنة وروي عن الإمامان المصلي بخير في الآخرين
 بين قراءة الفاتحة والنتيح والتكوت وهو مروي عن علي وابن
 مسعود وهو ما لا يدرك بالراي فهو كالمرفع وهو الصارف
 للمواظبة عن المحبوب المستفاد من حديث الصحيحين
 عن أبي قتادة **ويسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم**
في الخلو لا خير لقول مصلي الله عليه وسلم إذا انتشد أحدكم
 في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد
 وعلى آل محمد وارحمهم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت
 على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك خير مجيد رواه البيهقي والحاكم
 وسيل مجد رحمه الله عن كيفية الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال - يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت
 على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك خير مجيد كذا في التبيين
 من غير ذكر في العالمين وهي ثابتة في رواية أبي مسعود الأنصاري

عند

عند مالك ومسلم وأبي داود وغيرهم وفي انفصاح ابن هبيرة
 عن محمد بن الحسن ذكر الصلاة المنقولة عنه مع زيادة في التالين
 فما في السراج وغيره من أنه لا ياتي بها ضعيف ومعنى الصلاة
 الرحمة وإنما كره حرف الجر في الأول للإشارة إلى ترخي رتبة
 الله عنه واختلف فيهم والأكثرون على أنهم قرأته الذين
 حرم عليهم الصلوة وصححه بعضهم واختلفوا في النوى
 أنهم جميع الأمة وروي عن بعض المشايخ أنه لا يقول وارحم
 محمد وأكثر المشايخ على أنه يقول للتواتر وقال السرخسي
 لا بأس به لأن الاثر ورد به من طريق أبي هريرة وابن عباس
 وإن أحدا وان جمل قدره لا يستغنى عن رحمة الله قال وصححه عامة
 المشايخ ومحل الخلاف في الجواز وعدمه إنما هو فيما يقال مضموم
 إلى الصلاة والسلام كما أفاده شيخ الإسلام ابن حجر فلذا
 اتفقوا على أنه لا يقول ابتداء رحمه الله وفي الدراية فإن قيل
 كيف قال كما صليت على إبراهيم الخ والمشيبه دون المشبه به
 وهو أكرم على الله من إبراهيم عليه السلام قلت إذا كان
 يبين الله تعالى له منزلته عليه السلام فلما بين أبقى الدعوة
 أو تشبهه لا يصل الصلاة بأصل الصلاة لا القدر كما في قول
 تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم أو
 التشبيه وقع في الصلاة على آل الله فكان قوله اللهم صل
 على محمد منقطعاً عن التشبيه أو المشبه الصلاة على محمد
 والله بالصلاة على إبراهيم والله ومُعظم الأبياء إبراهيم

فاذا انقابت الجلة بالجلة يقدر ان يكون ال رسول كال ابراهيم
والحميد بمعنى المحمود اي مستحق لجميع انواع المحامد عدل الى صيغة
المبالغة والحمد بمعنى المجد وهو من كل في الشرف والكرم والصفاء
المحمودة انتهى والنكتة في تخصيص سيدنا ابراهيم دون غيره
من الانبياء اما سلامة على امه محمد صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء ون
غيره من الانبياء اولدعايه بقوله ربنا وابشعهم رسولا منهم
اولانه سمانا المسلمين وسماه الله ابنا المسلمين وحسن الختم بانك
حميد مجيد لان الداعي لشرع له ان يختم دعاه باسم من الاسماء
الحسنى مناسب لمطلوبه ولتصورنا عن القيام بحق الصلاة المأمور
بها في الآية الشريفة سالنا من الله ونسبنا بها اليها مجاز لان
المصلى حقيقة هو الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم **تنبيه**
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم فرض عندنا في الغزوة كما قال
الكرخي اذ لا يقتضي الامر التكرار وقال الطحاوي تفترض كما ذكر
لان الامر يقتضي التكرار بل لانه تعلق وجوبها بسبب تكرار
وهو الذكر فتكرر بتكرره فاما كونها واجبة في الصلاة للصلاة
فلا دلالة عليه انتهى لقوله عليه السلام اذ اقلت هذا او قلت
هذا الى اخره وقوله ان شئت ان تقم فقروا والتجوير بينا في القرية
والوجوب فيقرر المباح فيكون الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
في الصلاة سنة كما في الدراية وما روي عنه صلى الله عليه وسلم
لا صلاة لمن لم يصل على ضعفه اهل الحديث كلهم وعلى فرض
صحته فمعناه كاملة او لمن لم يصل على في عمره وكذا ما جاء

في حديث

في حديث ابن مسعود عنه عليه الصلاة والسلام من صلى
صلاة لم يصل على فيها وعلى اهل بيتي لم تقبل منه ضعيف
بحاير الجعفي مع انه قد اختلف في رتبته ووقفه كذا في البرهان
فائدة لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان يصل على
نفسه كذا في مراح الدراية **وليس الدعاء بالصلاة على النبي**
صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم اذ اصلي احذم فليبدأ بتحميد
الله عز وجل والشا عليه ثم يصل على النبي ثم ليذعوا بعد بما شاء
قال الترمذي طبع صحيح لكن في الصلاة يدعون **عائشة**
الفاظ القرآن كقوله ربنا لا ترغ قلوبنا الآية **والخشنة**
بالنصب عطف على لفاظ القرآن والجر عطف على بما
ومن السنة ما روي عن ابي بكر رضي الله عنه انه قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم علمني يا رسول الله دعاء ادعوه به في صلاتي
فقال **قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر**
الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني
انك انت الغفور الرحيم وكان ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
يدعوا بكلمات منهن اللهم اني اسئلك من الخير كله ما علمت منه
وما لم اعلم واغوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم
وعن عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يدعوا في
الصلاة اللهم اني اغوذ بك من عذاب القبر ومن فتنة
المسيح الدجال واغوذ بك من فتنة الحيا والممات
اللهم اني اغوذ بك من المأثم والمغرم وعن ابن عباس

انه عليه السلام كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلم السورة من
القرآن اللهم اني اعوذ بك من غلاب جهنم واعوذ بك من غلاب
القبر واعوذ بك من فتنة المسيح الدجال واعوذ بك من
فتنة الحيا والممات كذا في الدراية لا ابي لا يجوز ان يدعوا فضلا
بما يشبه **كلام الناس** لقول صلى الله عليه وسلم ان صلواتنا
هذه لا تصلح فيها شيء من كلام الناس وما لا يستحيل سؤاله
منهم فهو من كلامهم وهذا مقدم على حديث ثم ليختر احدكم
من الدعاء عجزه اليه فيدعوه لانه مانع وهذا مباح
وفسوا حاشا لنا ما يشبه كلام الناس ما لا يستحيل سؤاله
من غير الله تعالى لقولك اعطني منصب كذا وحقى فلانة
ارزقني سيرة سنيتم وما يستحيل كالغفوة والعافية
والغفران كذا في الدراية عن الايضاح **ويسن الالقاء**
بيننا ثم يسار **باب التشبيهين** لانه صلى الله عليه وسلم كان
يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله حتى يري
يأخذ خطه الايمن وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله
حتى يري يباض خطه الايسر رواه اصحاب السنن وصححه الترمذي
والثقة ان يخفض صوتهم في الثانية عن الاولى والاكمل قد
علمته من لفظة الشريف فان قال السلام عليكم والسلام او
سلام عليكم او عليكم السلام اجزاه وكان تاركاً للثقة وصح
في التراجيح بكراهة الاخير وانه لا يقولون بركا تقولون بركا
بانه بدعت وليس فيه شيء ثابت فلو بدا بيساره عامدا او ناسيا

يسلم

يسلم عن يمينه ولا يديه على يساره ولا شيء عليه ولو سلم تلقا وجهه
فانه يسلم عن يساره ولو شئ يساره حتى قام يرجع ويقعد ويسلم ما لم
يتكلم او يخرج من المسجد **ويسن نية الامام الرجال** ومن معه من النساء
والخشاف والصبيان **والحقيقة** جمع حافظ مكتبة جمع كاتب
وسموا به لحفظهم ما يصدر من الانسان من قول وعمل والحفظ
اياهم من الجن واسباب المعاطب ولا ينوي عدد المحصور لان
الاخبار في عددهم قد اختلفت فاشبه الايمان بالانبياء
عليهم السلام كذا في الهداية فيل الكرام الكاتبتين اثنان واحد
عن يمينه وواحد عن يساره وعن ابن عباس انه قال مع كل مؤمن
خمس من الحقيقة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن
يساره يكتب السيئات واخر امامه يلفقه الخيرات واخر وراه
يدفع عنه المكاه وآخر عند ناصيته يكتب ما يصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم ويبلغه الى الرسول عليه السلام وفي بعض
الاخبار مع كل مؤمن ستون ملكا وفي بعضها مائة وستون
يدعون عنه كما يدب عن ضعفه النساء في اليوم الصايف
الذي باب ولو يد والكر لرايتهم على كل سهل وحيل وكلهم
باسط يده فاغرقاه ولو وكل العبد الى نفسه طرفة عين
لا خنطفته الشياطين فالإيمان بهم كالإيمان بالانبياء
عليهم السلام لان عددهم ليس معلوم قطعاً فينبغي
ان يقول **أمنت بالله وملائكته وجميع الانبياء** او لهم ادم
عليه السلام واخرهم **يسلم** صلى الله عليه وسلم وقيل عدد الانبياء

مائة وعشرون الفا وثيثة **صالح الجني** المقتدين به فينوي
 الامام الجميع **بالسليمين** في الاصح لانه يحاط بهم فينويهم
 فيهما وقيل لا ينوي لانه يشيرا اليهم وقيل ينوي بالتسليم الاول
 ويسن نية المأمور امانة في حجة اليمين ان كان فيها او البسا
 ان كان فيها وان خافه نواه في التسليمين لان له حظا
 من كل جمعة وهو حق من الحاضرين لانه احسن الى المأمور
 بالترام صلاته مع القوم والحفظة **وصالح الجني** ويسن
 نية المنفرد **الملايكة فقط** اذ ليس معه غيرهم ويتبغى
 التبيته لئلا فانه قل من يتبته له من اهل العلم فضلا
 عن غيرهم ويسن **حفظ** التسليم **الثانية عن التسليم**
الاولى وقد مره شرحا ويسن **مقارنته** اي سلام المقتدي
سلام الامام وعندها بعد تسليم الامام والاقتدا
 موافقة بالقران وهي رواية ثانية عن الامام وعلى الرواية
 الاخرى وهي ظاهر الرواية لا يحتاج الى فرق بينهما وبين الحرمة
 للمقارنة فيهما وعلى غير ظاهر الرواية الفرق هو ان في مقارنته
 التكبير سرعة الى العيادة وفي مقارنته التسليم سرعة
 الى الخروج عن الصلاة والاشتغال بامور الدنيا والاول
 مطلوب دون الثاني كذا في الجندس والمزيد **ويسن البداء**
باليمين وقد بيناه **ويسن انتظار المسبوق** **فروع الامام**
 لوجوب المتابعة ولا يجزى بالقيا محتى يعلم ان لا يسجد سهو
 على الامام وسند كرمه ان شا الله تعالى **فصل من ادبها**

عند الامام

اشربنا

منه تعالى
 وهو اعلم
 بالصواب

اشربنا من التبعيضية الى انما نستقص افراد الادب بل ذكرنا
 ما ينسرد والادب في اللغة معلوم قال الجوهري الادب ادب
 النفس والدرس تقول منه ادب الرجل فادب وادبه فتاد
 وفي الاصطلاح هو كل ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم مرة او
 مرتين ولم يواظب عليه كزيادة التسيحات في الركوع والسجود
 والزيادة على لقراءة المسنونة كافي التمانية والبرية وغيرها
 والادب شرع لا كمال السنة والسنة لا كمال الواجب والواجب
 لا كمال الفرض كافي البرازية فمن ادب لصلاة **الخروج الجبل**
كفيه من كية عند التكبير اي تكبير الاحرام لانه اقرب
 الى التواضع وابعد من التشبيه بالجبابرة وامكن من نشر الاضاح
 الاضرون بزيده ونحوه ولا يخرج المرأة كينها لانه يؤدي
 الى كشف ساعديها وهما عورة ومبني خالصا على الستر والخشوع
 كالمراة احتياطا **ونظر المصلي** سواء كان رجلا او امرأة الى موضع
سجوده قائما حفظا له عن النظر الى ما يشغله عن الخشوع
 وسند كراة الخشوع محلة القلب او هو تسكين الجوارح اوها
 جميعا وفي اطلاق النظر الى موضع السجود شمول للمشاهد
 للكعبة وقال الجلال السيوطي في الينبوع قال لا ذرعي حكي
 المحب الطبري وجهها انه ان كان يشاهد الكعبة فينظر اليها
 مع توفر الخشوع واستغنائه ثم قال والمذهب النظر الى موضع
 سجوده مطلقا لانه لا يامن ما يلصقه انتهى **ونظره الى خط**
القدم راعيا لانه ادعي الى الخشوع ونظره الى رتبة افقه

بع

الامامة

سأله لأن يتقرب النظر اليها أقرب إلى الخشوع **والجواب** قال
 لا ينظر إلى ما يشغله عما هو فيه من الخشوع استحضاراً
 لعظمة مولاه ويكون ملاحظاً قوله صلى الله عليه وسلم عبد الله
 كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك **ونظرة إلى المكين**
مسألة في النظر إلى يمينه في الأول وإلى يسره في الثاني لأن
 المقصود للخشوع وتزكك التكلف فإذا تركه صار ناظر إلى
 هذه المواضع قصد أوله ويقصد وإذا كان في الظلام أو كان
 بصيراً يلاحظ مودي الحديث ويحافظ على مراقبة عظمة الله
 لأن المذاريح لها من الأدب **دفع السعال ما استطاع**
 تحرراً عن المفسد لأنه لو كان بغير عذرة قد صدت صلواته
 عما يحصل من الحروف فكل ما يجتنبه ما أمكن وكذا الجشاع ومن
 الأدب **كظم منه عند التشاوب** فيطبق فيه فإن لم
 يفد رغطاه بيده أو كتمه لقوله عليه السلام التشاوب
 في الصلاة من الشيطان فإذا انتاب أحدكم فليكنظر ما
 استطاع ولقوله عليه السلام إذا انتاب أحدكم فليرده
 بيده ما استطاع فإن أحدكم إذا انتاب **صحاك منه**
 الشيطان ومن الأدب **القيام أي قيام القوم** والامام
 أن كان حاضراً يقرب المحراب **حين قيل** أي وقت قول المقيم
حي على الفلاح لأنه أمر به فيسحب المسارعة إليه وأن لم
 يكن الامام حاضراً لا يقومون حتى يصل النهم ويفقد
 مكانه في رواية وفي أخرى يقومون إذا التخلط لهم وقيل

يقوم كل

في رواية أخرى
 في رواية أخرى
 في رواية أخرى

يقوم كل صف حين ينتهي إليه الامام وهو لا يظهر وإذا دخل
 من قدامه وقفوا حين يروونه قال في الجرح عن الظهيرية هذا إذا
 كان المؤذن غير الامام فإن كان هو وأقام في المسجد فالقوم لا
 يقومون حتى يفرغ من اقامته انتهى وفيه تأمل لأنه يؤدي إلى
 فوات مقارنة الاحرام بلحرام الامام ومن الأدب **شرح الامام**
أي لحرمة مد قيل أي عند قول المقيم **قد قامت الصلاة**
 وهذا عندنا وقال أبو يوسف يشرع إذا فرغ من الاقامة يحفظ
 على فضيلة متباعدة المؤذن أي لجأته واعانة المؤذن على الش
 معه لها ان المؤذن أمين وقد اخبر بقيام الصلاة فيشرع
 عنده صوته الكلام عن الكذب وفيه مسارعة إلى المناجاة
 وقد تابع المؤذن في لاكثر يقوم مقام الكل على انهم قالوا
 المتابعون الاذان دون الاقامة كذا قاله الزبيلي
 وفي التلليل لابي يوسف باعانة المؤذن على الشروع معه
 تأمل لأن عنده الافضل متابعته لا مقارنته للاحرام
 الامام كما تقدم وفي تعليله لها بصون كلامه عن الكذب
 تأمل أيضاً لأن ما قرب من الشيء يطلق عليه كقوله صلى الله
 عليه وسلم لفتوا موتاكم وقوله تعالى افي أمر الله فلا تستعجلوه
 انتهى وقال الصلبي البحر في قول الزبيلي على انهم قالوا المتابعة
 في الاذان دون الاقامة نظر للقلنا في باب الاذان ان
 لجأته الاقامة مستحبة وفي الظهيرية ولو خرج حتى يفرغ
 المؤذن من الاقامة لا بأس به في قولهم جميعاً انتهى وفي جمل

وع
 ة

الله
 الله

النوازل يسكن البكا في السجود لانه تعالى اثني به بقوله خروا سجدا
وبكيا كذا في الدراية وقد ذكرت امور من جملة الاداب هنا
تركها عمدا لانها ليست ضمن الصلاة لقولهم يملا الانا استعدادا
لوقت اخر وكون انيته من خرف لاني قد مرته في اداب الصلاة
الوضوء **و** كما فرغ من ذكر كل شيء على حدة من الفروض والوليا
والسنن والاداب اراد ان يبين كيفية الايتان بهما مرتبا
بعضها على بعض من غير ان يصف الاقوال والافعال بنزف
او غيره لانه تقدم ربيانه وليس الحاجة هنا الا كيفية الترتيب
ولكن ذكرنا شيئا من ذلك شرحا اهتماما بسانه لمقام البيان
والتعليم فقلت **فصل** هو في اللقمة ما بين الشيتين
وفي الاضطلاع طائفة من المسائل الفقهية تغيرت
احكامها بالنسبة الى ما قبلها غير مترجمة بالكتاب والباب
في كيفية تركيب افعال الصلاة اذا اراد الرجل الدخول في
الصلاة اي صلاة كانت **الخرج كفيه من كفيه** بخلاف المرأة
وحال الضرورة كما يتناه **ثم رفعها محذرا** **اذنيه** حق مجازي
بانهما مية شمتي اذنيه وبروس الاصابع فروع اذنيه ويحمل
ياطن كفيه نحو القبلة وقال قاضي خان ويمس بائهما مية
شمتي اذنيه وينشر اصابعه وهو ان لا يفرجها كل التفرج
ولا يضمها بل يتركها على حالها وظن البعض فيما روي عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه كبرنا سرا اصابعه ان المراد بالنشر
التفرج وهو غلط بل المراد النشر عن طي يعني يرفعها منصوبتين

لامضة وميتين لتكون الاصابع مع الكف مستقبلة القبلة
كافي الدراية عن مبسوط شيخ الاسلام والمرأة الحرة ترفع هذا
مستقبلة القبلة على الصحيح والامة كالرجل في الرفع وقد مرنا بدليله
والرفع سنة لكل مصل وان كان من حكمته في حق الامام اعلا
المفتدين لان الحكمة تراعى في الجنس لاني كل فرد وما روي من انه
صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه الى منكبيه فحملوا على حالته
الحنو ولهذا اذا لم يمكنه الى الموضع المستنون يرفع قدر ما
يمكنه وان امكنه رفع واحدة فقط رفعها لقوله صلى الله عليه
وسلم اذا امرتكم بامر فائتوا منه ما استطعتم وان لم يمكنه
الرفع الابا لزيادة على المستنون رفعها لانه المستنون
في حقه لعدم استطاعته الامتناع عن الزايد **ثم** اذا رجع
الى المحل المستنون **كبر** لقوله تعالى وربك فكبر ولما روي من
قوله صلى الله عليه وسلم وتحريمها التكبير الا اذا كان اخر
او اميا لا يحسن شيئا فانه يصح شروعهما بالنية فقط
لانها باقضية ما في وسعها وهذا اي الرفع اولا ثم التكبير
بعده هو الاصح وفي المبسوط وعليه عامة المشايخ لان في
فعله وقوله معنى النفي والاثبات اذ يرفع اليدين ينفي
الكبرياء عن غير الله تعالى وبالتكبير يثبت لله تعالى فيكون
النفي مقدما على الاثبات كما في كلمة الشهادة كذا في معراج
الدراية وقال في جمع الروايات رفع اليدين بمترلة النفي قال
شمس الائمة الكردي رحمه الله معنى رفع اليدين نفي ما سوا

التي ما سواها تعالى

الله ورايهم فاليد اليه كالاخرة واليسري كالمجلدة والله
 اكبر معتزلة الاثبات والنفي مقدم على الاثبات كافي كلمة الشهادة
 انتهى لان ابا يوسف يقول يثبت التقدم في كلمة الشهادة
 ضرورة التكلم ولا ضرورة هنا فيقارن والاولى ان لا يخلو فعل
 من افعال الصلاة عن ذكر فعل هذا قيل ينبغي ان يكون ابتداء
 التكبير مع ابتداء الرفع وانتهاء مع انتهائها رسال البيهقي
 وذكر البقال في صلاته هذا قول علماء ينجسها ولم يذكر الخلا
 كذا في الدرية انتهى **قلت** وهذا ظاهر على القول بان
 التحريمة من الصلاة واما على المذهب فلا اد لا يكون حالة
 الصلاة الا بعد الدخول فيها وهي فيما بعد التحريمة انتهى
وقال الزيلعي ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير
 لا ياتي به لقوات محله وان ذكر في شأء التكبير رفع يده لم
 يفت محله انتهى وقوله **بلا مد** شرط لصحة التكبير لما
 روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يتم التكبير اى لا بمد
 وكان ابراهيم الخفي يقول التكبير حزم وروي حزم بالحاء
 والذال اى سري فان مذهبهم في الجلالة او همزة اكبر لا يكون
 سارعا في الصلاة ونفسه به ان فعله في شأئها لانه استغنى
 وان فعله يكفر للسلف في الكبريا انتهى كما في النبيين وهذا من
 حيث الظاهر فان المفرقة للانكار وضعا ولكن من حيث ان
 المفرقة يجوز ان تكون للتقدير فلا يلزم الكفر وما قال في هذا
 انخطا من حيث الدين فهو حسن كذا في الدرية وان كان في

بناكر

بناكر فقد قيل نقصد لانه خطا من حيث اللغة لان اقل
 التقصيل لا يخلو المد لغة ولان اكبا جمع كبر وهو الجبل
 فيخرج عن معنى التكبير وكان فيه اثبات السرة قيل اكبا راس
 الشيطان وقال بعضهم لا نقصد لان الالف واللام
 نشأت من الاشباع وهذا بعيد لان الاشباع لا يجوز الا
 في ضرورة الشعر ولو مد لها الله فهو خطا لغة وكذا لو مد
 ر اكبرا لانه يصير صيغة جمع لا اخبارا ولو قال الله يحزمها
 فهو خطا لانه لم يجزى الا في ضرورة الشعر ولو مد لام الله
 فهو صواب كما في الدرية والنبين حسن ما يخرج عن حد
وقوله ناويا حال وهو قيد شرط لصحة التكبير كما قدمناه **ويصح الشرع**
 في الصلاة بغير التكبير كما للتكبير فيصح **بكل ذكر خالص لله تعالى**
 عن احتلاط بجملة الطالب فلا يصح بقوله اللهم اغفر لي وخو
 لانه وان كان فيه شأء وذكر لم يكن مجردا عن الحاجة وهو
 شرط فيه كبسبحان الله فيصحب بالنسيج والتليل والتحميد
 ولا فرق بين الاسماء الخاصة والمستركة حتى يصح شروع
 بالرحيم اكبر ولجل والكريم والجليل وهو الاظهر والاصح
 ذكرن الاخرى وافق به المرغيناني كما في الدرية لكنه مع ترك
 الواجب وهو لفظ التكبير كما قدمناه مع بيان اختلاف النسخ
 فيه والابح الكراهة لمخالفتها المنقول من فعله صلى الله عليه وسلم
 وهذا قول ابي حنيفة ومحمد لقوله تعالى وذكر اسم ربك فصلى
 والمراد تكبيره الافتتاح لان الذكر الذي يتبعه الصلاة

بلا فضل ليس التكملة الافتتاح فقد شرع افتتاح الصلاة
بمطلق الذكر فلا يجوز تقييده بلفظ دون لفظ لانه نسخ والنسخ
بالنسخ ذكر الله تعالى على سبيل التنظيم ولفظ التكبير ثبت بالخبر
فيجب العمل به ولا يفترض وقلنا به لمواظبة النبي صلى الله
عليه وسلم عليه وروى عن أبي حنيفة كراهة الافتتاح بغير اللفظ
المجمع عليه لمن يحسنه ومحمد صاحب الحق وهو أولى من تصحيح
الرخي عدم الكراهة بغير لفظ التكبير لان اقل احوال المواظبة
الدلالة على الافضل فتولين كان هو الواجب بمعنى اللزوم والتكبير
لفظة التنظيم قال الله تعالى وربك فكبر اي فاعظم فلما رايند
أكبرند اي عظمند وهذه الالفاظ التي هي ذكر الخالص لله تعالى
تنظيم لله عز وجل خصوصاً الله اعظم او اجل فكان تكبيراً
وان أمر بلفظ به وقال أبو يوسف لا يجوز الشروع بالإبالة
أكبر المنطق عليه أو الأكبر أو الكبير ويتروك في كبير تقيماً وأثباتاً
ولا يجيزه بغير هذه الثلاثة أو الأربعة إذا كان يحسن التكبير
والجواب في محله وأشرنا إلى أنه لا يصير شارعاً في الصلاة
الإجمالية تامة فلا يصير شارعاً بالمستد او حده كقوله الله ولا
بالوصف فقط وهو ظاهر الرواية لان تمام التنظيم بالجملة
ومنهم من قال يصير شارعاً بكل اسم مفرد كان او خبراً افرق
بين الجملة وغيرها وهو رواية الحسن وكذا لو قال اللهم ولم يزد
عليه فانه لا يصح الشروع به على الاصح كما في التراج وفي الدرر
عن المحيط الاصح انه يجزئ والاختلاف لاختلاف المراد به

فتنزل

فقل معناه يا الله وهو قول البصريين فيجوز لتخصه ذكر
قال شيخنا وهو الاصح بذليل قوله تعالى واذ قالوا اللهم ان كان
هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء او ائتنا
بعذاب اليم فلو كان معناه اللهم اقصدنا بالخير لفسد معنى
الاية لان سؤال العذاب مع قولهم اقصدنا بالخير متناقض
وقال اهل الكوفة معناه يا الله امّا يجزئ اقصدنا بالخير
فكان مسؤوباً بالدعاء انتهى ولا شك ان هذا الحوط واما السمع
الرسم الجسيم لو افترق بها فقتل يصح وقيل لا يصح وهو الصحيح
كما في الغاية وغيرها والذكر الخالص **كسبحان الله** او لا اله الا الله
او الحمد لله يصح به ويصح الشروع ايضا **بالفارسية** وغيرها من
الالسن غير العربية لكن **ان عجز عن العربية** ولم يكن بمفهومه
فصريح بما علم منه التراما فقال **وان قدر على العربية لا يصح**
شروعه بالفارسية وغيرها **والاقرانه** بما في الاصح من قوي الامام
الاعظم رحمه الله موافقة له بما في عدم جواز الشروع في الصلاة
وجواز القراءة فيها **بالفارسية** وغيرها **الغير العاجز عن العربية**
وعدم جواز الاقتضار في الشجود على الانف بلا عذر في الجبهة
كما في البرهان وفي الدرر روى ابو بكر الرازي وغيره من فقهاءنا
رجوع الامام الى قولها وهو الصحيح وعليه الاعتماد لتزله
منزلة الاجماع لان القرآن اسم للتنظيم والمعنى جميعاً بالاجماع
تنبيه التلبية في الحج والسلام من الصلاة والتسمية
على الذبيحة قولا لايمان جاز بغير العربية اجماعاً الحصول للقبول

الله

نبيه **أخبر** لو قرأ التوراة والإنجيل والنور لا يجري ولا تقصد
صلاته أن علم معناه وإن كان لا يدبره تقصد صلته لأنه لا يؤمن
من أن يكون من المحرف وكذا القراءة بالفارسية للقادر على
العربية لا يجري ولا تقصد ولو قرأ بقراءة شاذة لا تقصد بالانقار
وكذا لا تقصد بقراءة ما ليس في مصحف العامة كقراءة ابن مسعود
وأبي علي الأصح ولكن لا يعتد به من القراءة وتناول ما روي عن
علمائنا أنه تقصد صلته إذا قرأ هذا ولم يقرأ شيئا مما في مصحف
العامة ولو قرأ على طريق التفسير تقصد بالإجماع لأنه غير مقطوع
به ولا يمكن رعايته كذا في الدراية عن المبسوط وغيره قلت
ولعله فيما إذا اقتصر عليه أما لو قرأ معه قدام المفروض صحت
إذا لم يكن فيما قاله من التفسير ما يقتضي الفساد من اللفاظ انتهى
ثم وضع يمينه على يساره وتقدم صفته ودليله **تحت سريره**
عقب الخريجة بلا ضلالة لأنه سنة القيام في ظاهر المذهب
لأن الاعتماد انما سن لأنه أقرب إلى الخضوع والبلغ في التعظيم
وهذا المعنى يتأتى قبل القراءة فكونه من سنة القيام أولى
وعند محمد سنة القراءة فغنى يرسل حال الشاوعندها يعتمد
في كل قيام فيه ذكر منسبون كالشوا والقنوت وصلاة الجنازة
ويرسل بين تكبيرات العيدين إذ ليس فيه ذكر منسبون وبه كان
يفتي شمس الأئمة الشيخ والصدر الكبير برهان الأئمة
والصدر الشهيد حسام الأئمة كذا في الدراية عن المحيط وقوله
مستفتح حال من الضمير في وضع وهو أن يقول سبحانه اللهم

وبحمدك

وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك عن
أبي حنيفة أنه إن قال سبحانه اللهم بحمدك بخلاف الواو فقد أضأ
وقال الخلو أن قال مثايجنا إن قال وجل ثناؤك لم يمنع وإن
سكت لم يؤمر ولا يزيد على هذا في الفرض وعن أبي يوسف يظن إليه
وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيعة وما أنا من
المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين
وبيد أبيهما شالما روى جابر أنه عليه السلام كان يجمع بينهما
قلنا هو محمول على حالة التمجيد والأمر فيه واسع فأما الفريض
فلا يزيد على ما اشتهر فيه لا تركه في الدراية والتمييز
وفي التظلم لا يقرأ وجهت إلى غيره في الفريض عندها لا قبل
التكبير ولا بعده ولا بعد الشا انتهى وكذا قرأه وقال وإنما
أول المسلمين اختلف فيه قيل تقصد صلته لأنه كذب
وقيل لا تقصد لأنه قرآن والأصح أنه يقول أي إذا فعله
في التمجيد وأنا من المسلمين احترازاً عن محل الخلاف وقد
مارى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة قال سبحانه اللهم
إلى غيره رواه الجماعة وهو من هب أبي بكر وعمر وابن مسعود
وجمهور التابعين رضي الله عنهم وفي المستصفي عن أبي مسعود
أن أحب الكلام إلى الله ما قاله أبو نوحين الاعتراف سبحانه
اللهم وبحمدك إلى غيره قال تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات
فتاب عليه فيسن الافتتاح بها ليتقبل الله الصلاة من أنت

اعلم ان التسيح تنزيه الله تعالى عن صفات النقص والحد
اثبات صفات الكمال وسبحان في الاصل مصدر كغفران لا يكاد
يستعمل الا مضافا باضمار فعله وجوبا وهو اسبح ثم صار علما
على التسيح ونصبه على المضمرية فمقتضى قوله سبحانك اللهم
افى اسبحك بجميع الايالك وقوله وبحمك فيه مضمرا ايضا اي بحمدك
بحمدك فذلك الحمد على ما وفققتني من التسيح والمعنى قد نزهتك
عن صفات النقص والتسيح واثبت صفات الكمال لذاتك
بالتحديد لان الحد اظنار الصفات الكمالية وبهذا يظهر وجه
تقديم التسيح على التحديد وهو في المعنى عطف الجملة على الجملة
فحذفت الثانية كالاولى وابقى حرف الفطف والخل على
متعلقها مراد اياه الدلالة على الحاشية من الفاعل فهو في
موضع نصب على الحال منه وكذا انه ابقى ليسعربانه قد
كان هنا جملة طوي ذكرها ايجازا على انه لو قيل بحمدك
بلا حرف الفطف كان صوابا كما قد مرنا من روي عن ابي جيفة
لا يخل بالمعنى المقصود وعن الخطابي اخبرني الحسن بن خالد
قال سالت الرضا عن قوله سبحانك اللهم وبحمك والعللة
في ظهور الواو فقال سالت الميرد عما سالت عنه فقال سالت
المازني عما سالتني عنه فقال سبحانك اللهم بجميع الايالك
وبحمدك سبحانك وتبارك مطارع بارك لا يتصرف فيه
فلا يجي منه مضارع ولا اسم فاعل ولا مصدر ولا ينصرف
ولا يستعمل الا لله تعالى اي دام وتعالى اسمك والبركة الحز

نحو
جائزا

الكثير

الكثير الدائم لانه اما ان كان مشتقا من برك الما في الحوض
اي دام او من برك الابل وهو الثبوت فمعنى تبارك اي دام
خبرك وترايد ولعل المعنى والله اعلم نكاح خيورا اسمائك
الحسن وزادت على خيورا سائر الاسماء للدلالة على الذات
السبوحية القدسية العظمية والافعال الجامعة لكل معنى
اسمي ونعا لجدة اي ارتفع سلطانك او عظمتك او غنا
عما سواك ولا اله غيرك في الوجود فانت المعبود بحق
فبدا بالترية الذي يرجع الى التوحيد ثم ختم بالتوحيد
ترقييا في الشا على الله عز وجل من ذكر النعوت السالبة
والصفات النبوتية الى غاية الكمال في الجمال والجمال وسائر
الافعال وهو الاقرا دبا لا لوهية وما يختص به من الاحدية
والصمدية فهو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء
عليم ووجه التسمية ذكر والله اعلم ان الخلق يمكن ان
ينفي عنه صفة النقصان فصح ان يقال ليس بجاهل ولا عاجز
ولكن لا يثبت صفات الكمال له وهذا رد لقول من قال
انه عالم قادر سميع بصير بمعنى نفى اضدادها لا بمعنى ثبوت
هذه الصفات له انتهى من الدرية وغيرها **ويستفح كل متصل**
ولو اذرك المقتدي الامام في القيام يثني ما لم يبد الا
في القراءة وقيل في صلاة المخافتة يثني وان كان الامام
في القراءة بخلاف الجمهور وقيل يثني حرفا حرفا في سكتات
الامام وسيا في حكم المسبوق فيه **ثم تعوق** وقد مرنا انه

الاله

والكلام عليه في أربعة مواضع أحدها في أصله فندرج جميع العلماء يتقو
 الاعتدال امام مالك فانه قال لا يتعوز في المكتوبة ويتعوز في قيام
 رمضان ودليله وجوابه في الدراية ولنا قوله تعالى فاذا قرأت
 القرآن فاستعذ اي اردت قرأته والثاني في صنته وهو سنة
 وكان ينبغي ان يكون فرضا لظاهر الآية كما قال عطاء الا ان السلف
 اجمعوا على انه سنة كذا في المبسوط ولم يبين سنها لاجتماع
 الذي هو الصارف للامر عن ظاهره ولا اشكال على القول بانه لا
 يحتاج الى سند لانه يجوز ان يخلق الله لهم علما ضروريا يستفيدون
 به الكفر قلنا الصارف انه صلى الله عليه وسلم لم يذكره
 للاعرابي حين علمه ولو كان واجبا لذكره له فالامر بالاستصحاب انتهى
 ولنا ايضا ما روي عن جبير بن مطعم وغيره انه عليه السلام
 كان يتعوز ولا ان الصلاة جهاد وقال عليه السلام رجعت
 من الجهاد الا صغرا الى الجهاد الاكبر وانما كان اكبرا لان الكافر
 عدو وممراي غيبتنا والشيطان عدو غايب عنا فنطلب
 الاستغاثة من الله الذي يراه ويقدر على دفعه وعن العلامة
 شمس الائمة الكردي رحمه الله في معنى التعوز ان الشيطان
 يعبد عن خضرة الله تعالى مطرود فهو يريد ان يجلبك شريكا فيما
 اعاد الله له من العقاب ولا تراه فانه تعالى امره ان تستبذ من
 يراه وهو الله تعالى ليحفظك من كيد الشيطان ابليس وجوده
 فالمراد به الجنس على حد هزات الشياطين وهو مأخوذ من شاط
 يشيط لاحتراق وزنه فعلان واما من شطن فوزته فيعال عني

بند

بعد والموضع الثالث في محله بينه بقوله **للقراءة** فيتعوز قبل
 القراءة عند الجمهور وقال بعض اصحاب الظواهر كحرة المفرد
 والتحفي وابن سيرين بعد القراءة لانه تعالى ذكره بحرف الفاء
 وانه للتعقيب وهذا ليس بصحيح لان الفاء للحال كما يقال اذا دخلت
 على الامير فتاهب اي اذا اردت الدخول عليه فهو من اطلاق
 المسبب على المسبب فمعنى الآية اذا اردت قراءة القرآن
 لما روي عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه انه عليه السلام
 كان يتعوز قبل القراءة والموضع الرابع في كيفيته وقد قلنا
 وانه يقول عندنا اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وحيث
 كان للقراءة **فيا اي** بالتعوذ **المسبوق** في ابتداء ما
 سبق به لانه يقرأ فيما يفضيه ثم بالشا ويثنى ايضا **الح**
 اقتدائه وان سبقه به امامه ما لم يقرأ وتثنى في سكتا
 وفي صلاة العبد والجمعة اذا كان المسبوق بعيدا عن
 الامام لا يسمع ورائه قال الفضل لا ياتي بالشا لانه على
 يقين انه يقرأ فيجب عليه الانصات وقال الامام ابو محمد
 ابن الفضل ياتي بالشا لانه لا يسمع فصا كما اذا ادركه
 في صلاة يخاف فيها كذا في التجنيس وان ادرك الامام
 في الركوع يخبري ان كان اكبرا يراه انه لو اتي به ادركه
 الامام في شيء من الركوع ياتي بالشا قائما ولا يتابع الامام
 ولا ياتي بالشا في الركوع لفوات محله فانه محل التسيحات
 وانما ياتي بتكبيرات اليد فيه دون التسيحات لانه اول جملة

ته

ع

دُونَهَا وَكَذَلِكَ الْوَادِعُ الْمَسْبُوقُ الْأَمَامُ فِي السُّجُودِ فَهُوَ كَالرُّكُوعِ وَإِنْ
 أَذْرَكَ أَمَامَهُ فِي الْقَعْدِ لَا يَأْتِي بِالشَّابِلِ يَكْبُرُ لِلانْتِخَالِ شَمْرُ
 لِلَاخْطَاثِ ثُمَّ يَقْعُدُ وَقِيلَ بَاقٍ بِالشَّابِلِ لَا يَأْتِي **المُقْتَدِي**
 بِالْقَعْدِ لِأَنَّهُ تَبَعٌ لِلْقِرَاءَةِ وَهُوَ لَا يَقْرَأُ قَالَ أَبُو يُونُسَ هُوَ تَبَعٌ
 لِلتَّشَايُاقِ بِهِ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ **وَيُؤَخِّرُ** الْقَعْدَ عَنْ **تَكْبِيرَاتِ** الرُّوَاكِدِ
 فِي **العِيدَيْنِ** لِأَنَّهُ لِلْقِرَاءَةِ وَهِيَ بَعْدُ التَّكْبِيرَاتِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى
يُرْسِي سِرًّا وَقَدْ مَنَّا الْكَلَامَ عَلَيْهَا **وَيُسَمَّى** كُلُّ مَنْ يَقْرَأُ فِي صَلَاتِهِ
فِي كُلِّ رُكْعَةٍ سِوَاكَانَتِ صَلَاةَ قَرْضٍ أَوْ غَيْرِهِ **قَبْلَ الْفَاتِحَةِ** بَانَ
 يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَأَمَّا فِي الْوُضُوءِ وَالذَّيْحَةِ
 وَخَوَافِهَا فَلَا يَتَّقِيْدُ بِمَخْصُوصِ الْبِسْمَةِ بَلْ أَيْ ذَكَرَ فِي بِهِ كِفَاةً
 وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ **فَقَطْ** إِلَى أَنَّهُ لَا يُسَمَّى بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ مُطْلَقًا
 وَهَذَا عِنْدَهُمَا وَقَالَ مُحَمَّدٌ يُسَمَّى إِذَا خَافَتْ لَا إِنْ جُمِعَ لِئَلَّا يُلْزَمَ
 الْإِخْفَاءُ بَيْنَ الْجَمْعَيْنِ وَهُوَ شَنِيعٌ كَذَا قَالَ الرُّبَيْعِيُّ وَالْخَلَّافُ فِي
 السُّنَنِ وَأَمَّا عَدَمُ الْكَرَاهَةِ فَسُتَقْفَرُ عَلَيْهِ وَلَهُذَا صَحَّ فِي الذَّيْحَةِ
 وَغَيْرِهَا بِأَنَّهُ أَنْ سَمِيَ بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ كَانَ حَسَنًا عِنْدَ أَبِي
 حَنِيفَةَ سِوَاكَانَتِ السُّورَةِ مَفْرُوقَةً جَمْعًا أَوْ سِرًّا وَبِحُجَّةِ الْمُخَفَّقِ
 ابْنِ الْهَاشِمِيِّ وَتَلَمِيْذِهِ الْخَلِّيُّ لِسُبْنَةَ الْإِخْتِلَافِ فِي كَوْنِهَا أَيْ مِنْ
 الْفَاتِحَةِ وَمَا فِي الْقِتْنَةِ مِنْ أَنَّهُ يُلْزَمُ سَجُودُ السُّهُوِّ بِرُكْعَتَيْهَا
 بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ فَبَعِيدٌ جَدًّا كَمَا أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ لَا يُسَمَّى
 إِلَّا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى قَوْلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ بَلْ قَالَ الزَّاهِدِيُّ أَنَّهُ غَلَطَ
 عَلَى صَحَابِنَا غَلَطًا فَحَسَا **ثُمَّ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ** إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُقْتَدِيًا

أذلا

١٨٢
 إِذَا قَرَأَ لَهُ وَإِذَا قَالَ الْأَمَامُ وَلَا الضَّالِّينَ **أَمِنْ الْأَمَامِ وَالْمَأْمُومِ**
سِرًّا وَتَقْدِمَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ **ثُمَّ قَرَأَ سُورَةَ** وَتَقْدِمَ تَقْصِيلَهَا مِنْ
 الْمَفْصَلِ **أَوْ قَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ** فَضَارَ أَوَاقِيَةً طَوِيلَةً رَجُوبًا فَيَسْجُدُ
 لِلسُّهُوِّ بِرُكْعَتَيْهَا وَيَوْمًا بِعَادَةِ الصَّلَاةِ بِرُكْعَتَيْهَا عَمَلًا
 وَقَوْلُ الرُّبَيْعِيِّ يَوْمًا بِعَادَةِ لَنَزَلِ الْفَاتِحَةُ دُونَ السُّورَةِ
 غَيْرُ مُنْتَبِعٍ وَالْأَكْثَرِيَّةُ لَا تَنْظُرُ إِلَّا فِي الْأَثَرِ لِأَنَّهُ مَقُولٌ
 بِالتَّشْكِيكِ لَا فِي الْعَادَةِ وَعَدَمُهَا لِأَنَّ الْعَادَةَ حَكْمُ تَرْكِ
 الْوَلِيْبِ مُطْلَقًا لَا الْوَلِيْبِ الْمُتَكَدِّ وَإِذَا قَرَأَ الْوَلِيْبُ خَرَجَ
 عَنْ كِرَاهَةِ التَّحْرِمِ وَإِنْ قَرَأَ الْمُسْتَوْنُ خَرَجَ عَنْ كِرَاهَةِ التَّنْزِيهِ
 أَيْضًا وَالْأَقْدَمُ أَرْتَبَهُمَا مَنْ قَالَ يَخْرُجُ عَنْ الْكَرَاهَةِ إِذَا قَرَأَ
 الْوَلِيْبُ أَرَادَ التَّحْرِمِيَّةَ وَمَنْ قَالَ لَا يَخْرُجُ عَنْهَا أَرَادَ التَّنْزِيْهِيَّةَ
ثُمَّ كَبَّرَ كُلُّ بَصَلٍ **رَأَى كَمَا** فَيَتَّبِعِي بِالتَّكْبِيرِ مَعَ ابْتِدَاءِ الْإِخْفَاءِ
 وَتَحْتَمِلُ بِحُجَّتِهِ لِيُشْرَعَ فِي التَّشْبِيْحِ فَلَا تَخْلُوْ حَالَهُ مِنْ حَالَاتِ
 الصَّلَاةِ عَنْ ذِكْرِ **مُطْمِئِنَّا مَسُوبًا رَأْسَهُ** بِحُجَّتِهِ **لِحَدِّ رُكْبَتَيْهِ**
 بِبَيْدِهِ وَيَكُونُ الرَّجُلُ **مُفْرَجًا** **أَصَابِعُهُ** نَاصِبًا سَاقِيَّةً وَلِخَنَاقَتَيْهَا
 شَبِيْهَ الْقَوْسِ مَكْرُوهٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَمَا فِي الدَّرَايَةِ وَقِيْدُنَا
 بِالرَّجُلِ لِأَنَّ الْمَرَّةَ لَا تَفْرُجُ أَصَابِعَهَا كَمَا تَقْدِمُ **وَسَجَّ فِيهِ** أَيْ
 الرُّكُوعُ كُلُّ مُضَلٍّ فَيَقُولُ سَحَابٌ رَوَى الْعُظَمَاءُ مَرَّتَيْنِ **ثَلَاثًا**
وَذَلِكَ الْعَدَدُ إِذَا نَافَا أَيْ إِذَا نَفَى كَمَا لِيُجْمَعَ الْمُسْتَوْنُ كَمَا قَدْ مَنَاهُ
 وَيَكْرَهُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالتَّشَهُدِ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ
 الْأَرْبَعَةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَيْتُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا

حد

رواه مسلم ثم رفع رأسه وأطمان قائما لا يسمع الله من حمده
أي قبل الله حمد من حمده قال سفيان الثوري السماع يذكر ويراد به
القبول بما ذكر كما يقال سمع الأمير كلام فلان إذا قبله ويقال ما
سمع كلامه أي رده ولم يقبله وإن سمعه حقيقة وفي الحديث
أعوذ بك من دعاء لا يسمع أي لا يستجاب وفي فوائد الحميدية
الماني حماد التستقي والاشترجة لا للكناية كذا نقل عن
الثقة وفي المتنصفي واللام لعود المنفعة والها للكناية
لا للاستراحة كقوله تعالى واشكروا لله ربنا **لك الحمد** فيجمع بين التسميع
والتحميد لو كان **أما** هذا قولها وهو رواية عن الإمام والظاهر
عنه أن الإمام يكتفي بالتسميع وعليه مسمى صاحب الترتيب قوله
وأكتفى الإمام بالتسميع والموتور والمنفرد بالتحميد لقوله صلى
عليه وسلم إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد
يسمع الله لكم رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه والنسائي
والطحاوي لأن ظاهر الحديث يقتضي القسمة وإنها تنافي الشركة
ووجه قولها وهو رواية عن الإمام واختاره في الطحاوي القدي
وفي الدراية عن الظهيرية كان الفضل والطحاوي وجماعة من
المشايخ يميلون إلى قولها وهو قول أهل المدينة فاخترأوا
قولها الموافق لتلك الرواية عن الإمام فابتعناها وقلنا
أن الإمام يجمع بينهما قول أي هدية رضي الله عنه كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم حين يفرغ من صلاة الفجر من القراءة يكبر ويرفع
رأسه من الركوع يقول سمع الله من حمده ربنا ولك الحمد اللهم انج

الوليد

الوليد بن الوليد الحديث وقوله أنا ابنتكم صلاة بر رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكان إذا قال سمع الله من حمده قال اللهم ربنا
لك الحمد وقول عائشة رضي الله عنها خضت الثمر في حياة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى بالناس فلما رفع رأسه من
الركوع قال سمع الله من حمده ربنا لك الحمد رواه الطحاوي ولأنه
داع إلى الخلف لا يتلخر عنه بنفسه مخزعا عن دخوله تحت
قوله تعالى تأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وقوله
تعالى لم تقولون ما لا تفعلون وليس في حقيقة الحديث
قسمة وفي شركة بل غاية أنه أمر المقتدي بالتحميد عند
تسميع الإمام وسكت عن الإمام ولهذا تعددت الروايات
عنه فيه وقول من قال فيه قلب موضوع الاسامة حيث
يصير تحميد الإمام بعد الأمر ممنوع وقوله **أو منفردا**
متفق عليه على الأصح عن الإمام موافقة لها لمحمد المروي
فيما ذكرناه من الجمع بينهما على المنفرد وعن الإمام رواية ثانية
أن المنفرد يكتفي بالتسميع لا يستقل له كالأمام ورواية ثالثة
يكتفي بالتحميد لأن التسميع للتخريض وهو مقفود بحالة
الانفراد **والمقتدي يكتفي بالتحميد** اتفاقا لقوله صلى الله
عليه وسلم إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك
الحمد رواه البخاري ومسلم وقد اختلفت الأخبار في لفظ
التحميد فقال في بعضها يقول ربنا لك الحمد وفي بعضها اللهم
ربنا لك الحمد وفي بعضها ربنا ولك الحمد قال في المحيط اللهم ربنا

لك الحمد افضل لزيادة الشا وقال جعفر لا فرق بين قولك
 رَبَّنَا لك الحمد وبين قولك رَبَّنَا وَلَك الحمد ولتخلعوا في هذه
 الواو قيل زائدة وقيل عاطفة تقديره رَبَّنَا حُدْنَا لك وَلَك الحمد
 كذا في التبيين والاول اظهر كما في الدررية وفي البحر عن المجتبي
 افضلها اللهم رَبَّنَا وَلَك الحمد ويليه اللهم رَبَّنَا لك الحمد
 ويليه رَبَّنَا لك الحمد انتهى **تنبيه** شرع الحمد في اخر القيام
 كما شرع في ابتدائه بقولنا الحمد لله رَبَّ العالمين فلذا اتجه
 التحميد في حق الامام كما قدمناه **ثم كتب كل مصل خارا للعبادة**
 ويحتمل عند وضع جهته للعبادة لئلا يخلو حال من الصلاة
 عن ذكر وتقدم دليله **ثم وضع ركبتيه ثم يديه** اذا لم يكن
 به عذر يمنعه من النزول على هذه الصفة كما تقدم **ثم وضع**
وجهه بين كفيه لما روينا ولان اخر الركعة معتبرا بها ولها
 كما يجعل راسه بين يديه عند الخروية وكذا عند السجود
 كما في السراج عن المبسوط **وسجد بانقده وجهه** وتقدم ان
 الاكتفاء بالانف مرجوح وان الاصح رجوع الامام عنه وقدم
 ذكر الانف على الجهة لان في الانف المجرد عن ضم الجهة لقلها
 والصحيح ان ضمة اليها واجب ومحل الفرض هو الجهة كما قدمناه
 فسجد بهما **مطمئنا مسبحا** بان يقول سبحان ربّي الاعلى مرات
ثلاثا وذلك اذ ناء علما تقدم وناسب وصف الرب بالعلى
 في السجود وبالعظيم في الركوع لان الركوع اخنأ وفيه مذلة
 العبد فتناسب وصف الرب بالعظمة والابد في سجوده يكون

في غاية

سبح تعالى
 على كل المراتب
 رحمة ربك

في غاية التسفل وقد وضع اشرف اعضائه على احقر موجود
 وهو التراب فتناسب وصفه تعالى بالغلو في الاقتدار
 لا المكان تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **واجافا** اي باعدا الرجل
بطنه عن فخذه وعصديه عن ابطنه لانه استبى
 بالتواضع وابلغ في تمكين الجهة والانف من الارض ولكن
 هذا في غير **رحمة** وينضم فيها خذرا عن اضراس الجار والحكمة
 في الابد والحقافة ان يظهر كل عضو بنفسه ولا تعتمد الا
 على بعضها بقضا وهذا عند القيام في الصوف لان
 المقصود فيه المساواة بين المصلين ليصيروا كل الجسد
 الواحد فلا يبقى فيما بينهم فرجة يتخللها الشيطان
 وفي الحقافة بعد عن صفة الكسالى فان المنبسط
 يشبه الكلب وتشعر حالته بالتهاون وقلة الاعتناء
 بشأن الصلاة ويكون المصلي ولو امرأة **موجها اصابع**
يديه ويضمها كل الضم ولا يتدب الا هنا والحكمة
 فيه ان الجهة تنزل عليه في السجود فبالضم ينال الاكثر
 ويكون **موجها اصابع رجليه نحو القبلة والمرأة تخفض**
 فتضم عصديها لجنتيها **نلزم بطنها بفخذها** لانها
 عورة مستورة وهذا اشترضا وجبر كل مصل بين السجد
 واضعا يديه على فخذه **مطمئنا** وتقدم دليله وليس
 فيه ذكر مستنون وما ورد فيه في حال القيام من الركوع
 فحمل على التمجيد عندنا **ثم كتب** للسجود **وسجد بعده مطمئنا**

عضا

نئين

الاعانة

وتقدم دليله وحكمة تكراره وهو اي الجلوس بين التجلتين
 مسنون ومقتضى الدليل من المواظبة عليها الوجوب
 لكن المذهب خلافه وما في شرح المنية من ان الاصح
 وجوبها ان كان بالنظر الى الدراية فمسك لما علمت من
 المواظبة وان كان من جهة الرواية فلا لان الشراح مصرحون
 بالسنية قاله في البحر وسج فيه اي السج ثلاثا وجافي بطنه
عن حديثه وايدى عضديه وهما ضبعاه والضع يسكون
 البنا لا غير الفضد كذا في الصحاح وقال بعضهم برفعها وهما
 لغتان كذا في مبسوط شيخ الاسلام وذلك سنة لما روي
ثم رفع راسه مكبرا للنهوض اي القيام للركعة الثانية
بلا اعتماد على الارض بيديه ان لم يكن به عذر وبلا تقوى
 قبل القيام يسمى جلسته الاستراحة هوسنة عند الشافعي
 رحمه الله تعالى لانه صلى الله عليه وسلم لم يقف ان يعتمد الرجل على
 يديه اذ انقض وعن علي رضي الله عنه انه قال من السنة
 اذا انتهت من الركعتين ان لا تعتمد على الارض بيديك
 الا ان لا تستطيع وكان عمر وعلي واصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يتهضون في الصلاة على صدورهم وفي
 الدراية عن شرح الطحاوي لا بأس بان يعتمد بيده على الارض
 شيخا كان او شابا وهو قول عامة العلماء رحمه الله وما روي
 عن علي شي كان ينفر به وفي حمل النواز جلسته الاستراحة
 مكروهة عندنا لان المروي ان الصحابة كانوا يتهضون

على

على صدورهم ورافداهم **والركعة الثانية** يفعل فيها **كالاولى**
 وعلمت ما شملته **الا انه** اي المصلي **لا يثنى** في الركعة الثانية
 لانه شرع في اول البعثة دون اثنا عشر ولما سمي دعاء الاستفتاح
ولا يتقود لانه شرع في اول البعثة لدفع وسوسة الشيطان
 فلا يتكرر الا بتبدل المجلس كالوقوف وقراءة ركعتين وقراءة
ولا يرفع يديه اذ لا يسن رفع اليدين في حالتي الركوع وقيامه
 ودليل القائل به وجوبه في محله ولما رواه الطحاوي عن عبد الله
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يرفع يديه في اول تكبير ثم لا
 يعود وقد جمعت المواظبات التي ليس فيها رفع اليدين في فقه
 صحيح وذكر تمام مبسوطه مع زيادة تعليلها فقلت لا يسن رفع
 اليدين **الا عند افتتاح كل صلاة وعند تكبير الفتوة في الترتيب**
وتكبيرات الزوايد في الميدين لاتفاق الاخبار والاجماع ومنه
 الرفع في هذه كلفا لزيادة اليدين **وليس** رفعهما مبسوطتين
 نحو الشماحين **يري الكعبة** المشرقة اي وقت معاينتها فتكون
 العين في فقه العبد من معاينة البيت المكرم لان الدعاء
 عند رؤيته مستجاب وقد اوصى بعضهم بان يدعو عندها باستحابة
 تعالى لانه اذا رعى بشي مخصوص يفوت غيره فاذا صار بحجاب
 الدعوة كان محض للمقصود في اي وقت اراده **وليس** رفعهما
حين يستلم الحجر الاسود مستقبلا بباطنهما الحجر **وليس**
 رفعهما مبسوطتين نحو الشماحين **حين يقوم على الصفا**
وحين يقوم على المروة **وليس** كذلك **عند الوقوف بعرفة**

نة

الركعة

ووقوف **تزدلفة** **وليس بعد رمي الجمرتين الاولى والجمرة الوسطى**
 لما روي الطبراني بسنده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا ترفع الايدي الا في سبع مواضع حين يفتح الصلاة
 وحين يدخل المسجد الحرام فينزل البيت وحين يقوم على الصفا
 وحين يقوم على المروة وحين يقف مع الناس عشية عرفة
 ويجمع والمقامين حين يرمي الجمرتين وقدم واه الحاكروا البيهقي
 من غير اداة حصر بعدد فيكون قسمة على عدم اذادته فيجوز
 ان يزداد عليه غير بدليله وذكر في المبسوط والمحط في الاستسقا
 وعن ابي يوسف ان شارفع يديه بالتعاوان شا اشار باصبعيه
 لان رفع اليد في التعاسنة انتهى واما الرفع عند الركوع فقد
 قال الكمال اعلم ان الاثار عن الصحابة والطرق عنه صلى الله
 عليه وسلم كثيرة جداً والكلام فيها واسع والقدر المتحقق
 بعد ذلك كله ثبوت رواية كل من الامر من عنده عليه السلام
 الرفع عند الركوع وعدمه فيحتاج الى الترجيح لقيام المعارض
 ويبين ما يصرنا اليه بأنه قد علم انه كانت اقوال صالحة
 في الصلاة وافعال من جنس هذا الرفع وقد علم نسخها فلا يبعد
 ان يكون هو ايضا مشمولاً بالنسخ خصوصاً وقد ثبت ما يعارضه
 بثبوت الامر له بخلاف عدمه فانه لا يتطرق اليه احتمال
 عدم الشرعية انتهى **وفي هذا اشارة** الى ردة ما قاله بعض
 المتأخرين من بطلان الصلاة بالرفع عند الركوع وانه
 رسالة في ذلك وما يبرده لزوماً انقاف الامة على رفع الايدي

في تكبيرات الزوايد اذ لو كان الرفع مبطلا للصلاة لا بطلان
 العبدين لانه لا وجه لتخصيص ابطاله ما سوي العبدين
 لكنه مكروه كما سذكره في باب ما يفسد الصلاة وليس
 رفعها مبسوطتين نحو الشما عند دعائه بعد فراغه من
 التسبيح والتحميد والتكبير الذي سذكره عقب الصلوات
 كما عليه المسلمون في تائر البلدان **واذا فرغ الرجل من سجدة**
الركعة الثانية اقترب رجلاً اليسرى وجلس عليها ونصب
 يمينه ووجهه لوجهها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه
 وبسط اصابعه وجعلها منتهية الى مركبتيه كما قدمناه
والامة تتورك وقد متا صفة وقترا المصلي ولو كان مقتدياً
 تشهد **ابن مسعود رضي الله عنه** ويقصد المصلي بالفاظ
 التشهد معانيها مرادة له على وجه الانشامنه وان كانت
 على منوال حكاية سلام الله ورسوله فكانه يحيي الله ورسوله
 وليسلم عليه وعلى نفسه واوليائه كما سذكره **واشار بالمسحة**
 من اصابع يده اليمنى في الشماذة على الصحيح كما قدمناه
 يرفعها عند النقي ويضعها عند الاثبات ولا يزد على التشهد
 في الفقرة الاولى لوجوب القيام الى الركعة الثالثة وهو اي
 تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كما قال علمني رسول الله
 صلى الله عليه وسلم التشهد كفي بين كفيه كما يعلمني المسورة
 من القرآن فقال اذا فقد احدكم في الصلاة فليقل الحيات
 لله والصلوات والحيات السلام عليك ايها النبي ورحمة

الله وبركاته السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ فَاذْأَقَالَهَا
 أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ صَلَحَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ **أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ**
أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ رَوَاهُ السُّنَّةُ قَالَ التِّرْمِذِيُّ أَصَحَّ حَدِيثٍ
 عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّشْدِيدِ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالْعَمَلُ
 عَلَيْهِ عِنْدَ الرَّاهِلِ الْعَامِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَلَخَّرَ الطَّحَاوِيُّ
 عَنْ ابْنِ عَرَبٍ أَبَا بَكْرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْمَنِيرِ وَأَمَّا الْخَزَنَةُ رَوَايَةُ
 ابْنِ مَسْعُودٍ لَأَنَّ فِيهَا الْأَمْرَ وَقَوْلَهُ الْأَشْتَبَابُ وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي
 السَّلَامِ وَهِيَ لَا تَسْتَفْرِقُ وَزِيَادَةُ الْوَاوِ وَهِيَ لِيَجْدِيدَ الْكَلَامِ
 كَمَا فِي الْقِسْمِ وَتَأْكِيدِ التَّعْلِيمِ وَالْإِتْقَانِ عَلَيْهِ لَفْظًا وَمَعْنًى وَاتَّقُوا
 عَلَى إِخْفَائِهِ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَحْقِيقَ التَّشْدِيدَ رَوَاهُ
 أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ كَمَا فِي الْبَرْهَانِ وَالْحَيْثِيَّاتِ أَصْلًا أَنَّ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا عَجَّ بِهِ لَيْلَةُ الْأَسْرِ بِجَسَدِهِ الشَّرِيفِ الْمُطَهَّرِ
 لَا بِرُوحِهِ فَقَطَّ لَأَنَّ الْأَسْرَ تَكَرَّرَ فَضَنَّهُ مِنْ رُوحِهِ وَمِنْهُ مَرَّةً
 بِجَسَدِهِ تَدَلَّى الرَّفْرَفَ لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى جَلَسَ عَلَيْهِ قَالَهُ
 ابْنُ عَدَاوِلٍ فِي تَفْسِيرِهِ الرَّفْرَفُ مَا يَجْلِسُ عَلَيْهِ كَالْبَسَاطِ وَهُوَ أَشَدُّ
 وَقَالَ الْعَارِفُ بِاللهِ تَعَالَى سَيِّدِي الشَّيْخُ عَبْدُ الْوَهَّابِ الشَّعْرَانِيُّ
 الرَّفْرَفُ نَظِيرُ الْحَقِّقَةِ عِنْدَنَا فَقَدْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَبْرِيلُ إِلَى الْمَلِكِ النَّازِلُ بِالرُّفْرِ فَسَأَلَهُ الْحَقِّقَةُ
 لِيَأْتِسَّ بِهِ فَقَالَ لَهُ جَبْرِيلُ لَا أَقْدِرُ وَلَوْ خُطُوتُ خُطُوقِ لَحَرَقَتْ
 فَمَا مَنَا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ وَمَا أَسْرَى إِلَهُكَ يَا مُحَمَّدُ إِلَّا
 لِيُرِيَكَ مِنْ آيَاتِهِ فَلَا تَفْضَلْ فَوْرَعَهُ جَبْرِيلُ وَأَنْصَرَفَ النَّبِيُّ

صلى الله

١٨٧
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ ذَلِكَ الْمَلِكِ وَالرَّفْرَفِ يَمُشِي بِهِ إِلَى أَنْ ظَهَرَ لِمُسَوِّكِي
 سَمْعٍ فِيهِ صَرِيفُ الْأَقْلَامِ ثُمَّ رَفَعَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النُّورِ رُجَّةً
 فَأَفْرَدَهُ الْمَلِكُ الَّذِي كَانَ مَعَهُ وَتَلَخَّرَ عَنْهُ وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ لَمَّا
 تَلَخَّرَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَأَى صُورَةَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ
 يَا رَبِّ أَوْ سَبَقَنِي أَبُو بَكْرٍ إِلَى هَذَا الْمَقَامِ فَبِيلَهُ لَا وَلَكِنْ لَمَّا انْقَطَعَتْ
 عَنْ الْأَجْنَاسِ خَلَقْنَا لَكَ صُورَةَ تَوْسِكَ عَلَى صُورَةِ أَبِي بَكْرٍ كَمَا كَانَ
 أَنْ يَسُكَّ فِي الْفَارِثَانِ تَرْقِي وَتُجَرَّدُ عَنْ الْأَغْيَارِ وَانْقَرَدَ لَمَّا
 رَجَعَ بِهِ فِي النُّورِ وَاسْتَفْرَغَ الْحَالَ فَلَا يُدْرِي خِزْيَ ذَاتِ الْيَمِينِ وَذَاتِ
 الشِّمَالِ بِسَبَبِ اقْتِاعِ تِلْكَ الْأَقْلَامِ وَصَرِيفِهَا فِي الْأُلُوحِ
 وَأَعْطَاهَا مِنَ النِّعَمَاتِ الْمُسْتَلْذَةِ مَا أَدَّاهُ إِلَى ذَلِكَ مِنْ سُرِّيَانِ
 الْحَالِ فِيهِ فَقَوِيَ بِذَلِكَ الْحَالِ وَأَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي نَفْسِهِ عِلْمًا عِلْمًا بِهِ
 مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ قَبْلَ ذَلِكَ عَنْ وَجْهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرِي وَجْهَهُ
 فَطَلَبَ الْأَذْنَ فِي الرُّوْيَةِ مَعَ الدُّخُولِ فِي الْخَضِرَةِ الْإِخْتِصَاصِيَّةِ
 فَاثْرَاهُ بِاللُّغُولِ فَرَأَى عَيْنَ مَا عِلْمٌ وَمَا تَقِيرُ عَلَيْهِ صِفَةً اعْتَقَا
 وَرَأَى الْحَقَّ عَيْنًا وَكَلِمَةً بِالْوَاسِطَةِ شَفَاهَا وَسَمِعَ كَلَامَهُ
 بِالصَّفَةِ الْإِيقَةِ بِهِ وَلَيْسَ هُوَ عَنْ صِفَتِهِ مُتَقَدِّمٌ وَلَا مُتَأَخِّرٌ
 مُتَوَهِّمٌ أَذْهُوَ قَدِيرٌ أَلَيْسَ مِنْ جَدِّسِ الْحُرُوفِ وَالْأَلْفَاظِ وَالنِّعْمَةِ
 وَالْأَصْوَاتِ وَأَقْدَرُ مِنَ اللَّهِ وَقَوَاهُ بِسَخَانِهِ بِقُدْرَتِهِ عَلَى رُوبَاهِ
 بَعَيْنٍ رَأْسَهُ كَمَا قَوَاهُ عَلَى سَمَاعِ عِظَامِهِ وَالْقُدْرَةِ الْإِزْلِيَّةِ
 لَا تَنْقُصُ عَنْ ذَلِكَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا فَارَقَ جَبْرِيلُ وَانْقَطَعَتْ

الملك

الاضواء سمعت كلام ربي وهو يقول ليتمدي روعك يا محمد
أدق أدق فلم يجد اين يضع القدم الا في حضرة القدس
وقال الخيات لله الخ وقد بسطنا الكلام على هذا في رسالة
سميتها اكرام اولي الباب بشيخ الخطاب واعلم ان ذكرت
هذا التعليل به صحة قول شاخ المنيعة وغيره ان النبي صلى الله
عليه وسلم لما انتهى في المعراج لمستوى سمع فيه صريف الاقلام
وقام في المقام الذي اراده الله تعالى للمخاطبة فصدان
يجي ربه سبحانه وتعالى فالله الله تعالى ان قال الخيات
الى اخيه ولتعلم ان هذا اظهر مما قاله في مجمع الروايات
عن تفسير الامام في الملبك بلغ النبي صلى الله عليه وسلم مع
جبريل الى سدرة المنتهى وقال له جبريل لم تجاوز هذا
الموضع فجاوز النبي صلى الله عليه وسلم حتى بلغ ما شاء الله
فاشار اليه جبريل بان يسلم على ربه الى اخره لانه لما جاوز
ولتفقيه الملك النازل بالرفرف ايضا كيف يقال
فاشار اليه جبريل بان يسلم فكون السلام كان مجرد
الحام الله تعالى اذ ذاك اظهر انتهى ولتعلم ايضا ما في معراج
الذراية واصل التشهد ما روي في الايمه الفردوسي
في ثواب العبادات عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لما
عرج بي ليلة المعراج الى السما امرني جبريل عليه السلام ان اسلم
على ربي فقلت كيف اسلم قال قل الخيات لله والصلوات
والخيات قال فقلت فقال جبريل عليه السلام السلام عليك

ابها

ايها النبي ورحمة الله وبركاته فقلت السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين فقال جبريل اشهد ان لا اله الا الله واشهد
ان محمدا عبده ورسوله انتهى وحيث علمت اصل التشهد فلا بد
من علم مقناه والمراد به ومن صدر عنه شيء منه فالصادر
من النبي صلى الله عليه وسلم بالهام من الله قوله **الخيات**
لله والصلوات والطيبات الخيات جمع خيئة من خيئا
فلان فلانا اذا دعا له عند ملاقاته واشتقاقها من
قوله العرب عند ملاقات بعضهم بعضهم بعضا خيئا كالله اي
ابقاك وكل قوم خيئة لان ملوك الارض كانوا يحبون
بختيات مختلفه يقال لبعضهم ابيت اللعن ولبعضهم
اسلم وانهم وعش الف سنة الى غير ذلك وقيل لنا قولوا الخيات
لله اعز الالفاظ التي تدل على الملك ويثبت بها عنه
فهي لله وعن يحيى بن علي معنى الخيئة هو الغفل والقول
الذي يحيى به القند سيدة فيظهر بكلامه وفعله عبودية
نفسه والتعظيم لمولاه ولجناس الخيات مختلفه هياتها
متفاوتة صفاتها منه خيئة العجم السجود ومنهم من
يخني بقامته ومنهم من يضع يده على صدره ومنهم من
يقول بلسانه الغير صلبا عش الف فيروز والف مبرج
فامر العبدان جميع هذا فيقول الخيات لله وبه تقرر رأي
فمن المشايخ ان الخيئة ما يحيى به الرجل خاه عند الملاقاة
كالسلام والمراد بالخيات في التشهد كل شاحيد وكل عبادة

ن

قَوْلِيَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَأَمَّا الصَّلَوَاتُ فَقَالَ فِي الْغُرَبِيِّينَ قَالَ
أَبُو بَكْرٍ الصَّلَوَاتُ التَّحَرُّمُ قَالَ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ
يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ أَيُّ يَرْجُونَ وَعَنْ الْأَزْهَرِيِّ عَنْ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَلِيْلَكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ رَاحَتٌ وَعَنْ
ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ لَصَلَاةٌ مِنَ اللَّهِ رَحْمَةٌ وَمِنَ الْمَخْلُوقِينَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ
وَالْجِنِّ وَالْإِنْسِ لِقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالذُّعَا وَالنَّسِيحِ
وَمِنَ الطَّيْرِ وَالْهَوَامِّ النَّسِيحِ أَنْتَ يَا الْمُرَادُ بِالصَّلَوَاتِ فِي التَّشْهَدِ
الْعِبَادَاتُ الْبَدَنِيَّةُ وَنَحْوُهَا وَأَمَّا الطَّيِّبَاتُ فَقَدْ قَالَ فِي
الْغُرَبِيِّينَ الطَّيِّبَاتُ مِنَ الْكَلَامِ مَضْرُوفَاتٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَعَنْ
الْإِسْنَاءِ أَحْسَنَهُ وَأَفْضَلَهُ وَفِي الْمُسْتَضْفَى الطَّيِّبَاتُ الْعِبَادَاتُ
الْمَالِيَّةُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا زَرَعْتُمْ وَهَذَا
عَلَى مِثَالٍ مِنْ يَدْخُلُ عَلَى عِظَمِ الْمَلُوكِ فَإِنَّهُ يُدَيِّبُهُ لَمْ يَجِدْ مِثْرَ
بِيْذَلِ الْمَالِ فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقَامِ مِنْ
اللَّهِ سُبْحَانَهُ رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَجَّاهُ بِقَوْلِهِ **السَّلَامُ عَلَيْكَ**
يَا نَبِيَّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ فَقَابِلُ التَّحِيَّاتِ بِالسَّلَامِ
الَّذِي هُوَ خِيَّةُ الْإِسْلَامِ وَقَابِلُ الصَّلَوَاتِ بِالرَّحْمَةِ الَّتِي هِيَ
مُبْتَغَاهَا وَقَابِلُ الطَّيِّبَاتِ بِالْبَرَكَاتِ الْمُنَاسِبَةِ لِلْمَالِ لِكُونِهَا
الْمَتَّوِّكَاتِ وَأَفْرَدَ السَّلَامُ وَالرَّحْمَةُ لِأَنَّ كَلَامَهُنَّ التَّحِيَّاتُ
وَالصَّلَوَاتُ مِثْقَدٌ بِاعْتِنَاءِ رَأْسِهَا مِنَ اللِّسَانِ وَالْبَدَنِ
فَوَصَدَّ اللَّهُ تَعَالَى مَا يَقَابِلُهُ بِخِلَافِ الْعِبَادَاتِ الْمَالِيَّةِ قَالَتْ
النَّهْأُ مُتَعَدِّدَةٌ وَهِيَ أَنْوَاعُ الْأَمْوَالِ مِنَ الْمَقُورِ وَالْحَيَوَانَاتِ

وَالنَّبَاتِ

وَالنَّبَاتِ فَجَمَعَ مَا يَقَابِلُهُمَا ثُمَّ لَمَّا أَقْبَضَ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَامِهِ عَلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالثَّلَاثَةِ مُقَابِلَ ثَلَاثَةِ وَالنَّبِيِّ أَكْرَمَ خَلْقَ اللَّهِ
وَلِجُودِهِمْ أَغْطَى مِنْ هَذِهِ الْكَرَامَةِ لِأَخْوَانِهِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَصَلَحَ
الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ فَعَمَّهُمْ بِهِ كَمَا شَهِدَتْ بِهِ السُّنَّةُ الْيُصْحَرُ
حَيْثُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْكُمْ إِذَا قَلِمْتُمْ هَآ أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ صَلَاحٌ
فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مِنْهُمْ وَعَمَّهُمْ بِالْأَفَاضَةِ مِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ مُتَقَضٍ
سَجِيَّتِهِ الْكَامِلَةِ فِي الْكُرْمِ وَشِمَتِهِ الَّتِي هِيَ أَكْرَمُ الشِّيمِ وَعُطِفَ
بِأَحْسَانِهِ مِنْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **السَّلَامُ عَلَيْكُمْ**
وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ الْعِبَادُ جَمْعُ عَبْدٍ قَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ شَيْءٌ
أَشْرَفَ مِنَ الْعِبَادَةِ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَلِذَا وَصَفَ اللَّهُ بَعْدَ
نَبِيِّهِ فِي مَقَامِ الْإِمْتَدَاحِ وَالْإِمْتِنَانِ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ
فَاوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى وَهِيَ الرِّضَى بِمَا يَفْعَلُ الرَّبُّ تَعَالَى وَالْعِبَادَةُ
مَا يَرْضَى الرَّبُّ وَالْعِبَادَةُ أَقْوَى مِنْهَا لِأَنَّهُ لَا تَسْقُطُ فِي الْعَقَبِ
خِلَافَ الْعِبَادَةِ وَالصَّالِحِينَ جَمْعُ صَالِحٍ وَهُوَ الْقَائِمُ بِحَقِّهِ اللَّهُ
وَحُقُوقُ الْعِبَادِ وَلِذَا وَصَفَ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْأَسْرَافِ قَالُوا مَرْجُوا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَلِذَا قَالُوا
لَا يَنْبَغِي لِحُزْمِهِ فِي حَقِّ شَخْصٍ مَعِينٍ مِنْ غَيْرِ شَهَادَةِ الشَّارِعِ
لَهُ بِهِ وَأَمَّا يُقَالُ هُوَ صَالِحٌ فِيمَا أَظُنُّ خَوْفًا مِنَ الشَّهَادَةِ بِمَا لَيْسَ
فِيهِ فَلَمَّا أَنْ قَالَ ذَلِكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَانًا مِنْهُ شَهِدَ أَهْلُ
الْمَلَكُوتِ الْأَعْلَى وَالسَّمَوَاتِ وَجَبْرِيلُ بَانَ قَالَ كُلُّهُمْ **أَشْهَدُ أَنْ لَا**
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ

اشتهر ما هنا اعام وايتين وهكذا قال ابو عبيدة في قوله تعالى
 شهد الله انه لا اله الا هو ان معناه يتن الله واعلم الله وجمع
 بين اشرف اسمائه لذكره في مقام الامتلاح وبين العبودية
 اشرف وصف للخلق وارقى وصف مستلزم للنبوة وهي الرضا
 وقدم العبودية على الرسالة اظهارا لمخالفة اهل الكتابين
 حيث قالوا كما اخبر عنهم الباري سبحانه بقوله عز وجل وقالت
 اليهود عن نيران الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك
 قولهم باقوا هم يضاهون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم
 الله اني يؤفكون **تلي** قد مرنا انه يقصد المصلى انشا
 هذه الالفاظ مرادة له قاصدا مقصدا لها الموضوعات له
 من عنده كانه يحكي الله وليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم
 وعلى نفسه واوليائه مطلقا لما قالوا بعضهم انه حكاية سلام
 الله لا ابتداء سلام من المصلى **وقر الفاتحة فيما بعد**
 الركعتين **الاولى** من الفرائض وهو شامل للمغرب وقراتها
 سنة كما تقدم **ثم جلس** مقترضا رجلا للشرى ناصبا
 اليمنى والى اليمين تتورك **وقر التشهد** اي تشهدا بن مسعود
 المتقدم بيانه **ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم** وتقدم
 الكلام عليها **ثم دعا** ليكون مقتولا بعد الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم **بما يشبه** الفاظ القرآن والسنة وتقدم
 مثاله ودليله **ثم ستم** ميمنا ابتداء **او يسارا** انتهى **فيقول**
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته واما من معه من القوم والحفظة

لوراد الله
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 الخ
 كراهة تركه

كما تقدم بيانه بحمد الله ومنته **باب**
الامامة قد مرنا شيئا يدل على فضل الاذان وعندنا هي
 اي الامامة **افضل من الاذان** لمواظبته صلى الله عليه وسلم
 وسلم والخلفاء الراشدين بعده وقول عمر رضي الله عنه قولا
 الخليفة لا ذنت لا يستلزم تفضيله عليها بل مراده لاذنت
 مع الامامة لا مع تركها فيفيد ان الفضل كون الامام
 هو المؤذن وهذا مذهبنا وكان عليه ابو حنيفة رحمه الله
 كما يعلم من اخباره **والصلاة بالجماعة سنة** في الاصح
 مؤكدة شبيهة بالواجب في القوة للرجال لما ذكرنا من
 المواظبة وقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة افضل من
 صلاة لذكر وحده بخمسة وعشرين جزا واه الشيخان
 وفي رواية درجة وفي اخرى صلاة الرجل في جماعة تضعف
 على صلاته في بيتة وسوقه خمسا وعشرين ضعفا وذلك
 انه اذا توضا فحسن الوضوء خرج الى المسجد ليخرجه
 الا الصلاة لم يخط خطوة الا رقت له بها درجة وخط
 عنه بها خطيئة فاذا صلى لم تنزل الملائكة تفضل عليه مادام
 في صلاة لم يحدث فيه اللهم صل على النبي المصطفى وآله
 الصالحين صلاة ما انتظر الصلاة زاد ابو داود انه قال
 صلاة في جماعة فان ركعها وبجودها بلغت خمسين
 صلاة وقوله صلى الله عليه وسلم من صلى في جماعة فكافا
 قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما صلى الليل

رواه مسلم وفي اورد والنزدي ومن صلى العشا والصبح في
جماعة فكأنما قام الليل كله ورويا وابن ماجه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل مع الرجل اذكي من صلاته
وحده وصلاة الرجل مع الرجلين اذكي من صلاته مع الرجل وما
زاد فهو اجب الى الله كما في البرهان وفي المضمرات مكتوب في
التوراة صفة ائمة محمد وجماعتهم وانه بكل رجل في صفوفهم
يزاد في صلاتهم صلاة يعنى اذ كانوا الف رجل يكت لكل رجل
الف صلاة ومن حكمة مشروعتها نظام الالف بين
المصلين والتعلم من العالم وهي من خصائص هذا الدين
وقلت انما سنة مؤكدة في الاصح احترازا عما قيل انها واجبة
واختارة جماعة من المشايخ لقوله صلى الله عليه وسلم لقد
هممت ان امر بالمؤذن فيؤذن ثم امر رجلا فيصلي بالناس
ثم انطلق معي برجال معهم حزم من الخشب الى قوم يتخلفون
عن الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار رواه الشيخان
وليس المراد ترك الصلاة اصلا بدليل قوله في رواية
اخرى ثم اتي قوم ما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فاحرق
عليهم وهذا استدلال قال انها فرض عين كالامام احمد
قلنا انه صلى الله عليه وسلم همز ولم يفعل فكان تهديدا
لاظهار الشعار لا لكونها فرضا وقيل فرض كفاية وهو قول
الكرخي والطحاوي ثم الجماعة يحصل فضلها بواحد مع الامام
لقوله عليه السلام الاثنان فما فوقهما جماعة ولو كان

صبي

صبيًا يعقل او امرأة او عبدا سوا فيه البيت والمسجد حق
لو صلى في بيته بزوجته او جاريته او ولده فقد اتى
بفضيلة الجماعة واما الجمعة فليشترط لها ثلاثة او اثنا
عندهما سوى الامام كما سنده ذكره وقد ناهى الرجال لان
جماعة النساء كروية كما سنده ذكره ويكونهم من **الاحرار**
لان العبد مشغول بخدمة المولى وقد ناهى بكونهم **بلا عذر**
لانها تسقط به كما سنده ذكره فلا يسع تركها الا لعذر ولو
تركها اهل مصر بلا عذر يومرون بها فان قبلوا والايقنا
عليها الايض من شعائر الاسلام كما في الاختيار **وشروط**
صحة الامامة للرجال الاصحاسة اشياء الاسلام
وهو شرط لصحة كل عبادة فلا يصح الاقتداء بكافر
سواء علم به او لم يعلم كمن يقول بعدم البعث او ينكر خلا
الصديق او صحبته او يستلحقين او يتكبر الاسرام
مكة الى بيت المقدس او يتكبر الشفاعة او الرؤية او
عذاب القبر او وجود الكرام الكائنين فاد انبين له
ذلك لزمه اعادة ما صلا خلفه واذا اثمهم زمانا
ثم قال انه كافرا او مع بخاسة مانعة او بلا طهارة ليس
عليهم اعادة لان خبره غير مقبول في الديانات لنفسه
باعتراؤه بخلاف ما اذا صلى فتيقن له فساد صلاته
بخاسة او عدم طهارة فانه قد يفعل عن ذلك فيظن
الطهارة فافترق حاله عن حال الملحن الذي لا يبالى ما يصنع

تكون

فة

فاذا قاله على وجه التورع والاحتياط كان مقبولا فلزم
 الاعادة **والثاني البلوغ** لما روى عن ابن مسعود رضي الله
 عنه لا يوم الغلام الذي لا يجب عليه الحدود وعن ابن عباس
 رضي الله عنهما لا يوم الغلام حتى يحتلم وانما قاله بعد ما علمنا
 من النبي صلى الله عليه وسلم فلا يصح الاقتداء بالصبي في فرض
 ونقل اما الفرض فلانه متفعل ولا يتنى القوي على الضيف
 واما النقل فلان نقل البالغ مضمون بالانسان بخلاف
 نقل الصبي لعدم الزامه به فلا يصح الاقتداء به في جميع
 الصلوات على المختار قال عليه السلام الامام ضامن والصبي
 لا يصح لضمان حجة فكيف يصح منه ضمان هذه العباداة
القيمة وتيل يصح الاقتداء به في التراويح والسنن المطلقة
والثالث العقل فلا يصح امامة المعنوية والمجنون لعدم
 اهليته بانعدام عقله وهو شرط لصحة المضمرات والالتزام
 وكذا لا تصح صلاة السكران فلا يصح الاقتداء به **والرابع الذكورة**
 فلا يصح اقتداء الرجل بالمرأة لقوله صلى الله عليه وسلم اخرون
 من حيث اخرهن الله يعني في صلاة الجماعة وهو نفى عن الصلاة
 خلفها والجانبينها والخشائي كالمراة للرجل والخشائي مثله لاحتمال
 انوشته ودلورة المقتدي **والخامس القراءة** اي حفظ ما نصح
 به الصلاة على الخلاف وهو اية عند الامام او ثلاث ايات
 عندهما كما تقدم فلا يصح اقتداء القاري بالامي لقد رتته
 على ركن القراءة وعجز الامي عنه **والسادس السلامة من الاعذار**

لان

لان العذور انما صحت صلاته لضرورة عذره فلا يصح اقتداء غيره
 به فاذا كان به عذر من الاحداث **كالرعاف** الدائم والحرج الذي
 لا يترقا او انفلات الريح والاستخاضة لا تصح امامته الا مشله
 فان اختلف العذر لا يصح ان يكون من به سلس نول اماما لمن
 به انفلات ريح لزيادة الخبث على الخبث به ولا من به انفلات
 ريح وجح لا يترقا لمن به سلس نول لان الامام له جبر عذرين
 واما المفتصد فان كان جرحه لا يخرج منه دم فتصح امامته
 للاصحا فكم يشترط السلامة من الرعاف ونحوه يشترط سلامة
 نطقه وهي من نحو **الفافاة** الفاها هو الذي لا يقدر على
 اخراج الكلمة الا بتكرير الفا **والتممة** التتمام هو الذي
 لا يقدر على اخراج الكلمة الا بعد ان يديرها في صدره كثيرا
 وكذلك كل من لا يقدر على اخراج حرف من الحروف الا بمثل ذلك
واللثغ بالثا المشلثة والتخريك وهو اللثغنة بضم اللام
 وسكون الثا تحرك اللسان من السين الى الثا ومن الراي
 الغين او الي اللام او الي اليا او من حرف الحرف والمختار
 للفتوى في صلاته انه ان كان يجتمدا نال الليل واطراف النهار
 في التصحح ولا يقدر عليه فصلا ته جازية فما دام في طلب
 التصحح ولا يطاوعه لسانه فصلا ته صحيحة كسائر الشروط
 اذا عجز عنها واما اذا ترك التصحح والمجد فصلا ته فاسدة
 وانما يجوز عجزه عن الاصلاح فصارت تلك الالفاظ لغته
 ولسانه فكانه قرأ القرآن بلغته فيصير بمنزلة الامي في حق

تصحح الحروف التي تجزئ عنها فلا يجوز الاقتداء به وإنما يجوز صلا
مع قزاة تلك الحروف إذا لم يقدر على ما يجوز به الصلاة مما
ليس فيه تلك الحروف لأن جوارها مع تلك الحروف ضروري
فيقدم بانعدام الضرورة بقدرته على ما ليست فيه ما يجوز
به الصلاة هذا هو الذي عليه الاعتماد فلذا شرطنا الصلاة
مما ذكرناه والسلامة من **فقد شرط كطهارة** من حيث فان
الذي به بخاسته مانعة إنما صحت صلاته العجز فلا يصح
امامة الطاهر منها وكذا حكم **ستر غورة** لأن فوات شرط
الستر في حق العاري ضروري فلا تصح امامته لمستور العورة
وشروط صحة الاقتداء اربعة عشر شيئا تقريباً لا حصر
حقيقياً فيشترط **نية المقتدي المتابعة مقارنة**
الحرمة اما مقارنته حقيقية او حكمية بان لا يفضل
بفاصل جيني بينهما كما تقدم فينوي الصلاة والمتابعة
ايضا فان نوى الشروع في صلاة الامام او الاقتداء به
في صلاته يجزيه ولو نوى الاقتداء به لا غير الاصح انه يجزيه
كما تقدم **ونية الرجل الامامة شرط لصحة اقتداء**
النسابة لما يلزم من الفساد بالحاذة ولا يلزمه بدو
التزامه بخلاف الرجل فانه لا يلزمه باقتداء به حكم في حقيقه
فلا يشترط ان ينوي امامته فلا نصير المرأة داللة في صلاة
الامام حتى ينوي امامتها واكثر المشايخ على ان نية امامته
شروط في الجمعة والعديد ايضا لصحة اقتداء المرأة كافي

الخبارية

الخبارية والمحيط **وتقدم الامام بعقبه عن عقب الامام**
شرط لصحة اقتدائه حتى لو كان عقب المقتدي غير متقدم
على عقب الامام لكن قدمه اطول فيكون اصابعه قدام اصابع
امامه تجوز كما لو كان المقتدي اطول من امامه فيسجد امامه
ويشترط لصحة الاقتداء ان لا يكون الامام ادخا لامن الما
كان يكون متفلا والمقتدي مفترضا او منذورا والمقتدي
خاليا عنه **ويشترط ان لا يكون الامام مضطربا غير مضطرب**
اي الامام كظهر وعصر وظهر من يومين لان المقتدي
مشارك للامام فلا بد من الاتحاد وذلك بان يمكنه الدخول
في صلاته بنيتهم صلاة الامام فتكون صلاة الامام متضمنة
لصلاة المقتدي وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم الامام
ضامن اي تتضمن صلاته صلاة المقتدي وعلى هذا لا يجوز
اقتداء الناذر بالناذر لان المندور انما يجب بالتزامه فلا
يظهر الوجوب في حق غيره لعدم ولايته عليه فيكون بمنزلة
اقتداء المفترض بالمتفعل الا اذا نذر عين ما نذر صاحب
فصح اقتداء احدهما بالآخر للاتحاد ولا يصح اقتداء الناذر بالخا
لان المندورة اقوى من المحلوف على فعلها وقلبه يصح كالحالف
بالحالف ومضاهي ركعتي الطواف بمثله كالمستقل بمثله كذا
في قاضخان وخلافه في الخلاصة جعل ركعتي الطواف كالمندور
مع المندورة لا تصح خلفه **ويشترط ان لا يكون الامام**
مقيما مسافرا بعد الوقت في رابعية لان فرض المسافر لا يتغير

رة

هذا هو الوجه الثاني في بيان مقتضى الاحتياط في الصلاة
فإنه لا بد من الاحتياط في كل صلاة ولو لم يكن في غير الصلاة
احتياط في كل صلاة ولو لم يكن في غير الصلاة احتياط في كل صلاة

بعد الوقت لا تقضى السبب كما لا يتغير بنية الإقامة
بعده وكان اقتداء مقتضى مقتضى في حق القعدة أو القرا
أو الخزيمة ويشترط أن لا يكون الإمام **مستوقفا** فلا يصح
الاقتداء بالمستبوق إذا قام لفضا ما سبق به لشبهة
الاقتداء به حال الخزيمة ولو لم يقرأ عليه لشبهة الانفراد
ويشترط لصحة الاقتداء أن لا يفصل بين الإمام والمأموم
صف من النساء لما روي عن عمر موقفا وسقوا إلى النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان بينه وبين الإمام فراق
طريق أو صف من النساء فلا صلاة له كما في البدائع فإن كن
ثلاث فسدت صلاة ثلاثه خلفهن من كل صف آخر الصفوف
وعليه الفتوى وجاز اقتداء الباقي وقيل الثلاث صف
مانع من صحة الاقتداء الخلف صفين جميعا وإن كانتا
ثنتين فسدت صلاة اثنين خلفهما فقط وإن كانت
واحدة في الصف محاذية فسدت صلاة من جارسته
عن يمينها ويسارها وخلفها ويشترط أن لا يفصل بينهما
تصرفيه الزورقي في الصحيح والزورق نوع من السفن
الصغار ولا طريق **تصرفيه المحنة** وأيسر فيها صفوف متصلة
لأن غاية البعد مانع من صحة الاقتداء فجعل الحد الفاصل
بين البعد والقرب مذكروا قيل ما يجتاز به الرجل القوي
بوشية والمانع من الاقتداء في الصلاة فاصل يسع فيه صفين
على المفتي به كافي التجنيس والمزيد والفاصل في مصلي العيد

لا يمنع

بلغ مقابلة
على وجه المؤلف
رحمه الله

لا يمنع وإن كثر واختلف في المختار لصلاة الجنازة وفي النوازل
جعلها كالسجد والمسجد وأن كبر لا يمنع الفاصل إلا في الجامع القد
بحوازرم فإن ربه كان على أربعة آلاف استطوانة وجامع القد
الشريف أعني ما يشترك على المساجد الثلاثة الأفضى والقصر
والبيضا كذا في البرازية ويشترط أن لا يفصل بينهما حائط
كبير يشبهه مع العلم بانتقالات الإمام فإن لم يشبهه
العلم بانتقالات الإمام **لسمع** أو روية ولو لم يمكن الوصول
إليه صح **الاقتداء به في الصحيح** وهو اختيار شمس الأئمة للخلو إلى
لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجر عائشة
والناس في المسجد يصلون بصلاته وعلى هذا الاقتداء
في الأماكن المتصلة بالمسجد الحرام وأبوابها من خارجه صحيح
إذا لم يشبهه حال الإمام **لسمع** أو روية ولم يتخلل إلا الحداد
كما ذكره شمس الأئمة رجل صلى على سطح بيته ووسط بيته متصل
بالمسجد أنه يجوز لأن سطح بيته إذا كان متصلا بالمسجد
لا يكون أشد حالا من منزل يكون بحجب المسجد وبينه وبين
المسجد حائط ولو صلى في مثل هذا المنزل مقتديا بما مر في
المسجد وهو ليسم التكري من الإمام أو من المكبر يجوز صلاة
كذا في التجنيس والمزيد ويشترط أن لا يكون الإمام **راكبا**
والمقتدي راكبا أو بالقلب لاختلاف المكان أو راكبا غير
دابة **امامه** لاختلاف المكان فلو كان على دابة ولحقه صح
الاقتداء بالاتحاد المكان وسواء في حكم الصلاة على الدابة ويشترط

يم

ل

هذا هو الوجه الثاني في بيان مقتضى الاحتياط في الصلاة

ان لا يكون المقتدي في سفينة والامام في سفينة اخرى غير
 مقترنة بها لانها كالذابيتين واذا اقترنت اصح للاتحاد العقلي
 واذا انفصلتا لم يحز لان تخطئ ما بينهما بمنزلة النهر وذلك
 يمنع صحة الاقتدا ومن وقف على اطلال السفينة واقتدا بالامام
 في السفينة صح اقتداه الا ان يكون امام الامام لان السفينة
 كالبيت واقتدا الواقف على السطح بمن هو في البيت صحيح
 اذا لم يكن امام الامام ولا يخفى عليه حاله كذا هذا **الرابع عشر**
لشروط ان لا يعلم المقتدي من حال امامه المخالف لمذهبه
مفسد في زعم المأموم **مخرج** **دم** سايل **اوقى** يملا القم
 ويتيقن انه لم يعد بعده **وضوه** فلو غاب بعدما شاهد
 منه ذلك بقدر ما يعيد الوضوء ولم يعلم حاله فالصحيح جواز
 الاقتداء مع الكراهة كما لو جهل حاله بالمرة فلم يعلم منه شيئا
 واما اذا كان يعلم منه انه لا يحتاج في مواضع الخلاف فلا
 يصح الاقتداء به سوا علم حاله في خصوص ما يقتدي به
 فيه اولا انتهى وان علم انه يحتاج في مواضع الخلاف فانه
 يصح الاقتداء به على الاصح ويكره كما في المجتبى وقال في شرح الديلم
 لا يكره اذا علم منه الاحتياط في مذهب الخنفي انتهى واما
 اذا علم المقتدي من الامام ما يفسد الصلاة على زعم
 الامام كمش المرأة او الذكر والامام لا يدري بذلك فانه
 يجوز اقتداؤه به على قول الاكثر وقال بعضهم لا يجوز منهم
 الهندوان لان الامام يري بطلان هذه الصلاة فتبطل

صلاة

وانما اقتدي بغيره والامام لا يدري
 بذلك ليكون حازما بالنسبة لانه
 ان علم به وهو على اعتقاد مذهبه
 صار كالمتلاعب ولا يثبت له
 صلاة

رتين

١٩٤

صلاة المقتدي تبطل وجه الاول وهو الاصح ان المقتدي
 يري جواز صلاة امامه والمقتدي في حقه راي نفسه فوجب
 القول بجوازها كما في التبيين والفتح **وصح اقتد** **امتنع** **متمم**
 عندهما وقال محمد لا يصح والخلاف مبني على ان الخليفة بين
 الاثنين وهما التراب والما او الطهارتين فعندهما بين الاثنين
 وظاهر النص يدل عليه فاستوى الطهارتان وعند محمد بين الطها
 وهما اليتيم والوضوء فيصير بنا القوي على الضعيف وهو
 لا يجوز ولا خلاف في صحة الاقتداء بالمتيم في صلاة الجنازة
وصح اقتد اغسل بياض على خف او جيرة او خرقة فرجة
 لا يسيل منها شيء **وصح اقتد** **قايير بقاعد** لان النبي صلى الله
 عليه وسلم صلى الظهر يوما لسبت او الاحد في مرض مؤتمه
 جالساً والناس خلفه قياماً وهي اخر صلاة صلاها اماماً
 وصلى خلف ابى بكر الركعة الثانية صح يوماً الاثنين
 مأموماً ثم اثم لنفسه ذكره البيهقي في المعرفة **وصح الاقتدا**
بالحدث لم يبلغ حاله حد الركوع اتفاقاً على الاصح واختلفوا
 فيما اذا بلغ ففي المجتبى يجوز عندهما وبه اخذ عامة العلماء
 وفي شرح المنية هو الاصح بمنزلة الاقتداء بالقاعد لان
 القيام استواء النصفين وقد وجد استواء نصفه الاسفل
 فيجوز عندهما ولا يجوز عند محمد قال الزيلعي وفي الظهيرية
 هو الاصح انتهى فقد اختلف الصحيح انتهى وفي الذخيرة والخلا
 يوم الحطب القايم كما يوم القاعد القايم انتهى فقد اطلق

الله

الجواز وقال في البرازية قال الفقيه ابو الليث لا يجوز امامة
 الاحدب اما في حق نفسه ان بلغت حد وبته الركوع ينقص
 للركوع قليلا ليحصل الفرق بين القيام والركوع انتهى فقد
 اطلق عدم جواز الاقتداء به وعلمت ما فيه من اختلاف الصحيح
وصح اقتداء **امور مسئلة** بان كانا قاعدين او مضطربين او
 المامور مضطربا والامام قاعدا الفوق حاله لا عكسه **وصح**
 اقتداء **متنفل مقتضى** لانه بنا الضيف على القوي والقرأة
 وان كانت فرضا في الآخرين من النقل نقل في الفرض لكن انما
 تكون فرضا اذا كان مضطربا للنقل منفردا اما اذا كان مقتديا
 فلا لانها محظورة كذا في العناية لانه بالاعتقاد صار تبعا
 للامام في القرأة فكانت نقل في حقه كامما **وان ظهر بطلان**
صلاة امامه بقوات شرط او ركن **اعاد** لزوما يعني ان فرض
 عليه الاتيان بالفرض وليس المراد الاعادة الخائبة
 لتقص في المودي لان الاقتداء ابنا والبناء على المعدوم محال
 وتقدم ما اذا خبر بان صلى مدة بغير طهارة وقيدنا ظهور
 البطلان بقوات شرط او ركن اشارة الى انه لو طرأ المفسد
 لا يسيد المقتدي صلاته كما لو ارتد الامام وسعي الى الجمعة
 بعد ما صلى الظهر بجماعة وسعي هود ونهم فسدت صلاته
 فنقط كما في العناية وكذا الوعد الى سجود التلاوة بعد ما
 تفرقوا كما سذكرو **ويلزم الامام** اذا علم بفساد صلاته
اعلام القوم باعادة صلاتهم بالقدم الممكن بكتابا ورسول

او نفسه

او نفسه **في المختار** لقوله صلى الله عليه وسلم اذا فسدت صلاة الامام
 فسدت صلاة من خلفه وعن علي عن النبي انه صلى بهم ثم جاوره
 يظن فاعاد بهم كذا قاله الزيلعي وروى عبد الرزاق في مصنفه
 ان عليا رضي الله عنه صلى بالناس وهو جنب او على غير وضوء
 فاعاد وامرهم ان يعيدوا وان عمر صلى بالناس وهو جنب فاعاد
 ولم يعيد الناس فقال له علي قد كان ينبغي لمن صلى معك ان
 يعيد وقال فجعوا الى قول علي رضي الله عنه قال القاسم
 وقال ابن مسعود مثل قول علي رضي الله عنه كن في البرهان وقال
 في الدراية ولا يلزم الامام اذا كان اوقا غير معينين وفي
 خزانة الاكمل لانه سكت عن خطا موقوف عنه وعن الوري
 مجزاهم وان كان مختلفا فيه ونظيره اذا اراد ان يتوضا
 من ما يجس او على ثوبه نجاسة **فصل** في الاغذار
 المستقطعة لحضور الجماعة **يسقط حضور الجماعة بواجب**
من ثمانية عشر سببا منها **مطر** و**برد** شديد و**خوف** ظالم و**ظلمة**
 شديدة في الصحيح و**جبن** معسرا و**مظلوم** وعمرى و**فج** و**تلع**
 كيد ورجل من خلاف و**سقام** و**افقار** و**وحل** ولو بعد انقضاء
 المطر عن ابي يوسف سالت ابا حنيفة عن الجماعة في طين
 وردغة فقال لا أحب تركها وقال محمد في الموطأ الحديث رخصة
 يعني قوله عليه السلام اذا ابتلت النعال فالصلاة في الرجال
 كذا في شرح المنية و**زمانة** و**شجوخة** و**تكرار** فقد جمعة
نقونه في الفتاوى يعذر بتكرار الفقه ومطالعة كتبه

بلغ مقابلة

بخلاف تكرار اللغة والخوف في الفتيحة يشتغل بتكرار الفقه
 ليلا ونهارا ولا يحضر الجماعة لا يُعذر ولا تقبل شهادته كذا في الجوا
 ووفق بين الجوابين في شرح الزيري بان المواظب على ترك الجماعة
 نقاونا لا يُعذر والفقيه الذي لا يواظب على الترتيب معذور
 انتهى **وحضور طعام تنوفاً بنفسه** سواء كان عشا أو غيره
 لشغل باله كمدافعة الحدا لخبثين أو الريح كما سنده
وإزادة سفر بان كان وقت التي واشتغال بالمال بمصالحه
 وقيامه مريض يحصله بغيته المشقة والوحشة **وشدة**
ريح ليلا لأنها لا يخرج وإذا انتفع عن الجماعة اعذر من اغداها
 المبيحة للتخلف **وكانت نيته حضورها** لولا العذر الحاصل
يُحصل له ثوابها لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات
 ولكل امرئ ما نوى **فصل في بيان الإحقى بالامامة وفي**
بيات ترتيب الصفوف إذا اجتمع قوم ولم يكن بين الحاضرين
 أي ليس فيهم صاحب منزل لغيره فإنه لا صاحب وظيفة وهو
 الإمام **الراتب** إذا اجتمعوا في مسجد **ولا دون سلطان** كما يروى
 وقاض **بالعلم** بأحكام الصلاة إذا كان يحفظ من القرآن ما
 يقوم به سنة القراءة ولجها وفرضها ويجتنب الفواحش
 الظاهرة وإن كان غير متبحر في بقية العلوم **لحق بالامامة**
 وأولى من المتبحر في البقية كما في شرح الارشاد والزاد وأما
 إذا اجتمعوا في سلطان **نعم** ثم لا يروى القاضى ثم صاحب
 المنزل ولو مستأجرا يقدم على المال **والدولة** أي يقدم القاضى على المال

المسجد

وهو

المسجد لقوله صلى الله عليه وسلم يوم القوم أقدمهم هجرة فان
 كانوا في الهجرة سوا فافقههم في الدين فان كانوا في الفقه سوا فافق
 للقرآن ولا يوم الرجل في سلطانه الحديث رواه الحاكم ولقوله
 عليه السلام ليوم القوم أعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة
 سوا فافقروهم بكتاب الله تعالى ولقوله صلى الله عليه وسلم مروا
 أبانكم فيصل لانه كان ثمة من هو اقرا منه لا اعلم منه لقوله
 عليه السلام اقروكم أي وقول أبي سعيد كان أبو بكر أعلمنا وهذا
 عندهما وقدم أبو يوسف الاقرا للقرآن على الاعلم بالسنة
 والاحكام المشروعة لقوله صلى الله عليه وسلم يوم القوم اقروهم
 بكتاب الله فان كانوا في القراءة سوا فافقههم بالسنة فان
 كانوا في السنة سوا فافقههم هجرة فان كانوا في الهجرة سوا فافق
 سلما وفي رواية سنا وفي رواية اسلاما ولا يوم الرجل في سلطانه
 ولا يتقدم في بيته على تكميمه الا بانه رواه الجماعة الا
 البخاري واختار جمع من المشايخ قول أبي يوسف واختار صاحب
 الهداية وغيره من اصحاب المتن قولهما وعليه أكثر المشايخ
 وهذا لان مكان الامامة ميراث من النبي صلى الله عليه وسلم
 فيختار لها من يكون أشبه به خلقا وخلقا والقراءة محتاج
 اليها لكونها من العلم بكتاب الله بجميع الصلاة والخطا المنفرد
 للصلاة في القراءة لا يعرف الا بالعلم وانما قدم الاقرا في الحد
 لانهم كانوا يتعلمون القرآن في ذلك الوقت بأحكامه كما روي
 ان عمر رضي الله عنه حفظ سورة البقرة في اثني عشر سنة

اشق

فالأقرا منهم يكون أعلم فاما في زماننا فقد يكون الرجال ماهرا
 في القراءة والخط له في معرفة الاحكام فالاعلم بالسنة اولى
 ثم اذا تساوا وفي العلم يقدم **الاقرا** اي الاعلم بالحكام القراءة
 كمعرفة النطق بالحروف والوقف والابتداء والترتيل لا مجرد
 كثرة حفظ من غير معرفة الاحكام ثم اذا تساوا وفي العلم
 والقراءة يقدم **الأورع** الورع اجتناب الشهوات فنوارق من
 التقوى لاننا اجتناب المحرمات لان الحق لما انتسخت
 بعد الفتح قام الورع مقامها لقوله صلى الله عليه وسلم المهاجر
 من هجر ما نهى الله عنه وقوله صلى الله عليه وسلم ان سركرات
 تقبل صلاتكم فليومكم علما وكما فانهم وفدكم فيما بينكم وبين
 ربكم رواية الطبراني وفي رواية الحاكم فليومكم خيادكم وسكت
 عنه الوفاء مصدر وفدي قد وفدا او وفادة والوفود ونو
 القوم يفدون الى الملوك بالخدمة والرسالة **ثمة** اذا تساوا
 فيما تقدم يقدم **الاشرف** لقوله صلى الله عليه وسلم وليومكم
 الكبر كما رواه مسلم ولان اكبرها سنا اعظمهم حرمة عادة
 ورغبة الناس في الاقتداء به **الثم** ان تساوا يقدم **الأحسن**
خلقاً بضم الخاء واللام اي الفتي بين الناس **ثم** ان تساوا
 يقدم **الأصغر حجاً** اي اصغرهم لان حسن الصورة يدل على حسن
 السيرة وصباغة الوجه سبب لكثرة الجماعة والاطاعة
 الى ما تكلف فيه فقليل المأذبه من كثرة صلاته بالليل لما روي
 ابن ماجه من كثرة صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار لان

جميع

جميع الحديث لا يثبتونه ولا شك ان زيادة حسن الخلق والو
 بما يريد الناس رغبة **ثم الاشراف نسباً** لتعظيمه واحترامه
ثم الاصغر صوتاً للرغبة في سماعه والخضوع عنده **ثمة**
الانظف ثوباً لبعده عن الدنس والرغبة فيه وكل من
 كان اكمل فهو مقدم حتى قيل احسنهم زوجة مقدم على غيره
 لشدة عفته ولوقيل اسدهم حباً لزوجته لكان اوجه
 في زيادة العفة فان استوفوا فاكبرهم راساً واصغرهم
 عضواً فان استوفوا فاكبرهم كلاً حتى لا ينظر الى مال الناس
 فان استوفوا فاكبرهم حياءً ولتصلف في المسافر مع المقيم
 قيل هما سوا وقيل المقيم اولى **فان استوفوا يقع** بيدهم
 فمن خرجت له الفرقة قدما **والخير الى القوم فان**
اختلفوا فالعبر بما اختاره الاكثر وان قد لا غير
الاولى قديماً **وا** ولكن لا ياثرون كذا في التجنيس وفيه
 لوامر قوموا وهم له كارهون فهو على ثلاثة اوجه ان كانت
 الكراهة لفساد فيه او كانوا الحق بالامامة منه يكرم هكذا
 روي الحسن البصري رحمه الله عن اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ورضي عنهم وان كان هو الحق بالامامة منهم ولا
 فساد فيه ومع هذا اياك هو انه لا يكرم له التقدّم لان
 الجاهل والفاسق يكرم العالم والصلح وكذا في الخلاصة
 وغيرها **وكره امامة العبد** لغلبة الجهل عليه وسندرة
 التقوى في العبد حتى اذا كان عالماً تقياً محترماً لانكرامه

ولكن الخرافة منه اذا استويا في غير وصف الحرية وكسرة
امامة **الاعشى** لندما هتدا به الى القبلة بنفسه وتعد
صون شيا به عن الجحاسة كما ينبغي حتى لو لم يوجد في بصير
افضل منه يكون هو اولى لا يستخلاف النبي صلى الله عليه وسلم
ابن امر مكنوم على المدينة حين خرج الى تبوك وكان اعشى
وكرة امامة **الاعرابي** وهو من يكن البوادي والقرني
عربيا كان او عجميا الغلبة للجهل عليه وندرة التقوي
حتى لو كان عالما متقيا صار كغيره وقيل اهل الكفور اهل
القبور اي منزلة الموتى لا يشاهدون الاضار ولا
يعرفون الاحكام وقالوا يستحب تقديم من يكن المد
من العرب للعلم وفي المستضفى حكاية روي ان اعرابيا
اقتدى بامام فقرا قوله تعالى الاعراب اشد كفرا ونفاقا
الاية فضربه بالعصا ثم اقتدى به مرة اخرى فقرا قوله
تعالى ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر الايسة
فقال تنفك المعصى وكرة امامة **ولدا الزنا** لانه ليس
له اب يعلمه فيغلب عليه الجهل فلذا فيده مع ما تقدم
بقوله **الجاهل** اذ لو كان عالما نقتبا لا نكره امامته
لان الكراهة في حقهم لما ذكر من التقايص ولو عدت
فكان الاعرابي افضل من الحضري والعبد من الحر وولد
الزنا من ولد الرشد والاعشى من البصير والحكم بالصند
كذا في الاختيار وكرة امامة **الفاسيق** العالم لانه لا يفهم

شدة

لامر دينه

لامر دينه ولا في تقديمه للامامة تعظيمه وقد وجبها الله
شرعا واذا اتعذر منه نصلي الجمعة خلته اذا لم تقم الجمعة
الا في محله وفي غيرها ينتقل الى مسجد اخر كان ابن عمر والنس
ابن مالك رضي الله عنهم يصليان خلف الحجج للجمعة
والفاسيق هو الخارج عن الطاعة والاسم منه الفسق
ويجمع على فساق ونسقة واصله خرج الشيء من الشيء
على وجه الفساد ويقال فسقت الرطوبة اذا خرجت من
قشرها وكرة كراهة تنزيه امامة **المبتدع** اسم من
ابتدع الامر اذا ابتدأه وحدثه والبدعة كالرفعة
من الارتفاع ثم غلب على من به هوي زيادة في الدين او
نقص منه وعرفت البدعة بانها ما لم يدر على خلاف الحق
المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او قول
بنوع شبهة او اشتكسان وجعل ديننا قوما وصل طامسقا
والمراد المبتدع الذي لا تكفره بدعته فان كفر بها لا يصح
امامته كما قد مناه فان الاقتدا باهل الاهواء صحح الا
الجميعة والقدرية والروافض الغالية ومن يقول بخلق القرآن
والخطابية والمبشمة ونحوهم ممن تكفره بدعته والحاصل
ان من كان من اهل قبلتنا ولم يغلق حتى لم يحكم بكفره نصح الصلاه
خلفه وتكره فلا يجوز خلف منكر الشفاعة والروية وعلا اب القبر
والكرام الكائنين لانه كافر لثواتر هذه الامور عن الشارع
ومن قال لا يرى لعظمته وحجلا له فهو مبتدع ولا خلف

ن

منكر المسح على الخفين والمشيبة اذا قال له تعالى يد ورجل كما
 للعباد فهو كما قرء ملعون وان قال الجسم لا كما لا جسم فهو مبتدع
 لانه ليس فيه الا اطلاق لفظ الجسم عليه وهو هو للنقص
 وزنه بقوله لا كما لا جسم فلم يبق الا مجرد الاطلاق وذلك
 معصية تنهض سببا للعقاب لما فيه من الابهام بخلاف ما
 لو قال صلى الله عليه وسلم فانه كافر وقيل يكفر بمجرد الاطلاق ايضا
 والمخلف منكر طلاقه ابي بكر وعمر وعثمان لانه كافر ونسخ خلف
 من يفضل عليا عليهم لانه مبتدع وروي عن ابي حنيفة وابي يوسف
 ان الصلاة خلف افضل لا هو لا يجوز والصحيح انها يجوز على الحكم
 الذي ذكرنا مع الكراهة خلف من لا تكفره بدعته لقوله عليه
 السلام صلوا خلف كل نكرو فاجرو وصلوا على كل نكرو فاجرو واجهدوا
 مع كل نكرو فاجرو رواه الدارقطني كما في البرهان واذا صلى خلف
 فاسق او مبتدع يكون بحزن اثم الجاعة لكن لا ينال ثواب
 من يصلي خلف تقي قال صلى الله عليه وسلم من صلى خلف عالم تقيح
 وكما صلى خلف بني كذا في جميع الروايات والحديث الضعيف
 يعمل به في فضائل الاعمال وكره للامام **تطويل الصلاة** لقول ابي
 مسعود الانصاري رضي الله عنه جازل الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا رسول الله اني لا اكد اذ ركعت الصلاة مما يطول بنا فلا
 فما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في مؤظفة اشد غضبا من
 يومئذ فقال يا ايها الناس ان منكم متفرين من صلى بالناس
 فيلحق فان منهم الكبير والضعيف وكذا الحاجة رواه الشيخان

وفي

وفي لفظ البخاري والمريخ وفي رواية واذا صلى وحده فليصل كيف
 شاؤ والمحدث انشأه قال ما صليت خلف امام فظ احض صلاة
 ولا انصلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي المضمرة
 لا يزيد لقرأة المستحبة ولا يتقل على القوم ولكن يخفف بعد
 ان يكون على التمام والاستحباب انتهى ولكن يراعي حال من
 معه كما روي انه صلى الله عليه وسلم قرا بالمعوذتين في الجوفاء
 فرغ قتيلا وجزت قال سمعت بكاصي فحشيت ان تفتن الله
 انتهى فتع مراعات حال الموت لا يخرج بذلك عن المسنون
وكره جماعة المرأة اذا اقتدوا بواحد منهم لما فيها من الحلاع
 ينضمهم على غيرة بعض وكره جماعة **النساء** امام منهم
 لان اجتماعهم قل ما يخالع عن فتنة وفي قيام من مخالفة حال
 الامام وهذا في غير صلاة الجنازة فانها لا تكرر لغير جماعة
 لفوات الصلاة بانفراد واحد بها لغيرها والتفعل بها
 ممتنع وقال عليه السلام يؤمن خير لمن لو كن يعلمن
فان فعلن اي اردن الصلاة جماعة بواحدة منهن يجب ان
تقف الامام وسطهن لما صح ان غايشة وامر سلمة رضي الله
 عنهما كانتا تومر النساء حين كانت جماعة من مشرعة فتقف
 في الصف وسطهن ولانه ابلغ في الشرف ولو تقدمت
 اتمت وصحت الصلاة وانما توسطت كان اقل كراهة من
 التقدم ولو تأخرت لم يصح الاقتداء عندنا لعدم شرطه وهو
 تاخر المأموم بعقبه عن عقب الامام كما قد مناه والامام من

كان

يُؤْتَمِرُ بِهِ أَي يَقْتَدِي بِهِ ذَكَرَ كَأَن أَوَانَتْهُ وَالْوَسْطُ بِالْخَزْيِ
مَا بَيْنَ طَرَفِي الشَّيْءِ وَبِالسَّكُونِ لِمَا بَيْنَ بَعْضِهِ عَنْ بَعْضٍ
كَجَلَسَتْ وَسْطَ الدَّارِ بِالسَّكُونِ وَقَوْلُهُ **كَالْعُرَّةِ** النَّسِيئَةُ مِنْ
حَبِثَةٍ الْقِيَامِ فِي وَسْطِ الصَّفِّ وَافْضَلِيَّةُ الْإِنْفَادِ كُلِّ مَنْ
النِّسَاءُ وَالْعُرَّةُ وَأَمَّا الْعُرَّةُ فَيُصَلُّونَ بِالْإِيمَانِ قَوْدًا وَهُوَ أَفْضَلُ
وَالنِّسَاءُ قَائِمَاتٌ وَكَذَلِكَ يَكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُؤْمَرَ نِسَاءً فِي بَيْتٍ
لَيْسَ مِنْهُنَّ مَحْرَمٌ مِنْ خَوَاتِمٍ وَلَخْتُ أَوْ زُجَّةٌ أَوْ جَارِيَةٌ وَلِيَحْضُرَ
الْجَمَاعَاتُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ الْأَوَاقَاتِ وَالْجُوزُ كَالشَّابَةِ فِي الْمَنْعِ
مِنْ حُضُورِ الْجَمْعِ وَالْأَعْيَادِ وَغَيْرِهَا لِأَنَّهَُا مَمْنُوعَةٌ عَنِ الْبُرُوزِ
وَلِذَلِكَ كَانَتْ صَلَاتُهَا فِي جَوْفِ بَيْتِهَا أَفْضَلَ مِنْ صَلَاتِهَا
فِي صَحْنِ دَارِهَا وَ**يَقِفُ الْوَلَدُ** إِذَا لَمْ يَكُنْ تَرْغِيئُهُ عَنْ **بَيْنِ**
الْأَمَامِ مُسَاوِيًا لَهُ مُتَأَخِّرًا بِعَقْبِهِ عَنْ عَقْبِهِ هَكَذَا السَّيِّدَةُ
لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَامَ عَنْ سَيَّارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَقَامَ
عَنْ يَمِينِهِ وَيَكْرَهُ أَنْ يَقِفَ عَنْ سَيَّارِهِ لِمَا رَوَيْنَا وَلَا يَكْرَهُ أَنْ
يَقِفَ خَلْفَهُ فِي رِوَايَةٍ وَيَكْرَهُ فِي أُخْرَى وَهُوَ الصَّحْبُ وَالصَّبِيُّ فِي
الْقِيَامِ كَالْبَالِغِ وَلَا يَتَكُونُ الْمَرْأَةُ الْخَلْفَةَ بَحْثٌ لَانْتِخَازِ
شِيَامِنَهُ فَلَوْ كَانَ مَعَهُ رَجُلٌ أَيْضًا يَقِفُ عَنْ يَمِينِهِ وَالْمَرْأَةُ
خَلْفَهَا وَ**يَقِفُ الْأَكْثَرُ** مِنْ وَلَدِ **خَلْفَهُ** لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
تَقَدَّمَ عَنْ النَّسِ وَالْيَتِيمِ حِينَ صَلَّى بِهِنَّ وَهُوَ دَلِيلُ الْإِفْضَالِ
وَمَا وَرَدَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ الْقِيَامَ بَيْنَهُمَا وَهُوَ دَلِيلُ الْإِبَاءِ
وَالْيَتِيمِ كَقَوْلِهِ النَّسِ مِنْ أُمَّهُ عَمِيرُ بْنُ سُلَيْمٍ بَنِيهِ الْمَتِينِ

وبالسلام

وَبِاللَّامِ تَبْيِيْهُ فَفُضِّلَ تَغْيِيرُ مَبْسُورَةِ الْمَسْجِدِ لِمَا رَوَاهُ الْجَلَالُ
السِّيَاطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَمْرِ مَيْسَرَةَ
الْمَسْجِدَ كُنْتُ اللَّهُ لَهُ كَفِيلَيْنِ مِنَ الْأَجْرِ **وَإِذَا اجْتَمَعَ الرَّجَالُ وَغَيْرُهُمْ**
يُصِفُ الرِّجَالُ خَلْفَ الْأَمَامِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَلْنِي
مِنْكُمْ أُولُوا الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ قَوْلُهُ لِيَلْنِي أَمْرُ الْمَغَائِبِ مِنَ الْوَلِيِّ
وَهُوَ الْقَرِيبُ بِكُسْرِ اللَّامِ وَخَذَفَ الْبَيَّائِنُ اللَّامَ وَالنُّونَ وَالْأَحْلَامُ
جَمْعُ حَلَمٍ بِضَمِّ الْحَاوِ وَاللَّامُ وَهُوَ مَا يَرَاهُ النَّاسُ أَرَادَ بِهِ بِالْفَنَاءِ
مَجَازًا لِأَنَّهُ لِحَلَمٍ سَبَبُ الْبَلَاغِ وَالنَّهْيِ جَمْعُ نَهْيَةٍ وَهِيَ الْعَقْلُ
بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْعَقْلَ يَمْنَعُ وَيَنْهَى عَنْ الْأَشْيَاءِ الضَّارَّةِ فِي الدِّينِ
وَيُنَبِّئُ فِي الْمَامَرِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِذَلِكَ وَيَنْتَاصُوا وَيَسُدُّوا الْخُلُقَ
وَيُسَوِّوْا بَيْنَ مَنَابِكِهِمْ وَيَلْبِسُوهُمَا لِلدَّخْلِ بَيْنَهُمْ فِي الصِّفِّ لِقَوْلِ
الْبَرَاءِ غَارِبٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِيهِمْ إِذَا
اقْتَمَتِ الصَّلَاةُ فَيَمْسَحُ عَوَاتِقَهُمْ وَيَقُولُ قِيمُوا صُفُوفَكُمْ وَلَا
تُخْتَلِفُوا فَيُخْتَلَفُ قُلُوبُكُمْ وَلِيَلْنِي مِنْكُمْ أُولُوا الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ
وَقَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوُّوا صُفُوفَكُمْ وَقَارِبُوا بَيْنَهُمْ وَأَحْصَا
بِالْأَعْنَاقِ قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَنْ لَا أَرَى الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ مَنْ
خَلَّلَ الصِّفِّ كَأَيُّهَا الْخَذَفُ إِي كَانَ الشَّيَاطِينُ الْحَزَفُ بِالْمُتَرَكِّ
غَنَمٌ سَوْدٌ صَعَارٌ مِنْ غَنَمِ الْحِجَازِ الْوَالِدُ قَدْ خَذَفَ كَذَا فِي الصَّحَاحِ
وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَتُوا الصِّفِّ الْمَقْدِمَ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ ثُمَّ كَانَ
مِنْ نَقْصٍ فَلَمْ يَكُنْ فِي الصِّفِّ الْمُؤَخَّرِ وَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَلِقَوْلِ الْبَرَاءِ
كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِي نَاحِيَةَ الصِّفِّ فَيَسْوِي بَيْنَهُ

صَدُورِ الْقَوْمِ وَمَنَابِهِمْ وَيَقُولُ لَمْ يَخْتَلَفُوا فَيَخْتَلِفُ قُلُوبُهُمْ
 أَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ رَوَاهُ ابْنُ
 حَرَمَةَ فِي صَحِيحِهِ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَوُوا وَاسْتَوُوا
 قُلُوبَكُمْ وَتَمَاسُّوا نَزَلَ حُجُورًا وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ اقْبِمُوا الصُّفُوفَ وَحَازُوا بَيْنَ الْمَنَابِكِ وَسُدُّوا الْخُلُلَ
 وَلْيُؤَايَا بِأَيْدِيكُمْ أَخَوَانَكُمْ لَا تَذَرُوا فُرُجَاتِ الشَّيْطَانِ مِنْ وَصَلِ صُفَا
 وَصَلَهُ اللَّهُ وَمَنْ قَطَعَ صُفَا قَطَعَهُ اللَّهُ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خِيَارَكُمْ
 إِلَيْكُمْ مَنَابِكُ فِي الصَّلَاةِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَكَذَا فِي الْبُرْهَانِ **تَنْبِيْهٌ**
 أَشْرَبْنَا مَارَ وَبَيَّنَّاهُ إِلَى مَا قَالَه صَاحِبُ الْجَمْعِ وَبَيَّنَّا بِهَذَا جَهْلَ مَنْ
 يَسْتَمْسِكُ عِنْدَ دُخُولِ الدَّخْلِ بِجَنْبِهِ فِي الصَّفِّ وَيُظَنُّ أَنَّ فَحْدَهُ
 رِيَاءٌ بِسَبَبِ أَنَّهُ يَتَحَرَّكُ لِجَلْبِهِ بَلْ ذَلِكَ أَعَانَةٌ لَهُ عَلَى إِدْرَاكِ الْقَسِيئَةِ
 وَاقَامَةُ لِسَدِّ الْفُرُجَاتِ الْمَأْمُورِ بِهَا فِي الصَّفِّ وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا
 كَثِيرَةٌ شَهِيرَةٌ أَنْتَهَى وَهِيَ لَيْسَتْ بِإِلَى رَدِّ مَا قَالَ فِي جَمْعِ الرِّوَايَاتِ
 وَفِي كِتَابِ الْجَحَانِ لَوْ قِيلَ لِمَصْلُوقٍ تَقَدَّمَ قَتْلُهُ أَوْ دَخَلَ قَرْجَتُهُ
 الصَّفِّ لَمْ يَجِزْ أَنْ يَصِلْ إِلَى تَوْسِعَتِهِ لَمْ يَسْقُتْ لَهُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ
 لِأَنَّهُ امْتَثَلَ أَمْرًا غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الصَّلَاةِ وَيُذَنِّبُ أَنْ يَمُكَّ
 سَاعَةً ثُمَّ يَتَقَدَّمَ بِرَأْيِهِ أَنْتَهَى لِأَنَّهُ تَغْلِيلٌ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ
 وَلَيْسَ فِيهِ عَمَلٌ كَثِيرٌ وَمَجْرَدُ الْحَرَكَةِ الْوَاحِدَةِ كَالْمَرَّتَيْنِ لَا تَفْسُدُ بِهِ
 الصَّلَاةُ وَالْإِمْتِثَالُ أَمَّا هُوَ امْتِثَالُ الْأَمْرِ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ **تَنْبِيْهٌ**
آخَرٌ رَوَيْنَا أَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ
 وَقَالَ فِي الْقِسْمَةِ الْقِيَامُ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ أَفْضَلُ مِنَ الثَّانِي

وَفِي الثَّانِي

وَفِي الثَّانِي أَفْضَلُ مِنَ الثَّانِي وَهَكَذَا لَا تَدْرِي فِي الْأَخْبَارِ أَنَّ
 اللَّهَ تَعَالَى إِذَا نَزَلَ الرَّحْمَةُ عَلَى الْجَمَاعَةِ يَنْزِلُهَا أَوَّلًا عَلَى الْأَمَامِ ثُمَّ
 يَنْجُو وَرَعْنَهُ إِلَى مَنْ يَحَازِيهِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ إِلَى الْمِيَانِ ثُمَّ إِلَى
 الْمِيَا سَاقِ إِلَى الصَّفِّ الثَّانِي وَرَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ
 يَكُتِبُ لِلَّذِي خَلْفَ الْأَمَامِ مِثْلُ مَا يَكُتِبُ لِلَّذِي فِي الْجَانِبِ
 الْأَيْمَنِ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ صَلَاةً وَلِلَّذِي فِي الْأَيْسَرِ خَمْسُونَ صَلَاةً
 وَلِلَّذِي فِي بَيْنَ الْأَصْفُوفِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ صَلَاةً وَإِذَا وَاحِدٌ
 فَرَجَعَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي فَلَهُ خَرْقُ الثَّانِي لِأَنَّهُ لَأَحَرُّ
 لَهُمْ لِقْصِيرِهِمْ حَيْثُ لَمْ يَسُدُّوا الصَّفِّ الْأَوَّلَ وَلَوْ كَانَ الصَّفِّ
 مُنْتَظِمًا لَمْ يَنْتَظِرْ بَعْضُ الْآخَرِ أَنْ يَخَافَ فُتُورَ الرُّكْعَةِ جَذْبًا وَلِأَنَّ
 مِنَ الصَّفِّ إِلَيْهِ أَنْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
 فِي الصَّحَرِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
 لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
 وَالْقِيَامُ وَحْدَهُ فِي زَمَانِنَا أَوَّلِي الْعِلْبَةِ لِحَيْلٍ فَرَمًا إِذَا لَجَزَبَ
 يَظُنُّ أَمْرًا غَيْرًا أَرَادَهُ لِحَاجَتِهِ فَيَفْعَلُ مَا يَبْطُلُ صَلَاتُهُ **تَنْبِيْهٌ**
 هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَنَاقُضُ الْقَوْلَ بِفَسَادِ صَلَاةٍ مَنْ تَقَدَّمَ أَوْ فَسَحَ
 بِأَمْرِ الدَّخْلِ لِحَيْلِهِ وَتَوِيدَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الْقَوْلِ بِفَسَادِ
 الصَّلَاةِ بِامْتِثَالِ أَمْرِهِ لِأَنَّهُ تَلَاخُرُ الْجُزْأَيْنِ وَبِغَيْرِ مَا يَقِفُ مَعَ
 الْحَاجَةِ بِأَقْوَى وَكَثْرَةِ غَلَا مِنْ مَجْرَدِ تَلْيِينِ مَنْكِبِهِ وَفَسَادِهِ
 لِلدَّخْلِ بِحَاجَتِهِ أَوْ تَقَدُّمِهِ خَطْوَةً أَوْ خَطْوَتَيْنِ **بِصَفِّ**
الْقَبِيلَانِ لِقَوْلِ أَبِي هَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

صلى وقام الرجال يلونه واقام الصبيان خلف ذلك واقام
النساء خلف ذلك وان لم يكن جمع من الصبيان يقوم الصبي
بين الرجال **فإن الخنا** جمع خنى والمراد به المشكل لاختطاف في الامر
لان الخنى المشكل ان كان رجلا فقتل مدخل الصبيان لا
يضره وان كان امرأة فهو **تخلف** **تنبه** اطلق المشايخ
في صلاة الخنى خلف الامام ولم ار من شرط لصحة اقتداء
نية الامامة كالنساء وكذلك اطلقوا في اضطفاف الخنا
ولم يشترطوا عدم المحاذاة ولا كونه خلف مثله في كثير من
المعتبرات ولعلمهم انكوا في ذلك على ما هو المشتهر من معاملة
الخنى بالاضطر في حواله وهو مستلزم فسار صلاته بمحاذاة
مثله وبتلف مخطف مثله لاحتمال انوثة المتقدم والمحاذي
وعدم صحة صلاته اذا لم يبنوا الامام امامته كالنساء والصفوة
المكنته عقلا في الخنا اما منتفعة شرعا لعدم صحة القياس
خلف مثله فيشترط ان تكون الخنا اما صفوا وحدا بين كل اثنين
رجلة او حايلا يمنع المحاذاة وهذا مما من الله تعالى بالنتية
ثم يصف النساء لما روي في مسند الحارث كان النبي صلى الله
عليه وسلم يصنفهم في الصلاة فيجعل الرجال قدام الغلمان
والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان وسند كرمالة المحاذاة
في المفسدات **فصل فيما يفعل المقتدي بعد**
فراغ امامه من واجب وغيره لو سلم الامام وتكلم لانه
في مقتضى السلام قبل فراغ المقتدي من قراءة التشهد **يتمه**

لان

في صلاة الخنى خلف الامام ولم ار من شرط لصحة اقتداء نية الامامة كالنساء وكذلك اطلقوا في اضطفاف الخنا ولم يشترطوا عدم المحاذاة ولا كونه خلف مثله في كثير من المعتبرات ولعلمهم انكوا في ذلك على ما هو المشتهر من معاملة الخنى بالاضطر في حواله وهو مستلزم فسار صلاته بمحاذاة مثله وبتلف مخطف مثله لاحتمال انوثة المتقدم والمحاذي وعدم صحة صلاته اذا لم يبنوا الامام امامته كالنساء والصفوة المكنته عقلا في الخنا اما منتفعة شرعا لعدم صحة القياس خلف مثله فيشترط ان تكون الخنا اما صفوا وحدا بين كل اثنين رجلة او حايلا يمنع المحاذاة وهذا مما من الله تعالى بالنتية ثم يصف النساء لما روي في مسند الحارث كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنفهم في الصلاة فيجعل الرجال قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان وسند كرمالة المحاذاة في المفسدات

٢٠٣

لان التشهد من الواجبات ويسلم بعده وحرمة الصلاة
باقية بعد سلام الامام وهو ذكر منظوم فترك ما بقي
يوجب بطلان ما مضى وان بقي عليه شيء من الدعوات
او الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم يسلم لانه لم يبق عليه
واجب ولا نه عند محمد رحمه الله تعالى يخرج بسلام الامام
فخروجه بسلام نفسه اولى واما اذا حدث الامام
عمدا ولو بقهقهة عند السلام لا يقرأ المقتدي التشهد
ولم يكن عليه ان يسلم لخروجه عن الصلاة ببطلان الجزء
الذي لا قاة حدث الامام فلا يبنى على ما فسده ولا يضطر
ذلك في صحة الصلاة لكنها ناقصة بترك السلام فيجب
اعادتها **الجبر للخلل** وان لم يكن فقد قدر التشهد بطلت بالخلل
العمد ولو قام الامام الى المالتة ولم يتم المقتدي التشهد
اتمده وان لم يتم جاز وفي فتاوى الفضلى والتجيس يتمه
ولا يتبع الامام وان ظاف فوات الركوع لان قراءة بعض
التشهد لم تعرف قرينة والركوع لا يفوته في الحقيقة لانه
يدرك فكان خلف الامام ومعارضته واجبا لا يمنع
الاتيان بما كان فيه من واجب غيره لا يتاخر به بعده
فكان تلخير احد الواجبين مع الاتيان بهما اولى من ترك
احدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضه سنة لان ترك
السنة اولى من تاخير الواجب اشار اليه بقوله **ولو رفع**
الامام رأسه قبل تسليح المقتدي ثلاثا في الركوع أو السجود

يتأمله في القصر لان الشبهات سنة ومتابعة الامام
فريضة وكان الاشتغال بها اولى وهو مذكور في شرح الجامع
الكبير من باب صلاة العيدين ومنهم من قال يتمها ثلاثا
لان من اهل العلم من قال لا يجوز الصلاة باقل من ثلاث تسبيحا
ولو زاده الامام سجدة او قام بعد الفعود الاخير ساهيا
لا يتبعه المؤتم لان له ليس من اصل صلاته فينتظر سلامه
ليسلم معه ان تذكر وحل يس قبل تقييده الزيادة بسجدة
وان قبلها اي الامام الزائدة بسجدة سلم المقتدي
وحده ولا ينتظر لحوجه من تلك الصلاة واشتغاله بالنقل
وان قام الامام قبل الفعود الاخير ساهيا انتظره المأمور
وسبح لينتبه امامه فان سلم المقتدي قبل ان يقيد
امامه الزائدة بسجدة فسدت فرضه لا تراه بركن الفعود
حال لا تتركها كما تقصد بتقييده الامام الزائدة بسجدة لتركه
الفعود الاخير في محله وهما تان مسيلتان مما لا يتبع
المؤتم امامه فيه والثالث لو زاد على اقاويل الصحابة
في تكبيرات العيدين وسمعه من الامام لان سمعه من المقتدي
لجواز الخطا عليه والرابع لو كثر في الجنازة خمسة وخمسة
اشيا اذا تركها الامام يتوكلها المؤتم ويتابع الامام في الفعود
اذ لظاف فوات الركوع وتكبير الزايد في العيدين كذلك
والفقلة الاولى وسجدة السلاوة والشهر وتسعة اشيا
اذا تركها الامام ياتي بها المقتدي رفع اليدين للحرمة

والش

لغير متا له
عامة الم
رسم يوم
١

والثاني ان كان الامام في الفاتحة وان في السورة لا عند مجده خلافا
للثاني وتكبير الركوع او التجود والتسبيح فيهما والتسبيح وقراءة التشهد
والسلام وتكبير التثنية من البرازية وغيرها **كره سلام المقتدي**
بعد تشهد الامام المستلزم لفعوده قلنا التشهد اذ هو الشرط
قبل سلامه لترك المتابعة وصحت صلاته لعدم يقاسي من فرو
حتى لو اعتض من المنسد بعده كطلوع الشمس في البحر وفقدان الماء
للمتم بطلت صلاة الامام فقط على القول بان الخروج بالضعف
فرض وعلى الصحيح لا تبطل ايضا كما سذكر ان شاء الله تعالى
فصل في صفة الاذكار والوارد بعد صلاة الفرض
وفضائليها وغير ذلك **النيام الى صلاة السنة** التي تعقب الفرض
مقتضاها بالفرض تسنون غير انه يستحب الفضل بينهما بقدر
ما يقول اللهم انت السلام الخ لما قال الكمال عن شرح الشهيد
وفي الشافي كان عليه السلام اذ سلم ميكث قلنا يقول اللهم
انت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام بتاركت
يا ذا الجلال والاكرام وكذلك عن الباقي وقال الكمال عن شمس
الائمة الخواني انه قال **لا بأس بقراءة الاوراد بين الفريضة**
والسنة وانما قال لا بأس لان المشهور من هذه العبارة استعمالها
فيما يكون خلافة اولى منه وكان منهاها ان الاولى ان لا يقرأ
الاوراد قبل السنة ولو فعل لا بأس به فلا تستفط السنة
بقراءة حتى اذا اصلها بعد الاوراد تقع سنة مؤداة
لا على وجه السنة انتهى ما قاله الكمال وقال في الاختيار كل

في القول به

في القول به

الله

صلاة بعدها سنة يكره القعود بعدها والتعابل يشق بالسنه
 كيلا يفصل بين السنن والمكثورة وعن عائشة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يقعد مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك
 السلام واليك يعود السلام مباركك يا ذا الجلال والاكرام
 ثم يقوم الى سنة انتهى اي فيندب بالفضل بهذا هذا انتهى
 ولا نه فامر بكل قدر له مع النبي صلى الله عليه وسلم التكبيرة
 الاولى ليشفع فوشب عمر رضي الله عنه فاخذ بمكتبه فخرج ثم
 قال اجلس فانه لم يصلك اهل الكتاب الا انتم لم يكن لهم
 بين صلاتهم وفضل فرجع النبي صلى الله عليه وسلم بصره فقال
 اصاب الله بك يا ابن الخطاب ثم قال الكمال فمن ادعى فضلا
 اكثر منه فليقله ولا يقتضي الاكثر ما ورد من انه صلى الله
 عليه وسلم كان يقول في كل صلاة لا اله الا الله وحده لا شريك
 له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما
 اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم وقوله
 صلى الله عليه وسلم لفقرا المهاجرين تسبحون وتكبرون
 وتحمدون وبركل صلاة ثلاثا وثلاثين الى غير ذلك لانه
 لا يقتضي وصل هذه الاذكار بالفرض بل كونهما عقب السنة
 من غير اشتغال بما ليس من توابع الصلاة وصح كونها دبرها
 ثم قال الكمال والحاصل انه لم يثبت عند صلى الله عليه وسلم
 الفضل بالاذكار التي نواظب عليها في المساجد في عصرنا
 من قراءة آية الكرسي والتسبيحات ولخوايتها ثلاثا وثلاثين

وغرها

وغيرها بل ندب هو اليها والقدر المحقق ان كلام السنن
 والايراد له نسبة الى القرايض بالبتية والذي يثبت
 عنه صلى الله عليه وسلم من الاذكار التي تخرج عنه السنة
 ويفصل به بينها وبين الفرض هو ما روي مسلم والترمذي
 عن عائشة كما قدمناه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام
 ومنك السلام مباركك يا ذا الجلال والاكرام فهذا نص
 صريح في المراد وما يتحاييل منه انه يحالفه لم يقو قوته
 فوجب اتباع هذا النص واعلم ان المذكور في حديث
 عائشة هذا لا يستلزم سنة ذلك اللفظ بعينه
 في دبر كل صلاة اذ لم يقل لا حتى يقول او الا ان يقول فيجوز
 كونه صلى الله عليه وسلم كان مرة يقوله ومرة يقول غيره
 مما ذكرنا من قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له الى اخره
 ومقتضى العبارة حينئذ ان السنة ان يفصل بين الفرض
 والسنة بذكر قدر ذلك وذلك يكون تقريبا فقد يزد قليلا
 وقد ينقص قليلا وقد يدرج وتذكر مثل فاما ما يزيد مثل
 آية الكرسي والقدر في التسبيحات ثلاثا وثلاثين فينبغي
 استئذان تلخيصه عن السنة البتة على ان بثوت مواظبته
 صلى الله عليه وسلم عليه لا اعلمه بل الشايت عنه ندبه الى ذلك
 ولا يلزم من ندبه الى شيء مواظبته عليه والا لم يفرض حينئذ
 بين السنة والمندوب وعندى قول الحقواني حكم اخر لا يعارض

القولين يفيد عدم سقوط الستة بقراءة الاوراد بين الفرض
والستة فقط انتهى **تبيينه** قال في الجواز انكلم بكلام
كثير او اكل او شرب بين الفرض والستة يتفصل ثواب الستة
ولا ينطرد وهو الاصح ولذا لو اخرا الستة بقدا الفرض ثم اداها
في اخر الوقت لا تكون سنة وقيل تكون سنة والافضل في السن
ادائها في المنزل الا التراجع وقيل ان الفضيلة لا تختص بوجه
دون وجه وهو الاصح ولكن كل ما كان بعد من الربا واجمع للحسنة
والاخلاص فهو افضل كذا في النهاية **ويستحب للامام بعد صلاة**
ان يتحول الى عين القبلة وهو الجانب المقابل **الى جهة يستاره**
اي يسار المستقبل لان يمين المقابل جهة يسار المستقبل
فيتحول اليه **لتنطوع بعد الفرض** لان لليمين فضلا ولا يصلي في
مكان الفرض كيلا يتسببه عن من جابدا السلام والاحسن
ايضا لغير الامام ان يتنقل عن مكانه كما روي عن محمد انه قال
يستحب للقوم ايضا ان ينقضوا الصفوف وينفردون ليؤدوا
الاشتباه عن الدخول المعائن للكل والبعيد ولا يستكثرون من
شهوده لما روي ان مكان المصلي يشهد له يوم القيامة كذا في
البدائع **ويستحب ان يستقبل بقده** اي بعدا لتنطوع ان كان
وكذا اذا لم يكن تنطوع بعد الفرض يستقبل **الناس** بوجهه
ان شاذا لم يكن في مقابلته مصل لما في الصحيحين وغيرهما
كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى اقبل علينا بوجهه وان شا الا
اخرف عن يساره وجعل القبلة عن يمينه كما لو كان استقبالا

ينع

ينع موجهًا لمصل ولو في صف ابعد منه وان شا اخرف
عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا اولى لما في مسلم
كما ان اصلنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم اجبتنا
ان نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه وان شا ذهب
لحوالجه لانه قد قضى صلاته وقد قال تعالى فاذا قضيت
الصلاة فانتشر وافي الارض والامر بالاخلاق وكونه في الجماعة
لا ينبغي كونه في غيرها بل يثبت فيه بطريق الدلالة وفي
الصلاة التي لا تنطوع بعدها كالبحر والعصر يكون للامام
الملك في مكانه قاعدا مستقبل القبلة كما في الخلاصة لمخالفة
فعل النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يداوم عليه كما يفيد
لفظ كان فيما روي عنه عن الصحيحين اعلم انه قال في شرح
الفدوري يجمع الروايات قال في حاشية البدري يروي عن ابي
حنيفة انه قال اذا دعا الامام بعد الفراغ من صلاته حول
وجهه الى الجماعة اذا كانت عشرة من الرجال دون النساء
لا يدعوا الى القبلة لانها ينما ينما خبر عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال اذا كانت الجماعة عشرة ترجحت الجماعة
على القبلة والارحمت حرممة القبلة على الجماعة انتهى
ومما يجاب عما قال شراح الميعة اعلم ان الاخراف والاستقبال
لا تفصيل فيه بين عدد وعدد ولا يلتفت الى ما ذكره بعض
شراح المقدمة من ان الجماعة ان كانوا عشرة يلتفت اليهم
لترجيح حرمتهم على حرممة القبلة والا فلا ترجيح حرممة القبلة

على الجماعة فان هذا الذي ذكره لا اصل له في الفقه وهو رجل
 مجهول لا تشبه الفاظه الفاظ اهل الفقه فضلا عن ان
 يقتله فيما ليس له اصل والذي رواه موضوع كذب على النبي
 صلى الله عليه وسلم بل حرمة المسلم الواحد ارجح من حرمة القبيلة
 والله الموفق انتهى لانك قد علمت اصله مرويا عن الامام
 ووصول الحديث الى الامام الاعظم **واذا استقبلت**
استغفرون اي الامام والقوم يستغفرون الله العظيم **ثلاثا**
 لقول ثوبان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف
 من صلاته استغفر الله ثلاثا **وقال اللهم انت السلام ومنك**
السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام رواه مسلم وفي
 البيهقي روي ابو يعلى عن البراء قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من استغفر الله في كل صلاة ثلاث مرات **فقال**
استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه عرفت
 ذنوبه وان كان قد مر من الزحف وروي عبد الرزاق عن معاذ بن جبل
 قال من قال بعد كل صلاة استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو
 الحي القيوم واتوب اليه كفر الله عنه ذنوبه وان كان قد مر من
 الزحف **ويقرون اية الكرسي لقول النبي صلى الله عليه وسلم**
 من قرأ اية الكرسي في كل صلاة لم يمسه من دخول الجنة
 الا الموت ومن قراها حين يأخذ مضجعه آمنه الله على داره
 وذاريه واهله ويرات حوله رواه البيهقي **ويقرون**
المعوذات لقول عتبة بن عامر رضي الله عنه امرني رسول الله

صلى الله

صلى الله عليه وسلم ان اقرأ المعوذات في دبر كل صلاة رواه ابو
 داود والنسائي **ويستحون الله ثلاثا وثلاثين ويحمدونه**
كذلك ثلاثا وثلاثين ويكبرونه كذلك ثلاثا وثلاثين
ثم يقولون تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وهذا مستحب لكل
 مفترض لقوله صلى الله عليه وسلم من سبح الله في دبر كل صلاة
 ثلاثا وثلاثين وحمل الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين
 فتلك تسعة وتسعون وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت
 خطاياها وان كانت مثل زبد البحر رواه مسلم وعن ابي هريرة
 رضي الله عنه ان فقرا المهاجرين اتوا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقالوا ذهب اهل الدثور بالبحر بالدرجات الفلى
 والنييم المقيم يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ولهم
 فضل من اموال تجون بها ويعتقرون ويجاهدون ويتصدقون
 فقال لا اعلمكم شيئا تدركون به من سفركم وتسبقون
 به من بعدكم ولا يكون احد افضل منكم الا من صنع مثل ما صنعت
 فقالوا اي رسول الله فقال تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل
 صلاة ثلاثا وثلاثين قال ابو صالح لما سئل عن كيفية ذكرها
 تقول سبحان الله والحمد لله والله ابر حتى يكون منهن كل من
 ثلاثا وثلاثين رواه الشيخان كذا في البيهقي وقوله صلى الله
 عليه وسلم مفعبات لا يجيب فايها او فاعلها في دبر كل صلاة

مكتوبة ثلاث وثلاثون سجدة وثلاثون ركعة واربعة
 وثلاثون تكبيرة رواه مسلم ثم يدعون لانفسهم والمؤمنين
 بالادعية المأثورة الجامعة لقول ابي امامة قيل يا رسول الله
 اي الدعاء استمع قال خوف الليل لاخروء كل الصلوات المكتوبات
 رواه الترمذي والنسائي وكان صلى الله عليه وسلم يدعوا بركل
 صلاة رواه البخاري في تاريخه الاوسط ولقول النبي صلى الله عليه
 وسلم والله اني لاحبك اوصيك يا معاذ لا تدعن دبر كل صلاة
 اقول اللهم اعني على كل شئ وشكره وحسن عبادته رواه
 ابو داود والنسائي **رافعي ايديهم** هذا الصلوة وبطونها مما يلي
 الوجه بخشوع وسكون ثم يختمون بقوله سبحان ربك رب العزة
 عما يصفون الآية لقول علي رضي الله عنه من احب ان يكتال
 بالكميال الا وفي من الاجري يوم القيامة فليكن اخر كلامه
 اذا قام من مجلسه سبحان ربك الآية انتهى وروي الطبراني
 عن زيد بن ارقم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال
 دبر كل صلاة سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام
 على المرسلين والحمد لله رب العالمين ثلاث مرات فقد اكتمل
 بالكميال الا وفي من لاخر كذا في الحديث **لم يسبحون بها** اي بايديهم
ويجوههم في اخره يعني عند الفراغ منه لقول ابن عباس رضي الله
 عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعوت الله فادع
 بباطن كفيك ولا تدع بظهورها فاذا فرغت فامسح بهما
 وحمدك رواه ابن ماجه ولقول ابن عمر رضي الله عنهما كان رسول الله

بلغ نقابة

صلى الله

صلى الله عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما وفي رواية لم
 يردهما حتى مسح بهما وجهه رواه الترمذي **تنبه**
 اذا فرغ من صلاته ان شاقرا ورد مجالسا وان شاقرا قايما
 كذا في جميع الروايات والله الموفق بلطفه **باب** بلفظ تعبدية
ما يفسد الصلاة من الفوارض المكتسبة والسموية والفساد
 والبطلان في العبادات سببان وفي الممانعات كالبيع مقترقان
 وفي القاموس فسد كفسد وعقد وكوم فساد او فسود افسد صلح
 فهو فاسد وفسد من فسد ولم يسمع انفسا انتهى وحصر المفسد
 بالقد تقريرا لا تحديدا فقال **وهو ثمانية وستون شيئا منه**
الكلمة تفسد الصلاة وان لم تكن مفيدة كيا **ولو** نطق بها **سوا**
 بظن كونه ليس في الصلاة **او** نطق بـ **خطا** كما لو اراد ان يقول
 يا ايها الناس فقال يا زيد ولو جعل كونه مفسدا كما لو نطقه لقوله
 صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
 انما هو وفي رواية انما هي التسيب والتكبير وقراءة القرآن وفي لفظ
 للطبراني في معجمه ان صلاتنا لايجل فيها شيء من كلام الناس وما
 لايجل ولا يصلح في الصلاة فبما شرته تفسدها لقوله صلى الله
 عليه وسلم الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء شي نكرة في موضع
 النفي فتعمر فينتفي الصلاح من جميع الوجوه فتبطل به الصلاة
 ولو تكلمت نائما على المختار واما قوله عليه السلام رفع عن امي
 الخط والنسيان وما استكرهوا عليه فالمراد به رفع الحكم
 لان الخط والنسيان والاكره ليس بمرفوع لحصول ذلك مشاهدة

وحكمه نوعان دينوي واخرى فالدينوي الجواز والفساد ومبناها
على وجود السبب والثاني الاخرى الثواب والعقاب ومبناها
على وجود العزيمة فصار الحديث مشتركاً وهو لا عموم له وقد
اريد حكمه الاخر فانتفى الاخر ولا يصح ان يقال على السلام سهواً
لانه دعاء من وجه فبا اعتباره لا تبطل اذا سلم ناسياً وكلام من
وجه فبا اعتباره تبطل اذا انتمده في غير محله عملاً بالشبهين
وانما غفي القليل من العمل لان اصله لا يمكن الاحتراز عنه لان في
الحركات ليست من الصلاة طبعاً فعفى ما لم يكثر ويدخل في حد
ما يمكن الاحتراز عنه ولهذا يستوي فيما العمد والنسيان وليس
الكلام كذلك لانه ليس من طبعه ان يتكلم فلا يعفى ولا يجوز فياً
على الصوم لان حالة الصلاة مذكورة لكونها على هيئة مخصوصة
تخالف العادة في زمن يسير فلا يكثر النسيان فيها بخلاف الصوم
وفي المحيط لو غطس او تجشأ فحصل منه كلام لا يفسد لتفذر
الاحتراز عنه **ويفسد ما الدعاء بما يشبه كلامنا** نحو قوله اللهم
اليسني ثوب كذا اوزجني امرأة وافرة بالذكر وان دخل في
التكلم لان الامام الشافعي رحمه الله لا يفسدها بالدعاء بذلك
وذكر في البحر عن المرعيني ضابطاً فقال لما حصل انه اذا دعاهما
جاء في الصلاة او في القرآن او في المأثور لا تقسده صلواته وان لم يكن في
القرآن او المأثور ولا يستحيل سؤاله من العبادة تقسداً انتهى كقوله
اللهم اطعني او افض ديني او ازرقي فلانة على الصحيح وما
استحال طلبه من العبادة فليس من كلامنا مثل طلب العاقبة

والمغفرة

والمغفرة والترقي كقوله اللهم ازرقي من يقطا وقتها وفوتها
وعدها وبصلها لا يقسده صلواته ولو قال اللهم ازرقي
قوماً وبقتل وقتها وعدسا وبصلا تقسدهما فلنا **ويفسدها**
السلام بنسبة الحجة وان لم يقل عليك ولو كان **سأهياً** كما لو
نعمه في غير محله لا يقصد التحلل **سأهياً** لما قد مناه **ويفسدها**
رد السلام بلسانه ولو سهواً لانه من كلام الناس **ورد السلام**
بالمصافحة لانه كلام معني **ويفسدها العمل الكثير** لا القليل
والتفوق في الفاصل بينهما على خمسة اقوال منها ان لا يفسد الناظر
اليه انه ليس في الصلاة وان اشتد على الناظر فهو قليل على الاصح
والثاني ان ما يقام باليدين عادة كثيراً وان فعله بيد واحدة كالتميم
وليس القميص وشال السراويل وما يقام بيد واحدة قليل وان فعله
باليدين كترع القميص وحل السراويل وليس القطنسوة وترعها
وترع الحمام والثالث الحركات الثلاث المتواليات كثيراً
دونه قليل كحك موضع من جسده ثلاثاً ورعى ثلاثه ارجار
وتنف ثلاث شعرات فان كانت على الولا تقسده والا فلا
والرابع ان الكثير ما يكون مقصوداً للمفعل والقليل خلافه **والخامس**
ان يقوس الى رأي المبتلى به وهو المصلي فان استكرهه كان كثيراً
وان استقله كان قليلاً قال الريعي وهذا اقرب الاقوال الى اب
ابن خنيفة رحمه الله تعالى **تلبس** رفع اليدين عند الركوع
وارفع منه لا يفسد الصلاة منصوص عليه في باب صلاة العبد
من الجامع وذكر في شرح الجامع الصغير رواية مكحول عن ابن خنيفة انه

٢٠٨

اللوكة

يفسد كذا في الفتاوى الصغرى وقال لديرى في شرحه روى مكي
 النسخ في كتاب سماه الشجاع عن ابي حنيفة ان من رفع يديه
 عند الركوع والرفع منه تفسد صلاته وجعل ذلك عملا كثيرا
 حيث اقيم باليدين وتطريفه بان المختار في العمل الكثير ما انه
 لو رآه شخص من بعيد ظنه ليس في الصلاة انتهى كما قد ساء وقال
 في شرح منية المصلى ويكره ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع اليدين
 منه لانه فكل زائد ليس من تمامات الصلاة ولا يفسد الصلاة
 خلا لما روى مكي عن ابي حنيفة انه يفسد ها لان المفسد انما
 هو العمل الكثير وهو ما ينظر ان فاعله ليس في الصلاة وهذا
 الرفع ليس كذلك ذكره في الكافي انتهى **تنبيه** اخر اذا وضع يديه
 بنفسه نديها فترى اللبن ولو بمصصة فسدت صلاتها وصح في العمل
 وان لم ينزل اللبن فلا بد من ثلاث مصصات اتفاقا وفي مجمع الروايات
 تقل تصحح الشرايط الثلاثة مع نزول اللبن فقال الرضا في كتابها
 مرة او مرتين لا تفسد وان زاد تفسد وفي النوار و نزل لها
 لبن وهو الاصح انتهى وبهذا يلغى فيقال شخص شرب فسدت
 صلاة غيره بشربه ولم يكن مقتديا به ولا منتهيا **ف**
 لطيف لو رفع احد المصلي عن مكانه ثم وضعه من غير ان
 يحول عن القبلة لا تفسد صلاته ولو وضعه على الدابة
 تفسد كذا في البحر يفسد ها **تحويل الصدر عن القبلة**
 لما فيه من ترك التوجه المفروض الا اذا طرأ الحدث فانظر
 ثم تبين عدمه قبل خروجه من المسجد او تجاوزة الصفوف

في البحر

في البحر او ذهب الى الظهارة لبنا يسبق الحديث او للاضطفاف
 بانا المد وفي صلاة الخوف يفسد ها **كل شيء من خارج منه ولو**
قل كسمة لا مكان الاحتراز عنه ويفسد ها **كل ما بين**
اسنانه ان كان كثيرا وهو اي الكثير قدر الحصاة سواء كان
 يعمل قليل او كثيرا لا مكان الاحتراز عنه بخلاف اكل القليل
 يعمل قليل لانه تتبع لريقه ولا يمكن الاحتراز عنه واذا كان
 يعمل كثيرا يفسد بوجوه العمل الكثير ويفسد ها **شرب**
 لانه ينافي الصلاة ولا فرق بين العمد والنسيان لما قد ساء
 ولو رفع راسه الى السماء فوقع في حلقه برد او ملح او مطر وصل
 الى خوفه فسدت صومه وصلاته لو صول شيء من الخارج الى فيه
 كذا في البرازية لكن في الصوم بشرط ان يكون ذاك الصوم
 ويفسد ها **التخف بالعدله** بان لم يكن مذقوعا اليه وحصل به
 حروف لان الكلام ما تلقط به وان كان بغيره بان كان مذقوعا
 اليه لا تفسد لعدم مكان الاحتراز عنه كصاحب الشغال
 والبلاغ وهو ان يقول اح بالنع والضم والعدرجا من قبل
 صاحب الحق فحمل عفو او ان لم يظهر به حروف مبهمة لا يفسد
 اتفاقا ولكنه مكروه بنير عنه كما في البحر ولو تخف لا صلاح
 صوته وتخفيفه لا تفسد صلاته على الصحيح وتفسد عند
 الفقيه اسماعيل الزاهد ولو اخطا الامام فتخف المقتدي
 لم يمتدي لامام لا تفسد صلاته وذكر في الغاية ان التخف
 للاعلام بان في الصلاة لا يفسد كما في التبيين كذا اطلقه

عن قيد ظهور حروف وقال في التجنيس ان تقدمت حروفه فسدت
 صلاته انتهى فان حمل ما في الغاية على ما ليس فيه حروف كان وجهاً
 للتوفيق بينهما والا فالخالفه ظاهرة **والتأنيف** سواء اراد نفع
 التراب وتفتية موضع سجوده او اراد به التضرع فسدت صلاته
 ان كان مسموعاً ولا فلا وقال في الدراية عن المجتبي نفع في التراب
 فقال اف او نف فسدت عندهم خلافاً لابي يوسف **والصحيح**
 ان الخلاف في الخفف وفي المشدد تنفسد بالاتفاق انتهى وبضم
 لا يشترط في المسموع ان يكون له حروف مبحاة واليه ذهب
 خراهر زادة **والاين** وهو ان يقول اه بسكون الهاء مقصور
 على وزن دغ نوجع الحجم **والتاوه** وهو ان يقول اوه يقال
 اوه الرجل تاويها وتاوه تاوها اذا قال اوه وهي كلمة نوجع
 ورجل اواه كثير التاوه وفيها لغات كثيرة تمد لا تمد مع تشديد
 الواو المفتوحة وتكون الهاء وكسرها وبلاها وتكون الواو وكسر
 الهاء وغير ذلك وينفسد ما ارتفع **بكاله** ان يحصل به حروف
 وقوله من **وجع** بجسده او مصيبة بفقد حبيب او مال متعلق
 بالايين وما بعده فهو قيد راجع للمسايل الاربع في الفساد
 لانه اذا حصل شيء منها لاحدهما صار كانه يقول انه مريض
 فاعذروه او مصاب وعذروه والدلالة تقبل عمل المصريح
 ان لم يكن صريح مخالفاً ولو اوضح به تنفسد فكذا هذا **اولا**
 تنفسد بمضول هذه الاشياء **الايين** وما بعده **من ذكر حنة**
او ذكر نار اتفاق الدلالة على زيادة الخشوع والخاشع

سبي

سبي به الخائف من الواحد القهار ولا يجوز على يده فكانت
 يابس كارض خاشعة وفي الحديث من اطاع الله باكياً دخل
 الجنة ضاحكاً ومن اذنب ذنباً ضحكاً دخل النار باكياً
ويفسد ما تشمت بالثين المجهة افصح من المملة وهو الدعا
 له بالخير **عاطس** **يرحمك الله** عند اي حنيفة وقال ابو يوسف
 لا تنفسد لانه دعا بالمنفرة والرحمة كما لو قال العاطس الحمد لله
 على صح الروايتين واذا لم يرد به الجواب بل الثواب لا تنفسد
 بالاتفاق وكذا لا تنفسد لو قال غير الحمد لله واذا رده الجواب
 ونحل الخلاف فيما اذا لم يرد به التهنيت فلواراده تنفسد
 صلاة السامع القائل الحمد لله لانه تعليم الثمر من غير طاعة
وجه قوله اي حنيفة ما روينا من قوله صلى الله عليه وسلم ان
 هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس الحديث قاله
 لقائمه اي التثنية متفاوتة من الحكم ولا نه يحري في مخاطبة
 الناس فكان من كلامهم **وينفسد ما جواب مستفهم عن نذر**
 لله سبحانه اي قال قائل هل بلغ الله اله آخر فاجابة المصلي
بلا اله الا الله فسدت صلاته عند هذا خلافاً لابي يوسف
 هو يقول انه شاب صيفته فلا يتغير بغيريته ولما انه اخرج
 محج الجواب وهو صالح له لانه يستعمل في موضعه عرفاً فيعمل
 جواباً لان الكلام يبنى على قصد التكلم فان من راي رجلاً اسمه
 يحيى وبين يديه كتاب فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة واذا
 خطابه لم يشكل على احد انه منكلم لا قاري وامثاله **وينفسد**

سبي به الخائف من الواحد القهار ولا يجوز على يده فكانت يابس كارض خاشعة وفي الحديث من اطاع الله باكياً دخل الجنة ضاحكاً ومن اذنب ذنباً ضحكاً دخل النار باكياً وينفسد ما تشمت بالثين المجهة افصح من المملة وهو الدعا له بالخير عاطس يرحمك الله عند اي حنيفة وقال ابو يوسف لا تنفسد لانه دعا بالمنفرة والرحمة كما لو قال العاطس الحمد لله على صح الروايتين واذا لم يرد به الجواب بل الثواب لا تنفسد بالاتفاق وكذا لا تنفسد لو قال غير الحمد لله واذا رده الجواب ونحل الخلاف فيما اذا لم يرد به التهنيت فلواراده تنفسد صلاة السامع القائل الحمد لله لانه تعليم الثمر من غير طاعة وجه قوله اي حنيفة ما روينا من قوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس الحديث قاله لقائمه اي التثنية متفاوتة من الحكم ولا نه يحري في مخاطبة الناس فكان من كلامهم وينفسد ما جواب مستفهم عن نذر لله سبحانه اي قال قائل هل بلغ الله اله آخر فاجابة المصلي بلا اله الا الله فسدت صلاته عند هذا خلافاً لابي يوسف هو يقول انه شاب صيفته فلا يتغير بغيريته ولما انه اخرج محج الجواب وهو صالح له لانه يستعمل في موضعه عرفاً فيعمل جواباً لان الكلام يبنى على قصد التكلم فان من راي رجلاً اسمه يحيى وبين يديه كتاب فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة واذا خطابه لم يشكل على احد انه منكلم لا قاري وامثاله وينفسد

الاله

جواب خبر سؤالا لا يستخرج وهو قوله انا لله وانا اليه راجعون
 و يفسد ما جواب خبر سؤالا بحمد الله وجواب خبر عجب
 بلا اله الا الله وجوابه كبحان الله و يفسد ما كل شيء مما يشبه
 الفاظ القرآن اذا قصد به الجواب كيا يجي هذا الكتاب كمن
 طلب كتابا او غيره من المصلي واستاذنه في اخذه وقوله انتا
 غدا نا لمستفهم عن الايمان به وتلك حدود الله فلا تقر نوحها
 بغيرها لمن استاذنه في اخذ شيء عنده والخيل والبغال والحمير
 لمن سئل عما عنده من الماشية والوجه ما بيننا واذ اليريد
 به الجواب بل اراد اعلما انه في الصلاة لا نقصد صلاته
 بالاتفاق و يفسد ما **روية منيتم ما** قدر على استعماله
 قبل فقوده قدر التشهد كما سنفيد به السائل التي بعد هذه
 ايضا وكذا تبطل لوراء المقتدي منيتم ولم يره امامه لعلمه
 ان امامه قدر باخاره فتبطل صلاته دون صلاة الامام
 لعدم قدرته وكذا تبطل بزوال كل عذر اباح اليتيم قبل الفقو
 قدر التشهد لظهور الحدث السابق كما قدماه في اليتيم وكذلك
تمام مدة ما سمع الحنف وتقدم مريضا وكذا انزع اي الحنف
 سواء كان يعمل يسيرا وكثير لان هذا انما قبل العقود قدر
 التشهد والاخر اذ بالعدل القليل عن الكثير فيما اذا قصد
 قدر التشهد في الخلافة **وتعلم الامي اية** الامي منسوب الي
 امة العرب وهي لامة الخالية عن العلم والكتابة والقرأة
 وسواء تعلمها بالتلقي او تذكرها بعد النسيان والتفصيل فيما

اذا تد

اذا قصد قدر التشهد والكلام هناك الكلام فيما قبله وهذا اذا لم
 يكن مقتديا بتماري والمقتدي به يمضي على صلاته في الصحيح لان
 قرأة الامام له قرأة فلم يتغير حال اخرها عن اولها **وتجد ان**
الغاري سا ترايلزمه الصلاة فيه فخرج بجعل كل ومملوك الغير
 اذا لم يحمله الصلاة فيه **وقدره المومي على الركوع والتسود** لقوة
 بايتها فلا يبنى على ضعف **وتذكر فاية** **لنهي ترتيب** والفساد
 موقوف فان صلى خمسا متذكرا تلك الفايضة وقضاها قبل خروج
 وقت الخامسة بطلت الخمس وكذا الوقت قضاها بعد شيء منها بطل
 وصف ما صلاؤه قبله فصارت نقلا واذا لم يقض للمزوجة حتى خرج
 وقت الخامسة مما صلاؤه متذكرا للفايضة ارتفع الفساد
واستخلافا من لا ينقطع اما ما كامي ومقدور و **طلوع الشمس في**
الحجر لظهور الناقص في ظل ما لمز كاملا **وزوالها** اي الشمس
 في صلاة العيدين لفوات شرط صحتها وهو وقت الضحى **وتنزل**
وقت العصر في الجمعة لفوات شرطها وهو وقت الظهر **وتسقوط**
الجيرة عن يبر لظهور الحدث السابق وزوال العذر المانع للمنع
وزوال عذر المندور بخوس ليس بقول وتقدم ان شرط زواله
 خلو وقت كامل عنه فتبطل به الصلاة التي انقطع في خلالها
 ثم استمر منقطعا حتى مضى وقت كامل **والحدث عند** انقضاء
 عن سبق الحدث فانه لا يبيظها وله البناء كما سذكروه **والحدث**
بضع غيره كضربه ووقع ثمره من شجرة فاذماه **والاعفاء**
والجنون والجنابة الحاصلة **بنظر** **والسلام** بان تام متمكنا

قبله **وَحَاذَاةُ الشَّيْئَةِ** ولو في الماضي كالحجوز الشوها في اذار
 ركن على ما قاله مجمل ومقدان على قول ابي يوسف والمراذ ان تحاذي
 رجلا بسانتها وكعبها في الاصح ولو كانت محوالة اوزوجة ولا متبر
 بالسن في الصغيرة انما العبرة بالصفحة والعمالة لتكون صليحة
 للجماع فتحاذيه في **صَلَاةٍ مُطْلَقَةٍ** هي ذات الركوع والسجود ولو كان
 بالايتم فلا تبطل صلاة الجنان **مُشْرَكَةٌ حَرَمِيَّةٌ** المستلزم
 للاشتراك تادية والاشتراك ليحقق باتحاد فرضه وارتباط
 صلاتهما بابتنا محرميةها على تحريمه الامام او يكون هو اما
 لها في مكان **مُتَّحِدَةٌ** لو كان احدهما على كان والاخر على الارض
 والركان قد قامت الرجل لا تقصد صلاته لاختلاف المكان
بِلَا حَائِلٍ بينهما مثل مؤخر الرجل في الطول وغلظ الاصبع فان
 كان لا تضطر المحاذاة لان اذن الاحوال القعود فقدر الحائل
 يقدم والفرجة تقو مقام الحائل وادناها قد ربا يقوم منه
 المصلي **وَلَمْ يَشْرَأْ لَهَا التَّخَرُّقُ** ان اشار اليها فلم تتأخر
 هي فقدت صلاتها فدون صلاته لانتباهه بما في وسعه وتقد
 عنها بالمشي مكره فاذا ارتكبت الاشارة فقدت بالمحاذاة صلاة
 والتاسع من شروط المحاذاة المفصلة ان يكون الامام قد **نَوَى**
اَمَامَتَهَا لانه شرط لصحة اقتدائها كما قد ساء فاذا لم ينوها
 لا تقصد محاذاتها وفي الجمعة والعديد قال اكثرهم لا يصح ايضا
 اقتدائها امام ينو امامتها بالخصوص وقال بعضهم يصح اقتدائها
 فيها لان الامام ينوي مطلق الامانة فيسندها **ظُهُورُ عَوْرَةٍ**

صها

قوله ولو اضطر اليه الى عبادة
 الدين المختار او كشف عورته في
 الاستنجاء او المداومة على الوضوء
 اذا لم يضطر له فاعلم ان اضطر لم يضر
 وفي الدار من موانع الاستنجاء الا
 في الاستنجاء الا ان يضطر في الدار
 ان تقطع ايضا انتم وقال الشارح
 في حاشيته عليه هذا الاستسقاء قول
 ابي علي التستري قال فاضطر من طهر

من سبقة الحديث في ظاهر الرواية ولو اضطر اليه للبناء على
 ما مضى من مثله **كَلَشَفَ لَمَرَةً ذَرَأَهَا لِلْوَضُوءِ** بعد سبق
 حذوها وهو الصحيح الا ان يكون انكشافا كثيرا في زمن يسير
 دون اداء ركن كقلبه كما قد ساءه **وَقَرَأَتْهُ** اي قرأه من سبقة
 الحديث في حال كونه **ذَاهِبًا لِلْوَضُوءِ** او عابدا **لِلْوَضُوءِ** امرا
 والذهاب فلا تبيانه بركن القراءة مع منافي الصلاة وهو المحل
 واما في حال عوده متوضيا فلا دايه الركن مع المنافي وهو
 المشي واحترز بقراءته عن التيسر فاذا سمح لا تقصد صلاته
 على الاصح لانه ليس من اجزاها **وَمَكَثَ قَلِيلًا** ركن بعد
 سبق الحديث **سَنَسِيْقُظًا** بلا عذر حتى لو كان نايما متمكنا
 في الصلاة فرعف ومكث نايما ثم انتبه فانه يبيى ادمك
 لعذر النعاس او لسيلان الرغاف الى ان ينقطع بيني واذا
 سبقة الحديث راكعا او ساجدا لا يرفع راسه بقصد اتمام
 الركن ثم راعى افساد الصلاة بذلك بل يرفع راسه نايما
 البناء ويتأخر محدود بانسترا ثم ينصرف للطهارة **فَكُنْ**
وَيَجَاوِزْتَهُ مَا قَرِيبًا لَيْزُهُ اي لما ابعد من غير عذر النسيان
 ونحوه الا اذا كان الماء القريب في بير او جارة قليلا
 قدر صفيين كما اذا وجد مشرعة من الماء فتركها وذهب الى
 اخرى بجنبها وفيه اشارة الى ان فعل ما يحتاج اليه لا يضره
 كالاستسقاء من البير على المختار وخز زلوه لو كان مختار
 وفتح الباب وتكرار الفسل ثلاثا واستيعاب الراس بالمسح

والمضمضة والاستنشاق ثلاثا على الأصح لأن الفرض يقوم
 بالكل وقيل يتوضأ مرة مرة وإن زاد فسدت وغسل بخمسة
 أصابعه من سبق الحدث لأم غيرة والقا الثوب المتنجس
 منه عنه **وخروجه من المسجد بطن الحدث** لو جرد المتأني
 وهو المشي بغير غيرة والقياس فساده بالانحراف عن
 القبلة مطلقا ولكن الاستحسان بقاؤها عند عدم الخروج
 من المسجد لأنه لفضدا لأصلاح فاعتبر منه ما لم يختلف
 المكان والدار والبيت والجئانة ومضى الجئانة كالمسجد **وبها**
الضنوف في غيره يعني في الضنوف لا في المسجد ولما في حكمه وإن
 مشى أمامه وليس بين يديه ستره فالصحيح هو التقدير بموضع
 السجود وإن كان يصلي في الضنوف وحده فسجد بموضع سجوده
 من الجوانب الأربع إذا مشى أمامه وبين يديه ستره فيعطى
 له حكم المسجد فإذا اجتاز ذلك **بطنه** أي الحدث فسدت
 صلاته كما لو نزل من نفيه ما فظنه دما وكذا نقسده بعدم
 عوده لإمامه أن يبقى فيها وأما في كان قد فرغ فله الخيار
 بين إتمامها في مكانه أو عوده إلى الأول واختلفو في الأفضل
 وقيل نقسده بعبوده بعد فراغ إمامه إلى مكانه **ويفسدها**
انصرافه عن مقامه طائفا أنه غير متوضي أو طائفا أن مدة
مسحه انقضت أو طائفا أن عليه فائتة أو طائفا أن عليه
بخاسة وإن لم يخرج في هذه الصور **من المسجد** لأن الانصراف
 فيها على سبيل الترفض والترك ولهذا لم يحقق ما توهمه يستقبل

بجلا

بلغ مقابلة
 مائة ألف
 رصم

بجلا فظن الحدث لأنه ليس للرقص بل للأصلاح وهذا هو الأفضل
 وقد علم بما ذكرنا شروفا البنا لسبق الحدث السماوي في الصلاة
 والأفضل الاستقبال مطلقا تحترزا عن الخلاف لقول الإمام
 الثاني رحمه الله بيطلها بها به وعدم البنا وقيل إن كان يخط
 بالجماعة في الأفضل البنا الحزان الفضيلة الجماعة والأفضل استقبالا
 وفي الحافضة والمستصفي الدلائل أربعة الكتاب والخبر المسبح
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم والخبر المتواتر والإجماع والمجوز
 أربعة أيضا الآية المؤولة والخبر الواحد والعامة المخصوص
 والقياس فلو بني يكون محلا بخبر الواحد ولو استأنف يكون
 عملا بالإجماع فكان أولى انتهى **ويفسدها فتحه** أي المضطرب
على غير إمامه لأنه تسليم لغير ضرورة وفتحها على إمامه فيه
 إصلاح صلاته لأنه قد يجري على ما أنه يكون مفسدا ففتحها عليه
 ولو بعد قراءته المفروض أو بعد انتقاله إلى آية أخرى لا يفسد
 صلاته ولا الصلاة إلا إماما على الصحيح **ويفسدها التكبير نيته**
الانتقال للصلاة لغيره صلاة لأنه لا يصح شروعه في غيرها
 لنيته بخصيص ما لم يكن خاصلا فيخرج عن صلاته التي كان فيها
 ضرورة وكذا لو كان منفردا فنوى الاقتداء أو عكسه وكذا لو
 كان مستبوقا فقام لفضا ما سبق به فشكل وكبر ينوي الاستقبالا
 يخرج عن صلاته لأن حكم صلاة المسبوق لا يصح وبالمفرد صحيح
 فإذا أقبل على أحد هما وكبر ثبت الانتقال إلى الأخرى كمن انتقل
 بالتكبير من فرض إلى نفل وعكسه كذا في التجنيس والمزيد ولو كان

لحكم صلاة المنفرد بخلاف
 الذي إن الاقتداء بالمسبوق

الألوكة

يُصَلِّي عَلَى جَنَازَةٍ فَمَجَّ بِأُخْرَى فَكَبَّرَ نَوِيًّا الْاِسْتِيْنَا فَصَارَ مُسْتَا
 لِلثَّانِيَةِ وَاشْرَاهَا إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَبَّرَ يَرِيدُ اسْتِيْنَا فَعَيْنُ مَا هُوَ فِيهِ
 لَا يَفْسُدُ بِهِ مَا مَضَى حَتَّى لَوْ لَمْ يَقْعُدْ عَلَى آخِرِهَا بَقِيَ مِنَ الرُّكْعَاتِ
 بِضْعَةٌ إِلَى مَا مَضَى بَلْ تَرَكَهُ وَقَعْدٌ عَلَى آخِرِهَا ظَنُّ أَنَّهُ افْتَحَّ بِهِ مَكْبَرًا
 بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَلَقَّ بِهَا النِّيَّةَ لِأَنَّهُ لَوْ
 تَلَقَّ بِهَا بَطُلَ مَا مَضَى لِلْمُنَافِي وَهُوَ الْكَلَامُ وَقَعْدٌ نَابَا الصَّلَاةَ
 لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صِيَامًا عَنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ ثُمَّ نَوَى بَعْدَ الشَّرْعِ افْتَتَحَ
 صَوْمَهُ لَغَيَّرَهُ لَا يَضُرُّ فِي صَحَّةِ الْأَوَّلِ ثُمَّ قَعْدٌ بَطُلَانِ الصَّلَاةِ
 فَيَا تَقْدِمُ بِهَا **أَذْهَبَتْ وَلَحِقَتْ مِنْ هَذِهِ الصُّورِ الْمَذْكُورَاتِ**
قَبْلَ الْجُلُوسِ الْآخِرِ مَقْدَرُ التَّشَهُُّدِ فَتَبَطَّلَ بِاتِّفَاقٍ
 وَلَمَّا أَذْهَبَ الْمُنَافِي قَبِيلَ السَّلَامِ بَعْدَ الْقُعُودِ قَدَّرَ التَّشَهُُّدَ
 فَكَذَلِكَ تَبَطَّلَ بِهِ الصَّلَاةُ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِضَعِ الصَّلَاةِ مِنْ عِنْدِ
 الْأَمَامِ الْأَعْظَمِ فَتَبَطَّلَ الصَّلَاةُ فِي الْمَسَائِلِ الْاِثْنَيْ عَشْرِيَّةِ وَقَدْ
 زِدْتَ عَلَيْهَا مِثْلَهَا بِأَلْفٍ مِنْ مِائَةِ مِثْلَةٍ وَحَرَرْتُ ذُلِيلَ اقْتِرَاضِ
 الْخُرُوجِ بِالضَّعْفِ وَيَسْتَضْفِ الْقَوْلُ بِوُجُوبِهِ فَتَكُونُ الْمَفْسَدَةُ
 لِلصَّلَاةِ بِعَلَا ثَلَاثِينَ مِائَةً وَسَبْعِينَ وَسَمَّيْتُ الرِّسَالَةَ الْمَسَائِلَ
 الْبَهِيَّةَ الزَّكِيَّةَ عَلَى الْمَسَائِلِ الْاِثْنَيْ عَشْرِيَّةِ **وَيَسُدُّهَا بِإِضَافَةِ**
الْحَرْفِ فِي التَّكْلِيمِ وَقَدْ مَنَّا الْكَلَامَ عَلَيْهِ وَقَرَأَهُ مَا لَا يَخْفُضُهُ مِنْ مَعْنَاهُ وَأَنْ
 لَمْ يَحْمِلْهُ لِاتِّلَاقٍ مِنْ غَيْرِهِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ خَافِظًا لَهُ وَلَمْ يَحْمِلْهُ فَلَا
 نَقْصَ لَاتِّتِفَاقِ الْعَمَلِ وَالتَّلَاقِ **وَيَفْسُدُهَا إِذَا رُكِّنَ كَرُكُوعٍ**
أَوْ أَمَّا كَانَهُ أَيُّ مَضَى زَمَنٍ يَسَعُ إِذَا رُكِّنَ مَعَ كَسْفِ الْعُورَةِ أَوْ مَعَ نَحَاسَةِ

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الصلاة في نسخة
 من كتاب الصلاة في نسخة
 من كتاب الصلاة في نسخة

مَانَعَةٌ لَوْ جُودَ الْمُنَافِي أَمَا لَوْ وَقَعَ عَلَيْهِ نَحَاسَةٌ فَدَفَعَهَا وَلَمْ يَسُقِ
 مِنْهَا شَيْئًا بِمَجَرَّدِ وَقُوعِهَا أَوْ هَبَّتِ الرِّيحُ فَكَشَفَتْهُ فَسُتْرَ عَوْرَتُهُ
 مِنْ سَاعَتِهِ فَلَا يَضُرُّهُ **وَيَفْسُدُهَا مَانَعَةُ الْمُقْدِرِ بَلْ لَمْ يَشَارِكْ**
فِيهِ أَمَامَتُهُ كَالرُّكُوعِ وَرَفْعِ رَأْسِهِ قَبْلَ الْأَمَامِ وَلَمْ يَبْعُدْ
 مَعَهُ أَوْ بَعُدَ وَسَلَّمَ مَعَ الْأَمَامِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُسَلِّمْ مَعَ الْأَمَامِ وَقَدْ
 اقْبَلَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ قَبْلَهُ فِي كُلِّ الرُّكْعَاتِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ قَضَاءُ
 رُكْعَةٍ بِمِلَاقَرَةٍ لِأَنَّهُ مُذْرِكٌ أَوَّلَ صَلَاةِ الْأَمَامِ لِأَحَقِّ وَهُوَ يَقْضِي
 قَبْلَ فِرَاقِ الْأَمَامِ وَقَدْ قَاتَتْهُ الرُّكْعَةُ الْأُولَى بِتَرْكِهِ مُتَابِعَةً
 الْأَمَامِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَيَكُونُ رُكُوعُهُ وَسُجُودُهُ فِي الثَّانِيَةِ
 قَضَاءً عَنِ الْأُولَى وَفِي الثَّالِثَةِ عَنْ الثَّانِيَةِ وَفِي الرَّابِعَةِ عَنْ الثَّالِثَةِ
 فَيَقْضِي بَعْدَ سَلَامِ الْأَمَامِ رُكْعَةً بِتَغْيِيرِ قَرَارِهِ لِأَنَّهُ لَأَحَقُّ بِأَدْرَاكِهِ
 أَمَامُهُ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ وَأَنْ رُكِعَ مَعَ أَمَامِهِ وَسَجَدَ قَبْلَهُ لِرُكْعَةٍ
 قَضَاءً وَرُكْعَتَيْنِ لِأَنَّهُ يَلْتَحِقُ بِخُذْنَاهُ فِي الثَّانِيَةِ بِرُكُوعِهِ فِي
 الْأُولَى لِأَنَّهُ كَانَ مُقْتَبِرًا أَوْ يَلْتَفُوا رُكُوعَهُ فِي الثَّانِيَةِ لَوْ قُوعَهُ
 عَقِبَ رُكُوعِهِ الْأَوَّلِ بِالسُّجُودِ ثُمَّ رُكُوعُهُ فِي الثَّالِثَةِ مَعَ الْأَمَامِ
 مُقْتَبِرٌ دُونَ رُكُوعِهِ فِي الرَّابِعَةِ لَكُونَهُ قَبْلَ سُجُودِهِ فَيَلْتَحِقُ
 بِهِ سُجُودُهُ فِي الرَّابِعَةِ الْأَمَامِ فَيَصِيرُ عَلَيْهِ الثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ
 فَيَقْضِيْنَهَا وَأَنْ رُكِعَ قَبْلَ أَمَامِهِ وَسَجَدَ مَعَهُ يَقْضِي أَرْبَعًا بِدَلَالَةِ
 لِأَنَّهُ سُجُودُهُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ رُكُوعٌ صَحِيحٌ وَرُكُوعُهُ
 فِي كُلِّ الرُّكْعَاتِ قَبْلَ الْأَمَامِ يُبْطِلُ سُجُودَهُ الْحَاصِلَ مَعَهُ وَأَمَّا
 أَنْ رُكِعَ أَمَامَهُ وَسَجَدَ ثُمَّ رُكِعَ وَسَجَدَ بَعْدَ جَانِبِ صَلَاتِهِ فَصَلَّاهُ

الصلوة

خمس صور ملخوذة من فتح القدير والخلاصة ويفسد بها متابعة
الامام في سجود السهو للمسبوق اذا تأكد انفراد به بان قام بعد
 سلام الامام وقبله بعد تيممه فسد التشهد وقيد ركعته بسجدة
 فتذكر الامام سجود سهو فتابعه فسدت صلاته لانه اقتدي بغيره
 بعد وجود الانفراد وجوبه فنفسد صلاته اما لو قام وركع
 فقبل سجوده سجدا لا امام لسهو وجب متابعت الامام في سجده
 ورفق قيامه وركعته وركوعه فان لم يعبدا الى متابعة الامام ومضى
 على قضايمطار صلاته لان عود الامام الى سجود السهو لا يرفع
 القنود والباقي على الامام سجود السهو وهو واجب والمتابعة
 في الواجب وليجئة وترك الواجب لا يوجب فساد الصلاة الا ترى
 انه لو تركه الامام لا نفسد صلاته فكذا المسبوق في سجود السهو
 بعد الفراغ من قضايمه استخسانا وقيدنا قيام المسبوق بكونه
 بعد قعود الامام قدا التشهد لانه ان كان قبله لم يجزه لان
 الامام كفى عليه فرض لا يتفرد به المسبوق عنه فنفسد صلاته
 وتتصور المسألة ايضا بما اذا تابع المسبوق امامه في سجود السهو
 ثنتين يعني للمسبوق لانه لم يكن على الامام سهو حيث نفسد صلاة
 المسبوق بمتابعة الامام لا اقتدا في موضع كان عليه الانفراد في
 ذلك الموضع لاذات السجدين ومن الفقهاء من قال لا نفسد صلاة
 بخلاف اللاحق لانه مقتد في جميع ما يودي فلا نفسد صلاته
 كذا في البدايع انتهى في الحاربي الا لو ط ان المسبوق يعيد صلاته
 وفي النياتية صلاته اي المسبوق جازية عند المتأخرين وعليه الفتوى

انتهى

هذا هو الوجه في سجود السهو
 وهو ان يركع سجدة واحدة

انتهى وقد فصل في الفتاوي الكبرى يضيئين علمه بسهو امامه
 وعلمه فقال ان لم يعلم المسبوق ان الامام لم يكن عليه سجود
 السهو لم يفسد صلاته وهو المختار انتهى ومثله في التجنيس
 والمزيد انتهى وفي الخاتمة ان علم نفسد في شهر الروايتين
 كذا في الترخائية وقد قال قاضي خان وان لم يعلم اي المسبوق
 انه لم يكن على الامام سهو لم نفسد صلاة المسبوق في قولهم انتهى
 وهذا يخالف ما يفيد الخلاف في حالة عدم علمه في كلام غيره
 كما قد مضاه انتهى واما حكم سجود التلاوة فقال في التجنيس
 لو تذكر الامام سجدة تلاوة فسجد بها فان كان المسبوق لم
 يقيدا لركعة التي قام اليها بسجدة فعليه ان يعود الى متابعتها
 الامام فيسجد معه للتلاوة ويسجد للسهو ثم يسلم الامام
 ويقوم المسبوق الى قضا ما عليه ولا يعتد بما اتى به من قبلها
 مَرَّو لو لم يعد فسدت صلاته لان عود الامام الى سجدة
 التلاوة يرفع فضل القعدة في حق الامام وهو بعد لم يصرفه
 لان ما اتى به دون فعل صلاة وانتقضت القعدة في حقه ايضا
 فلا يجوز له الانفراد لوجوب المتابعة في اياها فيكون الانفراد
 مفسدا في هذه الحالة وان كان قد قيد ركعته بسجدة فان عاد
 الى متابعتها الامام فسدت صلاته رواية واحدة وان لم يعد
 ومضى عليها فغير رواية ذكر في الاصل ان صلاته فاسدة
 قال في البحر وهو ظاهر الرواية كما في المحيط والظهرية
 وهو اصح الروايتين انتهى وذكر في نوادر ابي سليمان انها لا نفسد

بلغ

صلاته وجه رفاية الاصل ان العود الى سجدة التلاوة يرفع
 القعدة فتبين ان المسبوق انفراد في موضع الاقتداء فتفسد صلا
 وجه نوادير اي سليمان ان ارتفاعا للعدة في حق الامام لا
 يظلم في حق المسبوق لان ذلك بالعود الى سجود التلاوة والعود
 حصل بعد ما تم انفراد عن الامام وخرج عن متابعته فلا يتعدى
 حكمه اليه كذا في البدائع ويفسد بها علم **اعادة الجلوس الاخير**
بعد اداء سجدة صليبية تذكرها بعد الجلوس لانه لا يفند بالجلوس
 الا بعد تمام الاركان لانه لم يكتتمها وكذا اذا سجد للتلاوة بعد التثنية
 الاخير يلزمه اعادة نه لانه يرفع بفساد سجود التلاوة على المختار
 كما ذكرناه حتى لو سلم وعليه سجود تلاوة وتفرق القوم وتذكره
 في مقامه عاذا اليه وقد فان ترك القعدة فسد اتصاله وصلاته
 من تالعه لانه لم يتابعه كذا في الترازية **ويفسد بها عدم**
اعادة ركن اداء نائما لان شرط صحته ان يكون مستيقظا
 كما تقدم ويفسد بها **فقهية امام المسبوق** وان لم يتقدم لها
 وحديثه الغمد الحاصل بغير الفهقة ايضا اذا فقهه او وحده
 عمد **بعد الجلوس الاخير** قدر التشديد عندنا في حنيفة خلافا لما
 لان صلاة المقتدي مبنية على صلاة الامام صحيحة وفاسدة
 ولم تفسد صلاة الامام فكذا صلاة كمال السلام والكلام والخرج
 من المسجد وله ان الفهقة والحديث الغمد مفسدان للجزء
 الذي يلائمنا من صلاة الامام فيفسدان مثله من صلاة
 المقتدي غير ان الامام والمدر لا يحتاجان الى البناء والمسبوق

ومن

ومن حالة مثله حاله يحتاج اليه والبناء على الفساد فاسد
 بخلاف السلام لان الصلاة تنتهي به وهو من واجباتها ما مو
 به والكلام في مناه لان السلام كلام لوجوده كافي الخطاب
 فيه والخرج من المسجد من موجبات الخيرية لكونه مأمورا به
 لقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض ويفسد
 السلام على راس ركعتين في غير **الشائبة** الشائبة
 العجز والمقصودة بالسفر وغيرها المغرب وربعية المقم طانا
 انه مسافر ولم يكن مسافرا **اوطانا** ايضا **الجمعة** اوطانا انما
 التواضع وهي اي التي صلاها الظهر والعشا او كان قريب عهد
 بالاسلام او جاهلا نشأ مسلما **فطن** **الفرص** ركعتين
 في غير الشائبة لانه سلام عمد على جهة القطع قبل اوانه
 فيفسد الصلاة **فصل** فيما لا يفسد الصلاة **او**
نظر المسلي الى مكتوب وفهمه سواء كان قرانا او غيره قصد
 الاستفهام ام لم يقصد خالف الادب ولا تنسد لعدم
 النطق بالكلام **او كل ما بين اسنانه وكان دون الجملة بلا**
عمل كثير كره ولا تنسد لغسرا لا خرازا عنه وصير وزنه كرقبه
 واحترز ما بين اسنانه عما لو كان في فمه سكرة فذاب منها شي
 ووصل الى خلقه فانه يفسد صلاته ولو ابتلعها قبل دخوله في الصلاة
 ولكنه وجد صلاته في الصلاة لا تنسد **او مرما في موضع سجود**
لا تنسد سواء كان الماراد ميا او كليا او امرأة او حمارا لقوله
 صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شيء واذا رما استطعتم

فانما هو شيطان وسند كتمانها ان شاء الله تعالى **وان اشهر**
الماز الكلف لقوله صلى الله عليه وسلم لو تعلم الما ريتن يدي
المصلي كان يقف اربعين خيرا له من ان يمترتين يديه
رواه الشيخان وفي رواية البزار اربعين خريفا وانما يكون اذا امر
في موضع سجوده في الاصح اذا كان المسجد كبيرا لان هذا القدر حقه
وفي تحريم ما رواه تضييق على المارة وقيل بقدر صفيين وقيل بقدر
ثلاثة اذرع او خمسة او باربعين واما في المسجد الصغير فيكره
مطلقا والصحرا كالكبير ولو كان المصلي على دكان فله قامة
الرجل لا بأس به وان اقل كره لها اذا بعض اعضائه **ولا تقصد**
صلاة الرجل **ينظر الى فرج المطلقة** يعني فرجها الداخل
بشهوة في المختار كذا في الخلاصة لانه عمل قليل والنظر
اليها حلال لان الطلاق لا يجي لا يحرم الوطئ **وان ثبتت**
به **الرجعة** ولو قبلها المصلي ولمسها فسدت صلاته لانه
في معنى الجماع والجماع عمل كثير كذا في التجنيس والمريد وفي الزنا
جامعا زوجها بين الفخذين فيها فسدت صلاتها وان لم يترك
وكذا اذا قبلها بشهوة او بغير شهوة او لمسها بشهوة لانه في معنى
الجماع بخلاف ما اذا قبلته ولم يمسها ولعنوها ولو نظر الى فرج مطلقة
فيما صار رجلا او نظرت حتى ثبتت حرمة المصاهرة لا تقصد الصلاة
في المختار انتهى **فصل في المكروهات المكرهة ضد المحبوب**
وحده ما يكون تركه اولي من فعله وتحصيله كذا قيل وهذا ظاهر
في المكروه تنزيها ويسمى مكروها باعتبار الجوارك والهي عن الصلاة

في ارض

٢١٧ في ارض التيمم المكروه في هذا الباب نوعان احدهما ما كره تنزيها
والثاني ما كره تحريما فاذا ذكر المكروه لابد من النظر في دليله فان
كان نهيا ظاهريا يحكم بکراهة التحريم الا لصارف للنهي عن التحريم
الى اللدب وان لم يكن الدليل نهيا بل كان مفيدا للترك الغير
الحازم فهي تنزيهية وقيل ان نقصن ترك واجب فهو مكروه
تحريما وان نقصن ترك سنة فهو مكروه تنزيها انتهى والمكروه
تحريما الى الحرمة اقرب والمكروه تنزيها الى الحل اقرب والصلوة
صحيحة في جميع صور الكراهة لا يستجاع شرائطها وتعاد على وجه غير
مكروه وهو الحكم في كل صلاة اديت مع الكراهة قال في التجنيس
والمزيد وكل صلاة اديت مع الكراهة فانها تعاد على وجه الكراهة
وقوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاة مثلها تاويله النهي عن
الاعادة بسبب الوسوسة فلا يتناول الاعادة بسبب الكراهية
ذكره صدر الاسلام البزدوي في الجامع الصغير انتهى وهذا شامل
للاعادة بكراهة التنزيه ولا يمنع منه تمثيل الشيخ اهل الدين
بالوجوب في قوله وتعاد على وجه غير مكروه اي تعاد الصلاة
للخياط على وجه ليس فيه كراهة وهو الحكم في كل صلاة اديت
مع الكراهة كما اذا ترك واجبا من واجبات الصلاة انتهى
لان الاعادة بترك الواجب واجبة فلا تمتنع ان تكون الاعا
دة مندوبة بترك سنة لان المكروه موجود بترك السنة والنكرة
في سياق التقى بقوله وتعاد على وجه ليس فيه كراهة نعم المكروه
تنزيها وتحريما **يكره للمصلي سنة وتنبون** تنزيها لا تحديدا

ترك واجب أو سنة عمدا صلتهم بهذا لأنه لما بعده كالأمر
الكل المنطبق على جزئيات كثيرة كترك الأطمينان في الأركان
وكمسابقة الإمام لما فيها من الوعيد على ما في الصحيحين أما
يخشى أخذ ذكره إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله صورته
صورة حمار أو كمحاوزة اليدين الأذنين وجعلها تحت المكيين
وسنن القدمين في السجود عمدا للرجال **تعبه بثوبه وبدنه**
لأن البيت ينافي الخشوع الذي هو روح الصلاة فكان مكرها
لقوله تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون
وقوله عليه السلام أن الله كره لكم العيب في الصلاة والرفث
في الصيام والضحك عند المقابر وقوله عليه السلام كفوا
أيديكم في الصلاة وراي عليه السلام رجلا يعيب بلحيته في الصلاة
فقال لو خشع قلبه لحشمت جوارحه والبيت عبارة عن عمل
لا فالله فيه ولا مصلحة ولا حكمة تقتضيه وقال الإمام زهير
الدين الكندي أنه فعل فيه غرض ليس شرعي والسفاهة ما لغرض
فيه أصلا وقال الإمام حميد الدين العيب كل عمل ليس فيه غرض
وقال الشيخ أحمد الدين ولا نزاع في الاصطلاح وقال الديري
المذكور في شرح الهداية وغيرهما أن العيب الفعل لغرض
غير صحيح والتحقيق أن المراد بالبيت هنا فعل ما ليس من
فعال الصلاة لأنه ينافي الصلاة قال عليه السلام أن في الصلاة
شغلا انتهى وفي مجمع الروايات قال في البدئية المحرمات
أربعة العيب والسفاهة والجمل والظلم ونسبة العيب إلى السفاهة

ويعمل الله به
أسرارها

كنسبة

كنسبة الجمل إلى الظلم فإن في السفاهة والظلم اضطراب دون العيب
والجمل فإن فيها اضطرابا واضرا أو السفاهة أقوى من العيب كالظلم
أقوى من الجمل والبيت عبارة عن فعل يخلو عن الفائدة والسفاهة
عبارة عن ما يوجب المضرة وفي الهداية العيب خارج الصلاة حرام
فما ظنك به في الصلاة وفي الحميري العيب حرام لقوله عليه السلام
ما أنا من دمر ولا الذم من الذم اللب انتهى **وقلب الحصى**
للسجود مرة لقوله عليه السلام لا تسمع الحصى وأنت تصلي
فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة متوق عليه وقوله عليه السلام
إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يسمع الحصى فإن الرحمة تواجهه
رواه أصحاب السنن وقول جابر بن عبد الله سألت النبي صلى الله
عليه وسلم عن سمح الحصى فقال ولحدة ولأن تمسك عنها خير لك
من مائة ناقة سود الحديق **وفرقة الأصابع** ولومرة وهو
أن يغمرها أو يدها حتى تصوت لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع
أصابعك وأنت في الصلاة ولأنه نوع من العيب كذا في
البرهان وقال عليه السلام الضلوك في الصلاة والمثلقت
والمفرق أصابعه سواء ينبغي في الأثم كذا في مجمع الروايات
وأنما كره لأنه عمل قوم لوط فيكره التشبه بهم قال عليه السلام
لعلى رضي الله عنه أني أحب لله ما أحب لنفسى لا تغرق أصابعك
وأنت تصلي كذا في المستضيء وينبغي أن تكون الكراهة بحرمة
للمنى الوارد في ذلك ولأنها من أفراد العيب كذا في الجرح والإجماع
على كراهتها في الصلاة انتهى كذا في التلخيص بخلاف الفرقة خارج

بيك

الله

الصلوة لغير حاجة فانما تترجمية **وتسبيكها** لقول ابن عمر
 تلك صلاة المعضوب عليهم وراي النبي صلى الله عليه وسلم رجلا
 قد شبك أصابعه في الصلاة ففج عليه السلام بين أصابعه
والختصر لقول أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان يصلي الرجل مختصرا وفي لفظ آخر عن الاختصار في
 الصلاة وهو ان يضع يده على خاصرته قاله ابن سيرين وهو
 أشهرنا ولا نقا وهو الأصح بويده ما أخرجه أبو داود وعنه
 ابن صبيح الحنفى قال صليت الى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خاصرتي
 فلما صلى قال هذا الصلابة في الصلاة وكان رسول الله صلى الله عليه
 وفي تفسير آخر وهو ان يتكى على المحضرة وهي العصي وقيل ان لا يتم
 الركوع والتجود وقيل ان يختصر الآيات التي فيها السجدة ويكره
 ايضا خارج الصلاة فان ابليس اخرج من الجنة مختصرا واختصرا
 استراحة أهل النار اي اليهود وانما يكره لمعنيين ستره سنة
 أخذ اليمين والثاني انكمن فعل الجبابة وقال في البحر والذي
 يظهر انها تحريمية فيها للنهي المذكور **والالتفات بعنقه**
 لقول عائشة رضي الله عنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الالتفات الرجل في الصلاة فقال هو لعل لا شيء يختلسه
 الشيطان من صلاة العبد واه البخاري وقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يزال الله مقبلا على العبد وهو في صلاة ما لم يلتفت فان
 التفت انصرف عنه رواه أبو داود والنسائي ويكره ان يرمي
 ببرأقه والبراق كقرب ماء القم اذا خرج منه وما دام فيه فهو

على الصلاة

ريق فسميته براق باعتبار الأول او يرمي بخاتمته فهو بقم
 النون البلغم الذي يتفد الى الخلق بالنفس العنيفة اما من
 الخيسوم او الصلابة اذا لم يكن مذقوعا اليه وان اضطرب اليه
 فلا يكره الرمي والاولى ان يلخذه بثوبه او يلقها تحت رجله
 اليسرى اذا لم يكن يصلي في المسجد لما في البخاري انه عليه السلام
 قال اذا قام احدكم الى الصلاة فلا يبصق امامه فانما يبصق
 الله ما دام في صلاة ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكان
 وليبصق عن يساره او تحت قدمه وفي رواية او تحت قدمه
 اليسرى وفي الصحيحين البراق في المسجد خطيئة وكفارتها
 دفعها انتهى وانما عبر بالالتفات لانه لا يكره منه ان يكون
 محروفا فيفسد الصلاة فالمراد به الرمي بدون صوت به حرو
 عند الضرورة انتهى وقيد في الغاية كراهة الالتفات
 بالعتق بان يكون بغير عذر وما تخويل الوجه لمذموم فغير
 مكروه قال صاحب البحر وينبغي ان تكون الكراهة تحريمية
 وقيدناه بالعتق لانه بالصلوة مبطل وتقدم وانما
 تخويل النظر يمينه وتبصرة من غير تخويل الوجه فغير مكروه
 مطلقا كما استدكره والاولى تركه لانه ينافي الادب لغير
 حاجة والظاهر ان فعله عليه السلام اياه كان الحاجة
 تنقل احوال المقتدين مع ما فيه من بيان الجواز والاف هو
 صلى الله عليه وسلم كان ينظر من خلفه كما ينظر امامه كما في الصحيحين
ويكره الاقفا وهو ان يضع اليه على الارض ويصير ركبتيه

انما مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكتوف ولقول علي
 رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغفص شرك
 في الصلاة فانه كفل الشيطان رواه عبد الرزاق انتهى
 وهو بكسر الكاف وتشكين الفاي مقعد الشيطان واصلة
 كساء يذ ارجل سنام البعير وقيل كسا يغتد طرفاه على
 عجز البعير ليركبه الرديف كذا في الطبعة وفي شرح مسلم
 قال العلماء الحكمة في النهي عن غفص الشران الشعر ليجد مع
 المصلي ولغذا مثله بالذي يصلي وهو مكتوف كذا في شرح
 الديري انتهى قلت وهو مفسر بجديت قال في شرح القرطبي
 لانه عليه السلام مروي رجل يصلي وهو مقفوص لشر فقال
 دع شركك يصلي معك انتهى وعفص من حد ضرب قاله
 الجيبي في شرح الهداية ويكره **الاعتجار وهو شد الرأس**
بالمندبل او تكوير عمامته على راسه **وترك وسطها مكشونا**
 وقيل ان يقتب بعمامة فيغطي انفه اما المختار والبرز
 او للتكبر فيصير شبه المعجب يوزن المنبر ثوب تلفة المرأة
 على راسها وعن محمد بن حمزة الله لا يكون الاعتجار الا مع تنقب
 وذلك لانه المنى صلى الله عليه وسلم عن الاعتجار في الصلاة
 كما في شرح الديري وقال في شرح المنية وربما يكون الكراهة
 التشبها للنساء او لكونه فعل الجفافة من الاعراب ويكره
كف ثوب اي رفعه بين يديه او من خلفه اذا اراد السجود
 انتهى وقيل ان يجمع ثوبه ويسد في وسطه كذا في شرح

لارشاد

ليجد

الارشاد لما قدمناه من قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد
 على سبعة اعظم وان لا كف شعرا ولا ثوبا متفق عليه ولما
 فيه من التجبر المنافي لوضع الصلاة وهو الخشوع والخضوع
 كذا في البرهان ويكره **سد** يقال سد الثوب سدا
 من باب طلب واسد لخطا كذا في الدراية اي سد ثوبه
 تكبرا او تقاونا وبالفعل لا يكره السدل وهو ان يجعل الثوب
 على راسه وكنتيه ويرسل جوانبه من غير ان يضمهما
 وفي شرح الوقاية هذا في الطيلسان اما في القبا ونحوه فهو
 ان يلقيه على كتفيه من غير ان يدخل يديه في كتفيه انتهى
 ولكن سند ذكر عن الخلاصة ان المختار عدم كراهته وفي الظاهر
 هو ان يضع ثوبه على كتفيه ويرسل طرفيه انتهى وفي جمع
 الروايات لو كان تحت الرد اقتصر او ثوب اختلغا في
 كراهته السدل ولا يصح انه يكره انتهى وفي البحر عن فتح القدیر
 ان السدل يصح على ان يكون المندبل مرسلا من كتفيه
 كما يتبادر كثيرا فينبغي ان على غنقه مندبل ان يضعفه
 عند الصلاة ولا فرق بين ان يكون الثوب محفوظا عن
 الوقوع او لا انتهى وذلك لقول ابي هريرة رضي الله عنه
 لانه عليه السلام نهى عن السدل وان ينطى الرجل فانه
 رواه ابو داود والحاكم وصححه في المحيط لانه تشبه بفعل
 اليهود حال عبادة السيران انتهى وفي التبيين يكره
 التسلم ونقطة الانف والفم في الصلاة لانه يشبه

يكره

ية

فقال الجوسج حال عباد نعم النيران انتهى واختلف المشايخ في
 كراهة السد لخارج الصلاة والصحيح قول أبي جعفر انه
 لا يكره كما في البغية والبحر عن القنية ويكره **الاندراج**
فيه أي الثوب بحيث لا يدع منفذ يخرج يديه منه وهو
 الاشتماله الصما لما رواه ابو داود عن ابن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كان لاحدكم ثوبان فليصل
 بينهما فان لم يكن الا ثوب فليترزبه ولا يشتمل اشتماله اليه
 انتهى وهي التي فسرناها سمي به لعدم منفذ يخرج منه يده
 كالصخرة الصما وقسمها في المحيط بان يجتمع طرفي ثوبه ويخرجهما
 من تحت احدي يديه على احد كتفيه وقيل في البدايع بان لا
 يكون عليه سراويل لانه لا يؤمن من كثافة العورة ويكره **جمل**
الثوب تحت ابطنه الايمن وطرح جانبيه على عاتقه اليس
 او عكسه لان ستر المتكئين في الصلاة مستحب فيكره تركه
 لغير ضرورة فتزيها وفي شرح المنية يكره للمصلي كل ما هو
 من لمخلاق الجبارة عموما لان الصلاة مقام التواضع
 والتذلل والخشوع وهي تنافي التكبر والتجبر ويكره **القرأة**
في غير حالة القيام كاتمام القرأة بحالة الركوع ويكره
 ان ياتي بالاذكار المشروعة في الانتقالات بعد تمام
 الانتقال لان فيه خللين تركه في موضعه وتخصيله في
 غيره ويكره **اطالة الركعة الاولى** في كل شفع من **المنقطع**
 كما في المحيط الا اذا كان ذلك لتطويله ويأمن النبي صلى الله

عليه وسلم

عليه وسلم او ما ثوراعن احد من الصحابة كما في قرأة سجع
 وقل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد في الوتر فانه من
 حيث القرأة ملحق بالنوافل انتهى وقال الامام ابو اليسر
 لا يكره وكذا في طمع المجبوي لان النوافل امرها استعمل
 من القرأض ويكره **تطويل الركعة الثانية على الركعة**
الاولى بثلاث ايات فكثر لا تطويل الثالثة لانه
 ابتداء صلاة **في جميع الصلوات** اما الفرض فمتفق
 على الكراهة فيه كما في الخلاصة واما النفل فيكره اطالة
 الثانية على الاولى في الاصح للحاقالة بالفرض فيما لم يرد
 فيه تخصيص من التوسعة ويكره **تكرار السورة في ركعة**
واحدة من الفرض ذكره قاضي خان وكذا تكرارها في ركعتين
 من الفرض اذا كان لغير ضرورة بان كان يقدر على قرأة سورة
 اخرى اما اذا لم يقدر فلا يكره لوجوب ضم سورة الى الثانية
 في الثانية ايضا وهذا اذا وقع عن قصد اما اذا كان
 لا عن قصد كما اذا اقرأ قل اعوذ برب الناس في الاولى فانه
 لا يكره ان يكررها في الثانية لان قرأة سورة واحدة غير مكره
 اي في هذه الحالة والقرأة منكوسا بان يقرأ من البقرة مثلاً في
 هذه الحالة مكره بخلاف ما اذا ختم القرآن في الركعة الاولى
 فانه ينبغي ان يقرأ في الثانية بعد الفلحة من البقرة لانا صرنا
 اليه بقول النبي صلى الله عليه وسلم خير الناس الحمال المرتحل يعني
 الخاتم المقطع وكذا لا يكره لو اراد ان يقرأ غير التي قرأها في الاولى

فاقتحها فلما قرأها آية أو آيتين تذكر فاراد ان يتركها ويفتح
 السورة التي ارادها بكرة ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم اذا افتتحت
 سورة فاقراها على نحوها كذا في التجنيس والمزيد ووجه الكراهة
 عدم وروده ولم ينقل عن احد من السلف فله في الفرض فيكون
 بدعة ليس عليه امر عليه السلام فيكم في الفرض ولا يكره تكرار
 السورة في ركعة أو ركعتين من النفل لان باب التطوع اوسع
 وقد ورد انه عليه السلام قام الى الصباح باية واحدة يكررها
 في سجدة فدل على جواز التكرار في التطوع كذا في شرح المنية
 وقد ثبتت عن جماعة من السلف انهم كانوا يحبون ليلتهم
 باية التلاوة او آية الرحمة او آية التها أو آية الخوف وان كان
 ذلك في الفريض فهو مكروه اذ لم ينقل عن احد من السلف انه
 فعل مثل ذلك كذا في التجنيس والمزيد ويكره **قراءة سورة فوق**
التي قرأها لما فيه من قلب التلاوة وقال عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه من قرأ القرآن منكورا فهو منكوس كذا في التجنيس
 وما شرع لتعليم الاطفال الا لتيسر الحفظ بقصر السور ويكره
فضله بسورة بين سورتين قرأها في ركعتين وقال بعضهم
 ان كانت السورة طويلة لا يكره كما لو كان بينهما سورتان
 قصيرتان وذلك لما فيه من شبهة التفضل والهجاء ويكره
 الجمع بين سورتين بينهما سور او سورة واحدة في ركعة بالانفا
 كذا في التجنيس وقيل نأى بالسورة لانه لا يكره الانتقال الى
 آية اخرى من سورتها بينهما آيات والى آية من سورة غيرهما فضلا

وفي الخلاصة

الحق في
 عطاء الله
 رحمة

وفي الخلاصة والبرازية لا يكره هذا في النوافل ويكره **شمع طيب**
 فصدقا في شرح المنية يكره ان يشتم بفتح الشين وهو الفصح اي
 يتشتم طيبا بكسر الطاء اي ذار ليجته طيبة لانه اجنبى من الصلاة
 هذا اذ افصدا ما لو دخلت الراجحة انفه بغير قصد فلا ويكره
تروحيته اي يطب الروح بفتح الراء سيم الريح بثوبه او مروحة
 بكسر الميم وفتح الواو **مرة او مرتين** لانه منافع للخشوع وهو عمل
 قليل كما في التبيين وغيره ويكره **تحويل اصابع يديه او رجليه**
عن القبلة في السجود لقوله عليه السلام فليوجه من اعضائه الى
 القبلة ما استطاع وفي غيره اي السجود لما فيه من ازالة التمارع
 الموضع المسنون كافي في جميع الروايات والتجنيس ويكره **ترك وضع**
اليدين على الركبتين في الركوع وكذا ترك وضعهما على الفخذين
 فيما بين السجدين وفي التشهد وكذا ترك وضع اليدين على اليأس
 حال القيام لتركها سنة ويكره **التشاوب** لانه من التكاسل
 والامتلاء فان غلبه فليكن ظمرا استطاع فان غلبه وضع يده
 او كفه على فمه لقوله عليه السلام ان الله يحب العطاس ويكره
 التشاوب فاذا تشاب احدكم فليرده ما استطاع ولا يقول هاه
 هاه فانما ذلك من الشيطان يفتك منه وفي رواية اذا تشاب
 احدكم فليمسك يده على فمه فان الشيطان يدخل فيه كذا في البر
 والستين يقال في الجرح وضع اليد ثابت في مسلم والكر في اس
 وفي الخلاصة انما اسكنه اخذ شفثته بسنه فليقل وضع
 ظهر يده على فمه كافي في مختارات النوازل ويكون يمينه وقيل في القيا

هان

م

والمريض يتوجه بالجميع المراج
 والمريض بالتوجه المفاضة والجميع المراج
 وهو الغرض الذي تختار فيها المراج

الله

والبرغوث بخسان على الصحيح خلافا للفقهاء ويعني عن قليل
 ومها في الثوب وان تمدت ثيابها بخلاف الجلبه فانه لا مشقة في
 المقر من ولوحصل على حصو المسجد ذم الراغب من ينام
 في المسجد ففي الغفوة عنه بالنسبة الى المصلي نظر لان التخصر
 عنه ممكن ويتبع ان يوم النائم بان يجلس بينه وبين الحصو
 خابلا حالة النوم تقطعا لحرمة المسجد وحفظ الحصو عن
 تنجيسها بالدم انتهى عبارة الجلال السيوطي رحمه الله تعالى
 والمصحح به في كتبنا انه لا يجوز القاء قشر التمرة في المسجد
 ويكون **تقطيع النقص** **وفيه** لما روينا من انه صلى الله
 عليه وسلم نهى عن السدل وان يغطي الرجل فاه ويكره **وضع يده**
 لا يذوب **في فيه** وهو يمنع القراءة المستؤنة او يشغل باله
 كذهب وقضه وحجر ويكره **السجود على كور عمامته** من
 غرضه حر او برد او مشؤنة الارض والكور وورق قال
 كاد العمامة وكورها اذ ارها على راسه وهذه العمامة
 عشرة اكوار وعشرون كورا كذا في المغرب وهو يفتح الكاف
 كاضبطه ابن ابي حجاج **قال** البخاري في صحيحه قال الحسن
 كان يقوم لسجدون على العمامة والقلنسوة ولا تمسك بالها
 لان منع السجود فيجوز كل خف والتعلو قد نسيه العلامة ابن
 ابي حجاج ها هنا تنبيه لحسن وهو ان صحة السجود على الكور
 محله اذا كان على الجهة او بعضها اما اذا كان على الرأس فقط
 وسجل عليه ولم تصب جهته الارض فان الصلاة لا تصح

لعدم

قوله ان ما جاء هو الحافظ الكبير محمد بن يزيد الراسي
 مولاهم القزويني ووجه ثبت لا يبرهن بزيادة
 على ما ذكره قالوا ان هذا ان وقع في سنة
 وشملت الجوامع او كان عمامة سنة ثلاث وسبعمائة
 وميتي قالوا ان هذا ان وقع في سنة ثلاث وسبعمائة
 على الرجل وروى في صحيحه ان ابن ابي حجاج في صحيحه
 الكور باسمه وبلده هم من قولهم لا يبرهن بزيادة
 سوال في صحيحه ان ابن ابي حجاج في صحيحه
 صاحب السنن ان ما جاء من النبوة في سنة
 الحافري ونازعه وروى عنه في سنة
 مضمون على انه لا يبرهن بزيادة
 بعض الشافعية ان الصواب ان ما جاء من النبوة
 لا لانه في السنة من النبوة في سنة
 صاحب السنن ان ما جاء من النبوة في سنة
 الاربعة من النبوة في سنة
 الاربعة من النبوة في سنة
 الاربعة من النبوة في سنة

لعدم السجود على محله وكثير من العوام يتساهل في ذلك فيظن
 الجواز والظاهر ان الكراهة تنزيهية لنقل فعله صلى الله عليه
 وسلم واحكامه من السجود على العمامة تعليما للجواز فلم تكن
 تحريمية وقد اخرج ابو داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رأى رجلا يسجد وقد اعتم على جبهته فحسره عن جبهته ارشادا
 لما هو الافضل والاكمل ويكره السجود على صورة حيوان لانه
 يشبه عبادتها ويكره **الاقتصار على الجهة في السجود بلا عذر**
بالانق لترك الواجب وهو ضم الانف اليها والله تعالى تحريمية
وتكره الصلاة في الطريق لان فيه منع الناس عن المرور وشغل
 بما ليس له لانها حق العامة للمرور وفي الحام وفي المخرج اي
 الكنيف وفي **المقبرة** وفي امثالها لما رواه ابن بلجة والنسائي
 عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يصلي في سبعة
 مواطن في المزبلة والمخزنة والمقبرة وقارعة الطريق
 وفي الحمام ومواطن الابل وفوق ظهر بيت الله انتهى بمواطن
 الابل فباركها جمع معطن اسم مكان من عطن يعطن كنصر
 ينصر والمزبلة بنوع الميم مع فتح الباء وضمها وهي ملقى الزبل
 اي التبريقين والمخزنة بنوع الميم مع الزاي وضمها ايضا موضع
 الجزارة اي فعل الجزا راي القصاب والمغتسل بضم الميم وفتح
 السين مكان الاعتسال والعلة كونها موضع الخجاسة والحق
 بها المغتسل لانه مصب الخجاسة والوساخ والنهي عن
 الصلاة في الحمام لمعنيين احدهما انه مصب النجاسة فعلى هذا

قوله ان ما جاء هو الحافظ الكبير محمد بن يزيد الراسي
 مولاهم القزويني ووجه ثبت لا يبرهن بزيادة
 على ما ذكره قالوا ان هذا ان وقع في سنة
 وشملت الجوامع او كان عمامة سنة ثلاث وسبعمائة
 وميتي قالوا ان هذا ان وقع في سنة ثلاث وسبعمائة
 على الرجل وروى في صحيحه ان ابن ابي حجاج في صحيحه
 الكور باسمه وبلده هم من قولهم لا يبرهن بزيادة
 سوال في صحيحه ان ابن ابي حجاج في صحيحه
 صاحب السنن ان ما جاء من النبوة في سنة
 الحافري ونازعه وروى عنه في سنة
 مضمون على انه لا يبرهن بزيادة
 بعض الشافعية ان الصواب ان ما جاء من النبوة
 لا لانه في السنة من النبوة في سنة
 صاحب السنن ان ما جاء من النبوة في سنة
 الاربعة من النبوة في سنة
 الاربعة من النبوة في سنة
 الاربعة من النبوة في سنة

لا يكره في سائر اذ اغسل منه موضعاً ليس فيه تمثال لا تكرر
فيه والثاني ان الحمام بيت الشياطين فعلى هذا انكره في جميعه
غسل موضعه اولا والاوى ان يصلي فيه الا لصورة كحرف قوت
الوقت ونحوه لا طلاق للحديث وانما الصلاة في موضع جلوس
الحامي فقال قاضي خان لا بأس بها وفي الفتاوى لا بأس بالصلاة
في المغبرة اذا كان فيها موضع اعد للصلاة وليس فيه منبر
وهذا لان الكراهة مغللة بالتشبه باهل الكتاب وهو
منتفٍ فيما كان على الصفة المذكورة والكراهة فوق الكعبة
المشرقة يتنافى تعظيمها كما سذكره وتكره الصلاة في **ارض**
الغير بارضاة واذا استلى بين الصلاة في الطريق وارض غير
فان كان مرزوعة فالفضل ان يصلي في الطريق لان لهحقا فيه
ولا حق له في ارض الغير وان لم تكن مرزوعة فان كانت لمسلم
يصلي فيها لان الظاهر انه يرضى بها لانه يتأجر اجراً من غير استسكان
منه ولا اذن في الطريق لانه حق المسلم والكافر وان كانت
الارض لكافر يصلي في الطريق لانه لا يرضى بها كذا في الرهات
والطريق ليست للكافر على الخصوص وتكره الصلاة اذا اقلها
قريباً من نجاسة لان ما قرب من الشئ قد يعطى حكمه وقد
امرنا بتجنب النجاسة ومكانها وتكره الصلاة حال كونه
مدافعاً لاحد الاجنبيين هما البول والغائط او في حال
ملاقة **الرج** وسواكان به ذلك قبل افتتاح الصلاة او
قبوله لان المعنى جميعهما في التجنيس والمزيد لقوله صلى الله

عليه

عليه وسلم لا يحل لاحد يوم من بالله واليوم الآخر ان يصلي وهو حافن
حتى يتخفف رواه ابو داود ولا نه يشتغل به عن الخشوع وتكره
الصلاة مع نجاسة غير ما نعمة تقدم بينا وسواها تنويه او
بدنه او مكانه لا استحباب للخروج من الخلاف **الا اذا حاف قوت**
الوقت او قوت الجماعة فينبذ يصلي وهو بتلك الحالة لان
الخروج الصلاة عن وقتها حرام ومع الجماعة سنة مؤكدة **والا** اي
وان لم يخف القوت **ندب قطعها** اي قطع الصلاة وازالة
النجاسة والتحفظ والنزع للكمال مندوب اليه كما لو اقيمت
الجماعة بعد ما شرع منفرداً او كذا من المسجد لئلا يفسد ما كان
كذا في الرهات انتهى وقضية قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل تجزئ
التطعم وتكره الصلاة في ثياب **البذلة** تكسر البيا وتكون الدال
المهمة ثوب لا يصان ولا يحفظ عن الدنس ونحوه وابتدأ الثوب
وغیره امتنانه وقيل ما يلبس في البيت ولا يذهب به الى الكبرا
وكذا ثياب المهنة كحكمة في اوزانها وبغض الميم والهامع
وهي الخدمة والعمل فتحترز عنها تكميلة لرعاية مقام الوقوف
بين يدي الله سبحانه وتعالى بما امكن من تحمیل الظاهر والباطن
وفي قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد اشارة اليه وان كان
المراد به سترة العورة على ما ذكره اقل التفسير كما تقدم
وقال في التجنيس تكره في ثياب البذلة لما روي ان عمر رضي الله
عنه راي رجلاً فعل ذلك فقال ارايت لو كنت ارسلتك الى تبص
الناس كنت تمر في ثيابك هذه فقال لا فقال عمر رضي الله عنه

وروى صاحب السنن بإسناده إلى العروة عن ابن
 عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبد
 المطلب يا غمامه ألا أمحك عشر خصال زاد صاحب البحر إلا
 أعطيك إلا أنفلك عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك
 غفر الله لك ذنبك أوله وآخره قديمة وحديثه خطاه
 وعمله صغيره وكبيره سره وعلا نيته أن تصلي أربع ركعات
 تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فإذا فرغت من القراءة
 في أول ركعة وأنت قائم قلت سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله
 والله أكبر خمسة عشر لمق ثم ركعت فتقولها وأنت راكع عشر
 ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشر ثم تقوى ساجدا
 فتقولها وأنت ساجد عشر ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها
 عشر ثم تسجد فتقولها عشر ثم ترفع رأسك فتقولها عشر فذلك
 خمس سبعون في كل ركعة تفعل ذلك في أربع ركعات إن استطعت
 أن تفعلها في كل يوم مرة فافعل فإن لم تفعل ففي كل شهر مرة
 فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة فإن لم تفعل ففي عمرك مرة أنت هي
 وقال صاحب البحر رواه أبو داود وابن ماجه والطبراني
 وقال في آخره ولو كانت ذنوبك مثل زبد البحر ومنعك غفر الله
 لك قال الحافظ عبد العظيم المنذري وقدر في هذا الحديث
 من طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة وأصحابه حيث عكزته هذا
 وقد صححه جماعة انتهى وذكر في الإسلام في شرح الجامع الصغير
 قال صاحبنا ما نحن أن احتاج المرء إلى لغة بعد انشائه لا فضلا

وصورنا ما روي صاحب السنن بإسناده إلى العروة عن ابن
 عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبد
 المطلب يا غمامه ألا أمحك عشر خصال زاد صاحب البحر إلا
 أعطيك إلا أنفلك عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك
 غفر الله لك ذنبك أوله وآخره قديمة وحديثه خطاه
 وعمله صغيره وكبيره سره وعلا نيته أن تصلي أربع ركعات
 تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فإذا فرغت من القراءة
 في أول ركعة وأنت قائم قلت سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله
 والله أكبر خمسة عشر لمق ثم ركعت فتقولها وأنت راكع عشر
 ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشر ثم تقوى ساجدا
 فتقولها وأنت ساجد عشر ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها
 عشر ثم تسجد فتقولها عشر ثم ترفع رأسك فتقولها عشر فذلك
 خمس سبعون في كل ركعة تفعل ذلك في أربع ركعات إن استطعت
 أن تفعلها في كل يوم مرة فافعل فإن لم تفعل ففي كل شهر مرة
 فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة فإن لم تفعل ففي عمرك مرة أنت هي
 وقال صاحب البحر رواه أبو داود وابن ماجه والطبراني
 وقال في آخره ولو كانت ذنوبك مثل زبد البحر ومنعك غفر الله
 لك قال الحافظ عبد العظيم المنذري وقدر في هذا الحديث
 من طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة وأصحابه حيث عكزته هذا
 وقد صححه جماعة انتهى وذكر في الإسلام في شرح الجامع الصغير
 قال صاحبنا ما نحن أن احتاج المرء إلى لغة بعد انشائه لا فضلا

ويعمل

بلغ مقابلة
 ٢٢٨
 ٢٢٩

ويعمل بقوله في المضطرب انتهى ويكره قيام الامام بجملته في المحراب لا قنأ
 خارجة وسجوده فيه سمي محرابا لان المصلح يجرب الشيطان والنفس
 بالقيام اليه وقد اختلفوا في حكمه الكراهة فذهب الأكثر إلى انها
 للتشبه باهل الكتاب لانهم يخصون امامهم بمكان وحده والتشبه
 بهم مكرره وذهب جماعة منهم الفقيه ابو حنيفة الهذلي إلى انها
 لا تشبه الحال على من عن يمينه وليتأمره والتقدم شرع للتمييز
 على القوم ليظهر حاله لهم فاذا انقضى الخلاف موضوعه كره فلو كان
 الطاق مشككا بحيث لا يخفى حال القيام فيه قيل لا يكره لا تنفاه
 العلة وهي تشبه الحال وقيل يكره لوجود العلة وهي التشبه
 باهل الكتاب انتهى وقال الكمال بن الهمام لا يخفى ان امتياز الامام
 قد مر مطلوب في الشرع وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان ويكون
 من اتفاق المسلمين في بعض الاحكام ولا بدع فيه على ان اهل الكتاب
 انما يخصون الامام بمكان مرتفع على ما قيل انتهى وهذا كله ان لم يضق
 المسجد على القوم انما اذا ضاق فلا بأس بقيام الامام في الطاق
 لتدبر الامر عليه والضرورات تبيح المحظورات كافي العناية والبيان
 او قيام الامام على كان بقدر ذراع اعتبارا بالستره وعليه الاعتماد
 قاله الشيخ اكمال الدين في العناية والنجاشي وقال الطحاوي قد رقت
 الرجل وهو مروي عن ابي يوسف والمراد الرجل الوسط ولصار يمس
 الائمة الخلو في وقتل ما يقع به الامتياز وهذا مثل الاول او قيام
 الامام على الارض وقوله وحده قيد في المسئلين فلو كان معه
 بعض القوم ولو واحدا لا يكره لعدم الاختصاص بمكان وذلك الحديث

ابن سمود رضي الله عنه انه عليه السلام يعني ان يقوم امام
فوق علي والناس خلفه يعني أسفل منه وحديث حذيفة
انه عليه السلام قال اذا امر الرجل القوم فلا يؤمن في مقام
ارفع من مقامهم وفي المسئلة الثانية اذ رآه بالامام فله
ويكره القيا مظهر صف فيه فرجة لما قد مناه من الامر بسد
فرجات الشيطان وقال في التجنيس لا ينبغي ان يترك الصف
ويعضل حتى يستوي لقوله صلى الله عليه وسلم من سد فرجة من
الصف كتب الله له عشر حسنات ومحي عنه عشر سيئات ورفع
له عشر درجات ولا ينبغي ان تكامل الصف الاول ان يزاحم
عليه لما فيه من الابد او القيام في الصف الثاني خير من
اذا الفير ولا يكره الاصطفاف بين الاصطفافيين لانه
صف في حق كل فريق وان لم يكن طويلا انتهى **ويكره لبس ثوب**
فيه نساء وروحي روح لانه يشبه ممل الصنم **ويكره ان**
يكون فوق رأسه او يكون خلفه او بين يديه او يحلأ به صورة
حيوان الصورة لغة التمثال وجمعها صور مثل غرفة وعرف
وتصورت الشي مثلت صورته وشكله في الذهن فتصور
وقد تطلق الصورة ويراد بها الصفة كقولهم صورة الامر كذا
اي صفته ومنه قولهم صورة المسئلة اي صفتها كذا وما كان معمو
من خشب او ذهب او فضة على صورة انسان فهو صنم وان كان
من حجارة فهو وثن وكره ذلك لانه يشبه عبادهما لقوله
عليه السلام لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة قيل المراد

ملائكة

قوله

ملائكة الوحي واما الخفظة فاعلم يدخلون مع الانسان كل يدخل
وقيل المراد ملائكة الرحمة والاستغفار واما الخفظة فلا يفار
الاعتدال خلا وطوة الرجل باهله كذا في البرهان وقال في التبيين
واشد ما كراهته ان تكون امام المصلي ثم فوق راسه ثم على يمينه
ثم على يساره ثم خلفه وفي لقائه ان كان التمثال في مؤخر الظاهر
والقابلة لا تكره لانه لا يشبه عباده وفي الجامع الصغير لطلق الكرا
الا ان تكون الصورة صنية بحيث لا يبدو للقيام اذا نظر لها الا
بتأمل كما التي على الدنيا لانها لا تعبد عادة وقال في التجنيس
والمريد اذا صلى ومعه درهم عليها تمثيل ملك لا بأس به لان
هذا يصغر عن البصيرة انتهى وقال الزيلعي روى ان خاتم ابي هريرة
رضي الله عنه كان عليه ذبايتان وخاتم دانيال عليه السلام كان
عليه اسد ولبوة وبينهما رجل يجلس انه انتهى وفي شرح الديري
وبينهما صبي يجلس انه فلما راه عمر رضي الله عنه اغرورقت
عيناه وذلك ان دانيال عليه السلام الغي في غيضة وهو ضيع
فتبصر الله له تعالى اسدا يحفظه ولبوة ترضعه وهما يجلسان
فأراد بهذا التنشيد يحفظ منة الله تعالى عليه وابن عباس
كان له كائون مخفوف بصور صغار كذا ذكره فخر الاسلام
البرزدوي في شرح الجامع الصغير انتهى وفيه اختصار لانه نقل
في النهاية لما وجد خاتم دانيال عليه السلام في عهد عمر رضي الله
عنه وجد عليه اسدا ولبوة وبينهما صبي يجلس انه وذلك ان خات
نصر قيل له يولد مولود يكون هلاكك علي يد من جعل يقتل من يولد

فلما ولدت أم دانيال اقته في غيضة رجاء ان يسلم فقيض الله
له اسدا يحفظه ولبوق ترضعه فنقشه بمراي منه ليذكر نعمة الله
عليه ودفعه عمر رضي الله عنه الى ابي موسى الاشعري انتهى فمقد يستدل
على انه كان يصلي معه والله اعلم **او** الا ان تكون الصورة كبيرة **منقطوعة**
الراس لانها لا تعبد بل لراس ولا تزول الكراهة بوضع نحو خط بين
الراس والكتفة لانه مثل المطوق من الطيور **او** الا ان تكون **ليتودي**
روح كالشجر لانه لا تنبدو ودجا في صحح مسلم عن ابن عباس
انه قال ان كنت لا بد فاعلا فاصنع الشجر وما لا نفس له قاله لوجل
جا اليه فقال اني اصور الصور فانتني فيها فقال له اذن مني
فدني ثم قال له اذن مني فدني حتى وضع يده علي وقال انبيئت
بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم سميت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفسا
فيعذب به في جهنم قال ابن عباس فان كنت فاعلا فاصنع الشجر وما
لا نفس له وفي الخ لاصلة لوراي صورة في بيت غير يجوز له نحوها
وتغييرها وفي التقاريق هذه بيتا مصورا بالاصباغ ضمن
قيمة البيت والاصباغ غير مصور كذا في البحر **ويكون ان يكون بين**
يديه اي المصلي نور او كادون فيه جمر لانه يشبه الجوس في حال عبادتهم
لها وفي التجديس يكون ان يصلي الى كادون او الى تور فيه نار تتوقد
لانه يشبه التمدد ولو صلى الى شمع او الى فتيل او الى مرج لا يكون
وهو الصحيح لانه لا يشبه التمدد لانه لا يعبد فصار كتمثال مقطوع
الراس انتهى **ويكون بين يديه قوم نيام** اذا خشى خروج شي منهم

فيضحه

فيضحه او يوذيه او كان الى وجوههم فالكرامة لمقابلة الصورة ولما
اذ لم يخش شيئا ولم يقابل وجهها فلا كراهة لما في الصحيحين عن عائشة
رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة
الليل كلها وانما مقترضة بينه وبين القبلة فاذا اراد ان يوتر
اتقطني فاوترت **ويكون مسح الجبهة** **فمن تراب لا يضر في خلال**
الصلاة لانه نوع عيب واذا اضرغ التراب او الحشيش او شئله
عن الصلاة لا بأس بمسحه في الصلاة وبعد الفراغ وكذا مسح العرق
في الصلاة **ويكون تعيين سورة** غيب الفاتحة لانها متعينة وجوبا
او سنة على ما تقدم مر حيث **لا يقرأ غيرها** اي غير السورة التي عينها
لما فيه من هجر الباقي الا ان الطحاوي رحمه الله تعالى قد ذكر كراهة
بما اذا اعتقد ان الصلاة لا تجوز بغيرها واما اذا لم يعتقد ذلك
او لم تكن ملازمة **الا ليس عليه او ترك بقراءة النبي صلى الله**
عليه وسلم فلا يكون بل يكون حسنا كقراءة سبح وقل يا ايها الكافرون
والاخلاص في الوتر وقراءة الشجرة وهل في فجر الجمعة احمانا
كما في البرهان **لتبيين السور التي قرأها النبي صلى الله**
عليه وسلم في الاوقات الخمس حسب الامكان اجبت نقله عن
الجلال السيوطي جمعه ليستفيد من يحصر على التاسي به **صلى الله**
عليه وسلم في كتابها المسمى بالمتنوع فمن ذلك ما جاء في الصحيح روي
الطبراني في الاوسط بسند صحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
في الصبح بيس وفيه كان يقرأ في الصبح بالواقعة ونحوها من السور
وفي الزوارق صلى الله عليه وسلم في الصبح بسورة الروم وروي الحاكم

انه صلى الله عليه وسلم كان في سفر فصلى الغداة فقرأ فيها قل أعوذ برب
الفلق وقل أعوذ برب الناس **وصلى النبي صلى الله عليه وسلم بهم الفجر**
با قصر سورتين من القرآن وأجز فلما قضى الصلاة قال له نعاذ
يا رسول الله صليت صلاة ما صليت مثلها قط قال اما سمعت
بكا الصبي خلفي في صف النساء اردت ان اغسله امه **وروي**
ابوداود عن رجل من جهينة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقرا في الصبح اذا زلزلت الارض **وروي** مسلم ان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء
ذكر هارون او موسى فركع **وروي** مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان
يقرا في الفجر والفرقان المجيد **وروي** الطبراني بسند حسن
عن رفاعته الانصاري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقرا في الصبح
بدون عشرين آية ولا يقرا في العشاء دون عشرين آية انتهى **وفي**
صلاة الظهر والعصر عن جابر بن سمرق قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقرا في الظهر والليل اذا يغشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح
اطول من ذلك رواه مسلم وروي ايضا كان صلى الله عليه وسلم يقرأ
في الظهر سبع اسم ربك الاعلى وفي الصبح باطول من ذلك وروي
ابوداود والترمذي وحسنه كان النبي صلى الله عليه وسلم
يقرا في الظهر والعصر بالشهادتين البروج والسموات الطارف
ونحوها من السور وروي النسائي وابن ماجه باسناد حسن
كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بنا الظهر فنسبح منه الآية
بعد الآية من سورة لقمان والذاريات وروي الحاكم وصححه

ان النبي

ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فسجد فظننا انه قرأ تنزيل
السجدة وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر سبع اسم
ربك الاعلى وهاتان الحديث الفاشية وصلى بهم النبي
صلى الله عليه وسلم الصلوة فرفع صوته وقرأوا الشمس وضحاها
والليل اذا يغشى فقال له ابي بن كعب يا رسول الله امرت في
هذه الصلاة بشي قال لا ولكني اردت ان اوقت لكم **وفي المغرب**
صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قرأ في المغرب بالاعراف **وفي الطراني**
في الكبير بسند صحيح عن ابي ايوب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يقرا في المغرب بسورة الانفال **وروي** الطبراني بسند صحيح عن
ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بهم في المغرب الذين كفروا
وصدوا عن سبيل الله **الفصل في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم**
وسلم المغرب فقرأ في الركعة الاولى سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية
بقل يا ايها الكافرون **رواه الطبراني** فقرأ صلى الله عليه وسلم المغرب
بالتين والزيتون رواه الطبراني فقرأ صلى الله عليه وسلم في المغرب
حم الدخان صلى النبي صلى الله عليه وسلم المغرب فقرأ القارعة
وروي ابن ماجه في سننه والبيهقي عن جابر بن سمرق قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة المغرب ليلة الجمعة قل يا ايها
الكافرون وقل هو الله احد وكان يقرأ في صلاة العشاء الآخرة
ليلة الجمعة بسورة الجمعة والمتافقين **وفي العشاء** منه هذا
القريب **وعن جابر بن مطعم** سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقرا في العشاء والتين والزيتون رواه البخاري ومسلم وعنه يرفع

قال صلى الله عليه وسلم العتمة قفرا اذا السماء انشقت فنجده
فقلت له فقال يتحدث خلف ابي القاسم صلى الله عليه وسلم
رواه البخاري وروى الترمذي وحسنه كان النبي صلى الله عليه
وسلم يقرأ في العشا الاخرة والشمس وضحاها ونحوها من السور
وروى احمد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشا الاخرة بالما
ذات الروح والشمس والطارق وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله
عليه وسلم يقرأ بالتخفيف ويومئ بالاصافات وروى البيهقي في السنن
عن ابن عمر قال ما من المفضل سورة صغيفة ولا كبيرة الا سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها الناس في الصلاة المكتوبة
انتهى ما ذكره الجلال السيوطي رحمه الله وقد علمنا التفصيل في القراءة
من المفضل في الاوقات عندنا ويكره **ترك اتخاذ سترة في محل**
نظر المور فيه بين يدي المصلي لما رواه الحاكم واحمد وعنه
عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فليصل
الى سترة ولا يدع احدا يمر بين يديه ولا يترك اتخاذ السترة
فيه لتسبب كوقع المار في الاثر فلذا اطلقناه عن فتد
كونه في الصحرا او غيرها فقلنا **فصل في اتخاذ السترة**
ودفع المارين بين يدي المصلي واذا ظن المصلي اي مرية الصلاة
مروره اي المار تسبب له اي مرية الصلاة اي يقرز سترة
لما روينا ولفظه عليه السلام لا يستتر احدكم ولو تبسم في
السنن اذا صلى احدكم فليصل الى سترة وليذن منها انتهى
وان تكون **طول ذراع فصاعدا** الحديث مستم عن عائشة سئل

رسول الله

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سترة المصلي فقال مثل مؤخرة
الرجل يضم اليه وهمزة ساكنة وكسر الخاء الموحدة العود الذي في اخر
الرجل تحاذي راس الركبة في مؤخر البعيد وتشديد الخاء
قاله المخرزي وفسر له عطيا بانما ذراع فما فوقها كما اخرج
ابوداود وقال صلى الله عليه وسلم اعجز احدكم اذا صلى ان يجعل
امامه مثل مؤخرة الرجل وفي حديث اخر اذا وضع احدكم بين
يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يبالي بمرور من وراءه
السترة **في غلظ الاصبع** وذلك اذا ناه لان ما دون ذلك ريمما
لا يبيد وللناظر فلا يحصل به المقصود وروى الحاكم مرفوعا استتر
في صلاتكم ولو لبستم وقال ابن مسعود يجزى من السترة الشتم
وهو يصح بياننا للطلوع والغلظ جميعا ذكره شمس الدين الخسري
والسترة ان يقرب منها لما روى في السنن عن سهل ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال اذا صلى احدكم الى سترة فليذن منها لا يقطع الشيطان
عليه صلاته **ويجعلها على حمة احد حاجبيه** الايمن او الايسر
ولا يصعد اليه باصبع لما روى في السنن عن المقداد انه قال ما رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الى عود ولا عمود ولا شجر الا جعله
على حاجبيه الايمن او الايسر لا يصعد صمدا اي لا يقبله مستويا
مستقيما بل كان يميل عنه كذا ذكره صاحب المغرب **وان لم يجد**
ما ينصبه منع جماعة من المتقدمين الخط ولجأه المتأخرون
لما روى في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان لم يكن معه
عصا فليخط خطا فيل هو مطعون فيه كذا في شرح الكفر للديري

وفي التجنيس لا يعتبر الخط هو المختار انتهى اي لا يعتبر من السنة
اي ليس مستنون ليقام به سنة السترة اذ لا يحصل به
المقصود لعدم ظهوره من بعيد وهو رواية والثانية انه
اي الخط سنة عن محمد انه يخط الحديث اي داود فان لم يكن معه
عصا فيلحظ خطا انتهى قال في شرح المنية ويجوز العمل بمثله
في الفضائل ولذا قال الكمال بن الهمام والسنة اولها لا تتبع مع
انه يظهر في الجملة اذ المقصود جمع الخاطر بربط الخيال به
كيلا ينتشر انتهى وايضا ان سلم انه غير مفيد فلا ضرر فيه
مع ما فيه من العمل بالحديث الذي يجوز العمل به في مثله انتهى
ومن اعتبر الخط قال يخطه **طولا** فانه بمنزلة الخشبة المعروفة
امامه **وقالوا** ايضا يخطه **بالعرض مثل الهلال** وان وجدا
يقرره ولكن تقدرا لا يتر لصلابة الارض لثقل الائمة
فيه ايضا فمنهم من منعه قال القذوري قال ابو حنيفة اذا
خط المصلي بين يديه في الصحرا او طرح سوطا لم يقبده من
المستنون حتى ينصب شيئا كموخرة الرجل لان المقصود وهو
الحيلولة بينه وبين المار لا يحصل به فيكون وجوده كعدمه كذا
في شرح الديري وهو المختار كما في التجنيس اذ انقدر غرض السترة
لا يعتبر الا لقا هو المختار ومن اعتبره لا لقا قال يلقى بين يديه
طولا يجعل كانه غرض ثم سقط هكذا اختاره الفقيه ابو جعفر
رحمه الله انتهى قال هشام حججت مع ابي يوسف وكان يطرح
بين يديه السوط كذا في التفرغ ولا نه قد يجعل المكان حدا للصلاة

فيحصل

ملحوظ
خط المؤلف
رحمته الله

فيحصل المقصود لكن يضع طولا لاعتراضه شيخ الاسلام المعروف
بخواجه زاده ولا بأس بتلك السترة اذا امن المرور ولم يولجها الطريق
لما روي ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام صلى في قضا ليس بين
يديه شيء وسترة الامام سترة من خلفه لان النبي صلى الله عليه
صلى بالابطح الى غزوة ركرت له ولم يكن للفوم سترة انتهى الغزوة
عصا ذات رجب والرجح الحديدة في اسفل الرجح وهو بالتبوين لانه
اسم جنس نكرة وقال في الكافي ان اريد بها غزوة النبي صلى الله
عليه وسلم كان غير متصرف للعلمية والتأنيث فيكون منصوبا
كذا في المنايا انتهى واذا اتخذ سترة او لم يتخذ فمرار بين
يدي المصلي كان **المستحب تركه** **فمع المار** لان معنى الصلاة على
الشكون والامر بالدخول في الحديث لبيان الرخصة كالاثر يقتل
الاسودين في الصلاة **ورخصه فعه** اي المار **بالاشارة** بالرا
او العين او غيرهما كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بولدي
امر سلمة حيث كان يصلي في بيتهما فقام ولدهما عير في ليمر
بين يديه فاشار اليه ان وقف فوق فقامت بينهما
زيتب ليمر بين يديه فاشار اليها ان قفي فابت ومريت
فلما فرغ عليه السلام من صلاته نظر اليها وقال ناقضا
الفعل ناقضات الدين صواب يوسف صواب كرسف
يغلبن الكرام ويغلبهن اللئام او يدفعه **بالتيه** لقوله
عليه السلام اذ انابت احدكم نايبة في الصلاة فليستح
وكره الجمع بينهما اي بين الاشارة والتيه لان باحدها كفاية

كذا في النية **وبد** يعني التجل يدفع المار ان شارب في الصوت بالقرارة
كذا زادة الاول الى قال صاحب البحر ينفي ان يكون محله في الصلاة
الجهرية فيما يجهر فيه انتهى وقد يقال بل في السرية لان الجهر حاصل
في الجهرية الا ان يرا د به زيادة الجهر وقد فعه المارة بالاشارة
او التصفيق بظهر اصابع يدها اليمنى على صفحة كف اليسرى
لان لمن التصفيق **ولا ترفع صوتها** بالقرارة او التسيب **لانه**
فتنة ولا يطلب منه التسيب للذرة **ولا يتناول المصلي المار بين يديه**
وما ورد به من قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان احدكم يصلي فلا
يدع احدا يمر بين يديه وليدرا ما استطاع فان ابى فليقاتله
انما هو شيطان قال الشيخ ابو سليمان الخطابي ان الشيطان هو
الذي يحمله على ذلك فهو **مؤول** بانه كان في ابتدا الامر **والعمل**
المتا في الصلاة **مباح** في الصلاة اذ ذلك **وقد نسخ** كذا قال
شمس الامة السرخسي رحمه الله تعالى وما ورد في المفاتيح محمول
على الابتداء حين كان العمل مباحا فيها كذا في شرح الديري
فصل فيما لا يكره للمصلي في الافعال لا يكره اه **شد الو**
لعدم شغل البال به كذا في البرهان وفيه تسمير لمباداة ربه
فلا يكره كذا في البرازية وفي شرح المسنة عن الفقيه ابي جعفر
الهندواني انه كان يقول اذا صلى مع القبا وهو غير مشدود
الوسط فهو مسمى انتهى وكذا في الخلاصة ونقل في البحر عن
الغياثية لانه صنيع اهل الكتاب ولا يكره **تقلد المصلي**
بسياف ونحوه اذا لم يشتغل بحركته وان شغلته كره ان لم يحجج

بلغ تعالى

بها

الوجه

٢٢٤
٢٢٥

الوجه كافي البرهان ولا يكره **عدم اخطال يديه في فرج حية وشقه**
على المختار كذا في الخلاصة والبرازية لعدم شغل البال بها ولا يكره
التوجه **لمصنف** او **سيف معلق** لانهما لا يعبدان ومن الناس من
كره ذلك قلنا اما المصنف فاهل الكتاب يفعلونه للقرارة منه
وهو مكروه عندنا بل مقصد على ما قدمناه وكلامنا في مجرد كونه
امام المصلي فلا يكون تشبها بهم واما **السيف** فقد قال تعالى وليا
حضرهم واسلحتهم واذا كان معلقا بين يديه كان امكنا لاخذ
اذا الخلع اليه فلا يوجب الكراهة وقد كانت الفترة تركيز بين
يدي النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي اليها وهو سلاح كما قدمناه
او ظهر قاعد يتحدث في المختار لقولنا فاع كان ابن عمر رضي الله عنهما
اذا لم يجد سبيلا الى سارية قال لي ولظرك **او شمع او سراج**
على الصحيح لانه لا يشبه التبتد لان الجوس لا يعبدون مثل هذا
بل اذا كانت النار مضرمة كافي غاية البيان والتجسس
والبرهان وفي البحر قال ابن قتيبة في ادب الكاتب في باب قضا
فيه لغتان استعمل الناس اضعفهما الشمع بالسكون والاوجه
فتح الميم ولا يكره **السجود على باط فيه نقضا** ويرفي روح
لم يبعد عليها وهذه رواية الجمع الصغير لانه استنماصة
لها لانها تداش وتوطأ بالرجل فلا يكره كما اذا كانت الوسادة
معلقة بخلاف ما اذا كانت الوسادة مضمومة او كانت
الصورة على الستر لانه تعظيم لها وفيل كره الصلاة على ما
فيه صورة وان لم يقع السجود عليها بنا على ما اطلقه في الاصل لان

خذوا

الامة

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page. The text is written diagonally across the page.

في الاضرم مع الا من نكره انتهى لقوله صلى الله عليه وسلم اقبلوا الاسود
 في الصلاة الحية والقرب رواه أصحاب السنن الاربعة
 قال الترمذي حديث صحيح وهو باطل انه يشمل المحتلج الى الخل
 الكثير وقيل تفسد بما يكثر من الضرب كعلاج المار اذا اكثر
 مع انه ما مور به قلنا في هذا امر اخر وهو الضرر المؤدي
 لتلف النفس بسعيها وصار كما مشى بعد سبق الحدث والاستنفا
 من البيز انتهى وفي السبعيات لا يبي اليت سبعة اشيا اذا راها
 المصلي لا بأس بقتلها الحية والقرب والورعة والزبور والقرا
 والبرغوث والفمل كذا في جمع الروايات انتهى قلت وهذا
 يراد السفسف والبغوض والنمل المؤدي بالفض وخوها انتهى
 وقد منا ان اخذ القملة وقتلها مكره في الصلاة عند الامام
 وقال دفنها فيها احب من قتلها وقال محل بخلافه وقال ابو يوسف
 بكرهتها وقال صاحب البحر لال الامام انما اخذ اردقن القملة
 لما فيه من النزاهة عن اصابة دمها اليد القاتل او ثوبه في هذه
 الحالة وان كان معفو عنه انتهى قلت ويه صح في طرح الميتة
 دفنها احب ان يتسرا لا في قتلها الجاد بخاسته على قول الشافعي
 لان قشرها نجس وما دامت حية فهي طاهرة ففي عدم قتلها
 تحرز عن الخلاف لئلا يحمل الجاسة المانعة على قول بعض
 الائمة او يلقها في المسجد فكان احب ويحمل الكراهة والاساءة
 المروية عن ابي حنيفة وابي يوسف على اخذها فضلا عن غير ذلك
 انتهى ولا بأس بنفض ثوبه بعمل قليل لا يلتصق بجسده في

الركوع تخشعا عن ظهور صورة الاغصاء ولا بأس بصونه عن التراب
 كما في الجوع المحتبي **ولا بأس بمسح جبهته من التراب والحشيش**
بعد الفراغ من الصلاة تنظيفا له عن الملوث قال في التحنيس
 مسح العرق كمسح التراب عن الجبهة وقد عرف انه لا يكره بعد الفراغ
 من الصلاة وقبل الفراغ فيه روايتان قالوا المراد من الفراغ السجدة
 الاخيرة لانه انما يكون على رواية ليلا تتروى ثانيا فلا يفيد
 وهذا المعنى لا يتأتى بعد السجدة الثانية من الركعة الاخيرة انتهى
 وفي الخبر عن الخاتمة لا بأس بان يمسح جبهته من التراب والحشيش
 بعد الفراغ من الصلاة وقبله اذا كان يضربه ذلك ويشفله عن
 الصلاة واذا كان لا يضربه ذلك يكره في وسط الصلاة ولا يكره
 قبل التشهد والسلام انتهى وصحة في المحيط وندب تنزيلا للوجه
 في السجود انتهى فلذلك قال **ولا بأس بمسحه قبل الفراغ من الصلاة**
اذا اضربه وشفله عن الصلاة مثل العرق **ولا بأس بالنظر بموق**
عينيته يمتد وليسرة من غير تحويل الوجه والاولى تركه لغير حاجة
 لما فيه من ترك ادب النظر الى المحال المطلوب فيها كما تقدم
ولا بأس بالصلاة على الفرش والبسط واللبود اذا وجد حجم
 الارض كما تقدم ولا بأس بوضع خرقة بين يديه ليسجل عليها
 ويتقى بها الخروخوه لانه ليس فيه ما يوجب الكراهة وعن
 الحنفية رحمه الله انه فعل ذلك فترده رجل فقال يا شيخ
 لا تفعل مثل هذا فان هذا امكروه فقال ابو حنيفة رحمه الله
 من اين انت قال من خوارزم قال الله اكبر حيا التكميل من ورا

يعني

يعني من الصف الاخرى على العكس يعني يحمل علم الشريعة من
 هنا الخوارزمي لا من خوارزم الى هنا ثم قال اني مسجدكم
 حشيش قال نعم قال يجوز السجدة على الحشيش ويجوز على
 الخرقة كذا في التحنيس **والافضل الصلاة على الارض بالخائل**
او على ما تنبت الارض قال في التحنيس الصلاة على الحشيش
 والحضر اول من الصلاة على البساط لانها في الحديث الصلاة على
 ما تنبت الارض افضل من الصلاة على ما لا تنبت ولهذا
 اختار مشايخنا الحشيش والحضر في المسجد دون البساط انتهى
 لانه اقرب الى التواضع ويندفع عن خلاف الامام مالك
 فان عنده يكره السجود على ما كان من نحو الصوف والقطن او
 الكتان فكان افضل كذا في شرح المنية **ولا بأس بتكرار السورة**
في الركعتين من النفل لان باب التفل اوسع وقد ورد انه
 صلى الله عليه وسلم قام بآية واحدة يكررها في سجدة واحدة
فصل فيما يوجب قطع الصلاة ويلجئ به وغیره ذلك
 من تلخير الصلاة وتركها يجب قطع الصلاة ولو فرضا
 باستغاثه شخص ملهوف للمهم اصانه او ظالم تعلق به
 قريبا كان او اجنبيا وقد استغاث **بالمضلي** او لم يعق
 احدا في استغاثته اذا قدر على ذلك لا اي لا يجوز قطع الصلاة
بند الخدا بويه من غير استغاثه وطلب عانة لان قطع الصلاة
 لا يجوز الا لضرورة وقال الخطاوي هذا في الفرض وان كان في نافلة
 ان علم احدا بويه انه في الصلاة وناداه لا بأس بان لا يجيبه

قوله ثم قال اني مسجدكم حشيش الخ
 لقائل ان يقول ليس في ذلك كلام
 لهذا الرجل لا يسئل ان يقول
 لا كلام وجه الله ان الكلام في الكلام
 لا في الخوارزمي فتدبره

٢٢٦
 ٢٣٧

وان لم يتلم بحبيبه ويجوز قطعها ولو كانت فرضا بسرقه ما
يساوي درهما لان الدرهم مال بدليل انه لو اقر رجل بمال
ثم فسره بدرهم فالقول قوله وان فسره باقل من الدرهم
لا يقبل قوله وقال عليه السلام قاتل ذنبا لك من غير فضل
قال رضي الله عنه هذا الذي اختاره قول اكثر المشايخ قال في
جميع الروايات لان ما دون الدرهم صغير فلا يقطع الصلاة لاجل
قال الحسن رحمه الله تعالى لعن الله الدائق ومن دنف الدائق
كذا في المحيط لكن ذكر في الكفالة ان الحبس بالدائق يجوز فقطع
الصلاة او يبي ويهذف في مال الغير اذ في ماله لا يقطع والامح جواز
القطع فيها انتهى وكذا كان شمس الائمة الحلواني رحمه الله يقول
فما دون الدرهم يباح قطع الصلاة فانه ذكر في كتاب الكفالة
والحوالة انه يحبس الرجل في دائق فصاعدا فلما كان يحبس في دائق
يباح باعتباره قطع الصلاة ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله كذا
في التجنيس وقال في البراءة يقول كذا القول له كافر اعرض على الاسلام
او قاتل قدرها او خافت على ولدها وسوانه الفرض والنفس
انتهى ولو كان المروق **لنفره** اي غير المصلي يقطعها لانه لدفع
الظلم والتمني عن المنكر مع القدرة ويجوز قطعها خشية خوف
ذنب وخوفه على غنم ونحوها او خوف تروى اي سقوط اعمى
او غيره ممن لا علم عنده في يبر ونحو كخيفة او سطع واذا غلب على
الخن سقوطه وجب عليه قطع الصلاة ولو كانت فرضا كافي
البرهان والتجنيس وشرح المنية **واذا خافت القابلة وهي المرأة**

التي

التي تتلقى الولد حال خروجه من بطن امه **موت الولد** او تلف
بعض اعضائه بسقوطه من بطن امه على الارض **فلا بأس**
بتأخيرها الصلاة وتقبل على الولد لان تأخير الصلاة عن
الوقت يجوز بهذا لا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخر
الصلاة عن وقتها يوم الخندق كذا في الجرح عن الولد الجريح انتهى
قلت وبهذا يعلم جواز تأخير المرأة الصلاة حال ولادتها
وبه يظهر عدم الزامها بالصلاة المنصوص عليه في شرح المنية
عن النخبة بقوله امرأة خرج رأس ولدها ومطقت فونت
الوقت توضأت ان قد رت والانتيمت وجعلت رأس ولدها
في قدرها وخيفة وتصلى انتهى ولا شك ان هذا الامر غير مجتبه
لما ذكرنا من خشية موت الولد وبها توضح القابلة الصلاة
فالاثر اولى لان خشية هلاكه عند خروج رأسه اغلب
كما هو معلوم ولان المرأة اما ان يكون قد خرج اقل الولد منها
وهو لا يتخلو عن سبلان شيء وذلك منافع للطهارة ولا نصير
بمصلحة عنده حتى يستوعب وتساك مالا كما قد مرناه
ومتى يكون هذا وان كان قد خرج اكثر الولد فلما خرج نقاش ولا يصح
ملاقاة فضلا عن الزامها بها فيلزم تبذره **وكذا المسافر**
يعني لما في برية اذا خاف من اللصوص او قطع الطريق
او سبيل جازله **تأخير الوقتية للعدو** وكذا يؤخر المقاتلون
الصلاة اذا اشتعل القتال عندها ولو بالامان لانه اذا فاقهم
القتال بالاشتغال بالصلاة لا يمكنهم تداركه والصلاة يمكنهم

تلون

تدارك ما فات منها كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب
وهو يوم الخندق حيث شغل عن اربع صلوات ففضاها من مرتبة
الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء كما في السير الكبير انتهى
وفي المجتبى الاصح ان تاخير الفوائت لغزير السعي على العيال
والخواج يجوز قيل وان وجب القضاء على الفور يباح له التأخير
وعن أبي جعفر سجدة التلاوة والنذر المطلق وقضائ فضات
موسع وضيق الخلواني والعامري وذكر الاولين ان قضاء الصوم
على التراخي وقضا الصلاة على الفور لا لغزير كذا في البحر وبارك
الصلاة عمدا كسلا يضرب ضربا شديدا حتى يسيل منه الدم
ويجلس حتى يصليها وهذا خبر اوهم والذنبوي واما الاخرى
فقال تعالى فخالف من بعدهم خلف اضاعوا الصلاة واتبعوا
الشهوات فسوف يلقون غيا قيل اي ضللا لا وقال الحسن
عذابا طويلا وقال ابن عباس شرا وقيل هو واد في النار اسدها
حرا وابدها قعرافيه يبريق له المهبب وقيل بار في جهنم
يسيل اليها الصديد والقيح اعدت لتارك الصلاة وحديث
جابر بن الجلودين الكفر ترك الصلاة رواه احمد ومسلم
وكذا تارك الصوم رمضان كسلا يضرب ويجلس حتى يصوم
ولا يقتل بحجر التارك مع الاقرار بفرضية الصلاة والصوم
الا اذا اجمدا اقترضا لصوم او الصلاة فيقتل لانكاره مكان
معلوما من الدين بالضرورة او الا اذا استخف باحدها
كما لو اظهر لافطار في رمضان بلا عذر لها وان يكون حكمه حكم

المرتد

المرتد باب ^{منه ما قبله} الوتر لما فرغ عن بيان الفرض
الملي شرع في المعلى والتر في اللغة الفرب خلاف الشفع وبالفق
العدد وتيقا الكسرة الحجاز ونميم والفق لغة غزهم واوتر
صلى الوتر في الشرع صلاة مخصوصة ووصفه بقوله **الوتر**
ولجب في الاصح وهو اخر اقوال الامام والظاهر من مذهبه
ولغير ما رجح اليه زفر وحكي الخطاوي في وجوبه اجماع السلف
كذا في المبسوط والاسرار وروى ولا عن الامام انه فرض وبه
قال الشيخ علم الدين السقلاوي المقرئ وعمل فيه جزا وسطا
الا حديث الدالة على فرضيته ثم قال لا يرتاب ذو فهم
بعد هذا اربعة قال زفر ولا ثم رجح وقال سنة ثم رجح وقال
وروى عن الامام ثانيا انه سنة مؤكدة وهو قولهما وعليه
اكثر العلماء ووفق المشايخ بين الروايات بانه فرض عمدا وهو
الذي لا يترك ولجب اعتقاده فلا يكفر بترك سنة دليل
لشونه بها فلا اختلاف في الحقيقة بين الروايات ودليل
كل في المقولات ودليل الوجوب قوله عليه السلام ان الله
زادكم صلاة الى صلاة كنتم الخمس الا وهي الوتر فحافظوا عليها
والزيادة تكون من جنس المراد عليه وفرضيته الفرضية
الا انه ليس مقطوعا به فقلنا بالوجوب وقال شيخ الاسلام
الاستدلال به من ثلاثة اوجه احدها بالزيادة فانه لا
تكون الا من جنس المرتد عليه والثاني انه قال الا وهي الوتر
على سبيل التبريد فكذا دليل على انه كان معلوما عندهم

وزيادة التقريب زيادة وصف وهو الوجوب لا اصله والثالث
 انه امر باذنا والامر للوجوب وقوله صلى الله عليه وسلم الوتر
 حق على كل مسلم وقوله عليه السلام اجعلوا الخصلة لكم وترا
 والمعنى ان الوتر صلاة مؤقتة فان افضل لوقت السجدة
 اداء العشاء اشدا لكرهه ولو كان الوتر تبعا للعشاء سنة
 لكان وقته المستحب كوقت العشاء المستحب الى تلك الدليل
 الاول وقوله عليه السلام الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني
 الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني الوتر حق فمن لم يوتر فليس
 مني رواية ابوداود والحاكم وصححه والامر وكلمة حق وعلي
 للوجوب من الدراية والاختيار والتبيين وغيرها **وهو**
 الوتر **ثلاث ركعات** **بمسلمة** لقول عائشة رضي الله عنها
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا تسلم الا في
 اخرهن رواية الحاكم وصححه وقال على شرط الشيخين وعن ابى خالد
 سالت ابا العالقة عن الوتر فقال علمنا اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان الوتر مثل المغرب هذا وتر الليل وهذا وتر
 النهار وعن ثابت قال صلى الله عليه وسلم ناعن بعينه وامر ولده **عنه**
 ثلاث ركعات لم يسلم الا في اخرهن وعن عبد الرحمن بن ابي زياد
 عن ابيهم عن الفقهاء السبعة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير
 والقاسم بن محمد وابي بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبد الله بن
 عبد الله وسليمان بن يسار وفي نسخة سواهم اهل فقد وصلا
 وكان مما وعيت عنهم ان الوتر ثلاث لا يسلم الا في اخرهن وروي

ابن ابي شيبة

ابن ابي شيبة في مصنفه عن الحسن البصري قال اجمع السلف
 ان الوتر ثلاث لا يسلم الا في اخرهن وهو مذهب ابى بكر وعمر
 والعبادلة وابي هريرة روي ان عمر رضي الله عنه راي سعدا يوتر
 بركعة فقال ما هذه البتير التي تنفعها او لا وددت انك وانما قال
 ذلك لان الاثر اشهر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن البتير
 وما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من احب ان يوتر
 بخمس فيكفله ومن احب ان يوتر بواحدة فيكفله وروي انه
 اوتر بسبع وتسع ولصدي عشرة فيجوز ان يكون ذلك قبل استقرا
 الوتر او يحل على انه يتنفل بالركعتين ويوتر بالثلاث وكذلك غيره
 وروي ان سعد بن ابى وقاص يوتر بركعة فقال له عبد الله بن
 مسعود ما هذه البتير اما اجزأت ركعة قطوروي انه خلف
 وقال والله ما اجزأت ركعة قط ولذا قال الامام الحسن
 المروزي من قال بان الوتر ركعة واحدة فقد نسب قدوة
 من اكابر الصحابة الذي هو صدر الشريعة وعليه مدار الاسلام
 وكان فقيه الامم اجمع وهو عبد الله بن مسعود الى اليمين
 الكاذبة وموجب قوله يؤدي الى هذا التقييد نرده العقول
 السليمة والاراء الصالبة الصحيحة من العناية والتبيين
 والبرهان وجميع الروايات وغيرها **وبقرا** **وجوبا في كل ركعة منه**
الفاحة وسورة لما روي انه عليه السلام كان يوتر بثلاث ركعات
 يقرأ في الاولى بسم الله والاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون
 وفي الثالثة بقل هو الله احد ويقتل الركوع وفي حديث عائشة

قرا في الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين قال الكمالين الهام
رحم الله أعلم ان فيما روي قراثة عليه السلام في الثالثة الاخلاص
والمعوذتين ولم تذكر احدا سوي قراءة الاخلاص لرواية
الامام احمد انه قرأ صلى الله عليه وسلم في الثالثة قل هو الله
أحد انتهى فقيطشارة الى انه كما ثبت هذا ثبت الاخر
فيستبع ولو في بعض عملا بالمروي فيما ولكن قال السحاق اصح
شي ورد في قراثة صلى الله عليه وسلم في التورسح وقل يا ايها
الكافرون وقل هو الله أحد وزيادة المعوذتين انكرها احمد
ويحيى بن معين انتهى فهذا سرا فتضارا امتناعا على الاخلاص
في الثالثة انتهى ولا يقال لزاما لقراءة في كل ركعة من اماره
الثقة فيشكل على قول الامام بوجوده لانه يقول بانه فرض
عملي لا نانا نقول دليل الفرضية لما كان قاصرا الكونه
من اخبار الاجاد ظهر اثر القصور فيما هو من باب الاحتياط
وهو لزوم القراءة في كل ركعة كالسنة لمسا بهته بها من
حيث البتة فيفسد بتلك القراءة في ركعة منه احتياطا
من المستصفي عن الايضاح والبرهان والتبيين والفتح
وغرها ويجلس وجوبا على **الركعتين الاولىين منه**
لما تورد ويقنصر على التشهد لسبب الفرضية ولا يستغنى
اي لا يقرأ سحائب اللهم الخ **عند قيامه للثالثة** لانه
ليس ابتدأ صلاة واد افرغ من قراءة السورة فيها اي
الركعة الثالثة رفع يديه هذا اذ نيته لما قدمناه في

للمواظن

المواظن التي ليس فيها رفع اليدين وروي الحافظ الاثرم
عن ابن مسعود انه كان يقنت في النور وكان اذا فرغ من
القراءة كبر ورفع يديه ثم قنت انتهى وفي روضة الزند
قوله ورفع يديه اي في الوقت اما في القضا ان كان عندنا
لا يرفع يديه حتى لا يطلع لحد على تقصير كذا في جمع الروايات
شكر لما روي ولان التكبير شرع عند الانتقال من
حالة الحالة وهنا ينتقل من القراءة الى الدعاء كذا في جمع
الروايات عن البدرية وبعده **قنت قائما** لما روي
عن ابي بن كعب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في النور
قبل الركوع رواه ابو داود واضعاً يمينه على يساره ولا
يرفعها عند اي خيفة وعن ابي يوسف يرفعها كما كان ابن
مسعود يرفعها الرصدرة ويطونها الى السماء وفي المبسوط
عن محمد بن الحنفية قال الدعاء اربعة دُعَا رغبة فقيه يجمل
بطون كفيه الى السماء ودُعَا رهبة فقيه يجمل ظهر كفيه الى
كما استنبت من الشيء ودُعَا تنزع فقيه يعقد الخصر والبصر
ويخلق الابهام والوسطى ويشير بالسبابة ودُعَا خفية
وهو ما يفعله المرائي نفسه كذا في معراج الدراية فيكونت
الفتوت **قبل الركوع في جميع السنة** لما رويناه ولا تقنت
في غير النور وهو الصبح وما روي انه عليه السلام قنت شهرا
او اربعين يوما وقتت بعد الركوع في الصبح فقد نسخ لقول
ابن مسعود رضي الله عنه ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يسق

في صلاة الضحى الا شئوا لم يقنت قبله ولا بعده وروى
 امرسلة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقن عن القنوت في صلاة
 الفجر وقال النسائي فنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح
 بعد الركوع يدعو على احياء من العرب رعل وذكوان وعصية
 حين قتلوا القرا وهم سبعون او ثمانون رجلا ثم تركه لما ظهر
 عليهم فدل على نسخته وفي حديث انه لما رفع رأسه في الركعة
 الثانية قال اللهم اني الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام
 وفي اخرون ثم بلغنا انه ترك ذلك لما نزل ليس لك من الامر
 شئ وعن ابن عمر انه ذكر القنوت فقال والله انه لبدعة
 ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم غير شهر واحد وعن
 سديد بن طارق الاشجعي عن ابيه قال صليت خلف النبي
 صلى الله عليه وسلم فلم يقنت وصليت خلف ابي بكر فلم يقنت
 وصليت خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف علي فلم يقنت
 ثم قال يا بني انها بدعة قال الترمذي حديث صحيح وروى ابن ابي
 لما قنت على رضى الله عنه في الصبح انكر الناس عليه ذلك
 فقال انما انتصرتنا على عدونا وفي الغداة ان تراكيا المسلمين نارلة
 قنت الا نام في صلاة الجهر وهو قول الثوري ولحمد وقال
 جمهور اهل الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات
 كلها انتهى فالقنوت في النوازل مجتهد فيه وذلك لانه لم
 يوثق عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا قنوت في نازلة بعده
 بل يجوز العدم بعد ما فيجته الاجتهاد بان يظن ان ذلك انما هو

الاية

لرفع

لرفع شرعيته ونسخه نظر الى سبب تركه عليه السلام وهو
 قوله تعالى ليس لك من الامر شئ او انه لعدم وقوع نازلة
 تستدعي القنوت بعدها فتكون شرعيته مستمرة وهو يحمل
 قنوت من قنت من الصحابة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم
 وهو مدنيته وعلته الجهور قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي
 انما لا يقنت عندنا في الفجر من غير بليية فان وقت فتنة
 او بليية فلا بأس به فعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 العناية والاحتياط والبرهان والديري وغيرها **والقنوت**
 يطلق على طول القيام وبه فسر قوله تعالى امر من هو قانت انا
 الليل وقوله عليه السلام افضل الصلاة طول القنوت وعلى الطحاوي
 والدعا والمشهور الدعاء وقوله دعا القنوت اصنافه بيان
 وهو في الوتر **معناه الدعاء** قال في الفتاوى للصغرى القنوت
 في الوتر هو الدعاء دون القيام **وهو** اي دعا القنوت كما علمه
 جبريل النبي صلى الله عليه وسلم اللهم انا نستعينك ونستغفرك
 ونؤمن بك ونخضع لك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك
 نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخضع نرجو ارحمك
 ونخشى عذابك ان عذابك للجد بال كفر ملحق كذا في النسخ
 وبالفنط الذي عن ابن مسعود ومثله لا يكون رأيا منه
 ويكون عن مشاهدة او سماع **ان يقول اللهم اي يا الله انا نستعينك**
اي يطلب منك الاعانة على طاعتك ونستغفرك اي يطلب
منك العذابة لما يرضيك ونستغفرك اي يطلب منك ستر

الاية

وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ رِزْقِهِمْ وَمِنْ أَفْئِدَةِ رَبِّهِمْ يُخْرِجُ أَصْنَافًا مِنْهَا

عَيُونًا فَلَا تَفْقَهُنَّ بَعًا **وَتَوْبًا** لِلتَّوْبَةِ الرَّجُوعِ عَنِ الذَّنْبِ
وَشَرَعَا النَّدْمُ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الذَّنْبِ وَالْإِقْلَاعُ فِي الْحَالِ
وَالْعَزْمُ عَلَى تَرْكِ الْعُودِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ يَقْضِي اللَّهُ فَإِنْ كَانَ حَقًّا
لَا دِيَّ طَلِبَ رِضَاهُ وَمَسَامَحَتُهُ **إِلَيْكَ** مِنْ ذُنُوبِنَا **وَنُومِنُ**
نُصَدِّقُ لِأَنَّ الْإِيمَانَ لِقَةِ النُّصْدِيقِ **بِكَ** وَبِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِكَ
وَبِمَا يَكُنُّكَ وَكَتَبَكَ وَرُسُلِكَ وَيَوْمَ الْآخِرِ وَالْقَدِيرِ خَيْرُهُ
وَتَتَوَكَّلُ نَعْتِدُ **عَلَيْكَ** بِتَقْوِيضِ أُمُورِنَا إِلَيْكَ لِعَجْزِنَا
وَنُثْنِي **عَلَيْكَ** **لِلْخَيْرِ كُلِّهِ** الشَّا الْمَدْحُ وَالْخَيْرُ ضِدُّ الشَّرِّ وَالْمَعْنَى
مَدْخُلُكَ بِكُلِّ خَيْرٍ مُقَرَّنٍ بِالْإِيمَانِ أَفْضَلُ لَأَمْنِكَ وَانْتِصَابِ
الْخَيْرِ عَلَى الْمَصْدَرِ أَيْ نُثْنِي عَلَيْكَ الشَّا فَيَكُونُ تَأْكِيدًا لِأَنَّ الشَّا
قَدْ يُسْتَقْبَلُ فِي الشَّرِّ لِقَوْلِهِمْ أَشْيَ عَلَيْهِ شَرًّا **شُكْرًا** بِصَرْفٍ جَمِيعٍ
مَا أَنْعَمْتَ بِهِ مِنَ الْجَوَاحِرِ إِلَى مَخْلُوقَتِهِ لِأَجْزَلِهِ سُبْحَانَكَ لَكَ
الْحَمْدُ لَا تُخَصِّي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْبَتْتَ عَلَى نَفْسِكَ **وَلَا**
تَكْفُرُكَ أَيْ لَا تَجْعَلُ نِعْمَةَ لَكَ عَلَيْنَا وَلَا تُخَفِّفُهَا إِلَى غَيْرِكَ
الْكُفْرُ تَقْبِيزُ الشُّكْرِ وَاصِلُهُ السَّرُّ يُقَالُ كَفَرْتُ بِالنِّعَةِ إِذَا لَمْ أَشْكُرْ
كَأَنَّهُ سَرَّهَا بِجُودِهِ وَقَوْلُهُمْ كَفَرْتُ فَلَا نَأْخُذُكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ
وَالْأَصْلُ كَفَرْتُ نِعْمَتَهُ وَمِنْهُ وَلَا تَكْفُرُكَ **وَتَخْلَعُ** يَتَوَتَّعُ حَرْفُ
النُّطْفِ يُقَالُ خَلَعَ الْفَرْسُ رِسْنَهُ الْقَاهُ أَيْ نَلْفَى وَنَطَرَ وَنَزِيلُ
رَبْقَةٍ الْكُفْرُ مِنْ عِنَاقَتِهَا رُبْقَةٌ كُلُّ مَا لَا يَرْضِيكَ **وَتَتْرَكَ** أَيْ
تَتَارِكٌ قَالَ فِي الْمَصْلُحِ الْمُنِيرِ تَرَكْتُ الرَّجُلَ قَارِقَتَهُ وَتَرَكْتُ الْمَنْزِلَ
رَتَكَ رَطَلْتُ عَنْهُ وَمِنْ مَفْعُولٍ تَرَكْتُ وَمَفْعُولٌ مَخْلَعٌ مَخْلُوفٌ وَقَدْ نَبَّاهُ

فَمِنْ

فَمِنْ **يُفْرِكُ** بِحَمْدِ نِعْمَتِكَ وَعِبَادَتِهِ غَيْرُكَ نَحْنُ شَاعِنُهُ
وَعَنِ صِفَتِهِ بَانَ تَقْرُضُهُ عَدَمًا تَتَرَبَّصُ الْجَنَابُكَ إِذْ كُلُّ ذَرَّةٍ
فِي الْوُجُودِ شَاهِدَةٌ بِأَنَّكَ وَلِجِبِ الْوُجُودِ الْمُسْتَحَقُّ لَجَمِيعِ الْحَمْدِ
الْفَرْذُ الْمَعْبُودُ وَالْمُخَالَفُ لِهَذَا هُوَ الشَّقِيُّ الْمَطْرُودُ تَنْطَرُجُ
مُؤَدَّةً وَتَقْتَدِرُ وَمِلَّتُهُ وَلَا تَعِيلُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَالْكَفَّاحُ
مِنْ بَابِ الْمَعَامَلَاتِ فَلَيْسَ فِي تَرْوِجِ الْكُتَابِيَّةِ مِثْلُ الْمَهَامِينِ
هَذَا الْقَبِيلُ إِذَا الْيَنْفُضُ فِي الدِّينِ قَالَ **تَعَالَى** لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ لَا يَخْلُفُونَ مِمَّا حَاذُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَلَّا يَكُونَ
اللَّهُمَّ **أَيَّاكَ** **نَعْبُدُ** عَوْدًا لِلشَّا وَتَخْصِيصًا لِدَانَةِ الْعِبَادَةِ
أَيْ لَا نَعْبُدُ إِلَّا أَيَّاكَ إِذَا تَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ لِلْحَصْرِ **وَلَكَ نَضَلِي**
أَزْدَتِ الصَّلَاةُ بِالذِّكْرِ لَشَرْفِهَا بِتَضَمُّنِهَا لِجَمِيعِ الْعِبَادَاتِ
وَلَسَبْحُ تَخْصِيصٌ يَدْعُو تَخْصِيصًا ذَهَابًا وَرُبَّ حَالَاتِ الْعَبْدِ
مِنْ الْمَعْبُودِ **وَالْيَا** **لَسْتَعِ** إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ حِكَايَةٌ عَنْهُ
تَعَالَى مَنْ آتَانِي سَقِيًّا أَتَيْتُهُ هَرُولَةً وَالْمَقْنَى تَجَمُّدًا بِالْعَمَلِ
فِي تَحْصِيلِ مَا يَقْرُبُنَا إِلَيْكَ لَا فَاضِلَةَ أَنْعَامِكَ بَانَ لَسْتَعِ **وَتَخْفَدُ**
لَسْرَعُ فِي تَحْصِيلِ عِبَادَتِكَ بِالنَّشَاطِ لِأَنَّ الْخَفْدَ بِمَعْنَى السَّرْعَةِ
وَلَدَا سَمِعْتَ الْخَدْمَ خَفْدَةً لِسُرْعَتِهِمْ فِي خِدْمَتِ سَادَاتِهِمْ
وَهُوَ يَنْفَعُ النَّوْنَ وَيُجَوِّزُ ضَمًّا وَأَوَّلُهَا الْمَهْمَلَةُ وَكُسْرُهَا وَالْأَلِفُ
الْمَهْمَلَةُ يُقَالُ خَفَدْتُ وَخَفْدٌ لَغَةٌ فِيهِ وَلَوْ أَبْدَلُ الدَّالَّ إِذَا
مَعْمَةٌ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ كَلَامُ اجْنَبِي لَا مَقْعُولُهُ **نُجُورُ**
أَيْ نُوْتَلُ **رَحْمَتِكَ** أَيْ دَوَامُهَا وَأَمْدَادُهَا وَسَعَةُ عَطَايِكَ

الْأَلِفُ

بالقيام بحج منك والعل في طاعتك وانت كريم فلا تحجب رجليك
وختش عذابك باختسابنا ما نصيبنا عنه فلا نأمن منك فخن
 بين المقامين وهو اشارة الى المذهب الحق اذا من المكر كفر
 كالفتو من الرحمة وجمع بين الرجاء والخوف لان شان القادر
 ان يرحم نواله ويخاف نكاله وفي الحديث لا يجتمعان في قلب عبد مؤمن
 الا اعطاه الله ما يرجو وامنه مما يخاف فلا نأمنك علينا بالامان
 والعل بالاركان ممثلين لامرك لا مقتصرين على القلب واللسان
 اذ هو طمع الكاذبين ذوي البهتان نعتقد ونقول **ان عذابك**
الجد اي الحق وهو بكر الجيم اتفاقا بمعنى الحق وهو ثابت في راسل
 ايد اود وبه يندفع ما في شرح النقاية من انه لا يقول **الجد بالكلام**
الحق اي الحق بهم بكسر الجيم اوضح وقيل بنسخها بمعنى ان الله ملحقه بهم
وصلى الله على النبي واله وسلم كما روي النساى باسناد حسن ان في
 حديث الفتوت وصلى الله على النبي ولما رواه الطبراني عن علي كل دعا
 محبوب حتى يصلي على النبي محمد وفي الواقعات وليست في كل دعا
 ان يكون فيه الصلاة على النبي اللهم صل على النبي محمد وعلى محمد
 كذا في البحر وقال في شرح الديري اخذ ابا الوليد رحمه الله تعالى
 انه يصلي في الفتوت على النبي صلى الله عليه وسلم **والمؤمن يقرأ**
الفتوت كالامام على الاصح كما في الدراية وغيرها ونجفي الامام
 والقوم هو الصحيح قاله الديري وهو قول ابي يوسف كما في البرهان
 لانه دعا وقيل يحمله الامام وقيل عند محمد يفتت الامام
 دون المؤمن فلا يفتت كما لا يقل والصحيح انه يقرأ الفتوت كما

في التبيين

بلغ مقابله على
 خط قولنا خط
 المؤلف وعلى
 خط ايضا

في التبيين وفي البحر عن النخبة استجوا للحجر في بلاد الجحيم
 للامام ليتعلموا الجهر عن رضى الله عنه بالشايعين قد مر عليه
 وفدا العراق وكذا فصل بعضهم ان لم تعلم القوم فلا فضل
 للامام الجهر ليتعلموا والا فلا خفا افضل **واذا شرع الامام**
في الدعاء بقوله اللهم اهدنا الخ بعد ما تقدم من قوله اللهم
 انا نستعينك الى اخره **قال ابو يوسف يتابعونه ويقرؤنه**
معه ايضا وقال محمد لا يتابعونه كما قال انه لا يتابعونه
 في الفتوت الذي هو اللهم انا نستعينك **ولكن يؤمنون**
على دعائه والدعاء الذي يكون بعد المتقدم قال طائفة من
 المشايخ انه لا توفيت في دعا الفتوت لانه حينئذ يجري على
 اللسان من غير صدق رغبة فلا يحصل به المقصود وقال
 اخرون ذلك في غير اللهم انا نستعينك لان الصحابة اتفقوا
 عليه ولو قرأ غير هذا والاولى ان يقرأ بعبه فتوت الحسن
 بن علي رضي الله عنهما ولا نه زعماء يجري على اللسان شريطة
 كلام الناس اذ لم يؤقت فيفسد الصلاة واذا شرع في فتوت
 الحسن رضي الله عنه هل يرفع يديه روي في ج مولى ابي يوسف
 قال رايت مولا ابا يوسف اذا دخل في الفتوت للوتر
 رفع يديه في الدعاء قال ابن ابي عمير ان كان فوج ثقة قال الكمال
 ووجه عموم دليل الرفع للدعاء ويحجب بانه مخصوص
 باليس في الصلاة للجمع على انه لا يرفع في دعا التشميد
 وفتوت الحسن في السنن الاربعة عن يزيد بن ابي هريرة عن

قلت ونظير الاثرين مسود الذي
 تقدم كان يقرأ الدعاء ويقرأها
 الى الشايعين

ابن الجوزي عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال علمني رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كلمات اقولهن في التور وفي لقط في فتوت
 التور اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني
 فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وفقني في شئ ما قضيت انك
 تتقضى ولا يقضى عليك وانه لا يد لك من واليت تباركت وتعالى
 وحسنه الترمذي ورواه ابن حبان والبيهقي وزاد فيه
 بعد واليت ولا ير من عافيت وزاد النسي بعد وتعاليت
 وصلى الله على النبي قال النوري اسناده صحيح او حسن ورواه
 الحاكم وقال فيه اذا رفعت راسي ولم يبق الا الشهود انتهى
 والدعاء هو **هذا اللهم اهدنا** بنون الجمع في جميعه وهو خطا
 المنقول لانه بصيغة اهدني على الافراد في حديث الحسن
 وفي المروي عنه صلى الله عليه وسلم حال دعايه في فتوت النجر
 لما كان يتعبد صلى الله عليه وسلم قال الكمال لكنهم ايلي المشايخ
 لفقوه من حديث في حق الامام عام لا يخص الفتوت فقالوا
 بنون الجمع انتهى ومنهم صاحب الثرور والغرور والبرهان
 فحكينا ذلك ولان الامام لم يستح له ان يشارك المأمور
 في الدعاء ولا يخص نفسه تحاشيا عن شبهة الخيانة
 للمؤمن فقلنا اللهم اهدنا اصل الهداية الرسالة والبيان
 كقوله تعالى وانك لتهديني الى صراط مستقيم فاقوله
 تعالى انك لا تهدي من اجبت ولكن الله يهدي من يشاء
 فمن الله سبحانه وتعالى التوفيق والارشاد فطلب

الهداية

٢٤٤
٢٤٥

الهداية من جهة المؤمنين مع كونهم مهتدين بمعنى طلب
 التثبت عليها او بمعنى المزيد منها **بفضلك** ومثلك
 لا يوجب عليك وهذه الزيادة ليست في فتوت الحسن
 الذي رويناها اللهم اهدني **فيمن هديت** اي مع من هديت
وعافنا العافية السلامة من الاستقام والسلايا
 والمحن والمخافة ان يعاقبك الله من الناس وعافيتهم
 منك وفيه اشارة الى ما ورد سئلوا الله العفو والعافية
فيمن عافيت اي مع من عافيت **وتولنا** من توليت الشئ
 اذا اعتنيت به ونظرت فيه بالمصلحة كما ينظر الولي
 في حال اليتيم لانه سبحانه وتعالى ينظر في امور من تولاه
 بالنيابة ويجوز ان يكون من وليت الشئ اذا لم يكن بينك
 وبينه واسطة فالمعنى انه يقطع الوسايط بينه وبين
 الله سبحانه وتعالى حتى يصير في مقام المرافقة والمشا
 وهو مقام الاحسان والولي الجيب صدا لعدو فلحظنا
 بالنيابة واكرمتها بالمحبة **فيمن توليت** اي مع من توليت
 امره من عبادك المقربين وولاية الله لعبده ارادة
 توفيقه وتأييده وتقريبه واكرامه قال تعالى ذلك
 بان الله موالي الذين امنوا فاولي من المؤمنين فصيل معنى
 مفعول لان الله تعالى قد تولاه برعايته وزنته حما
 وايد بكرامته فتحقق حاله عندا ساراته وتجل ما ربه
 عند خطراته حتى لو هم بخطور حماه الله عن ارتكابه

هدية

بيته

الهداية

اوضح الى تقصير رده بسرعة الى بابيه واياه فيكون الولي
فعل معنى فاعل لانه يحب الله ويطيعه نافعا له متواليا
في الطاعات وهمة ابد في التسابيح والخرات وفي الصبح
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يقول الله تعالى من
اذي لي وليا فقد استعمل عمارتي وما تقرب الي العبد مثل ادا
ما افترضت عليه ولا يزال العبد يتقرب الي بالوافل حتى
احبه فاذا احبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصر الذي
يبصر به وفي يميني وييسره ومن علامات الولي ان يجعل الله
له ودا في قلوب المؤمنين **قال** الله عز وجل ان الذين آمنوا
وعملوا الصالحات يجعل لهم الرحمن ودا وفي الصبح اذا حبس
الله عبدا قال الجبريل عليه السلام اني احب فلانا فاحبه فيحبته
جبريل ثم ينادي في اهل السما ان الله يحب فلانا فاحبوه
فتحبه اهل السما ثم يوضع له القبول في الارض وقال في
البعض مثله **وهذا** وجه تقدم طلب المغافاة ثم طلب
الموالاة ثم طلب الترقى **فقال** **وبارك** **لما اعطيت**
لان البركة الزيادة من الخير وقيل هو حلول الخير الاله في الشئ
والعطية الهبة والمراد بها هنا ما انعم به ثم رجع ملاحظا
الى مقام الخشية والجلال والهيبة والافتقار فقال **وقنا**
من الوقاية وهي الحفظ بالمناية بدفع شر ما قضيت
بواسطة الالتجاء اليك في دفعه فلا خلف لوعده كما قلت
في محكم كتابك ادعوني استجب لكم وليس هذا من قيل طلب ردة

النضا

القضا المبرم بل المعلق على نحو الدعاء وصلة الرحم وصلة غيره
بالاحسان اشار اليه بقوله مؤكدا **انك تقضي** **بما شئت**
لا راد لامرك ولا منقب لحكمك **ولا يقض عليك** لانك
الواحد لا احد لا شريك لك في الملك فتطلب مؤالاتك
انه لا يذل من واليت لغزلك وتسلطان قهرك **ولا يعز من**
عاديت اذ لا تاصوله ذلك بان الله مولى الذين آمنوا وان
الكافرين لا مولى لهم **تبارك** **تقدست** وتزهت قال في القاموس
تبارك الله تقدس وتزه صفة خاصة بالله تعالى انتهى
وقال السبكي لا تستعمل الا الله تعالى **ربنا** اي سيدنا وملكنا
ومعبودنا ونصلحنا وقال البيضاوي ايضا تبارك الله تعالى
شانه في قدرته وحكمته انتهى فهو معني **وتعاليت** ووجه
تقدم تبارك الاختصاص به سبحانه وفي المصباح تعالى
تعالى من الارتفاع انتهى وتبارك تكاثر خيره من البركة
وهي كثرة الخير وتزايد على كل شئ وتعالى عنه في صفاته وافعاله
فان البركة تتضمن معنى الزيادة **وصلى الله على سيدنا محمد**
واله وسلم لما روينا وقدر رويت الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم عن جماعة من السلف وعن علي رضي الله عنه كان
صلى الله عليه وسلم يقول في اخر رده اللهم اني اعوذ برضالك من سطوك
واعوذ بمنا فانك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصى ثناء عليك
انت كما اثبتت على نفسك رواء الجنة وهو عام في جميع السنة
قال الترمذي ولا تعرف شيئا في القوت احسن من هذا او قال

قوله لا يذل من واليت
المضارعة وكسر على فيه قهرا

الخطابي في هذا معنى لطيف وذلك انه صلى الله عليه وسلم
 سأل الله سبحانه وتعالى ان يجير برصاه من يحظه وهما ضل
 متقابلان وكذلك بالعقوبة ثم لجأ الى ما لا ضد
 له وهو الله سبحانه وتعالى اظهرا للعجز والافتقار وفرغ
 منه اليه فاستغاده منه انتهى وقال ابن الصيا وقوله
 منك اي من مكرها تله من لم يحسن دعا الفتوت الذي ذكرناه
 قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى يقول اللهم اغفر لي
 ويكرها ثلاث مرات او يقول اللهم ربنا انتا في الدنيا حسنة
 وفي الآخرة حسنة وقسا عذاب النار قاله الكمال وفي مجمع
 الروايات والتحسين هو اختيار مشايخنا او يقول يارب يارب
 يارب ثلاثا ذكره الصمد الشهيد ونسبه الى قتادى ثم قد
 كذا في التحسين انتهى وقال صاحب البحر في ثلاثة اقوال تحتالة
 واذا اقتدي بمن يقتت في البحر كشافى قام معه في حال
 فتوته ساكتا في الاظهر ليتابعه فيما يجب عليه متابعتة
 وهو القيام وقيل بطيل الركوع الى ان يفرغ الامام من فتوته
 وقيل يتقدم وقيل يسجد الى ان يدركه فيه تحقيقا لمخالفته
 والاول اظهر وهو الغيا م معه لوجوب المتابعة في غير الفتوت
 وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يتابعه لانه
 منع للامام والفتوت مجتهد فيه وصار كتكبيرات العبد
 والفتوت في لوتر بعد الركوع ولها انه منسوخ على ما تقدم
 فصار كما لو كبر خمس في الجنازة حيث لا يتابعه وهذا الاختلاف

دليل

دليل على انه يتابعه في قراءة الفتوت في لوتر كونه ثابتا
 بيقين فصار كالشأن والشهد وتيسر الركوع كافي الفتح
 والتبيين وشرح الديري ولو اقتدي بمن يرى سنة الوتر
 صح للاتحاد ولا يختلف باختلاف الاعتقاد في الوصف
 كذا في البحر وقال في محل اخر وفي اقتداء الحنفى بمن يراه سنة
 لاختلاف المشايخ انتهى وفي فتح القدير قال الشيخ الامام الحليل
 ابو بكر محمد بن الفضل يصح الاقتداء بمن يرى سنة الوتر
 لوجود اصل نيته الوتر انتهى **تنبيه** يشترط لصحة الاقتداء
 بالشافى ونحوه في الوتر وصل ركعاته الثلاثة فيوديه بتسليمه
 واحدة فان سلم على راس الركعتين منه لا يصح وهو قول اكثر
 وقال ابو بكر الرازي يجوز الاقتداء او يصلى معه بغيره وقيل
 اذا سلم الامام على راس الركعتين يقوم الموتر ويتمه منفردا
 كما في البحر والتبيين وغيرهما واذا اقتدي به في البحر يقوم معه
 في حال الفتوت ويرسل يديه في جنبتيه لان وضع اليدين على اليسار
 انما يكون في قيام فيه ذكر مننون وقد بنا الكلام على الاقتداء
 بالمخالفة في باب الاسامة **واذا نسي الفتوت في الثالثة الوتر**
وتذكره في الركوع او في الرفع منه اي من الركوع لا يقتت على
الصحيح لا في الركوع الذي تذكر فيه ولا بتدالرفع منه وتسجد
 للشهو ولو قنت بقدر رفع راسه من الركوع لا يعيد الركوع
 كما قال الكمال عن قاض خان فان عاد الى المقام وقنت ولم يعد
 الركوع لم يفسد صلاته لان ركوعه قائم لم يرد تقض انتهى

الله

وفرق بين هذا وبين تكبير العيد فانه لو تذكر في الركوع ياتي به
والوجه ان الفتوت تحلة القيام المطلق وقد فات ولا يمكن
نقض الركوع لان الركوع فرض والفتوت ليس بفرض فلا يجوز
نقضه له لانه دونه فاما تكبير العيد فتحلة لم يقف لانه
شرع في حال القيام وفيما يجري مجراه كذا في معراج الدراية
وسجد للمسلمين والفتوت عن محله الا صلى فسجد الشهور
ولجئ عليه قنت بعد الرفع ولم يقف لانه ان قنت فقد
قدم واخر وان لم يقف فتركه الواجب اصلا **ولور كع الاما**
قبل فراغ المقتدي من قراءة الفتوت او قبل شروعه فيه
وخاف فوت الركوع مع الامام تابع امامه لان اشتغاله
به يفوت واجب المتابعة فيكون اولى وان لم يخف فوت
المشاركة في الركوع يقف جميعا بين الولجين **ولو ترك**
الامام الفتوت ياتي به الموتران امكنه مشاركة الامام
في الركوع لجمعه بين الولجين بحسب الامكان **والا يمكنه**
المشاركة تابعه لان متابعته اولى وقد مناهما يفعل
المقتدي اذا تركه الامام ونظائره **ولو ادرك الامام**
في ركوع الثالثة من الوتر كان مدركا للفتوت حكما
فلا ياتي به فيما سبق به قال الكمال اجتمعوا على ان المسبوق
بركعتين اذا اقتسم الامام في الثالثة لا يقف مرة
اخرى وعن ابي الفضل تسويته بالشاك وسياتي في سجود
الشهواتي قال الديري لانه قنت ثانيا يتكرر الفتوت

في محل

٢٤٧
٢٤٨

في محل غير مشروع **ويوتر جماعة استحبابا في رمضان فقط**
عليه اجماع المسلمين لانه نفل من وجه والجماعة في النفل في غير
التراويح مكرومة فالاحتياط تركها في الوتر خارج رمضان
وعن شمس الائمة هذا اذا كان على سبيل التداخي اما لو اقتدي
واحد بواحد او اشيان بواحد لا يكره واذا اقتدي ثلاثة بواحد
اختلف فيه وان اقتدي اربعة بواحد ذكره اتفاق من الفسخ
والتيبين وغيرها **وصلاته اي الوتر مع الجماعة في رمضان**
افضل من ادائه منفردا لغير الليل في اختيار قاضي خان
قال قاضي خان رحمه الله تعالى هو الصحيح لانه لما جازت الجماعة
كانت افضل ولان عمر رضي الله عنه كان يومهم في الوتر **وصح**
غير اي غير قاضي خان خلافة قال في النهاية بعد حكايته هذا
قال ولحقار علما وانا ان يوتر في منزله لا بجماعة لان الصحابة
رضي الله عنهم لم يجتمعوا على الوتر بجماعة في رمضان كما اجتمعوا
على التراويح لان عمر كان يومهم فيه في رمضان واي يركب
كان لا يومهم وفي فتح القدير والبرهان ما يقتضي ارجحية
الاول لانه صلى الله عليه وسلم كان او ترهم ثم بين العذر
في الترك وهو خشية ان يكتب علينا قيام رمضان وان
ال خلفاء الراشدين فعلوه ومن تلحق عن الجماعة فيه لمحب
ان يصل لغير الليل والجماعة فيه اذا كانت متعذرة فلا
يدل على ان افضل فيه ترك الجماعة لمن احب ان يوتر
لغير الليل **تنبيه** قلنا ان من او تر قبل النوم ثم قام في الليل

فصل في نافلة لا كراهة فيه ولا يؤثر ثانياً لقوله صلى الله عليه وسلم
لا وتران في ليلة رواه الخمسة الا ابن ماجه وزعمه ترك
المسح المفاذ بقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا الخصالكم بالليل
وترا انتهى وهذا في غير رمضان لجمعه بين فضيلة الجماعة
في الوتر والتجديد آخر الليل **فصل في بيان النوافل** عبر
بالنوافل دون الشن لان النفل اعم اذ كل سنة نافلة ولا
عكس **اعلم** ان المشروع ينقسم الى قسمين عزيمة ورخصة والفرق
هي الاصل وهي اربعة انواع فريضة واجب وسنة ونفل وقد
مضى الاولان وهما **بيان السنة** والنفل وقدم السنة
لانها اقوى من النفل وكان اقرب الى الواجب والفرض ثم
النفل في اللغة عبارة عن الزيادة ومنه سميت الفريضة
نفلا لانها زائدة على ما وضع له الجهاد وهو اطلاق كلمة الله تعالى
ومنه قول لبيد ان تقوى ديني خير نفل
وسمى ولد الولد نافلة لهذا وفي الشرع النفل عبارة عن فلتا
ليس بفرض ولا واجب ولا مستنون وقال القاضي الامام ابو زيد
رحمه الله النوافل شرعت لجبر نقصان تمكن في الفرض لان العبد
وان علت رتبته لا يخلو عن تعصير حتى ان واحدا لو قدر ان
يصلي الفرائض من غير نقصان لا يلام بترك الشن من الجوهرة
والمتصفي والدرية وفيها قال القاضي خان السنة قبل المكتوبة
شرعت لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في ترك
ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه **سنة**

بلغت

بيان نافلة النوافل

قدتنا

٢٤٨
٢٤٩

قدتنا تفسير السنة وهي الطريقة مرضية كانت او غير مرضية
وفي الشريعة هي الطريقة المسكوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب
وهي تتناول قول النبي صلى الله عليه وسلم وقوله وفي تناول اطلاقها
سنة الصحابي خلاف وقال صاحب النهاية هي نافلة رسول الله
صلى الله عليه وسلم على طريق المواظبة ولم يتركها الا بذكر كذا في
التوضيح والسنة على قسمين موكدة ومندوب شرع في الموكدة فقال
سنة موكدة ركعتان قبل فرض الفجر وابته ابهاما من
الموكدات تبعا للمداية لانها اقوى الشن حتى دوي الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله لو ضلها قاعدا من غير عذر لا يجوز
وذكر المرغيناني عن ابي حنيفة انها واجبة وقالوا العالم
اذا صار مرجحا للفقوى جازله ترك سائر الشن لحاجة
الناس لاستة الفجر كما في الفتح والدرية لقوله صلى الله
عليه وسلم ركعتا الفجر احب الي من الدنيا وما فيها وفي
لفظ خير من الدنيا وما فيها رواه مسلم وقوله صلى الله
عليه وسلم لا تتركوا ركعتي الفجر فان فيها الرغائب وقوله
صلى الله عليه وسلم لا تدعوهما وان ظردتكم الخيل ولقوله
عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
ويدع ولكن لم اراه ترك الركعتين قبل صلاة الفجر في سفر
ولا حضر ولا صحة ولا سقم رواه الطبراني وقوله ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن على شيء من النوافل اسد منها
منه على الركعتين قبل الفجر رواه الشيخان كذا في البرهان

هذه

الآلة

والرغاي جمع رغبة وهي الغطا الكثير وما يرغب فيه من
نفائس الاموال وفي المبسوط ابتداء سنة الظهر لانهما اول
صلاة في الوجود لان السنة تتبع للفرض واول صلاة فرضت
صلاة الظهر تبنى اول صلاة صليت بعد الافتراض ثم اختلف
في افضل بعد ركعتي الفجر قال الحلواني ركعتا المغرب فانه
صلى الله عليه وسلم لم يدعهما سفرا ولا حضرا ثم التي بعد الظهر
لانها سنة متفق عليها بخلاف التي قبلها لانها قبل هي
للفصل بين الاذان والاقامة ثم التي بعد العشاء التي قبل
الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقيل التي بعد
العشاء والتي قبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها سواء قيل التي
قبل الظهر اكدر وصححه المحسن وقد احسن فقال كما في التراتبية
وهو الاصح انتهى لان نقل المواظبة الصريحة عليها اقوي
من نقل مواظبة على غيرها من غير ركعتي الفجر وسنة
مؤكدة **ركعتان بعد الظهر** وسنة كراهة يندب بعد الظهر
اربعة ركعات وسنة مؤكدة ركعتان **بعد المغرب** ويسحب
ان يطيل القراءة في سنة المغرب فقد روي انه صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ في الاولى منها الترتين وفي الثانية تبارك الذي
بيده الملك كذا في الجوهرة وعن الشافعي قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ركعتين قبل ان ينطق
مع احد يقرأ في الاولى الحمد وقل يا ايها الكافرون وفي الركعة
الثانية بالحمد وقل هو الله احد يخرج من ذنوبه كما يخرج

للحياة

الحياة من كتمانها قال الشيخ ابو الحسن البكري اخرج ابن الجار
في تاريخه **وركتان بعد العشاء** وسنة مؤكدة **اربعة**
ركعات قبل الظهر لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك الاربع
قبل الظهر لم تنله شفاعتي كذا في الاختيار ولما في حديث
ابي ايوب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل
الظهر اربعا اذا زالت الشمس فساله ابو ايوب لانصاري
عن ذلك فقال ان ابواب السما تنفتح في هذه الساعة فاجب
ان يصعد لي في تلك الساعة خضر قلت اني كل من قرأه قال نعم
قلت اي فضل يدين به سلام قال لا كفا في الرهان ولقوله
صلى الله عليه وسلم ما من عبد مسلم يصلي في كل يوم ثنتي
عشرة ركعة تطوعا من غير الفريضة الا بنى الله له بيتا في
الجنة رواه مسلم زاد الترمذي والنسائي اربعا قبل
الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين
بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة **وسنة مؤكدة**
اربعة ركعات قبل الجمعة لقول ابن عباس وعلي رضي الله عنهما
كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة اربعا لا يفصل في شيء
منهن **واربع ركعات بعد العشاء** لان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يصلي بعد الجمعة اربع ركعات يسلم في اخرهن رواه الحافظ
ابو عبد الله الاسود في النسخ والمنسوخ كذا في البيهقي
للجلال السيوطي رحمه الله ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا
صليتم بعد الجمعة فصلوا اربعا فان عجل بك شيء فصل ركعتين

في المسجد وركعتين اذا رجعت رواة الجماعة الا البخاري وقوله
بنتليمة متعلق بقوله واربع فهو قيد في الرباعيات
وتقدم دليله وقال الزيلعي حتى لو صلاها بنسليمتين
لا يعتد بها عن السنة انتهى ولعله مفيد بعدم العذر
لانه يرد ما علمته من قوله صلى الله عليه وسلم فان عجلت
شي الحديث ثم شرع في بيان القسم الثاني وهو المستحب
فقال **وندى** اي استحباب **اربع** ركعات **قبل العصر** لما
روي ابن عمر رضي الله عنهما انه عليه السلام قال من صلى اربع ركعات
قبل العصر لم تمسه النار كذا في الشميلي وفي شرح الوجيز
روي انه عليه السلام قال رحم الله امرأً يصلي اربع ركعات قبل العصر
وقال عليه السلام من صلى قبل العصر اربعاً كانت له الجنة من
النار كذا في المبسوط وخير محمد بن الحسن والقدر في المصلي
يقن ان يصلي اربعاً او ركعتين قبل العصر لاختلاف الاثار
قال السلي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي
قبل العصر ركعتين رواة ابو داود ورواه الترمذي واحمد
فقال لا اربعاً بل ركعتين وقال صلى الله عليه وسلم رحم الله امرأً
صلى قبل العصر اربعاً انتهى من الدراية والفتح والرهان **وندى**
اربع قبل **العشا** لما قاله في الاختيار شرح المختار استحباب
ان يصلي قبل العشا اربعاً وقيل ركعتين وبعدها اربعاً وقيل
ركعتين وعن عايشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يصلي
قبل العشا اربعاً ثم يصلي بعدها اربعاً ثم يصلي حتى انتهى

وذكر في المحيط

وذكر في المحيط ان تطوع قبل العصر باربع وقبل العشا باربع
فحسن لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يواظب عليهما انتهى
وفي معراج الدراية والاربع قبل العشا خير فيها بدليل
ان محمد سماه في الاصل حسناً ولم يذكرها من الشئ الروا
انتهى فمن قال انه لم يذكر في خصوص الاربع قبل العشا
لعله لم يطلع على ما قاله صاحب الاختيار وما ذكرناه ايضا
وندى اربع **بعد** اي العشا لما روي عن الاختيار وقوله
صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر اربعاً كان كأنما تفجر من ليلته
ومن صلاهن بعد العشا كان كمثل من من ليلة القدر وفي فوائد
الاستغنى يقرأ بعد الفاتحة في الاولى آية الكرسي ثلاث مرات
وفي الثانية قل هو الله احد ثلاثاً وفي الثالثة قل اعوذ برب
الفلق ثلاثاً وفي الرابعة قل اعوذ برب الناس ثلاثاً وفي
الملقط في الثانية والثالثة والرابعة الاخلاص والموذ
مرة في كل ركعة كذا في الدراية **وندى** **ست** ركعات **بعد المغرب**
لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات
كتب من الاوابين وتلى قوله تعالى انه كان للاوابين غفوراً
والاواب الذي اذا ذنب ذنباً باذراً الى التوبة وعن ابي هريرة
انه عليه السلام من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم
فيما يليهن بسوء عدل له عبادة ثلثي عشرة سنة
وعن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام قال من صلى
بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة وعن

٢٥١

بت

يقن

ابن عباس أنه عليه السلام قال من صلى أربع ركعات بعد المغرب
قبل أن يكلم أحداً أرفعت له في عليين وكان كمن أذرت له ليلة القدر
في المسجد الأقصى وهو خير له من قيام نصف ليله وعن ابن عمر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى ست ركعات بعد
المغرب قبل أن يكلم عقره بها ذنوب خمسين سنة وروى
الطبراني عن عمار بن ياسر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت ذنوبه وإن كانت
مثل زبد البحر من ينبوع الجلال الشويح والذراية والآيات
وشرح الديري والست بثلاث تسليمات كافي التجنيس والمزيد
وذكر الغزنوي أنها بتسليمتين وفي الدرر بتسليمة انتهى
وعلى قول الأمام أن الأفضل في الليل والنهار ربيع يسجد
كلام الغزنوي وعلى قولها كلام التجنيس لأنها نقلت ليلاً انتهى
تنبيه عطفنا المندوبات على الموكدات كما في الكنز
وغيره من المغتبرات وظاهر العطف يقتضي المناصرة انتهى
وفي الذراية يستحب الأربع بعد الظهر لما روي من حديث
أرجب أنه عليه السلام قال من حافظ على أربع ركعات
قبل الظهر وأربع بعد حرمه الله على النار انتهى ومثله في
الاختيار انتهى وظاهره يقتضي أن الأربع التي بعد الظهر
يحسب منها الركعتان الموكدات وإليه مآل الكمال رحمه الله
كما سنده ولكن قال في الزهان صرح جماعة من المشايخ باستحباب
أربع بعد الظهر لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى أربعاً قبل الظهر

دارين

وأربعاً بعد حرمه الله على النار رواه أبو داود والترمذي
والنسائي ثم قيل أنها غير الرابطة وقيل معها انتهى
ويحتمل أن يكون مراده بعد الخلاف ما ذكره الكمال رحمه الله
تمالي من الاختلاف بين أهل عصره في مالتين **أحدهما**
هل الستة الموكدة محسوبة من المسحوب في الأربع بعد الظهر
وبعد العشاء في الست بعد المغرب أولاً الثانية على تقدير
انها من أهل يودي لكل بتسليمة أو بتسليمتين ومآل
الكامل رحمه الله إلى الأول فيهما وإطال الاستدلال الكلام
عليه كما هو دأبه رحمه الله قال صاحب البحر وظاهر كلام المحقق
ابن القمام أنه لم يجمع عليه في كلام من تقدمه انتهى وقد
علمت ما نقلناه من الأقوال في الست بعد المغرب من كونها
بتسليمة وتسليمتين وواحدة **ويقصر المستقل في الجلوس**
الأول من السنة الرابعة الموكدة وهي التي قبل الظهر والجمعة
وبعد ما على قراءة **الشمس** إلى وأشهد أن محمداً عبده ورسوله
وإذا تشدد في الآخر يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد وإذا
قام إلى الشفع الثاني من الربعية الموكدة **لا ياتي في ابتداء**
الثالثة بدعاء الاستفتاح كما في فتح القدير انتهى وهو الأصح
كما في شرح المنية انتهى لأنها لتأكلها استهتت الفرائض
ولهذا الخلاف في وجوب سجدة في السهو على من زاد على التشهد
فيها كما في الدرر والغرر وشرح الديري انتهى ولا يتصل شفعته
ولا خيار المخيرة إذا علموا وهما في الشفع الأول بالانتقال

الى الشفع الثاني ولو نظمت عليه رويته في الشفع الاول فانتقل
الى الثاني فخرجت لا يلزمه كمال المهر لعدم صحة الخلق كما اذا
كان ذلك في الظهر كذا في فتح القدير **بخلاف** الرباعيات **المندوبة**
فليست في ابتداء كل شفع منها كذا في الدراية عن المجتبي عن غير
اشاده لاحد وفي الحافظة قتيده بان عند البعض وينفذ ايضا
كما في شرح الارشاد كذا في الدراية ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
في كل جلوس منها لا تتفاضل في الفرضية فيها فيعتبر كل شفع منها
صلاة على حدة وقال في شرح المسئلة الاستفتاح وخروج
ليست مروية عن المتقدمين من الامة وانما اختيار بعض المتأخرين
واذا صلى فله اكثر من ركعتين وانما اربعاً **ولم يجلس الا في آخرها**
فالقياس فسادها وبه قال زفر وهو رواية عن محمد وفي الاستحسان
لا وهو قوله **صح** نقله **استحسانا** لانها صارت صلاة واحدة
لان التطوع كما شرع ركعتين شرع اربعاً ايضا فكانت صلاة واحدة
وفيها الفرض بالجلوس لآخرها لان افتراض القعدة للحتم فاذا لم يحتم
الا بعد الرباعية صارت من ذوات الاربع ويجوز ترك القعود
على الركعتين ساهياً بالسنن ويجيب العود اليه اذا تذكر بعد
القيام ما لم يسجد كذا في الفتح وقد روي مسلم انه صلى الله
عليه ولم صلى تسع ركعات لم يجلس الا في الثامنة ثم يقض
بني للتاسعة كما سذكره **تنبيه** قيدنا صحتها باتمامها
اربعا لانه قال في الحاوي الحصري اذا انتقل بثلاث ركعات
ولم يجلس الا في اخرها لجار عند المتقدمين لان المغرب يجوز

ممثل

ممثل هذه الصفة فكذا النافلة كالاربعة سواء قال المتأخرون لا يجوز
لان القعدة المشروعة قد تركها فالتى قلنا هي في غير موضعها
لان القعود في الثالثة غير مشروع في التوافل فصار كانه لم يتعد
اصلاً بخلاف الاربع فان القعود في اخرها فتود في موضعه فيجوز
فاذا لم تجزه الثلاث عن شيء على هذا القول ولزمه قضاء ركعتين
فيلزمه بالثالثة شيء قال ان كان ساهياً فلا شيء عليه
لانه شرع في مظنون وان كان عامداً لزمه ركعتان في قول أبي يوسف
رحمه الله لبنا التهمة وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه
شي لان البناء على الفساد بترك القعود لا يلزمه شيئاً على الصحيح
من مذهبه ومتى قلنا انه لجرائته هذه الثلاثة عن تسليمة
على ما قاله المتقدمون من اصحابنا فليلزمه شيء اخر لا يحل
الثالثة قال ان كان ساهياً لم يلزمه وان كان عامداً يجب
ان يلزمه ركعتان في قول أبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
لانه قد صحت الثالثة حيث حكم بصحة التهمة حتى قد في
اخر الصلاة ولكن لم يكلفها بضم الحزري اليها فيلزمه القضاء انتهى
وقوله وان كان عامداً يجب ان يلزمه ركعتان في قول أبي حنيفة
يقتضي قوله المقابل للصحيح لما قدمه انتهى وفي الخلاصة لو صلى
التطوع ثلاث ركعات ولم يقعد على راس الركعتين الاصح انه
نفس الصلاة ولو صلى ست ركعات او ثمان ركعات بقية
واحدة اختلف المشايخ فيه والاصح انه على هذا نقس في القيا
وفي الاستحسان لا وقال الامام السرخسي الاصح انها نقس قياً

س

واستحسانا والوتر حكمه حكم التطوع عند محمد واما عند ابي حنيفة
 ففيه قياس واستحسان ففي الاستحسان لا يفسد وفي القياس
 يفسد عنده وهو المأخوذ هكذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله
 تعالى انتهى **وكره الزيادة على اربع بتسليمة في نفل النهار والزيادة**
على ثمان ليلا بتسليمة واحدة لانه عليه السلام لم يزد عليه
 ولو لا الكراهية لزد تعظيما للجواز وهذا اختيار اكثر المشايخ
 وصح الشيخ عده كراهة الزيادة عليها لما في صحيح البخاري
 عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة
 ثم يصلي اذا سمع النداء ابا الصبح ركعتين خفيفتين فتبقي
 العشر نفلا اي والثلاثون تراكها في البرهان وفي المعراج والاصح
 انه لا يكثر لان فيه وصلا بالعبادة وهذا افضل انتهى وكان
 صلى الله عليه وسلم يقول في دعائه اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري
 نورا وفي سمعي نورا وعن عيسى نورا وعن يساري نورا وفوقي نورا
 وتحتي نورا واما في نورا وضل في نورا واجعل لي نورا وفي رواية
 واعظم لي نورا يدل واجعل لي رواه الستة كما في الفتح **والافضل**
فيهما اي الليل والنهار رباع عند الامام الاعظم ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها انه عليه السلام
 كان يصلي بالليل اربع ركعات لا تسلك عن خستين وطولهن
 ثم يصلي اربعا لا تسلك عن خستين وطولهن رواه مسلم والبخاري
 وما روى عن عائشة اتفاقا انه عليه السلام كان يصلي الضحى
 اربعا ولا يفصل بينهما بسلام وثبت مواظبته صلى الله عليه وسلم

على

بلغ نقابا علم
 خط فربما كان
 المؤلف
 من المؤلفين

على الاربع

على الاربع في الضحى ولانه ادة ومخرجة فيكون اكثر مشقة قال
 عليه السلام افضل الاعمال احمرها ولهذا لو قدر ان يصلي اربعا
 بتسليمة لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى القلب يخرج كافي النبيين
 والاختيار والفتح والدرية **وعند** اي عند ابي يوسف ومحمد
الافضل في النهار كما قال الامام في الليل مثنى مثنى كما في الدراية
 وفي التتبع **وبه** اي بقولها **يفي** ابتاع الحديث وهو قوله عليه
 السلام صلاة الليل مثنى مثنى انتهى وفي البرهان في الصحيحين
 عن ابن عمر قال دخل يا رسول الله كيف تأمرنا ان نصلي من الليل
 قال يصلي احدهم مثنى مثنى فاذا خشي الصبح صلى واحدة
 فاوترت له ما صلى من الليل انتهى وتأويل لفظ مثنى بشفع
 لا وتر مردود بصريح ما رواه الطحاوي عن الزهري عن عروة
 عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم كان يسلم بين
 كل اثنتين ثم قال وهذا الباب انما يؤخذ من جملة التو
 والاتباع لما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وامر به
 وفعله اصحابه من بعده فلم يخد عنه من فعله ولا قوله
 انه باح انه يصلي في الليل بتكبير اكثر من ركعتين وبدا
 تلخذه وهو اصح القولين في ذلك انتهى قال صاحب البرهان
 الا انه يرد عليه ظاهر ما أخرجه مسلم من حديث عائشة
 في حديث طويل قالت كنا نعدله صلى الله عليه وسلم سواكه
 وظنوره فيبعثه الله ما شاء ان يبعثه من الليل فيتسوك
 ويتوضا ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها الا التامة

قيت

لك

الله

فيذكر الله ويحس ويدعو ثم ينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلي
 التاسعة ثم يقعد فيذكر الله ويحس ويدعو ثم يسلم تسليماً
 يسمعنا وهو في غير مسلم كان يوتر بتسع ركعات الا ان
 اتفاق الامة على القعود على راس كل شفع لما روينا دليل
 انتسأخه او انه من حضايضه انتهى **قل** **ت** ليس
 مراد الطحاوي نفي الوجدان من اصله بل وجدان ما ليس
 معارضاً ولا خاطراً ولا منسوخاً ويكون المروي في مسلم
 محتملاً لبيان الصحة لو فعل لا ندب الفعل ولذا قال في
 الاختيار وصلاة الليل ركعتان بتسليمة او اربع او ست
 او ثمان وكل ذلك تفعل في سجدة صلى الله عليه وسلم انتهى
 والشان في بيان الافضل **والجواب** المحققين الهام
 عن دليلهما بان لفظ الحديث اما مثنى فحق الفصيحة
 بالنسبة الى الاربع او في حق الاباحة بالنسبة الى الفرد ويخرج
 احدهما لا يكون الا بمرح وقد ورد فعله صلى الله عليه وسلم على
 كلا الخون لكن عقلاً ان زيادة فضيلة الاربع بانها اكثر
 مشقة على النفس بسبب طول تقييدها في مقام الخدمة
 وراية صلى الله عليه وسلم قال انما اجر لك على قدر نصبك
 فحكمنا بان المراد الثاني وهو الاباحة اي بيلح مثنى لا
 ولحظة او ثلاثاً انتهى **مختصاً** **وصلاة الليل** خصوصاً في
 الثلث الاخير منه **افضل من صلاة النهار** لانه اشق على
 النفر وقد قال تعالى تجافي جوبهم عن المضاجع الاية وقال

تعالى

تعالى ان ناشية الليل الاية وكونه وقت الخلق وعرض
 الاخصان هل من داع هل مستغفر هل من مستزرق
 واما صفتها فقد قال في شرح المنية انها مشقة وقلنا
 مثله كما سنده ولكن قال الكمال بن الهمام بقي ان صفة
 صلاة الليل في حقنا الشبهة او الاستحباب يتوقف
 على صفتها في حقه صلى الله عليه وسلم فان كانت في حقه فرضاً
 فهي مستدوية في حقنا لكن الادلة القولية فيها انما
 نقيدها للندب والمواظبة العقلية ليست على تطوع ليكون
 سنة في حقنا وان كانت تطوعاً فسنة لنا وقد اختلف
 العلماء في ذلك فذهبت طائفة الى انها فرض عليه وعليه
 كلام الاصوليين من مشايخنا متمسكون بقوله تعالى
 قر الليل الا قليلاً الاية وقالت طائفة تطوع لقوله تعالى
 ومن الليل فتعبد له نافلة لك والاولون قالوا لا شافاً
 لان المراد بالنافلة الزائدة اي زائدة على ما فرض على
 غيرك اي بقدر فرضك ايدالك على ما فرض على غيرك
 وربما يعطى التقييد بالمجبرور ذلك فانه اذا كان الفعل
 المتعارف يكون كذلك له ولغيره واستدعن مجاهد
 والحسن وابي مائة ان تسميتها نافلة باعتبار كونها
 في حقه صلى الله عليه وسلم عاملة في رفع الدرجات بخلاف
 غيره فانها عاملة في تكفير السيئات لكن في مسلم وابي
 داود والنسائي عن سعيد بن هشام قال قلت لعائشة

ورضي الله عنها يا أم المؤمنين اجزييني عن خلق رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قالت الست تقرأ القرآن قلت بلى قالت فان خلق بني الله
 كان القرآن قال ففهمت ان اقوم ولا اسأل لكل عن شيء حتى اموت
 ثم بدلي فقلت انبيئي عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت
 الست تقرأ يا ايها المزمع لليل الا قليلا قلت بلى قالت فان
 الله تعالى فترض قيام الليل في اول هذه السورة فقام بني الله
 صلى الله عليه وسلم حولا وامسك الله تعالى خاتمها اثني عشر شهرا
 في الشاخي انزل الله في اخر السورة التحقيف فصار قيام الليل
 تطوعا بعد فرضه ثم قال **الكامل** فمذا يتقضى انه نسخ
 وجوبه عنه صلى الله عليه وسلم انتهى أي فيكون سنة في حقنا
وطول القيام في الصلاة لئلا اوصلنا أحب من كثرة السجود
 لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة طول الفتوت أي
 القيام ولان القراءة تكثر بطول القيام وبكثرة الركوع والسجود
 يكثر التسيب والقراءة افضل منه واجتماع ركعتي القراءة والقيام
 افضل لانهما من اجزاء الصلاة وكان افضل من اجتماع ركعتي
 السجود مع سنة التسيب كما في التبيين والبرهان وقال في البحر
 وهكذا نقل الطحاوي عن محمد في شرح الآثار وصححه في البداية
 ونقتل في الحنبلي عن محمد خلا فهو ان لثمة الركوع والسجود
 افضل لقوله عليه السلام للتائب عليك بكثرة السجود والآخر
 اعني على نفسك بكثرة السجود وفتولاه عليه السلام اقرب
 ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولان السجود غايته التواضع

والعبودية

٢٥٥
 ٢٥٦
 والعبودية ولتفاضل الأدلة توفقت الامام احمد في هذه
 المسئلة ولم يحكم فيها بشي وفصل الى يوسف رحمه الله تعالى
 فقال اذا كان له ورد من الليل بقراءة من القرآن فالافضل ان
 يكثر عدد الركعات ولا فطول القيام افضل لان القيام في
 الاول لا يختلف ويضم اليه زيادة الركوع والسجود **فصل**
في تحية المسجد وصلاة الضحى والحياء الليالي وغيرها
من تحية المسجد ركعتين يصليهما في غير وقت مكرره
قبل الجلوس لقوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم المسجد
 فلا يجلس حتى يركع ركعتين وكونهما في وقت غير مكرره ذكرنا
 وجهه في محله **واداء الفرض ينوب عنها** قاله الربيعي وكذا
كل صلاة اذاها اي فعلها عند الدخول بلانية التحية
 لانها لتعظيمه وحرمة واي صلاة صلاها حصل ذلك
 كافي البدائع فلو نوى التحية مع الفرض فظاهر ما في المحيط
 وغيره انه يصح عندهما وعند محمد لا يكون دخلا في الصلاة
 فانهم قالوا لو نوى الدخول في الظهر والتطوع فانه يجوز عن
 الفرض عند لي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة وعند محمد
 لا يكون دخلا ولا تقوت بالجلوس عندنا ولكن الافضل
 فعلها قبله لما روينا ولذا قال العامة العلماء يصليهما كما
 دخل وقال بعضهم يجلس ثم يقوم فيصليهما وانما قلنا بانها
 لا تسقط بالجلوس لما خرجه ابن جابر في صحيحه عن ابي ذر
 قال من طفت المسجد فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس

وحده فقال يا ابا ذر ان للمسجد تحية وان تحيته ركعتان
فقم فاركعها فمقت فركعتيها انتهى قاله صاحب البحر واذا تكر
دخوله يكفيه ركعتان في اليوم وقال في البرهان وندب ان يقول
عند دخوله المسجد اللهم افتح لي ابواب رحمتك وعند خروجه
اللهم اني اسئلك من فضلك لا اله الا انت صلى الله عليه وسلم به
رواه مسلم **وندى ركعتان بعد الوضوء قبل جفاه** لقوله
صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يتوضا فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي
ركعتين يقبل عليهما بقلبه الا وحيث له الجنة رواه مسلم
كذا في البرهان **وندى صلاة الضحى على الراح وهي اربع ركعات**
لما رويناها قريبا عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يصلي الضحى اربعا ولا يفضل بينهما بسلام ولما في صحيح
مسلم عن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يصلي الضحى
اربعة ركعات وينادي ما شاء فلذا قلنا ندى اربع **فضاعدا**
الى ثنتي عشرة ركعة لما روي الجراغي في الكبير عن ابي الدرداء
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى ركعتين
لم يكتب من الغافلين ومن صلى اربعا كتب من العابدين ومن
صلى ستا كفي ذلك اليوم ومن صلى ثمانيا كتبه الله من القانتين
ومن صلى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتا في الجنة وما من
يوم وليلة الا الله من يمن به على عباده وصدقة وما من الله
على احد من عباده افضل من ان يلمه ذكره قال المستذري
ورواته ثقاة كذا في البحر في وقت الضحى وابتلوه من

ارتفاع

٢٥٧

ارتفاع الشمس الى ذوالها وندب صلاة الليل خصوصا القرة
واقل ما ينبغي ان يتنفل بالليل ثمان ركعات كذا في الجوهرية
وتفضلها اكثر من ان يحصر لقوله تعالى فلا تقلمنفسن من حقها
من قرة اعين للذين يتحاف في جنوبهم عن المضلج وفي صحيح مسلم
قال صلى الله عليه وسلم عليكم بصلاة الليل فانها تذاب الصلح
تلكم وقرية الى ربكم ومكفرة للسيئات ومنهاة عن الاثم
وفي الجوهرية قال عليه السلام من اطال قيام الليل خفف الله
عنه يوم القيامة انتهى وفي الجرائد فروعنا لا بد من صلاة
الليل ولو طرب شاة وما كان بعد صلاة العشاء
فمن الليل انتهى وهو يفيد ان هذه الستة تحصل في الشغل
بعد صلاة العشاء قبل النوم قاله صاحب البحر وقد منعت
الكمال التردد في تحيد الليل هل هو ستة في حقنا ام تطوعه
والمفاد منه انه ستة **وندى صلاة الاستحارة** وقد اصبحت
الستة عن بيها قال **سجابر** رضي الله عنه كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستحارة في الامور كلها كما يعلمنا
الشورى من القرآن **يقول** اذا هم احدكم بالامر بالسوء ركعتين
من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك
بقدرتك واسئلك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر
وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان
هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عجل
امري ولجله فاقدري لي ويسر لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم

بسم الله

ان هذا الامر شر في ديني ومعاشي وعاقبة امري اوقال عجل
 امري واجله فاضرفه عني واضرفني عنه واقدري لي الخير حيث كان
 ثم رضى به قال وليس لي حجة رواة الجماعة الا ما روي عن
 ان يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة امري وعجله واجله
 والاستخارة في الحج والجهاد وجميع ابواب الخير تحمل على تغيير
 الوقت لا على نفس الفعل واذا استخار مضى لما يشرح له ضده
 ويتبين ان يكررها سبع مرات لما روي ابن السني عن انس قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس اذا هممت بامر فاستخر
 ربك فيه سبع مرات ثم انظر الي الذي يسبق الي قلبك فان الخير
 فيه وندب صلاة الحاجة وهي ركعتان عن عبد الله بن ابي وني
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله
 او الى احد من بني ادم فليتوضا وليحسن الوضوء ثم يصل ركعتين
 ثم يمشي على الله وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل
 لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم
 الحمد لله رب العالمين اسئلك موجبات رحمتك وعزائم
 مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع
 لي ذنبا الا غفرته ولا همما الا فرجته ولا حاجة لك بيها
 رضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين رواة ابن ماجه والترمذي
 وضعفه وعن عثمان بن حنيف ان رجلا ضرب بالبصر اتي النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال ادع الله تعالى ان يعافيني فقال ان
 شئت دعوت وان شئت صبرت فهو خير لك قال فادعه فامره

ان يتوضا

ان يتوضا يحسن وضوءه ويدعو بهذا الدعاء اللهم اني اسئلك واتوجه
 اليك بنيتك محمد بنى الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد اني توجهت بك
 الى ربك في حاجتي هذه لتقضي لي اللهم فشفعه في قال الترمذي حسن
 صحيح كذا في شرح المنية وندب لحيالها في العشر الاخير من رمضان
 لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 اذا دخل العشر الاخير لحيال الليل وايقظ اهله وشدا لميزر متفق
 عليه ولاحد ومسلم كان يجتهد في العشر الاخر ما لا يجتهد في غيره
 والقصد منه لحيال ليلة القدر قال تعالى ليلة القدر خير من الف
 شهر قال المنصورون اي قيامها والعمل فيها خير من العمل في الف شهر
 ظلية منها وفي الصحيحين عن ابي هريرة مرفوعا من قام ليلة القدر
 ايمانا ولحسن باعفله ما تقدم من ذنبه زاد له دنا وتاخر
 وقال صلى الله عليه وسلم تخر واليلة القدر في العشر الاخر من
 رمضان متفق عليه فلذا قال معظم الائمة هي مختصة بالعشر
 الاخر من رمضان فتطلب فيه وقال ابن مسعود رضي الله عنه
 هي في كل سنة انتهى وبه قال الامام الاعظم ابو حنيفة في المشهور
 عنه لما قاله في البحر عن قاضي خان ان المشهور عن ابي حنيفة انها
 تدور في السنة وقد تكون في رمضان وقد تكون في غيره انتهى
 وفي المبسوط للشيخ من الاعتكاف ان المذهب عند ابي حنيفة
 انها تكون في رمضان لكن تتقدم وتتأخر عندها لا تتقدم ولا
 تتأخر انتهى وفي الفتاوى المصغرة ليلة القدر في رمضان
 عندهم بالخلاف اي عند ابي حنيفة وصاحبيه وعما ذكرناه في الايمان

لو ذكرنا الحالف ليلة القدر فان كان لا يعرف لاختلاف العلماء في ليلة
 القدر فهو على ليلة السابعة والعشرين من رمضان وبه اخذ
 الفقيه ابو الليث وان كان يعرف لا يتصرف الى ذلك والاختلاف
 فيه معروف عندهما اي عند اي يوسف ومحمد ان كان الحالف في نصف
 شهر رمضان فيمينه الى النصف من رمضان القابل وعند
 اي الامام ابو حنيفة الى ان يمضي كل ليالي رمضان القابل
 وعليها الفتوى والاختلاف بنا على ان ليلة القدر في رمضان
 عندهم بالاختلاف لكنه يقول عسي تتقدم او تتأخر وعندهما
 في ليلة بقيتهما لا تتقدم ولا تتأخر لكن لا تعرف فاذلحاح من
 رمضان القابل ذلك الوقت الذي ظف فيه علم انها ليلة
 القدر فيجئته انتهى وفي شرح الاقناع للحنا بلة انها تنقل
 في العشر الاخر من رمضان وليست معينة وحكي ذلك عن الاميرة
 الاربعة وعشرهم انتهى **وناب احيا ليلى السيدين** الفطر والاهني
 حديث من احيا ليلة العيد احيى الله قلبه يوم تموت القلوب
 رواه الدارقطني وسخت الاستغفار بالسحر والاكثار منه
 لقوله تعالى وبالاسحار هم يستغفرون وسيدا الاستغفار
 اللهم انت ربي لا اله الا انت خلقتني وانا عبدك وانا على
 عهدك ووعدك ما استطعت اعوذ بك من شر ما صنعت
 ابوء لك بنعمتك علي وابوء لك بذنبي فاغفر لي فانه لا يغفر
 الذنوب الا انت والدة عافيهما مستجاب كما سذكر ان شاء الله تعالى
ويستحب احيا ليالى عشر الحجته لقوله صلى الله عليه وسلم ما من

ايام

ايام احب الى الله تعالى ان يتعبد فيها من عشر ذي الحجة بعد ايام
 كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام القدر
 رواه الترمذي وغيره وفي صحيح ابن حبان عن جابر بن عمر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من ايام افضل عند الله من ايام ذكر
 الحجته وعن ابي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوم
 يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة وصوم عاشوراء
 يكفر سنة ماضية رواه الجماعة الا البخاري والترمذي وعن
 ان هريق رضي الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم
 يوم عرفة بعرفات رواه احمد وابن ماجه والمراد تفرغ الحاج
 للوقوف بذنبا وقوة الصوم بضعفه فكم له يستحب
احيا ليلة النصف من شعبان لانها تكفر ذنوب السنة وليلة
 الجمعة تكفر ذنوب الاسبوع وليلة القدر تكفر ذنوب الفجر
 ذكره التقي السبكي في تفسيره ولانها ليلة يقدر فيها الارزاق
 والاحوال والاعنسا والافقار والاعزاز والاذلال والاحت
 والامانة وعبر الحاج وعن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يستحب في اربع ليال سبحا فذكر
 منها ليلة النصف من شعبان ولانها ليلة الاجابة لما روي
 عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجمعة واول ليلة من رجب وليلة النصف من شعبان وكملت
 العيد وروي عبد الرزاق عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كان ليلة النصف من شعبان

وقال الامور بخبرها وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان اول كلامه وآخر كلامه
قوله لا اله الا الله غفر له ما بين ذلك ولهذا استحبوا
ان يلقن الضبي في اول ما يقدر على التكلم كلمة التوحيد ويلقن
ذلك عند موته ايضا ليكون اول كلامه وآخر كلامه وقد
استحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعله خبيب رضي الله
عنه عند رادة المشركين قتله من صلاته ركعتين وسماه
سيد الشهداء وقال هو رفيقي في الجنة فضأت سنة من ذلك
الوقت انتهى **فصل في صلاة النفل جالساً وفي الصلاة**
على الدابة وصلاة الماشي يجوز النفل انما اعتبر به ليشتمل
السنن المؤكدة وغيرها فيصح ان يصليها قاعداً مع القدرة
على القيام وقد حكى فيه إجماع العلماء ولا يرد عليه سنة الفجر
لانه يجوز ادائها قاعداً مع القدرة على القيام على القول
بسنتيها فلا يستثنى من النوافل شيء ولا يجوز على القول بوجوبها
ولذا قال الزيلعي وأما السنن الرواتب فنوافل حتى يجوز على
الدابة وعن أبي حنيفة انه ينزل لسنة الفجر لا يفتأ كذا من غيرها
وروي عنه أنها ولجبة وعلى هذا الخلاف ادائها قاعداً انتهى
وقال في البرهان وعن أبي حنيفة انه ينزل لراكب لسنة الفجر
ولا يصليها قاعداً بناء على رواية وجوبها انتهى وقال قاض خان
في فضل اداء التراويح قاعداً اتفقوا على انه لا يستحب بعذر
عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز بعذر واشدوا

بحاروي

بحاروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انه لو صلى سنة الفجر قاعداً
بعذر عذر لا يجوز فكذلك التراويح اذ كل واحدة منهما سنة مؤكدة
وقال بعضهم يجوز اداء التراويح قاعداً بعذر عذر وفرقوا بين
التراويح وسنة الفجر وهو الصحيح الا ان نوابه يكون على
النصف من صلاة القيام ووجه الفرق ان سنة الفجر سنة
مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح في التأكيد ونها فلا يجوز
النسوية بينهما انتهى وفي الخلاصة واما صلاة التراويح
قاعداً من غير عذر اختلف المشايخ فيه والاصح انه يجوز
واجمعوا ان ركعتي الفجر قاعداً من غير عذر لا يجوز كذا روي
الحسن عن أبي حنيفة انتهى ولا يخفى ما في حكايته الإجماع على
عدم جواز ركعتي الفجر حالة الجلوس من غير عذر لما قد علمت
وليس لإجماع الا على تأكيد ما فليتأمل ولما جاز النفل قاعداً
على كل حال لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر قاعداً
وكان يجلس في عامة صلاته بالليل تخفيفاً كما ذكره شيخ
الاسلام ولم يقبض صلى الله عليه وسلم حتى كان الترتب لانه
جالساً اي في النفل كما روت عائشة رضي الله عنها وفي رواية
عنها فلما اراد ان يركع قام فقرأ ايات ثم ركع وسجد وعاد
الى الفتور وقال في المعراج وهو المستحب في كل متطوع قاعداً
انتهى قلنا ولكن له اي كملتفل جالساً نصف اجر القائم
لقول صلى الله عليه وسلم من صلى قائماً فهو افضل ومن صلى
قاعداً فله نصف اجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف

تنقل النبي صلى الله عليه وسلم
بعد الوتر فلا يكون انتهى

لجر القاعد واداء الجماعة الامتثال لان الصلاة خير موضوع فلو
 شرط القيام دائما ولم يجز القعود في النقل رُما افضى الى تركه
 لنوع ضعف ومُسْتَقَّة ففى شرعيته دوامها كذا فى البرهان
 ويكون له النصف **الامن** **عذر** فاذ استقل جالساً بعذر يكون
 له اجر القيام تاماً قال فى المراج الاجماع منعقد على ان
 صلاة القاعد بعذر مساوية لصلاة القاير فى الاجر بل
 انه ذكر بعد الحديث الذى روينا قالوا وهذا فى حق القادر
 اما العاجز فصلاته بالايما افضل من صلاة القيام الواكع
 الساجد لانه جسد المقل انتهى وقال الكمال بن الممام رحمه الله
 وفى الحديث صلاة النائم على النصف من صلاة القاعد ولا ينقص
 الصلاة تايماً تسوغ الا فى الفرض حالة العجز عن القعود
 وهذا يكره على جسد الحديث على النقل ثم قال ولا اعلمه
 يعنى حوازا النقل تايماً قادراً فى فقهنا انتهى وقد يشير
 الى انه يجوز فى فقهنا ما قدمناه عن الدراية من لفظة
 قالوا هذا فى حق القادر لان الاشارة راجعة الى الحالات
 كلها فتشال صلاة القادر تايماً لان لفظة قالوا تذكر فيها
 فيه الخلاف وقد صرح بنفق حوازه تايماً فى الجرح عن شرح
 المسابق فقال ورد فى بعض رواياته ومن صلى تايماً
 اى مضطجماً فله نصف اجر القاعد ولا يمكن حمله على
 النقل مع القدرة اذ لا يصح مضطجماً اللهم الا ان
 يحكم بشذوذ هذه الرقاية انتهى وفيه اشكال من

هذا الحديث لا يثبت
 فيه الا ان القاعد
 اذا صلى جالساً
 كان له نصف اجر
 القيام

حيثية

حيثية تقتضى جرحه ولم يصل مضطجماً الفرض لا بعذر
 وهو مع العذر افضل من صلاة القيام الواكع الساجد كما قد
 علمته فلا يتجه الا على صحة النقل مضطجماً مع القدرة عليه
 قاعداً فيكون مختلفاً فى صحته عندنا كما عند الشافعية لان
 القاضي حنين حكى فيه وجهين عن اصحابهم الشافعية **ويقتل**
المتقل جالساً كما للمشهد اذ لم يكن به عذر فيقتل من رجله
 اليسرى ويجلس عليها وينصب يمينه **في المختار** كذا فى المبسوط
 والايضاح وبه قال زقر رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كما قاله
 الفقيه ابو الليث ولكن ذكر شيخ الاسلام الافضل انه يقتل
 فى موضع القيام محتبياً لان عامة صلاة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فى الغر عزم كان محتبياً ولان المحتبى كثر توجيهاً لافضل
 القبلة لان الشافعين يكونان متوجهين كما يكون حالة القيام
 وعن ابي حنيفة رحمه الله يقتل كيف شا لانه لما جازله ترك
 اصل القيام فترك صلاة القعود اولى واذا تقدمت سماعنا
 يكون فى مقام قيامه فاذا اراد ان يركع اقتدر كبتيه ليكون
 اليسر عليه كذا فى مارج الدراية **وجاز انما قاعداً** سوا كان
 فى الاولى والثانية **بعد فتاحه** قائماً عند ابي حنيفة
 رحمه الله لان القيام ليس بركن فى النقل فجاز تركه وعندهما
 لا يجوز وهو التماس لان الشروع ملزم عندنا فاشبهه
 النذر ولا يبح ان الوجوب بالتحريم صيانة ما مضى فلا يلزمه
 الا ما يصح التحريم وتحريمه التطوع نصح من غير قيام اذ هو

ليس بركن فيه والفرق بينه وبين البذل ان الوجوب في النذر
باسم الصلاة وهو ينصرف الى هذه الاركان من القيام
والقراءة والركوع والتجود فلا يجوز الاخلال بها وبالشروع
في النقل لا يجب الاصباته وهي لا توجب التيام فيمنه
جائلا **بلا كراهة على الاصح** لان البقاء سهل من الابتداء
واستد او جالسا لا يكره فانما به بالاولي ذكر في بدو
فخر الاسلام وحاج ابو المعين رحمه الله انه لو قعد في
النقل لا يكره عند اي حيفة في الصحيح لان الابتداء على
هذا الوجه مشروع بلا كراهة فالبقاء اولي لان حكمه
البقاء سهل من حكم الابتداء كذا في النسيئة وقال في الهداية
من باب صلاة المريض وان قعد من غير عذر يكره بالاتفاق
قال الكمال رحمه الله الاصح خلاف ما ذكره انتهى وروى
عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يفتح السطوع
ثم ينتقل من القيام الى السجود ومن السجود الى القيام
فدل ان ذلك جائز في السطوع كذا في المبرج وفي التمهيد
رجل صلى السطوع قاعدا فاراد الركوع قائما وركع والافضل
له ان يقوم ويقرا شيئا ثم يسرع ليكون موافقا للستة
ولو لم يقرأ ولكنه استوي قائما وركع اجزاه وان لم يستوي
قائما وركع لا يجزيه لانه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا
قاعدا انتهى وموافق للستة ذكرناها فيما تقدم
وفي جميع الروايات انه عليه السلام كان يفتح السطوع

قائما

قائما ثم يقعد فاذا بقي من قرأته مقدار عشرين آية او ثلاثين
آية قام فقرأ ثم ركع ثم سجد **وينقل** اي جازله التنقل
بل يندب له **راكبا خارج** المصر اي خارج العمران ليسهل خارج
القرية وخارج محل قامة الذي اذا جاوزة يصير مسافرا
كالأخبية وسواها كان مسافرا او مقبلا خرج لحاجة في بعض
النواحي على الاصح فالمراد بخارج المصر الموضع الذي يجوز
للمسافر ان يقصر فيه الصلاة وهو على الاصح وقيل اذا
خرج قدر فرسخين او اكثر جازله والا فلا وقيل اذا خرج
قدرا الميل يجوز عن اي يوسف انما يجوز في المصر ايضا
حكى عن اي يوسف انه لما سمع من اي حيفة عدم الجواز في المصر
قال حدثني فلان وسماه عن سالم عن ابن عمر انه عليه السلام
ركب الحمار في المدينة يعود سفدي بن عبادة وكان يصلي وهو
راكب فلم يرفع ابو حيفة رحمه الله رأسه قيل انما لم يرفع
رجوعا منه الى الحديث وقيل انما لم يرفع لان هذا حديث شاذ
فما تعم به البلوى والشاذ في مثله لا يكون حجة فابو يوسف
أخذ بالحديث ومحمد كذلك لكنه كرهه في رواية مخافة الغلط
بكثرة اللط في المصر ونفاه في اخري الحديث الذي رواه
ابو يوسف وروي ايضا عن اي يوسف واي حيفة انما لا يجوز
على الدابة الا للمسافر خاصة للضرورة ولا ضرورة في الحضر
فصلى عليها **مومنا** اي حصة توجهت به **داستند**
لقول ابن عمر رضي الله عنهما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يُصَلِّي عَلَى رَأْسِهِ وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى خَيْرِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ وَلَقَوْلُ جَابِرٍ
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الْوُفْلَ عَلَى رَأْسِهِ فِي
كُلِّ وَجْهِ يَوْمِي أَيْمَا وَلَكِنَّهُ يَخْفِضُ السَّجْدَتَيْنِ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ رَوَاهُ
ابْنُ جَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ وَلَا نَفِي لِرَوَاهِ النَّزُولِ وَالْوُجْهِ انْقِطَاعًا
عَنِ النَّافِلَةِ أَوْ الْقَافِلَةِ بِخِلَافِ الْمَرِيضِ لِاخْتِصَاصِهَا بِأَوَقَاتِهَا
فَلَا يَشُقُّ عَلَيْهِ النَّزُولُ لِلدَّاءِ وَالرَّفَقَا مَتَطَاوُرُونَ مَعَهُ عَلَى ذَلِكَ
فَلَا يَجُوزُ الْأَمْنُ عِندَهُ إِذَا أَلِمَ يَقْتُوَالَهُ وَخَافَ اللَّصُوصَ وَالسَّبْعَ
جَارِلَهُ أَنْ يُصَلِّيَهَا رَاكِبًا وَيَجُوزُ أَنْ يَفْتَحَ الصَّلَاةَ حَيْثُ مَكَانًا
تَوَجَّهَتْ بِهِ الدَّابَّةُ كَمَا جَارَتْ لَهُ الصَّلَاةُ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ
الدَّابَّةُ لِمَكَانٍ الْحَاجَةِ وَلَا يُشْتَرَطُ عَجْرُهُ عَنْ أَيْقَانِهَا وَهُوَ ظَاهِرُ
الرَّوَايَةِ وَإِذَا حَرَّكَ رَجُلُهُ أَوْ ضَرَبَ دَابَّتَهُ فَلَا يَأْسُ بِهِ إِذَا أَلِمَ
يَضَعُ شَيْئًا كَثِيرًا مِنَ النَّفْخِ وَالرَّهَانِ وَالْمِرْجِ وَالْبَتِينِ وَالْحَاشِشَةِ
وَالْأَتَقَانِي وَبَنِي بَنِي زَوْكِهِ عَلَى مَا صَلَّى مِنَ النُّطُوعِ إِذَا أَلِمَ بِحَصْلِ مَنْدِهِ
عَلَى كَثَرَتِهَا إِذَا أَثْنَى رَجُلُهُ فَاحْذَرِ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ فَيُتِمُّهَا عَلَى
الْأَرْضِ لِأَنَّ أَحْرَامَ الرَّاكِبِ أَنْ تَقْدَحُ جُوزًا لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
بِوَاسِطَةِ النَّزُولِ فَكَانَ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْأَيْمَارِ رَاكِبًا وَخَصَّةً أَوْ يَنْزِلَ
بَعْدَ الْأَحْرَامِ رَاكِبًا فَيَأْتِيَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَزِيمَةً وَهَذَا يَفْرُقُ
بَيْنَ بَنَائِهِ وَعَدَمِ بَنَائِهِ الْمَرِيضُ إِذَا أَثْنَى عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَكَانَ
مُؤْمِنًا لِأَنَّ أَحْرَامَ الْمَرِيضِ لَمْ يَتَّيَسَّرْ وَلَهَا لَعْدَمُ قُدْرَتِهِ عَلَيْهَا
فَضَارَ كَأَحْرَامِ النَّازِلِ الَّذِي فَتَحَ الصَّلَاةَ عَلَى الْأَرْضِ فَلَا يَجُوزُ
بَنَاءُ مَا لَمْ يَتَّيَسَّرْ لَهُ أَحْرَامُهُ عَلَى مَا تَأَوَّلَهُ فَلَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ

البناء

على كل حال

البناء بعد ركوبه على ما صلا نازلا في ظاهر الرواية عنهم لأن افتتاحه
على الأرض استلزم جميع الشروط وفي الركوب يفوت شرط الاستقبال
واتحاد المكان وطهارته وما يجاز ذلك على الدابة على خلاف
القياس ابتداء الضرورة الشريعة جازا لا بما على الدابة ولو
كان بالوافل **الراية الموكدة** وغيرها لأنها نوافل فمن في
حكمها حتى سنة الجور روي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه **ينزل**
الراكب ستة الفجر **لأنها** **أكثر** **من غيرها** قال ابن شجاع يجوز أن
يكون هذا البيان الأولي يعني أن الأولي أن ينزل لركعتي الفجر
كذا في السنية وقد منا أن هذا على رواية وجوبها **وجاز**
للمتطوع الاتكاء على شيء كعصا وحائط وخادم إن نغب
لأنه عذر وإن شاق فقد وذلك **بلا كراهة للعذر وإن كان**
الاتكاء **حاصلا** **بغير عذر** **كركعة** **في الظاهر** **لأنه** **لا** **ساعة** **الادب** **بخلاف**
التعود بغير عذر بعد الافتتاح قايما كما قدمناه ولا يمنع
صحة الصلاة على الدابة **بجاسة** **كثير** **عليها** **أي** **الدابة** **ولو**
كانت **الجاسة** **التي** **تزيد** **على** **الدرهم** **في** **السبح** **والركابين** **في** **البحر**
كذا في البحر عن المحيط والكافي وهو قول أكثر مشايخنا لأنه لما
سقط اعتبار الأركان الأصلية فلا ينسقط شرط طهارة
المكان أو لم يأنه من الضرورة كافي للفتح والمراح وغيرها
وبه تعلم أن ما في التحليس والمزيد على قول غير الأكثر حيث قال
أن كان على الشرح بجاسة مثل العذرة أو الدرهم أكثر من قدر الدرهم
فصلاته فاسدة لأنه صلى على موضع نجس وإن كان عرق الحمار

اولعابه فصلا تمجارتق لانه مسكوك هذا معنى قول اصحابنا
 رحمهم الله الرجل اذا صلى على الدابة وسرجه بخس يجوز صلاته
 انتهى لان هذا الحمل على غير الصحيح لان الصحيح طهارة عرقه
 ولعابه كما قدمناه ولا نضع صلاة الماشي **بما لا حشاع**
 كذا في صحيح الرواية تنوي البحر عن المجتبي والمراد اجماع ائمتنا
 وذلك لاختلاف المكان واداء الاركان مع المناهي لا يصح
 واما الصلاة على الدابة فقد علمت بنقله صلى الله عليه وسلم
فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة والحمل
لا نضع على الدابة صلاة الفريضة ولا الواجبات
 كالوتر والمندور والعدين وما اراد فضاها عما شرع
 فيه نفلا فافسده ولا صلاة الجنازة ولا سجدة
 تلاوة قد تليت ايها على الارض **الضرورة** اما
 الفرض فلقوله تعالى فان خفتهم رجالا اوركباننا والواجب
 كالفرض والاصل فيه شدة الخوف من العدو وحال القتال
 اذا لم يقدر واعلى الصلاة محالة النزول ومثله غيره
 من الاغذار **خوف لص على نفسه او دابة او ثيابه**
لوزل ولم تقف له رفيقه وخوف سبع على نفسه او دابة
ومطر وطين في المكان ينبغي فيه الوجه او يلحقه ويشلف
 ما يبسط عليه اما مجرد ندوه فلا يتحمله ذلك والذي
 لا دابة له يصلي قائما في الطين بالايما في الجحش والمزيد

وجوه

٢٦٤
 ٢٦٤

وجوه الدابة وعدم وجوب ركبه اية ولو كانت غير
 جموح **الجموح** عن الركوب بنفسه وهذا بالاتفاق ولا تلزمه
 الاعادة اذا قل على النزول منزلة المريض اذا صلى بالايما
 ثم قدم وكذا لو كان قريبا يحصل له بالنزول والركوب زيادة
 مرض او بطوبى جاز له الا بما بالفرض على الدابة واقفة
 مستقبل القبلة ان امكنه ذلك والافق قدر الامكان
 ولا يلزمه اي قاف الدابة حال الخوف واقفا اذا كان لطيف
 المكان فقط وقدر على يقافها لا يجوز اذا كانت تسروا ان لم
 يقدر جازت صلاته والعاجز عن الركوب لو نزل اذا وجد
 من ركبه في مسيلة القادر بقدره الغير ولا يكون
 قادرا بها عند الامام مطلقا لها وعلى هذا المرأة اذا لم تقدر
 على النزول لا تحرم وزوج من الفتح والعناية ومعالج الدابة
 والخائنة والنبين وغيرها وقال صاحب البحر لم يحكم ما اذا
 كان راكبا معادلا لمراته او محرمه ولم تقدر المرأة على النزول
 بنفسها يجوز للرجل المعادل لها صلاة الفرض على الدابة كالمرأة
 لميل الحمل بنزوله وطه وينبغي ان يكون له ذلك كما لا يخفى انتهى
والصلاة في الحمل وهو على الدابة كالصلاة على ما اتي
 على الدابة في الحكم الذي علمته سو كانت سائرة او واقفة ولو
 وكوا وقفها وحمل تحت الحمل **خشية** او نحوها حتى
 بقي قراره الى الحمل الى الارض بواسطة الخشية ونحوها
 كان اي صار الحمل منزلة الارض فضع الفريضة فيه قائما

بلغ مقابلة

اما الصلاة على العجلة ان كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير ولا
 تسير في صلاة على الدابة يجوز اي الفريضة في حالة العذر ولا يجوز
 في غير حالة العذر وان لم يكن طرف العجلة على الدابة جاز وهو
 بمنزلة الصلاة على السرير كما في البحر عن الظهيرية وفي الخلاصة
فصل في الصلاة في السفينة صلاة مضى
القرض والولي فيها اي السفينة وهي جارية حال كونه
 قاعدا **بالعذر** بان كان يقدر على القيام والخروج منها
صححة عند الامام لا عظم اي حيفته رحمه الله لكن
 بالركوع والسجود لا بالايما لان الغالب في القيام وران
 الرأس والغالب كالمحقق لكن القيام افضل لانه ابعد عن
 شبهة الخلاف والخروج افضل ان امكنه لانه اسكن لقلبه
 كما قاله الربيعي والشيخ اكمل الدين وقال في البحر عن المدايع صحت
 وقد استأندل حيفته اتفق ومثل في الفقه والاختيار وقال اي
 ابو يوسف ومحمد جميعا الله **لا تضر** حالسا **الامن** **عند** وهو ان
 لان القيام ركن فلا يترك الا بعد تحقيق لا موهوم كما في البر
 ولكن قال في مجمع الروايات وجوز الصلاة في السفينة قاعدا
 على كل حال عند اي حيفته وعندهما لا يجوز الا بعد حديث
 ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة
 في السفينة فقال صل فيها قايما الا ان تخاف الغرق انتهى
 وقال الدارقطني السائل جعفر بن ابي طالب رضي الله عنهما فاجرو
 الى الحبشة قاله الذي ولاي حيفته ان ابن سيرين قال

صلينا

صلينا مع انس في السفينة فتوقا ولو شين الخرجنا الى الخرد
 وقال بجاهد صلينا مع جنادة رضي الله عنه في السفينة
 ولو شين التمسنا فوافق صحابيين جنادة وانس وتابعيين
 ابن سيرين ومجاهد وقال في شرح الفريضة للقندوري
 فحمل الامر على الغالب وان كان واحد يخلو منه كما ان الغالب
 من امر السفسر مشقة والغالب من امر الابدكار الجيا
 لاجرم حمل الامر على الغالب وكذلك هنا وقال الرازي
 وحديث ابن عمر وجعفر يحمل على المذهب اتفق في هذا يظهر
 قوة قول الامام رحمه الله فيقيم **العذر كدران الرأس**
وعدم القدرة على الخروج ولا يجوز اي لا تصح الصلاة فيها
بالايما لمن يقدر على الركوع والسجود **اتفاقا** **للقند** **المبني**
حقيقة وحكا **المربوطة** في لغة البحر بالمواسي والحياك
ومع ذلك تحركها **البرج** تحريك شديدا هي **كالتأني**
في الحكم على الخلاف الذي قد علمته **والاي** ان تحركها شديدا
 بان حركتها يسيرا ولم تحرك **فك** **لواقفة** **على الاصح** كذا في القنا
 وقبح القدير **لواقفة** ذكرها مع حكما بقوله **وان كانت**
مربوطة بالشط لا يجوز صلاته فيها قاعدا مع قدرته
 على القيام لا تنقضي المقتضى للصحة **بالاجماع** على الصحيح
 وهو اخرا عن قول بعضهم ايضا على الخلاف **فان مكي**
في الربوطة بالشط قايما وكان شئ من السفينة على
 فرار الارض صحت الصلاة بمنزلة الصلاة على الشريد والآ

اي وان لم يستقر منها شيء على الارض فلا تصح الصلاة فيها
 كذا في الايضاح وجميع الروايات عن المستصفي وهذا **علي**
الختار كما في المحيط والبداية لا يباح حينئذ كالدابة وظاهر
 الهداية والنهاية والاختيار حوازا للصلاة في المرتبطة
 بالشط قانما مطلقا سواء استقرت بالارض او لم تستقر
 بها الا اذا **لم يكن** الخروج للاضرار فيصلي فيها **الحج** **ويتوجه**
المصلي فيها الى القبلة **الى القبلة** لقدرته على فرض
 الاستقبال **عند افتتاح الصلاة وكلما استدارت**
القبلة عنها الى القبلة **يتوجه** المصلي باستدارته
اليها الى القبلة **في خلال الصلاة** وان عجز بمسك عن الصلاة
 كذا في جميع الروايات **حتى** يقدر الى ان **يتمها مستقبلا**
 ولو ترك الاستقبال لا تجزئ في قولهم جميعا كذا في البحر عن
 الاسيبي انتهى وهو ما اراده الشيخ اكمل الدين بقوله
 ويبيح ان يتوجه الى القبلة كيف ما دارت القبلة سواء
 كان عند الافتتاح او في خلال الصلاة لان التوجه فرض
 عند القدرة وهذا قادر ان ينفذ بان التوجه فرض
 الى اخره **فصل في صلاة التراويح** هي جمع ترويجة للنفس
 اي استراحة وهي في الاصل مصدر بمعنى الاستراحة سميت
 بها كل اربع لاستلزامها شرعا استراحة بعدها يقدرها كذا
 في الفتح وقال في المستصفي الترويجة الجليلة في الاصل **سميت**
الركعات اي الاربع التي اخرها الترويجة بها كما اطلقوا اسم

الركوع

٢٦٦
 الركوع على الوظيفة التي تقام فيها ان اخر تلك الوظيفة
 الركوع انتهى الكلام على التراويح في جملة مواضع الاول في صفتها
 وهو قوله **التراويح سنة** مؤكدة قال في الهداية للاصح انها
 سنة لمواظبة الخلفاء الراشدين قال الكمال يعني عمر وعثمان
 وعلي رضي الله عنهم وقال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي
 وسنة الخلفاء الراشدين من بعدك وقال صلى الله عليه وسلم
 في حديث افترض الله عليكم صياحه وسنتت لكم قيامه انتهى
 وفي الخلاصة وانقطع اختلاف المشايخ في كون التراويح سنة
 برواية الحسن عن ابي حنيفة انها سنة وقال في الاختصار
 التراويح سنة مؤكدة وروى اسد بن عمرو عن ابي يوسف قال
 سالت ابا جعفر عن التراويح وما فعله عمر رضي الله عنه فقال
 التراويح سنة مؤكدة ولم يتخوضه عمر من تلقاء نفسه ولم
 يكن فيها مبتدعا ولم يامر به الا عن اصل لديه وعهد من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى ولا ينافيه قول القدوري
 رحمه الله انها مستحبة كاهية في الهداية عنه لانه انما قال
 يستحب ان يجمع الناس وهذا يدل على ان اجتماع الناس مستحب
 وليس فيه دلالة على ان التراويح مستحبة والى هذا ذهب
 بعضهم فقال التراويح سنة والاجتماع مستحب كذا في العناية
 والبحر والتحقيق ان الجماعة سنة ايضا على الكفاية كما سذكره
 بخلاف نفس الصلاة فانها سنة عين مؤكدة **على الرجال والنساء**
 قال الديري في شرحه قال بعض الروافض سنة الرجال دون النساء

وقال بعضهم هي سنة عمر والصحيح انها سنة النبي صلى الله عليه وسلم
للرجال والنساء انتهى ثبتت سنة بنتها بفعله صلى الله
عليه وسلم وقوله والثاني في حكم الجماعة فيها أشار اليه بقوله
وصلاتنا بالجماعة سنة لما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم
صلاها بالجماعة على سبيل التقاضي ولم يحضرها مجري سائر
النوافل وإنما عدم المواظبة الفدر الذي بيده وهو خشية
صلى الله عليه وسلم اقترانها علينا لكن الجماعة سنة **كفاية**
قال في المبسوط لو صلى انسان في بيته لا ياتر فقد فعله
ابن عمر وعروة وسالم والقاسم وبراهم ونافع فدل فعل هؤلاء
ان الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية اذ لا يظن بابن
عمر ومن تبعه ترك السنة انتهى فلا لوم على من لم يحضر الجماعة
الا ان يتروكها جميعا او يكون فقيها يقتدي به وفي البرازية
قال الصدر الشهيد الجماعة سنة كفاية فيها حتى لو اقامها
البعض في المسجد بجماعة وبأقل الخلة اقامها منفردا
في بيته لا يكون تاركا للسنة لانه يروي عن افراد الصحابة
التخلف وقال الامام ظاهر الدين يكون تاركا للسنة
لانه سنة على الكل والكل محتارون وان صلاها جماعة
في بيته فالصحيح انه نال إحدى الفضيلتين فان الاداء
في المسجد له فضيلة ليس للاداء في البيت ذلك وكذلك الحكم
في المكتوبة انتهى **والثالث وقتها ما بعد صلاة العشاء**

على

٤٦٧
٢٦٨

على الصحيح الى طلوع الفجر وقال جماعة من اصحابنا منهم اسهل
الزاهد ان السكينة له وقت لها قبل العشاء وبعده وقبل
الوتر وبعده لانها قيام الليل وقال جماعة مشايخ
بخاري وقتها ما بين العشاء والوتر وهو الصحيح حتى لو
تبين فساد العشاء دون الوتر والتراويح اعادة العشاء
بمؤخر التراويح دون الوتر عند أبي حنيفة لانها تتبع للعشاء
فتكون التي فعلها بعد فساد العشاء نافلة مصالحة
ليست واقعة عن التراويح لكونها ليست في محلها فتقار
اي تضيء في موضعها كما في التبيين والعدالة والفهم والعنا
ويصح تقديم الوتر على التراويح لانها تتبع للعشاء لا للوتر
وكذا يصح تأخيرها اي الوتر عنها اي التراويح وهو الافضل
والرابع انه يستحب تأخير التراويح الى قبل ثلث الليل
او قبل نصفه ولختلفوا في اداها بعد النصف
فقال بعضهم يكره لانها تتبع للعشاء فصادت كسنة العشاء
وقال بعضهم لا يكره تأخيرها الى ما بعد نصف
الليل على الصحيح لانها وان كانت تتبع للعشاء لكنها صلاة
الليل والافضل فيها اخره فلا يكره تأخيرها هو من صلاة
الليل الى اخره ولكن الاجب ان لا يؤخرها اليه خشية
الفوات **والخامس في كمية اي عدد ركعاتها وهي عشرون**
ركعة لما روي البيهقي باسناد صحيح انهم كانوا يقومون
على عهد عمر رضي الله عنه بعشرين ركعة وعلى عهد عثمان

ية

وعلي بن ابي طالب فصار اجماعا كذا في التبيين وقال الكمال كونهما عشرين
 ركعة مستقلة خلف الراشدين والذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم
 بالجماعة احدى عشرة بالوتر وما روي انه عليه السلام كان يصلي
 في رمضان عشرين ركعة سوى الوتر فضعيف انتهى بشير به الي
 مثل ما قال في العناية وروي انه صلى الله عليه وسلم لم يخرج ليلة
 من ليالي رمضان وصلى عشرين ركعة فلما كانت الليلة الثانية
 اجتمع الناس فخرج وصلى بهم عشرين ركعة فلما كانت الليلة الثالثة
 كثرت الناس فلم يخرج وقال عرفت اجتمعاكم لكني خشيت ان تكبت
 عليكم وكانوا الناس يصلون فنادي الى من عمر فقال عمر رضي الله
 عنه اني اريد ان اجمع الناس على امام واحد فجمعهم على ابي بكر
 فصلى بهم خمس فروع عشرين ركعة انتهى والحكمة في تقديرها
 بعشرين ركعة لتوافق الفريض الا اعتقادية والعملية فانها مع الوتر
 عشرون ركعة ولكون التسعين شرعت مكملات للواجب فتقع المساواة
 بين المكمل والمكمل كذا في مجمع الروايات وشرح المنية والسادس
 في صفة اداءها وهو كونهما **بعشر تسليمات** كما هو المتوارث
 يسلم على راس كل ركعتين قال في البحر فلو صلى اربعاً بتسليمة ولم
 يقعد في الثانية فظهر الروايتين عن ابي حنيفة وابي يوسف
 عدم الفساد وقال ابو الليث تنوب عن تسليمين وقال ابو جعفر
 وابن الفضل تنوب عن واحدة وهو الصحيح كذا في الظهيرية
 والخاتمة وفي المحتجب وعليه الفتوى ولو قعد على راس الركعتين
 فالصحيح انه يجوز عن تسليمتين وهو قول العامة وفي المحيط لو صلى

التراويح

٢٦٨
٢٦٩

التراويح كلها بتسليم واحدة وقعد على راس كل ركعتين فالاصح انه
 يجوز عن الكل لانه قد اكمل الصلاة ولم يخل بشئ من الاركان
 الا انه جمع المتعرق واستدام التحريم فكان اولي بالجواز لانه
 اشق وانقب للبدن انتهى والصحيح انه ان تعمده لك يكره كما
 في النصاب وخوانة الفتاوى وفي البرازية عامة المتأخرين
 على انه يجوز عن الكل لكنه يكره لمخالفة المأثور والنافي
 بناء على ان الزيادة على الثمانية بتسليمية يعني في مطلق الناف
 ناقص عنده وعلى الاربع ناقص عندهما وعلى الست في رواية
 الجامع عنده فلا يتأدى الى كمال قلنا البقضاء لا يرجع الي
 الذات ولا الى السبب فصحا لاداوكون لمخالفة المأثور انتهى
 واذا لم يقعد الا في آخر العشرين قال محل لم يخرج عن شئ وعليه
 قضاء ركعتين وعلى الصحيح عندهما يجوز عن تسليمية اي ركعتين
 بخلاف ما اذا قعد على راس كل ركعتين كما في الخلاصة والسابع
يستحب الجلوس بعد صلاة كل اربع ركعات بقدرها وكذا يستحب
الجلوس بقدر الاربع بين الترويحية الخامسة والوتر لانها متوارث
من السلف وهكذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولان اسم
 التراويح يعني عن ذلك لانه مأخوذ من الاستراحة ثم يخرج وان
 في حالة الجلوس بين التسبيح والقرأة وصلاة اربع فاردى والسكوت
 واهل مكة يطوفون اسبوعا ويصلون ركعتين واهل المدينة
 يصلون اربع ركعات فاردى كذا في التبيين والرهان وفيه القدر
 وبه يعلم ما في قوله في شرح المنية تكرار الصلاة منفردة اي كل تسعين

فلة

وهو فعل بغير الجبال لانها بدعة مع مخالفة الامام ذكره الشرح
عن خزائن الفقه انتهى **والثامن** اشار اليه بقوله **سن ختم**
القران فيما ابي الترابي حصة في الشهر على الصحيح وهو قول الاكثر رواه
الحسن عن ابي حنيفة يقرأ الامام في كل ركعة عشرين ايات او نحوها
لان عدد ركعاتها في جميع الشهر ستماية ان كان كاملا او خمسا
وثمانون ان كان ناقصا وعدد ايات القران ستة الاف وثنى
فاذا قرأ في كل ركعة عشرين ايات يحصل الختم فيها وقال بعضهم يقرأ في
كل ركعة ثلاثين اية لان عمر رضي الله عنه امر بذلك فيبلغ الختم
ثلاث مرات لان كل عشر مخصوص بفضيلة على حدة كما جاز به
السنة انه شهر وله رحمة واوسطه مغفرة واخره عتق من
النار ومنهم من اسحب الختم ليلة السابع والعشرين رجاء موافقة
ليلة القدر وعن ابي حنيفة رحمه الله انه كان يختم احدى وستين
ختمه في كل يوم ختمه وفي كل ليلة ختمه وفي كل تراويح ختمه **والشهر**
عنه انه صلى الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة **وان مل به**
اي يختم القران في الشهر القوم **قرا قدر ما لا يودي الى تنفيرهم**
في المختار لان الافضل زمانا ما لا يودي الى تنفير الجماعة
كذا في الاختيار وفي المحيط الافضل زمانا ان يقرأ بما لا
يودي الى تنفير القوم عن الجماعة لان تكثير القوم افضل من
تطويل القراءة كذا في شرح الديري المكنون وفي جمع الروايات
قال الزاهد يقرأ في المغرب وقيل ثلاث ايات وقصار
او اية طويلة او ايتان متوسطتان بعد الفاتحة وعن ابي ذر

ايتان

ايتان قال رحمه الله والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا
بثلاث ايات قصار او اية طويلة حتى لا يمل القوم ولا يكثر
تطويلها وهذا الحسن فان الحسن روى عن ابي حنيفة رحمه الله
اذا قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث ايات فقد احسن
ولم يسي فقد افاض المكتوبة فمناظلك في غيرها وقال في غيرون
المذاهب قيل الافضل ان يقرأ في كل ركعة ما لا يودي الى
تنفير الجماعة وبه يعني والاقتضار على ما دون الفاتحة
وثلاث ايات قصار او اية طويلة بوجوب الكراهة وعلمه
الفتوى في زماننا انتهى **والثاسعة** **لا يترك الصلاة**
على النبي صلى الله عليه وسلم في كل تشهد منها لانها فرض على قول
بعض المجتهدين وسنة مؤكدة على قولنا وكذا يجزئ من ترك تركيل
القراءة كما يحصل من بغير الجبال من المصلحة وترك الطائفة
في الاركان وغيرها **ولو مل القوم بذلك على المختار** لانه عيّن
الكسل منهم فلا يتبعوا العاشرة **لا يترك الشا في اقتلح كل شفع**
لانه مطلوب من كل مصل سوا كان اما ما او مؤتما او منفردا كما
قدمناه **والحادى عشر انه لا يترك تسبيح الركوع والتسبيح لما**
قدمناه انه فرض عند البعض وهو سنة مؤكدة عندنا فلا
يترك للكسل **والثاني عشر لا يأت الامام بالدعاء قبل السلام**
العمل القوميه وينبغي له الدعاء بما قصر ليلا يترك السنة
والثالث عشر انه لا يقضى التراويح اصلا بفوقها عن وقتها
لا منفردا ولا جماعة على الاصح لان القضا من ضايل الوا

جيات

وإن فضاهما كان تقلا مستحبا لا تراوح **بذلك** قد تمنا
 صفة صلاة التراويح جالساً مع القدرة على القيام في الصحيح
 لكن مع الكراهة كما يكره للمقتدي أن يقتدي فيها إذا أراد
 الإمام أن يركع يقوم لما فيه من اظهار التكاسل في الصلاة
 والتشبه بالنافقين قال تعالى وإذا أقاموا إلى الصلاة قاموا
 كسالى كذا في شرح المنية وهذا بخلاف المتجدد إذا صلى الساجدة
 كما قد مضى في صفة لجهد النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لما في
 هذا من مخالفة الإمام وما فيه من القول بل يوم القيام في
 التراويح وتكره مع غلبة النوم فيصرف حتى يستيقظ لأن
 في الصلاة مع النوم تقاونا وغفلة وتزلزل التدبر ولا خصوصية
 لها بهذا بكل الصلوات كذلك وقال في زوائد الأئمة اختلفوا
 في التراويح انما سنة الوقت أم سنة الصوم والاصح انها
 سنة الوقت لقوله عليه السلام وقتا ملبثه حتى إن المريض
 المفطر والمسافر والحائض والنفساء إذا طهرت أو أكافرت أو
 أسلم في آخر اليوم تسن لهم التراويح فكيف بعد المقتسم
 الصحيح الصيام في تركها وكسر البقاي عن أبي حفص فيمن
 وجد القوم في الصلاة ولا يدري انما المكتوبة أم التراويح
 انه يكبر وينوي صلاة الإمام مقتدياً به فان كان في المكتوبة
 فهي وان كانت تروحية فانه يفرغ منها ثم يصلي المشاء المدم
 المترودة في أصل النية كذا في مجمع الروايات **باب**
الصلاة في الكعبة أعلم ان شرط صحة الصلاة استقبال

جزء

جزء من بقعة الكعبة او هو ايها لان القبلة اسم لبقعة
 الكعبة المحدودة وهو ايها الى عنان السماء عندنا كما في المنا
 وليس بناؤها قبلة لانه لو صلى على جبل اي قبيل لا يكون
 بين يديه شيء من بنا الكعبة وصحت صلاته ولذلك
 ازيل البناء في زمن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه صلى الله عليه
 رضي الله عنهم الى البقعة وكذا فيما بعده ولم يتقل عنهم انهم
 اتخذوا ستره وقال تعالى وحشا كنتم تقولوا جوهكم شطرنج
 فكان الشطر البقعة او هو ايها دون البناء وان كان البناء
 المرتفع يسمى كعبة لانه مأخوذ من الارتفاع والنتوء منه
 الكعب **صح فرض ونفل صلاتهما فيها** اي في مظهرها الى اي
 جزء منها توجه المصلي الحديث بل لا رضى الله عنه انه عليه السلام
 دخل البيت وصلى فيه وصلاة ته صلى الله عليه وسلم وان كانت
 نقلا فالفرض في مكانه فيما هو من شرائط الجواز دون
 الاركان ولا بها صلاة استجبت شرائطها بوجود استقبال
 القبلة لان استقبال جميعها ليس بشرط كما لو صلى خارجها
 ولقوله تعالى ان طهرتني للطائفين والماكين والركع السجود
 فان الامر بالتطهر للصلاة فيه ظاهر في صحتها فيه اذ لا معنى
 لتطهير المكان لاجل الصلاة وهي لا تجوز في ذلك المكان وكذا
صح فرض ونفل فوفها وان لم يتخذ المصلي ستره لكنه
مكروه لما الصلاة فوقها لاساغة الادب باستغلامه
 عليها وتزله بتطهيرها ومن جعل ظهره الى غير وجه امامه فيها

أَوْفَوْقَهَا بَانَ كَانَ وَجْهَهُ إِلَى ظَهْرِ إِمَامِهِ أَوِ الْجَنْبِ إِمَامِهِ
 أَوْ ظَهْرَ الْجَنْبِ إِمَامِهِ أَوْ ظَهْرَهَا إِلَى ظَهْرِ إِمَامِهِ أَوْ جَنْبَهُ إِلَى
 وَجْهِ إِمَامِهِ أَوْ جَنْبَهُ إِلَى جَنْبِ إِمَامِهِ مَتَوَجِّهًا لِغَيْرِ جِهَتِهِ
 أَوْ وَجْهَهُ إِلَى وَجْهِ إِمَامِهِ **صَحَّ** اقْتِدَاؤُهُ فِي هَذِهِ الصُّورِ الشَّعْ
 الْإِنْدَ يَكُونُ أَنْ قَابِلَ وَجْهِ إِمَامِهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا طِيلٌ لِمَا
 تَقْدُمُ مِنْ كَوَافَتِهِ لَشِبْهِهِ بِعِبَادَةِ الصُّورَةِ وَكُلِّ جَانِبِ قِبْلَةٍ
 وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّخْفَرُ إِنَّمَا يُظْهِرُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِهَةِ وَهِيَ مُتَخَلِّقَةٌ
 فِي جَوْفِ الْكَلْبَةِ وَقَوْلُهُ **وَأَنْ جَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَى وَجْهِ إِمَامِهِ** لَا يَصِحُّ
 اقْتِدَاؤُهُ تَصْرِيحًا بِمَا عِلْمُ التَّوَكُّلِ مِنَ السَّابِقِ لَا يَصْلُحُ الْحُكْمُ
 وَذَلِكَ لِتَقْدُمِهِ عَلَى إِمَامِهِ **وَصَحَّ** **الْاِقْتِدَاءُ** لِمَنْ كَانَ خَارِجًا
بِإِمَامٍ فِيهَا أَيِ فِي جَوْفِهَا سَوَاءً كَانَ مَعَ جَمَاعَةٍ فِيهَا أَوْ لَمْ يَكُنْ
وَهَذَا وَالتَّابُ مَفْتُوحٌ لِأَنَّهُ كَفَيَا مَعَهُ فِي الْحَرَابِ فِي غَيْرِهَا
 مِنَ الْمَسَاجِدِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَالِاخْتِيَارِ وَكَمَلِ اسْتِثْنَاءِ فَتْحِ
 التَّابِ لِيَعْلَمَ انْتِقَالُ الْإِمَامِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ فَلَوْ سَمِعَ انْتِقَالَ
 بِالتَّبْلِيغِ وَالتَّابُ مَقْلُوبٌ لَا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ لَعَدَمِ
 الْمَانِعِ مِنْهُ كَمَا قَدْ مَنَاهُ فِي شُرُوطِ صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ **وَأَنْ تَخْلُقُوا**
حَوْلَهَا وَالْإِمَامُ يَضِلُّ خَارِجًا **صَحَّ** اقْتِدَاءُ جَمِيعِهِمْ **إِلَّا أَنَّهُ**
لَا يَصِحُّ لِمَنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهَا مِنْ إِمَامِهِ **وَهُوَ فِي جِهَةِ إِمَامِهِ**
 لَتَقْدُمِهِ عَلَى إِمَامِهِ وَإِمَامٌ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهَا مِنْ إِمَامِهِ
 وَلَيْسَ هُوَ فِي جِهَتِهِ فَاقْتِدَاؤُهُ **صَحَّ** لِأَنَّ التَّقْدِيمَ وَالتَّخْفَرَ
 لَا يُظْهِرُ لَعِنْدَ اتِّحَادِ الْجَانِبِ الْمَتَوَجِّهَةِ إِلَيْهِ كُلِّ مَنَاهَا

بار

بِالْصَّلَاةِ الْمَسَافِرِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الشَّيْ
 إِلَى شَرْطِهِ وَيُقَالُ إِلَى مَحَلِّهِ أَوْ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ وَأَصْلُ الْمَفَاعَلَةِ
 أَنْ تَكُونَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَقَدْ تَسْتَقْبَلُ فِي وَاحِدٍ أَيْضًا وَالْمَسَافِرُ
 مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ وَلِأَنَّ الْمَسَافِرَةَ مِنَ السَّفَرِ وَهِيَ الْكَشْفُ
 وَقَدْ حُصِّلَ بَيْنَ اثْنَيْنِ هُنَا قَدْ انْصَرَفَ الْمَسَافِرُ فَيُكْشَفُ لِلطَّرِيقِ
 وَهِيَ تَكْشِفُ لَهُ كَذَاتِي جَمْعِ الرِّوَايَاتِ **وَأَعْلَمُ** أَنَّ الشَّرْعَ
 عَلَى نَوْعَيْنِ عَزِيمَةٍ وَرُخْصَةٍ فَالْعَزِيمَةُ مَا تَقَرَّرَ عَلَى الْأَمْرِ الْأَوَّلِ
 وَالرُّخْصَةُ مَا تَعَيَّرَ مِنْ عَمَلٍ إِلَى سِوَاهِهَا سَلَفَةً عِلَّةً نَزَّ الرُّخْصَةُ
 عَلَى ضَرْبَيْنِ رُخْصَةٌ تَرْفِيهِه مِثْلُ الْفِطْرِ وَاجْرَاءُ كَلِمَةِ الْكُفْرِ
 وَرُخْصَةٌ اسْتِقْطَاطُ أَيِّ مَا سَقَطَ الْحُكْمُ أَصْلًا مِثْلُ الْكَلْبِ عَلَى شَرِّهِ
 الْخَمْرِ وَنَعْوُذُ بِاللَّهِ وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فُضِرَ الصَّلَاةُ أَوْ تَقُولُ
 الرُّخْصَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ حَقِيقَةٍ وَهِيَ عَلَى نَوْعَيْنِ أَمَّا أَنْ يَكُونَ
 السَّبَبُ مَوْجُودًا أَوْ الْحُكْمُ كَذَلِكَ مِثْلُ الْأَكْرَاهَةِ عَلَى اجْرَاءِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ
 وَنَحْوِهِ أَوْ السَّبَبُ مَوْجُودًا أَوْ الْحُكْمُ غَيْرُ مَوْجُودٍ مِثْلُ الْفِطْرِ فِي
 رَمَضَانَ وَبِجَازٍ وَهُوَ مَا أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ مَعْدُومًا أَوْ الْحُكْمُ
 كَذَلِكَ مِثْلُ وَضْعِ الْأَصْوَرِ وَالْإِغْلَالِ عِنْدَ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ فِي
 الْجُمْلَةِ مَوْجُودًا أَوْ لَيْسَ فِي مَوْضِعِ الْعِدَّةِ مَوْجُودًا كَالسَّلَامِ وَفُضِرَ
 الصَّلَاةُ كَذَاتِي الْمُسْتَضْفَى وَفِي جَمْعِ الرِّوَايَاتِ قَالَ فِي التَّحْقِيقِ
 وَفِي الشَّرِيعَةِ الْعَزِيمَةُ اسْمٌ لَهَا وَاصِلٌ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْمَرَادُ بِهِ
 مَا نَبِذَتْهُ أَبَا ثَنِيَّاتِ الشَّرْعِ وَالرُّخْصَةُ اسْمٌ لَهَا بَنِي غُلُوْهِ
 اِعْتِدَارُ الْعِبَادَةِ كَالْأَذَنِ بِاجْرَاءِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ عَلَى اللِّسَانِ عِنْدَ

الأكراه وأباحة الفطر في رمضان بعد السفر والموت وانما جعلناها أي هذه الرخصة أي قصر الصلاة في السفر استقانا للفرقة استدلنا لا بمعنى الرخصة وهو ان الرخصة الحقيقية اذا ثبتت في شيء ثبت للعبد الخيار بين الاقدام على الرخصة وبين الاتيان بالفرقة لان الرخصة وان تضمنت ليسرا فالفرقة اما ان تضمنت فضل ثواب كنتمن الفرقة في الاكراه على الكفر ثواب الشهادة او تضمنت ليسرا اخر ليس ذلك في الرخصة كنتمن الصوم في السفر موافقة المسلمين فاذا لم يكن فيها فضل ثواب ولا نوع ليس سقطت أي الفرقة لحصول المقصود بالرخصة وتعين اليسر فيها وتبين المحن فيه تعين اليسر في قصر الصلاة وهو ظاهر ولا يتضمن الاكمال فضل ثواب لان تمام الثواب في فعل العبد جميع ما عليه لا في اعداد الركعات والمسافر قداتي بجميع ما عليه كالمقيم فكان كالحجعة او الفجر مع الظهر فانه لا فضل لظهر المقيم على فجر ولا جمعة لحر على ظهر العبد واذا كان كذلك وجب القول بسقوط الاكمال اصلا انتهى أي قيام العامل بالفرقة لا نه حكم رخصة الاسقاط كافي للبر والفرار شي والسفر في اللغة قطع المسافة كذا في النهاية وغيرها وقال في مجمع الروايات السفر في اللغة عبارة عن الخروج المديد وفي المشرع ثبت له أحد بيته بقوله **اقل مدة سفر تنقير به** أي السفر **الحكام** وهي لزوم قصر الصلاة

واباحة

واباحة الفطر وامتناع الحنف الى ثلاثة ايام وسقوط وجوب الحجعة والعدين والاصحية وحرمة الخروج على الحر بغير شوم وغير ذلك **مسيرة ثلاثة ايام أي** قاصدا محلا لا يصل اليه الا بعيره ثلاثة ايام **مرافق** **ايام السنة** كافي للجوهرة والبرهان واشرفا بتقديره بالا ايام الى انه لا يقدر بالفراخ وهو الاصح لقوله صلى الله عليه وسلم يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولنا ايها وجد التمسك به انه يقتضي ان كل من صدق عليه انه مسافر شرع له مسح ثلاثة ايام اذا اللام في قول والمسافر للاستفراغ كافي جابب المقيم ولا ينشور ذلك الا اذا قلنا قل مدة السفر ثلاثة ايام لانه لو قدر ما قل من ذلك لا يمكنه استيفاء ماله لا تنهاسفه فاقضى تقديره به ضرورة والاخر بعض المسافرين عن استيفاءه الرخصة والزيادة عليها مستغنية عما كان الاحتياج الى اثبات ان الثلاثة اقل مدة السفر ولان الرخصة كانت مستغنية بيقين فلا تثبت الا بيقين ما هو سفر شرعي وذا فيما عيناها اذ لم يقل احد باكثر منه كافي التبيين والبرهان والفتح وذلك السير معتبر **سير وسط** صاروا اذا اللين ليس محلا للسير للاستراحة والسير بها **مع الاستراحة** اذ لا بد من النزول للاكل والشرب والصلاة ولا كثر النهار حكم كله فان المسافر اذا بكر في اليوم الاول وسار الى وقت

الاستراحة

القول حتى بلغ المحطة فتزل بها للاستراحة وبات بها ثم بكر
في اليوم الثاني وسار الى ما بعد الزوال وتزل ثم بكر في الثالث
ومشى الى الزوال فبلغ المقصد قال شمس الامية **الشيخ**
انه يصير مسافرا عند النية كما في الجوهرة والبرهان **والسير**
الوسط سيرا لابل ومشى الاقدام فيعتبر به في البر ويقتصر
في الجبل ما يناسبه من السير لانه يكون صعودا وهبوطا
ومضيقا وعرا فيكون مشى لابل والاقدام فيه دون
سيرهما في السهل فاذ قطع بذلك السير مسافة ليست
بعيدة وتزل بعد الزوال احتسب به على نحو ما قد مضاه
لو بكر وسار الى الزوال فتزل كان يوما وانما اعتبرنا السير
الوسط لان اجله سير البريد وابطاه سير الجمل وسير
الابل والاقدام وسطا وخيرا لامور واساطها **وفي الحر**
يشير عند الريح على المقتني به فاذا سار اكثر اليوم به
كان ككله وان كانت المسافة دون ما في السهل واذ علمت
مدة السفر والسير فيقصر **الفرض** العلى فلا قصر في الشئ
ثم قيل الافضل تركها تركضا وقيل العفل تقربا وقال الهندواني
العفل حال التزل والسر لساطال السير وقيل يصلي سنة الفجر
خاصة وقيل سنة المغرب ايضا وفي التجنب المختار ان كان
كان حال امنية وقرار ياتي بها اي الشئ لانها شرعت مكلاي
والمسافر اليه محتاج وان كان حال خوف لا ياتي بها لانه
تزل بعد انتهى وبذا علمت ان التزل لا يترك كما لا يقصر وقيل

بلغ مقابلة
على من
سائر
المصنف

الفرض

٢٧٢

الفرض بقوله **الرباعي** لانه لا قصر في الفرض الشاي والثلاثي
لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتموني اصلي وقد صلى كما
ذكرناه سفر وخضرا فابتغناه ولما روي بود اورد في سننه
باسناده الى عائشة رضي الله عنها انها فرضت الصلاة
ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فافترت صلاة السفر وزيد
صلاة الحضر كذا في الديري ولما روي عنها ان الصلاة
فرضت في الاصل ركعتين فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم
المدينة ضم الى كل صلاة منها غير المغرب فابقا وترا النهار
وفي مجمع الروايات قال في شرح الغزنوي قالت عائشة
رضي الله عنها فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيدت
في الحضر واقرت في السفر لا المغرب فابقا وترا النهار والجمعة
والجمعة لمكانها من الخطبة والصبح لطول قرايتها وعن عمر
رضي الله عنه انه قال صلاة الجمعة ركعتان وصلاة الفجر
ركعتان وصلاة السفر ركعتان تامر غير فرض على لسان نبيكم
وكانت الصلاة قبل الاسر صلاتين صلاة قبل غروب الشمس
وصلاة قبل طلوعها ويشهد لهذا قوله تبارك وتعالى ورح
يجلربك بالسبي والابكار فملى هذا يحتمل قول عائشة رضي الله
عنها فزيدت في الحضر اي فزيد فيها حين اكملت خمسا فتكون
الزيادة في الركعات وفي عدد الصلاة ويكون قولنا فرضت
ركعتين اي قبل الاسر وقد قال بهذا الهايفة من السلف منهم
ابن عباس رضي الله عنهما ويجوز ان يكون معنى قولها فرضت

الصلاة اي ليلة الاسراحين فرضت الخمس فرضت ركعتين بشر
زيد في صلاة الخضر بعد ذلك وهذا هو المروي عن بقض
روايت الحديث عن عائشة رضي الله عنها ومنهم الحسن والشعبي
ان الزيادة في صلاة الخضر كانت بعد الحج بعام او نحو وقد
ذكر ابو عمر وانتهى وعندنا بقض من **نوى السفر** اي قصد
تلك المسافة **ولو كان غاصبا بسفره** كابق من سنده وناشر
وقاطع طريق لان نصوص الرخصة مطلقة قال تعالى
واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من
الصلاة وقال في السفر فمن كان منكم مريضا او على سفر وقال
صلى الله عليه وسلم يمسح المسافر ثلاثة ايام ولياليها فوجب
اعمال اطلاقها والفتح المجاوز لا ينفي الاحكام كاليوم وقت
النداء والصلاة في الارض المقصودة ولا يكون مسافرا
مع قصده تلك المسافة **الا اذا جاوز بيوت مقامه**
ولو بيوت الاحبية وان كانت متفرقة اذا فارق عما
قرب من خيمته وان تزلوا على ما او محتطب يعتبر بمفارقة
الما والمحتطب كذا في مجمع الروايات ولعله ما لم يكن
محتطبا واسعا جدا ثم المعتبر بالمجاورة من الجانب الذي
خرج منه ولو حاذاه في احد جانبيه فقط لا ينصرف كافي
قاضي خان وغيره ويشترط ان يكون قد جاوز ايضا ما انفصل
به اي بمقامه **من قبله** كما يشترط مجاوزة ربه
وهو محول المدينة من بيوت ومسكن فانه في حكم المص

وكذا

وكذا القري المنضلة بريض المص ويشترط مجاوزة تمام في الصحيح
وان افضل الفنا بمنزعة او قدر غلوة وتقدم ايضا اربعماية
خطوة لا يشترط مجاوزة اي الفنا وكذا لو انضلت القرية
بالفنا لا بالريض لا يشترط مجاوزة تمام بل مجاوزة الفنا
كذا في قاضي خان **والفنا المكان المفضل للبلد كركض**
الدواب ودفن الموتى والفنا التراب ولا يعتبر بالسائقين
من عمران المدينة وان كانت متصلة ببيتا ايضا لا
السائقين ليست من البلدة ولو سكنها اهل البلدة
في جميع السنة او بعضها ولا يعتبر سكني الحفظة والاكوة
اتفاقا وانما شرطنا المجاوزة لانه عليه اسلام قصر العصر
بذي الحليفة وقال على رضي الله عنه لو جاوزنا هذا المحض
لقصرنا ويشترط لصحة نية السفر ثلاثة اشياء **الاستقلال**
لكم والشأن بالبلوغ والثالث عدم نقصان مدة
السفر عن ثلاثة ايام فلا يقصر من لم يجاوز عمران
مقامه او جاوز عمران ناويا ولكن كان صبيا او تابعا
لم يتركه منوعه السفر والتابع كالمرأة مع زوجها وقد
لو فاهما مبرها المعجل وان لم يبرها لم تكن تبعا له ولو
دخلها لانه يجوز لها منعة من الوطى والاخراج للمهر
عند اي حنفية رحمه الله والعبد غير المكاتب فيشترط للمدبر
واما الولد مع مولاه **والخدي مع امه** اذا كان يرتزق
من الامير والاجر مع المستاجر والتلميذ مع اساتذه

٢٧٤
وكانت قال في النهاية
السائق ان يخرج عن عمران
ينقص الصلاة ولا يلحق بها
المص المص في حقه وكذا في
الو لولجيه والتجنيح والمزيد

والمكروه على السفر والاسير والاعمى مع المتبرع بفقده وان كان
اجيرا فالعبارة لنية الاعمى لو كان **ناويا** **ون** **الثلاثة**
لان مادونها لا يصير به مسافرا شرعا لما تقدم وتعتبر
نية **الاقامة والسفر** **الاصل** كالزوج والمولى والامير
دون النية كالمراة والعبد والجندي **ان علم النية بنية**
المتبرع في الاصح فلا يلزمه الا تمام نية الاصل لاقامة
حتى يعلم كافي توجه الخطاب الشرعي وغزل الوكيل حتى لو
صلى ايما قبل علمه صححت في الاصح وروى عن بعض اصحابنا
ان عليه الاعادة كافي الرهان **والفرض عزيمة عندنا** لما قد
فاذا اتم **الرباعية** **والحال** انه **فقد القعود الاول** قدر
التشدد **صحت صلاة** لوجود الفرض في محله وهو الجلوس
على الركعتين وتصيرا الاخرين نافلة له **مع الكراهة**
لتأخير الولي وهو السلام عن محله ان كان متمكنا وان
كان ساهيا يسجد للشهو **الا** وان لم يكن قد جلس
فقد التشد على راس الركعتين **الاولتين** **فلا تصح صلاة**
لتركه فرض الجلوس في محله واختلاط الفرض بالنفل قبل كماله
الا اذا نوى الاقامة لما قام للثالثة في محل نعم الاقامة
فيه لانه صار مقبلا بالنية فانقلب فرضه اربعاً وتوالت
التفقد في الاولين غير مفقود في حقه وعلى هذا
لو ترك القراءة في احدي الاولين ثم نوى الاقامة
صح فرضه لانه امكنه ان يقرأ في الاخرين كافي النبيين

ولا يزال

ولا يزال المسافر الذي استحکم سفره بمضى ثلاثة ايام مسافرا
يقصر حتى يدخل مصر يعني بلده بمأوطنه الاصل او ينوي
اقامة نصف شهر **ببلدا** **وقرية** واما اذا لم يسر ثلاثة ايام
فلا يشترط ان تكون اقامته في بلد او قرية لعدم استحكام
السفر كما يتم بمجرد الرجوع الى وطنه وان لم يدخله لانه نقض
للسفر قبل الاستحكام وهو يحتمل النقض لانه ترك خلاف
السفر فانه لا يكون مسافرا بمجرد نيته لانه فعل ولا يد
من وجوده وتقدير الاقامة بنصف شهر لما روى عن ابن
عباس وابن عمر رضي الله عنهم انهما قالوا اذا اقامت بلدا
مسافرا وفي نفسك ان تقيم بها خمسة عشر يوما وليا لها
فاكمل صلاتك وان كنت لا تدري متى تقطن فاقصرها
والا اثر في المقلات كالجواز اذا راى لا يعتدي المسنة
تنبيه **الحاج** اذا وصلوا بغداد في شهر رمضان
ولم ينووا الاقامة صلوا صلاة المقيمين لانهم اذا عرفوا
ان لا يخرجوا الا مع القافلة ويعلمون ان ينزلوا في الوقت
وبين خروج القافلة خمس عشرة يوما فصاعدا كانهم
نوو الاقامة كذا في التبيين والمزيد وكذا الحكم في الحاج
بعد العود من مكة ان علموا اقامة الامر خمسة عشر
يوما بعده لا يخرج الا بعدها لزمهم الا تمام وان لم ينووا
الاقامة وعلمه في التبرأة بدلالة الحال ولسان الحال
انطق من المقال واما نيتهم الاقامة قبل الصعود الى عرفا

فلا تقع اذا كان زمن الخروج الى منف وعرفات في الخمسة عشر يوماً
 كذا في البحر وقصران نوي اقل منه اي من نصف شهر لما قد مضاه
 اوله بنوشيا وبقي على ذلك سنين وهو ينوي انه عدا يخرج او بعد
 لما روي اليه في باسناد صحيح ان ابن عمر قال ارجع علينا الشح
 ونحن باذريجان ستة اشهر في غزاة فكمنا بضلي ركعتين
 واذريجان بنفق الغرة والراوسكون الذال المعجزة وعن جماعة
 مثل ذلك روي عن سعد بن ابي وقاص انها قام بقرية من قري
 بنسبها وكان يقصر الصلاة وكذلك علقمة بن قيس اقام
 بخوار زم سنين يقصر الصلاة وكذلك روي عن ابن عباس كافي
 العناية ولا تقع نية الإقامة ببلدين لم يعين المبيت
 باحديهما ان الإقامة لا تكون بمكانين اذ لو طارت فيهما الجاز
 في اماكن فيؤدي الى عدم تحقق الشرف واذا عين المبيت
 باحدي البلدين كان مقيماً لان إقامة الممره تضاف
 الى مبيته يقال فلان يسكن طارة كذا وان كان بالنها
 في الاسواق وهذا اذا كان كل من الموضعين اصلاً بتفسيه
 وان كان احدهما بنوع الاخر بان كانت قرية قريبة من المص
 بحيث تجنب الجمعة على ساكنها فانه يصير مقيماً فيقيم
 بدخول احدهما ايها كان لانها في الحكم كوطن واحد كذا
 في التبيين ولا تقع نية الإقامة في مفازة لغزاهل
 الاخبية لعدم صلاحها لكان في حقها والاخبية جمع خبا
 بغيرهم مثل كساواكسية وهويت من وبر اوصوف

وقد

وقد يكون من شعركه في الديري والخباء الخيمة والمراد هنا ما
 هو الاعم من ذلك واما اهل الاخبية فتقع نيتهم الإقامة
 في الاصح وان كانوا في المفازة لان الاقلية اصل فلا يتطل
 بالانتقال من مرعى الى مرعى الا اذا ارتحلوا عن موضع اقامتهم
 في الصيف وقصدوا موضع اقامتهم في الشتاء وبينها
 مسيرة ثلاثة ايام فانهم يصيرون مسافرين في الطريق
 واذا نوى غزاهم الاقامة معهم لا يصير مقيماً في الصحيح
 ولا تقع نية الإقامة لعسكرنا بدل الحرب لان ظاهراً
 عزيمتهم للتردد بين القرار والفرار ولو كانوا محاصرين
 مصراً لاهل الحرب فصار كالمفازة والجزيرة والسفينة
 ولا تقع نية الإقامة لعسكرنا بدل رفا في حال محاصرة
 عسكرنا اهل البغي لان ظاهراً مخالفتهم للتردد
 بين القرار والفرار فصار محل المحاصرة وان كان في حد ذاته
 صالحاً للإقامة بان كان مصراً او قرية كالمفازة لما نه اخر
 وهو انهم انما يقيمون لغرض فاذا حصل ترجعوا فلا يكون
 منيبتهم مستقرة فلهذا الوجه لم تقيد المحاصرة بكونها
 في غير مصر كما قيد به في الهداية والكثر بقوله فيها وكذا اي
 يقتصر اذ المحاصر واهل البغي في دار الاسلام في غير مصر
 او محاصرهم في البحر لان ظاهراً يبطل عزيمتهم انتهى فاذا مضى
 انه اذا كانت المحاصرة بمصر طغت نية الإقامة انتهى
 وقد قال الشيخ اهل الدين رحمة الله في لغزاه قوله ان ظاهراً

يُبطل عزيمتهم بشرا إلى أن المحل وإن كان صالحا للنية لكن
 ثم مانع آخر وهو أنهم إنما يقيمون لغرض فإذا حصل ارتجوا
 فلا تكون نيتهم مستقرة وهذا التقليل يدل أن قوله أي
 صاحب الصلاة في غير مصر وقوله في البحر ليس بقيد احترازي
 حتى لو نزلوا مدينة أهل البغي وحاصروهم في الحصن لم تنضم
 نيتهم أيضا لأن مد نيتهم كالمفازة عند حصول المقصود
 لا يفتنون فيها انتهى وهذا الوجه وجيد لا طلق المسألة
 ولا فرق بين كون القوة والشوكة ظاهرة لنا عليهم أولا وقال
 زفر وهو رواية عن أبي يوسف أن ظهرت الشوكة تحت نية
 الإقامة والجواب ما ذكرناه لأن العزيمة قصد لا تردد فيه
 وهذه النية منهم حين وجدت إنما وجدت مع التردد ولذا لالة
 الحال من القوة والاحتياط ليس للمقال والبيان أن لسان
 الحال انطق من لسان المقال لأنه لا مجال للكذب في دلالة
 الحال وله مسلخ في المقال كذا في البرهان وجمع الروايات
 وإن اقتدي **مسافر مقيم** بمسلي زناعية وكوفي الشهد الآخر
 في الوقت صح اقتداؤه **والأربعاء** هكذا روي عن ابن عباس
 وإن عمر رضي الله عنهم ولا نه تبع لأمامه فينتظر فرضه الرابع
 كما يتغير بنية الإقامة لا اتصال المعقوب بالسبب
 وهو الوقت فيتمها أربعاً ولو خرج الوقت قبل تمامها
 ولا تبطل صلاته بتركه الإمام والقعود الأول على الصحيح وقتها
 يكون الاقتداء في الوقت احترازا عما لو كان الإمام موديا

لا

لا قاضيا ولكن خرج الوقت قبل فراغه فاقندي به كما لو صلى
 ركعة من العصر قبل الغروب واقندي به المسافر بعد الغروب
 لا يصح لأن فرضه لا يتغير بعد الوقت لا تنقضا السبب
 ويشتمل ما لو نام بعد اقتدائه في الوقت حتى خرج الوقت ثم
 استبته فإنه يتمها أربعاً لما ذكرنا من اتصال المعقوب بالسبب
 وكذا لو سبقه الحدث فذهب للوضوء فخرج الوقت أو كان من
 الطائفة الأولى في صلاة الخوف وخرج الوقت قبل جوعه
 ولو اقتدي المسافر عملة فاستخلف نية السبق للحدث
 لم يلزم المسافر الاتمام سوايته لا امام المستخلف وغيره من
 المسافرين لأنه ما التزم متابعه المقيم وإنما التزم متابعته
 لضرورة اصلاح صلاته كما لو كان الخليفة مسافرا فتوى
 الإقامة لم يلزم القوم الاتمام ولو لم يقع الخليفة
 على رأس الركعتين الأولى فسدت صلاة الكل المسافر
 والمقيمين ولو لم يحدث الامام المسافر ولكن نوى الاقامه
 انهم ومن خلفه من المسافرين لا يتم التزموا متابعته
 فصار فرضهم انما يتبع الامام ولو كان خلف المسافر مثله
 فتكلم المقتدي بعد فقود الامام قبل التشهد على رأس
 الركعتين أو قام فتوى الامام لا قامة لم تبطل صلاته ولزم
 الامام ومن بقي معه من المسافرين الاتمام أربعاً فلو تكلم بعد
 نية الامام لا قامة فسدت صلاته ولزمه صلاة المسافر
 ركعتين كما لو فسد بعد اقتدائه بالمقيم لأن لزوما الرابع

فزين

ف

للمتابعة وقد زالت بخلاف ما لو اقتدي به بنية النقل
ثم افسد حيث يلزمه الارباع لانه بالشروع التزم صلاة
الامام فصد او في مسالتنا انما قصد اسقاط الفرض
عن ذمته والتغير الحكمي قد زال بالافساد فيصلي ما كان
عليه قبل الاقترار لكتين من التبيين وجميع الروايات
والبحر وقع القدير **وبعد** اي بعد خروج الوقت لا يصح
اقتداء المسافر بالمقيم فيما يتغير بالسفر وهو الرباعية
وهذا نضرب بحما علم التمام السابق لان فرضه لا
يتغير بعد الوقت لا نقضا السبب كما لا يتغير بنية
الاقامة فيستلزم اقتدائه بنا الفرض على غير الفرض
حكم الثاني القعدة ان اقتدي به في الشفع الاول اذ القعدة
فرض عليه لا على الامام وفي حق القعدة ان اقتدي به في الشفع
الثاني فان القعدة فيه تغل على الامام فرض على المقتدي
ولو لم يكن قرا في الاولين لان القعدة في الاخرين تلحق
بمكة ما يفيق الثاني خاليا عن القراءة كما اوفى حق التسمية
لان احرام الامام انقضى على وجه لا يفترض عليه القعدة
الاولى ولا القعدة في الاخرين ولا كذلك الموتر المسافر فيكون
اقتداء المنترض بغير المنترض في حق مقتضى القرينة **وبعكسه**
بان اقتدي بمقيم بمسافر **صح** الاقتداء **فمنها** اي في الوقت
وقدما بعد خروجه من الجواز في الوقت قلناه عليه السلام
صلى باهل مكة وهو مسافر فقال **لما وصلناكم** فانا قوم مسفر

ولان

ولان صلاة المسافر اقوى لان القعدة الاولى فرض في حقه تغل في
حق المقيم وبنا القوي على الضعيف بخايز واما بعد خروج
الوقت فلما ذكرنا من ان صلاته اقوى من صلاته ثراذ اسلم
انتم المقيمون صلاة تم منفردين لانهم التزموا الموافقة في
الركعتين فينفردون في الباقي كالمسوق الا انهم لا يسجد
سهو عليهم اذا سجدوا ولا يقتدي احدهم بالآخر كما في الخائفة
ونذب للامام بعد التسليتين في الاصح وقيل بعد التسليمة
الاولى **ان يقول** **لما وصلناكم فاني مسافر** كما روينا
وانما كان مندوبا لانه لم يتبين معر فالحال للامام الجواز
السؤال قبل الصلاة او بعد اتمامهم صلاتهم **وتسبغ** ان
يقول **لهم** الامام **ذلك قبل شروعه في الصلاة** لدفع الا
ابتداء **الطيفة روي** ان ابا يوسف لما حج مع هارون
الرشيد رحمه الله وصلى بالناس بمكة ركعتين ثم قال **اتموا**
يا اهل مكة صلاتكم فانا قوم مسفر فقال له واحل منهم نحن
اعلم بهذا منك فقال ابو يوسف لو علمت ما تكلمت في الصلاة
فقال هارون الرشيد لو كان لي مثل هذا الجواب بدلا عن
الملك الذي اعطانيه الله تعالى لكنت اسري بذلك كذا في جميع
الروايات **ولا يقرأ الموتر المقيم فيما يتمه بعد فراغ امامه**
المسافر في الاصح لانه ادرك مع الامام اول صلاة تم فرض
القعدة قد تاردي بخلاف المسوق **وقائنة السفر** وقائنة
الحضر تقضي ركعتين **واربعافيه** لف ونشر مرتب اي قائنة

السفر تقضى ركعتين وفاتية الحضر ربعا لان الفضا يحسب اذا
 بخلاف ما لو فاتت في المرض وكان لا يقدر الا بالايام حيث
 يقضيها في الصحة ركعتا سجد اقامتا ولو فاتت في الصحة
 يقضيها بالايام لان الركوع والسجود يستقطبان بالعجز فاذا
 قدر فيهما وفيها نحن فيه لا يتغير بعدا لا استقرار **والمعتبر**
 اي في لزوم الاربع بالحضر والركعتين بالسفر **اخر الوقت**
 فان كان في اخره مسافرا صلى ركعتين وان كان مقيما صلى ركعتين
 لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء فاما قبله من الوقت
 ولهذا ائتممه الصلاة لو صار اهلا لها في اخر الوقت ببلوغ
 واسلام وافاقة من جنون واعمال وطهر من حيض ونفاس
 وتسقط بفقد الاهلية فيه بجنون واعمال متد ونفاس
 وحيض **ويبطل الوطن الاصل في مثله فقط** اي لا يبطل
 بوطن الاقامة ولا بالسفر لان الشئ لا يبطل بما دونه بل بما
 هو مثله او فوقه ولا يشترط تقدم السفر لثبوت الوطن
 الاصل لاجتماعه ولا لوطن الاقامة في ظاهر الرواية واذا السم
 ينقل اهله بل استحلت اهلا ايضا ببلدة اخرى فلا يبطل
 وطنه الاول وكل منهما وطن اصلي له **ويبطل وطن الاقامة**
بمثله وبطل ايضا بانشا السفر بعده **وبالعود للوطن**
الاصلي لما ذكرنا **والوطن الاصل هو الذي ولد فيه**
الانسان او تزوج فيه او لم يتزوج ولم يولد فيه ولكن
فصل التقيس لا الاتكال عنه ووطن الاقامة موضع

صالح

صالح لها على ما قدمناه وقد نوى الاقامة فيه **بصرف شهر**
فما فوقه وقال له هذا انه يتم الصلاة اذا دخله وهو
 مسافر قبل بطلانه مثاله مصري انتقل باهله الى الشام
 فاذا عاد مسافرا ودخل مصر لم يتم بحجود الدخول فلو
 ابقي اهله وتزوج بالشام ايضا يتم بدخوله في كل من
 الوطنين واذا خرج بريدا الشام فنوى لاقامة بلخا نقاه
 السرياقوسية خمسة عشر يوما لم يبطل وطنه الاصل
 فاذا رجع الى بلخا يتم الصلاة فيه فاذا خرج ودخل الخا
 يقصر لطلان وطن الاقامة بما بالاصلي وكذا لو خرج
 من الخا نقاه بعد نيته الاقامة فيها خمسة عشر يوما
 ولم يرجع الى وطنه الاصل ولم ينو السفر حتى وصل الى
 بلبليس مثلا فنوى لاقامة فيها خمسة عشر يوما يبطل وطن
 الاقامة بالخا نقاه وكذا اذا خرج منها ونوى السفر حتى
 لو عاد الى بلخا فيها يقصر كما لو دخل مسافرا بعد ذلك
 ولم يعتبر المحققون **وطن السكنى وهو ما الى موضع نوى**
الاقامة فيه **ون** بصرف شهر فلو كان مسافرا قالوا لانه
 لا فائدة فيه لانه يبقى فيه على حاله مسافرا وما ذكره الشا
 الزليعي رحمه الله من تصويره فائدة رجل خرج من مصره
 الى قرية بلخا ولم يقصد السفر ونوى ان يقيم فيها اقل
 من خمسة عشر يوما يتم ثم خرج منها غير مسافر ثم رجا له ان
 يسافر قبل ان يدخل مصر وقبل ان يقيم ليلة في موضع

نقاه

رح

فما فرغنا من يقصر ولو من تلك القرية ودخلها اتم لانه لم يوجد
ما يبطله مما هو فوفقه او مثله انتهى ممنوع لان وطن الإقامة
يبطل بالسفر فكيف لا يبطل به وطن السكنى وهو دونه وقد
قال الشارح رحمه الله في تعليقه بطلان وطن الإقامة
بالسفر لان السفر ضد الإقامة فلا يتفق معه انتهى فيقصر
اذا دخله لعدم انتماسه سفره بدخوله والله اعلم **باب**
صلاة المريض من باب اضافة الفعل الى فاعله او المحال
وانه سأل عن كقولهم حج زيد لا سند مل قاله الشيخ بدر الدين
رحمه الله كذا في المستصفى ونصونه مضمون المرض ضروري
اذ لا شك ان فهم المراد من لفظ المرض اجلي من فهمه من قولنا
معنى نزول جلولة في بدن الحى اعتدالا لطبايع الاربع بل ذلك
يحجر تعجى التعريف بالاختفى وعرفه في كشف الاسرار بانه
حالة للبدن خارجة عن الجهرى الطبيعى ضارة بالفعل ويعلم
من هذا ان الالام والاورام اعراض عن المرض وقال ابن فارس
المرض كذا يخرج به الانسان عن حد الصحة من علة او نفاق
او تقصير في امر ومرض مرضا لغة قليلة قال الاصمعي قرأت
على ابن عمرو بن العلاء في قلوبهم مرض فقال المرض يا غلام اى
بالسكون والفاعل من الاولى مريض وجميعه مرضى وسن
الثانية مريض قال ليس مهنزل ولا مريض **اذا انفل**
على المريض كل القيام بان لا يمكنه القيام اصلا بتركه ولو قدر
عليه متكيا على عصا او خادما ولا يجزيه غيره لك كفاي التبيين

تفادى المصالح
والضرر والخلاف
من

والفتح
من

والفتح وهذا التعذر الحقيقي ومثاله كفى الحكم اشار اليه بقوله
او تعسر كل القيام **لوجود المشد يد** يترك القيام ايضا
فان الحقة نوع مشقة لم يجز ترك القيام به كفاي الفسخ
وقاضى خان والتخانية **او خاف** اى غلب على ظنه بجريه
سابقة او لخبر طبيب مسلم حاذق **زيادة المرض** او خاف
بطيه اى طول المرض به اى بالقيام **صلى قاعدا** ركوع وسجود
لما روى الجماعة الا مشاهير عن عمران بن حصين قال كانت بي
بواسير فسالت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال
صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب
زاد النسائي فان لم تستطع فمستلقيا لا يكلف الله نفسا
الا وسعها **وتفعل كيف شاى** كيف يتسوله بغير ضرر
من تبرع او عقر **في الاصح** لما روى عن ابي حنيفة انه يجلس كيف
شا من غير كراهة ان شامحتيا وان شامتر بعا وان شاعلى
ركبته كفاي التمهيد لان عذر المرض اسقط عنه الاركان
فلان يسقط الهيئات اولى كفاي البدايع **والا** اى ان لم يتعسر
كل القيام بان قدر على بعضه **قام بقدر ما يمكنه** للمعنى ايجز
المقدورى لو قدر على بعض القيام ولو قدر اية او تكبيرة يقوم
ذلك القدر واذا عجز فعده وان لم يتفعل ذلك حقت ان تقصد
صلاته هذا هو المذهب ولا يروى عن اصحابنا خلافا كذا في
معراج الدراية والعناية والفتح والتبيين وهو المذهب
الصحيح كفاي التوطئة عن الخلاصة انتهى لان الطاعة

بحسب الحاجة كما في العناية والدراسة وان تعدل الركوع والسجود
وقدر على القعود ولو مستنداً **اصلي قاعداً بالايما للركوع والسجود**
برأسه ولا تجزئه مضطجاً كما في الجوهرة عن النخعي **وجعل ايما**
برأسه للسجود لخفضه عن ايما به برأسه للركوع وكذا لو عجز عن
السجود وقدر على الركوع بويهما كما في الجرح عن الدايغ وحقيقة
الايما طاعة الرأس وروي مجزئاً كما في الما قال في البحر وشرح
المقدسي عن الخانية مريض عجز عن الايمان فركب رأسه
عن الحقيقة يجوز وقال لفضل لا يجوز لأنه لم يوجد منه
التعلل انتهى فحقيقة الايما طاعة الرأس انتهى عبارتها
فان لم يخفضه الى الايما للسجود عنه اي الايما للركوع بان
جعلها على حد سواء **لا تنفع** كما في شرح المقدسي والجرح عن الولولجية
لفقد السجود حقيقة وحكم مع القدرة **ولا يرفع** بالنسبة
لوجهه شي كخشبة وجرح **يسجد عليه** لقوله صلى الله عليه وسلم
من استطاع منكم ان يسجد فليسجد ومن لم يستطع فلا يرفع
الى وجهه شي يسجد عليه وليكن في ركوعه وسجوده بوي برأسه
رواه الطبراني في معجمه وقال جابر رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم عاد مريضاً فراه يصلي على وسادة فاحذها
فرضي بها فلخذ عوداً يصلي عليه فري به وقال صل على الارض
ان استطعت والا فامراً واما وجعل سجودك لخفض من ركوعك
رواه البراء في مستند كذا في الرهان ومثله في الفتح وقال
في المجتبى كان كيفية الايما للركوع والسجود مستتبها على

فانه

في انه يكفي بعض الانحسام اقصى ما يمكن فطفت على الرواية
فانه ذكر شيخ الاسلام الموصي ان خفض رأسه للركوع شيان ثم
للسجود شيطاناً ولو وضع بين يديه وسابداً فالصق جيمته
فان وجد ان في الانحسار والافلاو كذا في التحفة وفي البسوط
لو كانت الوسادة على الارض وسجد عليه لم حازت صلاته لان
امر سلة فقلت هكذا ولم يمنعها النبي صلى الله عليه وسلم وقال
ابوبكر اذا كان يجيمته وانفه غلظ يصلي بالايما ولا يلزمه
تقريب الجبهة الى الارض باقصى ما يمكنه وهذا نص في الباب
كذا في معراج الدراية **فان فعل** بان وضع شيء فيسجد عليه **وخفض**
رأسه للسجود عن ايما به للركوع **صح** اي صحت صلاته لوجود
الايما لكن مع الاساق لما روينا وقيل هو سجود كذا في الغاية
وتبين ان يقال لو كان الشيء الموضع بحال لو سجد عليه الصحيح
يجوز خاز للمريض على انه يسجد والافايما في المحط لو كان يقدر
على السجود ورفع له شيء فيسجد عليه قالوا ان كان الى السجود اقرب
منه الى القعود جاز والافلاو في السراج الوهيج اذا وجد الايما
فهو يصل بالايما فلا يعتدي به من يركع ويسجد كذا في شرح المتقدم
وقال في الترتيبات وفي التخريد يفعل في صلاته من القراءة
والتيح والتشهد ما يفعله الصحيح وان عجز عن ذلك تركه **والا**
اي وان لم يخفض رأسه للسجود انزل عن الركوع بان جعلها سوا
لا تنفع صلاته لعدم الايما للسجود الذي هو فرضه كما لو فعل
كذلك من غير رفع شيء **وان تعسر القعود** فلم يقدر عليه متكباً

ولا مستند الطائفة أو غيره بل الضمير ما ولو قدر على التقدير مستندا
 فتركه لم يخرج على المختار فإذا انتفى الاستناد **أوما** كما لو قدر **مستلقيا**
 على قفاه **أو على جنبه** واليمين أفضل من اليسر وبه ورد الأثر
والأول وهو الاستلقاء على قفاه **أولي** من الجنب اليمين
 أن تيسر بلا مشقة لحديث فان لم يستطع فعلى قفاه ولأن
 التوجه للقبلة فيه أكثر إذا شارت إليه أيها وهو الكعبة قبلة
 إلى عنان السماء وإشارة المضطجع إلى جانب قدميه والاستلقاء
 محكم والجنب وإن ورد به الحديث كما روينا قد يطلق ويراد به
 السقوط يقال بقي فلان شهرا على جنبه إذا طأ طأ أرضه وإن كان
 مستلقيا أو قيل كان عمارا يمتد مرضه من الاستلقاء فذلك
 أمر أن يصلي على الجنب فالحيز له والاولى الاستلقاء وقدمنا
 جواز التوجه لما قدر إليه ويسقط التوجه إلى القبلة بعد
 المرض فهو وإذا صلى مستلقيا على ما هو الأول **يجعل تحت**
رأسه وسادة أو نحوها **ليصير وجهه إلى القبلة** لا إلى السماء
 ويكون شبه القاعدة لينتمكن من الأيمان بالركوع والسجود إذ
 حقيقة الاستلقاء تتم الأصحاح عن الأيمان بما فكيف بالمرضى
وينبغي للمريض نصب ركبتيه أن قدر حتى لا يمد يدها فيمتد
 برجليه إلى القبلة وهو مكروه للقادر على الامتناع عنه
 كما في جميع الروايات وغيره **وإن تعذر الأيمان** بأسطخرت عشر
 الصلاة القليلة وهي صلاة يوم وليلة ثم أدونها اتفاقا
 ولما أد أكثر فزادت على صلاة يوم وليلة **فما دام يفهم**

مضمون

مضمون **الخطاب** فإنه يقضيها في رواية قال في الهداية هو
الصحيح وتبعه صاحب الكنز فيه وفي المستصفى قال الصحيح
 أنه لا يسقط القضاء لأنه يدرك مضمون الخطاب فلا يكون
 نظيرا للمعنى عليه انتهى وقال الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى
 من تأمل تعليل الأصحاب في الأصول لا لزوم القضاء فيما
 دون يوم وليلة للذي جرح أو اغمى عليه لا فيما زاد على
 صلاة يوم وليلة انقذ في ذهنه إيجاب القضاء على
 هذا المريض الذي جرح عن الأيمان برأسه إلى يوم وليلة حتى
 يلزمه الأضبابه أن قدر عليه بطريق وسقوطه أن
 زاد انتهى فهذا المحقق ابن الهمام يميل إلى القول بعدم
 الوجوب بمجرد فهم الخطاب إذا زاد الجرح على صلاة يوم
 وليلة خصوصاً وقد جزم صاحب الهداية بخالفها في
 كتابه **التجنيس** والمزيد بسقوط القضاء إذا أمر بجرح عن
 الأيمان برأسه أكثر من خمس صلوات وإن كان يفهم مضمون الخطاب
 فقد قال خلاف قوله في الهداية ونص عبارته في التجنيس
 المريض إذا صار حاله لا يستطيع الصلاة لا بالأيمان ولا بغير الأيمان
 فمات لا يجب عليه شيء من كفارات الصلوات ولا يكون
 مؤلفداً لأنه لم يفكر على الصلاة في حال الحياة يجب
 الأداء ولا يجب عليه وهو القدية فإن بري من ذلك وضح
 أن كان ما ترك من الصلوات أقل من يوم وليلة قضى تلك
 الصلوات لأنه قدر على أداء الصلاة في زمان له خلف فله

وان كان اكثر من يوم وليلة لم يجب عليه قضاء تلك الصلوات
 لانه لم يصح ظفرا لانه لا يغير لانه لم يقد على الاداء فصار
 كالمغني عليه انتهى **وصححه** قاضي غني وقاضي خان ونصه اذا
 عجز المريض عن الايمان بالواس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض
 الصلاة ولا يعتبر الايمان بالعين والمجيبين ثم اذا خفف منه
 هل يلزمه الاعادة اختلفوا فيه قال بعضهم اذا زاد عجزه
 على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه
 كما في النعمان وقال بعضهم ان كان يعقل لا يسقط عنه الفرض
 والاول اصح لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب انتهى
وقال الكمال ومثله اي مثل تصحيح قاضي خان في المحيط واختاره
 اي سقوط الصلوات اذا كثرت **شيخ الاسلام** هو رادة
وفخر الاسلام السرخسي انتهى **وقالت** في الظهيرية هو ظاهر
 الرواية وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية وفي البازية
 واذا عجز عن الايمان بالراس فاختار ما قاله الاحمدر السرخسي
 انه تسقط الصلاة انتهى وفي الفتاوى الصغرى عجز عن الايمان
 بالراس حتى كان اكثر من يوم وليلة تسقط الصلاة وان
 كان اقل لا انتهى وفي الخلاصة هو المختار **وصححه** في البنايع
 قال هو الصبح كما في الترخائنة والبلايع **وجزمه الولولجي**
 حيث قال المريض اذا صار محال لا يستطيع ان يصلي بالايما
 ولا يغير الايمان فانه لا يجب عليه شيء من كفارة الصلاة ولا
 يكون مأخوذا به وفي شرح الطحاوي ولو عجز عن الايمان بخريك

راسه

بلغ مقابلة
 على اسم
 على اسم
 وعلى اسم
 وعلى اسم

راسه سقطت عنه الصلاة كذا في الترخائية وقال
 في شرح المختار فان عجز عن الايمان براسه لغير الصلاة لما روي
 اي من قوله صلى الله عليه وسلم لم يصلي المريض شيئا فان لم يستطع
 قاعدا فان لم يستطع فعل فقاء يومه بما فان لم يستطع
 فانه الحق بقبول العذر منه ثم قال خان مات على تلك
 الحالة فلا شيء عليه وان بري فالصحيح انه يلزمه قضا
 يوم وليلة لا غير يعني اذا لم يزد عجزه على يوم وليلة
 فانه اذا زاد لا يلزمه شيء نفي المحجج كما في المحزون والاشيا
 بخلاف التورم فانه اي التيام يقضيه وان كثرت لانه
 لا يمتد اكثر من يوم وليلة غالبا انتهى وفي شرح الكنز للرد
 وقد اختلفوا في معنى قوله عليه السلام فانه الحق بقبول
 العذر منه فمن لم يقبل بسقوط القضاء عند عدم القدرة
 على الايمان قال معناه فانه الحق بقبول عذر التايخ وعنده
 الاسقاط ومن قال بسقوطه عند ذلك قال معناه والله
 الحق بقبول عذر الاسقاط انتهى وقد علمت بما ذكرناه
 ان الذي اختار سقوط القضاء من اهل النجاشي هو صاحب
 الهداية مع ما ذكره من مخالفته لنفسه في المجتدس والمزيد
 وباقي المرجحين على خلافه والقاعدة انه يعمل بما عليه الاكثر
 رحمهم الله واعاد علينا من بركاتهم ومن عجز عن الايمان
لم يوم بعينه اي لم يصح الايمان بعينه **وقليه** **وصحجه**
 لما روي من قوله صلى الله عليه وسلم فان لم يستطع اي الايمان

يري

قوله وقد علمت بما ذكرناه ان الذي اختار
 سقوط القضاء لا يملكه لغير عدم
 سقوط القضاء بل هو قوله بدم
 سقوط القضاء لنفسه في المجتدس
 ذكره من مخالفته لنفسه في المجتدس
 فان المذكور فيها سقوط القضاء على خلافه
 وبلايم ايضا قوله وباقي المرجحين على خلافه
 فان باقي المرجحين على خلافه ما ذكره في الهداية
 وهو صاحب الترخائية لا على خلافه ما ذكره
 في المجتدس والمزيد وسقوط القضاء لما ذكره

الامامة

برأسه فانه الحق بقبول العذر منه ولان السجود تعلق بالراس
دون العين والقلب والحاجب فلا يتقبل اليها كما ليس
وان قدر على القيام **وعجز عن الركوع والسجود صلى قاعدا**
بالايماء وهو افضل من ايمائه قايما لان الايماء قاعد اشبه
بالسجود لكون راسه فيه اخفض واقرب الى الارض وانما
سقط عنه القيام لان القيام وسيلة الى السجود والمقصود
الخشوع والخشوع لله تعالى وانما يحصل ذلك بالركوع والسجود
فاذا فات المقصود بالذات لا يجب ما هو دونه وفي البدايع
يسقط الركوع عن عجز عن السجود وان قدر على الركوع واذا
كان به جراحة ان قام سال جرحه وان فقد لا يسيل اركان
شحا كبيرا اذا قام سلس بوله وان فقد استمسك بصلته
قاعد ابركوع وسجود وان كان لو سجد سال ايضا صلى بالايماء
قاعد او كذا الوضع عن القراءة بالقيام واختلف الصحيح
فيما لو خرج الى الجماعة يعجز عن القيام وان صلى في بيته
صلى قايما صح في الخلاصة انه يصلي في بيته وفي التولية
صح خلافه كما في الترخائية **وان عرض له اي لمن افتتح**
الصلاة صحيحا ثم عرض له مرض في صلاته يتمها بما قدر
ولو كان الاتمام بالايماء في المشهور وهو الصحيح لان اذا
بعض صلاته بركوع وسجود وبعضها بالايماء او لم يكن ان
يودي الكل بالايماء وعن ابي حنيفة انه يستقبل اذا صار
الى الايماء لان خشيته ان تعدت موجبة للركوع والسجود

فلا

فلا يجوز بدونها والصحيح البناء لما قلنا **ولو صلى المريض**
قاعد ابركع ويسجد فصح **بني** لان البناء لا يقتضي
عندهما الا عند محمل كما تقدم وفي قوله صلى اشارة الى انه
لو قدر قبل الركوع والسجود بنا انقضا لعدم بنا القوي
على الضعيف **ولو كان** قد ادى بقضها **ومما** افقد على الركوع
والسجود ولو قاعدا **لا يبي** لما فيه من بنا القوي على
الضعيف ولو كان يومه مضطجعا ثم قدر على القعود
ولم يقدر على الركوع والسجود استأنف على المختار لان
حالة القعود اقوى فلا يجوز بناوه على الضعيف كما في
البيتين **ومن جن** باقة سماوية **او اغنى عليه** ولو بفرع
من سبع اودمي واستمر به **خمس صلوات** **ففي** تلك الصلوات
ولو كانت اكثر بان خرج وقت السادسة لا يقضى ما فات
من الصلوات لما عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال في الذي
يغني عليه يوما وليلة قال يقضى وعن علي رضي الله عنه انه
اغنى عليه اربع صلوات فقضاهن وابن عمر اغنى عليه اكثر
من يوم وليلة فلم يقض ولان المدة اذا قصرت لا يخرج
في القضا فيجب كالنايم واذا اطالت يخرج فيسقط كل ما يقضى
والجنون كالانما فيما رواه ابو سليمان وهو الصحيح والكثرة
تعتبر من حيث الاوقات عند محمل حتى لا يسقط القضا
ما لم يستوعب ست صلوات وعند ابي يوسف تعتبر من
حيث الساعات وهو رواية عن ابي حنيفة والاول اصح لان

ع

ت

الكثرة بالتدخل في حد التكرار فيد نازوال العقل ما
فكرنا اذ لو زال عقله بالخير يلزمه القضاء وان طال لانه
حصل بما هو معصية فلا يوجب التحقير ولهذا يتبع طاعة
وكذا اذا ذهب عقله بالسخا والدواعي عند اي حنيفة
لان سقوط القضاء عرف بالاثرا اذ حصل بافاة سماوية
فلا يقاس عليه ما حصل بفعله وعند محمد يسقط لانه
مباح ومضار كما المرض ولو اعمى عليه بفتح من سج او ادري
لا يجب عليه القضاء بالاجماع لان الخوف بسبب ضعف
قلبه وهو مرض وفيه نأيد واما لاغما لانه اذا كان يفتق
في وقت معلوم يخاف عند الصبح فيفتق قليلا ثم
يعاوده الاغما يقتبر الا فاقة ويبطل ما قبلها من حكم
الاغما اذا كان اقل من يوم وليلة وان لم يكن لا فاقة
وقت معلوم الا انه يتكلم بفتة بكلام الاصحاب ثم يغني
عليه فلا عبرة بهذه الا فاقة كذا في التنزيل خاتمة
فصل في اسقاط الصلاة والصوم وغيرهما اذا
مات المريض ولم يقدر على اذا الصلاة بالايما براسه لا يلزمه
الا بصا بها وان قلت بان كانت دون ست صلوات
كما لو كثرت لما روينا من قوله صلى الله عليه وسلم فان لم
يستطع قال الله الحق بقبول العذر منه لان القليل بالن
معنى قبول العذر جواز التاخير لا يقول يلزم القضاء
الاباد والزم من نسيه ولم يوجد والقابل بان معنى قبول

مطلب
اسقاط الصلاة

العذر

العذر لا اسقاط ظاهر في عدم لزوم الا بصا بما لم تجب عليه
وكذا حكم الصوم في شهر رمضان ان افطر فيه المسافر
والمريض وما تا قبل الاقامة للمسافر وقبل الصحة
للمريض لان رمضان في حقهما كشفا في حق غيرهما لا يلزمهما
صيامه ولم يدركا عدة من ايام اخر للقضاء فليس عليهما
الوصية بشي ولزم **عليه** يعني على من افطر في رمضان
ولو بغير عذر **الوصية بما اي** بقديية ما قدر عليه من
ادراك عدة من ايام اخر لو كان فطر لمرض او سفر وبعد
ما افطر بغير عذر وان لم يدرك عدة من ايام اخر للزوم
الصوم عليه في وقته والتقصير مضاف اليه فيرجى العفو
عنه بفضل الله لا يصاياه بقديية ذلك الذي قدر عليه
وبقي بد منه حتى ادركه الموت واوصى بقديية ما عليه
من صيام فرض رمضان وكذا صوم كفارة يمين وقتل خطا
وظهار وجناية على احوام وقتل محرر صيد او صوم مندور
فيخرج عنه وليه اي من له ولاية النضر في ماله بوراثة
او وصاية فيلزمه اخراجه من **ثلاث ما قل** اوصى لان
حقه في ثلث ما له حال مرضه وتعلق حق الوارث بالثلثين
ولا ينفذ قهرا على الوارث الا في الثلث وعلى هذا بن صدقة
النظر والتفتة الوجبة والمخرج والجزية والكفارات المالية
والوصية بالمح والصدقة المندورة والاعتكاف المنذور
عن صومه لا عن البث في المسجد قاله الكمال وقيل لزمه بصدقه

وهو صحيح ولم يفتكف حتى مات لزمه ان يوصي بصوم اعتكاف
كل يوم بنصف صاع من ثلث ماله وان كان مريضاً وقتت
الايجاب ولم ير لختي مات فلا شيء عليه فاذا لم ينف به الثلث
توقف الزايد على الاجازة فيعطى **لصوم كل يوم طعام**
مسكين لقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم شهر
فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين قال القرطبي سناده حسن
ورواه ابن ماجة ايضا وكذا خرج **لصلاة كل وقت من فرض**
اليوم والليله حتى الوقت لانه فرض على من له الاطعمة الا على
وقد ورد النص في الصوم والصلاة باستحقاق المشايخ
كلونما اهم واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح وقيل
فدية جميع صلوات اليوم الواحد كفدية صوم يوم وعلى
الصحيح انه لكل صلاة فدية هي نصف صاع من تمر او ذبيحة
او سويقه او صاع تمر او زبيب او شعير او قيمته وهي افضل
عندنا الاسراع بما يسد حاجة الفقير وان لم يوص وتبرع
عنه ولشبهه بغيره لا اعتناق **جاز** ويحكم بجوازه كما قال محمد في تبرع
الوارث بالاطعام في الصوم بحجزيه ان شاء الله تعالى من غير
جرم بخلاف اصابه به عن الصوم فانه جرم بالاجزاء كما في
الفق وسوا تبرع الوارث بماله ورثه او بغيره او الوصي بماله
نفسه اذ ليس له التبرع بماله الميت ويكون لهم ثواب ذلك
كذا في الاختيار ولا يلزم الوالي الاخراج عنه بدون وصية
لانها عبادة ولا بد فيها من الاختيار فاذا لم يوص

فات

صوم

فات الشرط فيسقط في حق الحكماء الدنيا للفقير بخلاف
حق العباد فان الواجب فيه وصوله الى مستحقه لا غير
ولهذا لو طفر به الغريم يلحظه بالاقتضا ولا رضا ويرام عليه
الحق بذلك ولو تبرع عنه به اجبني في حياته صح وبريت
ذمته بخلاف حقوق الله تعالى وفيه صحة التبرع بغير
الاعتناق فشمال الاطعام والكسوة وانما لا يصح بالاعتناق
لما فيه من التامر لولا للميت بغير رضاه واذا اوصى بالبحر
بحج عنه من ماله بماله وان تبرع به وارثه او غيره يصح
ولا يصح ان يصوم الولي ولا غيره عن الميت ولا يصح ان يصلي
لحد عنه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد ولا
يصلي احد عن احد ولكن يطعم عنه ولا نه لا يصوم عنه في
حال الحياة فكذا بعد الموت كالصلاة وما ورد من قوله
صلى الله عليه وسلم فصومي عن امك وقوله عليه السلام من
مات وعليه صيام صام عنه ولشبهه فتمسوخ كما في البرهان
وغيره وان لم ينف ما اوصى به الميت **عما عليه** او لم يوص
بشيء واذا الوالي المتبرع بما يثم ما لا يفي بذلك عن الواجب
التي يتيناها يدفع ذلك المقدار للفقير بقصد اسقاط
ما يريد عن الميت فيسقط عن الميت بقدره ثم بعد قبضه
لهبه الفقير للولي ويقبضه لتتم العبة وتملك ثم يد
الولي للفقير بحجة الاستقاط فيسقط عن الميت بقدره
ايضا ثم يهبه الفقير للولي ويقبضه ثم يدفعه الولي للفقير

الامانة

وهكذا يفعل من رآه حتى يستوفي ما كان يظنه على الميت من
 صلاة وصيام ونحوهما ما ذكرناه من الواجبات وهذا هو
 المخلص في ذلك ان شاء الله منه وكرمه ويجوز اعطاء فدية صلواته
 وفدية ايام ونحوها الواحد من الفقهاء جملته بخلاف كفارة
 اليمين حيث لا يصح ان يدفع للواحد اكثر من نصف صاع في يوم
 للنقض على العدد فيها والله سبحانه وتعالى الموفق بمنه وكرمه
باب قضا الفوائت القضا لغة الاحكام
 وشرعية اسقاط الواجب بمثل ما عندك كذا في الذرية اعلم
 ان المأمور به نوعان اذ اوقضا وتذرعنا عن الاداء فليستين
 القضا والاضل في الباب الامر والامر بالمأمور والمأمور به
 والمأمور فيه والامر هو الذي صدر منه الامر والمأمور هو الذي
 قام به الامر وهو الخاطب والمأمور به الصلاة والمأمور فيه
 الزمان ثم المأمور به ينقسم الى قسمين اذ اوقضا فالاداء ان تسليم
 عين الواجب والقضا تسليم مثل الواجب ولهذا يقال الذين
 تقضى بمثلها بقبض مضمون لان ما يؤديه الى الدائن غير
 ما لزم في ذمته لان ذاله وصف شرعي يظهر لزمه في المطالبة
 وهذا عين كما يري فيكون غيره الا ان احدي العبارتين
 قد تدخل في العبارة الاخرى فيسمى القضا ادي كما يقال ادي
 دينه ويسمى الاداء قضا قال تعالى فاذا قضيت مناسككم
 وقال تعالى فاذا قضيت الصلاة والقضا يجب كما يجب به
 الاداء عند المحققين كذا في المستصفي **الترتيب بين الفايئة**

مطل
 قضا الفوائت

قال في التحقيق
 في الامور

القليلة

القليلة وهي ما دون ست صلوات **وبين الوقتين** الملتصق وقتها
 مع تذكر الفايئة لازم وكذا الترتيب بين **نفس الفوائت**
 القليلة **مستحق** او لازم اذ هو فرض عملي بقوت الجواز بقوته
 والاصل في لزوم الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم من نام
 عن صلاة او نسيها فلم يذكرها الا وهو يصلي مع الامام
 فليصل التي هويتها ثم كيف فضل التي تذكر ثم ليعيد التي
 صلى مع الامام وقد صرح شراح الهداية بانه جزم مشهور
 تلقته العلماء بالقول فيثبت به الفرض لعملي والاحتياط به
 من وجوه واجوبتها في العناية والقول صلى الله عليه وسلم
 صلوا كما رايتموني اصلي وقد صلى الفوائت يوم الحندق مرتين
 ولان النبي صلى الله عليه وسلم جعل وقت التذكرو وقت اللفا
 فلا يبقى الوقت محلا لاداء الحاضرة فصارت مؤخرة عن
 الفايئة فلو اداها قبل الفايئة كان ادائها قبل وقتها
 فلا يجوز فلما صار وقت الفايئة صار الفرضين اجتماعا في
 وقت واحد فيراعى الترتيب كالظهر والعصر بعرفة والعشا
 والوتر ولا يلزم ما اذا تذكر الفايئة وفي الوقت ضيق
 لان اخر الوقت للوقتية بالمتواتر من الاخبار والنصوص
 ووقت التذكرو للفايئة ثبت بالخبر ووصف بانه خبر
 لحاد وانما يجب العمل به اذا لم ينضم من تركه العمل بالنقض
 اما اذا انضم فلا لانه يلزم نسخ الكتاب به وذا لا يجوز
 وعلى القول بانه مشهور به يرد على الكتاب العمل به ما

يئة

الامور

وأمر الوقت متسعا وإن لم يرضه تلخير العمل المتواتر وهو حوز
 الوقتية بحج د دخول وقتها حتى لا يقطع العمل بالمسهور لأن
 التأخير اهون من الإبطال ولأنه لما حاز تأخير الوقتية
 من غير اشتغال بفضا فائتة فيكون معه والوقت متسع
 بالاولي وإذا ضاق الوقت يلزم إبطال المتواتر أصلا لو عمل
 بالخير واقتضى أن يكون الحاضرة فائتة أيضا وليس من
 الحكمة الاشتغال بما يؤدي إلى ذلك فيسقط العمل حينئذ
 ضرورة هذا خلاصة بعض ما في هذا المحل وإن كان يلحق فيه
 مجال لا بد منه تفريحا للمتقدم **ويسقط الترتيب بأحد**
ثلاثة أرباع الأول ضيق الوقت عن قضا الفائتة ثم إذا
 الحاضرة لما قلناه وليس من حكمة الحكم اصناعه الموجود
 في طلب المفقود ولأن آخر الوقت للوقتية بالنقص والإجماع
 والمتواتر فلا نعمل بما يعارضه حينئذ فلو قدم الفائتة لا يجر
 لأن السقوط لحق الحاضرة لغيرها عن الجمع بين القطعي والظني
 بخلاف ما إذا كان الوقت متسعا لا مكان الجمع بين الدليلين
 وفيدنا بضيق الوقت **المستحب** تبعًا لما في المحيط والظهير
 لأنه يلزم من مراعاة الترتيب حينئذ تغيير حكم الكتاب
 وهو نقصان الوقتية بإيقاعها في الوقت المكرره فيسقط
 به الترتيب **في الأصح** خلاف لما في المبسوط من أن الترتيب يختص
 على تولد الترتيب مع ضيق الوقت المستحب مثال ذلك لو اشتغل
 بفضا الظهر بغير العصر وبعضه في وقت التغير يسقط الترتيب

في الأصح

في الأصح ولا بد من ضيق الوقت حقيقة فلو ظن ضيقه فضلى الوقتية
 ثم ظهر سببه بطلت فلو أعادها ترتيبين أيضا سببه يبيدها
 حتى يظهر بعد الاعادة ضيقه حقيقة فتضم الوقتية قبل
 الفائتة وأن ظهر بعد اعادة الوقتية أنه يسعها بضلي
 الفائتة ثم الوقتية والمبررة لضيق الوقت عند الشروع
 حتى لو شغل في الوقتية مع تذكر الفائتة وإطال حتى ضاق
 الوقت لا يجوز إلا أن يقطعها ثم يسرع فيها ولو شغل ناسيا
 والمسألة بحالها فتذكر عند ضيق الوقت جازت الوقتية
 ولو تعددت الفوات القليلة والوقت يسع يقضها
 لا الكلي يجوز الوقتية في الأصح لأنه ليس بالصرف إلى هذا
 البعض من الفوات اولى منه للآخر كما في النسخ وإذا لم يمكنه
 إذا الوقتية الأصح التحفيف في قصر القراءة والأعمال
 يرتب ويقصر على قل ما يجوز به الصلاة كما في جمع الروايات
 وفي البحر عن المجتبي ولو سقط الترتيب لضيق الوقت
 تخرج الوقت لا يعود على الأصح انتهى ولكن قال في معراج
 الدراية إذا سقط الترتيب بالنسيان وضيق الوقت
 فإنه يعود بالتذكر وسقطا لوقت بالانقضاء انتهى ونقله
 في البحر عنها وعن النهاية انتهى فيمكن حمل الانقضاء على الترتيب
 وخلافه على تصحيح المشايخ لدفع التعارض **والثاني من**
المسقطات النسيان لأن لا يقدر على لائتان بالفائتة
 مع النسيان لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولأن الوقت إنما

يصير وقتا للفايتة بتذكرها فما لم يتذكر لا يكون وقتا لها
 فلا إجماع بينهما **والثالث اذا صادت الفوات** الحقيقية او
 الكمية **سنا** لانه لو وجب الترتيب فيها لوقعوا في حرج عظيم
 وهو مرفوع بالنص والمعتبر خروج وقت السادسة في الصحيح
 لان الكثرة بالتدخل في حال التكرار وروى عن محمد بن عمار الله اعتبار
 دخول وقت السادسة لان الزايد على الخمس في حكم التكرار
 وكما سقط الترتيب فيما بينهما وبين الحاضرة سقط الترتيب
 فيما بين الفوات نفسها على الاصح وقيدنا بكون الفوات
سنا غير الوتر فانه لا يعد مسقطا في باب كثرة الفوات
 بالاجماع اما عندها فظاهر لانها يقولون بسنيتها واما
 عنده فلا نه وان كان فرضا عمليا لا يحصل به الكثرة لانه
 من تمام وظيفة اليوم والليلة والكثرة لا تحصل الا بالزيادة
 عليها من حيث الاوقات او من حيث الساعات ولا تدخل الوتر
 في ذلك بوجه **وان لزم ترتيبه لما قدمناه تنبيه**
 قال الزيلعي ويسقط الترتيب ايضا بالطرف المعتبر فيكون
 مسقطا رابعا قال كما اذا صلى الظهر وهو ذاكرانه لم يصل
 الفجر فسد ظهره ثم قضى الفجر وصلى العصر وهو ذاكر للظهر
 يجوز العصر لانه لا فاستة عليه في ظنه حال اذا العصر وهو
 ظن يعتبر انتهى اي لانه مجتهد فيه فان الامام الشافعي
 رحمه الله يرى ان الترتيب ليس بالارم وهذا ليس مسقطا
 رابعا في الحقيقة لانه ان حمل الظان على المجتهد فلا حكم لنا عليه

بشي

بشي لان دليله شرعي والامر مجتهد فيه لا ترجح لاحد الاجتهاد
 على الاخر الا بالان نضاه له القضا كما هو مقرر في محله وان
 كان الظان مقلدا للشافعي فلا كلام لنا معه ايضا وان
 كان مقلدا للامام الا عظم ابي خيفة فلا عبرة بظنه
 المخالف لمذهب امامه فيفسد موقفا ماصلا متذكرا
 للفايتة ويبطل ماصلا بقضا الفايته بعبء فيعبده
 وان كان عاميا ليس له مذهب معين فمذهبه فتوى
 مفتنيه ان افتاد حفي لزمنا لا عادة وان افتاه شافعي
 لانزومه فتقن حمل المسألة على عامي ليس له مذهب
 ولم يستفت احد افضلا له صحة لمصادقتها مجتهدا فيه
 فلا يتفرع له من علم كاله من غير استفتائه انتهى **قلت**
 وبقي مسقط اخر وهو العجز على ما قال في الرهان لو فاته
 ظهر وعصر من يومين ولم يدبر اولاهما فواتا فضاها كيف شا
 ثم عليه اعادة اولاهما عند ابي خيفة ليخرج عما عليه يتقين
 كمن سئ صلاة ولم يدبر اي صلاة سبها ولم يقع خرب
 على شي فانه يعيد صلاة يوم وليلة ونفياها اي الاعا
 وفي قاضي خان والفتوى على قولها لان الفايته صلاتان
 فلا يجب عليه قضا اخرى لم يجب عليه والترتيب يسقط
 بعد الرجز كما يسقط بعد النسيان انتهى **ولم يعد التر**
 بين الفوات التي كانت كثرة **بمواها الى القلة** بقضا
 بقضاها كذا في اكثر لان الساقط قد تلاشا فلا يحتمل العود

ظهر وعصر فأتى من يومين
 وليس يدري اول المتروكين
 قضاها ثم قضى اولاهما
 ولا يعيد تلك في قضاها
 انتهى تلخيص الفتوى في الخلافيات

تنبيه

في اصح الروايتين قال ابو حفص الكبير وعليه الفتوى وهو
 اختيار شمس الائمة وفخر الاسلام وقاضي خان وصاحب
 المحيط والمغني وغيرهم وفي المجتبى وهو الاصح وقال بعضهم
 يعود الترتيب قال في المجتبى وهو لحوط وفي محيط الصدر
 الشهيد قال هو الصحيح كذا في التبرية وقال في الهداية
 هو الاظهر وقال صاحبها في التبيين والمزيد وهو الصحيح
 فاختاره في كتابيه ولكن علمت ان الاكثر على انه لا يعود
 الترتيب فاتبعناه خصوصاً وقد قال الزيلعي رحمه الله
 ولا دلالة فيما استدل به صاحب الهداية على عود الترتيب
 انتهى وقد قال الكمالين الهام والفتوى على الاولى اي عدم
 عود الترتيب كذا في الكافي وغيره لان هذا اي ترجيح الهداية
 ترجيح بلا مرجح انتهى **ولا يعود الترتيب ايضا بقوت صلاة**
حديثه اي جديدة تركها لعارض او سجد بعد نسيان
ست قديمة ثم تذكرها **على الاصح فربما** اي الصورتين
 لما ذكرنا وعليه الفتوى وقيل يعود قال في التبيين والمزيد الفتوى
 ان لا يخفى الحاضرة مع تذكر الست القديمة بخلافه عن التباين
 انتهى قلنا هذا يودي الى التماون لا الرجوع لان من اعتاد نفق
 صلوات لو اتي بعد رجوع الحاضرة للفايسة يفوت اخرى
 ثم وفود يودي الى التماون لا الرجوع لان القديمة ابطلت
 الترتيب لكثرةها وبالحديث اكدت الكثرة في كذا السقوط
 وهو الاصح وعليه الفتوى كذا في جميع الروايات عن الكامل في

الرمضان

البرهان وفيه القدير شرفه على لزوم الترتيب بقوله **فلو سلم**
في نداد الكرافية ولو كانت **وتراشد فيه فساد**
موقفا يحتمل بقر الفساد ويحتمل رفعه بينه بقوله
فان صلى خمس صلوات متذكرا في كل ما تلك المتركة قبل
صلاقتها وخرج الوقت الخامسة ما صلاه بعد المتركة
 حالة كونه **ذكر الحاي** المتركة **صحت جميعها** عندا في حقيفة
 لان الحكم وهو الصحة مع العلة وهي الكثرة يفترون والكثرة
 صفة هذا المجموع لان الفاسد في حكم المتركة فكانت المتر
 ستلحكا وحكمها سقوط الترتيب فاذا اثبت صفة الكثرة
 بوجودها اخيرة استندت الصفة الى قلها بحكمها فيجوز الكل
 التي صلاها كما انه سقط الترتيب من اول صلاة تركها ولا بد
 من سقوط الترتيب على وجه لا يضاف الى الاخيرة فقط
 فان العلة لو كانت هي الاخيرة لثبت الحكم مقتضا فوجب
 ان يثبت مستندا ليكون الحكم مضافا الى الكثرة التي هي العلة
 دون الاخيرة التي ليست بعلة فلم يجب الترتيب من الاصل
 ولا يستع توقف حكم على امر اخر حتى يتبين خاله كتجديل
 الزكاة الى الفقير يتوقف كونه فرضا على تمام الحول والنضاب
 التام فان نثر على غايه كان التجديد فرضا ولا كان نفلا وكفر
 مرد لفته في طريقها المعتاد موقوف على عدم اعادتها قبل الفجر
 فان اعادها كانت نفلا ولا كانت فرضا وارفع الفساد
 وظهر الجمعة وصلاة المفرد اذا انقطع عذر فيها والنافع

وكات

عن عادة الحيض اذا اصلت بعد انقطاعه فاداسع الى الجمعة
وانقطع العذر وقتا كاملا وعاد دمها بطلت صلاتها فخرجوا
لغير صحتها فلا يتصل الخمس التي صلاها ثم ذكر الفايضة
بقضا الفايضة المنزوعة بعده اي بعد خروج وقت الخامسة
لستقوطة الترتيب وان قضى الفايضة المنزوعة قبل
خروج وقت الخامسة مما صلاه متذكرا لها بطل وصفت
لا اصل باصلا **متذكرا للفايضة قبلها** اي قبل قضائها
ولا يبقى متصفا بان فرض بل **متذكرا الذي صلاه نفلا** عند
الى حنيفة وابي يوسف وعند محمد بطل اصلها فلا تنقضي
الطهارة بغيره فبقيت فيها عند خلافها رحمهم الله
تنبيه فيدنا رفع الفساد بخروج وقت الخامسة
من الموديات بعد المنزوعة لانه هو التحقيق في حكم المسألة
وما ذكر في عامة الكتب كالملاية والنهاية والعتاوية
وغاية البيان والكافي والتبيين من ان انقلاب الكل
جائزا موقوف على داست صلوات بعد المنزوعة ليس
المراد منه الا تاكيد خروج وقت الخامسة من الموديات
لا اشتراط اذا السادسة بل ولا خروج وقتها لانه لا يلزم
من خروج الوقت دخول غيره كما لو كان الخامس من الموديات
هو الصبح فطلعت الشمس كالحققتاه في حاشيتنا على الدرر
والفرار ثم اطلعني الله بمعراج الترية على مؤانقته ونصته
ثم اعلم ان الشرط لتصح الخمس صيرورة الفوات ستا

خروج

بجروح وقت الخامسة التي هي سادسة الفوات لا اداء
السادسة قبل قضا المنزوعة لا محالة الا انهم ذكروا
اذا السادسة التي هي سابعة الفوات لصيرورة الفوات
ستايقين لانه شرط البينة انتهى **وقال** في مجمع
الروايات **ثم اعلم** ان فساد الصلاة بتولد الترتيب
موقوف عند يحنيفة رحمه الله فان كثرت وصارت الفوات
مع الفايضة ستاظهر صحتها والا فلا كما في تجيل الزكاة واذا
الظهر قبل الجمعة وانقطع الدم قبل الغداة وعندهما البينة
بات حتى يلزمه قضا الفوات بكل حال قياسا على ما اذا
والوقت واسع فلو اطلق ضاق الوقت لم تنقلب جائزة بالإجماع
انتهى وقال في الترخاينة رجل ترك الظهر وصلى بعدها ست
صلوات وهو ذاك المنزوعة كان عليه المنزوعة لا غير اي عند الامام
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يقضى المنزوعة وخمس بعدها
لانها يقولون بان الفساد بات لا موقوف ولو صلى بعد المنزوعة
خمس صلوات ثم قضى المنزوعة يعني في وقت الخامسة لقوله
كان عليه اعادة الخمس التي صلاها في قولهم جميعا انتهى لانه لو كان
بعد خروج وقت الخامسة لم يقل الامام يلزمه الاعادة
وفي الشغنائى ولو صلى السادسة قبل الاشتغال بالقضا
صح الخمس عنده وقال شمس لاية الرخصى وهذه هي التي تنال
لها ولحقة نقض خمساً واحدة تصح خمساً انتهى فالمنزوعة
نقض الخمس اي تقر فسادها بنقضها في وقت الخامسة من

الموديات والسادسة من الموديات يصح الخمس قبلها وفي الحقيقة
الصحيح خروج وقت الخامسة ولكن لما كان من لازم الخروج دخول
وقت صلاة وتناديتها فيه غالباً اقيم ذكراد ايما مقام دخول
وقتها انتهى وقال قاضي خان بعد ما تقدم وكذا لو تركه خمس صلوات
ثم صلى بعدها صلاة وهوذا كراهه لم يصل الخمس فانه يصلي
الخمس ويعيد السادسة في قولهم فان لم يقض المتركات ولم يعيد
السادسة حتى صلى السابعة وهوذا كراهه فقل جازت السابعة
في قولهم وعليه فضا الخمس المتركات واختلفوا في السادسة
قال ابو حنيفة رحمه الله لا يعيد السادسة وقال لا يعيد السابعة
ابو حنيفة في قولهم فقل فخرج وقت السادسة يعيد السادسة
وبعد خروج وقتها لا يعيد لان قبل خروج وقت السادسة الفوا
خمس فلم يسقط الترتيب واما بعد خروج وقت السادسة
لو وجبت عليه اعادة السادسة كانت الفوايت ستا فيسقط
الترتيب فتسقط الاعادة انتهى **فصل في نصوص**
تطابق بحث الكمال بن المعمر وهذا الذي قلناه اولى من قول
صاحب البحر رحمه الله الصواب ان يقال الى اخره اذ ليس قولهم
خطا لما علمته وكذا حكمه على قول صاحب المبسوط ان المصحة
للخمس هي السادسة بانه غير صحيح ليس كما ينبغي نعم لو قال
هي مظهرة فلما كانت مظهرة للمصحة اضيفت اليها لان حسن
كما قد علمته والله الحمد **واذا كثرت الفوايت** ولو كانت لازمة
الترتيب فليس المراد الكثرة المستقطعة للترتيب بل مطلق

الكثرة

الكثرة فينبغي يحتاج لتعيين كل صلاة عند قضائها لترجم
الفروض والافوات التي هي اسباب كقولها صلى ظهر الخميس
عاشرا الحجة سنة خمس واربعين والفوهة فيه كفاية
فان اراد تسهيل الامر عليه نوي اول ظهر عليه فاذا نواه
لكذلك وصلاة فبا يلبه يصير او لا فيصح بمثل تلك النية
وهكذا **او ان شأني لخرة** اي لو ظهر عليه فاذا نواه وصلاة
كذلك فبا يلبه يصير لخرى بالنظر لما كان فيحصل التعيين
يبقى **وكذا الصوم الذي عليه من رمضان** اذا زاد
فضاه يتعل مثل هذا **على احد صحيحين** محتاجين صح الزلي
كما سذكر انه لا بد من التعيين فيخرج عنه بنية الاولى
او الاخر كما في الصلاة وصح في الخلاصة انه لا يحتاج لتعيين
فيكفيهما ان ينوي من الليل صيام غد فضا عما عليه من
الشهرين **وان كان عليه ايام من رمضان ولحد لا يحتاج**
لتعيين الايام باسمائها وعددها وهذا الذي ذكرناه في
الصلاة هو الاصح وقال في اكثر في مسائل شتى لو نوي
قضا رمضان ولم يبين اليوم صح ولو عن رمضان كقضا
الصلاة صح وان لم ينو اول صلاة او اخر صلاة عليه انتهى
قال شارحها ان يلحق هذا قول بعض المشايخ والاصح انه
يجوز في رمضان ولحد ولا يجوز في رمضان عالم بيمين انه
صائم عن رمضان سنة كذا او كذا في قضا الصلاة انتهى وفي
الخلاصة اذا اوجب عليه قضا يومين من رمضان ولحد ينبغي

في كتابه خفية تاريخ
التاريخ في المسئلة هـ
عنه

في كتاب الصوم

في التضا ان ينوي اول يوم وجب عليه فضاؤه من هذا الرضا
وان لم يمين الاول يجوز وكذا لو كان عليه فضا يومين من رضا
هو المختار لو نوي الفضا لا يجوز وان لم يمين وكذا في فضا
الصلوات انتهى **ويقتدر من اسلم بدار الحرب بجهله الشرايع**
اي الاحكام الواجبة من افتراض الصلاة والزكاة والصوم
والحج ونحوها مدة جهله لان الخطاب انما يلزم بالعلم به او بدله
ولم يوجب بخلاف المسلم بدار الاسلام والزكاة بها رفر
كما يلزمه الايمان قلنا دليل وجوب الضمان ظاهر فلا
يقتدر بجهله وليس عنده دليل على وجود فرض الصلاة ونحوها
فيقتدر فاذا ارتد لمسلم والعبادة بالله تعالى جبهتها عماله
ولا يلزمه الا فضا الصلاة التي بقي وقتها والحج لبقا السب
كافي الفقه **تنبيه** سذكركم فضا السنة وفي كشف
الاشرا ان المشقة في الفضا لارالة الماثر لا احراز الفضيلة
قال صاحب البر والظاهر ان الماثر الماثر اثر ترك الصلاة
فلا يعاقب عليها اذا فضاها واما اثم تلخيصها عن الوقت
الذي هو كبيرة فباق لا يردل بالفضا المجر عن التوبة
بل لا بد منها انتهى وفي المراج قال في المجتبى الاصح ان تلخيص فضا
الفوايت بعد الشئ على العباد في الحوائج يجوز فيل وان جب
على الفور بيلج التلخيص وعن ابي جعفر سجدة التلاوة والنذر
المطلق وفضا رمضان موسع وضيق الحلو اني والعامري
والحماوي خلافا وذكرا لو كولي في الصوم من فضا الصوم

ين

على التراخي

بلغ مقالة
على اصل
مورد على
المع

كل التراخي وقضا الصلاة على الفور لا لعذر انتهى وفي الحماوي
لا يدري كمية الفوايت يعمل كبرايه فان لم يكن له رأى
يفضى حتى يستيقن واختلف فيما يفضى احتياطا ففيل يقرأ
السورة في الاخيرتين مع الفلحة وقيل الفلحة فقط كما في الدنيا
باب **ادراك الفريضة** مع الانام وغيره
وحقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرايض في الاداء
الكامل **اذ اشترع المصلي في اذ افرض او قضاه منفردا فاقب**
للجماعة في ذلك الفرض بان احرم الاماثر لان حقيقة اقامة الشئ
فعله وهذا هو الماثر لانه بمجرد شروع المؤد في اقامة
لا يقطع بل يتم ركعتين بالاجماع وان لم يقيد بالسجود ثم يقطع
في الرباعية فاذا اشترع الاماثر **قطع** المنفرد بان يسلم تسليمة
ولحظة قائما **وبعد اقتدي** على الصحيح لانه بحال الوضوء والقطع
للكمال اكمال معنى فيجوز كنقض المسجل لتجديده وكنقض الظهر
للجمعة وكنقض اصاب جهته شئ في سجوده فرفع ثم وضع
لم يجمل سجدين كذا في البحر يعني سجدين ما نعني من زيادة
ثلاثة فها بمنزلة واحدة الا انه لو اصابته الشكوة وقتد
اصابت جهته الارض فلم يطمح ورفع رأسه لا لقضه الاكمال
صحت سجدة وقال في مارج الترابية والقطع للكمال يجوز كعدم
المسجد للبنا على الوجه الاكمل وكذا لو اصابته الشكوة في السجدة
فرفع رأسه لسجدة اخرى يجوز لانه للكمال انتهى والاصل ان
نقض العبادة فضا بالاعذر حرام لقوله تعالى ولا تبطلوا

ية

اعمالكم ولا فضائنه الى المستغه واذا كان القطع ثم الاعادة من غير
زيادة احسان جاز الحطام الدنيا كالمراة اذا فارقتها والمسا
اذا اندت دابته او غيره وظاف فوت درهم من ماله فجوازه
لتفضيله بنفسه على وجه اكمل اولى بالجواز لان صلاة الجماعة
تفضل صلاة الفرد خمس وعشرين درجة وفي رواية بسبع وعشرين
وتقييدنا بالقطع بانه على الصحيح نبعاً للمهادية والنجيين
واليه مال غير الاسلام احتراماً عما مال اليه شمس الامة انه يصلي
ركعتين ثم يقطع لانه يمكنه الجمع بين الفضيلتين والصح
انه يقطع لانه يحل لرفق ذلك الوقت المسبوق لفضا ما سبق
به وسجد الامام للشهو عليه ان يتابع الامام ويتزك تلك
الركعة ولو سجد الامام بعد ما قيد السجدة لا يتابع امامه
حتى لو تابعه وسجد معه نفساً صلاة له ولو قام خامسة
له رخص القيام ويعود الى الفعدة فلم ان الشرع جعله ولا
الرفق قبل التقييد بالسجدة والقطع للاكمال اكمال ولانه لو حلف
لا يصلي لا يجنت بما دون الركعة كما في الدراية والفتح والغنا
ثم قيدنا لقطع بقوله ان لم يسجد لما شرع فيه من الركعة الاولى
والصلاة رباعية او غير رباعية **او يسجد للركعة الاولى**
في غير رباعية بان كان في الفجر او المغرب فيقطع بعد السجود
انما بتسليمه لانه لو اضاف للشائبة ركعة اخرى
نقوته الجماعة لانيانه باكل ولا يتنقل بعد الفجر والاكثر
في المغرب له حكم الكل ولا يتنقل فيه مقتدياً كما سذكره

وتقيدنا

وتقيدنا بالشرع في فرض لانه لو كان في نفل لا يقطع حتى يتمه
شغلاً والمنذور كالنفس وتقيدنا بكون الاقامة في محل ادايه
فلو كان يصلي في البيت مثلاً فاقمت في المسجد او في المسجد
فاقمت في مسجد اخر لا يقطع مطلقاً ذكره المرعيني واذا
شرع في النفل فحضرت جنازة وخاف ان لا يقطعها تقوته
يقطع لانه لا يتمكن من المصلتين معاً وقطع النفل معقب
للفضا بخلاف الجنازة لولفتها وتقوتها كان لا الى خلف
كذا في الفتح وهو يبيد جواز قطع الفرض ايضا بغير المصلتين
وان سجد وقد كان **في رباعية** كالظهر **ضم ركعة ثالثة**
صيانة للمودي عن البطالان وتشهد **وسلم** لتضيق الركعتان
له نافلة ثم اقتدي مفترضا لاجرا ففضيلة الجماعة **وان سجد**
ثلاثا من رباعية فاقمت **انما** اربعا مفتردا قال الزيلعي
وعن حماد انه يتم بها لئلا تتقلب صلاته نفلان ثم يصلي
مع الجماعة ليجمع بين ثواب النفل وثواب الجماعة في الفرض
وجه الظاهر ان لاكثر حكم الكل فلا يحتمل التقص **ثم**
بعد اتمامه **اقتدي مستغفلا** ان شاو هو افضل ليذكر بها
فضيلة الجماعة في الظهر والعشا الجوازا لنفل بعدهما ولو مع
الامام وليس مكروها لانه ليس على سبيل التداخي كما قدمناه
وان شا لا يتطوع لان الناس فيه بالخيار والافضل لاقتدا
مُتطوعاً لانه مشروع في الظهر والعشا واذا تركه فيها رما
يتم انه ممن لا يرى الجماعة وروي انه عليه السلام لما فرغ من

الظاهر رأي رجلين في أخريات الصفوف لم يصليا معه فقال
 علي بهما فانيتهما وقرأيهما تر تعد فقال علي رسلكما فاني ابن
 امرأة كانت تاكل القديد ثم قاله الكا لم تصليا معنا
 فقالا كنا صلينا في رحا لنا فقال عليه السلام اذا صليتما
 في رحاكما ثم ايتما صلاة قوم فصليا معهم واجلا صلواتكما
 معهم بسجدة اي نافلة كذا في العناية والدلالة فان قيل
 روي ابو داود والترمذي والنسائي عن بن يمين الاسود رضي الله
 عنه قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فصليت معه
 صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته اذا هو بن حنبل
 في آخرى لقوم لم يصلوا معه فقال علي بهما فانيتهما تر تعد
 فانيهما قال ما منعكم ان تصليا معنا قالوا يا رسول الله
 اننا كنا صلينا في رحا لنا قال فلا تنقلوا اذا صليتما في رحاكما
 ثم ايتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها كما نافلة صح
 الترمذي **فلما** هو معارض بما تقدم من حديث
 النبي عن التنفل بعد العصر والصبح وهو مقدم لزيادة قوته
 ولان المانع مقدم وفيه حديث صحيح اخرجه الدارقطني
 عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اذا صليت في اهلك
 ثم اردت الصلاة فصلها الا العجر والمغرب والامر بالصلاة
 في غير هذين الوقتين للندب والصارف للامر من الوجوب
 جعلها نافلة **الا** انه لا يقتدي منتفلا **في العصر** والعجر
 لكراهة النقل بعدهما وكراهته في المغرب لما يلزم من مخالفة

الامام

٢٩٥

الامام لو انما ان يعاوان وافقه لزم التنفل بالتيار كما سذكره
وان قامر الشقة ربا بنية منفردا فاقبت الجماعة فاجوده
 للشائقة **قطع** واختلف في كيفية القطع على اربعة اقوال
 قال شمس الامنة الحلواني يعود الى القعود ولولم يعد الى القعود
 فسدت صلاته وهو المذكور في النوادر واختاره شمس الامنة
 الخ في لان القعدة الموداة لم تنفع فرضا وركعتاه لما انقلبتا نقلتا
 لم يكن لها بد من القعدة المفروضة كذا في العناية ثم اذا عاد الى
 القعدة قال بعضهم يستشهد ثانيا لان القعدة الاولى لم تكن
 قعدة ختم وقال بعضهم يكفي ذلك التشهد لان العود الى
 القعدة ينقض القيام كان لم يكن فكانت هذه القعدة هي
 القعدة الاولى ثم اختلف في سلامه فعند بعضهم يسلم تسليمتين
 لانه مطلق من القربة وعند البعض تسليمة واحدة لان التسليمة
 الثانية للتحلل وهذا قطع من وجه كذا في معراج الدارانية
 والاقوال الثاني في كيفية القطع بيده بقوله **يقطع قائما**
تسليمة واحدة في الاصح لان القعود للتحلل وهذا قطع
 كذا صح في الحديث والثالث من الاقوال في كيفية القطع قال
 في الاسلام الاصح انه يكبر قائما لانه يختم صلاته قاءا كبر
 قائما ينوي الشروع في صلاة الامام تنقطع الاولى في ضمن ثلثه
 في صلاة الامام ثم هو مخير ان يرفع يديه وان سألهم يرفع
 كذا في العناية والرابع من الاقوال انه يخير بين القطع قائما
 والعود الى القعود قال في الدارانية والاصح التحجير وكذا في المحيط

الامام

وإن كان قد شرع في سنة الجمعة فخرج الخطب أو شرع في سنة
 الظهر فما بقيت الجماعة سلم بعد الجلوس على راس الركعتين كذا روي
 عن الإمام وأبي يوسف رحمهما الله وهو الوجه لأنه متمكن من
 قضائها أشار إليه بقوله **ثم فقص السنة** أربعاً بتسليمه
بعد وأغف من **الفرض** مع ما بعده ولا ينطال في التسليم على
 راس الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه
 الأكمل بلا سبب وأليه ما لم يمتلأ لائمة الشخصى والبقالى
 وقيل يتمها أربعاً وأليه أشار في الأصل لأنها صلاة واحدة
 كذا في القم وصح جماعة من المشايخ أنه يتمها أربعاً كما في شرح العلامة
 المقدس **ومن حضر في غير صلاة الفجر** كما سذكره **وكانت**
الإمام في صلاة الفرض فقلبي به ولا يشغل عنه بالسنة
 في المسجد ولو لم يفته شيء وإن أمكنه الاتيان بالسنة فبأن
 يركع الإمام خارج المسجد يدخل الحراز للفضيلتين وإن
 خاف فوت ركعة واحدة شرع معه كذا في التبيين **الافى الفجر**
 فإنه يصلى سنته ولو في المسجد لكن بعيداً عن الحنف فيصليهما
 عند باب المسجد إن كان فيه موضع لذلك والافى المسجد خلف
 الصفوف عند سارية وأشد ما كراهته أن يصلى تحت الطا
 للصف مخالفاً للجماعة وتليبه في الكراهة أن يكون خلف الصف
 من غير حائل بينه وبين الصف كذا في البداية وهذا **ان امر**
فونه أى فوت الإمام يادراكه ولو في التشهد لأنه يناله
 فضل الجماعة وقوله في التخصيس الظاهر من المذهب أنه أن

خشى

خشى فوت الركعتين يشرع مع الإمام انتهى لمعل مبناه على قول
 محل في الجمعة أنه لا يتركها إلا إذا زاد ركعة مع الإمام لما قال
 الكمال والوجه اتفاق ائمتنا الثلاثة على أنه يصلى سنة الفجر
 هنا أي إذا لم يدرك الإمام إلا في التشهد وقد حققناه
 في حاشية الدرر بحمل الله وأما خست سنة الفجر بهذا المسأ
 روي أنه صلى الله عليه وسلم رجع من صلح بين الانصار فوجد
 الناس في الفجر فدخل منزله وصلى ركعتين الفجر ثم خرج وكانت
 الناس يتبعون ذلك في زمن عمر رضي الله عنه وقوله صلى الله
 عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة بمحول
 على غير صلاة الفجر توفيقا بين الحريتين وقال محل في كتاب
 الصلاة من الأصل المؤذن يأخذ في الإقامة أيكره أن يتطوع
 قال نعم الأبرك في الفجر انتهى وفي الحاوي القدسي والمحيط مثله
 انتهى فإنه عليه الصلاة والسلام قال صلوهها ولو طردتكم
 الخيل عنها وقال عليه السلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وما
 فيها **فان قلنا** روي في الهداية من ترك الأربعة
 قبل الظهر لم تنل شفاعتي وقال الشيخ أهل الدين وهو وعيد
 عظيم ودلالة على وكادة الأربعة أقوى من الأول انتهى
 فيافي بها مثل سنة الفجر حال فتيمة الجماعة **قلنا**
 لا تلحق بسنة الفجر فيما ذكر لأن الكمال رحمه الله قاله وأما ما
 ذكره صاحب الهداية من حديث سنة الظهر فالله أعلم به
فان قلنا قال في شرح البديع للشيخ الهندي ما الختم

احكام رسول الله صلى الله عليه وسلم كاجتماعهم على الاربع قبل الظهر
 والاشغال بالخير وتخير الاخف في عدة الاخف **قلت**
 هو مثبت للتاكيد لكن لا كمثل ما نص عليه الشارع وبين
 فضله فلا يلحق به الا بنص مثله وقال في التجنيس والمزيد
 الفرق من وجهين احدهما ان الوعيد الذي جاء في ركعتي
 الفجر لم يرد في الاربع قبل الظهر والثاني ان سنة الفجر
 تقوت لا الخلف لانها لا تقضى اي بانفرادها وسنة
 الظهر تقضى ما دام في الوقت سنة انتهى **فأما**
عظيمة السنة في ركعتي سنة الصبح الاداني البيت لانه
 عليه السلام كان يصليهما في البيت وانكر على من صلاهما
 في المسجد وقال عليه السلام من صلى ركعتي الفجر في بيته يوسع
 له في رزقه ويقلل المنار بينه وبين اهله ويحتم له بالايام
 انتهى والسنة فيها ان يصليهما اول طلوع الفجر لان
 السبب قد وجد وقيل يقرب الفريضة لانهما تتبع لهما
 ويقر في الاولى بعد الفلحة سورة قل يا ايها الكافرون
 وفي الثانية الاخلاص روي ذلك ابو هريرة عنه صلى الله
 عليه وسلم كذا في الدراية وقال في الهداية الافضل في عامة
 السنن والتوافل المنزل قال الكمال ذهب جماعة من اهل
 العربية الى ان لفظة عامة بمعنى لاكثر منه بخلاف وذكر
 المشايخ انه المراد في قولهم قال به عامة المشايخ ونحوه **وجب**
 اعتباره كذلك من باب النسبة الى التراخي وتخيئة المسجد

في السنن

في السنن واما في التوافل فلا انتهى فالافضل في السنن البيت
 الا التراخي وتخيئة المسجد وقال بعضهم ان الركعتين بعد
 الظهر والمغرب يوديهما في المسجد لانهما سواءا وبه افتى
 الفقيه ابو جعفر قال لا ان يخشى ان يشتغل عنها اذا
 رجع فان لم يخف فالافضل البيت وقال في مجمع الروايات
 اخفا التطوع افضل من ابلايه قال صلى الله عليه وسلم **صلاة**
المروء في بيته افضل من صلاته في المسجد الا المكتوبة
 وقال صلاة الله وسلامه عليه تطوع الرجل في بيته
 يزيد على تطوعه عند الناس كفضل الجماعة على صلاته
 وحده انتهى وفي الصحيحين فليكن بالصلاة في بيوتكم
 فان خير صلاة المروء في بيته الا المكتوبة واخرج
 ابو داود وصلاة المروء في بيته افضل من صلاته في
 مسجدي هذا الا المكتوبة وقوله صلى الله عليه وسلم صلاة
 في مسجدي هذا افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد
 الحرام اخرج الشيخان وغيرهما وصلاة في المسجد الحرام
 افضل من مائة صلاة في مسجدي هذا اخرج الامام
 احمد وابن حبان في صحيحه وقال صلى الله عليه وسلم صلاة
 في المسجد الحرام بمائة الف صلاة وصلاة في مسجدي
 بالف صلاة وفي بيت المقدس بمائة الف صلاة اخرج
 البيهقي بحول على المكتوبة المستثناة في الذي قبله
 وقدمنا ان الافضل في السنن اذا وها في المنزل الا التراخي

وقال في الجرح عن النهاية وقيل ان الفضيلة لا تختص بوجه
دون وجه وهو الاصح ولكن كل ما كان بعد من الربا واجمع
للمشروع والاضلاص فهو افضل انتهى **قلت** ~~فيما مضى~~ **يما مضى**
بالحديث الثابت في الصحيحين وغيرها المقتضى للتخصيص
كما ترى **وان لم يمان** فوت الامام ما يشتغل به بسنة الفجر
ركعا واقتدي بالامام لان ثواب الجماعة اعظم فان الجماعة
مكتملة ذاتية للفريض والسنة مكتملة خارجية عنها
فيرتكب الاربح وفضيلة الفرض بجماعة اعظم من فضيلة
ركعتي الفجر لا تفصل الفرض منفردا بسبع وعشرين
ضعفا لا تبلغ ركعتي الفجر ضعفا واحدا منها لانها اضل
الفرض كذا في الكفح فتكون الصلاة بالجماعة كسبع وعشرين
فرضا عند الانفراد وكل فرض اعظم ثوابا من السنة فالجموع
اولى كذا في الدراية عن جامع ابي الميمن انتهى والوعيد على التارك
للمجموعة الزم منه على ركعتي الفجر وهو ما تقدم في باب
الامامة من قول ابي مسعود رضي الله عنه لا يتخلف عنها الا
منافق وما قدمناه من انه صلى الله عليه وسلم هم يتخريق
بيوت المتخلفين وقال عليه السلام تارك الجماعة ملعون
في التوراة والانجيل والفرقان كذا في التمزية **ولم تقض**
سنة الفجر الا بقوم نافع الفرض الى الزوال سوا فضى
الفرض بجماعة او منفردا فانه يصلي السنة ثم يقضى لفرض
والغياض لان لا تقضى السنة لاختصاص الفضا بالواجب

لكن

لكن ورد الخبر بنقضها قبل الزوال تبعا للفرض وهو مادي
انه عليه السلام فضاها مع الفرض غداة ليلة القدر
ببدا ارتفاع الشمس فيبقى ما وراه على الاصل فلا تقضى
وحدها قبل طلوع الشمس نقاوا وتقضى بعد نيل الزوال
تبعا انقاوا ومقصودة عند مجر ولا تقضى بعد الزوال
اصلا لا مقصودة ولا تبعا انقاوا على الصحيح واما غيرها
من السنن فلا تقضى تبعا الا في الوقت على الصحيح وقال
بعض المشايخ انها تقضى لانه كم من شئ ثبت تبعا
وان لم يثبت فصد اكده في البرهان واسار الى الصحيح
يقوله **وقضى السنة التي قبل الظهر** في الصحيح عن ابي حنيفة
وصاحبيه والطلاق النضا مجاز كاطلاقه في الحج بعد نسأ
اذ ليس له وقت يصير مجز وجه فضا وفي المعراج ينوي
الفضا عندها وعند ابي حنيفة لا ينوي الفضا انتهى
وقيل لا تقضى لانه صلى الله عليه وسلم انما واظب عليها
قبل الظهر **في وقته** قيد به لانه لا فضا بعد خروج
الوقت لشئ من السنن الا سنة الصبح وحضت به
لما قدمناه لان الفضا مختص بالواجبات نيات
بالسنة التي قبل الظهر عقبه في وقته **قبل شفعه**
على المفتي به كذا في شرح الكثر للعلافة المقدسي وقال
الكامل يفضيها عند ابي يوسف بعد الركعتين وهو قول
ابي حنيفة وعلى قول محمد قبلها وقيل الخلاف بالعكس انتهى

وتنقل الصلوات الشديدة الاختلاف على العكس وهو الأصح في نقل
 الخلاف كما في الدراية وفي فتاوى العتاي المختار تقدم
 الشنن على الأربع وفي مبسوط شيخ الإسلام وهو الأصح
 الحديث عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان إذا
 فاتته الأربع قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين وهو قول أبي حنيفة
 وكذا في جامع قاضي خان انتهى وقال صاحب البحر وحكم الأربع
 قبل الجمعة كالتى قبل الظهر كما لا يخفى انتهى فلم يبق إلا التى
 قبل العشاء وهى مندوبة فلا مانع من قضائها بعد التلى
 العشاء ولم يصل الظهر جماعة **بأدراك ركعة** أو ركعتين
 اتفاقا حتى لو خلف أن لا يصلى الظهر جماعة أو مع الإمام
 ولم يدرك الأربعين أو ركعة لا يحسب لأن شرط حنيفة صلا
 الظهر مع الإمام ولم تحصل بل **أدراك فصل** أى فصل
 الجماعة اتفاقا وكذا لو أدرك التشهد يكون مدر كافيلىتها
 في قول أبي حنيفة وصاحبيه وقال الاتفاقى الميسر
 يدرك الثواب الجماعة لكن لا ثواب مدر ك أول الصلاة
 مع الإمام لفوات التكبير الأول كذا في شرح المقدسي
والخلاف في مدرك الثلاث من الرباعية وعلى ذلك
أدراك ثنتين من المغرب أو الترميز مع الإمام فكل
 ظاهر الجواب لا يحسب لأنه لم يصلها بل بعضها جماعة
 وبعض الشيء ليس بالشيء واختار شمس الأئمة أنه يحسب
 لأن للأكثر حكم الكل والظاهر الأول كما في الفتح انتهى

ومما

ومما يضعف قول شمس الأئمة الشخص ما اتفقوا عليه في
 باب الأئمة أن لو خلف لا يكمل هذا الرغيف لا يحسب
 إلا بكامله وإن لاكثر لا يقوم مقام الكل لكن في الخلاصة
 لو خلف لا ينزل سورة فقرأها الآخر فاحسب ولو قرأها الآية
 طويلة لا يحسب كذا فى البحر وفى الكافي لو قال عبده حر انت
 أدرك الظهر فإنه يحسب بأدراك الركعة لأن أدراك الشيء
 بأدراك آخره يقال أدرك أيامه أى آخرها وفى الخلاصة لو قال
 عبده حر أن أدرك الظهر مع الإمام فادرك الإمام فى
 التشهد ودخل معه فى صلاته حش كذا فى شرح المقدسي
وتطوع قبل الفرض أن أمن وقت الوقت وأمن وقت ركعة
 مع الجماعة فى غير الصبح كما تقدم وسواء تطوع بموكة أو غيرها
 متى كان هو منفردا منفردا أو جماعة سائرا أو نازلا
 لأن المنفرد ليجزى إلى المكمل لنقصان صلاته من وجبه
 والسته شعت قبل المكتوبة لقطع طمع الشيطان فإنه يقول
 من لم يطعن فى نزل ما لم يكتب عليه فكيف يطعن فى ترك
 ما كتب عليه والمنفرد فى ذلك ليجزى وهو أصح والأخذ به أحوط
 وهذا فى حقنا أما فى حق من صلى الله عليه وسلم فزيادة الدرجات
 إذ لا خلاف فى صلاته ولا طمع للشيطان فيها كما فى البداية
 والفتح والعناية **والأى** أن لم يأت من الوقت بأن صلات
 الوقت أو لم يضيق ولكن تقوته الجماعة بركعة فى غير الخبر
فلا يتطوع لأن الاشتغال بما يفوت به الأداة لا يجوز وإذا

اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة واذ احتشيت فوت
 الجماعة او الوقت وعلى ثوبه نجاسة اقل من الدرهم استحب
 له الصلاة مع الجماعة واذ الغرض في وقته وان لم يحش
 ولو بادراك الجماعة في موضع اخر فالفضل ان يغسل ثوبه
 ويستقبل الصلاة بعد شروعه فيها ليكون موديا للجاينين
 كذا في التجنيس والمزاد **ومن ادرك امامه ركعا فكبروا ووقف**
حتى رفع الامام رأسه من الركوع او لم يقف بل انخطأ بمجر
 احرامه فرفع الامام رأسه قبل ركوع الموتر **لم يدرك الركعة**
 لقول ابن عمر رضي الله عنهما اذا ادركت الامام ركعا فركعت
 قبل ان يرفع رأسه فقد ادركت الركعة وان رفع قبل ان تركع
 فقد فاتت تلك الركعة انتهى فكان الشط لا يدرك الركعة
 اماما مشاركا لا اماما في جزء من القيام وان لم يشاركه في الركوع
 او في جزء مما يحكم القيام وهو الركوع ان لم يشاركه في القيام
 ولا بشرط الاثنيان بتكبيرتين للامام والركوع خلافا لبعضهم
 ولو كبر قائما ينوي بتلك التكبيرة الركوع والافتتاح جاز
 ولغت نيته كما في الفتح **تلي** يجب على المقتدي
 اذا فاته الركوع متابعة الامام في السجود وان لم يحسب
 له من الصلاة وان لم يتابعه ووقف حتى قام ثم تابعه في بقية
 الصلاة وقضا ما فاته من الركعات بعد فراغ الامام بخوض
 صلاته لانه يصلي تلك الركعة الفائتة بسجدة تسجدتها
 ولو ركع وحده ثم شارك الامام في السجدة لانفسه صلاته

فوت

فرق بين هذا وبينها اذ اركع الامام وسجد سجدة ورفع رأسه عنها
 فجاء رجل ودخل معه وركع وسجد سجدة فسدت صلاته
 والفرق ان في المسألة الاولى لم يدخل فيها الا زيادة ركوع
 لانه قد وجب عليه متابعة الامام في السجدة وهذا لا يفسد
 الصلاة اما هنا وجب ادخال زيادة ركعة وهو الركوع في
 والتجود وان ادرك الامام في القعدة الاخيرة ولم يقف
 معه ولكن قام وقرا فما وجد من القيام والقراءة قبل فراغ
 الامام من التشهد لا يكون مقتريا كذا في التجنيس والمزاد
وان ركع المقتدي قبل امامه وكان ركوعه بعد قراءة الامام
ما اى شيئا يجوز به الصلاة وهو آية فادركه امامه فبسه
 اى في ركوعه **صح** ركوعه لوجود المشاركة لان للركوع طرفين
 طرف الابدأ وهو الاول وطرف الانتهاء كما صحت مع مخالفتها
 في الانتهاء فكذا في الاول اذا شاركه في احدهما كافي للصحة
 مع الكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به
 فلا تختلفوا عليه فاذا كبر فكبروا واذ اركع فاركعوا الحديث
 وقال صلى الله عليه وسلم اما يخشى الذي يرفع رأسه قبل
 الامام ان يحول الله رأسه واس حمارا وقيده نارا يكون ركوعه
 بعد قراءة الامام آية اذ لو كان قبل ان يقل الامام آية ثم
 قرا وركع والمقتدي رآه فادركه في الركوع لا يجزى به عن
 الركوع لانه قبل اذ انه كذا في البحر الذخيرة انتهى ولو سجد
 قبل امامه وادركه فيه **صح** وعن أبي حنيفة انه لو سجد قبل

رفع الامام من الركوع ثم ادركه الامام فيها لا تجزئه لانه
 قبله وان في حق الامام فكذلك في حقه لانه تبع له ولو اطال
 الامام في السجود فرفع المقتدي فظن انه سجد ثانيا نية
 فسجد معدا ان نوى بها الاولى ولم تكن له نية تكون عن
 الاولى وكذا ان نوى الثانية والمتابعة ترجيح المتابعة
 وتلفوا نيته غير المتابعة وان نوى الثانية لا غير كانت
 عن الثانية فان ادركه الامام فيها صحت وعلى قياس
 ما روي عن ابي حنيفة فيمن سجد قبل رفع الامام من
 الركوع يجب ان لا تجوز لانه سجد قبله وان في حق الامام
 فكذلك في حقه لانه تبع كما في التبيين والفتح وقد مناهما اذا
 اتى بالركوع والسجود قبل الامام **والا** اي وان لم يدركه
 الامام بان رفع راسه من الركوع ثم ركع الامام وادركه
 الامام في الركوع وكان ركوعه قبل قراءة الامامية لا يصح
 ركوعه ولو شاركه الامام فيه لكونه قبله وان في كل زم
 ان يركع بعد ركوع الامام واذا لم يفعل واضرف من صلاة
 بطلت **وكره خروجه من مسجد اذن فيه حتى يصلي بقوله**
عليه السلام لا يخرج من المسجد بعد النداء الا متافقا او حل
يخرج للحاجة يريد الرجوع الا اذا كان من جملة جماعة اخرى
 بان كان اماما او مؤذنا في مسجد اخر يتفرق الناس
 بغيبته لانه نزل صورة تكميل معنى والعبرة للمعنى
 وفي النهاية ان يخرج ليصلي في مسجد حيه مع الجماعة فلا

باس

باس به مطلقا من غير قيد بالامام والمؤذن قاله الربيعي
 وقال الكمال والافضل ان لا يخرج انتهى **وان خرج بعد صلاة**
منفرة الا يكره له الخروج بعد لانه قد اجاب داعي الله مرة
فلا يجب عليه ثانيا الا انه يكره خروجه اذا اقيم الجماعة
فتابع وجهه في وقتي الظهر والعشا لانه وان احاط
الداعي لكن بينهم مخالفة للجماعة عيانا او زعماء يظن انه لا
يؤي جواز الصلاة مخطف اهل السنة كما يزعم الخوارج والشيعة
 وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يوم من بالله واليوم الآخر
 فلا يقف موافقا لنهم كذا في التبيين والدرية **فيقتل**
فيهما اي الظهر والعشا مستقلا لدفع التهمة عنه وانما
 في غيرهما من الصلاة فيخرج بعد صلاته منفردا وان اخذ
 المؤذن في الاقامة للركعة النفل بعد الفجر والعصر ولزوم
 الكراهة في المغرب اما بموافقة الامام المستقل بالبيت
 واما بمخالفته ان اترا رعا فان مكث ولم يخرج في الظهر
 والعشا بغير اذنه مستقلا كره لمخالفته للجماعة وفي
 ظاهر الرواية لا يتنفل مع الامام في المغرب وروي عن ابي يوسف
 انه يدخل معه ويسلم معه وروي عنه انه يتمها اربعين
 بعد سلام الامام لان مخالفة الامام اهون من مخالفة السنة
 لانها مخالفة بعد الفراغ ويصير كالماقيم اذا اقتدي بمسافر
 وكالمسوق وفي المحيط لو اضاف اليها ركعة اخرى يصير مستقلا
 بربع ركعات وقد قيل على راس المشاشة وهو مكره كذا في الدر

وقال الكمال لو سلم مع الامام ففن بش لا يلزمه شيء
وقيل فسدت ويقضى اربعاً لانه التزم بالافتدائ ثلاث
ركعات فيلزمه اربع كالقوله ثلاثاً انتهى **ولا يصلي بعد**
سلاة شلها هذا لفظ الحديث قال الزيلعي واختلفوا في
تفسيره فقيل معناه لا يصلي ركعتان بقراءة وركعتان
بغير قراءة روى ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود فيكون بيان
لفرض الفزاة في ركعات النفل كلها وقيل كما لو اُصليت
الفريضة ثم يصليون بعدها مثلها يطلبون بذلك زيادة
الاجر فتروا عن ذلك وقيل هو يعني عن إعادة المكتوبة بحرد
توهم فساده من غير تحقيق لما فيه من تخطيط الوسوسة
على القلب انتهى او هو محمول على تكرار الجماعة في المسجد على
الهيئة الاولى او على التي عن فضا الفرائض بمقاقة الخلل
في المودي كذا في الفقه **باب سجود الشهو**
لما ذكرنا الفرائض والنوافل شرع في بيان جابر نقصان
يتمكن فيهما وازافة السجود الى الشهو من قبيل اضافة
الحكم الى السبب وهو الاصل في الاضافة كذا في الدراية
لان الاضافة للاختصاص واقرى وجوه الاختصاص
اختصاص السبب بالسبب كذا في المستصفي والاضل ان
الشيء اذا اضيف الى شيء يكون المضاف اليه سبباً للمضاف
الا اذا دل الدليل على خلافه كصدقة وحجة الاسلام
كذا في العناية ولا فرق في اللغة بين النسيان والشهو كذا

الكلام على سجود الشهو

هي

في الخبر يروى في الشهو الغفلة قال في المصباح ورفقوا
بينه وبين النسيان بان الناسي اذا ذكرته تذكر والسا
خلافه وقال في السراج الوهّاج النسيان عزوب الشيء
عن الشيء بعد حضوره والشهو قد يكون عما كان الانسان
عالمه به وعما لا يكون عالماً به كذا في البحر والكلام على هذا
الباب من وجوه **الاول** في السبب وقد علمت انه الشهو
والثاني في تفسيره وقد علمت ايضا **الثالث** في شرطه
وهو ان يكون المتروك واجباً وقادية السجود بشرط الصلاة
وان لا يسلم منه كذا وان لا يطرأ عليه ما يمنع البناء منه
طوال الوقت الناقص وليس من شرطه ان يسلم قاصداً له
والرابع في حكمه وهو جبر النقصان وترغيم الشيطان وروى
الوجيز **والخامس** في كميته وركنه وهو سجدتان **والسادس**
في هيئته وهو بتشهد وتسليم **والسابع** في محله الافضل
وهو بعد السلام **والثامن** في صفته وهو الوجوب وقد شرع
في بيانه فقال **يجب** لانه ضمان فائت ضمان الفرائض
لا يكون الا واجباً خصوصاً اذا كان الفرائض موضوعاً
بالوجوب وانه شرع لجبر نقصان تمكن في العبادة فيكون
واجباً كما لدما في الحج وقال بعضهم انه سنة استدلالاً
بما قال محمد رحمه الله ان العود الى سجود الشهو لا يرفع التشهد
كانه يريد القعدة وقالوا لو كان واجباً لرفع كسجدة التلاوة
والظلية كذا قال الزيلعي وزاد في البلاغي نال الشهو قراءة

دس

التشهد بقاها ثم العود الى هذه المروكات وهي السجدة
 الصليبية وسجدة التلاوة وقراءة التشهد برفع التشهد يعني
 يرفع القنود فالطلق التشهد واراد القنود كما اراده محمد
 رحمه الله لقوله حتى لو تكلم او قنقه او احدث من غير انفسد
 صلاته لانه سلام عمد وقد بقي عليه ركن من اركان الصلاة انتهى
 وهذا الذي ذكره في البدائع من ارتفاض الفعلة بقراءة التشهد
 قول شمس لائمة الشرحي والحلواني قال في الترخاينة عن ابن
 لوسمي عن قراءة التشهد حتى سلم لكنه قد روى التشهد ثم
 تذكر فعاد لقراءة التشهد ثم خرج عن الصلاة قبل ان يتم قراءة
 التشهد لم يفسد صلاته قال رضي الله عنه وحديث رواية
 نصا ان العود الى قراءة التشهد لا يرفع الفعلة وهو قول زفر
 وعن ابى يوسف روايتان وذكر شمس لائمة الحلواني وشمس لائمة
 الشرحي انه يرفع الفعلة كما ترتفع اذا عاذا الى سجدة التلاوة
 والصليبية حتى لو تكلم بعد شروع في قراءة التشهد قبل ان
 يتم فسدت صلاته وذكرا لاسلام ابوبكر محمد بن الفضل
 في فتاواه انه لا يرتفع الفعلة وفي واقعات الناطقي
 والفتوى على هذا انتهى ومثله في التجنيس والمريد فقد
 اختلف الترجيح في ارتفاض الفعلة بقراءة التشهد بعد ما كان
 تركه ساهيا وقد روى التشهد انتهى والصحيح الاول وهو
 سجود السهو لما ذكرنا وهذا يرفع التشهد أي قرأه حتى لو
 سلم بجزء رفعه من سجدة في السهو صحت صلاته ويكون تاركا

بلغ مقابلة
 على اصل صحيح
 قول علي بن
 المصنف
 وعلى خط المصنف ايضا

للواجب

قوس سورة الفتح
 ٣٠٢

بلغ مقابلة على خط المصنف

للواجب وكذا يرفع السلام ولولا انه واجب لما رفعها وانما لا يرفع
 الفعلة لانها اقوى منه لكونها فرضا بخلاف السجدة الصليبية
 لانها اقوى من الفعلة لكونها ركنا والفعلة تخم الاركان
 وبخلاف سجدة التلاوة لانها اثر القراءة وهي ركن فيعطى لها
 حكمها وقيل ان سجدة التلاوة لا ترفع الفعلة لانها واجبة
 فلا ترفع الفرض واختاره شمس لائمة الاول اصح وهو المختار
 وهو اصح الروايتين كما في النبيين والنفحة والترخاينة
 وقوله **سجدتان** فاعل يجب لقوله صلى الله عليه وسلم لكل سهو
 سجدتان بعد السلام وقال صلى الله عليه وسلم من شاك في
 صلاته فليسجد سجدتين بعد ما يسلم رواه ابوداود وابن
 ماجه ولانه صلى الله عليه وسلم سجد سجدتين للسهو وهو
 جالس بعد التسليم كما في البخاري ومسلم وعمل به عمر بن الخطاب
 وعلي وسعد بن ابى وقاص وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر
 وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير وانس بن مالك رضي الله
 عنهم ومن التابعين الحسن وابراهيم النخعي وعبد الرحمن بن ابى
 ليلى والثوري والحسن بن صالح واهل الكوفة وعمر بن عبد العزيز
 كما في البرهان **بالتشهد وتسليم** لما ذكرنا من ان سجود السهو
 يرفع التشهد والسلام فيجب اعادتهما وياتي فيه بالصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء كما اختاره الكرخي وقال الفخر
 الاسلام انه اختيار عامة اهل النظر من مشايخنا وهو المختار
 عندنا وذكرا قاضيان وظهر الدين ان الاخط الانثان بذلك

الله

فيه وفيما قبله واختاره الطحاوي وقيل عندهما يصلح في الاولى
ويدعو لكون سلامه يخرج منه مؤقفا في قعدة ختم وفي المفيد وهو
الاصح وعند محل لا يخرج منه في اخرهما الى قعدة السهو الاخيرة كذا
في شرح المقدسي فان قلت المروي انه صلى الله عليه وسلم ثم
سجد سجدتين ثم سلم ولم يذكر فيه التشهد قلت التسلية
د العلية لانه ذكر التسليم في الحديث واريد به بعد التشهد لما
روي كما قال ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى العصر فسلم من ثلاث
التي ان قال فصلى ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم انتهى
ولم يكن سلامه الاول والثاني الا بعد التشهد فكذا الثالث
فقد اطلق التسليم واريد كونه بعد التشهد **لترك واجب**
لا سنة لانه ليجر النقصان والصلوة لا توصف بالنقصان
على الاطلاق بترك سنة فلا يحتاج الى الجواب وما الفرض فقوا
يفوت به الاصل لا الوصف فلا يجبر عليه ولان الاقوي
لا يجبر بالاذني وقولنا بترك واجب كما قال القاضي الامام
صديرا لاسلام وجوبه بشي واحد وهو ترك الواجب قال في
الترغيب نية وهذا الجمع مما قاله اكثر المشايخ على ان سجود
السهو يجب بستة اشياء بتقديم ركن وبتأخير ركن وبترك
ركن وبتغيير واجب وبترك واجب وبترك سنة نضاف
الى جميع الصلوات نحو ان يترك التشهد في القعدة الاولى
فان الوجوه الستة تخرج على هذا افا لتقديم والتأخير فيه
ترك واجب مراعاة الترتيب وتكرار الركن فيه فليحذر الذي

بعد

بعده وتقدمه واجب والجهر والسرار في غير محله فيه تغيير
واجب والاصح ان التقود الاول واجب وعليه المحققون
فقولنا لترك واجب شامل يعني عن الخمسة المتروكة
سهو المار ونساولان الشاهي معذور يستحق التحقير
بجبر الخلل بالسجود والمتعمد لا يستحق الا التقليل وهو
بإعادة كل صلاته لجبر نقصها وقوله **وان تكرر** واصل بها
قبله وهذا باب الاطماع فليس عليه الا سجدتان فقط للسهو
المكرر وقوله عليه السلام لكل سهو سجدتان بعد السلام
محمول على شمول الاشخاص والصلوة عملا بكلمة كل ولا يحمل
على شمول السهول لئلا يترك الاجماع كذا في المستصفي ولا بد
من بيان بعض الواجبات وان تقدم ذكرها لترك الفاتحة
او اكثرها او كررها في شي من الصلوات او بعضها قبل قراءة
السورة واما قراءة الفاتحة ثانيا بعد قراءة السورة فلا
يلزم به سجود السهو لانه بمنزلة سورة ضمتها الى السورة
وكذا لو قرأ السورة بعد الفاتحة في الاخيرتين من الفرض
لا يجب به السهو في المختار لانه لا يتعين الفاتحة وحدها
فيهما والقراءة افضل من السكوت كذا في الخنيس وسجد للسهو
اذا ابتدأ بحرف اي اية من السورة فتذكر قراءة الفاتحة او قرأ
اية في الركوع او السجود او القومة او التقود قبل قراءة التشهد
او ترك بعض التشهد وان قل في ظاهر الرواية لانه ذكر منطوق
فترك بعضه كترك كله او تشهد في قيامه فيما بين الفاتحة

والتسوية ولو قرأ التشهد قبل الفاتحة لا يلزمه السهو في الصحيح
 كافي الدرية او اخر القيام للثالثة عقبة فراغه من التشهد
 الاول ولو مكث ساكنا او زاد فيه بمقدار ما يودي ركنه ساكنا
 بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم او غيرها استحسانا للتأخير
 واجبة القيام لا لذات الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا
 لذات ما نطق به من ذكر غيره كتكرير التشهد او تركه تكبيرة
 من تكبيرات العيد او تكبيرة الركوع في ثمانية العيد او تكبيرة
 الفتوت لا بها بمنزلة تكبيرة العيد وقيل لا يجب وفي الترخائية
 عن الظهيرية لا رواية لها او خافت الا ما مر في محل الخبر او جهر
 هو او المنفرد بمقدار ما يجوز به الصلاة في الاصح ولم يترتب
 الفاتحة في الاوليين ثلاث ايات فصار اياته طويلة لان
 قراءة الفاتحة مع ثلاث ايات فصار واجب بالاجماع كافي
 التحسيس والمزيد وبه يندفع ما قيل ظاهره ما في التبيين
 يقتضي انه لو ضم ايتين قصيرتين لا سهو عليه لان للأكثر
 حكم الكل انتهى لما علمت من الاجماع على وجوب الثلاث
 مع الفاتحة وان كان تركه لشي من الواجبات **عمدا** فهو لا
 يسجد للسهو لانه شرع تحقيقا لمن سهى وهذا المتعمد **وجب**
 عليه **اعادة الصلاة** تقليطا عليه **لجبر نقصانها** اذا لا
 يتمكن من جبره الا باعادةها فتكون مكحلة وسقط الفرض
 بالاولي وقيل كون الثانية فرضا في المسقطه **ولا يسجد**
في الترك **العمل للسهو** لان سجود السهو في جابر للفائت

سهوا

سهوا شرعا والعمل اقوى فلا ينوب سجود السهو عنه ولا انه
 متعمد فليستحق التقليظ بالاعادة ثم بين ضعف القول
 بالسجود لما تركه عمدا بصيغة التريض بقولنا **قيل لا**
في ثلاث مسائل الاولى **ترك الفقد الاول عمدا**
 والثانية **تأخير سجدة من الركعة الاولى عمدا الى اخر الصلاة**
 والثالثة **تفكره عمدا حتى شمله عن مقدار ركن**
 سيل في الاسلام البديعي كيف يجب بالعمد قال ذلك
 سجود العذر لا سجود السهو كذا في شرح المقدسي عن الولوا
 ثم بين محل سجود السهو بقوله **وليس الايمان بسجود السهو**
بعد السلام في ظاهر الرواية وقيل يجب الايمان به بعد السلام
 وهو رواية النوادر فعليه لا يجوز قبله لتأديته قبل وقته
 وجه الظاهر ان فعله حصل في محل مجتهد فيه فلم يحكم بفساده
 اذا المعنى المعقول من شرعيته وهو الجبر لا يتحقق بوقوعه قبل
 السلام ولكنه خلاف الستة عندنا لما روينا وعنده الشافعي
 رحمه الله يسن قبل السلام وروي في الحديث مثل المذهبين
 قولنا **فلا خلاف** في الاولوية فنحن اكونه بعد السلام
 بان السلام واجب اصلي ذاتي فيقدم على سجود السهو كشأن
 الواجبات ولان سجود السهو لا يتكرر فيخرج عن السلام حتى
 لو سهى عنه جبره بان قام للخامسة مثلا او بقي قاعدا على
 ظن انه سلم ثم تبين له انه لم يسلم فيسلم **ويكتفي بتسليمه**
ولعله قاله شيخ الاسلام وصاحب الايضاح وفي الخبر اذنية

لجى

نعي

والفقه فيه ان التسليمة الاولى تحليل ونحية والثانية
نحية لانه اى التحليل يقع بالاولى ولهذا لا يصح الاقتدا
به بعد الاولى ولو فهمه بعد الاولى لا تنتقض طهارته
فكان الاحوط السجود قبل السلام الثانى ولمعنى التحليل
لا النحية قال فخر الاسلام يسلم تلقا وجهه ولا يخرج
عن القبلة فيكون فرق بين سلام القطع وسلام السهو
وفى المحيط وعلى قول عامة المشايخ يكتفى بتسليمة واحدة
وهو الاضمن للمخنيط كذا فى الدراية وفى الاختيار
وهو الاحسن ويكون **عن يمينه** كذا حصل محمد رحمه الله
السلام الاول عن اليمين فقط كما فى البرهان لان السلام
عن اليمين معهود وبه يحصل التحليل فلا حاجة الى غيره
وقد قال شيخ الاسلام خواهر زاده لا ياتى بسجود السهو
بعد تسليمتين لان ذلك بمنزلة الكلام وقوله **في الاصح**
يجوز ان يتعلق بتسليمة قال فى الدراية عن المجتبى وهو الاصح
وهو قول العامة كذا ذكرناه ويجوز ان يتعلق بقولنا عن
يمينه لما قال فى جمع الروايات ويسلم عن يمينه وهو الاصح
وقيل فى الجانبين وقيل تلقا وجهه فرق بين سلام القطع
وسلام السهو كما ذكرناه وفى الهداية ويأتى بتسليمتين
هو الصحيح صرفا للسلام المذكور فى حديث ثوبان الى ما هو
المعهود والسلام المعهود فى الصلاة تسليمتان انتهى ولكن
قد علمت انه بعد الاول الاحوط وقد منع شيخ الاسلام خواهر زاده

السجود

السجود للسهو بعد التسليمتين فابتعدنا الاصح والاختياط
فان سجود قبل السلام كره **تروى** ولا يعيد لانه مجتهد
فيه فاذا اذاه وقع جائز لو اعادة يودى الى تكرار سجود
السهو ولم يقل به احدا ما السجود قبل السلام فقد قال
به العلماء فكان الاكتفاء به اولى ولو كان الامام يركب
سجود السهو قبل السلام والماموم بعده قال بعضهم يتابع
الامام لان حرمة الصلاة باقية فيترك رايه لراى الامام
تحقيقا للمتابعة وقال بعضهم لا يتابعه ولو تابعه لا
اغادة عليه بعد السلام كذا فى التجنيس وقال صاحب
البحر كان القول الاول مبنى على ظاهر الرواية والثانى على
غيرها كما لا يخفى انتهى وفى الترخاينة عن العتائبة
يتابع امامه فى الفتوى فى رمضان بعد الركوع وفى سجدة
السهو قبل السلام انتهى واقتصر على هذا انتهى وفى
التجنيس اذا سجد للسهو فى وسط الصلاة لا يعتد به
لانه فى غير محله ويسجد ثانيا فى محله انتهى وسند كره
ان شاء الله تعالى **ويسقط سجود السهو بطلوع الشمس**
بعد السلام من الوقت فى صلاة الفجر وكذا يخرج وقت
الجمعة والعيد لان العود للسجود يعود به لحركة الصلاة
وقد فات شرط صحتها بخروج الوقت فى الجمعة والعيد
وطلوع الشمس فى الفجر وقد صحت بسلامه فتمله وكذا
يسقط لو سلم قبيل **احمرارها** اى تغیر الشمس فى العصر وقد

سلم من فائتة أو الحاضرة تخزن عن المكروه كافي الدراية
و يسقط السهو بوجود ما يمنع البناء بعد السلام كحدث
عدو وعمل مناف لفوات الشرط ويلزم المأموم السجود
مع الإمام **بسمو** **أما** ما روي أنه عليه السلام سجد وسجد
القوم معه ولأنه باقتداء به صار تنبعا للإمام حتى لم يزل
الانمام وهو منافر باقتداء به بالمقيم أو نيته فيها ولو
اقتدي به بعد سهوه فسجد تابعه فيه وإن لم يدرك
معه إلا ثابتهما لا يقضى لأولي وإن اقتدي به بعدهما
لا يقضيهما كما لو تركها الإمام لأنه حين دخل في غريمته
كان النقص لغيره بما أو باحليها ولا يعقل وجوب جابر
من غير نقص بخلاف تكبير التشريق حيث يأتي به وإن تركه
الإمام لأنه يودي في حرمة الصلاة فلا يصير به مخالفا
لأمامه فيها كافي التبيين وشرح المقدسي ولا يلزم بل لا يسجد
المأموم **بسمو** قال النزيل لأنه لو سجد وطه كانت
مخالفا لأمامه ولو تابعه الإمام يتقلب التبع أصلا فلا يسجد
أصلا انتهى لقوله عليه السلام لا تختلفوا على أمتكم وقوله
عليه السلام الإمام لكم ضامن يرفع عنكم سهوكم وقرأتكم
كذا في جميع الروايات **ويسجد المسبوق مع** **أمامه** لأنه لا اقتداء
الترزم متابعتة ثم يقوم **لفضا** ما سبق به وفي المحيط وغيره
ينبغي للمسبوق أن يمك ساعة بعد فراغ الإمام ثم يقوم
لجواز أن يكون على الإمام سهو ليتابعه فيه انتهى وله أن

بلغت الجلة

يقوم

يقوم بعد ما قلنا لا أمام قبل التشهد قبل سلامه في مواضع منها
ما صح الحقة إذا لحظ تمام المدة وصاحب العذر ومصلح الجمعة من
والعبدان والفجر إذا خاف خروج الوقت ومن حشى مرور النام
بين يديه له أن يقوم إلى قضا ما سبق به ولا ينتظر سلام الإمام
وقد منا إذا أقام لقضا ما سبق به وقرا وركع فإنه يرفض
ذلك ويعود لمتابعة الإمام وإن فسد بالسجود لا يعود عليه
في آخر صلاته السجود ونفسه صلاته إن عاد لا اقتدي به بعد
تاكدا لا تفرد وتنبع لطائفة الثانية في صلاة الخوف ما لم
فيه بمنزلة اللحقين وأما الطائفة الأولى فيسجدون
بعد تمامهم بمنزلة المسبوقين **ولو سجد المسبوق فيما يقضيه**
سجد له أي لسهو **أيضا** وتكراره وإن لم يشرع في صلاة واحدة
لكن صلاة واحدة يتحركها وإن كانت الخربة واحدة لأنه منفرد
فيما يقضيه قال قاضي خان ولو لم يكن تابع الإمام كفاه سجدا
ويتنظم ما كان مع الإمام وإن سلم مع الإمام متغابرا له أو سلم
قبله ساهيا فلا سهو عليه لأنه في حال اقتدي به وإن سلم بعده
يلزمه السهو لأنه منفرد وفيل يلزمه السهو في التسليم
الثانية دون الأولى ذكره ابن جماعة عن مجمل في النوادر
لا أي لا يسجد **اللاحق** وهو من أدرك أول صلاة الإمام
وقائه بآفتهما بغلن كنوم وغفلة وسبق حدث وخوف
وهو من الطائفة الأولى لأنه كالمدرك مقتدا في جميع
صلاته بدليل أنه لا قراءة عليه فلا يسجد لو سجد فيما يقضيه

ن

ولو سجد الإمام المشهور لم يجزه لأنه في غير أوانه في حقه فعليه
 أن يعيد إذا فرغ من فضاها عليه ولا يفسد صلاته لأنه
 لم يزد إلا سجدة في حال اقتدائه وأما المقيم إذا سجد في باقي
 صلاته بعد سلام إمامه المسافر فقال صاحب الجرد ذكر
 الكرخ أنه كاللاحق إذا لا قراءة عليه وذكر في الأصل أنه يكرهه
 السجود وصححه في البدائع وهو أصح الروايتين لأنه إنما اقتدي
 بالإمام بقدر صلاة الإمام فإذا انقضت صلاة الإمام
 صار منفردا قايما وإذا ذلك وإنما لا يقرأ فيما يتمه لأن القراءة
 فرض في الأوليين وقد قلنا الإمام فبها انتهى وقال في المحيط
 لأن السجدة المتقدمة لا ترفع النقص المتأخر بخلاف المتأخرة
 واستشكل مما في عدة الفتاوي وخزانة أبي الليث أنه يقع
 التشهد في صلاة عشر مرات بأن أدرك الإمام في تشهد
 المغرب الأول وتشهد معه في الثالثة وكان عليه سجدتين
 وتشهد معه في الثالثة وتذكر الإمام سجدة تلاوة فسجد
 معه وتشهد الرابعة وسجد للشهو وتشهد معه الخامسة
 فإذا سلم قام إلى فضاها فاته فصل ركعة وتشهد الشا
 ويصلي ركعة أخرى ويتشهد الشا بركة وكان قد سهى
 فيما يقضي فيسجد ويتشهد الثامنة ثم تذكر أنه قرأ
 آية سجدة في فضاها فيسجد لها ويتشهد التاسعة ثم
 يسجد للشهو ويتشهد العاشرة انتهى مع أنه تكرر سجود
 الشهو في صلاة واحدة حقيقة وحكما وهو صلاة الإمام والمسبوق

سجد للشهو في صلاة واحدة

بسبب

بسبب السجدة الخامسة فيها وأما الرابع فلرفع سجود التلاوة
 ما قبله من التشهد والقعود وسجود السهو فانه لم يسجد
 كذا في البحر وشرح المقدسي رحمه الله تعالى **ولا ياتي إلا**
بسجود الشهو في الجملة والعبد دفعا للفتنة بكثرة
 الجماعة وبطلان صلاة من يري لزوما متتابعة وفساد
 الصلاة بتركها ودرء المفصلة مقدم على جلب المصلحة
 وكذا سجود التلاوة لا ياتي به فيها كما سئل ذكره ومن شئ
 وكان إماما أو منفردا **عن القعود الأول من الفرض** ولو
 عليها وهو الزرع **عاده** وجوب ما لم يستوقا بما في ظاهر
الرواية وهو الأصح كذا في التبيين والبرهان لصريح قوله
 صلى الله عليه وسلم إذا قام الإمام في الركبتين فإن ذكر قبل أن
 يستوي قايما فيجلس وإن استوى قايما فلا يجلس ويسجد
 سجدة للشهو وقراءة أبوداود وسأروى أنه صلى الله عليه وسلم
 قام من الثانية إلى الثالثة قبل أن يقعد فسجد له فباد
 كان قبل أن يستتم قايما وما روي أنه لم يعيد ولكن سجد
 بهم فقاموا كان بعد أن استتم قايما ولأنه بعد ما استتم
 قايما استقل بفرض القيام وليس من الصواب ترك
 الفرض ليعود إلى السنة بخلاف ما قبل استتمام القيام
 وفي الهداية والكنز أن كان إلى القعود أقرب عاد ولو كان
 إلى القيام أقرب ليعود وهو مروي عن أبي يوسف واختاره
 مشايخ بخاري وأصحاب المتون لكن اتهمنا من مؤلفي

٣٠٤
٣٠٨

الله

وشرحه البرهان لصريح الحديث الذي روينا وهو ظاهر
 الرواية وحكي تصحيحه الكمال والزيادة **وإذا سهر المقتدي**
فحكمه كما ينتقل إذا قام يعوذ ولو استتم قايماً أمّا
 المقتدي فلان القعود عليه بحكم المتابعة فيعود لما
 عليه ويترك ما عداه وأما المنتقل فلان كل شفع صلاة
 على حدة في حق الفزاة فإذا أعاد تبين أن العقدة وقعت
 فرضاً فيكون رخصاً لفرض لمكان فرض فيجوز ما لم يسجد
 للمثالثة وقيل لا يعود لأنه صار كما لمقترض وهو الصحيح
 كذا في الترخاينة عن القنابية **فإن عاد** من سهر عن
 القعود وهو **إلى القيام أقرب** ونفسه كما قال الكمال
 الأصح فيه ما في الكافي أنه بان يستوي النصف الأسفل
 وظهر بعد منحن فاذا أعاد وقد استوي النصف الأسفل
سجد للشهو لترك الواجب وإن كان إلى القعود أقرب
 وهو ما لم يستوي النصف الأسفل فحينئذ لا يسجد **سهر**
عليه في الأصح وعليه الأكثر وفيه لول الجبهة المختار وجوب
 السجود وفي قاض خان في رواية إذا قام على ركبتيه لينهض
 بقعد وعليه الشهو يستوي فيه القعدة الأولى والثانية
 وعليه الاعتماد ثم قال **وإن رفع اليده من الأرض وركباً**
 عليها لم يرفعها لاسهو عليه وهكذا عن أبي يوسف انتهى
 لأنه يعتبر الأقرب إلى القيام بالقيام وفي ظاهر الرواية
 يعود ما لم يستتم قايماً كما ذكرناه انتهى ثم قال ولا يخفى

ان هذه

ان هذه الصورة هي الصورة التي قبلها ففيها اختلاف الرواية
 وقد اختار في الجنس في هذه الصورة أن عليه الشهو انتهى
وإن عاد الشاه عن القعود الأول بعد ما استتم قايماً
اختلف التصحيح في فساد صلاته قال الزبلي وإن لم يكن
 إلى القعود أقرب وعاد نقصد صلاته على الصحيح لتكامل
 الجنابة برخصاً لفرض بعد الشروع فيه لأجل ما هو ليس
 بفرض انتهى وهو شامل لما إذا كان إلى القيام أقرب ولما
 إذا استتم قايماً وقد فصل فيه في الترخاينة فقال إن
 كان إلى القيام أقرب وعاد لا ينقض صلاته لأن فيه أكمال
 ما تركه ويكون مسياً بالعود فإن استوي قايماً ثم علم أنه
 لم يقعد فعاد وقد فسدت صلاته لتكامل الجنابة
 برخصاً لفرض لأجل ما ليس بفرض انتهى وقد يقال هذا هو
 مراد الزبلي لتعليقه بمثله فيختص الفساد بما إذا استتم
 قايماً ولكن ظاهر كلامه شمول ما إذا كان إلى القيام أقرب
 فنفسه بالعود فيه أيضاً ولذا قال في جمع الروايات في الشرحي
 إن كان إلى القيام أقرب وعاد قيل فسدت صلاته وقال
 أبو علي الجوزجاني لا تنفسد وقال الزبلي في شرح القدر
 إن عاد وقد يكون مسياً ولا نقصد صلاته ولا يسجد للشهو
 وإن استوي قايماً ثم علم أنه لم يقعد فعاد وقد فسدت
 صلاته لتكامل الجنابة برخصاً لفرض بعد الشروع فيه لأجل ما
 ليس بفرض انتهى ولا يخفى أن القول بفسادها بالعود وهو إلى

القيام اقرب انما يتاخر على روايته ابي يوسف لا على ظاهر
الرواية كما بيناه انتهى ولكن قد حكى الكمال عن الهام ذلك
الصحيح بصيغة الترخيص فقال ثم لو عاد في موضع وجوب
عدمه قبل الاصح انما تنقصد صلاته لكمال الجنابة برفض
الفرض لما ليس بفرض بخلاف ترك القيام لسجود التلاوة
يعني انه يجوز ساجدا لخال قيامه لانه ورد به المشرع كذلك
على خلاف القياس لاظهار مخالفة المستكبرين من الكفرة
وليس فيما نحن فيه معناه اصلا يعني لان الجلوس يكون للاستراحة
والسجود للمضوع على انا نقول الجنابة هنا بالرفض وليس
ترك القيام للسجود فضا له حق لو لم يقم بعدها اي سجدة
التلاوة قدر فرض القراءة بل ركع بمجرد القيام من سجود
التلاوة صحت صلاته انتهى والذي يظهر انه متابع تلك
الصيغة فانه عقبه باحسان في رده مبالغا فقال هذا وفي النفس
من التصحيح شي وذلك ان غاية الامر في الرجوع الى القعدة الاولى
ان يكون زيادة قيام ما في الصلاة وهو ان كان لا يحل كونه
بالصحة لا يحل لما عرف ان زيادة ما دون ركعة لا يفسد
الا ان يفرق باقتراح هذه الزيادة بالرفض لكن قد يقال
المحقق لزوم الاثر ايضا بالرفض اما الفساد كما يظهر
وجه استلزامه اياه فيترجح بهذا البحث القول المقابل
للمصح انتهى عبارته وقال في مراح الدرية وفي المجتبى
قال المحسن لو عاد بعد لا تنقض عتيا قيل ينته

لتنقض

لتنقضه القيام والصحيح انه لا ينته ويقيم ولا ينتقض
قيامه بقعود لم يوربه كمن قرأ الفاتحة والسورة
وركع ثم تنقض الركوع لسورة اخرى لا ينتقض ركوعه انتهى
وقال صاحب البحر بعد نقله بحث الكمال فظاهر انه لم يطلع
على صحيح اخر ثم نقل عبارة الدرية وقال فقد اختلف الفقهاء
كما رايت والحق عدم الفساد انتهى وقد بالغ في المبتغى
بالعين المعجمة في رد القول بالفساد فتايد به كلام الكمال
وحمل القول بان التعود يبطل القيام غلط من بعض
الجهال وانما يوجب العود الى القعدة تاخير القيام
وان سمي عن الفقهاء **الاخير عاد ما لم يسجد** لانه لم يستقم
خروجه عن الفرض وفي التعود اصلاح صلاته وقد امكنه
ذلك برفض ما اتى به اذ ما دون الركعة بحكم الرفض
وروي انه عليه السلام قام الى الثالثة فسبح به
فلم يرجع وقام الى الخامسة فسبح به فرجع وسجد للسهو
ولو قد يسيرا وقام ثم عاد وقعد يسيرا فتمم به قدر التشهد
صح حتى لو تكلم حينئذ تمت صلاته فلا يشترط ان يكون
الفقود قدر التشهد مرة واحدة من التبيين والدريّة
وغيرها **وسجد للسهو** ولتأخير فرض القعود الاخير فان
لم يبد حتى **سجد للزيادة** عن الفرض صار فرضه نفلا برفع
راسه من السجود عند محله وهو المختار للفتوى لان
الخامسة قد انقضت واستحكم بخوله في النقل قبل كمال الفرض

ومن ضرورة خروجه من الفرض وقال ابو يوسف يبطل
فرضه اي صار نفلا بوضع الجبهة وهو رواية عن محمد
لانه سجود كامل وجه المختار ان تمام الركن بالانتقال عنه
ولمّا انقضى الحالت ينقض الركن الذي احدث فيه
ولزم اعادة اذ انى ولو تم بالوضع لما انتقض بالحدث
وكذا لو سجدا لمؤتمرا قبل امامه فادركه امامه في السجود
اجزاه ولو تم بنفس الوضعية لم يجزئ صلواته لان كل ركن
سبق به المؤتمرا امامه لا يعتد به وثمره الخلاف تظهر
فيما اذا سبقه الحدث في هذه السجدة فانه يبيى عند كل
لانه بالحدث بطلت السجدة فكانه لم يسجد فيؤضاه ويبنى
لا تمام فرضه وهو اقبس لما اوفق وعند ابى يوسف
لا يبيى كافي الدراية والتميز وفي الخلاصة لو قيل الخاتمة
لسجدة فتذكر انه ترك سجدة صليبة من صلواته لا تنتظر
هذه السجدة اليها لما انه يشترط النية في السجدة وصلواته
فاسد انتهى ولو كان اما ما بطل صلاة المؤتمرا وقد قيل
تفنيده امامه بالسجود او لم يتعد مدركا او مسبقا وضم
سادس ان شأنا لانه لم يشرع في النقل فضلا فلا يلزمه
اتمامه ولكنه يندب الاتمام **ولو في العصر** لان التنقل
قبله غير مكروه فضلا فبالنظر بالاولى وضم **رابعة** في الجهر
وسكت عن المغرب لانها صارت اربعا فلا يضم فيها ولا
كراهة في الضم فيها اي صلاة الجهر وكذا لا كراهة في المغرب

لان

لان المنع من التنقل باكثر من سنة الفجر وقبل المغرب اذا
شرع فيه فضلا وقد تدارض كراهة التنقل بالبيت او كراهة
التنقل للوقت فتقاربا وصار كالمباح فلا كراهة في الضم
على الصحيح لما ذكرناه من عدم القصد حال الشروع **ولا يسجد**
للمشهور ترك الفقود في هذا الضم **في الاصح** لان النقض
بالفساد لا يجبر بالسجود ولو اقتدي به النساخ حال الضم
ثم قطع لزومه ست ركعات في التي كانت زبيلة لانه
المودي بهذه التحريم وسقوطه عن الامام للظن ولم
يوجد في حقه بخلاف ما اذا اعاد الامام الى القعود بعد
اقتضائه حيث يلزمه اربع ركعات لانه لما عاد جعل كان لم
يقم كذا في الدراية والتميز **وان قد** الجوس **الاخير** قد
التشديد **ثم قام** وقرا وركع **عاد** للجوس لان ما دون
الركعة بحال الرقص **وسلم** والعود للتسليم بالسنة
لان السنة التسليم والتسليم حالة القيام غير مشروع
في الصلاة المطلقة بلا عذر فياتي به على الوجه المشروع
لانه صلى الله عليه وسلم قام الى الخامسة فسبح به فعاد وسلم
وسجد للمشهور ولو سلم قائما لم ينقض صلواته وكان تاركا
للسنة لان السنة التسليم بالسنة **غير اعادة التشديد**
وكذا لو قام عامدا يعود للتسليم ولا يعيد للتشديد وقال
الناطقي يعيده وان لم يعيد ومضى في النافلة فالصحيح
عن علمائنا ان القوم لا يتبعونه لانه لا اتباع في البدعة

٨
٨

لكنهم ينتظرونه فعوداً فان عاد قبل ان يقيد الخامسة بالشدة
 اتبعوه في السلام وان قعد سلموا في الحال كذا في الدراية والفتح
فان يجد الزايدة لم يبطل فرضه لو جود الجلوس لآخر في محله
 ولم ينزل الا اصابته لفظ السلام وهي ليست بفرض عندنا
 ونتم استنباطها اي الزايدة ركعة **اخرى** في المختار ان شا
لتصير الزايدة ان له نافلة ولا تنوب عن سنة الفرض على
 الصحيح لان المواظبة عليها بخيرية مبتدأة كافي الهداية
 ولا كراهة في الضم فيما بعد النحر والعصر كافي الاوقات
 اذ لا نقصان في الشروع في النقل على قول محمد وهو المختار
 للفتوى خلافا لابي يوسف وكذا لو تنقل اخر الليل فلما طلع
 صلى ركعة طلع النحر نيمته شفعاً بلا كراهة ثم يصلي سنة النحر
 وانما فيئدنا الضم بالاشتجاب لانهم اختلفوا في الضم في
 غير وقت مكروه قيل بالوجوب وقيل بالاشتجاب وهو الظاهر
 لانه لو قطع لم يلزمه الفضل لانه مضمون ولو اقتدى به
 انسان يصلي ستاً عند مجل لانه المودي بهذه القرينة
 وعندهما ركعتين لانه استحكام خروجه عن الفرض ولو افسده
 المقتدي لا قضا عليه عند محمد باعتبار ابا امام وعندهما
 يفتي ركعتين وعليه الفتوى لان السقوط بعارض يخص
 الامام كافي الدراية والفتح **وسجد للسجود** لتأخير السجود
 وتمكن النقصان في الفرض بالمخرج لا على الوجه الواجب
ولو سجد للسجود في شفع التطوع لم يثبت اي ليس له ان يثبت

شفعاً

شفعاً الخ عليه لان البناء يبطل السجود بالضرورة لوقوعه في وسط
 الصلاة وما اذا صح بدون البناء فلا يثبت **استجاباً** لان الاز
 عن تنقض الواجب اولى كافي البرهان **فان يني** صح لبقا القرينة
واعاد سجود السجود في المختار وقيل لا يميده لانه وقع جابراً
 حين وقع فيعتد به عندنا في بكونه لا عيش وبه اخذ الفقيه ابو جعفر
 كذا في الفتاوى الصغرى والاصح انه يميده لبطلان الاول بماطر
 من البناء في النقص وقيدنا بالنقل لان المسافر اذا سجد للشهو
 ثم روى الاقامة فانه يثبت لانه لو لم يبين يبطل جميع صلاته
 كذا في الهداية ويبيد سجود السجود لبطلان الاول بالبناء كافي شرح
 المقدسي **ولو سلم من عليه سجود سهو فاقندي به عزه** مع ان
سجد الساهي للسجود عندنا في حنفية وابي يوسف لان سلام من
 عليه السهو يخرج عن الصلاة موقفاً لان السلام مختلف في نفسه
 وانما لا يبطله هنا الحاجة الى اذا السجود فاذا سجد تبين انه
 لم يخرج فصح الاقتداء به وانما بقية المأمور منه لم يسجد
 ثانياً في اخر صلاته وان كان ذلك السجود في وسط صلاته
 لانه لخر صلا تمكناً وصلاة الاما حقيقة تحقيقاً للمتابعة
 فان سجد فيما يقضيه يسجد له ايضا ولا يكره عنه سجوده مع
 الامام كافي الدراية **والا** اي وان لم يسجد الساهي فلا يصح الاقتداء
 به لانه يثبت انه خرج من الصلاة من حين سلم وقال محمد وزفر
 يصح الاقتداء به وان لم يسجد لان سلام من عليه السهو لا يخرج
 عن الصلاة أصلاً عندهما ليحقق الجهر بالسجود في اعرام الصلاة

وثمره الخلاف ظهرت في الانتد او علمته وتظهر في استفا الطهارة
 بالفتنة فمند محمد وزفر ينقض لا عند ابي حنيفة وابي يوسف
 ولا ينصوران يسجد بعدها لانه يتين بالسلام الاول خروجه
 للفتنة وما في بعض الشروح من انه ان عاد الى السجود انتقضت
 فنية غفلة انتهى وفي الهداية وتظهر في تغيير الفرض نية
 الاقامة في هذه الحالة اي بعد السلام قبل السجود للسهر
 وقال في الدراية فمند محمد يتغير فرضه وعندها اي ابي
 حنيفة وابي يوسف لا يتغير فرضه سوا يسجد للسهر او لانه
 لو تغير بالسجود لصحت نيته قبل السجود ولو صحت لوقت
 السجدة في وسط الصلاة ولا يعتد بها فصار كانه لم يسجد
 اصلا فلو صحت لصحت بلا سجود ولا وجه له عندها لانه
 يحصل بعد الخرج فلا يتغير فرضه انتهى **قلت** فيه تامل
 لان محصلها ان عدم صحة نيته لا اقامة بتقديره لم يسجد
 اصلا وقل يسجد وهو اذا لم يسجد اصلا لا تقع نيته الاقامة
 وقد صرح في الدراية بانه اذا يسجد للسهر وهو مستافر فتوى
 الاقامة صحت نيته ونتم او نفا انتهى فيكون الحكم كذلك
 هنا بجامع وجود السجود في الصورتين ولا يفترق الحال بتقديم
 نية الاقامة على سجود السهر والنزول التناقض وقول الكمال عندها
 اي ابي حنيفة وابي يوسف لا يتغير فرضه نيته الاقامة لان
 النية لم تحصل في حرمة الصلاة انتهى غير مسلم وقد صرح هو
 بخلافه في عدة مواضع منها قوله سلام من عليه السهر لا يخرج عن

حرمة

بلغ مقابلة
 على صلته

حرمة الصلاة وصرح به صاحب الهداية في مسألة البناء في شفع
 التطوع بعد سجوده للسهر وفيه وصرح بما ذكرناه في غاية
 البيان وقول صاحب البحر انه اي قول غاية البيان غلط لانه
 لو سجد فقل عاد الى حرمة الصلاة فيتغير فرضه اربعا فيقع
 سجوده في خلال الصلاة فلا يعتد به فلا قايضة في الاشتغال
 به انتهى ليس بذلك بل قول غاية البيان صحيح واضح البرهان
 ويلزم صاحب البحر ان نية الاقامة بعد سجود السهر لا تقع
 لوقوع السجود في خلال الصلاة وهم متفقون على صحة او منعه
 صاحب الهداية يصرح قبل هذا بقوله بخلاف المسافر اذا يسجد للسهر
 ثم نوى الاقامة يبني لانه لو لم يبين بيطرح جميع الصلاة انتهى لانه
 كذا لك هنا لان نية الاقامة وان تندمت على سجود السهر وفي
 مضاجعة له والي يلزم تخلف الحكم اذا قرنت نية الاقامة
 السجود انتهى وقد قال الكمال ان الجابر واقع في حرمة الصلاة
 اتفاقا بينهم وتراخي الحكم وهو التحلل عن العلة وهي السلام
 عند محمد وزفر لضرورة الجابر وهو يسجد السهر وانتهى في تامل
ويسجد للسهر اي يجبي على من سهر عن واجب ان يسجد للسهر
وان سهر يريد ان يكون سلامه **المقطع** والخروج عن حرمة الصلاة
 لان نيته تغيير المشروع وهو القطع ليرتب عليه ترك السجود
 والنية المجردة عن عمل غير مستحق عليه لا تؤثر في ابطال ما
 ركبه اعمال الخواص وهو سجود السهر فلو غفلت نيته وقتئذ
 العمل يكونه غير مستحق عليه ليندفع ما يقال هذه مقرونة بالعمل

وهو التسليم فيسجد للشهو **ما لم يتحول عن القبلة أو يتكلم** فانعمت
 بطلان الحرمة وقيل لا يقطع بالخول ما لم يتكلم أو يخرج من
 المسجد كما في الدرر عن النهاية بخلاف ما إذا ترك سجدة صليبة
 أو فرضا وسلم متذكرا له حيث تقبل صلاته لأنه يؤتي به
 في حقيقة الصلاة وقد بطلت بالسلام الحمد وأما سجود الشهو
 فيؤتي به في حرمة الصلاة وهي باقية ولغت نية القطع لما
 ذكرناه **تنبيه** لو سلم وعليه تلاوة وسهوية وهو غير
 ذاكر لها أو ذاكر للشهو فقط لا بعد سلامه قاطعا فيسجد
 للتلاوة ثم يتشهد لرفعها لفقود ويسلم ثم يسجد للشهو
 ويتشهد لرفعها للتشهد ويسلم وإن سلم وكان ذاكر لها أو
 للتلاوة فقط كان قاطعا وسقطت عنه التلاوة والشهو
 لا امتناع البناء بسبب القطع إلا إذا تذكر أنه لم يتشهد ويسجد
 للتلاوة وصلاته تامة وإن سلم وعليه صليبة وسهوية غير
 ذاكر لها أو ذاكر للشهوة فقط لم يكن سلامه قاطعا ويقتل
 كالاول وإن كان ذاكر لها أو للصليبة خاصة فهو قاطع فتفسد
 صلاته ولو سلم وعليه صليبة وتلاوة وسهوية غير ذاكر لها
 أو ذاكر للشهوة لم يقطع ويقضى الاولين مرتبا الاول فالاول
 وهو يفيد وجوب النية في المقضى من السجدة في الخميس
 قال لو سلم في البحر وعليه سهو فتسجد له ثم تكلم فتذكر أنه
 ترك صليبة من الركعة الاولى فسجدت صلاته لأنها صارت
 دينيا في ذمته وانعدمت نية القضاء وإن كانت من

في التلاوة
 في السجدة
 في التسليم
 في النية
 في المقضى

الركعة

الركعة الثانية لا نقصد إلا في رواية عن أبي يوسف لا ينافي
 لم يتصرف دينيا في ذمته فتأيت سجدة الشهو عن الصليبة
 ولو كانت المسألة بحالها إلا أنه لما سلم للبحر تذكر أن عليه
 سجدة التلاوة فتسجد لها ثم يكلم ثم تذكر أن عليه صليبة
 فصلاته فاسدة في الوجهين لأن سجدة التلاوة دين في ذمته
 فانصرفت نيته إلى قضاء الدين فلا تنصرف السجدة إلى
 غير القضاء انتهى ثم قال الكمال وإن كان ذاكر للصليبة أو
 للتلاوة فسدت وكان سلامه قاطعا وإذا سلم وعليه الشهو
 وتكبير التشريق والتلبية لا يسقط عنه ذلك كله سواء كان
 ذاكر الكل أو ساهيا عن الكل فيقدم الشهو ثم تكبير التشريق
 ثم التلبية ولو قدم التلبية قبل الشهو سقطت سجدة الشهو
 والتكبير ولو لم يركب التكبير يسقط التكبير ولو سلم وعليه
 صليبة وتلاوة وسهوية وتكبير التشريق والتلبية غير ذاكر
 لها ففعل ذلك على هذا الترتيب ولو بدأ بالتلبية فسدت
 ولو بالتكبير لا نقصد ونجيب عليه أعادته بعد فعل هذه
 الأشياء كذا في النسخ **توهم** الوهم بحان جهة الخطأ والظن بحان
 جهة الضواب **مصلح** رابعة من الفرائض **أو ثلاثية** ولو فرض
 عليها وهو الوتر أنه **المتما** أي الصلاة **فسلم** ثم علم قبل أن يتأني
 منها أنه **صلى ركعتين** فقط أو علم أنه ترك سجدة صليبة
 أو تلاوة بعد سلامه ناسيا **المتما** أي الصلاة **وسجد للشهو**
 لما روي أنه عليه السلام فعل كذلك في حديث ذي الندين

ولأن السلام ساهيا لا يبطل صلاة لكونه دعاء من وجه
 بخلاف ما إذا سلم عن ظن أنه سافر أو على ظن أيضا الجمعة
 أو كان قريب عهد بالسلام فظن أن غير الرباعي ثانيا أو كان
 في صلاة المشافطتها التراجع حيث تبطل صلاته كما قد صاه
 لأنه عهد **وإن توهم الاتمام وهو جالس وطال تفكره ولم يسلم**
حتى استيقن بما بقي من صلاته وإن هذا هو الجوسل الأول
 إن كان زائدا عن التشهد **قد زاد ركن وجب عليه سجود السهو**
 لتأخيره واجب القيام للثالثة **والا** أي أن لم يكن قد زاد ركن
 لا يسجد للسهو وكذا إذا اشتغلا بالتفكير عن أداء واجب بقدر
 ركن أو شغله عن الوضوء بعد سبق الحرك لشكه أنه صلى
 ثلاثا أو أربعين السهو والاذلا كذا في التجنيس والمزيد
فصل في الشك في الصلاة والطهارة تبطل الصلاة
بالشك وهو تساوي الأمرين في **عدد ركعاتها** كزوده بركتين
 ثلاث وثلثين **إذا كان** ذلك الشك قبل **الكمال** أو كان
 أيضا هو أي الشك **أو لما عرض له من الشك** بعد بلوغه
 في صلاة ما وهذا قول أكثر المشايخ وقال فخر الإسلام أول
 ما عرض له في هذه الصلاة واختاره ابن النضر وذهب
 الإمام الشافعي إلى أن المعنى أن السهو ليس بعادة له لأنه
 لم يشه فقط فحكمه حكم من ابتدأه الشك فلذا قال **أو كان**
الشك غير عادة له فتبطل به بقوله صلى الله عليه وسلم إذا شك
 أحدكم في صلاته أنه لم يصلي فليستقبل الصلاة وقد حمل

على ما

على ما إذا كان أول شك عرض له لما استذكره من الرواية الأخرى
 ولأنه قادر على استقاط ما عليه من الفرض بيقين من غير مشقة
 فيلزمه ذلك كما لو شك أنه صلى ولم يصل الوقت باق
 فإنه يلزمه أن يصلي كما في التمتع والتبيين **فلو شك بعد صلاة**
أو بعد جلوسه قد مر التشهد قبل السلام ثلاثا صلى أو أربعين
 لا شيء عليه ولا **يُعبر** شكه حلالا له على الصلح كما في البحر
 عن المحيط **الا ان** كان قد تيقن **بالترك** فيعيد صلاته
 إن أتى بمخالف بعد السلام والأتى بالمتركة ويسجد للسهو
 وإذا تيقن ترك ركن وشك في تعيينه فإلوا بسجدة سجدة
 واحدة ثم يقعد ثم يقوم فصلى ركعة بسجدة ثم يقعد
 ثم يسجد للسهو ولو أخرجه عدل بعد السلام أنه نقص من
 صلاته ركعة وعند المصلي أنه انتم لا يلتفت إلى أخباره
 وإن شك في صدقه وكن به فغن يحكم أنه يبعد احتياطاً
 وإن أخرجه عدل أن لا يعبر شكه ويجب الأخذ بقولهما
 وإن لم يكن المخبر عدلاً لا يقبل قوله ولو اختلفت الإمام
 والمؤمنون فقالوا ثلاثاً وقال أربعة أن كان على يقين لا
 يأخذ بقوله ولا الأخذ وإن اختلف القوم والإمام مع
 فريق أخذ بقوله ولو كان معه واحد واستيقن واحد بالتمام
 وأخيراً التقصان وشك الإمام والقوم لا إعادة على أحد
 إلا على متيقن التقصان لأن يقينه لا يبطل بيقين غيره
 ولو كان الإمام استيقن أنه صلى ثلاثاً كان عليه أن يعيد

مد

م

بالقوم ولا اعادة على مستيقن التمام لما قلنا اما الاستيقن
واحد بالنقصان ولم يستيقن احد بالتمام بل هم واقفون
فان كان ذلك في الوقت اعادوها الحياط لعدم المعارضة
بمختلف ما قبلها وان لم يعيدوا الاشياء عليهم الا اذا استيقن
عد لان بالنقص واخبرنا بذلك من الفتح والوارد وقاضي خان
وان اكثر الشك مخري والمخري طلب الاخرى وهو ما يكون اكبر
رايم عليه وعبر واعنه تارة بالظن وتارة بغالب الظن فاذا
مخري **عمل** اي اخذ **بغالب ظنه** لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شك
احدكم فليختر الصواب فليتم عليه وحمل على ما اذا اكثر الشك
فان لم يغلب له ظن لضربا لاقل لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شك
احدكم في صلاة فليذكر واحدة صلى او ثنتين فليبين علي
واحدة فان لم يذكر ثنتين صلى او ثلثا فليبين على ثنتين
فان لم يذكر ثلثا صلى او اربعا فليبين على ثلاثا وليسجد
سجدة نين قبل ان يسلم فاما ثبت عندهم كل الرويات الثلاث
التي رويناها في المسائل الثلاث سلكوا فيها طريق الجمع بحمل
كل منها على حمل بجده حمله عليه كما في الفتح **وقدر** **وتشهد بعد**
كل ركعة ظنها اخر صلوات ليلا يصير تادكا فرض القعدة
مع تيسير طريق يوصله الي يقين عدم تركها وكذا كل يعود
ظنه ولجبا بان وقع في رابعة ايضا الاولى والثانية جميعا
اولى ثم يتعمد ثم يقوم فيصلي ركعة ثم يتعمد ثم يقوم فيصلي
ركعة اخرى فياتي بارج قعدلات ثنتان مفروضتان

الثالثة

المخري في الصلاة الاولى

الثالثة والرابعة وقد تان واجبتان ولو شك ايضا الثانية
او الثالثة انهما وقد شرهما فضلي اخرى وقد شرهما
الرابعة ولو شك في الفجر وهو في القيام ايضا الثالثة او
الاولى لا يتم ركعة بل يتعمد قدر الشك ويؤخر فرض القيام
ثم يقوم فيصلي ركعتين بفاتحة الكتاب وسورة ثم يتشهد
بشيء للسهر وان شك وهو ساجدا ايضا الاولى والثانية
فانه يمتضي فيها سواهما في السجدة الاولى والثانية واذ ارفع
راسه من السجدة الثانية يتعمد قدر الشك ثم يصلي
ركعة ولو شك في صلاة الفجر في سجودا لاولي نمصلي ركعتين
او ثلثا ثانيا ركعتيهما لسجدتين وصحت صلاته وان كان
الشك في السجدة الثانية فسدت صلاته **تمت**
شك في الحدث وتيقن الطهارة فهو متطهر وبالقلب حدث
شك في بعض وضوءه وهو اول ما عرض له غسل ذلك الموضع
وان كان يقرب له الشك كثيرا لا يلتفت اليه وكذا لو شك
انه كبر للاقتراح فان كان اول ما عرض له استقبال وان كثر
مخض كذا في الدراية وفي الترخاينة لو شك في صلاته
انه هل كبر للاقتراح او اصابته الجحاسة او حدث او مسح
راسه ام لا ان كان او كبره استقبل وان كان يقع له مثل
ذلك كثير لجار له ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب وفي التا
لو شك هل كبر قيل ان كان في الركعة الاولى يعيد التكبير
وان كان في الثانية لا انتهى **سجود التلاوة**

تقدمت صلاة الفجر في الصلاة الاولى والثانية لا تقل ربح
راسه من السجدة الاولى والثانية لا تقل ربح
فان اول سجدة الركعة الثانية فلا تتشهد صلاة
بما تاملت تلك الركعة لا تتشهد الثانية فان الصلاة
تقدمت الركعة الاولى لا تتشهد الثانية لانها لا تقل الا
بعد تمام الركعة الثانية فلا يصح بناؤه على

بيضة
سجود التلاوة

من إضافة الحكم إلى سببه وهو الأصل في الإضافة لأنها لا تقطع
 وأقوى وجوهه اختصاص المسبب بالسبب لا نه حدث به
 كذا في الدراية وشروطها الطهارة عن الحدث والخشوع واليخوز
 التيمم لها بالأعذر يبيحها استقبال القبلة وسائر العورة
 والنية وركبها ووضع الجهة على الأرض وصنعها الوجوب
 عندنا على الفور في الصلاة وعلى التراخي إن كانت غير صلاتية
 كما استذكره وحكم إسقاط الوجوب في الدنيا ونيل الثواب
 في العقبى ثم شرع في بيان السبب فقال **سببه التلاوة**
على التآلف اتفاقا وعلى السماع في الصحيح لأن التلاوة
 سبب بالإجماع لأن السجدة تضاف إليها وتكرر بتكررها
 وفي السماع خلاف قيل أنه سبب لقوله عليه السلام السجدة
 على من سمعها وفي التراخي نية قال الصحابة السجدة على من
 سمعها قالوا على من تلاها والصحيح أن السبب التلاوة
 وفي السماع والسماع شرط عمل التلاوة في حقه كافي القم
 عن الكافي وفي التراخي نية عن المحيط وفي شرح الطحاوي
 لو تلاها الاثم ولو لم يسمع وجب عليه السجدة **وهو أي سجود**
التلاوة واجب لأن آيات السجود على ثلاثة أقسام
 قسم فيه الأمر الصريح به وقسم تضمن استنكاك الكفرة
 حيث أمروا به وقسم فيه محاكاة امتثال الأنبياء به وكل من
 الامتثال والافتداء ومخالفة الكفرة واجب إلا أن نذكر
 دليل في معنى على عدم لزومه لكن دلالة فيه ظنية فكان

الثابت

الثابت الوجوب لا الفرض وجوبه **على التراخي** عند محمد وهو
 رواية عن الإمام وهو المختار وعند أبي يوسف وهو رواية عن
 الإمام تجب على الفور وجه القول بالتراخي أن دليل الوجوب
 مطلق عن تعيين الوقت ومطلق الأمر لا يقتضي الفور
 فتجب في وقت غير معين وتبين ذلك بتعيينه فعلا
 وإنما ينطبق عليه الوجوب في آخر عمره كما في سائر الوجبات
 الموسعة ولا يجب نية تعيين السجلات ولا يجب على المختار
 الإيصاء بها وقيل يجب كما في الجرح عن النبي وهو على التراخي
أن لم تكن وجبت بتلاوة **في الصلاة** فانما تجب بها في الصلاة
 المصلي مضيقا القيام دليل التحقيق وهو أنها وجبت بها هو
 في أفعال الصلاة والقراءة فالتحقت بأفعالها وصارت جزءا
 من أجزائها وإذا أخرها حتى طالت التلاوة بقصر قضاها ثم
 لأنها صارت ملحقة بنفس التلاوة بخلاف غير الصلاة فإنها
 تجب على التراخي على ما هو المختار كما في النسخ عن الدائم ولكن
كراهة تلخيرها أي السجود عن وقت التلاوة في الأصح إلا أن يكون
 الوقت متروها كوقت طلوع الشمس ذكر في بعض المواضع
 أنه إذا أخرها في الصلاة فتلخيرها مكروه وإن قهرها لظج
 الصلاة لا يكره تلخيرها وذكر الطحاوي أن تلخيرها مطلقا
 مكروه وهو الأصح كذا في التمهيد ولكن تلخيرها غير الصلوة
 مكروه **تتراخي** لأنه بطول الزمان قد ينسأها ولو كانت
 الكراهة تحريمية لوجبت على الفور وليس كذلك ولذا كره

مخرجها تأخير الصلوة عن وقت القراءة **وجيب السجود على من**
تلا آية وكان مسلما مكافا طاهرا عن حيض ونفاس وليس
 نايما أو مقنذيا ولم يتلها في ركوع ولا سجود ولا تشهد لأن
 الموت سجود عليه والحجر في الركوع والسجود والتشهد عام
 يشمل الموت وغيره كما في السبطين وقال المروغستاني علية
 السجود وينادي بالركوع والسجود الذي هو فيه كذا في شرح
 الذيرى فعليه يسجد لو كان تابيا في التشهد انتهى **ولو تلا**
بالفارسية اتفاقا فهموا ولم يفهم لانه وان كان لا يجوز
 بها الصلاة لغير الفاجر عن العربية على الصحيح فهو قاتل
 من وجه وقد تلاها ففتحت احتياطا كما في الرهان والجر
وقراءة حرف السجدة مع كلمة قبلها وبعده من ايها تنجب
 السجود على قول ابي جعفر كافي الفتاوى الصغرى فيكون قراءة
 الحرف **كالآية** المقررة بتمامها في **الصحيح** وقيل لا يجب
 الا ان يقلل الاثرية السجدة مع كلمة حرف السجدة كافي حاشية
 الدرر والغرر وكذا في المحيط اذا قرأ حرف السجدة ومما فيها
 قبلها او بعدها ما فيه أمر بالسجود وسجدة وان كانت دون
 ذلك لا يسجد وفي مختصر البحر لو قرأوا يسجد وسكت ولم
 يقل واقترب يلزمه السجدة وعن الشيخ الامام ابي علي التقي
 رحمه الله فيمن سمع سجدة من قوم قراكل واحد منهم حقا ليس
 عليه ان يسجد لانه لم يسمعها من قال كافي الدراية واذا قرأ آية
 السجدة بالفتح لا يجب السجدة لانه لا يقال قرأ القرآن وانما

قرا

ولا تنقض عن الآلة لانه لم يقل القرآن

قرا لها ولو فعل ذلك في الصلاة لم تقطع لانها الحروف التي في
 القرآن كذا في التبيين والمزيد وقفاوي قاضي خان **واياتها**
اربعة عشرة آية فوجب السجدة في الاعراف عند قوله تعالى ان الذين
 عند ربك لا يستكبرون عن عبادة الله ويسجدونه وله يسجدون
وفي الرد عند قوله تعالى والله يسجد من في السموات والارض
 طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والاصال **وفي النحل** عند قوله
 تعالى والله يسجد ما في السموات وما في الارض من دابة
 والملائكة وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون
 ما يؤمرون **وفي الاسراء** عند قوله تعالى ان الذين اوتوا العلم
 من قبله اذا اتى عليهم يخرون للاذقان سجدا ويقولون
 سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ويخرون للاذقان
 ساجدين ويزيدهم خشوعا **وفي مريم** عند قوله تعالى اوليك
 الذين انعم الله عليهم من النبيين من ذرية ادم ومن
 حملنا مع نوح ومن ذرية ابراهيم واسرائل ومنى هدينا
 والنجينا اذا اتى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا
وفي اولى الحج عند قوله تعالى لمرئان الله يسجد له من في
 السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم والجنات
 والشجر والذوات وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب
 ومن يصر اللفظ له من مكره ان الله يعقل ما يشاء **وفي الفرقان**
 عند قوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن
 السجد لما امرنا وازادهم نفورا **وفي النمل** عند قوله تعالى

قال

الا يسجد والله الذي يخرج الحيا في السموات والارض ويمطر
 ما يخفون وما يعلمون الله لا اله الا هو رب العرش العظيم
 وهذا على قراءة العامة وعند قوله تعالى لا يا اسجدوا
 على قراءة الكساي بالتخفيف وفي الجني قال لفرانما تجب
 السجدة في النمل على قراءة الكساي بالتخفيف وينبغي ان لا
 تجب بالشديد لان منها هار بن الشيطان ان لا يسجدوا
 والاصح هو الوجوب على القرائتين لانه كتب في مصحف
 عثمان رضي الله عنه كذا في التبرية وفي **المسجدة** عند
 قوله تعالى نمايؤمن يا ايها الذين اذكروا بها خروا
 سجدا وسجوا بحملهم وهم لا يستكبرون وفي **ص** عند
 قوله تعالى وظن داود انما فتناه فاستغفر ربه وخر
 راكعا وانا بفتننا له ذلك وان له عندنا لزلزلة وحسن
 ما ب **ق** ما هو الاولي ما قال ان يلعب عند قوله تعالى
 وخر راكعا وانا ب **عند بعضهم** عند قوله تعالى وحسن
 ما ب لما ذكره وفي **حج المسجدة** عند قوله تعالى فان استكبروا
 فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون
 من قوله تعالى ومن اياته الليل والنهار والشمس والقمر
 لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم
 اياه تعبدون فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون له
 بالليل والنهار وهم لا يسأمون وهذا على مذهبنا وهو
 المروي عن ابن عباس ووايل بن حجر وعند الشافعي رحمه الله

عند

عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون وهو مذهب علي
 ومروي عن ابن مسعود وابن عمر وجميع ائمتنا الاول اخذا
 بالاحتياط عند اختلاف مذاهب الصحابة فان السجدة
 لو وجبت عند قوله تعالى تعبدون فالتخير الى قوله
 تعالى لا يسأمون لا يصح ويخرج عن الوجوب ولو وجبت
 عند قوله لا يسأمون لكانت السجدة المرداة قبلها ملة
 قبل وجوبها ووجود سبب وجوبها فيوجب نقصانا في الصلوة
 لو كانت ملة لا تنقص فيما قلناه اصلا وهذا هو
 امانه السجدة في الفقه كذا في البحر عن البديع انتهى ففيم اقلته
 قبله كذا في ص ولا يلزمنا التناقض وهذا هو الوجه
 الذي وعدنا به وفي **الخم** عند قوله تعالى ان من هذا الخلق
 تعبدون وتضعفون ولا تتكلمون وانتم سامدون فاسجدوا
 لله واعبدوا وفي اذا السما **الشق** عند قوله تعالى
 فما لهم لا يؤمنون واذا قرى عليهم القرآن لا يسجدوا
 وفي **اقر** باسم ربك عند قوله تعالى كلا لا تطعه واسجد
 واقترب **وجب السجود على من سمع التلاوة العربية وان**
له بقصد السماع فتم اولم يفهم لما روي عن عثمان وعلي
 وابن مسعود وابن عباس انهم اوجبوا على السامع والسماع
 من غير فضل وكفى بهم قدوة وقد قال تعالى فما لهم لا يؤمنون
 واذا قرى عليهم القرآن لا يسجدون فتم السامعون على ترك
 السجود من غير فضل **لا انه استثنى الحائض والنفسا**

الائمة

فلا يجيب عليها بسماعها كما لا يجيب عليها بتلاوتها لان السجدة
 ركن الصلاة وليست باهل لها وتجب بالسماع منها
 ومن الجنب كما تجب على الجنب لانهم منتهون عن القراءة
 لا يجوزون كذا في التبيين وفي مجمع الروايات والقدر الذي
 يجب به السجدة مباح لها على الصحيح دون المقتضى انتهى
 وكذا تجب بسماعها من كافرو صغير صمرا **الا الامام**
والمقتضى به فلا تجب عليها بالسماع من مقتدى بالامام
 السامع او بالامام اخر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد رحمهم الله تجب عليهم ويسجدونها بعد الفراغ
 من الصلاة لتحقيق السبب وهو التلاوة والسماع ولا مانع
 بعد الفراغ منها بخلاف حالة الصلاة لانه يودي الى قلب
 موضوع الامانة او التلاوة ولا كذلك بعد الفراغ منها
 وهذا تجب على من سمعها وليس معهم في الصلاة ولها انه لا
 حاكم لقراءة المأموم كسهوه للحج عليه عن القراءة ولا حكم لتخلف
 المحجور والحج ثبت في حق المصلين فلا يعذرهم فان السمع وهو
 ليس في الصلاة يسجد على الاصح كما في مجمل الروايات
 ولا وجه لسجودها بعد الفراغ لانها صلاة نية ولا تقضي
 خارجها كما لو تلاها الامام فلم يسجد حتى فرغ **ولو سمعوا**
اي الامام والمقتدون من غيرهم اي غير المأموم تسجدوا بعد الصلاة
 لتحقيق السبب وزوال المانع من فعلها في الصلاة اذ ليست
 صلوية **ولو سجدوا فيها لم يخبرهم** لاننا ناقصة مكان

المنى

المنى فيعيدونها لتشاركيه بالكمال ولم تقصد صلاتهم
 بالسجود فيها في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان زيادة سجدة
 واحدة لا تبطل التحريم الا يري ان من ادرك الامام في السجود
 يسجد معه ولا يعتد به ولا تبطل تحريمته به للكون في رواية
 النوادر تبطل به الصلاة وليس يصح وقيل هو قول محمد وعند
 لا يعيدون **وتجب سجدة التلاوة بسماع** القراءة باللغة
الفارسية ان فهمها على المعتمد وهذا عندنا وتجب
 عليه عند ابي حنيفة وان لم يفهم معناها اذا اخبر بانها
 اية سجدة والخلاف في هذه المسئلة مبني على ان القرائ
 بالفارسية هل يكون قرائنا من كل وجه او من وجه دون وجه
 فعلى القول الذي جوز الصلاة بها يكون قرائنا من كل وجه
 وعلى القول الذي رجح الیه يكون قرائنا من وجه حق لا يجوز
 لمن يحسن العربية فعلى هذا لا يكون سامعا للقرآن
 من كل وجه اذا لم يفهم واذا فهم كان سامعا من وجه دون
 وجه فتجب لصياها كذا في البرهان **والخلاف الصحيح في وجوبها**
على السامع بالسماع من نائم ومجنون ذكر شيخ الاسلام انه
 لا يجب السجود بالسماع من مجنون او نائم او طير لان السبب
 سماع تلاوة صحيحة وصحة التلاوة بالتمييز لم يوجد وفي
 المختلصة اذا سمعها من طير لا تجب هو المختار ومن نائم
 الصحيح انها تجب كذا قال الكمال وقال قاض خان يجب على
 من تجب عليه الصلاة اذا قرأ اية السجدة او سمعها من تجب

عليه الصلاة او لا يجنبه حتى او تقاس له وكفر او صغرا او لمحتون
ولا تجنب اذا سمعها من طير وان سمعها من نائم اختلفوا فيه
والصحيح هو الوجوب انتهى وفي الترخائية عن المحيط
ذكر الشيخ الامام الصغار رحمه الله ان سمعها من نائم
فيلجج والصحيح انه لا يجنب وفي الخائنة الصحيح هو الوجوب
انتهى ولو قرأها سكران وجب عليه السجود وعلى من سمعها
منه لان عقله اعتبر قائما في حق وجوب السجدة كما في وقوع
طلاقة كذا في شرح الديري وفي الظهيرية اذا اخبرته قرأ
في حال النوم تجنب عليه وفي المضاب وهو الاصح كذا في
الترخائية وفي الدراية لا تلزمه هو الصحيح انتهى
والا بكم والاصح اذا راى قوما يسجدوا للتلاوة لا يجنب عليه
ان يسجد كذا في الترخائية عن الذخيرة ولا تجنب كتابته
القرآن لانه لم يقرأ ولم يسمع كذا في قاضي خان وبه علل في
الفتاوى الصغرى مسألة الاصم والابكم **ولا تجنب**
سجدة التلاوة **بسماعها من الطير على الصحيح** كذا في التبيين
وعيون المذاهب كما في مجمع الروايات وقيل تجنب وفي الحجة
هو الصحيح لانه سمع كلام الله وهذا السماع صحيح كذا في
الترخائية وفي الدراية لو سمعها من النائم والطوي
والفرد المتكلم قيل تجنب قيل لا تجنب انتهى ولا تجنب لسماعها
من **الصدى** وهو ما يجيبك مثل صوتك في الجبال والصحاري
ونحوها كما في الصحاح **ونودي** بركوع في الصلاة لا بركوع

خارج

خارج الصلاة لما شذكره او سجود في الصلاة **غير ركوع الصلاة**
وعنه سجودها ولكن السجود افضل نص عليه ابو حنيفة رحمه الله
وجهه انه اذا سجد ثم قام وتلاصل قريبتين بخلاف ما اذا ركع ولا
بالسجود مود للواجب بصورته ومعناه واما بالركوع فمعناه
وهو الخضوع ولا شك ان الاول افضل وهو خلاف ما في بعض المواضع
من انها اذا كانت في آخر السورة فالافضل ان يركع بها انتهى ثم اذا
سجد لها وقام فركع بسجود قيامه من غير قراءة كره له ذلك سوا كانت
الاية في وسط السورة او ختمها او بقي الى الختم ايتان او ثلاث
لانته يصير بانها الركوع على السجود فينبغي ان يقرأ ما بقي من
السورة ولو ايتين كسورة الاسراء او ثلاث ايات كما نشئت
وان كانت السجدة اخرا لسورة يقرأ من سورة اخري ثم يركع كما
في الفتح وهذا النص عن الامام وقد نقله الكمال بقدمه على
قال في الترخائية وفي الحاوي لا يركع بالسجدة في سورة ائت
امر الله وسورة الحوت والسجدة ما هو وسط السورة فانه
يكره وانما يجوز له ان يركع بالسجدة اذا كانت في آخر السورة وفي
اليتيمة سيل والدي عن قرا السجدة هل الاولى في حقه ان يركع
بها ام يختر ساجدا فقال ان كان في صلاة يخاف بها فالاولى ان
يركع بها كيلا يلتبس الامر على القوم وفي المحيط وان كان في صلاة
يجهر فيها فالسجود اولى انتهى **يجزى عنها** اي عن سجدة التلاوة
ركوع الصلاة ان نواها اي نوى اذا نواه كذا قال شيخ الاسلام
خواهر زاده لا بد للركوع من النية حتى يؤمن بسجدة التلاوة

نص عليه محل وجه الله فانه اي محمدا قال اذا تذكر سجدة تلاوة
في الركوع يخرج ساجدا فيسجد كما تذكر ثم يقوم فيعود الى
الركوع ولم يفصل بين ان يكون الركوع الذي تذكر فيه
عقيب التلاوة بلا فصل او به فلو كان الركوع مما ينوب
عن السجدة من غير نية لكان لا بأس به بان يسجد للتلاوة
بل قام بنفس الركوع مقام التلاوة وما دفع به صاحب
البدايع هذا المروي لا يقوي قالة الكمال ويجزئ عنها ايضا
سجودها اي سجود الصلاة وان لم ينوها اي التلاوة اذا لم
ينقطع فور التلاوة وانقطاعه بان يقرأ اكثر من ايتين
بعد اية التلاوة قال قاض خان لور كع لصلاة على الفور
وسجد سقط عنه سجدة التلاوة نوى في السجدة للتلاوة
اولم ينو وكذا اذا قرأ بعدها ايتين اجمعوا على ان سجدة التلاوة
تتأدى بسجدة الصلاة وان لم ينو للتلاوة انتهى ونقله
عنه الكمال وفيه لنا الانتطاع باكثر من ايتين لان فيه
الاحتياط وهو قول شيخ الاسلام خواهر زادة قال اذا قرأ
بعد السجدة ثلاث ايات ينقطع الفور ولا ينوب الركوع عن
السجدة وقال شمس لامة الحلواني لا ينقطع ما لم يقرأ اكثر
من ثلاث ايات وقال الكمال بن الهمام ان قول شمس لامة
هو الرواية وفي البدايع ما يعيد ثبوت الخلاف وعليه فيحتاج
الى نيتها ايضا في السجود اذا لم ينقطع فور التلاوة ليقوم
مقامها انتهى **سجدة** **مما ينقطع فور التلاوة**

لاشتماله

لاشتماله على تحقيق في مفرقة تقدير القياس فيه على الاستحسان
اذا انقطع فور التلاوة صارت دينا فلا بد من فعلها ونحو
النية في قضائها بنقل مخصوص كما قد مره لان الدين يقضى
بما له لا بما عليه فيأتي لها بسجود او ركوع خاص بخلاف ما اذا
لم تنص دينا لان الحاجة حينئذ الى التعميم عند تلك
التلاوة وقد وجد في ضمن السجود فورا من غير احتياج الى نية
وبالركوع للصلاة فورا لكن مع النية فيه فيكفي ذلك لدخول
المسجد اذ اصاب الفرض وعينه لفي عن تحية المسجد لحصول
تعميم المسجد به غير ان الركوع لم يعرف قرية في الشرع متفرقا
عن الصلاة فلذا نتادي به السجدة اذا تلخ الصلاة لاختار
قال المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله **فان قلنا**
قد قالوا ان تاديتها في ضمن الركوع هو القياس والاستحسان
عدمه والقياس هنا مقدم على الاستحسان فاستغنى بكشف
هذا المقام **فالحق** **ان مرادهم من الاستحسان**
ما حفي من المعاني التي يتأبط بها الحكم من القياس ما كان ظاهرا
متبادرا فظهر من هذا ان الاستحسان لا يقابل القياس
المحدود في الاصول بل هو اعم منه قد يكون الاستحسان بالنقص
وقد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس اذ كان قياسا اخر
متبادرا وذلك حفي وهو القياس الصحيح فيسمى الحفي استحسانا
بالنسبة الى ذلك المتبادر فثبت به ان مسمى الاستحسان
في بعض الصور هو القياس الصحيح ويسمى مقابله قياسا باعتبار

رجها

الشبه وبسبب كون المقابل مظهر بالنسبة الى الاستحسان
 ظن محمد بن سلمة ان الصليبية هي التي تقوم مقام سجدة التلاوة
 لا الركوع فكان القياس على قوله ان تقوم الصليبية وفي الاستحسان
 لا تقوم بل الركوع لان سقوط السجدة بالسجدة امر ظاهر فكان
 هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لان السجدة قائمة مقام
 نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان
 لا يقوم عن نفسه وعن قضاي يوم اخر فصح ان القياس
 وهو الامر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام
 الركوع مقامها وان القياس يابى للجواز لانه الظاهر وفي
 الاستحسان يجوز وهو الحق فكان نصيب من تقدم الاستحسان
 لا القياس لكن غامضة المشايخ على ان الركوع هو القايم مقامها
 كما ذكره محمد رحمه الله في الكتاب فانه قال قلت فان اراد ان يركع
 بالسجدة بنفسها هل يجزيه ذلك قال ما في القياس فالركعة في
 ذلك والسجدة سواء لان كل ذلك صلاة واما في الاستحسان
 فينبغي له ان يسجدوا بالقياس يأخذ هذا لفظ محمد ووجه
 القياس ما ذكره محمد ان معنى التنظيم فيما واحد مكانا في حصول
 التنظيم بهما جنسا واحدا او الخلقة التي تنظم الله اما اقتدا
 بمن عظم واما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز
 وجب الاستحسان ان الولي هو لتنظيم سجدة مخصوصة
 وهي السجود بدليل انه لو لم يركع على النور حتى طالت القراءة
 لم يركع بالركوع ان يتبع عن السجدة لا يجوز ثم اخذوا بالقياس

لقوة

بلغ مقابلة على
 خطه وان الخط
 المصنف

لقوة دليله وذلك لما رووا عن ابن مسعود وابن عمر انهما كانا
 اجازا ان يركع عن السجود في الصلاة ولم يرو عن غيرهما خلافا
 فاذا قدم القياس فانه لا يرجح الحق لحقنا ولا الظاهر ولا
 للظاهر لظهوره بل يرجع في الترجيح الى ما اقترن بهما من المعاني
 فمتى قوى الحق اخذوا به او الظاهر اخذوا به غير ان استقر اهم
 اوجب قلة قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الحق المعارض له
 فلذا حصر واموضع تقديم القياس على الاستحسان في بضعة
 عشر موضعا تعرف في الاصول هذا احدها ولا حصر لمقابله انتهى
ولو سمع آية السجدة من امام فلم ياتر به اصلا او يتم به
في ركعتي اخرى غير التي تلي الآية فيها وسجد لها الامام **محمد**
 السامع بخود **اخارج الصلاة** لتحقيق السبب وهو التلاوة
 ممن ليس بخور عليه او السامع من تلاوة صحيحة على اختلاف
 المشايخ في السبب وتوله في **الظاهر** متعلق بالمسئلة الاخيرة
 وقال العتابي شارفا في بعض النسخ الى هنا تسقط عنه
 بالاعتداف غير ركعتي لان السماع بناء على التلاوة وقد وجد
 في الصلاة فكانت السجدة صلوية فلم تود خارجا ووجه
 ما قلنا انهم لما اختلفوا في السبب هل هو السماع او التلاوة
 لو نظرنا الى انه التلاوة وهو الصحيح كما قدمناه لم تود خارجا
 ولو نظرنا الى السماع تودي خارجا والاحتياط ان تودي
 خارجا لا فيها صونا لها وللصلاة عن التزايد كافي البرهان
 وان ائتم السامع قبل سجود **امامه لها يسجد معه** لوجود

السبب في حقه وعدم المانع قاله الزيلعي ولأنه لو لم يسمعها
 بان اخفاها الامام سجد هامة فمنا اولي كافي العناية
وان اقتدي الشامع به اي بالامام **بعد سجودها** وكانت
 اقتلاوه في ركعتي **اصار الشامع** **مذكرها** اي للسجدة
كما بادراكه ركعتي فيصير موديا لها **كما** فلا يسجد لها **اصلا**
 باتفاق الروايات لانه لا يمكن ان يسجد لها في الصلاة
 لما فيه من مخالفة الامام ولا بعد فراغه منها لانها صلوية
ولم تقبل التلاوة خارجها لان لها منزلة لتاديبها في حرمة
 الصلاة فلا تتادي بالناقض وهذه اذا لم تقسد الصلاة
 بغير الخيض فيها اما لو فسدت فعليه السجدة خارجها لانها
 لما فسدت بقي مجرد التلاوة فلم تكن صلوية ولو اداها
 فيها لمفسدت لا يعيد السجدة لان بالمنسذ لا يفسد جميع
 اجزا الصلاة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه
 والحايض تسقط عنها السجدة بالخيض في الصلاة كذا في الجبر
قلت ومثلها النفس لان حكمها في الصلاة واحد
 انتهى وانما لم يسجد حتى فرغ من الصلاة سقطت واسم
 والحق له التوبة كسائر الذنوب وايال ان تقم من قولهم
 بسقوطها عدم الاثر فانه خطأ فاحش صرح به في البدائع
 قاله صاحب البحر وتغييرنا بالصلائية منتا تبعا للبدائع
 والكثر وهو مستعمل عند الفقهاء كثيرا فخرج من صواب
 نادر قال الكمال وصواب النسبة فيه صلوية كما عبرنا به

شرحا

شعابرد الفه واو حذف التا واذا كانوا اخذوها في نسبة
 المذكر الى الموت كنسبة الرجل الى بصره مثلا فقالوا بصري
 لا بصري كيلا تجتمع تاآن في نسبة الموت فيقولون
 بصريته فكيف بدنسبة الموت الى الموت **ولو تلى آية**
خارج الصلاة فيسجد لها ثم دخل في الصلاة **واعاد تلاوتها**
فيها اي في الصلاة في ذلك المجلس **سجد** سجدة **اخرى** لان
 الصلوية اقوى فلا تكون تبعا للاضعف فلا تنوب عنها
وان لم يسجد او لا حين تلى خارج الصلاة ثم تلاها في الصلاة
 بذلك المجلس **كفته** سجدة **واحدة** وهي الصلائية عن
 التلاوتين لان المجلس متحد والصلوية اقوى فصارت
 الاولى تبعا لها في **ظاهر الرواية** وفي رواية النوادر يسجد
 للاولى اذا فرغ من الصلاة لان السابق لا يكون تبعا لللاحق
 ولان المكان قد تبدل بالاشتغال بالصلاة فصارت كالو
 تبدل بعمل اخر وجبه الظاهر ان الدخول في الصلاة عمل قليل
 وبمثل لا يختلف المجلس كذا في التبيين فان وجد بين التلا
 وبين الدخول في الصلاة ما يقطع حكم المجلس يلزم لكل
 تلاوة سجدة كذا في مجمع الروايات واذا تلاها في الصلاة
 وسجد ثم تلاها بعد السلام يسجد **اخرى** في ظاهر الرواية
 قيل فعلا اذا سلم وتكلم ثم قرأ كذا في الخلاصة والتبيين
 لان المتلوة في الصلاة لا وجود لها للحقيقة ولا حكم والموجود
 هو الذي يستتبع دون المعد ومختلف ما اذا كانت الاولى

وتين

خارجية فانها باقية بعد التلاوة حكود كفي النواذر انه لا
يلزمه سجدة اخري باعادتها بعد السلام ووفق بينهما
بجمل الاول على ما اذا اعادها بعد الكلام والثاني على ما قبله
وبه يختلف الحكم وهو الصحيح اي في التوفيق لا في نفس الحكم
انتهى لانه متى سلم ولم يتكلم لم ينقطع به المجلس لانه
كلام لسير وبه لا يتبدل المجلس خصوصاً بالسلام فانه
لا ينقطع به مجلس الصلاة اذا نسي واجبا واذا اكتم فقد
انقطع المجلس كذا في جمع الروايات وغيره ولكن قد علمت
ان ظاهر الرواية وجوب السجود وان لم يتكلم بتلاوتها
ثانياً بعد السلام فيجوز حكم ظاهر الرواية والنواذر
مع كونه مختلفا وكذا افيد ظاهر الرواية بما اذا اكتم بعد
السلام ثم قرا على ما قبل الحمل المذكور غير مسلم والتحقيق
ان مجرد السلام لا يمنع الاتحاد الحكمي على رواية النواذر
فتكفيه الصلوة عن التي بعد خارج الصلاة ويمنع
مجرد السلام على ظاهر الرواية واما اذا فصل بعد السلام
بكلام فيتكبر الوجوب اتفاقا وما فقه بعض المتأخرين
من هذا المحل ان الصلوة تقضي خارجها فغير مستقيم ما تقدم
ولنصر قاضي خان على انه لو قراها في الصلاة فلم يسجد حتى سلم
فقرأها بسجدة واحدة وسقطت عنه الاولى فلو كانت قائمة
مقامها لقال واجزائه واحدة عنهما **كبرها** اي لاية
الواحدة في مجلس **واحد** حيث تكفيه سجدة واحدة سواء كانت

في ابتدا

في ابتدا التلاوة واشياها او بعدها للتدخل قال في الزايد
لما روي ان جبريل عليه السلام كان يقرأوها على النبي صلى الله
عليه وسلم ثم هو على اصحابه ويسجد مرة واحدة وكذا النبي
صلى الله عليه وسلم كان يقرأوها على اصحابه مرارا ويسجد مرة
قال في الفوائد ولان سببي الوجوب اهتمافي مجلس
واحد بسجدة واحدة كالتالي السامع وفي التبيين لو تلاها
في الصلاة بعد ما سمعها من غيره يكفيه سجدة واحدة انتهى
ولو تلاها او لا ثم سمعها عليه سجدة واحدة بان تفاوت
الروايات كافي في جمع الروايات وفي الوبري لو سمع المصلي
اية السجدة من رجل ثم من اخر ثم تلاها اجزا ثم واحدة عن الكل
وان لم يسجد لها سقط الكل ولو لم يقرأ التي سمعها يجب عليه
سجدة واحدة خارج الصلاة كافي التبيين وهذا على غير الصحيح
الشارط اتحاد التالي والصحيح خلافه لما روينا كافي في جمع
الروايات **لا** اي لا يكفيه سجدة واحدة بتكريره في **مجلسين**
لعدم التدخل وهذا لان مبنى السجود على التدخل ما أمكن
وامكانه عند اتحاد المجلس لكونه جامعا للمنفرة واحدة
فيما يتكرر للمجاعة كافي في الجواب والقبول وغيره والقاري
يحتاج الى التكرار للحفظ والتعليم والاعتبار وهو
تدخل في السبب دون الحكم ومقتضا ان تجعل التلاوات
كلها كتلاوة واحدة تكون الواحدة منها سببا والباقي
تبعاً لها وهو الابق بالمبادات والتدخل في الحكم اليق

في الغفوات لانها شرعت للزجر في وقتها فيحصل المقصود
فلا طلبة الى الغفوة الثانية قال الزبيدي والفرق بينهما
اي بين التداخلين ان التداخل في السبب تنوب فيه الواحدة
عما قبلها وعما بعدها وفي التداخل في الحكم لا تنوب الاعاقلها
حتى لو زني فخذ ثمنها في المجلس جدي ثانيا انتهى وقيل اذا سجد
ثم تلاها لم يفته اخرى كذا لشرب وهذا على ما قيل ان التداخل
للتلاوة في الحكم وهو ضعيف انتهى بل في السبب وهذا لان
العبادات يحاط في ثباتها فلا تداخل في التداخل في الاحكام
هنا اي في العبادات يورى الى ابطال التداخل لانه بالنظر
الى الاسباب يتكرر وبالنظر الى الاحكام لا يتكرر فيتكرر احتيا
لانها متى دارت بين الثبوت والسقوط ثبتت لان ثباتها
على التكرار لا نأخذنا لها واما الغفوات فمبناها على التكرار
والغفوة لا يورى الى ما ذكرناه من ابطال التداخل حتى اذا دار
كذلك سقطت لان المحقق تأثر المجلس في جميع الاسباب
لا الاحكام على ما في البيع وغيره وهذا التداخل يقتيد بالمجلس
فعلم انه في السبب انتهى مستصفي بنوع القدير تنبيه
التداخل مستحسنان والقياس ان يجب لكل تلاوة سجدة كافي
التراخية قاله في الدراية وهكذا قالوا لو عطس
وحمل الله في مجلس مرارا ينبغي للتسامع ان يشتمه لانه حوت
العبد وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قيل يشتمه مرة
وقيل الى العشر والاصح انه اذا زاد على الثلاث لا يشتمه

كذلك

كذا في المبسوط انتهى لما روي ان عمر رضي الله عنه قال للمعاطس
في محله بعد الثلاث فمروا ثمر فانك مذكور كذا في البحر وذكر
فخر الاسلام في الجامع الكبير فرق بين السجدة والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم فقال يستحب تكرار الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بخلاف السجود لان العبد وان عظمت
صنوته لا يورى حق الله تعالى في وضع الحج فلذا
افترقا انتهى في البحر وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم كلما ذكر اسمه انتهى وفي تنبيه الدرر سئل عن الحافظ
عن قراءة السجدة مرارا في مجلس واحدا لا فضل في حقه
ان يسجد لكل تلاوة اما لا فضل ان يسجد مرة واحدة قال هذا
كمن ذكر النبي صلى الله عليه وسلم مرارا لا يلزمه الصلاة الا
مرة واحدة الا ان تكرر اسمه واجب لحفظ سنته التي
بها قوام الشرايع وفي ايجاب الصلاة في كل ذكر حج فوجب
وضعه اذا اتخذ المجلس وكذلك هذا الا ان بينهما فرقا
وهو انه يستحب تكرار الصلاة انتهى اي لا يسجد التلاوة وفي
الاحتياط لا خلاف في وجوب تعظيم اسمه تعالى عند ذكره وكل مرة
ويشبه المجلس بالانتقال منه بخطوات ثلاث في الصحرا والطر
ولو كان مسددا في الاصح بان يذهب ويبد السدا ويلقيه
على غواد مضر وبه في الحائط او الارض لا الذي يكون جالسا
على شيء ويد يدوارة يلقي عليها السدا لانها جالسة في مكان
واحد فلا يتكرر الواجب كما في الفتح وانما قيدنا بكونه في الصحرا لما

يق

سُئِلَ كَرَانُ الْبَيْتِ الصَّغِيرِ لَا يَتَبَدَّلُ بِالْمَجْلِسِ بِالْإِنْتِقَالِ فِيهِ إِلَى زَاوِيَةٍ
 لِغَيْرِهِ مِنْهُ بَغِيرُ تَسَدِيدَةٍ فَتَعْبَاهَا بِالْأَوَّلِيِّ خُصُوصًا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا تَمْنَعُ
 لِمُخْتَلَفِ الْمَكَانِ وَلَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ الْقَوْلُ بِكَوْنِهَا فِي بَيْتٍ لِمَا هُوَ الشَّانُ
 فِيهَا عَلَى عَادَتِهِمُ التَّسَدِيدَةُ بِغَيْرِ دَوَارَةٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَهُوَ حَالِسٌ
 وَالضَّابُّ ظَاهِرٌ أَنَّ كُلَّ مَكَانٍ يَجْعَلُ فِيهِ الْإِقْدَامُ لَا يَتَبَدَّلُ بِالْإِنْتِقَالِ
 فِيهِ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنْهُ كَمَا سَنَذْكُرُهُ عَنْ قَاصِدِي خَانٍ وَيَتَبَدَّلُ الْمَجْلِسُ
بِالْإِنْتِقَالِ مِنَ الْغُصْنِ إِلَى الْغُصْنِ مِنْهَا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ
 وَهُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي التَّنْزِيهِ وَكَلَّا يُعْتَبَرُ الْغُصْنُ مُخْتَلَفًا عَنْ
 الْآخَرِ فِي الْحُلِّ وَالْحَرْمِ حَتَّى إِنْ خَالَالَ لَوْ رُحِمَ صِيْلًا عَلَى شَجَرَةٍ أَصْلُهَا
 فِي الْحُلِّ وَالْغُصْنُ فِي الْحَرْمِ يَجِبُ الْجُزْأُ كَذَا فِي الْقَوْلِ وَفِي التَّنْزِيهِ
 عَنْ الْجُزْأِ وَإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ الْخَوَلُ مِنْ غُصْنٍ إِلَى غُصْنٍ إِلَّا بِالزُّوْلِ
 وَالصُّغُورِ لِيَسْجُدَ ثَانِيَةً وَلَا تَكْفِيهِ وَاحِدَةٌ لِلتَّلَاوُثِ
 وَيَتَبَدَّلُ الْمَجْلِسُ فِي عَوْمٍ أَيْ سَبَلَةٍ **فِي نَهْرٍ أَوْ سَبَلَةٍ فِي حَوْضٍ**
كَبِيرٍ لِاخْتِلَافِ الْمَجْلِسِ وَقَوْلُهُ فِي الْأَصَحِّ رُجْعُ إِلَى الْمَسَائِلِ كُلِّهَا وَعَنْ
 مُحَمَّدٍ إِذَا كَانَ طُولُ الْحَوْضِ وَعَرْضُهُ مِثْلَ طُولِ الْمَسْجِدِ وَعَرْضُهُ
 يَكْفِيهِ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ وَفِي الْخَانِيَةِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَتَكَرَّرُ أَنْتَهَى
 وَكَذَا فِي الدِّيَارَةِ وَالدَّوْرَةِ الرَّجْعُ إِلَى الْأَصَحِّ كَمَا فِي الْقَوْلِ **وَلَا يَتَبَدَّلُ**
 مَجْلِسُ السَّمَاعِ وَالتَّلَاوُثِ **بِرَوَايَةِ الْبَيْتِ الصَّغِيرِ** كَمَا فِي الْبَرْهَانِ
 وَكَذَا لَوْ تَلَاهَا فِي كَوْمٍ فِي مَآكِنَ مُخْتَلِفَةٍ كَمَا فِي الدَّرَاةِ وَفِي التَّنْزِيهِ
 وَكَوْنِهَا فِي زَوَايَا الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ يَكْفِيهِ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ وَكَذَلِكَ
 حَكَمَ الْبَيْتُ وَاللَّارُ وَفِيهِ كَذَا إِذَا كَانَتْ الدَّارُ كَبِيرَةً كَذَا

السلطان

هذا البيت الصغير لا يتبدل بالمجلس بالانتقال فيه الى زاوية
 اخرى منه بغير تسديده فتعابها بالاولي خصوصاً على القول بانها تمنع
 لاختلاف المكان ولم يقبل ذلك القول بكونها في بيت لما هو الشأن
 فيها على عادتهم التسديده بغير دواره يدلل عليها وهو حالس
 والضابط ظاهراً ان كل مكان يجعل فيه الاقدام لا يتبدل بالانتقال
 فيه الى ناحية منه كما سذكره عن قاصدي خان ويتبدل المجلس
 بالانتقال من الغصن الى الغصن منها في ظاهر الرواية
 وهو الصحيح كذا في التنزيل وكلا يعتبر الغصن مختلفاً عن
 الآخر في الحل والحرم حتى ان خالال لورحم صيلاً على شجرة اصلها
 في الحل والغصن في الحرم يجب الجزأ كذا في القول وفي التنزيل
 عن الجزأ وان كان لا يمكن الخول من غصن الى غصن الا بالزول
 والصغور يسجد ثانياً ولا تكفيه واحدة للتلاوة
 ويتبدل المجلس في عوم اي سبله في نهر او سبله في حوض
 كبير لاختلاف المجلس وقوله في الاصح رجوع الى المسائل كلها وعن
 محمد اذا كان طول الحوض وعرضه مثل طول المسجد وعرضه
 يكفيه سجدة واحدة وفي الخانية الاصح انه يتكرر انتهى
 وكذا في الديار والدور الرجوع الى الاصح كما في القول ولا يتبدل
 مجلس السماع والتلاوة برواية البيت الصغير كما في البرهان
 وكذا لو تلاها في كوم في أماكن مختلفة كما في الدراة وفي التنزيل
 وكونها في زوايا المسجد الجامع يكفيه سجدة واحدة وكذلك
 حكم البيت والدار وفيه كذا اذا كانت الدار كبيرة كذا

السلطان وَإِنْ أُنْتَقِلَ فِي الْمَجْلِسِ الْجَامِعِ مِنْ زَاوِيَةٍ إِلَى زَاوِيَةٍ لَا يَتَكَرَّرُ
 الْوُجُوبُ وَإِنْ أُنْتَقِلَ فِيهِ مِنْ ذَا إِلَى ذَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَجْعَلُ الْإِقْدَامُ
 يَصِيرُ كَمَكَانٍ وَاحِدٍ وَلَا يَتَكَرَّرُ الْوُجُوبُ أَنْتَهَى **وَلَا يَتَبَدَّلُ الْمَجْلِسُ**
التَّلَاوُثُ بِرَوَايَةِ الْمَسْجِدِ **وَلَوْ كَانَ كَبِيرًا** وَكَذَا لَا يَضُرُّ اتِّسَاعُ
 الْفُضَاءِ فِي صِحَّةِ الْإِقْدَامِ وَفِيهِ خِلَافُهُ **وَلَا يَتَبَدَّلُ الْمَجْلِسُ**
التَّلَاوُثُ وَالسَّمَاعُ بِسَبْعِينَ كَمَا لَوْ كَانَتْ وَأَقْفَةُ **وَلَا يَتَبَدَّلُ**
بِرُكْنَةٍ تَكَرَّرَتْ فِيهَا التَّلَاوُثُ انْفِاقًا قِيَّاسًا وَاسْتِحْسَانًا
 كَذَا فِي التَّهْرِ وَالزُّوْلِ لَا يَتَبَدَّلُ **بِرُكْنَيْنِ** كَرُفَتْ فِيهِمَا عَلَى
 قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مَجْلِسِ سَجْدَةٍ ثَانِيًا اسْتِحْسَانًا وَهَذَا
 مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي رُجِعَ فِيهَا أَبُو يُوسُفَ عَنِ الْإِسْتِحْسَانِ إِلَى الْقِيَا
 أَنْتَهَى وَإِذَا كَرَّرَهَا فِي الشَّعْرِ الثَّانِي مِنَ النُّقْلِ أَوْ سِتَّةَ الظُّهْرِ لِيَسْجُدَ
 أَيْضًا وَفِي الْفَرْقِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ كَذَا فِي الْفَتَايَةِ
 فَيُجْعَلُ الْخِلَافُ فِي الشَّعْرَيْنِ مَعَ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْمَجْمَعِ وَغَيْرِهِ فِي الرُّكْنَيْنِ
 كَذَا فِي شَرْحِ الْمُقَدِّسِيِّ **وَلَا يَتَبَدَّلُ لِحُضُورِ شَيْءٍ وَأَكْلِ لِقْمَتَيْنِ**
وَمَشْيِ مَشْطَوَتَيْنِ فِي الشَّعْرِ اخْتِلَافٌ أَكْثَرُ **وَلَا يَنْتَكِي وَفِيهِ**
وَقِيَامُ رُبُودٍ مَشْيٍ فِي غَيْرِ بَيْتٍ وَمَسْجِدٍ **وَرُكُوبٍ وَنُزُولٍ**
 كَمَا يَنْبَغِي ذَلِكَ فِي مَحَلِّ **تَّلَاوُثِهِ** كَمَا فِي الْخَانِيَةِ **وَلَا يَتَبَدَّلُ الْمَجْلِسُ**
بِسَبْعِينَ إِذَا كَرَّرَهَا **مُصَلِّيًا** لِمَجْلِسٍ مُخْتَلَفٍ وَهُوَ
 جَوَازُ الصَّلَاةِ وَلَوْ كَرَّرَهَا فِي الصَّلَاةِ عَلَى دَابَتَيْنِ أَيْتَيْنِ
 مُخْتَلِفَتَيْنِ وَسَمِعَ كُلَّ صَلَاحٍ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ لِسَجْدَةٍ فِي الصَّلَاةِ
 لَتَّلَاوُثِهِ فِيهَا وَلِيَسْجُدَ خَارِجَهَا مَكْرًا بِتَلَاوُثِهِ مَسْمُومًا مِنْ صَلَاحِهِ

في رواية النوار لاختلاف مكان صاحبه حقيقة وانما جعل محلا
 ضرورة جواز صلواته فلا يظهر الاتحاد في حق غيره وفي ظاهر
 الرواية لا يلزمه بقراءة صاحبه الا سجدة واحدة خارج الصلاة
 وعليه الاعتماد لانا ان نظرنا الى مكان السامع فمكانه واحد
 وان نظرنا الى مكان التالي فمكانه جمل كمكان واحد في حقه
 فيحصل كذلك في حق السامع ايضا لان السماع بناء على التلاوة
 لهذا **يتكرر الوجوب على السامع بتبديل مجلسه والحال انه**
قد اتم جلس التالي كان سمع تاليا بمكان ثم ذهب السامع الى
 الخارج ثم عاد فسمعه يتكررها تكررها على السامع السجدة اجماعا
 اما على قول البعض ان السبب هو السماع فيحصل السماع متعدد
 واما على قول الجمهور السبب التلاوة فلان اتحاد المجلس بطل
 التردد في حق التالي فلم يظهر ذلك في حق غيره وقالوا الوشي
 ورأسه وهو يتكررها كما تكررت عليه لا على سبب
 ولا يتكرر الوجوب على السامع **بكتسه** وهو اتحاد مجلس السامع
 واختلاف مجلس التالي بان تلى فذهب ثم عاد فكررها وسمعا
 الحال ايضا تكفيه سجدة **على التماس** لما قلنا ان السبب
 في حقه السماع ولم يتبدل مجلسه كما في الهداية وقالوا في الدراية
 فيل يتكرر وهو اختيارنا لا سيما في وجوبه القوي لان
 الشيخ اكمل الذين رجم الله نقله بصيغته قيل وعليه لفتوي
 فكأنه لا يميل الى هذا القول وهو قول فخر الاسلام ان مجلس
 التالي اذا تكرره ون السامع يتكررها الوجوب على السامع لان

الحكم

الحكم يضاف الى السبب وهو التلاوة لا الى المشروط وهو السماع
 وهذا هو الذي عليه الجمهور لان الصحيح ان السبب في حق
 السامع هو التلاوة كالتالي والسماع شرط عمل التلاوة
 في حق السامع انتهى وليس في الحديث بيان السبب بل بيان
 الوجوب على السامع وصاحب الهداية يختار عدم التكرار
 لجعل السبب السماع وفخر الاسلام بخلافه يختار التكرار
 ويجعل التلاوة السبب **وكره ان يقرأ سورة ويدع اية السجدة**
 منها لانه يشبه الاستتفاف عنها ويوهم الفار من لزومها
 وهما ان يقض لقراءة وكله مكروه وسوا كان في الصلاة
 او خارجها قال الشيخ الا ما فخر الاسلام على البردوي
 في شرح الجامع الصغير ومن الناس من كره ذلك خارج الصلاة
 ولم يكرهه في الصلاة ولكن هذا خلاف الرواية قال محمد بن
 في الجامع الصغير وكره ان يقرأ السورة في الصلاة او غيرها
 ويدع اية السجدة كذا في الترخاينة لا يكره **عكسه** وهو
 ان يقرأ اية السجدة بالقراءة لانه مبادر الىها ولكن
ندب ضم اية او ضم اكثر من اية اليها اي الى اية السجدة
قال صاحب الي ان يقرأ فيها اية او اثنين لدفع توهم
 التقصيل اي تقصيل أي السجدة على غيرها اذ الكل من حيث
 انه كلام الله في رتبته واحدة وان كان لم يقضها بسبب
 اشتغالها على ذكر صفات الحق جل جلاله زيادة فضيلة باعتبار
 المذكور لا باعتبارها من حيث هو قلنا كذا في النسخ وقال قاضي خان

الامامة

ان قرامعها اية او اثنين فهو واجب وهذا اعم من الاول لانه
 يشمل قراعتها بعد ها **وَلَدَبَ الْخُتَاوَا** يعني ندب المشايخ
 بمعنى استحسنوا اخفاها **عن غير شائبة** شفقة على المسلمين
 وقتل ان وقع في قلبه عدم الا شفاق عليهم جرحا لهم على
 الطاعة **وَدَبَ الْغِيَامُ** لمن تلج خالسا **ثم السجود لها**
 روي ذلك عن عائشة رضي الله عنه ولان الخزور الذي
 مدح به اوليك فيه اكل وكذا لو كان ركبا فتلاها الاولى
 له النزول للسجود على الارض فلو نزل فلم يسجد ثم ركب
 قاوم بها جازا اعتبارا بوقت تلاوته بخلاف الزفر هو
 يقول لما نزل وجب ادائها على الارض فصارت كما لو تلاها
 على الارض وكذا لو تلاها عند الشروق فلم يسجد اجزا بسجودها
 في وقت الزوال والغروب بخلاف الزفر لانه اذا تكلم بها وجبت
 نافضة وعنده لما ادرك وقتا كاملا وجبت فيه بصفة
 الكمال كعصر امس ونحو يقول عصر امس يضاف الى كل وقته
 فافترقا كذا في البرهان وحكاية في الترخا نية عن ابي يوسف ومحمد
 ثم قال - وذكر في موضع اخر عن ابي يوسف انه لا يجوز وبه كان
 يفتي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وندب ان لا يرفع **الساجدة**
 تلاوتها **راسه منها** اي السجدة قبل دفع راسها اليها لانه لا اصل
 في ايجابها فينتفع في ادائها وليس هو حقيقة اقتدا ولذا لا
يومر التالي بالتقدم ولا يومر السامعون بالانقطاع
ليسجدون معه حيث كانوا وكيف كانوا قاله شيخ الاسلام

وفي النوازل

وفي النوازل يتقدم ويصطف الناس خلفه كذا في الدراية وقال
 الكمال وليس هذا اقتدا حقيقة بل صورة ولذا يستحب ان لا
 يسبقوه بالوضع والرفع ولو كان حقيقة لوجب ولفسد شئ
 سجد ثم بفساد سجدة التالي بسبب من الاسباب وهما متيقنا
 انهم وذكر ابو بكر ان المرأة تصلي اماما للرجال كذا في الدراية
وشروط لصحتها ان تكون **شرائط الصلاة** موجودة في المساجد
 وهي الكفاية من الحدث والنجس وسرا العورة واستقبال القبلة
 وتحرر ما عدا الاستباه والنية **الاخرى** فلا تشترط لان
 التكثير سنة كما سذكر وفي الترخا نية عن الجهة ويستحب
 للتالي والسماع اذا لم يمكنه السجود ان يقول سمعنا واطعنا
 عند ذلك **رسا** وايلك المصير **تنبيه** قال شمس الائمة الحلواني
 قال مشايخنا رحمهم الله السبيل في زماننا اذا قرأها الامام
 في صلاة الجمعة ان لا يسجد لها لا امتداد الصفوف وكره القوم
 فان المكبر اذا كبر لها يظن القوم انه كبر للركوع فيركعون
 وفيه من الفتنة ما لا يخفى وهكذا في صلاة العيد قال شمس
 الائمة هكذا سالت القاضي رحمه الله هل يكون للامام ان
 يقرأ سورة فيها سجدة يوم الجمعة كما يكره في صلاة الظهر قال
 ليست فيه رواية وينبغي ان يكون وفي شرح الطحاوي ولا ينبغي
 للامام ان يقرأ آية السجدة في صلاة الجمعة والعبد ان كان
 القوم بحال لا يسمعون القرآن كلام انتهى ولو قرأ الخطيب على
 المنبر ان شأ سجد على المنبر وان شأ نزل وسجد وفي شرح الطحاوي

وسجد معه من سمع منه ولا يجب على من لم يسمع بخلاف الصلاة
 انتهى واما قراءة سورة الم تنزيل السجدة وهما في السجود في حجر
 الجمعة فيس في بعض الاوقات فعله ولا يلزم على تركه
 كما لا يلزم على فعله **تنبه** **لخر** في بيان ما يبطل هذه
 السجدة وما لا يبطلها اذا تكلم فيها او قهقه او حدث متعمدا
 او خطأ فعليه اعادتها اعتبارا بالصلوية ولا وضوع عليه في
 القهقهة فيما اتفقا لما قدمناه في الطهارة وان سبقه
 الحديث نوضا واعادها قال شيخ الاسلام هذا الجواب
 مستقيم على قول محمد رحمه الله فان عنده تمام السجدة بوضع
 الجبهة ورفعها فاذا الحدث فيها او ضحك او تكلم اعادها
 اما على قول ابي يوسف رحمه الله تمام السجدة بوضع الجبهة
 لا غير فاذا اوضعت الجبهة فقد تمت السجدة وان قل وكيف
 يتصور القهقهة فيها او الكلام ويحرم فيها واذا ضحك بعد
 ذلك فقد ضحك بعد تمام السجدة فلا يلزمه الاعادة
 كذا في الترخائية قال الكمال وهو حسن انتهى وقد يقال
 الرفع وان لم يكن من تمامها فادام في الوضع فهو فيها كمن
 اطل القراءة والقيام وهو في الفرض فاذا قهقه او عجل
 المنافي حصل في حقيقة السجود فيبطل الجزء الملاق له فيبطل
 الكل بطلانه فليتأمل **وكيفيتها** اي سجدة التلاوة **ان**
يسجد سجدة واحدة كائنة **بين تكبيرين** تكبيرة للوضع
 وتكبير للرفع قال في البحر وفي السراج الوهيج اذا اراد السجود

ينويها

ينويها بقلبه ويقول بلسانه ما سجدة الله أكبر كما يقول
 صلى الله تعالى صلاة كذا انتهى وقد علمنا ان النطق بالنية
 طريقة استحبابها المشايخ وليست متعولة عن النبي ولا عن
 خلفائه انتهى وفي الهداية ومن اراد السجود وكبر ولم يرفع
 يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه اعتبارا بالسجدة الصالحة
 وهو المروي عن ابن مسعود انتهى ورواه ابن ابي شيبه
 عن ابراهيم والحسن وابي قلابه وابن سيرين كذا بخط شيخ
 مشايختنا انتهى وفي النخبة هو المختار وقيل يكبر في الابتداء
 بالاخلاق وفي الانتها خلاف يكبر عند ابي يوسف لا عند محمد
 وفي المحيط روي الحسن عن ابي حنيفة انه لا يكبر مع الاخطا
 وفي الحجة قال بعض المشايخ لو سجد ولم يكبر يخرج عن العمد
 وهذا تعلم ولا يتم له لما فيه من مخالفة السنة انتهى
 وقال شيخ الاسلام روي الحسن عن ابي حنيفة الركن
 في السجدة وضع الجبهة والتكبير عند الرفع حتى لو تركه بعد
 انتهى **قل** وهذا يعبر على ما قيل ان السجدة تتم
 بمجرد الوضع فتبطل بالمنافي بعد انتهى وفي مبسوط فخر
 التكبير ليس بواجب كافي الصلاة فلذا يتيى ضقة التكبير
 بقوله **بما سنتان** اي كل منهما ستة كما صح في البدايع
 لحديث ابي داود في السنن من فعله عليه الصلاة والسلام
 كذا **بلا رفع** لان الرفع للمحرمة والاختريم هنا والتكبير
 للاخطا كافي سجودا لصلاة **ولا تشهد** لعدم وروده

الحافظ النبت العديم النظر عليه في
 ابي شيبه النسي الكوفي صاحب المسند
 والاحكام والتفسير وغيرهما سمع من ابن
 المبارك وابن عيينة وتلك الطبقة
 وعنه الشبان وابوداود وابن ماجه
 وخلق قال النلاس ما رايته احفظ منه
 وماك سنة من ثلاثين وما بين هو

سلام
ين

ولا تسليم لانه يستدعي سبق القرينة وهي متقدمة **تليده**
 لم يذكر ما يقال فيما من التسبيح لانه قال في المبسوط لم يذكر
 محمد رحمه الله ما ذا يقول في سجود الصلاة والاصح ان يقول فيه من
 التسبيح ما يقول في سجود الصلاة وبه قال الشافعي رحمه الله
 كذا في معراج الدراية انتهى قال في الترخاينة وفي الخاتمة
 هو الصحيح وقال ابو بكر الاسكاف لان سجدة الصلاة افضل
 من سجدة التلاوة ويقال فيها سبحان ربي الاعلى فكذلك هنا
 قال الفقيه ابو الليث يوه ناخذ وفي النابيع يقول
 سبحان ربي الاعلى ثلاثا وذلك اذا ناء وفي الظهير وهو الاصح
 انتهى وفي شرح الكنتز للديري وقد اختلف مشايخنا فيما ذا يقول
 في سجود التلاوة فقال بعضهم يقول رب اني ظلمت نفسي
 فاغفر لي انتهى وكذا في جامع الجوامع وقال بعضهم يقول
 سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا انتهى ونقله في
 المحيط عن بعض المتأخرين كذا في الترخاينة وفي الشرح
 عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول في سجود القرآن بالليل مرارا اذا سجد سجدة وخشي
 للذي خلقه وصورة وشق سمعه وبصره بحوله وقوته
 كذا في شرح الديري وقال المحقق الكمال بن الهمام وينبغي
 ان لا يكون ما صح على عمومه فان كانت السجدة في الصلاة
 يقول فيها ما يقال فيها فان كانت فريضة قال سبحان ربي
 الاعلى او تفلأ قال ما شاء ما ورد كسجد وجهي للذي خلقه

الى اخره

الى اخره وقوله اللهم اكتب لي عندك بها اجرا وضع عني
 بها وزرا واجعلها لي عندك ذخرا وتقبلها مني كما تقبلتها
 من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما اشر من
 دلاله انتهى **فصل في سجدة الشكر مكرهة عند ابي**
حنيفة رحمه الله تعالى قال في الترخاينة وفي القدوري
 وعن ابي حنيفة انه يكره سجدة الشكر انتهى وقد روي
 عن ابراهيم النخعي انه كان يكرهها كذا في السير الكبير انتهى
 وفي المختلف قال ابو حنيفة رحمه الله سجدة الشكر غير مشروعة
 قرينة انتهى وقال الكمال وعند ابي حنيفة واى يوسف ما دون
 الركعة ليس بقرينة شرعا الا في محل النص وهو سجود التلاوة
 فلا يكون السجود وحده قرينة في غيره انتهى وفي التلخيص في سجدة
 الشكر عند محمد مسنونة وعند ابي حنيفة واحدي الروايتين
 عن ابي يوسف غير مسنونة انتهى وعن محمد عن ابي حنيفة انه
 كرهه وروي عن ابي حنيفة انه قال لا ارأه شيئا ثم قيل انه
 لم يرد به نفي شرعية قرينة بل راد نفي وجوبها شكل لعدم
 احصاء نعم الله تعالى فتكون مبلغة انتهى ولا يراها شكرا تاما وتمام
 الشكر في صلاة ركعتين كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
 فتح مكة كذا في السير الكبير انتهى وقال الاكثر انما ليست
 بقرينة عنده بل هي مكرهة لا يثاب عليها وتركها اولى
 وقال بعضهم هو قرينة يثاب عليه وثمرة الخلاف تظهر
 في انتقاض المطهارة اذا نام في سجود الشكر انتهى وجه قول

ابي خيفة ان نصب الاحكام بالراي متعذر وما روي انه عليه
 السلام كان يسجد اذا راي مبتلى فهو منسوخ **قال** اي محمد
 وابو يوسف في احدي الروايتين عنه **اي** سجدة الشكر
فريقان لما روي الستة الا النساء عن ابى بكر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اتاه امر لبيته او لبشره
 خر ساجداً وعن عبد الرحمن بن عوف خرج صلى الله عليه وسلم
 نحو صدقة فاستقبل القبلة فخر ساجداً فاطال السجود
 ثم رفع راسه فقال ان خيريل اتاني فبشرني فقال ان الله
 عز وجل يقول لك من صلى عليك صليت عليه ومن سلم عليك
 سلمت عليه فسجدت لله شكراً واه احمد وعن سعد بن ابى وقاص
 قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من مكة نريد المدينة فلما كنا
 قريباً من عذول انزل ثم رفع يديه فدعا الله ساعة ثم خر ساجداً
 فعلة ثلاثاً وقال اني سألت ربي لامتي فاعطاني ثلث امم
 فخرت ساجداً شكراً ثم رفعت راسي فسألت ربي لامتي
 فاعطاني الثلث الاخير فخرت ساجداً لربي رواه ابو داود
 وسجل ابو بكر رضي الله عنه حين جاءه قتل مسلمة رواه سعيد
 وسجل علي رضي الله عنه حين وجدوا ذا النديه في الخوارج
 رواه احمد في مسنده وكذا رواه محمد في السير الكبير والكا
 في المختلف عن هذا بالنسخ وهذا عمل الصحابة بتفقيه كذا
 بخط شيخ مشايخنا المقدسي رحمه الله تعالى انتهى
 وفي الترخاينة قال صاحب الحجة رحمه الله عندي ان قوله

الحقيقة

ابن حنيفة رحمه الله تعالى محمول على الاحتياط وقول محمد على الجواز
والاستحباب فيعمل بها لا يجب بكل نعمة سجدة شكر كما قال
ابن حنيفة ولكن يجوز ان يسجد سجدة الشكر في وقت سر
بنعمة او ذكر نعمة فشكرها بالسجدة وانه غير خارج عن حد
الاستحباب وقد ذكرت فيه روايات كثيرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والصالحين وروى ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اتى برأس أبي جهل لعنه الله
يوم بدر والتقى بين يديه سجد لله خمسين سجدة است
شكرا وقرأ آية السجدة في سورة الأنشق فسجد لله عز وجل
عشر سجرات الأولى للتلاوة والباقيات شكر المكرمات
فلا يمنع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتبذل
وعليه الفتوى انتهى **روايات** ان يكبر مستقبل القبلة
ويسجد فيحمل الله ويشكر ويسبح ثم يكبر فيرفع رأسه **مسألة**
سجدتان بشرائطها **فان قيل** لا أهمية لدفع
كل دالة **جوابه** ينبغي الاهتمام بتقيلها وتغليظها **قال**
الشيخ اما حافظ الحق والملة والدين عبد الله بن احمد بن
محمود **السنوني** كتابه **الكان** شرح الوافي **من قراءة السجدة**
كان وهي اربع عشرة آية قد علمتها مجموعة في باب سجود
التلاوة وقضت بجمعها تقريبا الامر لهذه الفائدة مع حكم
السجود المتقدم بيانه رجا فضل الله ورحمته في محسنه **مسألة**
وسجد بتلاوته **كل آية منها** سجدة **كفاه الله تعالى**

من امر دنياه واخرته ونقله عنه ايضا المحقق الكمالين
 الهام بفتح القدير وكذا غيره من الشراح رحمهم الله تعالى
 بالجمعة هي من الاجتماع كالجمعة من
 الاجتماع وهو طلب الكلابسكون الميم في استعمال لاهل اللسان
 والقرايتمونها وفتحها كاه الفراء والوحيد وفي المصباح ضم الميم
 لغة الحجاز وفتحها لغة تميم واسكانها لغة عجيل وقرايتمها الاعشى
 والجمع جمع وجمعات مثل غرف وعرفات في وجوهها انتهى اضيف
 اليها اليوم والصلوة ثم كثر الاستعمال حتى خلف منها المضاف
 كذا في الدرر **صلاة الجمعة فرض عين** اعلم ان الجمعة فرضية
 محكمة بالكتاب والسنة والاجماع ونوع من المعنى فيكفر بها حدها
 قال تعالى اذ انودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله
 رتب الامر بالشئ المذكور على السند اذ الظاهر ان المراد بالذكر
 الصلاة ويجوز كون المراد به الخطبة وعلى كل تقدير يفيد افتراض
 الجمعة فالاول ظاهر والثاني كذلك لان افتراض الشئ الى الشرط
 وهو المقصود لغرض فرع افتراض ذلك الغير وقال عليه السلام
 للجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة مملوك او امرأة
 او صبي او مريض وفي البخاري لا على صبي او مملوك او مسافر رواه
 الطبراني وزاد فيه المرأة والمريض وقال عليه السلام في حديث
 واعلموا ان الله تعالى فرض عليكم الجمعة في يوم هذ في شهر هذا
 في مقام هذان تركها ايضا وناسا واستخفافا جمعها وله امام
 عادل او جليل الا فلا جمع الله شمله ولا بارك له في امر الا فلا

صلاة

لمع تعالى
 على طوبى
 خط المصنف

صلاة له افلا زكاة له الا فلا صوم له الا ان يتوب فمن تاب
 تاب الله عليه وفي رواية قال فريضة واجبة الى يوم القيامة
 وقال صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع متواليات من
 غير عذر طبع الله على قلبه ومن يطيع الله على قلبه يجعله في
 اسفل درك جهنم وقال ايضا من ترك ثلاث جمعات من
 غير عذر كتب من المنافقين واما الاجماع فقد اجمع المسلمون
 من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا على فرضيتها
 من غير انكار واحد وهي فرض عين الا عند ابن كح من اصحاب
 الشافعي فانه يقول فرض كفاية وهو غلط ذكره في الحلية
 من كتبهم واما المعنى فلانا امرنا بترك الظهر لا قامة الجمعة
 والظهر فرضية ولا يجوز ترك الفرض الا الفرض هو الاول
 منه فدل على ان الجمعة اكدم من الظهر في الفريضة وانما اكرنا
 في الاستدلال نوعا من الاكثر لما سمع عن بعض الجهلة
 انهم ينسبون الى مذهبي الحنفية عدم افتراضها ومنشأ
 غلطهم ما ذكره القدير ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله
 ولا يذكر له ذلك وجازت صلاته وانما اراد حرم عليه
 وصحت الظهر والحكمة لتوك الفرض الذي هو الجمعة وصحت
 الظهر لوجود وقت اصل الفرض ولكنه موقوف فاذا اسعى
 الى الجمعة بطل ظهره كما سذكر وعلمت ان الجمعة فرض اكدم
 اظهر وعلمت اكفا رطلها من العناية والدراية والرهان
 وفتح القدير وهي فرض عين على كل من يقع فيه سبعة شرائط

له

وهي **الذكورة** فخرج به النساء وان شمل المرأة قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لكن خضت منه بقوله تعالى وقرن في بيوتكن **والحرثية** خرج به الارقاء **والاقامة** خرج به المسافر وان تكون الاقامة **مصر** خرج به المقيم بقرية لما روينا وما قال جديفة ليس على اهل القرى جمعة وانما الجمعة على اهل الانصار ولقول علي رضي الله عنه لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا اضحى الا في مصر جامع او مدينة عظيمة ذكره الريلعي وغيره قال الكمال وكفى بقول علي رضي الله عنه قلدة ورفعة صاحب الهداية الى النبي صلى الله عليه وسلم وصححه ابن خزيمة ولم ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم انهم حين فتحوا البلاد واشتغلوا بنصب المنابر والجمع الا في الانصار دون القرى ولو كان لنقل ولولحاذ افلا بد من الاقامة بمصر **والاقامة فيما** اي في محل هو **داخل في حد الاقامة** بها اي بالمصري وهو مروي عن ابي حنيفة وقول ابي يوسف فاعتبر المكان الذي من فارقه بنية السفر يصير مسافرا ومن وصل اليه يصير مقيما في **الاصح** لان افتراضها تختص باهل مصر لما بيناه والخارج عن هذا الحد ليس اهل حقيقة ولا حكم وفي ظاهر الرواية لا يجزى على من هو خارج الرض كافي الرها وفنا مصر له حكم مصر وهو الموضع المعد لمصالح مصر متصل به او منفصل بدون غلوة كما علمته في باب المسافر فمن كان مقيما في عمران مصر واطرافه وليس بين ذلك الموضع

وبين

وبين عمران مصر فرجة من المزارع والمراعي نحو القلع بخاري لاجمعة على اهل هذا الموضع وان كان الندا يسلطهم وتقدير البعد عن المصر بقدر غلوة او ميل او اميال ليس بشي هكذا روى الفقيه ابو حنيفة عن ابي حنيفة وابي يوسف وهو اختيار شمس الائمة الخلو في كذا قاله قاضي خان رحمه الله تعالى وفي الترخاينة في ظاهر رواية اصحابنا رحمهم الله لا يجب شهوة الجمعة الا على من يسكن المصر او الارض المنصلة بالمصري لا يجزى على اهل السواد سوا كان السواد قريبا من المصر او بعيدا عنه وهذا اصح ما قيل فيه انتهى وكذا في معراج الدررية وعن ابي يوسف انما يجزى على من كان داخل الحد الذي لو فارقه يثبت له حكم الاقامة الفطرو من وصل اليه يثبت له حكم الاقامة وهو اصح ما قيل فيه لان الجمعة على اهل المصر بانقض واهله من كان في هذا الحد انتهى وفي التجنيس والمزيد لا تجزى الجمعة على اهل القرى وان كانوا قريبا من المصر لان الجمعة انما تجزى على اهل الانصار **تنبيه** قد علمت بنقل الحديث والاثار والرواية الظاهرة عن ائمتنا ابي حنيفة وصاحبيه واختيار المحققين من اهل الجمع انه لا عبرة ببلوغ الندا ولا بالغلوة والاميال وانه ليس بشي فلا عليك من مخالفة غيره وان ذكر في محله منه ما في البدايع انه ان امكنه ان يحضر الجمعة ويبيت باهل من غير تكلف يجب عليه **والرابع** من الشروط **الصحة** خرج من

المرض لما رؤينا قال الكمال والشيخ الكبير الذي ضعف لمحقو بالريض
 فلا يجيب عليه **والخامس الامن من ظالم** فلا يجيب على من اختفى من
 ظالم كافي فتح القدير ويحققه المفلس اذ لظالم الجبس كالحجارة
 التيم به **والسادس سلامة العيش** فلا يجيب على الاعمى عند اي حيف
 خلافا لهما فيما اذا وجد قايلا يوصله وعلى هذا الخلاف من عجز
 عن الوضوء او التوجه الى القبلة بنفسه يتيم ويصلي جهة
 قدرته عند اي حيفه ليجزى بنفسه حقيقة فلا يتحقق القد
 بغيره لا مكان ترك المساعدة مع وجود العجز فلا يتوجه للظالم
 اليه بما عجز عنه خلافا لهما **والسابع سلامة الجلب** فلا يجيب على
 المقعد ليجزى عن السعي اليها اتفاقا وكذا المجنون لمنه عنه
 فان حبس بحق وهو يقدر على ايقائه اثر بالشيبين والا
 فلا ومن القدر المظالم العظيم فهم في سعة من التحلف به كافي
 الترخاينة عن الذخيرة وذلك ما انه يسقط به الحضور الجلي
 واما البلوغ والعقل فيما شرطان ايضا لكن ليسا خاصين
 بالجمعة فلم ينص عليهما **والسادس** من شروط الوجوب قال
ويشترط لصحتها اي صلاة الجمعة ستة اشيا الاول
المصراوفناه وجميع اوقية المصر بمنزلة المصر في حق
 حوايج اهل المصر لانها معدة لحوايجهم سواء فيها مضى العيد
 وغيره وقد منا بيان الفناء وذلك لما رؤينا من انه لا
 جمعة الا في مصر فقد ثبت لصحتها المصر بعبارة وباشا
 القطعي قوله تعالى وذرؤا البيع كافي المستصفي وقوله تعالى

فاسموا

ري

فاسموا ليس على اطلاقه اتفاقا بين الامة اذ لا يجوز اقامته في البرا
 اجماعا ولا في كل قرية عند الامام الشافعي فكان مخصوصا لمكان مراد
 فيها اجماعا فقدروا القرية الخاصة باقامة اربعين فيها ونحوه
 وقدرنا المصر وهو اول حديث لاجمعة الى الحق كما تقدم **تنبيه**
 يصح اقامة الجمعة في مواضع كثيرة بالمصر وفنايه وهو قول
 اي حيفه ومحمد وهو الاصح كافي التبيين وفتح القدير ومراجحة
 والبرهان وعجزها لقوة الدليل والحلافة جوارها من غير حصر
 بعدد ومن لازم جواز التعدد سقوط اعتبار السبق وسببه
 اندفع ما في البديع من ان ظاهر الرواية جوارها في موضعين
 ولا يجوز في اكثر من ذلك وعليه لا غماد انتهى فان المذهب لجواز
 مطلقا قال الشيخ زين وكذا يندفع ما نقله الشيخ العلامة
 المقدسي في ثور السعة عن اي حيفه لا يجوز الا في موضع واحد
 في البلد الواحد وقال الامام الزاهد القنابي والظاهر
 عنده انه لا يجوز في موضعين ولو فعلوا فالجمعة للأول والاب
 صليبا مضافا فضلا عنهم جميعا فاسد انتهى كلامه فحصل لنا ثلاث
 روايات والاصح اطلاق الجواز في مواضع لاطلاق الدليل قال
 العلامة ابن جريش فلا يقال الاضياط بالاجتماع المطلق
 لان الاضياط العمل باقوي الدليلين ولم يوجد دليل عدم
 جواز التعدد وما استدله لمنع التعدد من انها سميت جمعة
 لاستدعاها للجماعات فهي جامعة لها فلا يفيد لانه حاصل
 مع التعدد لان الاجتماع اخص من مطلق الاجتماع وجود الاخص

راية

يُستلزم وجود الامر من غير عكس وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج والحج في منع التعدد فهو مبنى **تليين** **الآخر** في بيان صلاة اربع بعد الجمعة بنية اخر ظهر عليه قال الشيخ زين ما في القنية من اثر مشايخ مرويات اربع ركعات بعد الجمعة حتما احتياط مبنى على القول الضعيف المخالف للذهب وهو منع جواز تعدد الجمعة فليس لاحياط في فعلها لان الاحتياط العمل بقوى الدليلين وهو اطلاق الجواز وفي المنع حرج وهو مدفوع وفي فعل الاربع مفسدة عظيمة وهي اعتقاد الجملة ان الجمعة ليست فرضا لما يشاهدون من صلاة الظهر فيسلكوا عن اداء الجمعة يعني او اعتقادهم افتراض الجمعة والظهر بعد الجمعة ايضا وقد شوهد لان صلاتها بالجماعة والاقامة لها وندتهم فرض الظهر الحاضر اما ما وموتما بقالب المساجد والخطيبات ما بعد اقامته بالجمعة والجماعة وهو ظاهر الشناعة ثم قال الشيخ زين وعلى تقدير فعلها من لا يخاف عليه مفسدة منها يفعلها في بيت خفية خوفا من مفسدة فعلها انتهى وقال الشيخ العلامة الشيخ علي المقدسي في نور السمعة بعد نقله ما يفيد النهي عنها فنقول انما نهى عنها اذا اديت بعد الجمعة بوصف الجماعة او الاشتهار ونحن لا نقول به في شيء من الامصار ونقول ايضا نحن لا نفتي العوام بعد اى بفعلها اصلا بل ندل عليه الخوص ولو بالنسبة اليهم الذين يحتاجون لامور دينهم ويتركون ما يربهم الى تحصيل يقينهم ثم نقل عن ابن السخنة انه قال لا يجيب على من صلى الجمعة

ان يصلي

ان يصلي الظهر بعدها ولا قال بذلك احد من العلماء في علمي وما روي عن بعض اصحابنا انه يستحب ان يخاف عدم الاجزاء التوهم فوات شرط من شرائط الجمعة ان يصلي بعدها ابتعا ذلك لانقول انما الظهر ولا يوجب على المتوهم ذلك بل يستحسنه احتياطا ولا نتظاهر به خشية توهم العوام ما وتوافقهم من التوهم قلت يتعين تقييده بما قاله حفيده انه عند مجزء التوهم اما عند قيام الشك والاشتباه في صحتها وعلى قول من يعتقد قول ابي يوسف فالظاهر وجوب الاربع ويؤكد تغيير التمر تاشي بلا بد وغير ذلك فتفعل بعد الجمعة وتقدم على سنة الجمعة على ما في القنية وفي الظهيرة بعد ويقرا في كل الاربع بفاتحة الكتاب وسورة وقيل في الاولين ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلوس لا خير ولا ياتي في الثانية بدعا الاستفتاح ولا تغسل بترك الفعلة الاولى وكيفية تليينها ان يقول صلى الله عليه وسلم ركعت وقته ولم اصله بعد فيكون الاحتياط بوقوعه فرضا اخر ان لم تصح الجمعة واشتغالها اخر فرض ظهر عليه غيره ان صحت ووقوعه نقلا ان لم يكن بذمته ظهر والجمعة صحيحة انتهى **مختصا** **والثاني** من شروط الصحة ان يصلي بهم **الثلث** اما ما فيها **اوتاب** اي من امره باقامة الجمعة لما روي عن من قوله صلى الله عليه وسلم من تركها استحقاقا فيها وله امام عادل او جابر فراجع الله شمله الحديث وقال الحسن البصري

اربع الى السلطان وذكر منها الجمعة ومثله لا يعرف الاسماعا
 فيجعل عليه واشترط السلطان للتحرر عن تقوينها على الناس
 بقطع الاطاع في التقدم **تنبيه** مهم **في حوز نيايه**
الخطيب لما كان فعلا من افعال السلطان قطع المنازعة في
 التقدم والتقديم وفي اديها اول الوقت او اخر تسكين المفسدة
 فان ثورا ايضا يوجب تعطيلها وهو متوقع اذا لم يكن التقدم فيها
 عن امر سلطان تفقد طاعته وتخشي عقوبته توقف صحتها
 على وجوده او اذ نه باقامتها واذا اذن لاحد باقامتها ملك
 الاستخلاف وان لم يفوض اليه صريحا لان الامام الاعظم
 لما فوضها اليه مع علمه بان العوارض الممانعة من اقامتها كالمريض
 والحديث في الصلاة مع ضيق الوقت وغيرها تعتريه ولا يمكن
 انتظار الامام الاعظم لانها لا تحتمل التسخير عن الوقت
 كان اذنا له بالاستخلاف دلالة ولسان الحال انطق من
 لسان المقال كذا قاله الشراح عند قول صاحب الهداية
 وغيره ولا يستخلف قاض الا اذا فوض اليه بخلاف المأمور
 باقامة الجمعة انتهى **قال** صاحب البحر وظاهره ان الاستخلاف
 جائز وان لم يكن لسبق الحديث في الصلاة كما اذا مرض الخطيب
 او حصل له مانع فاستتاب خطيبا مكانه انتهى واذا علمت
 جواز الاستخلاف للخطبة او الصلاة مطلقا بعدد وبغير عذر
 حال الحضرة والغيبة وجوز الاستخلاف للصلاة دون الخطبة
 وعكسه **فأعلم** انه اذا استتاب لمرض ونحوه فالنائب يخطب

ويصلي بهم

ويصلي بهم والامر فيه ظاهر واما اذا استخلف للصلاة فقط
 لسبق حدث فاما ان يكون بعد شروع في الصلاة او قبله فان
 كان بعد الشروع فكل من صلح للاقتداء به يصح استخلافه
 واما اذا كان قبل الشروع في الصلاة بعد الخطبة فيشترط
 ان يكون الخليفة قد شهد الخطبة او بقضائها مع اهليته
 للاقتداء به لان الخطبة شرط الانفاذ في حق من ينشئ
 الترخيم للجمعة لا في حق كل من صلاها وسد ذكر تمام تقريره
 عن المحقق كمال رحمه الله تعالى وفي البحر عن الجبتي شهود
 الخطبة شرط في حق الامام دون المأمور انتهى فالمراد
 بمن ينشئ الترخيم للجمعة هو الامام الاصلي ومن استخلفه
 قبل الشروع فيها لسبق حدث انتهى **واعلم** انه يجوز لصاحب
 الوظيفة في الخطابة ان يصلي خلف ناييه بغير عذر كما
 حاز للسلطان خلف مأموره باقامة الجمعة مع قدرة
 الامام السلطان على الخطبة بنفسه لان المدار على تسكين
 الفتنة واختصاص السلطان باقامتها لذلك فالماصور بها
 مع ناييه حكمه حكم السلطان مع ناييه فله اقامتها بنفسه
 ونيايته بعدد وبغير عذر حال حضرة وحال غيبته وشع
 صاحب الدرر وابن كمال باشا من الاستنابة حال الحضر
 لا يعمل به وبيناوجه رده برسالة والله اعلم **الثالث**
 من شروط الصحة **وقت الظهر** لقوله صلى الله عليه وسلم اذا
 مالت الشمس فصلوا للناس الجمعة وفي البخاري كان صلى الله

عليه وسلم يصلي الجمعة حين تميل الشمس وكذا الخطباء الراشدون
ومن بعدهم من الائمة فصا راجعا عنهم على ان وقتها وقت الظهر
تدفع قبله اي قبل دخول وقت الظهر خلافا للحنابلة
وتقبل الجمعة بخروجه اي وقت الظهر لغوات الشرط كما
قد مرناه **والرابع** من شروط الصحة **الخطبة** ولو بالفارسية
من قاد ر على العربية عند أبي حنيفة وروى بشر بن ابي يوسف
اذا خطب بالفارسية وهو يحسن العربية لا يجزيه الا ان
يكون ذكر الله تعالى في ذلك بالعربية في حرف او اكثر كذا في
الترخاتية ويشترط لصحة الخطبة فعلها **قبلها** اي قبل
صلاة الجمعة لانه عليه السلام لم يصليها بدونها وكان يجلب
قبلها بعد نزول قوله تعالى واذا ارأوا تجارة لاية فكان هو الشرط
اذا اصل هو الظهر وسقوطه بالجمعة خلافا لاصلها ما ثبت
على خلاف القياس يراعى فيه جميع ما اورد به النقص وفي الجواب
عن قول الحنابلة وقول الامام مالك يبقا وقتها الى الغروب
لانه سقوط اربع بركة بين فتراعى الخصوصيات التي ورد
الشرع بها ما لم يثبت دليل على نفي اشتراطها ولم يصليها
النبي عليه السلام خارج الوقت في عمره ولا يدون الخطبة فيه
وعلى اشتراط الجمعة الاجماع ولكن قام الدليل عند الامام
على سنية الخطبة الثانية كما سذكره فان قيل لم
قدمت على الصلاة في الجمعة بخلاف المدين قلنا
كانت خطبة الجمعة ايضا بعد الصلاة ويدل عليه ما رواه

ابوداود

ابوداود في المراسيل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
يوم الجمعة قبل الخطبة حتى اذا كان ذات يوم وهو يحط
وقد صلى الجمعة فدخل رجل فقال ان دحية قد قدم وكان
اذا قدم تلقوه بالدفاف فخرج الناس لم يظنوا الا انه
لا شيء في تلك الخطبة فانزل الله الاية واذا ارأوا تجارة اولهوا
انقضوا اليها فقدم النبي صلى الله عليه وسلم الخطبة يوم الجمعة
والخبر الصلاة من تخرج لحديث الكشاف للزبيدي كذا بخط
شيخ مشايخنا العلامة المقدسي رحمه الله وفي التفسير
سبب النزول باوسع من هذا **او الخطبة** لا تكون الا بقصد
حتى لو عسر الخطيب فمد له اي للطاس لا تنوب عن الخطبة
فهو شرط كما يشترط لصلواتها في وقتها اي وقت الجمعة
لما روينا من فعله صلى الله عليه وسلم ويشترط لصحة الخطبة
ايضا **او لا يخطب** او لكن لا يشترط حقيقة سماع الذي
حضرها فيكفي حضرة الاصم والنايم والمجانس بعيدا لا يسمع
لبعد ويشترط ان يكون الحاضر **من تنفعوا بهم الجمعة**
فيكفي حضور عبدا ومريضا ومسافرا ولو كان محمدا او حنينا
فاذا اجتمعوا وتوضا وصلى بهم الخطيب جازت الجمعة كما في
الترخاتية ولا يقع الخطبة بحضرة الصبيان والنساء
فقط ولا يشترط حضرة جمع فتقع الخطبة ولو كان الحاضر
واحدا كما قال الكمال عن الخلاصة يكفي كوفوعها الشرط حضورا
وهو خلاف ما يفيد شح الكثر حيث قال بحضرة جماعة

تتقدم بهم الجمعة وإن كانوا أصما أو ناسا ما انتهى وإنما ابتدأ
 الخلاصة لأنه منطوق فيقدم على المفهوم انتهى واشتراط
 حضور سامع له قولها لما قال في الترخائية إذا خطب
 الخطيب وحده جاز على قول أبي حنيفة رحمه الله وعلى قولها
 لا يجوز ذكر الخلاف على هذا الوجه في متفرقات الفقيه
 أبي جعفر ورأيت في موضع آخر عن أبي حنيفة في هذا الفصل
 روايتين انتهى وفي الاحتاس والحاوي خطب وحده أو بحضرة
 النساء لم يجز وقال أبو حنيفة رحمه الله أجزاء وفي تحفة
 الفقه الخطب وحده وجمع بالقوم أجزاء عنده وعنهما
 فيه روايتان كذا في جمع الروايات في اشتراط الحضور والصحيح
 أنها لا تجوز الخطبة وحده كما في الظهيرية أشربا اليه بقولنا
في الصحيح وهو متعلق بقولنا ويشترط حضور أحد السامعين
 وبيات لترجيح أحدي الروايتين عن الإمام وعنهما ويشترط
 أيضا أن لا يفصل بين الخطبة والصلاة باكل وعمل قاطع
 واختلف فيما لو ذهب إلى منزله فاغتسل فمضى إلى حنيفة أمام
 خطب وهو جنب ثم ذهب واغتسل ورجع وصلى جاز وفي الظهيرية
 لو تذكر في خطبته أنه جنب فذهب واغتسل زاد في الفتاوى
 العتائيه واشتغل بعمل كثيرا استغفل وكذا انصرف
 للوضوء على هذا قال في واقعات الناطقي إذا خطب ثم رجع
 إلى منزله ثم جاز في الصلاة لا يجوز لأن هذا ليس من عمل الصلاة
 وفي القيون يجوز لأن هذا من عمل الصلاة وفي المنتقى خطب

فإن كان كل من امتن اختلاف الروايات

والحد

والحدث وانصرف وتوضأ ثم جاز وصلى جاز وفي الحجة لو خطب ثم
 ظهر أنه حدث أو جنب فتوضأ أو اغتسل يصلي ولا يجب إعادة
 الخطبة ومثله في المحيط وإن تعدد ذلك يصير مسيئا وروي
 عن أبي يوسف أنها لا تنصح ولم يذكر في الكتاب حكم إعادة
 الخطبة وفي الذين عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنها لا تناد
 وفي الظهيرية عن أبي يوسف أنه يعيد وإن لم يعد أجزاء كذا في
 الترخائية فمنه حسن شروط أوست لصحة الخطبة
 فإيتية **تلييه** **أخر** **علم** أن الخطبة شرط الانعقاد
 في حق من ينشئ التحريم للجمعة وهو الإمام من استخلفه
 قبل الشروع فيها سبق الحديث كما قد مضى لا في حق كل من ضلها
 واشتراط حضور الواحد والجمع ليحقق معنى الخطبة لا نعمان
 النسبيات فمن هذا قالوا لو حدث الإمام بعد الشروع
 في الصلاة فقدم من لم يشهد لها جاز أن يصلي بهم الجمعة
 لأنه بان تحريمه على تلك التحريم المدنية فالخطبة شرط
 انعقاد الجمعة في حق من ينشئ التحريم فقط يعني به الإمام
 انتهى لا يرى إلى صحتها من المتقدمين الذين لم يشهدوا الخطبة
 وإذا فسدها هذا الذي استخلفه الإمام كان القياس أن لا
 يصح استينافه لأنه ينشئ التحريم للاستيناف ولكنهم احتسوا
 جوازا استقبالا بهم لأنه لما قام مقام الاول الحق بهم كما
 لو افسد الاول استقبل بهم فكذا الثاني ولو حدث الإمام قبل
 الشروع في الصلاة فقدم من لم يشهد الخطبة لا يجوز فلو قدم

الله

فقد مر هذا المقدم غير من شهد ما قيل يجوز وقيل لا يجوز
 لانه ليس من اهل اقامة الجمعة بنفسه فلا يجوز منه الاستحالة
 واذا قدم الامام الاول جئنا شهد ما تقدم الجنب ظاهرا
 شهد ما قيل يجوز لان الجنب الشاهد من اهل اقامة
 بواسطة الاغتسال فصحه الاستحالة بخلاف ما لو قد
 الاول صبيا او مفتوها او امرأة او كافرا فقد مر غير محتمل
 شهد ما لم يجوز لانهم لم يصح استحلالهم فلم يصح خلفه
 فلا يملك الاستحالة فالمستقدم بالاستحالة واحد منهم مستقدم
 بنفسه ولا يجوز ذلك في الجمعة وان جاز في غيرها من الصلوات
 لا بشرط اذن السلطان للمستقدم صريحا او دلالة فيها دون
 غيرها ولا دلالة الا اذا كان المستحلف متحققا بوصف
 الخليفة شرعا وليس احد كذلك حتى لو كان المتقدم بنفسه
 صاحب الشرط او القاضي حاز لان هذا من امور العامة
 وقد قلدها الامام ما هو من امور العامة فلو لا منزلته
 لو قدم احدهما جلا شهد الخطبة جاز لانه ثبت لكل منهما
 ولاية التقدم فله ولاية التقدم انتهى ووجد شرط الشا
 الخيرية بشهود الخليفة الخطبة كذا بنى القدير ولا بد من
 حفظ هذا البند فبه ما يتوهم من عبارات الكثير والخامس
 من شروط صحة الجمعة **الاذن العام** كذا في اكثر الاما
 شعاير الاسلام وحضا يص الدين فلمزم اقامتها على سبيل
 الاشتمال والعموم في اذن الامام للناس اذ ناعا ما باقامتها

حقول

حتى لو اخلق باب قصره او المحل الذي يصلي فيه باصحابه
 لم تجز وكما يحتاج العامة الى السلطان في اقامتها قال السلطان
 يحتاج اليهم بان ياذن لهم اذ ناعا ما في هذا ايتمد النظر
 من الجانبين وان صلى في قصره واذن للناس بالدخول فيه
 يجوز شهدتها العامة او لا لكن يكره لانه لم يقض خوف
 المسجد الجامع ولم يذكروا في الهداية هذا الشرط لانه غير مذكور
 في ظاهر الرواية وانما هو رواية النوادر كما في الحر عن المذاهب
 وقاله في البرهان عن المبسوط **والسادس الجماعة** لان
 الجمعة مشتقة منها ولان العلماء اجمعوا على انها لا تنضم من
 المفرد واختلفوا في تقدير الجماعة فعندنا **هم ثلاثة رجال**
 وان لم يحضروا الخطبة اذ احضرها واحد من تتعقد بهم الجمعة
 ولو ذهب ولم يصل فجار رجال لم يشهدوا الخطبة يصلي بهم
 الجمعة في ظاهر الرواية من غير ان يعيد الخطبة كذا في المجتبى
 الدراية عن التنديس حاز ما به وفي نوادر المعاني عن ابي يوسف
 لا يصلي بهم الا ان يعيد الخطبة كذا في الترخاينة عن
 المحيط ويشترط ان تكون الثلاثة **غير الامام** عند الامام
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف اثبات
 سوى الامام في غير رواية الاصول قول محمد بن ابي يوسف
 في بعض الكتب والاصح ان هذا قول ابي يوسف وطه كما في
 الهداية وجهه ان في المتن معنى الاجتماع والجمعة مبنية
 على الاجتماع ولما ان الجمع الصحيح انما هو الثلاث لكونه جمعا

٢٤١

شعية ومعنى الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يعتبر
 احدهما من الاخر لان قوله تعالى اذ انودي للصلاة من يوم
 الجمعة فاسموا الى ذكر الله يقتضي مناديا وذاكر او ساجدين
 لان قوله تعالى سوا جمع واقله اثنان ومع المنادى ثلاثة
ولو كانوا عبيدا او مسافرين او مرضى او محتلين لانهم صلوا
للامامة فيما فاولا ان يصحوا للاقتداء والشرط عند الحنفية
 لا انعقاد اذ ايضا بالثلاثة بقا وهم محرمين مع الامام
 ولو كان اقتداء وهم في حال ركوعه قبل رفع راسه حتى يسجد
 السجدة الاولى **وان نفروا** اي افسدوا صلواتهم بعد سجوده
 اي الامام اتمها **جمعة بانفاق** اي تمت الثلاثه وقال
 ركني شرط واما هم كالوقت الى تمامها **وان نفروا** او بعضهم
 ولم يبق سوى اثنان **قبل سجوده** اي الامام بطلت عندهم
 وعندهما اذا نفروا جميعا بتمها جمعة لان الجماعة شرط انعقاد
 الاذا عنده وعندهما شرط انعقاد التحريم لها ان الجماعة
 لما كانت شرط الانعقاد التحريم في حق المقتدي فكذا في حق
 الامام والجامع ان تحريمه اذا صحته بجمعة تليها لكن
 اذكرها في التشهد ولا يبي حصة ان الجماعة في حق الامام لو جعل
 شرط لا انعقاد التحريم لادي الى الحج لان تحريمه حينئذ
 لا تنقذ بدون مشاركة الجماعة اياه فيها وذا لا يحصل الا ان
 تقع تكبيرهم مقارنة لتكبيره وانه متقدم فجلت شرط
 انعقاد الا اذا هو بتقيد الركعة بسجدة لان الادافل

وفيل

٢٤٢

وفعل الصلاة هو القيام والقراءة والركوع والسجود ولذا
 لو حلف لا يصلي لا يحث حتى يقيد بسجدة فاذا لم يقيد بها
 لم يوجب الا اذا شرطه وامر مشاركتهم الامام الى السجود
 ولا يعتبر بقا من لا تنقذهم الجمعة مع الامام **ولا تنفع**
اي لا تنقذ الجمعة بامارة او صبي مع رجلين لعدم صلاحية
الصبي والمرأة للامامة وجاز للعبد والمريض والكافر ان
يؤم فيها بالاذن اصاله او نيا بقصر يحا او دالة كما تقدم
 لانهم هل للامامة وانما سقط عنهم الوجوب تخفيفا للرخصة
 فاذا حضروا انتفع فرضا كالسافر اذا اصام بخلاف الصبي لانه
 منسوب الاهلية وبخلاف المرأة لانها لا تصلح اماما للرجال
 ولما كان هذا المصير مختلفا فيه على اقوال كثيرة ذكر الاصح منها
 فقال **والمرء عندنا يحنف** كل موضع اي بلد له مقتضى يرجع
 اليه في الخواص **وامير** ينصف المظلوم من الظالم وقا من يقبض
 بالسلطة وانما اقتدنا به لانه اذا لم ينته بالامامة بعالم
 يوجد قرية اضلا اذ كل قرية مشمولة بحكم ووصف القاضي
 بكونه **ينفذ الاحكام** احترانا عن الحكم **ويقيم الحدود** انما قاله
 بعد قوله **ينفذ الاحكام** لان تنفيذ الاحكام لا يستلزم افا
 الحدود فان المرأة اذا كانت قاضية تنفذ الاحكام وليس
 لها اقامة الحدود كما في المناينة واكتفى بذكر الحدود عن
 القصاص لان من ملك اقامتها ملكه كما في النعم والحال ان
 الموضع **بلغت اذنيته** قد اذنته مني وهذا في ظاهر الرواية

قاله قاضيان وعليه الاعتماد كما في الترخاينة عن الخلاصة
وفي مجمع الروايات وقال في المستقصى وحسن ما قيل فيه اذا
كان يوجد فيه حوايج الدين وهو القاضي والمفتي والسلطان
ويوجد فيه عامة حوايج الدنيا فهو مصر جامع ولا قال
فخر الاسلام رحمه الله وفي التهذيب وقيل ما فيه سوق جاري
وسلطان قاهر وفيه عالم وطبيب خاذق وفي المحيط فجميع
ومن الاقوال هو ما لو اجتمع اهله في اكبر مساجدهم لا يسهم
ومنها انه ما يسكن فيه عشرة الاف نفر ومنها انه ما فيه
عشرة الاف مقاتل سوى المشايخ والذرائع وفيه عالم
والمتفوقون الذين تنفع الحاجة الى حرفتهم ويقوم الوالي
والقاضي الحدود وفيه ومنها انه ما يعيش فيه كل صانع
بصنعتة ومنها انه ما يعيش كل صانع بصنعتة من
سنة الى سنة ولا يحتاج الى الانتقال من صنعة الى اخرى
ومنها انه كل موضع مصره الامام كما اذا بعث الى قرية نايبا
لاقامة الحدود وقاضيا فادخله عادات قرية ومنها انه
كل موضع لاهله من القوة والسوكة ما اذا توجه اليهم عدو
دفعوه عن انفسهم ومنها انه يولد فيه كل يوم ولد ويموت فيه
انسان ومنها ان لا يعرف عدد اهله الا بكلفة ومشقة
ومنها ما وى عن ابي حنيفة هو بلدة كبيرة فيها سلك واسواق
والهارساتيق وفيها والي يقدر على انصاف المظلوم من الظالم
نخشه وعلمه او علم غيره يرجع الناس اليه فيما وقعت لهم من

المواد

المواد وهذا هو الاصح كذا في الترخاينة وهو مثل ما ذكرناه
متاغيرا انه لم ينص على القاضي **واذا كان القاضي والامير**
نفيا اعني عن التعداد لان المدار على مفرقة الاحكام
لا على تعدد الاشخاص **وجازت الجمعة بمضى في الموسم للخليفة**
وامير الحجاز لا امير الموسم لانه يلى امور الحاج لا غير عدايت
واي يوسف وقال بعد لا تنضم بها لانها من القرى ولهذا لا يعيد
بها اي لا يصلى بها العيد ولها الصا تتمض في يوم الموسم
وعدم التقيد بها للتحقيق لا شتقا لهم با فور الحج بخلاف
عرفات لانها فضا فلا تقام بها جمعة ولا بشرط الصلاة في البلد
بالسجد فتقع بفضا فيها كما الوضلى في فصره ثم شرع في بيان
مقدار فرض الخطبة فقال **وهو الاقتصار في الخطبة على ذكر**
خالص الله تعالى عن تسبيحة او تحميدة او تلبية او تكبيرة
لكن مع الكراهة لترك الستة عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
لا يدمن ذكر طويل يسمى خطبة واقله فذكر التشهد الى قوله بعد
ورسوله حمد وصلاة ودعا للمسلمين لان الخطبة هي الوجبة
والنسيخة والتحميدة لا تسمى خطبة وفي الترخاينة عن
السفتا في الخطبة الاولى اربع فرائض التحميد والصلاة
والوصية بتقوى الله وقراءة اية وكذا في الثانية الا ان الدعاء
في الثانية بدل لقراءة الاية في الاولى كما في شرح المقدسي انتهى
ولا يحنيفة رحمه الله تعالى قوله تعالى فاسمعوا الى ذكر الله
من غير فصل بين كونه ذكرا طويلا يسمى خطبة او لا فكان الشرط

الذكر لا عمر بالدليل القاطع غير ان المأثور عنه صلى الله عليه وسلم لم يختار احد الفردين اعني الذكر المسمى بالخطبة والمواظبة عليه فكان ذلك وجبا او سنة لا انه الشرط الذي لا يجزى غيره اذ لا يكون بيانا لان الدليل وهو لفظ الذكر المأمور بالسعي اليه ليس بجلا ليقنع فعله صلى الله عليه وسلم ببيان الجمل فلم يكن فرضا تنزيلا للمشروعات على حسب ادلتها ويؤيد قصة عثمان رضي الله عنه انه لما خطب الجمعة فقال الحمد لله فاربح عليه فقال ان ابا بكر وعمر كانا بعد ان لهذا المقام مقالا وانتم الى امام فعال اخرج منكم الى امام قوال وستاتكم الخطيب بعدواستغفر الله العظيم لي ولكم وندو صلى الله عليه وسلم يكر عليه احد منهم فكان اجماعا منهم اما على عدم اشتراطها واما على كونها الحمد لله ليسى خطبة لغة وان لم يسم به عرفا وارجح بالتحقيق على الاصح اي استنق عليه الخطبة فلم يقدر على تمامها ومتراد عثمان رضي الله عنه ان الذين ياتون بعد الخلفاء الراشدين يكونون على كثرة المقال وفتح الافعال فان لم يكن مثلهم فاننا على الخير دون الشر ولم يرد تفضله على البخين كذا في النسخ وغيره وجملة الشروط التي في ذات المصلي والتي خارجة عنه تقتبس بالعبادة والاشارة من قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وكلها في المستصفي مبيته **وسن الخطبة** التي في ذات الخطيب والتي في نفس الخطبة **ثمانية عشر** ثانيا تقر بانه

سنة من سنة
على المصلي والله
الموفق

نراد عليه

يراد عليها كما في البحر عن الحاوي القدسي والسنة ان يكون جلوس الخطيب في محله عن يمين المنبر فان لم يكن ففي جهته او ناحية ويلبس السواد اقتدا بالخلفاء والتوارث في الاغصان والامضاء ويكره صلواته في المحراب قبل الخطبة انتهى والمندوب ليس اليكاض والسواد مطلقا فلا يلزم اختصاص السواد ومن **السنن الطهارة** قال الخطبة للتوارث ولم يكن الطهارة شرطا فيها لانها ذكر والجلب والمحدث لا يمتنعان منه وليس الخطبة كالصلاة ولا كشرهن بدليل انفا تودي الى غير جهة القبلة ولا ينفذها الكلام وتاويل الاثر ايضا في حكم الثواب كشر الصلاة لا في اشتراط ساير الشروط ولكن ينبغي ان تعاد خطبة الجلب سحبا كما عاده اذ انه كذا في الدراية وفي جميع الروايات وان خطب على غير طهارة جاز وكره وفي المستصفي الصحيح انما اي الخطبة لا تقوم مقام شرط الصلاة وتاويل الاثر ايضا في حكم الثواب وروي عن ابي يوسف ان الطهارة شرط **وسن العورة** سنة فيها الاثر وكذا الجلوس على المنبر قبل الشروع في الخطبة قال الاذان بين يديه جري به التوارث والاذان بين يديه كالا قامة سنة بعد الخطبة للصلاة **ثرفي** انه بعد الاذان في الخطبتين ولو قد فيها او في احدها اجزا وكره من غير عذر وفي التلويح الحية ان خطب مضطجعا الجزاء كذا في الترخانة واذ اقام يكون السيف بيد ساره متكما عليه كذا في الحاوي القدسي

وفي الخلاصة يكره ان يجنب متكئا على قوس وعصى قال في المحيط
 لانه خلاف السنة وقال في روضة العلماء الحكمة في ان الخطيب
 يجنب متقلدا بالسيف في كل بلدة **فتحت غنوة** بالسيف
 ليريم انها فتحت بالسيف فاذا رجعت عن الاسلام فذلا
 باق بايدي المسلمين يقاتلونكم به حتى ترجعوا الى الاسلام
 ويخطب **بدونه** اي السيف في كل بلدة **فتحت صلحا** ومدينة
 الرسول صلى الله عليه وسلم فتحت بالقرآن فيخطب الخطيب
 فيها بلا سيف ومكة فتحت بالسيف فيخطب مع السيف
 وليس استقبال القوم بوجهه فان خطب مستقبل
 القبلة وظهر الى الناس كن كما في الخلاصة ويستقبله
 القوم بوجوههم حال الخطبة لانه يعظم ويحاط بهم
 فالاعراض عنه يكون تمنا وجفا قال **شمس** لامة من كان
 امام الامام استقبال بوجهه ومن كان عن يمين الامام او يساره
 انحرف الى الامام وقلع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا
 خطب استقبال اصحابه ومن كان اماما استقبال بوجهه ومن
 كان عن يمينه او عن يساره انحرف اليه قال **الامام** الخسري
 رحمه الله والرسول في زماننا استقبال القوم للقبلة وتزول
 استقبالهم الخطيب لما يلحقهم من الحرج بتسوية الصفوف بعد فراغ
 الخطيب من خطبته لكثرة الزحام قال وهذا الحسن كذا في الترخاينة
 عن المحيط ويسن **بدانه** بحمد الله بعد التقوذ في نفسه سرا وهو
 كما في شرح المقدسي وفي الجرح عن القنية قال ابو يوسف ينبغي

في الخطبة ان يجنب متقلدا بالسيف في كل بلدة فتحت غنوة بالسيف ليريم انها فتحت بالسيف فاذا رجعت عن الاسلام فذلا باق بايدي المسلمين يقاتلونكم به حتى ترجعوا الى الاسلام ويستقبله القوم بوجوههم حال الخطبة لانه يعظم ويحاط بهم فالاعراض عنه يكون تمنا وجفا قال شمس لامة من كان امام الامام استقبال بوجهه ومن كان عن يمين الامام او يساره انحرف الى الامام وقلع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا خطب استقبال اصحابه ومن كان اماما استقبال بوجهه ومن كان عن يمينه او عن يساره انحرف اليه قال الامام الخسري رحمه الله والرسول في زماننا استقبال القوم للقبلة وتزول استقبالهم الخطيب لما يلحقهم من الحرج بتسوية الصفوف بعد فراغ الخطيب من خطبته لكثرة الزحام قال وهذا الحسن كذا في الترخاينة عن المحيط ويسن بدانه بحمد الله بعد التقوذ في نفسه سرا وهو كما في شرح المقدسي وفي الجرح عن القنية قال ابو يوسف ينبغي

للخطيب

للخطيب اذا صعد المنبر ان يتقوذ بالله في نفسه قبل الخطبة
واشنا عليه بنحانه باهواهله والشهادتان والصلوة على
النبي صلى الله عليه وسلم والعظة بالزجر عن المعاصي والتخويف
 والتخدير مما يوجب مقت الله وعقابه **والذكر** بما به النجا
 والفور في الحال والمال **وقراءة آية من القرآن** قال في المحيط يقرأ في
 الخطبة سورة من القرآن او آية فالأخبار قد تواترت ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن في خطبته لا يخلو عن سورة
 او آية من القرآن روي انه عليه السلام قرأ في خطبته واتقوا
 يوما ترجعون فيه الى الله وروى انه قرأ يا ايها الذين امنوا
 اتقوا الله وقولوا قولا سديدا وروى انه قرأ ونادوا يا
 مالك ليقتض علينا ربك وروى انه قرأ اذا زلزلت الارض
 زلزالها واذا قرأ سورة تامة يتقوذ ثم يسمي قبلها وان قرأ
 آية قال بعضهم يتقوذ ثم يسمي واكثرهم قالوا يتقوذ ولا يسمي
 ولقد تعارف الخطباء تلك التسمية لحيانا والانيان بالتقوذ
 على كل حال يقولون اعوذ بالله من الشيطان الرجيم واسئل للاختلا
 في القراءة في غير الخطبة اذا اراد ان يقرأ سورة يتقوذ ثم يسمي
 واذا اراد ان يقرأ آية هل يسمي فيه لاختلاف **وسن خطبتان**
 للتوارث الى وقتنا فان قيل لم لا يجب خطبتان بالسنة
 كما وجبت الفلحة بالسنة قلنا ان السنة غير قطعية الدلالة
 لتعارضها بخبر عثمان فلا يثبت بها الوجوب كما في المعراج **وسن**
الجلوس بين الخطبتين قال في المحيط يجلس جلسة خفيفة بينهما

وقال شمس الامة السرخسي اذا تمكن في موضع جلوسه واستنشق
كل عضو منه في موضعه قام من غير مكث ولبك وكان ابن ابي
ليلى يقول اذا امسك الارض موضع جلوسه ادى في مسنة قام
الى الخطبة الاخرى وفي السغيا في ظاهر الرواية مقلد ثلاث
ايات ومثله في التجنيس **سنة اعادة الجهر واعادة الشا**
واعادة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كايته تلك الاعاءة
في **ابتد الخطبة الثانية** للتوارث وينبغي ان تكون الخطبة
الثانية هكذا الجهر به بخلافه ولستغنيته الى اخره لان هذا هو
الثانية التي كان يخطب بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر
الخلفاء الراشدين والعلماء منسحقين بذلك جري التوارث
كذا في التجنيس والمزيد **سنة الدعاء** اي الخطبة الثانية
للمؤمنين والمؤمنات مكان الوعظ كما في المحيط والمحاور
بالاستغفار **لهم** الباء مفتوح مع اي يدعولهم بجر النعم ودفع
النقم والنصر على الاعداء والمعاذاة من الامراض والادواء
مع الاستغفار وليس ان **يسمع القوم الخطبة** ويجهروا في الثانية
دون الاولى كما في الترخائية عن النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يسمع لخوا
كذا في معراج الدراية **وسنة تخفيف الخطبتين** فبانه ما
نكونا بقدر سورة من طوال المفصل ويكره التطويل كذا في
معراج الدراية من غير قيد من وفي الترخائية عن المجة
يكره تطويل الخطبة في ايام الشتاء لان الايام قصيرة فلا
تستحب الخطبة الطويلة انتهى ولكن قال قبله ولا يطول الخطبة

قال

قال ابن مسعود رضي الله عنه طول الصلاة وتقصير الخطبة
من فقه الرجل انتهى والكلام الوجيز في مثل هذه الحالة
يبدطويلا لان المكان اعد للخطبة والوقت وقت الخطبة
والخطيب هيأ نفسه فاذا لم يذكر وان قل يكون خطبة
ولا يبعد ان يختلف الكلام باختلاف المحل كذا في معراج الدراية
ويكره ترك شي من السنن التي بينها واجب يعني يفترض
السعي اراد به الذهاب ماشيا بالسكينة والوقار لا لهولة
لانها تذهب بها المؤمن وانما ذكر بلفظ السعي لطائفة
الامر به في الآية وقد نفي عنه صلى الله عليه وسلم بقوله اذا قيمت
الصلاة فلا تأنوها وانتم تسعون وايتموها تمشون
وعليكم السكينة فمما ادر كنتم فضاوا وما فاتكم فأنتموا اخرجه
الستة واخرجه احمد وقال وما فاتكم فاقضوا انتهى ولا
باس بالركوب في الجمعة والعبد والمشي افضل في حق من
يقدر عليه وفي العود من الصلاة ومنهم من قال انه كالد
ومنهم من قال انه كالحرج الى سائر الجاهات وهو الاصح
فيذهب **للجمعة** مع السكينة **وجيب** بمعنى يفترض
ترك البيع وكذا كل شيء يودي الى الاشتغال عن السعي
اليها واما تقديم العشاء على العشاء فذلك لا مكان الجوع
بادا به بعده بخلاف الجمعة حتى كره له البيع حال المشي اليها
لاطلاق الامر بترك البيع كافي التبيين وفي السراج لا يكره
في تلك الحالة فيلزمه الذهاب وترك ما يشغله عنه

هاب

بالاذان الاول الواقع بعد الزوال في الاصح لحصول الاعلام به
 كما قال المحسن بن زياد لانه لو انتظر الاذان الذي عند المنبر
 يفوته اذا الستة وسماع الخطبة وربما نقوته الجمعة
 لبعده عن الجامع وهذا مختار شمس الائمة الشريفي وكان
 الطحاوي يقول المعتبر هو الاذان عند المنبر بعد خروج
 الامام فانه هو الاصل الذي كان للجمعة على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وكذلك في عهد ابي بكر وعمر رضي الله عنهما
 وهو اختيار شيخ الاسلام والاصح ان المعتبر في وجوب
 السعي وكرهه البيع هو الاذان الاول اذا كان بعد الزوال
 كما في الهلاية والفتاوية والاذان الاول زيد بن عثمان
 رضي الله عنه لما اكثر الناس فادن على دار في السوق لعثمان
 رضي الله عنه يقال لها دكوا الزورا ولم يذكره احد من المسلمين
 كما في فتح القدير والتمرية وقيل الزورا الصومعة وقيل
 اسم حجر كبير عند باب المسجد وقال الامام الاعظم ابو حنيفة
 رحمه الله **اذ اخرج الامام من الحجرة** اذا كان فيها او قام من
 محله في المسجد **الخطبة فلاحلاة ولا كلام** لان هذا نص
 النبي عليه السلام وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس بالكلام
 اذ اخرج قبل ان يخطب واذا نزل قبل ان يكبر واختلفا
 في جلوسه اذا سكنت فغندابي يوسف بياح له وعند محمد
 لا بياح له لقمان الكراهية للاخلا بغير الاستماع
 ولا استماع هنا بخلاف الصلاة لانها تمتد ولا يبي حنيفة

قوله

قوله عليه السلام اذ اخرج الامام فلاحلاة ولا كلام من غير
 فصل ولان الكلام قد يمتد فاشبه الصلاة كذا في التبيين
 والمراد المنع من صلاة النافلة واما الفايضة فتخوز وقت
 الخطبة من غير كراهية كما في النهاية وقوله صلى الله عليه وسلم
 اذ اخرج احدكم والخطيب يخطب فليركع ركعتين رواه مسلم
 بحول على ما تبين تخريم الكلام اي والصلاة كما في شرح المقدسي
 والطلق الكلام وفي المحيط يجوز على القوم التكلم وفي الحجة
 وان كان قليلا بما يشبه كلام الناس وما يشبه الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر واما امر الامام معروف ونهي فهو وعظ مفروض
 لا يقطع الخطبة معنى والمفروض على القوم الاستماع والا
 والكلام يفوت ذلك اي كلام كان وكذا في البدائع وفي فتح
 القدير يكره الخطيب ان يتكلم في حال الخطبة للاخلال
 بالنظم الا ان يكون امر معروف لقصة عمر مع عثمان رضي الله عنهما
 وهي معروفة انتهى قال شيخنا المقتدي رحمه الله
 رواه مسلم والخاري من حديث ابي هريرة رضي الله عنه
 بينما عمر رضي الله عنه يخطب اذ دخل عثمان بن عفان
 رضي الله عنه فناداه عمر اية ساعة هذه فقال اني شغلت
 فلم انقلب الى اهلي حتى سمعت التاذين فلم ازد على ان اتوضأ
 فقال والوضوء ايضا وقد علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يامر بالنقل انتهى كذا بخطه رحمه الله ومن العلماء من قال
 السكون على القوم كان لازما في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

نصات

لانه كان يرض عليهم في خطبته ما ينزل عليه من القرآن فكان يلزمهم
 السكوت والاستماع ليأخذوا ويقتبلوا منه فاما في زماننا
 فالسكوت غير لازم لانه قد يكون في القوم من هو اعلم من الامام
 واورع فلا يومر باستماع وعظ من هو دونهم من قال
 ما دام في حمد الله تعالى والشا عليه والوعظ فقليل الاستماع
 واذا اخذ في مدح الظلمة والدعا فلا بأس بالكلام وكانت
 الطحاوي رحمه الله يقول على القوم ان يستمعوا الى ما يبلغ الخطيب
 قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
 فحينئذ يجب عليهم ان يصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم
 وفي الجامع الحسامي يصلي السامع في نفسه ويحفي ومثله في قاي
 خان وفي لا وزجدي الاصح السكوت اذ قال الخطيب يا ايها
 الذين امنوا صلوا عليه وفي الحق ولو سكت فهو افضل تحفيقا
 للانصاف وفي المحيط والذي عليه عادة مشايخنا رحمهم الله
 ان القوم استماع الخطبة ثم اهلها الى اخرها وفتح القدر
 عن ابي يوسف ينبغي ان يصلي في نفسه على النبي صلى الله عليه وسلم
 لان ذلك مما لا يشغله عن سماع الخطبة فكان اجزا للفضيلتين
 وهو الصواب ويحلف في نفسه اذا عطس على الصحيح انتهى
 وفي التبايع يكره التسبيح وقراءة القرآن والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم والكتابة اذ كان يسمع الخطبة انتهى اي الا
 اذا اتى الخطيب قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه فيصلي
 سرا كما ذكرناه **تنبية** لمن كان بعيدا في المحيط اما من كان

تتميز بها بغير خطا ولا دواء

أحرارا

بعيدا

بعيدا من الامام لا يسمع ما يقول فلا رواية في هذا الفصل
 قال محمد بن سلمة يسكت وروي هذا عن ابي يوسف قال
 الكمال وهو اوجه انتهى وروي عن نصر بن يحيى ان كان
 بعيدا من الامام يقرأ القرآن وروي عنه انه كان يحرك
 شفتيه ويقرأ القرآن وروي حماد عن ابراهيم رحمه الله انه
 قال اني افرأجز ابن يوم الجمعة والامام يحط وفي الثانية
 ويكلم الناس في التسبيح والتهليل عند الخطبة قال بعضهم
 من كان بعيدا عن الامام ولا يسمع الخطبة يجوز له التسبيح
 والتهليل وجمعوا على ان من لا يسمع الخطبة لا يتكلم بكلام الناس
 اما قراءة القرآن والتسبيح والذكر والفقهاء قال بعضهم لا يستعمل
 بقراءة القرآن ويدكر اسم الله تعالى افضل قال بعضهم الانصاف
 افضل وفي الولولجية الناي عن الخطيب اذ كان بحيث
 لا يسمع الخطبة لا يقرأ القرآن بل يسكت هو المختار قال
 الكمال لانه قد يصل الى ان من يسمع فيشغله عن فهم ما سمع
 او عن السماع بخلاف النظر في الكتاب والكتابة انتهى وفي المحيط
 فاما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابته فمن
 اصحابنا رحمه الله من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به
 وكذا روي عن ابي يوسف وقال الحسن بن زياد ما دخل العراق
 احدا فقد من الحكم بن زهير وان الحكم كان يجلس مع ابي يوسف
 يوم الجمعة وينظر في كتابه ويصحح بالقلم وقت الخطبة انتهى
 قال شمس لا يمتد الحواشي رحمه الله وما هنا **فصل في**

الله

اختلاف المشايخ رحمهم الله ايضا في انه اذا لم يتكلم بلسانه
 ولكنه اشار براسه او بيده او بعينه ان راي منكر من انسان
 فاشار براسه هل يكره ذلك ام لا فمن اصحابنا رحمهم الله
 من كره ذلك وسوى بين الاشارة والتكلم باللسان
 والصحيح انه لا بأس به كذا في الفتح وفي التخصيص فانه روي
 عن عبد الله بن مسعود وانه سأل عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يوم الجمعة وهو يخطب فرفع عليه بالاشارة
 انتهى وقال شمس لا يكره وجه الله وما هنا **فصل في الخبر**
 وهو الذنوب من الامام اهواولي والنسابة عنه قال كثير من
 العلماء التساعدا ولي كذا لسمع ملح الظلمة ورجالهم
 والصحيح من الجواب من مشايخنا رحمهم الله ان الذنوب منه فضل
 وفي الدراية والاشارة ان يكره ويذنبون الامام ما امكن من
 غير ان يؤذي احد او به قال الشافعي رحمه الله لما روي انه عليه
 السلام قال من بكر واتكرو مشي ولم يركب ودنا ولم يبلغ
 كتب له بكل خطوة عمل سنة ابر قيامها وصيامها وقال
 عليه السلام اذا كان يوم الجمعة وقفتم الملايكة على باب
 المسجد فيكتبون الاول فالاول فمثل المجرى الميكر كممثل
 المهدى بذنة ثم الذي يليه كالمهدى بقرق ثم الذي يليه
 كالمهدى بجلعة ثم الذي يليه كالمهدى بنضة فاذا خرج
 الامام طوا وأصغفهم وحطسوا يستقون الذكر كذا في الروضة
 وجامع الكردري ولستحب ان يجلس في الصف الاول وتكلموا

في رواية في الحديث

في الشرف

في الصف الاول قيل هو خلف الامام في المقصورة وقيل مائتا
 يلي المقصورة وبه اخذ ابو الليث وفي قرأته الاكل هذا في
 حق العامة لانهم كانوا ممنوعين من دخول المقصورة
 اما في زماننا فلامنع في الصف الاول الذي يلي الامام
 واذا حضرو المسجد ملان ان كان لا يؤذي الناس ولا يظا
 ثوبا لا بأس به ويدنوا من الامام والا فلا يتخطوا **ولا يرد**
سلاما ولا يسمت عا لسا كذا قال محمد في الاصل ولم
 يذكر خلافا وروي محمد عن ابي يوسف في صلاة الاشرافهم
 يردون السلام ويشتمون العاطس فتبين ان ما في الاصل
 قول محمد رحمه الله تعالى والخلاف بين ابي يوسف ومحمد في هذا
 بناء على انه اذا لم يرد السلام في الحال هل يرد بعد ما فرغ
 الامام من الخطبة على قول محمد يرد وعلى قول ابي يوسف لا يرد
 وروي عن ابي حنيفة رحمه الله في غير رواية الاصول يرد
 بقلبه ولا يرد بلسانه ولم يذكر محمد في الاصل ان العاطس
 هل يجمل الله تعالى ذكر الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله
 انه يجمل في نفسه ولا يجهر به وهذا صحيح وعن محمد رحمه الله تعالى
 يجمل الله تعالى بقلبه ولا يجهر بكشفه وهو الصحيح كما تقدم
 وفي النصاب اذا شتم اورد السلام في نفسه جاز عليه
 القنوى وفي الكبرى الا صوب انه لا يجيب وبه يفتي
 وفي المحيط واذا فرغ من الخطبة يجمل الله تعالى بلسانه وهو
 كالوسع التدا وهو في الخلا يجب بقلبه واذا فرغ يجيب بلسانه

ولا يخطب في صلاة

ولا يخطب في صلاة ولا يجلس في الصف الاول

من قوله ولا يرد سلاما الى قوله اخر
 الشيخ اذا فرغ الامام فلا يخطب
 عليه بعد قوله كذا في التخصيص

وفي الجمعة كان ابو حنيفة رحمه الله يكره تسميت الفاطمي ورده
 السلام اذا خرج الامام فلا يقف عليه حتى يخرج من صلاته
 لما قدمناه وليس من ذلك ما لو خاف على انسان الوقوع في
 بئر ونحوه او غرقا يذهب عليه قانه يحذر لانه حق ادبي
 والانصاف حق الله فيقدم الادبي على غيره فان قيل لما
 في الحديث ان الدعاء مستحب وقت الاقامة في يوم الجمعة
 فكيف يسكت عند اب حنيفة قلنا يدعوه بقلبه لا بلسانه
 كافي التبرئة وكره الحائز الخطبة الاكل والشرب بل صرح
 الكمال بالحرمة فقال يحرم في الخطبة الكلام وان كان اسرا
 معروف او تسبحا والاكل والشرب والكتابة انتهى اي اذا كان
 الكاتب يسمع لما قدمناه عنه ان كتابته من لا يسمع الخطبة
 غير مستتعة وكره البعث والالتفات فيجئ في الحاضر وقت
 الخطبة ما يجئ في الصلاة كافي مجمع الروايات واذا احتج
 الرجل في حالة الخطبة لا بأس به لكن لا يضع جبينه على كتفه
 لانه السنة هي المواجهة ولانه يورث النوم كافي في التيسر
 ولا يسلم الخطيب على القوم اذا استوى على المنبر لانه يلجئ
 الى ما نزل عنه قال شيخ مشايخنا العلامة نور الدين الشيخ
 على المقدسي رحمه الله في شرحه نظر الكثرة اما الخطيب
 فيشترط ان يتأهل بتأهب للامامة في الجمعة والسنة
 الطاهرة والقيام واستقبال القوم ونزول الكلام واللام
 الى دخول في الصلاة كذا في المجتبى فساد كره الحادري ومن
 هذا

في الجمعة كان ابو حنيفة رحمه الله يكره تسميت الفاطمي ورده
 السلام اذا خرج الامام فلا يقف عليه حتى يخرج من صلاته
 لما قدمناه وليس من ذلك ما لو خاف على انسان الوقوع في
 بئر ونحوه او غرقا يذهب عليه قانه يحذر لانه حق ادبي
 والانصاف حق الله فيقدم الادبي على غيره فان قيل لما
 في الحديث ان الدعاء مستحب وقت الاقامة في يوم الجمعة
 فكيف يسكت عند اب حنيفة قلنا يدعوه بقلبه لا بلسانه
 كافي التبرئة وكره الحائز الخطبة الاكل والشرب بل صرح
 الكمال بالحرمة فقال يحرم في الخطبة الكلام وان كان اسرا
 معروف او تسبحا والاكل والشرب والكتابة انتهى اي اذا كان
 الكاتب يسمع لما قدمناه عنه ان كتابته من لا يسمع الخطبة
 غير مستتعة وكره البعث والالتفات فيجئ في الحاضر وقت
 الخطبة ما يجئ في الصلاة كافي مجمع الروايات واذا احتج
 الرجل في حالة الخطبة لا بأس به لكن لا يضع جبينه على كتفه
 لانه السنة هي المواجهة ولانه يورث النوم كافي في التيسر
 ولا يسلم الخطيب على القوم اذا استوى على المنبر لانه يلجئ
 الى ما نزل عنه قال شيخ مشايخنا العلامة نور الدين الشيخ
 على المقدسي رحمه الله في شرحه نظر الكثرة اما الخطيب
 فيشترط ان يتأهل بتأهب للامامة في الجمعة والسنة
 الطاهرة والقيام واستقبال القوم ونزول الكلام واللام
 الى دخول في الصلاة كذا في المجتبى فساد كره الحادري ومن
 هذا

خلاخذه من انه يسلم اذا صعد وقبل غير مقبول انتهى قلت
 وقد نقل في الدراية كلام المجتبى الى ان قال وترك السلام من
 خروجه الى دخوله في الصلاة وترك الكلام وبه قال مالك
 وقال الشافعي واحمد اذا صعد المنبر السنة ان يسلم على القوم
 اذا قابلهم بوجهه كذا روي بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم والجمعة
 عليه قوله عليه السلام اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام
 وما رواه يحتمل ان يكون قبل هذا القول مع ان النبي صلى الله عليه وسلم ليس
 يتقوى به قال عبد الحق في الاحكام الكبرى هو من سئل وليس بحجة
 عنده وان اسنده احمد من حديث عبد الله بن لعينة وهو معروف
 في الضعفاء فلا يحتج به انتهى وكره لمن يحث عليه الجمعة الخروج من المص
 يوم الجمعة بعد النداء اي الاذان الاول وقيل المعتبر الثاني
 ما لم يصل الجمعة لانه شمله الامر بالسعي الى الجمعة ولم يصح
 مسافرا قبل الخروج ولا منفصلا عن المصروا اذا خرج قبل
 الزوال فلا بأس به بالخلاف كافي الترخائية وكذا بعد فراغ
 الجمعة وان لم يذكرها ومن الجمعة عليه كبريى ومسافر ورقيق
 وامرأة واعمي ومفقدا ان اهلها عن فرض الوقت لان
 السقوط تخفيفا للعذر فاذا اخلد ما لم يكلف به وهو الجمعة
 جاز عن فرض الوقت وهو لظهر كالمسافر اذا اصام وكلام
 الشراح يدل على ان افضل يوم الجمعة لقولهم ان الظهر لهم
 يوم الجمعة رخصة فدل على ان الغزمية صلاة الجمعة وليست ثني
 منهم الملة لانها ممنوعة عن حضور الجماعات ومن لا غدر له

٣٤٩

يمنعه عن حضور الجمعة **لو صلى الظهر قبلها** أي قبل صلاة الجمعة
انقضى ظهره لوجود وقت أصل الفرض وهو الظهر فيحق الكفاة
إلا أنه لما كان ما موراً باسقاطه بالجمعة **هو** عليه فقل الأصل
وكان انعقاده موقوفاً **فإن سعى** أي مشى لا مسرعاً إليها أي إلى الجمعة
وكان الإمام فيها أي صلاة الجمعة لم يتمها إذ ذاك أو أتمت بعد
ما سعى إليها **بطل ظهره** أي بطل وصفه وصار نفلاً وكذلك حكم المحدث
لو صلى الظهر سعى إلى الجمعة بطل ظهره **وإن لم يركعها** وهذا
عند أبي حنيفة على نفي الحج بالحنين وهو الأصح والمعتبر في السعي
الانقضاء عن داره فلا يبطل ظهره قبله على المختار ووقيل إذا
خطأ خطوتين في البيت الواسع يبطل ولا يبطل إذا كان السعي
مقارناً للفرار منها أو بعده أو لم تقم الجمعة أصلاً وقال لا يبطل
ظهره حتى يدخل مع القوم وفي رواية حتى يتمها حتى لو أفسدها
بعد ما شرع فيها لا يبطل ظهره على هذه الرواية لهما أن السعي إلى
الجمعة دون الظهر فلا يبطل به الظهر والجمعة فوقه فيبطل بها
ولا يبيح حنيفة رحمه الله أن السعي إلى الجمعة من خصايصها فصار
الاشتغال به كالاشتغال بركن من أركانها يجامع الاختصاص
فيؤثر في ارتفاع الظاهر احتياطاً إذا لا قوى محتاطاً لا ثباته
ما لا يحتاط لا ثبات الأصغف ولو صلى مسافراً الظهر أمماً
لم حضر الجمعة فصلاًها في فرضه وجازت صلاة أولئك
ولو قدمه الإمام لسبق حدثت جازت صلاة القوم لأن ظهره
ارتفع في حقه دون أولئك الذين صلى بهم قبل دخوله المص

وصار

نصار في حق الفريق الثاني كأنه لم يصل الظهر من
التيبين والعناية وفق القدير والتزخاينة عن جامع
الجوامع والتجنييس **وكره للمقدور** كريض ورفيق ومسا
والمسجون إذا **الظهر جماعة في المصير يومه** أي الجمعة يروى
ذلك عن علي رضي الله عنه ولأن في إذا الظهر جماعة قبل
الجمعة وبعدها بقليل الجماعة في الجامع لأنه يقتضي به
غيره وفيه معارضة على وجه المخالفة وفيه صورة أعز
عن السعي إلى الجمعة وإن لم يكن مكلفاً بها بخلاف أهل السوا
لأنه لا جمعة هناك فلا يقضى إلى التسهيل ولا إلى المعارضة
وإنما أورد المسجون بالذكر وإن شمله المحدث لأنه ربما
لا يتوهم الكراهة بنفسه من الخروج للجمعة إذا كان مظلوماً
لأنه يمكنه الاستعانة والخروج وإن كان ظالمًا فعليه رضا
الحضور وحضور الجمعة كذا قال الزهري ولا يخفى ما فيه ويكره
للمحدث وصلاة الظهر منفردة قبل صلاة الجمعة في الصحيح
ويستحب له تأخيرها عنها **ومن أدركها أي الجمعة في الشهد**
أو في سجود الشهد أو تشهد الجمعة لما روي من قوله صلى الله
عليه وسلم إذا أتممت الصلاة فلا تنزهوا رانتم تسعون فما أدركتم
فصلوا أو ما فاتكم فاقضوا فامر صلى الله عليه وسلم بقضاء ما فاتة
وهو الذي صلاه الإمام قبل الافتداء به لأصله لغيره
وهذا عندنا وقال محمد إن أدركه في الركعة الثانية ولو
قبل الرفع من الركوع أتم الجمعة ولا أتم ظهره أو في العيدين أتمها

قاً

كافي الفتح والفتح لم يصمد كما للعيد عند محمد ثم انه يختار
في قصص ما فاتته ان شاجر وان شاسر **تمت** قدما
انه ليس الغسل لصلاة الجمعة وقال في الترخاينة لو
اغتسل من لاجمة عليه لا ينال الثواب انتهى يعني اذا لم
يغسل به الجمعة وفي الذرية يستحب لمن حضر الجمعة ان
يغتسل ويدهن ويمس طيبا ان وجده ويلبس احسن ثيابه
ان كان له قال عليه السلام لا يغتسل رجل يوم الجمعة
ويظهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه ويمس من
طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له
ثم ينكح اذا تكلم الخطيب الاغزله ما بينه وبين الجمعة
الاخري رواه البخاري وفي جامع الجوامع ويقص السارب
ويقلم الاظفار وفي الحجة يكره ذلك قبل الصلاة جعلها
كالج وفي الاخبار من قلم ظفارة يوم الجمعة اعاده الله تعالى
من الشوا الى الجمعة القابلة وثلاثة ايام ويستحب لبس
الثياب البيض لما روي ابن عباس انه عليه السلام قال
البسوا من ثيابكم البياض فانها من احسن ثيابكم وكره من
الشافعية الغزالي وابوطالب المكي لبس السواد وخالفها
الماوردي في الحاوي لما انه عليه السلام خطب وعليه عمامة
سود او على على وابن عمر عمامة سود ايوم قتل عثمان واحل
بنو العباس لبس السواد شعارا لهم لان الراية التي عقدت
للعباس يوم الفتح ويوم خيبر كانت سودا وعن ابن عباس

في يوم الفتح وعليه
عمامة سودا

عن النبي

عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة يعصمهم الله من عذاب القبر
المؤذن والشميد والمتوفى ليلة الجمعة وقال ابو الميمون
في اصوله قال اهل السنة والجماعة عذاب القبر وسؤال
منكر ونكير حق لكن اذا كان كافرا فلا بد له يدوم في القبر
الي يوم القيامة ويرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وشهر
رمضان لحرقمة النبي صلى الله عليه وسلم ثم المومن على ضربين
ان كان مطيعا لا يكون له عذاب القبر ويكون له ضغطة
فيجد هول ذلك وخوفه لما انه كان يتنعم بنعمة الله تعالى
ولم يشكر النعمة وان كان عاصيا يكون له عذاب وضغطة
القبر لكن يقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلة الجمعة ولا
يعود العذاب الي يوم القيامة وان مات يوم الجمعة اول ليلة
الجمعة يكون له العذاب ساعة واحدة وضغطة ثم ينقطع
عنه العذاب ولا يعود الي يوم القيامة من جمع الروايات
والترخاينة **باب** في ليلة **احكام العيدين**
من الصلاة وغيرها سمي يوم العيد به لان الله تعالى غوايد
الاحسان الى عباده دينية ودنياوية اولانه يعود ويكرر
وحيث تعد اعواد لان اصله الواو وجمع بالياء للزومها في الواحد
اول الفرق بينه وبين عود الخسبة اذ يجمع على عيدان وعود الطر
على اعواد وكانت صلاة عيد الفطر في السنة الاولى من الهجرة
روي ابو داود عن انس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال ما هذان اليومان

قيل كنا نلعب فيهما في الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان الله قد ابدا لكم بهما خيرا من يوم الاضي ويوم الفطر
صلاة العيدين واجبة نص على الوجوب لانه ورد نصا عن
 ابي حنيفة في رواية وهي على **الاصح** رواية ودراية وبه قال
 الاكثر ونسبتهما في الجامع الصغير سنة لانه ثبت الوجوب
 بها لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة العيدين من غير
 ترك كما في القح فثبت **على من يجب عليه الجمعة بشرائطها**
 وقد علمنا فلا بد من شرائط الوجوب جميعها وشرائط الصحة
سوي الخطبة لانها لما اخرجت عن الصلاة لم تكن شرطا لها
 فثبتت وغطاها في سائر الاوقات فكانت الخطبة سنة
فمن صلى صلاة العيدين بدونها اي الخطبة لكن مع الاساءة
 لترك السنة كما يكون مسيئا **لو قدمت الخطبة على صلاة العيد**
 لمخالفته النبي صلى الله عليه وسلم **ونذير** اي استحب لمصلي العيد
 في يوم الفطر ثلاثة عشر شيئا **ان ياكل** بعد الفجر قبل ذهابه
 للمصلي شيئا حلوا كالمسكر ونذير **ان يكون المأكول تمرا وان**
 يكون عدده **وترا** كالثلاث لما روي البخاري عن انس قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يند ويوم الفطر حتى ياكل تمرات
 وياكلهن وترا وبه يتحقق معنى الاسم ومبادرة امتثال
 الامر كذا في الاختيار ولو لم ياكل قبلها الا ياغم ولو لم ياكل
 في يومه ذلك رُمي بقاء كذا في الدراية **ونذير** اي سن
 ان يغتسل وقد مضى انه للصلاة لما روي ابن ماجة كالت

رسول الله

رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة
ونسأله لانه مندوب اليه في سائر الصلوات وأعمر الحالات
ويطيب لانه عليه السلام كان يطيب يوم العيد ولو من طيب
 اهله كذا في الاختيار **ويلبس لحسن ثيابه** التي يبلغ لبسها
 للرجال ومن السنة لبس البيض وكان للنبي صلى الله عليه وسلم
 جبة فنك يلبسها في الجمع والاعياد كذا في الاختيار وفي الهلا
 جبة فنك اوصوف انتهى والفنك حيوان يشبه الثعلب
ويودي صدقة الفطران **وحبت عليه** الحديث ابن عمر انه قال
 امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بركاة الفطر ان يوفي بها
 قبل خروج الناس الى الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم من
 اذا هاقبل الصلاة في ركعة مقبولة ومن اداها بعد
 الصلاة في صدقة من الصدقات كافي المتبين **ويظهر**
الفجر بطاعة الله وشكر نعمته ويحتمر فيه لما روي ان من
 كان لا يحتمر من الصلاة رضى الله عنهم في سائر الايام يحتمر
 يوم العيد كذا في الدراية **ويظهر البشاشة** في وجهه كل من
 يتلقاه من المؤمنين وكثرة الصدقة النافلة **حسبها**
 زيادة عن المعتاد له **والتيكبر** وهو سرعة الانتباه
 اول الوقت او قبله لاداء العبادة بنشاط **والابتكار** وهو
 المبادرة الى المصلي لينال فضيلته وفضل الصنف الاول
وصلاة الصبح في مسجد حبه لقضا حقه ويتحضر ذهابه
 لعبادة مخصوصة اهتماما بشايقا وفي قوله **لم يوجه** الي

فت

المصلي إشارة الى تقديم ما ذكرناه على الذهاب الى المصلي
ما شيا يسكون وسكينة ووقار وعض بصر عما لا يتبع
 ان يبصر روي انه عليه السلام كان يخرج ما شيا وعن علي
 رضي الله عنه انه خرج الى المصلي ما شيا وراحته تقاد الى جنبه
 وكان عليه السلام يقول عند خروجه اللهم اني خرجت اليك
 مخرج العبد للذليل كذا في معراج الدراية وفي البرهان روي
 ان عليا رضي الله عنه لما قدم الكوفة استخلف من يصلي
 بالضعفة صلاة العبد في الجامع وخرج الى الجبانة مع خمسين
 شيخا يمشي ويمشون انتهى وهذا يخالف ما قاله بعض المشايخ
 الا فضل المشايخ الركوب وللشبان المشي **مكبرا سرا** عند اتي شئ
 لقوله تعالى واذكر ربك في نفسك الآية وقال عليه السلام خير
 الذكر الخفي وخير الرزق ما يكفي ولان الاصل في الشنا الاخفا لا
 مخصصة الشئ كيوم الاضحي وعندهما يسكن ان يكبر جهرا وهو
 رواية عن الامام وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير وهو مروي
 عن علي رضي الله عنهم **ويقطع** اي التكرار **انتهى الى المصلي**
 في رواية جزم بها في الدراية فقال وعندنا اذا بلغ المصلي قطع
 وفي رواية اذا افتتح الصلاة كذا في الكافي انتهى وعليه عمل الناس
 كذا في شرح المقدسي انتهى وفي التنزيانية عن الحجة قال ابو جعفر
 وبه نأخذ انتهى **ويرجع من طريق اخر** كثيرا للشهود كفتله
 صلى الله عليه وسلم لما في سنن ابي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اخذ يوم العبد في طريق ثم رجع في طريق اخر كذا في البرهان

ويكره

ويكره التقل قبل صلاة العيد في المصلي اتفاقا وفي البيت
 عند عامة من كافي التبيين وهو الاصح كافي الجرم غاية البيان
 لقول ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خرج فصلى يوم العيد لم يصلي فطمأونا ولا بعدا متفق عليه
ويكره التقل بعدها اي بعد صلاة العيد في المصلي فقط
 فلا يكره في البيت **على اختيار الجمهور** لقول ابي سعيد الخدري
 رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل
 العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين رواه ابن ماجه
 كذا في البرهان وقال قاضي خال وله ان يتطوع بعدها اربع
 ركعات ومثله في التحفة اطلقا له جواز التقل في الجبانة
 بعد الصلاة من غير كراهة ومن غير ذكر استحباب وفي الزاد
 والخلاصة يستحب ان يصلي بعد صلاة العبد اربع ركعات
 الحديث علي رضي الله عنه انه عليه السلام قال من صلى بعد
 العبد اربع ركعات كتب الله له بكل نبت نبت وبكل ورقة
 حسنة كذا في معراج الدراية **وابتدأ وقت صلاة العبد**
من ارتفاع الشمس قد روي او روي حتى تبيض للمني عن
 الصلاة وقت الطلوع الى ان تبيض ولانه كان صلى الله
 عليه وسلم يصلي العبد حين ترتفع الشمس قيد رمح او حين
 كذا في التبيين فلو صلوا قبل ارتفاعها لا تكون صلاة عبد
 بل نفل محرما ويستحب ان يكون خرج الامام بعد الارترفاع
 قد روي حتى لا يجتأج الى انتظار القوم كافي الجرم وقت

متابعته لانه بعد ما يحطون بيقين لمجاوزته ما ورد به الاثنا
واذا كان مسوقا يكبر فيما فاتة بقوله اياح واذا سبق بركعة
يبتدي في قضائها بالقراءة ثم يكبر لانه لو لم يكبر والتكبير والي
بين التكبيرات ولم يقل به احد من الصحابة فيوافق رأي الامام
علي بن ابي طالب رضي الله عنه فكان اولى وهو تخصيص لقولهم
المسبوق يقضي اول صلاته في حق الاذكار وان اذرك الامام
راكعا العزم قايما وكبر تكبيرات الروايد قايما ايضا ان
امن قوت الركعة بمشاركته الامام في الركوع والايكبر
للأحرار قايما ثم يركع مشاركا للامام في الركوع ويكبر للروايد
مخفيا بل ارفع يده لان الفاتية من الذكر يقضى قبل فراغ
الامام بخلاف الفعل والرفع حينئذ سنة في غير محله ويفوت
السنة التي في محلها وهي وضع اليدين على الركبتين وان رفع
الامام رأسه سقط عن المقتدي ما بقي من التكبيرات
لانه ان اتى به في الركوع لم يترك المتابعة المفروضة للموا
وان اذركه بعد رفع رأسه قايما لا ياتي بالتكبير لانه يقضى
الركعة بعد تكبيراتها كما في الفتح **ثم يجتنب** الامام بعد الصلاة
خطبتين اقتدا بمقل النبي صلى الله عليه وسلم **يَعْلَمُ فِيهِمَا الْحُكْمُ**
صدق الفطر لان الخطبة شرعت لاجله فيذكر من تجب عليه
ولمن تجب وممن تجب ومقلد الواسع وقت الوجوب وجلس
بين الخطبتين جلوس خفيفة ويكبر في خطبة العيدين وليس
لذلك عدد في ظاهر الرواية لكن لا ينبغي ان يكون أكثر الخطبة

البكر

التكبير ويكبر في خطبة عيد الاضحى اكثر مما يكبر في خطبة الفطر
كما في قاضي خان وقال في البحر عن المجتبي بيضا بالتحديد في خطبة
الجمعة والاستسقاء والنكاح ويبدأ بالتكبيرات في خطبة العيدين
ويستحب ان يفتتح الاولي بنسج تكبيرات تترى والثانية بسبع
قال عبد الله بن مسعود هو السنة ويكبر قبل ان يتزل من
المنبر اربع عشرة تكبيرة انتهى وفي الترمذانية عن الحجة اذ اكبر
الامام في الخطبة يكبر القوم معه واذا صلى على النبي صلى الله
عليه وسلم يصلي الناس في انفسهم امثال الامم وسنة الانصاف
انتهى **ومن فاته الصلاة** فلم يدركها مع الامام **لا يفتنيها**
لانها لم تعرف قرينة الا بشرائط لا تتم بدون الامام الاعظم
او ما مورده وكذا الواضحة وقرع الامام منها لا يمكن التقضا
لقوات الشرط وقال قاضي خان ومن لم يذكر الامام ان شا
انصرف الى بيته وان شاعلى ولم ينصرف والاقتضات
يصلي اربعا فتكون له صلاة الضحى لما روي عن ابن مسعود
رضي الله عنه انه قال من فاتته صلاة العبد صلى اربع ركعات
يقول في الاولي سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية والشمس
وضحاها وفي الثالثة والليل اذا بعثي وفي الرابعة والضحى
وروي في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلا جبيلا وثوبا
جزىلا **وتؤخر صلاة عيد الفطر بعد** كان عمر الملال وشهدوا
به بعد الزوال وصلوها في غيم فظهر انها كانت بعد الزوال
فتؤخر الى الغد فقط لان الاصل فيها ان لا تقضى كالجمعة

يستنتج

بلغ نقالة

الا ان تركناه بما روينا من انه عليه السلام اخرها الى المغد
 بعد الجواز لا لنفي كراهته الفعل فقط فلا تنفع اذا خرت
 الى الغد بلا غدره كافي للتيين **ولحكماء عيد الاضحي كالقمر**
وقد علمتها لكنه في الاضحي يؤخر الاكل عن الصلاة استحبابا
 لما روي انه عليه السلام كان لا يطعم في يوم الاضحي حتى يرجع
 فياكل من اضحيته وقيل هذا في حق من يصح لياكل من اضحيته
 او لا اما في حق غيره فلا ثم قيل الاكل قبل الصلاة مكروه
 والمختار انه ليس بمكروه لكن يستحب تركه **ويكبر في الطريق**
 ذاهبا الى المصلى تكبيرا **اجسوا** استحبابا كما فعل النبي صلى الله
 عليه وسلم كذا في الاختيار **ويعلم الاضحية** فيبين من تحب عليه
 ومم تحب ورسن الواجب ووقت ذبحه والذاب وحكم اكله
 والنصدق والهدية والاحتار منه **ويعلم تكبيرات**
التشريق في الخطبة لان الخطبة شرعت لتعليم احكام الوقت
 فيبين الاحكام في الخطبة لجواز ان لا يعلمها بعض الحاضرين
 وقال الشيخ زين في الجري يفي الخطيب ان يعلمهم الاحكام
 في الجمعة التي يليها العيد لياتوا بها في محالها لان بقضاها
 يتقدم الخطبة فلا يفيد ذكره فيها الآن قال ولم يره منقولا
 والعلم امانة في عنق العلماء انتهى **وتؤخر صلاة عيد الاضحي**
بلا كراهة بعد الى ثلاثة ايام ومع الكراهة بدونه
 لخالفه الماثور بلا مانع ولا يجوز بعد لزوال من اليوم
 الثالث لا تقا لا تقضى وانما جازت في الايام الثلاثة

ولم يرو انه اخرها الى الغد
 في علم الاصل وقد بال غدا لعذرهم

لأنها

لانها موقفة بوقت الاضحية لكن فيما بين ارتفاع
 الشمس الى ما قبل الزوال منها **والترفيف** يحث للمعاش
 للاعلام والتطيب من العرق وهو الرخ وانشاد الضالة
 والوقوف بعرفات والنشبة بالهل الموقوف وهو المراد
 هنا فيجتمعون في مكان يوم عرفة وهو ليس بشي معتبر
 فهو غير مشنون وغير مستحب وسئل الامام مالك عن ذلك
 فقال وانما مفاتيح هذه الاشياء البدع كذا في الدراية
 وقال الكمال والاولى الكراهة لان الوقوف عهد قرينة
 في مكان مخصوص فلا يكون قرينة في غير انتهى وفي الدرر
 والغرا الصحيح الكراهة ولا يجوز الاختراع في الدين كذا في
 الكافي وفي المنع منه حسم لمفسدة اعتقادية تتوقع من
 العوام ونفس الموقوف وكشف الروس يستلزم التشبه
 وان لم يقصد ويحمل ما ذكره في الكافي بقوله وعن ابي حنيفة
 انه ليس بسنة وانما هو حدث احدثه الناس فمن فعله
 جاز انتهى على كونه بلا وقوف وكشف الروس قال الكمال
 انتهى هذا ولا يخفى ما في اجتماع نساء هذا الزمن مع الرجال
 والاحداث ورعاع العامة وغيرهم من الشدة والباس
 والفتنة وحسم ذلك واجب **ويجب تكبير التشريق**
 في اختيار اكثر لقوله تعالى **واذكروا الله في ايام معدود**
من بعد صلاة فجر عرفة الى عقب عصر العيد وياتي به مرة
 بشرط ان يكون **فوز كل صلاة فرض** شمل الجمعة وخرج

ذات

النفل والوتر وصلاة الحنابلة والعيد اذ كان ذلك الفرض
أدب أي صلى ولو كان قضا من فرض هذه المدة فيها وهي
 الثمانية **بجاعة** خرج به المنفرد لما عن ابن مسعود رضي الله
 عنه ليس التكبير أيام التشريق على الواحد والاثنتين التكبير
 على من صلى جماعة رواه حرب وابوبكر بن عبد العزيز بإسنادهما
 وروي أحمد بن حنبل عنه عن ابن عمر أنه اذ صلى وحده في أيام التشريق
 لم يكبر كذا بخط شيخ الإسلام المقدسي **سبعة** خرج به جماعة
 النساء وقوله **على الإمام** إلى آخره متعلق بـ **مقتضى** خرج به
 المسافر فلا بد من الإقامة **مصر** احتزبه عن المقم فيها
ويجب التكبير على من اقتل به أي بالإمام المقتول **لو كان**
المقتدى مسافرا أو رقيقا أو انثى تبع للإمام والمرأة
 تخفف صوتها دون الرجال لأنه غيرة وعلى المسبوق التكبير
 لأنه مقتدى تحريمه فيكبر بعد فراغه ولو تابع الإمام ناسيا لم
 تقصد صلاته وفي التلبية تقصد ويبدا المحرم بالتكبير
 ثم بالتلبية كذا في فتح القدير وإذا ترك الإمام التكبير
 يكبر المقتدى لأنه يؤدي في أثر الصلاة لا في نفسها ولكن
 ينتظر الإمام حتى يأتي الإمام بشئ يقطع التكبير وهو ما
 يمنع البناء بالخروج من المسجد والحديث كالحديث والفتنة
 والكلام ولو سواها فاذن الإمام ذلك كبر المقتدى
 كما في التبيين وغيره وفي الترخاينة عن الخلاصة الإمام
 إذا حدث بعد السلام قبل التكبير الأصح أنه يكبر ولا

يلزمه

يلزمه الطهارة انتهى وقال الزيلعي وإن سبته الحدث قبل أن يكبر
 نوضا وكبر على الصحيح انتهى وقال الأمام الشيخ الأصح عندي أنه
 يكبر ولا يخرج من المسجد للطهارة لأن التكبير لما لم ينتقل إلى الطهارة
 كان خروجه مع عدم الحاجة قاطعا لفور الصلاة فلا يمكنه التكبير
 بعد ذلك فيكبر للحال جزمًا كذا في البحر عن البدائع وذلك عند
الحنيفة رحمه الله لا شر على رضي الله عنه ولما عن ابن مسعود
 وابن عمر رضي الله عنهم والإجماع منقذ على الأقل فكان الأخط
 الأخذ بالأقل كذا في الدرر من جامع الكردري **وقال** أي أبو بوب
 ومحمد رحمهما الله تعالى **يجب** التكبير **فوز كل فرض على من صلاة**
ولو كان منفردا أو مسافرا أو قرويا لأنه تتبع للمكتوبة
 من فجر عرفة إلى عقب عصر اليوم الخامس من يوم عرفة
 فيكون إلى آخر أيام التشريق **وبه** أي بقولها **يُفعل** وعليه الفتوى
 أنه لا احتياط لأن الأتيان بما ليس عليه أولى من ترك ما
 عليه فيكون الأخذ بالاحتياط أولى لأنه قال تعالى وأذكروا
 الله في أيام معدودات وقال في موضع آخر ويذكروا اسم الله في
 أيام معلومات المعلومات أيام العشر من ذي الحجة والمعدودات
 أيام التشريق وقيل للمعلومات أيام النحر والمعدودات أيام
 التشريق وسميت معدودات لقلة ما وهكذا روي عن أبي ثور
 أنه قال اليوم الأول من المعلومات واليوم الثاني والأرسلان
 من المعلومات والمعدودات فلما أمر الله تعالى بالذكر في هذه
 الأيام ولم يحدد ذكر أسوي التكبيرات فوجب كذا في جامع الإسيحي

وفيه وفي التحرير والخلاصة والمجتبى وفتاوى العتباتي والفتوي
على قولهما وعليه عمل الامصار في اغلب الاعصار كذا في معراج
الدراية وفي السراج الوهاج والوجهة وفي مجمع الروايات قال
الزاهدي والفتوى والعمل في عمارة الامصار على قولهما
تنبيه قال في الدراية والمستصفي هذه الاضافة في تكبير
التشريق انما تستقيم على قولهما لان بعض التكيلات تقع في
ايام التشريق عندهما وعلى قول الحنفية لا يقع شيء من التكبير
فيها فلا يستقيم الاضافة لكن اذني الملايسة كاف للاضافة
وقيل التشريق اسم لصلاة العيد لانها تؤدي عند اشراق
الشمس وارتفاعها وقيل التشريق عبارة عن هذه الايام
لما فيها من تشريق الحوم الاضاحي فعلى هذا من تستقيم الاضافة
على قوله انتهى وقال لكمال الاضافة بيانية اي التكبير الذي
هو التشريق فان التكبير لا يسمى تشريقا الا اذا كان بتلك
الالفاظ في شيء من الايام المخصوصة ونوحيند منتقز
على قول الكل وفي الكافي والدراية ما يقتضي عدم صحة
الاضافة الثانية التي هي على معنى التكبير لانه ذكر في جواب
الاعتراض على الاستدلال بالحنيفة في اشتراطه المص
للتكبير بالانرا الذي هو لاجمعة ولا تشريق ولا اضحى الا في
مصر جامع بان هذا الدليل يستلزم ان الاضافة في تكبير
التشريق معناها تكبير التكبير فلا تضع الاضافة وذلك انه
قال لا يصلح الدليل ما مضى قال الخليل بن احمد التشريق

التكبير

التكبير وان كان مشتركا بينه وبين تقديد اللحم والقيام
في المشرقة كما نقله صاحب الصحاح وغيره لكن هذا ان
المعنيين غير مختصين بالامصار بل اجماع فتعين الاول
الذي هو التكبير نفسيرا لقوله في الاثر ولا تشريق اي لا تكبير
وان لم يتعين هذا التفسير يستلزم التكرار والاصل عدمه
انتهى فانستلزم تفسير التشريق بالتكبير ان تكون الاضافة
في قولنا تكبير التشريق تكبير التكبير فلم يصح قال لكمال لكن
الحق صحتها على اعتبار اضافة الخاص الى العام مثل مسجد
الجامع وحركة الاعراب فيجب اعتبارها كذلك تصحح للاضاح
فلا يلزم ما قيل ان الاضافة على قولهما لان شيئا من التكبير
لا يقع في ايام التشريق عند الحنفية او على قول الكل باعتبار
القرب وايضا انما يلزم هذا الذي قد قيل لو اضيف التكبير
الى ايام التشريق وقد اضيف الى التشريق نفسه فلا يصح ما
قيل الا اذا اريد بالتشريق ايام التشريق او قدرت الايام
مقحمة بين المتضايين ولا داعي اليه فتعين ما ذكرنا انما
اضافة خاص الى عام انتهى **ولا بأس بالتكبير عقب صلاة العيد**
قال في مبسوط ابي الليث لا بأس به لان المسلمين توارثوا هكذا
وذكر الزاهدي البخاريون يكبرون عقب العيد لانه يودي
بجمع كالجمعة وفي الظهيرية عن الفقيه الجعفي سمعت ابا الحسن
كانوا يرون التكبير في الاسواق ايام العشر كذا في البحر شرح المقد
وفي التمرية عن مجمع التقاريق قيل لا يحنيفة ينبغي لاهل الكوفة

وغيرها ان يكبروا ايام التشريق في الاسواق والمساجد قال
 نعم وذكر ابو الليث وكان ابراهيم بن يوسف يفتي بالتكبير
 في الاسواق ايام العشر قال المحدث واني فعندي انه لا ينبغي
 ان يمنع العامة من ذلك لقلة رغبتهم في الخير وبه نلخذ كذا في
 المجتبى والتكبير ان يقول الله اكبر الله اكبر فاما مرتان لا اله الا
 الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد لما قال في الدرر اية عن
 ابن عمر رضي الله عنهما انه عليه السلام قال افضل ما قلت
 وقالت الانبياء قبلي يوم عرفة الله اكبر الله اكبر لا اله الا
 الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وعن جابر انه صلى الفجر
 يوم عرفة وكبر هكذا وفي مجمع الروايات روى انه عليه السلام
 صلى صلاة الغداة يوم عرفة ثم اقبل على اصحابه بوجه
 فقال خير ما قلنا وقالت الانبياء قبلنا في يومنا هذا
 الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد
 انتهى وفي الصلاة هذا هو المأثور عن الخليل قيل اصل ذلك
 ما روي ان جبريل لما جاء بالقرآن خاف الجملة على ابراهيم
 فقال الله اكبر الله اكبر فلما رآه ابراهيم قال لا اله الا الله
 والله اكبر فلما علم اسماعيل بالقد اقال الله اكبر والله الحمد
 فبقى في الاخيرين لما سنة او واجبا كذا في العناية وقال الكمال
 قوله في الهداية وهو مأثور عن الخليل لم يثبت عند اهل الحديث
 ذلك وقد تقدم ما ثور عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما
 كانا يقولان ذلك عند ابن ابي شيبه وسند جيد ثم عمم

عن

عن الصحابة وقال كانوا يكبرون يوم عرفة واحد منهم مستقبل
 القبلة في دبر الصلاة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
 اكبر الله اكبر والله الحمد ومن جعل التكبيرات ثلثا في الاول
 لا ثبت له انتهى وقال في مجمع الروايات ويزيد على هذا
 ان شاؤوا يقول الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله
 بكرة واصيلا لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده
 وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه
 مخلصين له الدين وكوثر الكافرون اللهم صل على محمد
 وعلى محمد وعلى اصحاب محمد وعلى اولاد محمد وسلم تسليما انتهى
باب ^{بلغ قراءة} صلاة الكسوف والخسوف والاقراء
 الاضافة على نوعين اضافة تعريف واضافة تقييد فكما كانت
 الماهية كاملة فيه تكون اضافة التعريف وما كانت
 ماهيته ناقصة فاضافته للتقييد نظيرا لاول ما السير
 وصلاة الكسوف ونظير الثاني ما البا قلا وصلاة الجنازة كذا
 في مجمع الروايات وهو من قبيل اضافة الشيء الى سببه لان سببها
 الكسوف وهي سنة واختار في الاسرار وجوبها للامر في قوله عليه
 السلام اذا رايتهم شيئا من هذه فارقوا الى الصلاة والظاهر
 ان الامر للندب وعليه اجماع من سوى بعض اصحاب ثم من
 اوجبها منهم قيل انما اوجبها للشمس دون القمر وهو محجج بالا
 قبله فلذا قلنا **سنة** ^{كتمان} **كهيبة النفل** من غير زيادة ركوع
 فيها لما رواه ابو داود عن قبيصة باسناد صحيح انه عليه السلام

جماع

ما سنه النبي من حيث الاداء
 بالنهار والجمعة فليكن ان لا اقامته
 الا ان السيد لما كان في غيبة قبة
 الشيعة قدم انتهى في كتاب

صلى ركعتين فاطا اليه فيهما القيام ثم انصرف واجلست الشمس
فقال انما هذه الايات يخوف الله تعالى بها عباده فاذا رايتوها
فصلوا كما حدث صلاة صليتموها من المكتوبة كذا في التبيين
وروي الكمال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان ناسا يزعمون
ان الشمس والقمر لا ينكسفان الا لموت عظيم من المظالم
وليس كذلك ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت احد ولا لحيا
ولكنهما ايتان من ايات الله ان الله اذا اراد ان يخلق
خشعة لاه فاذا رايتهم ذلك فصلوا كما حدث صلاة صليتموها
من المكتوبة ثم قال الكمال في هذا الحديث منها الصحيح
ومنها الحسن قد دارت على ثلاث امور منها ما فيه شبه
صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين ومنها الامر بان يجلسوا كما حدث
ما صلوه من المكتوبات وهي الصبح فان كسوف الشمس كان عند
ارتفاعها قبل مجيء فافاد ان السنة ركعتان ومنها ما فضل
فافاد تفصيله انها ركوع واحد في كل ركعة **للكسوف** ولا
جماعة فيها الا بامام الجمعة او امامور السلطان دفعا
للفتنة فيصليهما بلا اذان ولا اقامة ولا حبر في القراءة
فيهما عند خلافا لهما ولا خطبة بل جماع اصحابنا كما في الجوهر
لانه عليه السلام امر بالصلاة ولم يامر بالخطبة ولو كانت
مشروعة لبينها صلى الله عليه وسلم قال الزبلي **بل ينادي**
الصلاة جامعة ليجمعوا ان لم يكونوا اجتمعوا كما في الفتح
وسن تطويلها وهو لا فضل لانه عليه السلام فعله حديث

عائشة

عائشة رضي الله عنها قالت حضرت قرأتها انه قرأ سورة البقرة
ولو جهر سمعت وما حضرت فيقرأ في الاولى سورة البقرة انت
حفظها او ما بعد لها ان لم يحفظها وفي الثانية اعراس
او ما بعد لها ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعا وبالقلب
فاذا خفف احدها طول الاخر لان المستحب ان يبقى على
الخشوع والوقوف الى اجلا الشمس قال الكمال وهذا مستثنى
من كراهة تطويل الامام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون
مخالفا للسنة لان المسنون استيعاب الوقت بالصلاة
والدعاء انتهى **وسن تطويل ركوعها وسجودها** لما روي
عن عبد الله بن عمرو بن القاص قال انكسفت الشمس على
عمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عليه لسلام فلم يكدي
يرفع ثم رفع فلم يكدي يسجد ثم سجد فلم يكدي يرفع وفعل في
الركعة الاخرى كذلك اخرجه الحاكم وصححه **ثم يدعوا الامام**
عطف ثم لان السنة في الادعية تلخصها عن الصلاة
فيدعوا الامام بعد **اجلسا مستقبل القبلة** ان ساء
او يدعوا قايما **مستقبل الناس** قال شمس الامة الحلواني
وهو احسن من استقباله القبلة ولو قام ودعي معتمدا
على عصا وقوس كان ايضا حسنا كذا في الفتح ولا يصعد
الامام المنبر للدعا ولا يخرج كذا في البحر عن المحيط واذا
دعي على اي حاله كان **يؤمنون على دعائه** ويستمررون كذلك
حتى يكمل اجلا الشمس كما في الجوهر وان لم يحضر الامام صلوا

ثم رفع فلم يكدي يسجد

اي الناس **فرادي** ركعتين او اربع كما في شرح الكثر للماسكين
 انتهى في منازلهم كذا في شرح الطحاوي لان المقصود هو الرجوع
 الى الله تعالى والا خلاص كذا في مجمع الروايات **كا** اصله **لخسوف**
 فرادي لانه قد خسف القمر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مرارا ولم ينقل اليها انه عليه السلام جمع الناس له ولان
 الجمع العظيم بالليل سبب للفتنة وكسوف القمر ذهاب ضوئه
 والخسوف ذهاب دأبرته والحكم اعم وكالصلاة فرادي
 لوجود **الظلمة القابلة لها** **الريح الشديدة** لئلا كان اونها
والفرع بالزلزال والصواعق وانتشار الكواكب والصور
 القائل ليلا والشج والامطار الدائمة وعموما لامراض والخوف
 الغالب من العدو وخوذه لك من الافراع والاهوال لان ذلك
 كله من الايات المخوفة للعباد لينزكوا المعاصي ويرجعوا الى
 طاعة الله تعالى التي فيها فوزهم وصلاحهم واقرّب احوال
 العبد في الرجوع الى ربه الصلاة نسأل الله من فضله العفو
 والفاية بجاه سيده ناولا نوحنا محمد صلى الله عليه وسلم
باب الاستسقاء هو طلب التسقيا
 يقال سقاه الله واسقاه وقد جافى القرآن وسقاهم ربهم شرابا
 ظهورا واشقياكم ماء فرائنا وقيل سقاه ناوله للبشر واسقاه
 اي جعل له سقيا وقيل سقاه لشفته اي واسقاه لما شربه
 وارضه وقيل سقاه دله على الماء والسقي مصدر وطلب الماء
 يكون في ضمنه كالاستغفار طلب المغفرة وغفر الذنوب في ضمنه

منو

فيو شرعا طلب العباد التسقي من الله تعالى بالشفاعة والرجوع
 اليه بالتوبة والاستغفار وثبت بالكتاب والسنة والاجماع
 روي ان قوم نوح لما كذبوه بعد طول تكبير الدعوة جلس الله عنهم
 القطر واعقم ارحام نسايعم اربعين سنة وقيل سبعين سنة
 فوعدهم انهم ان اسوار نزلهم الله الحصب ورفع عنهم ما كانوا عليه
 وشرع من قبلنا شرع لنا اذ اقضه الله ورسوله من غير انكار
 وهذا كذا في ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى والاجماع
 ظاهر على الاستسقاء **صلاة** جائزة بلا كراهة وليست سنة
 لانه صلى الله عليه وسلم ان كان صلى مرة كما ورد شاذ افقد
 استسقى مرة اخرى بدون صلاة فلم تكن الصلاة فيه سنة
 قال الكمال وجه الشذوذ ان فعله صلى الله عليه وسلم لو كان ثابتا
 لاشتهر نقله اشتهارا واسقا ونقله عمر رضي الله عنه حين
 استسقى لانه كان اسقانا للناس اتباعا لسنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولا نكر واعليه اذ لم يفعل لانها كانت بحضرة جميع الصحابة
 لتوافر الكل في الخروج مع النبي عليه السلام للاستسقاء فلما لم يفعل
 ولم ينكره او لم تشتهر روايتها في الصدر الاول بل هو عن ابن عباس
 وعبد الله بن زيد على اضطراب في كيفيةها غمها كان ذلك شذو
 فيما حضره الخاص والعام والصغير والكبير انتهى فلما قلنا يجوز
 الصلاة في الاستسقاء وتؤدي **من غير جماعة** ولانه سأل ابو يوسف
 ابا حنيفة رحمه الله عن الاستسقاء هل فيه صلاة او دعاء موقت
 او خطبة فقال اما صلاة الجماعة فلا ولكن فيه الدعاء والاستسقاء

الله

وَأَنْ صَلُّوا وَحِدَانًا فَلَا بَأْسَ بِهِ قَالَ — الزَّيْلِيُّ وَهَذَا إِنَّمَا كُنْهَاسُ
 أَوْ مُشَقَّةٌ وَلَكِنْ أَنْ صَلُّوا وَحِدَانًا لَا يَكُونُ بَدْعَةً وَلَا يَكْرَهُ
 فَكَانَ يَرَى ابْلَحَتَهَا فَقَطَعَ فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ أَنْتَهَى قُلْتُ وَفِيهِ
 إِشَارَةٌ إِلَى كَرَاهَةِ الْجَمَاعَةِ فِيهَا أَنْتَهَى وَكَرَّصَ صَاحِبُ الْخُفَّةِ
 وَغَيْرُهُ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ فِي الْأَسْتِسْقَا فِي ظَاهِرِ الرَّقَابَةِ وَهَذَا إِنَّمَا
 مَشْرُوعٌ بِهَا مُطْلَقًا أَنْتَهَى وَقَالَ — أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ يُصَلِّي
 الْأَمَامَ رَكْعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ كَالْعِيدِ بَلَا إِذَا نَ وَالْأَقَا
 لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّيَ فِيهِمَا رَكْعَتَيْنِ كَصَلَاةِ
 الْعِيدِ فِي الْجُمُعَةِ بِالْقِرَاءَةِ وَالصَّلَاةِ بَلَا إِذَا نَ وَأَقَامَةَ قُلْنَا
 أَنْ بَيَّنَّ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى الْجَوَازِ وَنَحْنُ لَا نَمْنَعُهُ وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي
 انْفِاسَةِ أَوَّلِ السَّنَةِ مَا وَاطَّأَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَلَيْهِ وَهَاهُنَا فَقَدْ مَرَّةٌ وَتَرَكَهُ أُخْرَى فَلَمْ يَكُنْ فَقَدْ أَكْثَرَ
 مِنْ تَرْكِهِ حَتَّى تَكُونَ مُوَاطَّئَةً فَلَا يَكُونُ سُنَّةً كَذَا فِي الْعَسَائَةِ
 وَقَالَ شَيْخُ الْأِسْلَامِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْجَوَازِ عِنْدَنَا يَجُوزُ لَوْ صَلُّوا
 بِجَمَاعَةٍ لَكِنْ لَيْسَ بِسُنَّةٍ أَنْتَهَى وَقَدْ صَرَّحَ الْحَاكِمُ فِي الْكَافِي
 بِقَوْلِهِ وَتَرَكَهُ صَلَاةَ التَّطَوُّعِ بِجَمَاعَةٍ مَخْلُوفِيَامَ رَمَضَانَ
 وَصَلَاةَ الْكُسُوفِ أَنْتَهَى وَهَذَا خِلَافُ مَا قَالَ شَيْخُ الْأِسْلَامِ
 رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ الْكَمَالَ **وَلَهُ اسْتِغْفَارٌ** لِمَا ذَكَرْنَاهُ **وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ**
الْخُرُوجُ لَهُ أَيِ لِلْإِسْتِغْفَارِ **ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ** مُتَتَابِعَاتٍ
 وَلَمْ يَنْقُلْ أَكْثَرُ مَنَّا وَيَخْرُجُونَ **مُسَاءً فِي ثِيَابٍ خُلِقَتْ**
غَسِيلَةً غَيْرَ مَرْقَعَةٍ **وَمَرْقَعَةٍ** وَهِيَ أَوَّلِي أَظْهَارِ الصَّفَةِ كَوْنُهُمْ

مُتَذَلِّلِينَ

٢٦٢
٢٦٣

مُتَذَلِّلِينَ مُتَوَاضِعِينَ خَاشِعِينَ لِلَّهِ تَعَالَى نَاكِسِي رُؤُوسِهِمْ
مُقَدِّمِينَ الصَّدَقَةَ كُلَّ يَوْمٍ قَبْلَ خُرُوجِهِمْ وَبِحَيْدٍ وَبِ
 التَّوْبَةِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلْمُسْلِمِينَ وَيَتَرَاضُونَ فِي مَا بَيْنَهُمْ
 بِرَدِّ الْمَظَالِمِ وَطَلَبِ الْمَسَاحَةِ مِنَ التَّبَعَاتِ **وَيَسْتَحِبُّ**
الْخُرُوجَ الدَّوَابِّ وَأَوْلَادَهَا وَيُسْتَتُونَ فِيهَا يَمِينًا يَحْضُلُ
 الْقَتْنُ وَظُهُورُ الْفَجَّيجِ بِالْخِلْطَاتِ **وَخُرُوجَ الشُّيُخِ الْكِبَارِ وَالْأَطْفَالِ**
 لِأَنَّ نَزُولَ الرَّحْمَةِ بِهِمْ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ هَلْ تَمْرُقُونَ وَتَنْصَرُونَ أَلَا بَصُغْفَاكُمْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ
 وَفِي غَيْرِ ضَعِيفٍ لَوْلَا شُبَابُ خَشَعٌ وَبِهَازٍ رُتِعَ وَشُيُخٌ رُكِعَ
 وَأَطْفَالٌ رُضِعَ لَصَبَتْ عَلَيْكُمْ الْعَذَابُ صَبًّا وَرَدَّ لَوْلَا صَبِيحَانِ
 رُضِعَ وَبِهَازٍ رُتِعَ وَعِبَادُ اللَّهِ رُكِعَ لَصَبَتْ عَلَيْكُمْ الْبَلَاءُ صَبًّا
 وَإِذَا اسْتَسْقَوْا يَخْرُجُونَ إِلَى الْقَهْرِ لِلاتِّبَاعِ **إِلَّا أَنَّهُمْ فِي مَكَّةَ**
وَفِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ لَا يَخْرُجُونَ وَلَكِنْ **فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ**
الْأَقْصَى يَجْتَمِعُونَ اقْتِدَاءً بِالْخَلْفِ وَالسَّلَفِ لَشَرَفِ الْمَحَلِّ
 وَلِزِيَادَةِ فَضْلِهِ وَنَزُولِ الرَّحْمَةِ بِهِ وَلِذَا قُلْتُ لَكُونِي لِمَا رَدَّ
 مَسْهُورًا **وَيَنْبَغِي فِي ذَلِكَ** أَيِ الْجَمْعِ لِلْإِسْتِسْقَا بِالْمَسْجِدِ
 النَّبَوِيِّ **إِيضًا لِأَهْلِ مَدِينَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** وَهَذَا
 أَمْرٌ حَلِّيٌّ ظَاهِرٌ أَلَا يُسْتَسْقَا شَوْكُ اسْتِسْقَا الرَّحْمَةِ فِي مَدِينَتِهِ
 الْمُنَوَّرَةِ بِغَيْرِ حَضْرَتِهِ وَمُشَاهَدَتِهِ فِي كُلِّ حَادِثَةٍ وَأَمَّا
 يَكُونُ ذَلِكَ تَيْنَ يَدَيْهِ فِي مَسْجِدِهِ الشَّرِيفِ وَمَحَلِّ سَكْنِهِ الْمُنِيفِ
 وَرَوْضَتِهِ الزَّهْرَاوِ خَلِيفَتِهِ لِمَهْمَاتِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

طِفَال

وحل بعض المشايخ عدم ذكره فيما استثنى على ضيق المسجد
النبوي غير ظاهر لأن من هو مقيم بالمدينة المنورة لا يبلغ
قدر الحاج وعند اجتماع جملة من يشاهد انتساع المجلس الشريف
في أطرافه واما سدة الرحام ففي الروضة وما قاربها للرجعة
في زيادة الفضل وطلب القرب من المصطفى لتبليغ الرسايل
والتوسيل بجناحه الكريم بصلحيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما
من كل سائل فلا يمنع الاجتماع للاستسقاء ولا إيقاف
الدواب بالباب كما يلزم إيقافها كذلك بالمسجد الحرام
والأقصى على الباب **ويَقُومُ أَلَا مَأْمُوسٌ قَبْلَ الْقِبْلَةِ**
حالة دُعَايِهِ **رَافِعًا يَدَيْهِ** لقول انس إن النبي صلى الله عليه وسلم
كان لا يرفع يديه في شيء إلا في الاستسقاء فانه كان يرفع يده
حتى يرى بياض بطيه وقوله ومد يديه وجعل بطونها مائلي
الأرض حتى رأيت بياض بطيه رواها أبو داود وروي أيضا
عن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يستسقي عند حجار الزيت
فربما من الزور أقيمًا يدعو يستسقي رافعًا يديه قبل وجهه
لا يجاوزها رأسه كغافي الرهان وفي الفتح ثم رفع يديه فلم يزل
في الرفع حتى بدا بياض بطيه ثم حول إلى الناس ظهره **وَالنَّاسُ**
تَقُودُ مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَايِهِ ويدعو يادعية
النبي صلى الله عليه وسلم الواردة وهي كثيرة ومنها ما نص عليه
بان يقول **اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا** أي مطرًا **مِنْ شَأْنِ بَعْضِ أَوْلِهِ**
أي منقاد من الشدة **هَيْبًا** بالمد والهمز أي لا يتغصنه شيء

أوبني

أوبني الحيوان من غير **مَرِيَا** بفتح أوله وبالمد والهمز أي محمود
العاقبة والها هنا النافع ظاهر والمرى النافع باطن **مَرِيَا**
بضم الميم وبالتخفيف أي انبيا بالريع وهو الزيادة من المراجعة
وهي الخصب بكسر أوله ويجوز فتح الميم هنا أي ذريع أي نما أو
بالموحدة من أربع البعير أكل الربيع أو الفوقية من رعت
الماشية أكلت ماشيات والمقصود واحد **عَدَقَا** أي كثيرا والماء والخير
أو ظهره كباد **بَجَلًا** بكسر اللام أي سائر اللاق لعمومه أو للارض
بالنبات كجل الفرس **سَحَا** بفتح السين المهملة وتشديد الحاء
أي شديد الوقع بالارض من ساح جري **طَبَقَا** بفتح أوله أي
يطبق الأرض حتى يعبرها **ذَائِمًا** إلى انتهائها الحاجة إليه ويدعوا أيضا
بكل ما **اشبهه** أي أشبه الذي ذكرناه بما يناسب المقام ويدعو
سَرَّاجِمًا ومن الوارد اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من
القانتين أي الالسين من رحمتك اللهم بالعباد والبلاد
والخلق من اللاواء أي بالمد والهمز شدة الحاجة والحمد بفتح
أوله وقيل ضمة فلة الخير والفضل أي الضيق ما لا تشكوا
بالنون إلا إليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع
واسقنا من بركات السماء أي المطر وأنبت لنا من بركات
الأرض أي الرعي اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والحر وال
عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم أنا نستغفرك أنك
كنت غفارا أي لم تنزل تغفر ما يقع من هفوات عبادك
فارسل السماء أي السحاب والمطر علينا مدررا أي كثيرا وأنبت

عن النبي صلى الله عليه وسلم اللهم استقنا غيثا مغيثا نافعا غير
ضار عاجلا غير اجل اللهم اسق عبادك وبهايمك وانشر رحمتك
واحى بلدك الميت اللهم انت الله لا اله الا انت الغني ونحن
الفقر انزل علينا الغيث واجعل ما اتركت لنا قوة وبلاغاً
الى حين فاذا امطروا قالوا استجباً اللهم صيبنا نافعاً
كذا في رواية البخاري بالصناد الممثلة وتشدداً ليا اي
مطار وقيل مطراً كثيراً في رواية لابن ماجه سيباً بفتح السين
الممثلة واسكان اليا اي عطا وفي رواية لابي داود وابن ماجه
صيباً هنيئاً فيجمع بين الروايات في الدعاء ويقولون مطرنا
بفضل الله وبرحمته لا ينوء كذا الماروي الشيخان عن
زيد بن خالد الجهمي قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
الصبح على اثر سحاب كانت من الليل فلما انصرف اقبل
على الناس فقال انذرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله
اعلم قال قد اصبح من عبادي مومنين وكافراً فما من قال
مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مومن بي كافراً بالكلية
انتهى اذا اعتقدنا ان للكوأب تاثيراً في الايجاد استقلاً
او شركة لا من قال مطرنا في نوء كذا فان زاد المطر حتى
خيف الضرر قالوا اللهم حوالينا الحديث لما في الصحيحين
ان رجلاً دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم
يخطب فقال يا رسول الله هلك الاموال وانقطعت
السبل فادع الله يغيثنا فقال عليه السلام اللهم اغثنا

وقال مطرنا بنوء كذا فذلك كافراً من الكوأب

اللهم

اللهم اغثنا اللهم اغثنا قال النبي صلى الله عليه وسلم اغثنا
ندري بالسم من سحاب ولا قرعة وما بيننا وبين سلع من نيت
ولا دار قال فطلعت من وراءه سحابة مثل الزنس فلما توسطت
السم انتشرت ثم امطرت فلا والله ما راينا الشمس سبتاً
قال ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله
صلى الله عليه وسلم قائم يخطب فاستقبله قائماً فقال يا رسول الله
هلك الاموال وانقطعت السبل فادع الله بمسكنا
قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا
ولا علينا اللهم على الاكام والطراب وبطن الاودية ومنابت
الشجر قال فافلقت وخرجنا نمشي في الشمس حوالينا نفتح اللام
اي احملنا في الاودية والمرعى التي لا نضرها الا الابنية والطرق
والاكام بالمد جمع اكرم بضمين جمع اكام ككتاب جمع اكرم بفتحين
جمع اكمة وهي دون الجبل وقوف الرابية والطراب بالطاء
المشالة وروهم من قال بالضاد الساقط جمع طرب بفتح فسكون
الجبل الصغير وفيه ارشاد لتعليمنا الادب في هذا الدعاء
حيث لم يلدع برفعه مطلقاً لانه محتاج اليه مستمراً بالنسبة
لبعض الاودية والمزارع الحصول الكفاية التي يعلمها الله
فطلب منع ضرره وبقاء نفعه وفيه اعلام بانه اذا قارن
النعمه عارض لا يتسخط منه فيسأل الله تعالى برفع العارض
وبقاء النعمة والدعاء برفع الضرر لا ينافي التوكل والتبرير
وليس فيه اي الاستسقاء **قبراً** عند ابي حنيفة وابي يوسف

اللهم

في رواية عنه لانه دعا فيعتبر بسايرا لادعية وما رواه محمد
 رحمه الله محمول على التقاؤل قال الكمال رحمه الله وجاء مصرحا
 به في المستدرک من حديث جابر وصحبه قال وحول رداه ليتحول
 القبط وفي الطبراني من حديث الش وقطب رداه لكي يتقلب
 القبط الى الخصب وفي مستدرک حاق لتتحول الستة من الجذب
 الى الخصب ولا يخطب عند ابي حنيفة لانها تتبع للصلاة بالجماعة
 والاجاعة عنده فيها وعند محمد يخطب لكن عند ابي يوسف
 خطبة واحدة وعند محمد خطبتين وهو رواية عن ابي يوسف
 وقال محمد يقطب الامام رداه دون القوم وعن ابي يوسف
 روايتان كذا في التبيين وفي البرهان امر محمد الامام بقلب
 رداه بعد مضي صدر خطبته وفي الفتح قال في سنن ابي داود
 عن عائشة رضي الله عنها قالت شكى الناس الى رسول الله صلى
 عليه وسلم قط المطر فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنبر
 فوضع له في المصلى ووعدا الناس يوما يخرجون فيه قال
 فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس
 ففقد على المنبر فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتن
 جذب دياركم واستنجارا المطر عن زمانه عنكم وقد امركم الله
 عز وجل ان تدعوه ووعدكم ان يستجيب لكم ثم قال الحمد لله رب
 العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين لا اله الا الله يفعل
 ما يريد اللهم انت الله الذي لا اله الا انت الغنى ونحن
 الفقرا انزل علينا الفيث واجعل ما انزلت قوة وبلغنا الى حين

تترفع

تترفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض ابطيه ثم حول الى الناس
 ظهره وقلب احوال رداه وهو رافع يديه ثم اقبل على الناس
 ونزل من المنبر وصلى ركعتين فانشا الله سبحانه فرعدت
 وبرقت ثم امطرت بادن الله عز وجل فلم يات عليه السلام
 مسجدا حتى سالت السيول فلما راي سرعتهم الى الكثر ضحك
 حتى بدت نواجذ فقال اشهد ان الله على كل شئ قدير واني عبده
 ورسوله انتهى **لا يحضر** اي لا تستنشق **ذي** لمني عمر رضي الله عنه
 ولان المقصود هو الدعاء وما دعا الكافرين الا في ضلاله ولانه
 بالخروج تستنزل الرحمة وانما تنزل عليهم للعنة وان جاز ان يقال
 يستجاب دعا الكافر كما في الحائض وفي التيمية لا يمنع اهل الذمة
 من ذلك فلعل الله يستجيب دعاهم استجابة لا يحظهم في الدنيا
 وقال الكمال لا يمكن من ان يستسقوا وحدهم لاحتمال ان يسقوا
 فقد يفتن به ضنفا العوام **باب صلاة الخوف**
 هذا من اضافة الشئ الى شرطه كذا في الجوهر وقال الكمال حضرة
 العدو سب الرخصة انتهى فيكون من اضافة الشئ الى سببه
 وقد يكون الشئ سببا وشرطا باعتبار **هي** اي صلاة الخوف
 بالصفة الاتية **جائزة بحضور عدو** لوجود المبيع لانما قال
 المني عنها في غيرها وهي حضور العدو فلذا لم يقل اذا اشد
 الخوف لانه ليس بشرط لما قال الكمال قوله اي في الهداية كالكثر
 اذا اشد الخوف اشداده ليس بشرط بل الشرط حضور عدو
 اوسع انتهى وقال في العناية ليس لاشداه شرطا عند عامة مشايخنا

بلغ مقابلة

الله

انتهى وقال الكمال روي ان عليا رضي الله عنه صلاها بصفين يوم
 صفين وصلها ابو موسى الاشعري باصمها وسعد بن ابوقحافة
 في حرب المجوس ببيطستان ومعه الحسن بن علي وحذيفة بن
 اليمان وعبد بن عمرو بن العاص وسالم بن سعيد بن القاص
 ابا سعيد الخدري فعلمه واقامها وجائزة ايضا **خوف غرق**
 من سئل **وخرق** لوجود سبب التخصه ثم شرع في بيان
 كيفية فقال **ذا تنازع القوم في الصلاة خلف امام واحد**
فيجعلهم طائفتين ويقيم واحدة بازا اي يقابل العدد والحاشية
 ويصلي الامام بالطائفة **الاخرى ركعة من الصلاة الثانية**
 الصبح والمقصورة بالسفر **وصلى بالاولى المذكورة ركعتين من**
الرباعية او المغرب لان الشفع شرط لسقطها ولذا شرع
 القعود عقبه والواحدة لا تنجز فكانت الطائفة الاولى
 بها اولى للسابق والركعة الثانية كالاولى حكمها ولو اخطأ
 فصلى بالاولى ركعة من المغرب وبالثانية ركعتين فسدت
 صلاتها لانصراف كل في اوانه والثانية لما ادر كوا الركعة
 الثانية صاروا من الطائفة الاولى وقد انصرفوا في اوان
 القعود رجوعهم فتبطلوا لاضل فيه ان من انصرف في اوان
 القعود اي البقاء تبطل صلاته وان عاد في اوان الانصراف
 لا تبطل صلاته لانه مقبل والاول معرض فلا يعتد لافي
 المخصوص عليه وهو الانصراف في اوانه وان اضر الانصراف
 ثم انصرف قبل اوان عوده صح لانه اوان انصرافه ما لم

لان الاولى في انصرافها قبل اوانه

بحي

بحي وان عوده كما في التبيين والفتح **وتنضي** هذه الطائفة
 الى جهة **العدو مشاة** قيد به لانها تبطل بالركوب كالعمل
 الكثير غير المشي لا القليل كالرمية عن القوس لعدم الحاجة
 اليه بخلاف المشي لضرورة الاصطفاق والقيام بازاء العدو
 فما وقع في عدة من الكتب انها تبطل بالمشي مؤول باقتراحها
 ما شأها ربا من العدو او المشي فيما لئلا زيادة الاصطفاق
 بمقابلة العدو **وجاءت تلك** الطائفة التي كانت في الحراسة
 فاحرموا مع الامام **فصلى بهم** ما بقي من الصلاة **وسلم** الا
 وحده لتمام صلاته **فذهبوا الى جهة العدو مشاة ثم**
جاءت الطائفة الاولى ان شاؤوا وان ارادوا **انما** في مكانهم
 بلا فزاة لانهم لاحقون فمخلف الامام حكم ولا يقرون
 وسلموا **ومضوا الى العدو ثم جاءت** الطائفة **الاخرى** ان شاؤوا
 وان شاؤوا **صلوا ما بقي** في مكانهم لغرض الامام ويقضون
بقلة فيما فانهم لانهم مسبوقون ولا اصل فيه رواية ابن
 مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة
 الخوف على الصفة التي ذكرناها **واعلم** انه ورد في صلاة
 الخوف روايات كثيرة واصحها ستة عشر رواية مختلفة
 وصلها النبي صلى الله عليه وسلم اربعاً وعشرين مرة كذا في
 شرح المقدسي واختلف العلماء في كيفية ما وفي المستصفى
 عن شرح ابي نصر البغدادي ان كل ذلك جائز والكلام
 في الاولى والاخرى من ظاهر القرآن وهو الوجه الذي ذكرناه

ما

عندنا وان اشتد الخوف فلم يتهيا لهم النزول عن الدواب والتمس
 للصلاة بالهجوم عليهم **صلوا ركبانا** ولو مع الشير مطلوبين
 باجماع اهل العلم والركب ان كان طالبا لا يجوز صلاة على الدابة
 لعدم ضرورة الخوف في حقه فيقول للصلاة وقال الشافعي
 الا ان يكون بحال يخاف فوت المطلوب وذهابه حيث لا يعلم
 فحينئذ يجوز صلاته راكبا وان كان مطلوبا فلا بأس بان
 يصلي وهو ساير لانه فعل الایة حقيقة وانما اضيف اليه
 معنى التسيير فاذا اجبا العذر انقطعت الاضافة اليه
 بخلاف ما لو صلى وهو يمشي حيث لا يجوز لان المشي فعله
 حقيقة وهو مناف للصلاة كما في مجمع الروايات **فرادي**
 اذ لا يصح الاقتداء باختلاف المكان حال الركوب ولذا صح
 الاقتداء اذا كان الامام والمقتدي به على اية واحدة
 كما لو كانا على خشبة والغريق السباح كما لماشي لا يجوز صلاة
 لان السباحة كما لماشي عمل كثير **ولم تجز صلاة الخوف بلا**
حضور عدد فلو راوا سوادا ظنوه عدوا صلوا لها فان
 تبين كاظنوا جازت لتبين سبب الرخصة وان ظهر خلافه
 لم تجز صلاة القوم واما صلاة الامام فصححة بكل حال
 لعدم الفساد في حقه الا اذا انبثق للطائفة الاولى
 غير ما ظنوه قبل ان يتجاوز الصفوف فان لهم البناء استخسا
 كمن انصرف على ظهر الحمار يتوقف الفئاد اذا ظهر انه
 لم يحلث على مجاوزة الصفوف في الصحرا ولو شرعوا بحضرة

الدر

العد وقد ذهب لا يجوز لهم الاخراف والانصراف لزوال سبب
 الرخصة ولو شرعوا في صلاة ثم حضر جازا الاخراف
 لوجود المبح وهذا ينفذ بطلان الصلاة بزوال المبح
 قبل الشك على مقتضى المسائل الاثنى عشرية ويسمكه
 زوال عذر المفذور كذا في الفتح **وليس تحت حمل السلاح**
في الصلاة عند الخوف ولا يجب كما قاله الامام الشافعي
 ومالك رحمهما الله عملا بظاهر الامر في قوله تعالى ولياخذوا
 اسلحتهم الاية قلنا هو محمول على الندب لان حمله ليس من
 اعمالها فلا يجب فيها وان لم يتنازعوا في القوم في الصلاة
 خلف امام واحد فالا فضل صلاة كل طائفة مقتدين
بامام واحد وقد ذهب الاول بعد التمام ثم تصلى الاخرى
 بامام اخر **مثل حالة الامن** للتوقي عن المشي ونحوه كذا في فتح
 القدير وهو حسي ونعم لنصير **باب** **الحكام**
الجنائز جمع جنازة بالفتح والكسر من جنزت الشيء اجزؤه
 من باب ضرب سترته وقال الاصمعي وابنا الاعرابي بالكسر
 الميت نفسه وبالفتح الشير وعن ثعلب عكس هذا وقال
 الازهري لا يسمي جنازة حتى يشد الميت عليه مكننا **ليس**
توجيه المختصر اي من قرب من الموت وصف به المحضوم
 او ملايكة الموت وعلامته الاختصار استرخا قدميه
 واختصاف صدغيه والفواح انفه وامتداد جلده انبييه
 لان الخصية تنقلب بالموت وتتبدل جلدها فتند بوجه

جنة القبلة على عينه لانه الستة المنقولة ولا نه يوضع في القبر
 على جنبه الا يمن فيعطى حكمه ما قرب منه وجازا لا سلقا على ظهره
 اخذاره من اجنبهما ورا النهر لانه ايسر لمعا الجنة ولكن
 يرفع راسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة دون السما وليس
 ان يلفن وذلك بذكر كلمة الشهادة عنده لقوله صلى الله
 عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله فانه ليس مسلم يقولها
 عند الموت الا اجتهد من النار ولقوله عليه السلام من كان
 اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة كذا في البرهان اي دخل
 الجنة مع الفايين والاكل مسلم ولو فاسقا يدخل الجنة
 ولو بعد طول عذابه وانما اقتضت على ذكر الشهادة بقاء
 الحديث الصحيح وان قال في المستصفي وغيره كالنروقي
 الشهادة يتن لا اله الا الله محمدا رسول الله وتقليده في الدرر
 بان الاولى لا تقبل بدون الثانية فليس على اطلاقه لان
 ذلك في حق غير المؤمنين وكلاهما في تلقين المؤمنين ولما سدا
 قال شيخ الاسلام بن حجر من الائمة الشافعية وقولهم يلقن
 محمدا رسول الله ايضا لان القصد موته على الاسلام ولا يسمى
 مسلما الا بهما مردود بانه مسلم وانما المراد ختم كلامه
 بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب اما الكافر فيلقنها
 قطعاً مع لفظة الشهد لوجوبه اذ لا يصير مسلماً الا بهما
 انتهى وذلك لخبر اليهودي روي البخاري عن انس قال كان
 غلام يهودي يجدر النبي صلى الله عليه وسلم فرض قاتاه النبي

صلى الله

ذكره واسمه عند التذكرة
 ذكره المتطاولون

صلى الله عليه وسلم يهوده فقتل عند راسه فقال له اسلم فتطهر
 الى ابيه وهو عنده فقال له اطع ابا القاسم فخرج النبي صلى الله
 عليه وسلم وهو يقول الحمد لله الذي انتقذه من النار انتهى
 وتذكر الشهادة من غير الحاح لان الحال صعب عليه فاذا قلنا
 ولم يتكلم بعد ما يمسيك عنه لان المقصود ختم كلامه به
 لما روتنا ولا يومر بها المسلم فلا يقال له قل لانه يكون في
 شدة من ما يقول الاجابة لغير الامر فيظن به خلاف الخير
 وقالوا اذ اظهره ما يوجب كفرا لا يحكم بكفره حملا على انه
 زال عقله واخذت بعض المشايخ زوال عقله عند موته لهذا
 الخوف وما ينبغي ان يقال له على جنة الاستنابة استغفر الله
 العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه مستشفعا
 بمحمد رسول الله فيشمل التلقين بلطف لانه قد يشفق عليه
 من ذكر ما يشعر بانه محضر واما الكافر فيومر بها كما روتنا
 ولذا افاد علما الشافعية ان يلقنه غير الوارث لئلا ينتميه
 باستعمال الارث ان كان ثم غير ولا فاشفق الورثة وكذا كل
 من ينتميه بمداوة او صد انتهى وتلقينه بعد ما وضع في القبر
 مشروع لحقيقة قوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم شهادة
 ان لا اله الا الله اخبره الجماعة الا البخاري ونسب الى اهل السنة
 والجماعة وقيل لا يلقن في القبر ونسب الى المغزلة كذا في النعم
 وقيل لا يومر به ولا ينهي عنه وكيفيته ان يقال يا فلان
 فلان اذكر دينك الذي كنت عليه في دار الدنيا بشهادة

٤٦٨

٤٦٩

الله

ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ولا شك ان اللفظ لا
يجوز لغيره عن حقيقة الابدل دليل فيجب تعيينه بقوله موتاكم
حقيقة ونفي صاحب الكافي فايدته مطلقا ممنوع نفسه
الفايدة الاصلية منتقاة ويحتاج اليه ليثبت الجنات
للتوال في القبر قاله المحقق بن الهمام وقال شيخ مشايخنا
العلامة المقدسي قلت وبوبه ما روي سعيد بن منصور
وسمرة بن جبيب وحكيم بن عيسى قالوا اذا سوي على الميت قبره
واضرف الناس كانوا يستحبون ان يقال للميت عند قبره
يا فلان قل لا اله الا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربنا الله
وديني الاسلام وبني محمد صلى الله عليه وسلم انتهى قال الكمال بن الهمام
وعندي ان مبني ارتكاب هذا الجواز هنا عند اكثر مشايخنا
يقولون لهذا بقوله عليه السلام لفتوا موتاكم والماء الذي
قرب من الموت انتهى فهو ان الميت لا يسمع عندهم واورد عليهم
قوله صلى الله عليه وسلم في اهل القليب ما انتم باسمع لما اقول
منهم واجابوا تارة يا نه مردود من عائشة قالت كيف
يقول عليه السلام ذلك والله تعالى يقول وما انت بمسمع من
في القبور وانك لا تسمع الموتى وتارة بان ذلك خصوصية
له عليه السلام معجزة وزيادة حسرة على الكافرين وتارة
بانه من ضرب المثل كما قال علي رضي الله عنه ويشكل عليهم
ما في مسلم ان الميت يسمع قرع نعالهم اذا انصرفوا اللهم الا
ان يخصوا ذلك باول الوضوع في القبر مقدمة للسؤال جميعا

بينه

٢٦٩

بينه وبين الايتين فانها يفيدان تحقيق عدم سماعه فانه
تعالى شبه الكفار بالموتى لا فائدة تتقدم سماعهم وهو فرع
عدم سماع الموتى الا انه على هذا ينبغي التسليم بعد الموت
لانه يكون حين ارجاع الروح فيكون حينئذ لفظ موتاكم
في حقيقته وهو قول طائفة من المشايخ اذ هو مجاز باعتبار
ما كان نظر اليه لان حي اذ ليس معنى الحي الا من في بدنه
الروح وعلى كل حال يحتاج الى دليل اخر في التسليم حالة الاختصار
اذ لا يراد الحقيقي والمجازي معا ولا مجازيان وليس يظهر
معنى تعمير الحقيقي والمجازي يعتبر مستغلا فيه ليكون من عموم
المجاز للتضاد وشرط اعماله فيها ان لا يتضادا انتهى قلت
يرجع المجازي التقليل في الحديث لقوا موتاكم لا اله الا الله
فانه ليس مناسا يقولها عند الموت الا اجتته من النار
انتهى لفظه ودليل التسليم في القبر بالاثرا الذي قد مر
عن الشيخ على المقدسي انتهى ثم قال الكمال رحمه الله والبدن الضعيف
مولف هذه الكلمات فوض امره الى الرب الغني الكريم متوكلا
عليه طالبا منه جلت عظمتها ان يرحم عظيم فاقتي بالموت
على الايمان والافتان ومن يتوكل على الله فهو حسبه والاحول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم انتهى لفظه وكذلك اقول كما قال
وعلى الله التوكل عتادي في كل حال ويستحق لاقرباء المختصر
واصدقائه وجيرانه الدخول عليه للقيام بحقه والاستيناس
بهم وتذكيرهم اياه ما ينفعه من وصية وخوها وتجربته الما لان

الغش يئلب لشدة التزعج حينئذ ولذلك يأتي الشيطان كما ورد
 بما ذكره لا ويقول قل لا اله غيري حتى اسقيك ويحسنون ظنه
 بالله تعالى لخير مسلم لا يموتن احدكم الا وهو يحسن الظن بالله
 اي يظن انه يرحمه ويعفو عنه وخبر الصحيحين قال الله تعالى
 انا عند ظن عبدي بي **ويتلون عنده سورة يس** الخبر
 اقرؤا على موتاكم يس رواه ابو داود وابن حبان وصححه وقال
 المراد به من حضر الموت والحكمة في قراتها ان احوال القيامة
 والبث مذكورة فيها فيجسد له ذكرها وفي خبر غريب ما من
 مريض تقرا عنده يس الامات ريانا وادخل قبره ريانا
واستحسن بعض المتأخرين قراءة سورة الرعد لانها
 تستل طلوع الروح لقول جابر فانها تقون عليه خروج روح
واختلف في اخراج الحائض والنفسا والجنب من عنده وجه
 الاخراج امتناع حضور الملائكة بحلابة حائض كما ورد صحيح
 ويحضر عنده طبيب فاذا مات **شد الحياة** بعصابة عريضة
 تعماها وتربط فوق راسه ليلا يدخل فاه الهواء والماء عند
 غسله وفيه تحسينه اذ لو ترك قطع منظره وبذلك جرى
 التوارث **ونعم غيثا** لقوله عليه السلام اذ احضرت
 موتاكم فاعمضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا اخيرا
 فان الملائكة تومن على ما قال اهل البيت كذا في البرهان
 وليلا يفتح منظره وروي مسلم انه صلى الله عليه وسلم دخل
 علي ابي سلمة وقد شق بصره فاعمضه ثم قال ان الروح اذا قبض

هنا بياض باصله

اي يفتح

بسم

بسمه البصر ففتح ناس من اهله فقال لا تدعوا على انفسكم الا يخبر
 فان الملائكة يوصون على ما تقولون الحديث وقوله بسمه البصر
 اي ذهب او شخص ناظرا الى الروح ان يذهب وقبض اخراج من
 الجسد وشق بصره بفتح الشين وقسم الرا شخص ويقول معتمضه
 بسم الله وعلى صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم لقم عليه امره
 وسهل عليه ما بعدة واسعدة بلفظك ولحقنا ما خرج السيد
 خير مما خرج عنه قاله الكمال ثم يسجي بثوب ويوضع على بطنه
حديد ليلا ينتفخ وهو مروي عن الشعبي والحديد يدفع النفخ
 بسرفيه وان لم يوجد فيوضع على بطنه شي ثقیل وروي البيهقي
 ان انسا امر بوضع حديد على بطن مولى له مات وتوضع بكاه
عجابه ولا يجوز وشقها على صدره لانه صنيع اهل الكتاب
 وتلك مناصلة واصابة بان ردة ساعده لعضده وساقه
 لفخذ وفخذ لبطنه ويرد هامكيسة ليسهل غسله وادراجة
 في الكفن ويكره **قراءة القرآن عنده** حتى يغسل ترويعا للذئان
 عن نجاسة الميت فانه يجنس بالموت قيل نجاسة جثث لانه
 يجنس فيه الدماء كسائر الحيوانات وهو اقرب الى القياس
 ونزول بنسب المسلم تكريما له بخلاف الكافر وان لم يكن له اثر
 في سائر الحيوانات غير الادمي لطهارته وقيل نجاسة جثث
 فينبغي ان تجوز القراءة كالوقرأها المحدث **والباس باعلام النار**
 بموته بل يندب لكثرة المصلين لما روي الشيخان انه صلى الله
 عليه وسلم نعى لصحابه النجاشي في اليوم الذي مات فيه وانه يني

جعفر بن أبي طالب وزيد بن كاذبة وعبد الله بن رواحة وقال
في النهاية فان كان عالما او زاهدا او من يتبرك به فقد استحسن
بعض المتأخرين النفاق في الأسواق لخنازته وهو الاصح انتهى
وكثير من المشايخ لم يروا باسبابان يؤذن بالخنازة ليروي
اقاربه واصدقائه حقه كذا في التتخانية عن ابن ابي عمير
ولكن لا يكون على جهة التخييم قال في التتخانية والمزيد يكره
الا فراط في ملح الميت عند جنازته لان الجاهلية كانوا يذكرون
في ذلك ما هو شبه الحال قال عليه السلام من تغزى
بغزاة الجاهلية فاعضوه بمن ايده ولا تكونوا انتهي واذا
تيقن موته **يجعل تحميمه** اكراما له وروي ابو داود عنه
صلى الله عليه وسلم انه لما دعا طلحة بن البراء انصرف
قال ما ارى طلحة الا قد حدث فيه الموت فاما مات فاذنوني
به حتى اصلي عليه وعجلوا به فانه لا ينبغي لجيفة مسلم
ان تجلس بين ظهراني اهله والصارف عن وجوب التجمل
الاحتياط للروح الشريفة فانه يحتمل الاغما وقد قال الأطباء
ان كثيرين ممن يموتون بالسكتة ظاهرا يذفنون احيا لانه
يعسر ادراك الموت الحقيقي بها الاعلى فاضل الاطباء يتعين
التخريف بها الى ظهور اليقين بخواتم النفوس وقد مات النبي
صلى الله عليه وسلم يوما لاثنين ضحوة ودفن في جوف الليل
من ليلة الاربعاء **فيوضع كمامات** الكاف للمفجأة وهذا
اذا تيقن موته فيوضع للفنل على سرير **محمدا** اي منجرا حقا

لكريه

الكريه الرايحة وتغطيها الميت بجثث او ترامرة او ثلثا او خمساً
ولا يراد عليه قاله الزيلعي وفي الكافي والنهاية او سبعا ولا
يزاد وكيفيته ان يدار بالجرة حول السرير **ويوضع الميت**
كيف اتفق على الاصح قاله شمس لاية الترخس وقيل عرضاً
وقيل الى القبلة **وسرعورته** ما بين سرته الى ركبته يشد
الا زار عليه هو الصبح قاله الزيلعي وصلته في النهاية لقوله
صلى الله عليه وسلم لعلى رضي الله عنه لا تنتظر الى الخدحي وميت
وفي الهداية يكتفى بسرا العورة الفليضة هو الصبح تليسيراً
وهو ظاهر الرواية وليلطلان الشهوة **ثم** بعد سرعورته
بارخال السائر من تحت الثياب **جود عن ثيابه** ان لم يكن
خشي وتغسل عورته ويد الفاسل ملفوفة بحرقه تحت السائر
للعورة ولا يدخل يده تحت الحرقه منكشفة ويفسل من فوقها
ان لم يجد حرقه لسريده **ويده وضى** ويبدأ بفنسل وجهه
لان يد الفاسل هي التي تفتل بها الايد الميت ليبدأ بفنسلها
الى الرسفين ويمسح رأسه على الصبح **الا ان يكون صغيرا لا يفنل**
الصلاة فلا يوضو وغيره يوضو **بلا مضغضة واستنشاق**
لانه لا يمكن اخراج الماء او يسر فيترك ان كذا في التبيين
ومن العلماء من قال يجعل الفاسل على اصبعيه حرقه رقيقة
ويدخل الاصبع في فيه ويمسح اسنانه وشفتيه بها وفي الظهير رقة
ولعانه وثلاث وفي الهيطة وينقيها ويدخل في مخبره ايضا قال
شمس لاية الحلواني رحمه الله وعليه عمل الناس اليوم كذا في التتخانية

وعلى القول بانه بلامضمضة واستنساخ مخصوص بفير الحجب فلذا
قال **الا ان يكون جنباً** فيتكلف لعلها تتميماً لها ثم كافي شرح
العلامة المقدسي قلت وكذا الحايض والنفساء للاشتراك
في افتراض المضمضة والاستنساخ فيما بينهم **وبعد الوضوء**
صب عليه ماء مغلي من اغليت لامن الغلي والغليان لانه
لان **سداً او حرصاً** وهو اثنان غير مطحون بمبالغة في التنظيف
وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل بنبته والمجر الذي
وقصته دابته بما وسدره **الا** اي ان لم يوجد **افا** الغسل بالترج
وهو الماء الخالد كاف ويحتمل ان تيسر لانه ابلغ في التنظيف
ويغسل راسه اي شعر راسه **وشعر لحيته بالخطمي** نبت بالعراق
طبت الرايحة يعامل الصابون في التنظيف وهو يشد يد
اليا وكسر الخا المعجبة اكثر من فتحها وان لم يكن فبالصابون
لانه ابلغ في استخراج الوسخ وان لم يكن به لا يتكلف لهذا
ثم بعد تنظيفه الشعر والبشرة يجمع الميت **على سياره**
فيغسل شقه الايمن ابتداء لان البداءة بالميا من سنة
حتى يصل **الماء الى ما** اي الجنب الذي **يلى تحت** بلخا المعجبة
سنة اي الميت ثم يجمع **على يمينه** فيغسل كذلك حتى يصل
الماء الى شأ يوجده ثم **لجس** الميت **مسنداً اليه** لئلا
يسقط ومسح بطنه مسحاً رقيقاً ليخرج فضلاته **ومخرج**
منه غسله فقط تنظيها **ولم يعد غسله** ولا وضوه لانه
ليس بناقض في حقه وقد حصل المأمور به ثم يجمع على شقه

الايس

الايس فيصب الماء عليه تثليثا للغسلات المستوعبات
جسده اقامة لسنة التثليث **ثم يثقف ثوب** كيلا يتبل
اكفانه **تنبه** النية ليست شرطاً للصحة نقسيلة
كالحي وفي الاستنساخ لا بد من النية في غسل الميت حتى اذا
وجد في الماء لا بد من غسله الا ان يحركه في الماء بنية الغسل
وقت الاخراج انتهى وهذا لا سقوط الواجب عنا للصحة
الصلاة عليه انتهى وفي الحجة وكذلك الميت اذا وجد وعليه
التراب يمسح ويصلى عليه ولو وجد الماء بعد الصلاة عليه
بالنيم غسل وصلى عليه ثانياً في قول ابي يوسف وعنه
يغسل ولا تعاد الصلاة عليه كجب يتم وصلى ثم وجد ما
كذا في الزمان ولو كان الميت منتحياً يتقدم منه يكفرت
الماء عليه كذا في الترخانية ويندب ان يكون الفاسل
اقرب الناس الى الميت والافاضل امانتاً والورع كذا في شرح
المقدسي ويندب الغسل من غسل الميت ويكره ان يغسل
وهو جنب او طائض وبعد تنظيفه يلبس القميص ثم يمسح
الاكفان **وعجمل الحنوط** وهو عطر مركب من اشياء طيبة
ولا بأس بباير انواعه غير الزعفران والورس للرجال
على راسه ولحيته روى ذلك عن علي وانش وابن عمر **وعجمل**
الكافور على مساجده جمع مسجد بالفتح لا غير كذا في الفتح
عن المغرب وسوا فيه المحرم وغيره فيطيب ويغطي كافي
التخانية ليظهر الديان عنها وهي جهنمه وانفه ويد

وهذا الحكم

راسه
كما في فتح المصنفين

وركتاه وقدماه روى ذلك عن ابن مسعود فتخص بزيادة اكرام
وليس في الغسل استعمال القطن في الروايات الظاهرة وقال
 الزيلعي ولا بأس بان يجعل القطن على وجهه وان تحشى به مخارقه
 كالدير والقبل والاذنين والالاف والنف والفم انتهى وقال في البحر عن
 الظهيرية واستفتح جعله في دبره او قبله عامة المشايخ **ولا يقص**
ظفره اي الميت ولا شعره ولا يمسح شعره اي شر راسه **ولحيته**
 لانه للزينة وقد استغنى عنها **والمرأة تغسل زوجها الحامل منه**
 والنظر اليه ببقا العدة فلو ولدت عقت موته لم تغسله
 وان طلقت قبل الموت رجعا غسلته بخلاف المبانة والتي
 حرمت بردة او رضاع او صهرية وفي المظاهر منها روايات
 والظاهر ان لا يحل لها تغسله واذا قال احدكم طالق ثلاثا
 وقد دخل بها ثم مات قبل البيان ليس لولادة منها تغسله
 ولهما الميراث وعليهما عدة الوفاة والطلاق كذا في مرجع المقدسي
 والترخاينة والايلا لا يحرم ولها فتغسله **بخلافه** اي
 الرجل فانه لا يغسل زوجته لا تقطع النكاح واذا لم توجد
 امرأة لتغسلها فزوجها بيدها وليس عليه عرض بصره عن ذراعيها
 بخلاف الاجنبي وهو **كأما الولد** والمدبرة والفتنة **لا تغسل**
سيدها وتيممه بخرقة ولو كانت امرأة مع الرجل المحارم وهم
بموتها كعكسه وهو موت رجل بين النساء ولو كن من محاربه
 ييمنه **بخرقة** تلف على يد الميمم الاجنبي حتى لا يمس الحسد
 ويغضب بصره عن ذراعي المرأة ولو عجزوا وان وجد ذراعه محرم

يتم

يتم الميت ذكر اركان الميت او انشى **بلاخرقة** لجواز من اغضاه
 الميت للمحرر بلا شهوة كالنظر اليها منها له **وكذا الخنثى المكمل**
يتم في ظاهر الرواية وقيل يجعل في كواره فيغسل ويجوز للرجل
 والمرأة تغسل صبي وصبيته **لم يشترط** لانه ليس لاغضا
 حكم العوزة وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال اكره ان يغسلها
 الاجنبي والمحبوب كالفحل كذا في الترخاينة والفقهاء **ولا**
باس بتقبيل الميت كذا في المجتبى لان القبلة محبة وتبركا
 وتوديعا للصلة عن المحذور **وعلى الرجل تجهيز امرأته** اي
 تكفينها ودفنها عند ابي يوسف لو كانت متغسرة وهذا التخصيص
 مختار صاحب المغنى والمحيط والظهيرية انتهى او يلزمه ابو
 يوسف بالتجهيز مطلقا اي **ولو كان الزوج معسرا** وهي سورة
في الاصح وعليه الفتوى وقال القاضي خان في قول ابي يوسف الكفن
 على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى وفي الترخاينة عن
 الكبري وبه يفتى وقال الكمال وعند ابي يوسف يجب على الزوج
 ولو ترك مالا وقال محمد ليس على الزوج تكفينها لا تقطع الز
 من كل وجه **وميات** **ولا مال له فكفنه على من تلزمه نفقته**
 من اقاربه واذا انتد من وجبت عليه النفقة فالكفن على
 قدر ميراثهم كالنفقة ولو كان له مولي وخالة فعلى نفقته
 تكفينه وقال محمد على خاله **وان لم يوجد من تجب عليه نفقته**
ففي بيت المال تكفينه وتجهيزه من اموال التركات التي لا
 وارث لاصحابها فان لم يقط بيت المال عجزا لخلوة من الاموال

وجبة

او طلبا منه صرف الحق مستحقه وجهته **فعلى الناس القادرين**
و يجب ان **يسأل له** اي للميت **التجهيز من علم به** وهو
لا يقدر عليه اي التجهيز **غيره** من القادرين ولو بحسب
التيسير فيجمع له من المحسنين ما يحصل به الكفاية بخلاف
الحى اذ الم يجد ثوبا يصلى فيه لا يجب على الناس ان ينالوا له
ثوبا بل يسأل هو لنفسه لقدرة عليه ولو فضل شئ من
الدرهم التي جمعت للتجهيز ان عرف صاحب الفضل رد عليه
وان لم يعرف كفن به محتاج اخرون لم يقدر على صرفها
لكفن يتصدق بها واذا لم يكن عند الميت الارجل واحد
وليس له الا ثوب واحد ولا شئ للميت لا يكفن به وبلبسه
صاحبه **تنبيه** لا يخرج الكفن عن ملك المتبرع به
حتى اذا وجدته وقد اقرتس الميت سبع كان له لا لورثة الميت
كما في النكح ولو غسل وكفن وبقي منه عضو لم يغسل يغسل
ذلك العضو ولو بقي نحو الاصبع لا يغسل واذا وجد اطراف
ميت او بعض بدنه لم يغسل ولم يصلى عليه بل يدفن
الا ان يوجد اكثر من النصف من بدنه او النصف ومعه
الراس فيغسل ويصلى عليه ولو شق نصفين طولا فوجد
احد الشقين لم يغسل ولم يصلى عليه واذا المديرا هو مسلم
هو ام كافران كان في قرية اهل الاسلام وعليه سيماهم
غسل وصلى عليه **والكفن** وان كان فرضا باعتبار اصله
لحق الميت الا انه اما ان يكون كفن سنة او كفاية او ضرر

وبد

٣٧٣

٣٧٥

لوا

وبدا ببيان السنة فقال **كفن الرجل سنة** ثلاثة ابواب احدها
قميص من اصل العنق الى القدمين بلا خريص وكمين والثاني
ازار من القرن الى القدم والثالث **لفافة** تزيد على ما فوق
القرن والقدم ليكلف فيها الميت وتربط من الاعلى والاسفل
ويكون الكفن **ما كان يلبسه** الرجل **في حياته** يوم الجمعة
والعیدين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كفن احدكم لحاه فليحسن
كفنه رواه مسلم ولا يغالى فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغيا
في الكفن فانه يسلب سلبا سريعا رواه ابو داود وكذا في البرها
وقال في البحر محسن الا كفان الحديث حسنوا اكفان الموتى
فانهم يتراوون فيما بينهم وينقلحون بحسن اكفانهم ووجه
السنة ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة ابواب بيض
سحولية بفتح السين وعن الارهري بالضم قرية باليمن كنا
في العنابة وبين الثاني فقال **وكفاية** للرجل **ازار ولفافة**
لقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي وقصته دابته
اغسلوه بما وسدرو وكفوه في ثوبين ولانه ادنى ما يلبسه
الانسان في حال حياته عادة فكذا بعد مماته وقيل قميص
ولفافة والاصح ازار ولفافة كذا في التبيين وبكره
الاقتصار على ثوب واحد حالة الاختيار كالصلاة فيه
حالة الاختيار واذا كان بالمال فله وبالأورثة كثرة فكفن
الكفاية اولى وعلى قلب كفن السنة اولى كما في النكح وغيره
وفضل **لبياض من القطن** لما روينا لقوله صلى الله عليه وسلم

البسوا من ثيابكم البياض فانه خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم
ومن خير اكملكم الاثمد فانه يثبت الشعر ويجلو البصر انتهى
ولا لباس بالبرود والكتان ويجوز للنساء الحرير والمزعر والمعصف
اعتبار باللباس في الحياة والمراحم والمراهقة كالبالغين كذا في
البرهان والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالاحسن ان يكفن
فيما يكفن فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جازوا الاصل في التكفين
ان ادم عليه السلام لما نزل عليه جبريل عليه السلام وضبطه
وكفنه ودفنه وقال هذه سنة موتاكم يا بني ادم كذا في مجمع
الروايات والخلاف والجديد فيه سواء بعد ان يكون غسلا نظيفا
طاهرا وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال ابو بكر لتؤبى به
الذين كان يمرض فيهما اغسلوهما وكفنوه فيهما فقالت
عائشة الان شئني لك جديد اقال الحى اخرج الى الجديد من الميت
قاله الكمال وساق حديث البخاري فيه ولما كان ازار الميت
يخالف ازار الحى لانه الحى من السرة الى الركبة قال وكل من الازار
للميت واللفافة يكون قدره من الفخذين يعني شعر الراس الى القدم
مع الزيادة ليتمكن من ربطهما كما ذكرناه ولا يجعل القميص كم
لانه يكون الحاجة الحى ولا دخر يصح لانه ينقل الحى لينتفع الا سفل
المشرف فيه ولا جيب وهو الشق النازل على الصدر لانه الحاجة الحى
ولو كفن في قميص حي قطع جيبه ولبنته كذا في التبيين
ولا تكلف اطرافه لعدم الحاجة اليه وتكره العمامة في الاصل
كذا في البحر عن المجتبي انتهى لانها لم تكن في كفن النبي صلى الله عليه وسلم

وقال

وقال الكمال وليس في الكفن عمامة عندنا واشتد عليها بقضيم
لما روي ان ابن عمر كان يعممه ويجعل العذبة على وجهه انتهى
وتبسط اللفافة ثم الازار فوقها ثم يوضع الميت معصا
ثم ينطف عليه الازار **وقال** الازار من جهة يساره ثم من جهة
يمينه ليكون اليمين اعلا ثم فعل باللفافة كذلك اعتبارا بحالة
الحياة **وعقل الكفن** ان خيف انتشاره صيانة للميت
عن الكشف **وتراذ المرأة** ولو كانت امرأة على ما ذكرناه للرجل
في كفنها على جهة **النتخار الوجها** ورأسها وخرقة عرضها
مابين الشدي الى السرة وقيل الى الركبة كي لا ينتشر الكفن
بالخذ وقت المشي بالميت كذا في التبيين فتكون الخرقعة
لربط تذييلها فيكون خمسة اذواب درع وازار وخرقة عرضها
ولفافة **وتراذ المرأة في كفن الكفاية** على كفن الرجل
خمارا فيكون ثلاثة اذواب خمار ولفافة وازار ويجعل
شعرها صغيرتين وتوضعان على صدرها فوق القميص
ثم يوضع الخمار على رأسها وجهها فوقه اي القميص فيكون
تحت اللفافة ثم تربط الخرقعة فوقها لئلا تنتشر الاكفان
وتعطف من اليسار ثم من اليمين **وتجمر الاكفان**
للرجل والمرأة جميعا تجميرا وترا قبل ان يدرج الميت فيها
لقوله عليه السلام اذا جمرتم الميت فاجروا وترا ولا يزداد على
خمس على ما تقدم وجميع ما يجمر فيه ثلاثة مواضع عند
خروج روجه لازالة الرليحة الكريهة وعند غسله وعند

تكفيه ولا يحمله لقوله عليه السلام لا تتبع الجنابة بصوت
 ولا نار وكذا أئمة التيمم في القبر كما في التبيين **وكفن الضرورة**
 المرأة والرجل يكتفى فيه بكل ما يوجد لما روي أن حمزة رضي الله
 عنه كفن في ثوب واحد ومصعب بن عمير لم يوجد له شيء
 يكفن فيه إلا نمره فكانت إذا وضعت على رأسه بدت
 رجلاه وإذا وضعت على رجليه خرج رأسه فامر النبي
 صلى الله عليه وسلم أن تغطي رأسه وتجعل على رجليه شيء من
 الأذخر وهذا دليل على أن ستر العورة وحدها لا يفي خلافا
 للمشافعي قاله الزيلعي **تنبيه** في الحديث الشريف من
 غسل ميتا فكنتم عليه غفلة أربعون كبيرة ومن كفنه كساه الله
 من اللندس والاستبرق ومن حفله قبره حتى يجده فكانما أسكنه
 مسكنا حتى يبعث رواه البيهقي في المعرفة والحاكم في المستدرک
 قال على شرط مسلم وحديث يعلي غسل الموتى فانه من غسل ميتا
 غفلة سبعون مغفرة لو قسمت مغفرة منها على جميع الخلائق
 لو سمعهم قلت ما يقول من يغسل ميتا قال يقول غفرانك بأذن
 حتى يفرغ من الغسل رواه ابن شاهين في كتاب الجنائز له كنا
 بخط العلامة المقدسي رحمه الله **فصل** في أحكام الصلاة
 عليه سببها الميت المسلم فانها لفضايله وصفة الصلاة
 ككفنه ودفنه وتجهيزه **فرض كفاية** لقوله صلى الله عليه وسلم
 صلوا على صاحبكم والامر للوجوب ولو كانت فرض عين لصلى
 عليه لئن صلى الله عليه ولم **وأركانها التكبيرات والقيام**

لكن

لكن التكبيرة الأولى شرط باعتبار الشروع بها ركن باعتبار انها
 قائمة مقام ركعة كباقي التكبيرات وقال الكمال وأما اركانها
 فالذي يفهم من كلامهم انها الدعاء والقيام والتكبير لقولهم
 ان حقيقتها هي الدعاء وهو المقصود منها انتهى قلت
 يعارضه قولهم لو سبق كبير متواليا خشية روعها فلو كان الكمال
 ركنا ما جاز تركه بحال من غير ما يقوم مقامه وقد نص الكمال
 نفسه عليه بعدها بقوله ثم المسبوق يقضى ما فاتته
 من التكبيرات بعد سلام الامام نسقا بغير دعا لانه لو
 قضاه به ترتفع الجنابة فتبطل الصلاة لانه لا يجوز
 الا بحضورها انتهى ثم قال الكمال ايضا وقالوا كل تكبيرة
 بمنزلة ركعة وقالوا يقدم الشا والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم لانه سنة الدعاء ولا يخفى ان التكبيرة الاولى
 شرط لانها تكبيرة الاحرام انتهى وكأنه لا يقول بركنيتها
 لان الشرط غير المشروط فيجعلها كتحريم الصلاة الكاملة
 خارجة عن الحقيقة فتكون شرطا محضا والجواب ما قاله
 في الترخا نية ويكبر فيها اربع تكبيرات وكان ابن ابي ليلى
 رحمه الله يقول خمس تكبيرات وهو رواية عن ابي يوسف
 رحمه الله والاثار اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فروى الخمس والسبع والتسع وأكثر من ذلك الا ان اخر
 فعله كان اربع تكبيرات فكان ناسخا لما قبله وروي ان عمر
 رضي الله عنه جمع الصحابة حين اختلفوا في عدد التكبيرات

الامامة

وقال لهم انكم اذا اختلفتم فمن ياتي بعدكم اشد اختلفا
فانظروا الى اخر صلاة صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم
على جنازة فخذوا بذلك فوجدوه صلى على امرأة وكبر فيها اربعاً
فانفقوا على ذلك وروى عن علي رضي الله عنه انه كبر اربعاً
ايضاً ولان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة ثم الصلاة المعهودة
لا تزيد على اربع تكبيرات الا ان ابي ليلى رحمه الله قال التكبيرة
الاولى للافتتاح فينبغي ان يكون بعدها اربع تكبيرات كل تكبيرة
قائمة مقام ركعة كافي الظهر والمصر والجواب ان التكبيرة
الاولى وان كانت للافتتاح ولكن بهذا لا يخرج من ان تكون
تكبيراً اي قائماً مقام ركعة وفي الفتاوى الحجة الاولى والحق
الذين لا يعلمون الادعية يكبر اربع تكبيرات ويسلم تجوز
صلاته لان الاركان فيها التكبيرات انتهى وقد قال الكمال
بعد هذا رحمه الله قال في الكافي الا ان ابا يوسف يقول في التكبير
الاولى مقنيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة
ومعنى الافتتاح يتخرج فيها وكذا اخضت برفع اليدين انتهى
وقال صاحب البحر وفيه اي كلام الكمال فطر لان المصحح به
بخلافه قال في المحيط واما ركنها فالتكبيرات والقيام واما
سنتها فالتمسك والشا والذعا فيها انتهى وذكر غير ذلك
فالذي تلخصه قول الذي قلناه متناجياً لله **وشر الطهارة**
اولها اسلام الميت لقوله تعالى ولا تتصل على احد منهم مات
ابداً يعني المنافقين وهم الكفرة ولا ينفعها شفاعة الميت

الكرام

اكراماً له وطلباً للمغفرة والكافر لا تنفعه شفاعة ولا
يستحق الاكرام **والثاني طهارته** لان الميتة حكم الامام
وكنا طهارة مكانة قال في الفتية الطهارة من الخبث في
الثوب والبدن والمكان وسنن العورة شرط في حق الامام
والميت جميعاً انتهى وفي الفوائد للتجربة اذ كان الميت على
جنازة لا شك انه يجوز لو كان مكانها نجساً وبغير جنازة
لا رواية فيه وينبغي ان تجوز لان طهارة مكان الميت ليست
بشرط لانه ليس بمؤقت وقيل لان كنفه حائل ببيتنه
ويبقى الارض لانه ليس بلبس بل بلبس انتهى كذا في شرح
المقدس **الثالث تقديمه** امام القوم فلا تجوز الصلاة
عليه لو وضعوا خلفهم وله حكم الموات ايضا لجواز الصلاة
على المرأة والصبى فيعطى له حكم الامام ما لم يدفن كما سذكر
والرابع حضوره فلا تنقض الصلاة على غائب واما صلاة اليه
صلى الله عليه وسلم على النجاشي فكانت اما لانه رفع له سريره
حتى رآه عليه السلام بحضوره فتكون صلاة من خلفه على ميت
بإزاء الامام بحضوره دون المأمومين وهذا غير مانع من
صحته الاقتداء واما ان ذلك يخص به النجاشي فلا يلحق به غيره
كافي الفتح وفيه نزل جبريل عليه السلام بقبولك فقال
يا رسول الله ان معاوية بن الحنفية مات بالمدينة اخرجت ان
اطوي لك الارض فتصلي عليه قال نعم فضر به بجناحه على
الارض فرفع له سريره فصلى عليه وخلفه صفان من الملائكة

هذا الكلام منه نظرون وجهين اما الاول انما في الجوز انما في انما لم ينسب عنه عبد السلام واما الثاني فانه ان
قوله انقلوا انه من السنة صحيح في سنة القراء وهو خلاف مذهب ان فقهاء فانه يري في صيغها

في الرِّهَانِ

FVA

في البرهان وغيره الدعاء الميت ولتفسه ولا يوبىه ولجماعة المسلمين
بعد التكبيرة الثالثة ولا يتبين له اي الدعاء شي سوى كونه
بامور الاخرة ولكن ان دعا بالماثور عن النبي صلى الله عليه وسلم
فهو احسن وابلغ لرجاء قوله ومنه ما حفظ من دعا النبي صلى الله
عليه وسلم كما رواه الكمال من حديث عوف بن مالك انه صلى مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فحفظ من دعائه اللهم
اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم ميته ووسع
مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما
ينقى الثوب الابيض من الدنس وابدله دار خيرا من داره
ودار الخيرات من اهلها وروحا خيرا من روحه وادخله الجنة
واعذه من عذاب القبر وكذا قال النار قال عوف رضي الله عنه
حتى تمتيت ان اكون انا ذلك الميت رواه مسلم والترمذي
والنسائي وفي حديث ابراهيم الاشمل عن ابيه كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا صلى على الجنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا
وشاهدا وغايبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا وارواحنا
الترمذي والنسائي عن ابي هريرة وثنا فيه اللهم من احببته
منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان
وفي روايه ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام اللهم لا تحرمنا
اجره ولا تضلنا بعده وفي موطا الامام مالك عن سأل ابا هريرة
كيف يصلى على الجنازة فقال ابو هريرة انا لعمر الله اخبرك ابتها
من عند اهلنا فاذا وضعت كبرت وحمدت الله وصليت على نبيه

کتابخانه
نزلہ

ثم أقول اللهم عبدك وابن عبدك وابن أمك كان يشهد
 أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله وانت اعلم به اللهم ان
 كان محسناً فزد في حسنه وإن كان مسيئاً فبخس وزعن
 سيئاته اللهم لا تخزنا اجره ولا تنقنا بعده وروى
 أبو داود وعن عائشة بن الأشعث قال صلى بنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على رجل من المسلمين فسمعتة يقول
 اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك تخلف جوارك فقه من
 فتنة القبر وعذاب النار وانت اهل الوفا والحق اللهم
 اغفر له وارحمه انت الغفور الرحيم وروى من حديث أبي هريرة
 سمعته يعني النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم انت ربها
 وانت خلقتها وانت هديتها للاسلام وانت قبضت
 روحها وانت اعلم بسرها وعلايتها جيناك شفعا فاعف
 لها **ويسلم وجوبا بعد التكبيرة الرابعة من غير دعا** بعدها
في ظاهرها رواية واشتحن بعض المشايخ ان يقال ربنا انتا
 في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقبض عذاب النار
 اوردتنا لا ترغ قلوبنا بعد اذهديتنا وهب لنا من لدنك
 رحمة انك انت الوهاب وينوي بالتسليمين الميت مع
 القوم كما ينوي الامام ولا ينبغي للرجل ان يرفع صوته
 بالتسليم فيها كما يرفع في سائر الصلوات ويخاف في الدعاء
 ويجهل بالتكبير ولا يرفع يديه **في غير التكبيرة الاولى**
 في ظاهرها رواية وكثير من مشايخ بلخ اختاروا الرفع في كل

تكبيرة

تكبيرة كما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما ولما انه صلى الله
 عليه وسلم كان اذا صلى على جنازة رفع يديه في التكبيرة الاولى
 ثم لا يعود ولو كبرا لاما **مخمساً لم يتبع** لانه منسوخ كما
 بيناه ولكن **يتنظر سلامة في المختار** ليسلم معه في الاصح
 وفي رواية ليسلم المأموم كما كبر امامه الزائدة ولو سلم
 الامام بعد الثالثة ناسياً كبر الرابعة وليسلم ولا
يستغفر لمجنون وصبي اذا ذنب لها **ويقول والدعاء اللهم**
اجعله لنا قرطاً الفرق بفتحين الذي يتقدم الانسان
 من ولده اي اجراً متقدماً والفرط والفرط هو الذي
 يسبق الوارد الى الما وفي الحديث انا فرطكم على الخوض اي
 اتقدمكم اليه وهذا هو الانسب لتفسير الفرق ليل لا يلزم
 التكرار بقوله بعده **واجعله لنا جراً** الثواب هو الحاصل باص
 الشرع والحاصل بالمكملات يسمى اجراً لان الثواب لغة بدل العين
 والاجر بدل المنفعة فالمنفعة تابعة للعين وقد يطلق الاجر
 ويراد به الثواب وبالقلب **ودخراً** بضم الذا والمجدة وسكون
 الخا المجدة الذخيرة **واجعله شافعاً** مشفعاً بفتح الفاعل قبول
 الشفاعة قال صاحب البحر ولما من صرح بانه يدعى لسيد
 العبد الصغير وينبغي الدعاء له انتهى وفي الترخاينة
 روى عن أبي حنيفة رحمه الله ان من صلى على صبي وفي الولولجية
 او مجنون وفي المحيط يقول اللهم اجعله لنا قرطاً اللهم اجعله
 لنا دخراً اللهم اجعله لنا شافعاً مشفعاً ولا يستغفر له انتهى

فصل في بيان الاحق بالصلاة على الجنازة ومقتلقاتها
السلطان الحق بصلاته نص عليه ابو حنيفة رحمه الله
يقوله الخليفة اولى بان خضر فان لم يحضر فامام المصير
وهو سلطانها لا نه في معنى الخليفة وتنظيمه واجب فلا
يتقدم عليه احد فلذا قال **ثم نأيبه** عند ابي حنيفة وابي يوسف
لان الحسن بن علي رضي الله عنهما لما مات خرج الحسين رضي الله
عنه والناس لصلاة الجنازة فتقدم الحسين سيد بن
الخاص وكان سميد يومئذ واليا بالمدينة اي متوليا
فابان يتقدم فقال له الحسين تقدم ولو لا السنة ما
قد متك وقال **محمد** وهو رواية عن الامام ولي الميت
اولى على كل حال قال **الله تعالى** واولوا الارحام بعضهم اولى
ببعض قلنا **الاية** محمولة على الموارث وولاية الانكاح
ثم القاضي لا ند صلاح ولاية وبعد صلاح الشرطة ثم
خليفة الوالي ثم خليفة القاضي قاله الزيلعي **ثم ان** لم يحضر
احد هو لا يستحب تقديم **امام الحق** لانه رضىه في حال حياته
كذا في الهداية وفي الترخاينة لا ينتقدم امام الحق الا باذن الاب
انتهى وانما يستحب تقدمه على الولي اذا كان افضل من الولي
كذا في البحر عن شرح الجمع لمصنفه وفي الترخاينة عن الخلاصة
امام الحق اولى من الولي في الصحيح من الرواية وفي التبيين عن جوامع
الفقه امام المسجد الجامع اولى من امام الحق انتهى والصلاة في
الاضحى الاوليا لقرتهم الا ان الامام والسلطان يتقدمان

لعارض

لعارض الامامة العظمى والسلطنة فان التقدم عليهما في رتبة
وفساد امر المؤمنين فيخاشاعن ذلك الفساد فيجب تقدم من
له حكم عام واما امام الحق فيستحب تقدمه على طريق الافضل
وليس بواجب كذا في المستصفى **ثم الولي** الذكر المكلف اذا لحق
للنسكا الصغار والمعنوه كذا في الترخاينة ويتقدم الاقرب
فالاقرب من ذوي قرابته كترتيبهم في التقصيب والانتكاح
ولكن يتقدم الاب على الابن في قول الكل على الصحيح لفضله وفي
النتكاح يتقدم الابن لقربه قال العلامة المقدسي ولتقدم
الاب وجد حسن هو ان المقصود الدعاء للميت ودعوته مستجابة
روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث دعوات مستجابة
دعوة المظلوم ودعوة المسافر ودعوة الوالد رواه الطيالسي
انتهى وقال الرزلي والسيد اولى من قريب عبده على الصحيح والقريب
اولى من السيد المعتق فان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران **ولمن له حق**
التقدم ان ياذن لغيره لان التقدم محقق فملك انطاله
وان كان له وليان فاذن لحدتها لجنبيا فلا اخر منعه وان
قدم كل منهما رجلا فالذي قدمه الاكبر اولى لانهما رضىا بسقوط
حقهما واكبرهما سنا اولى بالصلاة عليه فيكون اولى بالتقدم
كذا في الترخاينة **فان صلى غيره** اي غير من له حق التقدم بلا
اذنه ولم يتقدم به **اعادها هو ان شا** لعدم سقوط حقه وان نادى
الفرض بها ولا يعيد معه اي مع من له حق التقدم **من صلى مع غيره**
لعدم مشروعية التنقل بها كما لا يصلى احد عليها بعده وان صلى

وحده وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على من دفن بعد الصلاة
عليه حتى تقدمه بقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم
وللولى حق الا عادة وصلاة الصحابة رضي الله عنهم على النبي
صلى الله عليه وسلم اقلها كانت من الخواص والا لصلى على قبره
الشريف الى يوم القيامة لبقائه صلى الله عليه وسلم كما وضع
طريا بل حيا يرزق ويتنعم بساتر الملاذ والعبادات
ومن له ولاية التقدم فيها الحق بالصلاة عليها من اوصى له
الميت بالصلاة عليه قال في العيون ان الوصية باطلة على
المفتي به قاله الصدر الشهيد وفي نوادر ابن رستم الوصية
جائزة ويومر فلان بالصلاة عليه كذا في البرهان وان دفن
واهيل عليهما التراب **بلا صلاة** لا تراقتضى ذلك **صلى على قبره**
وان لم يغسل لسقوط شرط طهارته وحرمة بدنه فيصلى
عليه بلا غسل للمضرورة ونقاد لو صلى عليه قبل الدفن
بلا غسل لنفسه اولا ولى بالتدرة على نفسه قبل الدفن وقيل
تنقلب الاولي صحيحة عند تحقق العجز فلا نقاد ولو لم يهل عليه
التراب يخرج فيغسل ويصلى عليه **ما لم يتفسخ** والمعتبر في ذلك
اكثر الراي على الصحيح وهو احتراز عماري عن ابي حنيفة انه
يصلى عليه الى ثلاثة ايام وجه الصحيح انه يختلف باختلاف
الزمان والمكان والاشخاص **تنبيه** قال في الترتيب
عن العتابة اذ كان القوم سبعة قاموا ثلاثة صفوف
يتقدم واحد وثلاثة بعده واثنان بعدهم واحد بعدهما

لان في

لان في الحديث من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له وفي البرازية
خير صفوف الرجال فيها اخرها وفي سائر الصلوات اولها
لان القيام في اخرها قرب الى التواضع فيكون ادعى الى الاجابة
واذا اجتمعت الجنائز فالاول بالصلاة لكل منهما اولى
وهو ظاهر **ويقدم** لا فضل **فالاول** ان لم يكن سبق وان جمعا
ولوع وجودا سبق **وصلى عليها مرة واحدة** ان شأ جملهم
صفا عرضا ويقوم عند افضلهم وان شأ جملهم اي الجنائز
قبل الصلاة صفا طولا **متمايلى القبلة بحيث يكون صدر كل**
واحد قدام الامام كما ذيل وقال ابن ابي ليلى يجعل راس كل
واحد أسفل من راس صاحبه هكذا ادراجات وقال ابو حنيفة
هو حسن لان النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه دفنوا هكذا
والوضع للصلاة كذلك قال وان وضعوا راس كل واحد بحذاء
راس الآخر فحسن وهذا كله عند التفاوت في الفضل فان لم
يتمتع تفاوت ينبغي ان لا يمدل عن المحاذاة كذا في فتح القدير
فلذا قال **وراعى الترتيب** في وضعهم **فيجعل الرجال متمايلى الامام**
ثم الصبيان بعدهم اي بعد الرجال **ثم النساء** ثم النساء
المراهقات ولو كان الكل رجالا روي الحسن عن ابي حنيفة يوضع
افضلهم واسمهم متمايلى الامام وكذا قال ابو يوسف احسن
ذلك عندي ان يكون اهل الفضل متمايلى الامام ولو اجتمع عند
وحرر المشهور بتقديم الحر على كل حال وروي الحسن عن ابي حنيفة
ان كان العبد اصلح قدام ولود دفنوا بغير واحد لضرونه وضفوا

فيه على عكس هذا الترتيب فيقدم الأفضل فالأفضل إلى القبلة وفي الرجلين يقدم أكثرهما قرأنا وعلمنا كما فعل صلى الله عليه وسلم في شيء من شئنا أحد ولا يقتدي بالامام من سبق بشئ من التكبيرات **ووجهه بين تكبيرتين** حين خضر بل ينتظر تكبير الامام **فبداخل مكة** اذا كبر عند أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف رحمه الله يكبر حين يحضر ترجيحاً للمعنى الافتتاح وتحسب له فاذا لم يفته غير تكبيرة تسلم مع الامام وعندها يكبر تكبيرة بعد سلام الامام وهكذا الواسق بتكبيرتين او ثلاث يحسب له التي احرم بها عنده ويقضى ما عداها وعندها يقضى الجميع ولا يحسب له تكبيرة احرامه لابي يوسف ان الاولى للافتتاح والمسبوق يأتي به فصار كمن كان حاضراً وقت تحريمه الامام ولهما ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والمسبوق لا يبتدي بما فاته فتسلّم الامام اذ هو منسوخ فلو لم ينتظر تكبيرة الامام يصير قاضياً ما فاته قبل اذ اذكر مع الامام وهو منسوخ عن معاذ كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سبق الرجل ببعض صلاته سألهم فارموا بالذي سبق به فيبدأ بما سبق به ثم يدخل مع القوم فيأتممها والقوم يقومون في صلاتهم فتعد فلما فرغ قام فقضى ما سبق به فقال عليه السلام قد سن لكم معاذاً فتدوا به اذ لم احكم وقد سبق بشئ من الصلاة فليصل مع الامام بصلاة فاذ فرغ

امامه

انما ما فيلقتض ما سبقه به ورواه المشافعي وجعل الداخل ابن مسعود فقال عليه السلام ان ابن مسعود سن لكم سنة فاتبوها ولو لم يكن منسوخا كفى الانفا على ان لا يقضى ما سبق به قبل الا اتم الامام بخلاف من كان حاضراً في حالة التحريم لانه بمنزلة المدرس اذ لا يمكنه ان يدخل معه مقارنا لا يخرج ولو كثر المسبوق كما خضر ولم ينتظر لا يفسد عندهما لكن ما اذا هو غير معتبر فاذا سلم امامه قضى ما فاته مع التكبيرة التي فعلها حال شروعه كما ذكرناه من الفسخ والتبيين والترخاينة ثم روجا **ويوافق** اي المسبوق امامه **في دعائه** لو علمه بسماعه قال في الترخاينة عن المضمرات يكره ان يجهر في صلاة الجنازة بالحمد والشاوصلا الرسول عليه السلام ومثلخ بلخ يقولون ان السنة ان يسمع الصف الثاني ذكر الصف الاول والصف الثالث ذكر الصف الثاني والرابع ذكر الصف الثالث وقدموي عن ابي يوسف انه قال لا يجهرون كل الجهر ولا يسرون كل السر وينبغي ان يكون بين ذلك **تر يقضى** المسبوق بعد سلام الامام **ما فاته** من التكبيرات **قبل رفع الجنازة** فتقضى بغير دعا قاله الزبلي وهو كما في التوازل والختيس وذكر الحسن في المحرر انه ان كان يامن رفع الجنازة فانه يأتي بالاذكار المروعة وان كان لا يامن رفعها يتابع بين التكبيرات

ولا ياتي بالاذكار وذكر المسئلة في النواز لمطلقه من غير
تفصيل فقال بيقضيها متتابعاً بلا اعادة اتم الجنازة
على الارض لانه لو قضى مع الدعاء رفع الميت فيفوت به التكبير
اي لبطلان الصلاة لانه لا يجوز بلا حضور ميت والحاصل
انه مادامت الجنازة على الارض فالمسبوق ياتي بالتكبيرات
فاذا رفعت الجنازة على الاكتاف لا ياتي بالتكبيرات واذا
رفعت بالايدي ولم توضع على الاكتاف ذكر في ظاهر الرواية
انه ياتي بالتكبيرات وعن محمد ان كانت الايدي الى الارض
اقرب فكانها على الارض فكبير وان كانت الى الاكتاف
اقرب فكانها على الاكتاف فلا يكبر كذا في الشرخانية وقيل لا
يقطعه حتى تهلك كذا في النع والبرهان ولا ينتظر تكبير الامام
من خضر خرميه فيكبر ويكون ملزماً ويكلم مع الامام لما ذكرنا
ومن خضر بعد التكبير الرابعة قبل السلام فاته الصلاة
كذا في الزاينة وفي الشرخانية روي ذلك عن ابي جنيبة وفي
العتابية هذا المريد لصلاة الجنازة في قول ابي جنيبة
وقال شيخنا شيخنا المقدسي رحمه الله ولو جاء بعد ما كبر
الرابعة قبل السلام لم يدخل معه وقد فاته الصلاة
عندهما وعند ابي يوسف يكبر واحدة فاذا سلم الامام
فرض ثلاث تكبيرات كما لو كان خاضراً خلف الامام ولم يكبر
حق كبر الامام الرابعة والصحيح قولهما لانه لا وجه الى ان
يكبر وحده لما قلنا اي في مسئلة المسبوق بيقض التكبيرات

والامام

بلغ مقابلة

والامام لا يكبر بعد الرابعة فلذا فاته الصلاة في الصحيح
وكذا في الدرر والفرر وعن محمد انه يكبر هنا لانه لو انتظر
الامام فاته الصلاة بخلاف ما لو حضر قبل الرابعة
انتهى وقال في التجنيس وفي قول ابي يوسف يدخل اعتباراً
بما لو كان خاضراً ولم يكبر حتى كبر الامام الرابعة فانه
يكبر قبل ان يسلم الامام ثم يكبر ثلاثاً قبل ان ترفع الجنازة
وعلى الفتوى وان روي عن ابي جنيبة في هذا الفضل انه
فاته الصلاة انتهى ومثله في الولولجية وفي الخلاصة
وان جاء وقد كبر الامام اربعاً ولم يسلم لا يدخل معه في روا
عن ابي جنيبة والاصح انه يدخل وعليه الفتوى انتهى فقد
اختلف الصحيح كما ترى وتكره الصلاة عليه في مسجد هو
اي الميت كراهة تنزيه في رواية واختارها بعض المحققين
هو ابن الهمام لا طلاق الحديث وتخريم في اخري والعدة فيه
ان كانت خشية الجحاسة مما يسيل في خرمية وان كانت
لشغل المسجد بما لم ين له فتزبيته انتهى والحديث هو ما
روي ابو داود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على
جنازة في المسجد فلا شيء له وفي رواية فلا اجر له ورواه ابن
ابي شيبه بلفظ فلا صلاة له وصلاة الصحابة رضي الله عنهم
على ابي بكر وعمر كانت لعارض دقتهما عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقالت عائشة رضي الله عنها ما ترك ابونكر ديناً ولا
ولادهما ودفن ليلة الثلاثاء وصلى عليه في المسجد انتهى فتكره سوا

كان الميت والقوم في المسجد او كان الميت خارجا الى المسجد مع
بعض القوم وكان بعض الناس في المسجد وكان الميت في المسجد
والقوم في الامام خارج المسجد او كان الميت في المسجد مع بعض
القوم والباقيون خارجا هذه على ما في الفتاوى الصغرى قاله
المختار خلافا لما اوردته النسفي رحمه الله كذا قاله الكمال
والذي اوردته النسفي هو ما قاله في العناية وان كانت الجنائز
والامام وبعض القوم خارج المسجد والباقي فيه لم تكن بالانتفا
انتفى وفي ارايته الجامع الصغير يختلف فيما اذا كان بعض القوم
خارج المسجد كذا في البرازية وقد علمت ان المختار الكراهة **تنبيه**
تكون صلاة الجنائز في الشارع وارض الناس كذا في الترخائنة
ومن بمعنى جنين **استعمل** استعماله بان يرفع صوته بالسكا
عند الولادة والاضل فيه رفع الاصوات عند رؤية الهلال وذكر
في الايضاح هو ان يكون منه ما يدل على حياته من بكاء او تحريك
عضوا او طرف عين والمعتبر وجود ذلك عند خروجه اكثره كافي
المستغنى بالمعجزة ولو خرج رأسه وهو يصيح فانت قبله بالنجح لم يرت
ولم يصل عليه ما لم يخرج اكثر بدنه حيا انتهى والعبرة بالصدر
ان نزل براسه مستقيما وبسرته ان نزل برجليه منكوسا فاذا
وجد ذلك وخرج اكثر **سُمي وغسل** وكفن كاعلمته **وصلى عليه**
لما عن جابر يرفعه الطفل لا يصل عليه ولا يركب ولا يورث
حتى يستعمل الخرجة الترمذي كذا في الفتح وفي البدايع لا يقبل
الشهادة في الاستهلال الا من رجلين او رجل واحد وانت

عنه

عند الامام وقا لا يقبل قول النسافية الا لامر فلا يقبل
فولها في الميراث اجماعا لخرها المعظم لهما وانما قيل لان ذلك
لا يشهد الرجال وقول القابلة مقبول في حق الصلاة عليه
وامه كالقابلة اذا انتصفت بالعدالة وفي الظهير بكسة
ماتت واضطرب الولد في بطنها تشق وتخرج لا يسع الا
ذلك كذا في شرح المقدسي **وان لم يستعمل غسل في المختار**
لانه نفس من وجه **واخرج في خرقه** وسمى **ودفن** ولم يصل عليه
وكذا ينسل السقط الذي لم يتم خلقه في المختار ويكلف في
خرقة كافي النع والتمرية خلافا لما اخذ به الكرخي وهو ظاهر
الرواية ويسمى كما ذكره الطحاوي عن ابي يوسف كذا في التبيين
وفي الظهيرية اذا بان بعض خلقه يحس ومثله في المبسوط وذكر
قولا اخر ان نفع فيه الروح حشوا لا فلا كذا في شرح المقدسي
كصبي سبي اي اسروا **احدا بونه** من دار الحرب ثم مات
لانه تتبع له لقوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة
فابواه يهودونه او ينصرانه او يمجسانه حتى يكون لسانه
يعرب عنه اما شاكرا واما كفورا **الا ان يسلم** **لدها** ثم يموت
الصبي لانه يتبع خيرهما دينه فيصلى عليه **او يسلم هو اي**
الصبي الذي يعقل لان اسلامه صحيح عندنا استحقاقا
وهو ان يقر بالرسالة والوحداية واذا ذكر له صفة الايمان
وما يوجبها وقيل له هل انت مصدق بهذا افعال نعم كان ذلك
كافيا كما يكفي به من الحافل البالغ وليس الشرط وصفه ذلك

فأما ما ذكره من النسخة التي في نسخة
سما السقط فانه ياتي يوم القيامة كما لا
وان لم يسلم فانه يقول ضيق ضيق والله اعلم

من ابتدأ نفسه اذ لا يعرفه الا الخواص **او لم يستلحها** اي احد
ابويه **نقطة** اي الصبي لظهور تبعيته لدار الاسلام محكم باسلامه
كاللفظ لا تنقطع تبعية الابوين باختلاف الدار قال الكمال
لختلف بعد تبعية الولاد اي بعد تبعية احدا لابوين
فالذي في الهداية تبعية الدار وفي المحيط اذا لم يكن معه احد
ابويه يكون تبعاً لصاحب اليد وعند عدم صاحب اليد
يكون تبعاً للدار ولعله اولى فان من وقع في سهمه صبي من
الغينة في دار الحرب قات يصلي عليه ويجعل مسلماً بتبع
لصاحب اليد انتهى وقد ذكرنا في الغينة انما لا تقسم بدار
الحرب بناء على ان الملك لا يثبت فيها قبل اخراز بدارنا الا
ان يقال اصل الملك كاف لوضع اليد على ما هو مباح بدار
الحرب انتهى وفي كشف الاسرار لو سرق ذمي صبياً واخرجه
الى دار الاسلام قات الصبي فانه يصلي عليه ويصير
مسلماً بتبعية الدار ولا يعتبر اخذ حتى وجبت تخليصه من
يده انتهى **قلت** ولعل المراد تخليصه بقيمته كما لو اسلم
او اشتراه مسلماً يجبر على اخراجه عن ملكه ببدله انتهى وقال
صاحب البحر ولم يحك عليه خلافاً وهي واردة على ما في المحيط
فان مقتضاها ان لا يصلي عليه تعدياً لتبعية اليد على الدار
الا ان يكون على الخلاف وحكم المجنون البالغ في هذه الاحكام
حكم الصبي الحاقلاً فيكون فيه الاوجده لثلاث في التبعية
كما صرح به الاصوليون انتهى **تلييه** تبعية احدا لابوين

انما

انما هي في احكام الدنيا لا العقب فلا يحكم بان اطفال الكفار في النار
بل فيه خلاف قيل يكونون خدام اهل الجنة وقيل ان كانوا اهل بيوتهم
اخذاً القيد عن اعتقاد قبي الجنة والافق لتاوعن محمداً قال
فيهم اني اعلم ان الله تعالى لا يقذب احد ابغير ذنب وهذا نفى
لهذا التفصيل وتوقف فيهم ابو حنيفة رحمه الله كذا في الفقه
وان كان كافراً فذمات وليس له قريب كافر فنيهم حاضر غشلة
اي المسلم الكافر **كفيل خرقه بخسة** لا يراعى فيه ستة التفصيل
وانما يقتل الكافر لانه ستة عامة في بني ادم ولا تميز رجوعه
الى الله تعالى ويكون ذلك حجة عليه لا تطهر راحته لو وقع في الماء
افسده بخلاف المسلم لا يجنس الماء ونصح صلاة حامل المسلم **المفسد**
كذا في الدررانية **والبحر ولغة في خرقه** من غير مراعاة ستة الكفن
واللقاء في خرقه من غير وضع في طرحة كالجيفة من غير لحد وذلك
مراعاة لحق القرابة وان كان له قريب كافراً لا ولى للمسلم ان
لا يتولى امر قريبه ويدنه لقريبه الكافر **او دفنه** اي القريب
المسلم الكافر **الى قتل ملته** وتتبع جنازته من بعيد واشترتها
بقولنا اهل ملته الى ان كفرة اضلج اذا المرتد لا ملته ولا يدفع
الى من ارتد الى ملته فلا يقتل اضلاً بل يلقى في خرقه كالكلب
صرح به في غير ما كتاب واشترنا ان المسلم اذا لم يكن له الاقرب
كافر لا يمكن منه لان تعاطي امر تجهيزه من فرض الكفاية على المسلمين
الانزى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما كان مع ابي بكر وعمر حتى اتوا
على يهودي ناشراً التوراة يقرأها يعزّي بها نفسه عن ان له في المو

الى ص

كل حسن الفتيان واجلنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انشدك
بالذي انزل التوراة هل تجد في كتابك ذاصفني ومخرجي فقال براسه
هكذا الي لا فقال ابنه اي والذي انزل التوراة انا بخلدني وكتابنا
صنعتك ومخرجك واشهد ان لا اله الا الله وانك رسول الله فقال
اقبلوا اليهودي عن اخيكم نرويا للصلاة عليه انتهى فلم يكن اليهود منه
ونولي امره المسلمون وفي التجنيس لا يدفن الكافر في الرجم المحرم منه
المسلم لان الكافر ينزل عليه اللعنة والمسلم محتاج الى الوعة حضورا
في هذه الساعة انتهى **ولا يصلي على باغ** اتفاقا وبغاة المسلمون
الخارجون عن طاعة الامام كما هو معلوم في بابيه وكذا لا يصلي
اتفاقا على قاطع طريق اذا قتل الباغي او قاطع الطريق **حالة**
المحاربة ولا يفصل احد منهم لان عليا رضي الله عنه لم يصلي على
البغاة ولم يتكر عليه فكان اجماعا وقاطع الطريق بمنزلتهم كذا في
البحر وقيل يفصل الباغي والقاطع ولا يصلي عليهما للفرق بينهما
وبين الشهداء واما اذا اقتل بعد ثبوت يد الامام عليهما فانهما
يفصلان ويصلي عليهما وهذا تفصيل حسن اخذ به الكبار
من المشايخ كذا قال الزيلعي **ولا يصلي على قاتل الحق غيلة**
بالكسر لا غتيال يقال قتل غيلة وهو ان يخذله فيذهب به
الى موضع فان اصاب اليه قتله لسعيه في الارض بالفساد **ولا**
علي كافر في مصر ليل بالسلح اذا قتل في تلك الحالة ولا يصلي
على مقتول عصبية اهانة لهم وزحوا لغيرهم **وان غتلوا كالبغاة**
على احدي الروايتين لا يصلي عليهم وان غتلوا **وقاتل نفسه عمدا**

يندر

نية

يفصل ويصلي عليه وقال ابو يوسف لا يصلي عليه وكان القاضي
الامام علي السعدي رحمه الله يقول الاصع عندي بانه لا يصلي عليه
ولقول ابي حنيفة ومحمد اثنى شمس لامة الخلواني وهو الاصح
انه مؤمن مذبذب فصا ركعتين من اصحاب الكبار كذا في الترخا
وقيد نأبا لعمد لانه لو قتل نفسه خطا يصلي عليه اتفاقا
ومن قتل نفسه لوج به يصلي عليه كذا في الغاية من غر حكاية
خلاف وقاتل نفسه اعظم وزرا واثما من قاتل غيره انتهى
كذا في شرح المقدسي ومن مات وعليه دين نوله ما لا يصلي
عليه **لا يصلي على قاتل لدر ابو يه عمدا** اهانة وزحوا لغيره
فصل في حملها ودونها ليس لحملها حمل اربعة رجال
لقول ابن مسعود رضي الله عنه اذا شفع احدكم الجسارة
فليأخذ بقوايم السرا لاربعة ثم يتطوع بقدا اولي ددر
فانه من السنة ولان فيه تخفيفا على الحاملين وصيانة
عن السقوط والانقلاب وزيادة الالرام للميت والاد
به وتكثير الجماعة وهو ابعد من تشييمه بحمل لا متعة
ولذا اكره على الظهر والدابة والصغير الفطيم او نحوه
لا باس ان يحمله ولط على يديه ويندا وله الناس بلحلي يديهم
وكذا حمله على يديه وهو راكب كذا في شرح المقدسي عن الاسيما
وقال في الترخا نيته والصغار من بني ادم مكرنون كالكبار
وعن ابي حنيفة رحمه الله في الفطيم والرضيع لا باس بان يحمل
في الطبق وان حمله الرجل لولاحد الحب الى كذا ذكر في الاصل

سراع

بي

وينبغي لكل واحد عملها اربعين خطوة بيد الحامل بمقدورها الايمن
 فيضعه على يمينه اي على عاتقه الايمن ويمسها اي الجنازة ما كان
 حمة الحامل لان الميت يلقى على ظهره ثم يضع مؤخرها الايمن
 عليه اي على عاتقه الايمن ثم يضع مقدمها الايسر على يساره
 اي عاتقه الايسر ثم يختم بالحجاب الايسر يحملها عليه اي على
 عاتقه الايسر فيكون من كل جانب عشر خطوات لقوله صلى الله
 عليه وسلم من حمل جنازة اربعين خطوة كبرت عنه اربعين كيرة
 كذا في التبيين ولقول ابي هريرة من حمل الجنازة بجوانبها
 الاربع فقد قضى الذي عليه كذا في الفتح **ويستحب الاسراع به**
 لقوله صلى الله عليه وسلم اسرعوا بالجنازة فان تلك صلاحة
 فخير تقدم مؤثرا اليه وان تلك غير ذلك فشر تضعونه عن
 رقابكم وكذا يستحب الاسراع بتجهيزه كله من حين موته ويمشون
 مسرعين به **بالجنب** بخا مجة وموحدتين مقتوحات
 كسبب ضرب من العدو دون العنق والفتق خطو فسيح
 فيمشون به دون ما دون العنق وهو ما يودي الى **اصطحاب**
الميت فيكره للاراد رابا الميت واضرار المتبعين وعن ابن
 مسعود رضي الله عنه قال سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن المشي بالجنازة فقال ما دون الجنب كذا في التبيين
والمشي خلفها افضل من المشي امامها كفضل صلاة الفرض
 على النفل لقول علي رضي الله عنه والذي يمشي بمحاذا الحق
 ان فضل الماشي خلفها على الماشي امامها كفضل المكتوبة على

يتاوه

التطوع

التطوع فقال ابو سعيد الخدري ابراهيم يقول امرشي سمعته من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فغضب وقال لا والله بل سمعته
 غير مرة ولا اثنين ولا ثلاث حتى عد سبعا فقال ابو سعيد
 اني رايت ابا بكر وعمر بمشيان امامها فقال علي رضي الله عنه
 يقرأ الله لها لقد سمعنا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما سمعته وانها والله خير هذه الامة ولكنها اكرها ان يجتمع
 الناس وينضايقوا فاجبا ان يسلموا على الناس ولقول ابي
 امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مشى خلف جنازة ابنه
 ابراهيم حافيا كذا في البرهان والشفاعة في الصلاة وهم
 يتأخرون عندها ولان الشفيع انما يتقدم عادة اذا حلف
 عليه بطش المشفق عنده فيمنعه الشفيع ولا يتحقق ذلك
 هنا كذا في التبيين ويكره ان يتقدم الكل عليها وان كان كلهم
 خلفها فلا بأس قال الحاكم في المنتقى وجدت في بعض الروايات
 ان ابا حنيفة رحمه الله قال لا بأس بالمشي امام الجنازة
 وخلفها ويؤمته ويسرعه وكره ابو يوسف رحمه الله ان يتقدم
 منقطعاً عن القوم فاذا كان مع جماعة فلا بأس بالمشي
 امامها وخلفها ويؤمته ويسرعه ولا بأس بالركوب في الجنازة
 قيل هذا اذا بعد منها اما اذا قرب منها فيكره كذا في التتر
 وفي شرح المقلدسي ولا بأس بالركوب فيها ويكره ان يتقدمها
 الراكب كذا في شرح الجمع لابن الضيا وفي التن من المقبرة
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الراكب ليسير خلف الجنازة

يات

مها

خانية

والماشي يمشي امامها قريبا منها عن يمينها او عن يسارها كذا في
 البرهان ويكره رفع الصوت بالذكر قال في شرح الطحاوي
 على منعه الجنائز الصمت ويكره لغير رفع الصوت بالذكر
 وقرأة القرآن وفي الظهيرة فان اراد ان يذكر الله ففي نفسه
 وعن ابراهيم انه يكره ان يقول لرجل وهو يمشي معها استغفر
 له غفر الله له وهو في السراجية وقوله كل حي يموت ونحو
 ذلك مطلق الجنائز بدعة وفي الخلاصة ويكره اتباع النساء
 الجنائز وان كان مع الجنائز نائحة رجت ونهيت فان لم
 تنزجر فلا بأس بالماشي معها ويكره ذلك بقلبه ولا بأس
 بالبكاء بالدمع في منزل الميت ويكره النوح والصياح وشق
 الجيوب ولا يقوم من مرت به جنازة اذا لم يرد ان يشهد لها
 كذا في الترخاينة وما ورد من الامر بالقيام لها مندسوخ
 بالجلوس وسوا كان قاعدا على الطريق او القبر كذا في التبيين
 ويكره الجلوس قبل وضعها عن اعناق الرجال لقوله عليه السلام
 من تبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع وفي الجلوس قبل وضعه اذكر
 به كافي البرهان والتبيين ويجوز القبر نصف قامة او الى القصد
 وان زيد كان حسنا لانه يمنع الرائحة والسباع وفي الحجة
 روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله قال طول القبر على قدر
 طول الانسان وعرضه قدر نصف قامة كذا في الترخاينة
 ويحذر اذا كانت الارض صلبة وهوان يحفر في جانب القبلة
 من القبر حفرة فيوضع الميت فيها ولا يشق وهوان يحفر حفرة

في ولا

في وسط القبر فيوضع فيها الميت **لا في ارض رخوة** فلا بأس
 به فيها ولا باخذ التابوت ولو من حديد لكن السنة ان يفر
 فيه التراب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلال لنا والشق
 لغربنا وقال الكمال واستحب بعض الصحابة رضى الله عنهم ان
 يرغمس في التراب رضى الله عن ذلك عن عبد الله بن عمر وبالحكم
 وقال اليس احببني لولي بالتراب من الاخر انتمى **ويدخل الميت**
 في القبر من **فصل السئلة** ان امكن وهوان توضع الجنائز في
 جانب القبلة من القبر ويحمل الميت فيوضع في الحدف فيكون
 الاخذ له مستقبل القبلة حال الاخذ كما فعله على بن ابي
 الكلف وابن الحنفية باين عباس ولا نصد على الله عليه وسلم
 ادخل من قبل القبلة ولم يسئل سلا ورقي قبره حتى يعرف
 ولا نجهة القبلة اشرف فكان اولى من السئل والسئل يكون
 بالراس وبالجانب فيدخل باحداهما ابتدا **ويقول واضفه**
 في قبره ما رواه ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل
 الميت القبر قال **بسم الله وعلى ملة رسول الله** وقاله
 صلى الله عليه وسلم ان اوضعتم موتاكم في قبوركم فقولوا بسم الله
 وعلى ملة رسول الله صحيح على شرط الشيخين وقال شمس المنة
 للشيخ اى بسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله سلمنا
 وفي الظهيرة اذا وضعوه قالوا بسم الله وبالله وفي الله وعلى
 ملة رسول الله **صلى الله عليه وسلم** ولا يصح دخولوا وشفع
 في القبر لان المقصود وضع الميت في القبر بقدر ما يحصل به الكفا

ش

ك

نة

وفي السغناقي والستة هو الورق في الحجة ويستحب ان يكونوا
 اقويا اصلا و قد صح دخول قبر رسول الله صلى الله عليه
 اربعة على والعباس وابنه الفضل واختلف في الرابع قيل
 صهيب او المغيرة بن شعبه او ابو رافع او صالح كذا في الترخا
 وزو الرجم المحرم اولى باذخالة المرأة والجم غير المحرم اولى من
 الاجنبي وقال الكمال لا يدخل احد من النساء القبر ولا يخرج
 الا الرجال ولو كانوا الجانب لان من الاجنبي لها بجائيل
 عند الضرورة جائز في حياتها فكذا بعد موتها فاذا ماتت
 ولا محرم لها دفنها اهل الصلاح من مشايخ جيرانها فان
 لم يكونوا فالشبان الصالحا اما ان كان لها محرم ولو من
 رضاع او صهرية نزل ولحلها انتهى ولعل عدم امر النساء
 بذلك لان ذلك من افعال الرجال ولا يستغنى عنهم فيه قاله
 المقدسي وقال صاحب البحر ولا يحتاج الى التنافي الوضع
ويوجه الى القبلة على جنبه الايمن للستة بذلك امر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث ابي داود البيهقي
 الحرام قبلتكم احياء وامواتا **ومحل العقدة** لقوله صلى الله
 عليه وسلم لسمة وقد مات له ابن اطلق عقد راسه وعقد رجليه
 ولانه من الانثى **ويسوي اللبن** بكسر الباء ولطه لبنة
 بوزن كلمة الطوب النبي عليه اي اللحد انما الوجه عن
 التراب لما روي انه عليه السلام جعل على قبره اللبن وروي
 ظن من نصب بضم الظا المملة الحرمه ولا منافاة لا مكان

الجمع

الجمع بوضع اللبن منصوبا ثم كمل بالقصب وقال محمد في الجامع
 الصغير **يستحب القصب** واللبن وقالوا لاصل اللبن او القصب
 فدل المذكور في الجامع الصغير على انه لا بأس بالجمع بينهما واختلف
 في المنسوج من القصب واما الحصر المتخذ من البردي فالقاروه
 في القبر مكروه وهذا عند الوجهان لان بعض المواضع لا يوجد
 فيه اللبن ولا الاجر الا بكلفة ويوجد القصر بلا كلفة كافي
 القراة بمصر فلا بأس به فقوله **وكبره** وضع **الاجر** بالمدة
 المحرق من اللبن ووضع **الحشب** على اللحد لانها للاحكام
 والقبر محل البلاء عند الاستغناء باللبن من غير كلفة
 وعن ابراهيم النخعي انه قال كانوا يغني الصحابة والتابعين
 يستحبون اللبن والقصب ويكرهون الاجر وبعض مشايخنا
 قالوا انما يكره الاجر اذا اريد به الزينة اما اذا اريد به
 دفع اذي السباع او شي اخر لا يكره وفي الثانية يكن اذا كان
 مما يلي الميت اما فيما وراء ذلك لا بأس به وفي الحسامي وقد
 رخص سماعيل التزاهد بالاجر خلف اللبن على اللحد واوصى به
 وفي المحطة قال مشايخ بخاري لا يكره الاجر في بلدنا المساس
 الحاجة اليه لضيق الاراضي وما قيل ان كراهة الاجر لمساكن
 النار ليس بصحيح لان الكفن مسسته النار ويعتدل الميت
 بالمال الحار **ويستحب ان يسجي** اي يستقر قبرها اي المرأة لان
 مبنى حاله على السر الى ان **يسوي** عليها اللحد لا يسجي **قبره**
 لان عليا رضى الله عنه مرقوم قد دفنوا ميتا ولبسوا على قبره

اعتادوا

ثوباً فجذبه وقال انما يصنع هذا بالنساء اذا كان لضوء
 دفع مطر او تلج او خرج عن الدخيلين في القبر فلا بأس به **وهال**
التراب في القبر للتوارث ستراله واليه وقعت الاشارة
 بقوله تعالى ليزيه كيف يواري سواء اخيه ويسخت ان يخفى
 عليه التراب لما روي انه عليه السلام صلى على حنزة ثم
 اتى القبر فحشي عليه التراب اي من قبل راسه ثلاثاً **وليسم**
القبر ويكره ان يزيد فيه على التراب الذي خرج منه ويجعله
 مرتفعاً عن الارض مقلداً رشبوا والثر بقليل لما روي البخاري
 عن سفيان الثمار قال نطقت البيت الذي فيه قبر النبي
 صلى الله عليه وسلم فرايت قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبر
 ابي بكر وعمر مسمنة ولا بأس برش الماء عليه فقط الترابه عن
 الانداس وعن ابي يوسف انه كرهه لانه يجري مجرى التظليل
 كذا في البرهان وفي الترخانية وان خيف ذهاب اثره
 فلا بأس برش الماء عليه بلا خلاف انما هو فيما اذا لم يخف
 ذهاب اثره ذكر في ظاهرها لرواية انه لا يكره وعن ابي يوسف
 انه يكره **ولا يربع** ولا يخصص لما رواه محمد بن الحسن
 في الاثر اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا شيخنا يرفعه ابي
 النبي صلى الله عليه وسلم انه منى عن تربيع القبر وتخصيصها
 ومحرم البناء عليه **للزينة** لما روي **يكره البناء عليه** **للاكل**
بعد الدفن لان البناء للبقاء والقبر موضع الفناء واما
 قبل الدفن فليس بقبر وفي الفتاوى الكبرى واليوم

اعتادوا التسميم ضيافة للقبر عن النباش وراؤذ الحسن
وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله
حسن وإن خيف مع التسميم ورش الماء عليه فلا بأس بحجر
يوضع أو حجر فالأجر لا يكره على الظاهر وفي النوازل لا بأس
بتطيينه وفي الفياثية وعليه الفتوى كذا في الترخائية
وقد اعتاد أهل مصر المحرقة وضع الأحجار حفظا للقبر
عن الاندساس والنباش **ولا بأس** به **ولا بالكفاية عليه**
للا يذهب الأثر فيحترق العلم بصلحيه **ولا يمتن**
وعن أبي يوسف أنه كره أن يكتب عليه كتابا وفي الظهيرية
ولو وضع عليه شئ من الأحجار أو كتب عليه شئ فلا بأس به
عند البعض لأنه لما دفن عثمان بن مظعون أمر النبي صلى الله
عليه وسلم رجلا أن يأتيه بحجر فلم يستطع حمله فقام إليها
رسول الله صلى الله عليه وسلم فحس عن ذراعيه ثم حملها فوضعا
عند رأسه وقال أعلم بها قرأخي وأدفن إليه من مات من
أهلي رآه أبو داود وفي الحجة وأذا خربت القبور فلا بأس
بتطيينها لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بقبور ابنه
إبراهيم فرأى فيه حجرا سقط منه فسهه ثم قال من علم عسلا
فليقتنه وفي التجليل والمريد تطيين القبور لا بأس به
خلاف لما يقول الكرخي في مختصره لأن رسول الله صلى الله
عليه وسلم مر بقبور ابنه إبراهيم فرأى فيه حجرا فسهه وقال من
علم عسلا فليقتنه انتهى وكان عصام بن يوسف يطوف قبور

الذي يطلع الصنف اذا عمل احدكم عملا
فليتندفاه ما بين يمينه والخصاب
وقال الخراف وغيره ان الصطفى لما
عند الخراف وغيره ان الصطفى لما
رآه ابنه ابراهيم رآه في الجنة
فامر بها ان تسمى الجنة والحكم
بالعمل ومنه تعلقات الازن كن
السند وان ورد على سبعة
الحديث وان ورد على اربعة
فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص
السبب انتهى عبارة

المدينة يعمل القبور الخضر في وسط الطريق والقتل الخربة ويتبعها
 الضيف والارامل ويقوم بابسارها عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال صفق الرياح وقطر لا مطر على قبر المؤمن
 كفارة لذنوبه كذا في الترخاينة **ويكره الدفن في البيوت**
لاختصاصها بالانبياء عليهم الصلاة والسلام قال الكمال
 لا يدفن صغير ولا كبير في البيت الذي مات فيه فان ذلك
 خاص بالانبياء عليهم السلام بل ينقل الى مقابر المسلمين
 وكذا في التجنيس **ويكره الدفن في الاماكن التي تسمى الفساق**
 وهي كبيت معقود بالنايسع جماعة فيا ما ونحو الخالفتها
 الستة **ولا بأس بدفن اكثر من واحد في قبر واحد للضرورة**
 كذا قال قاضي خان لا بأس ان يدفن اثنان او ثلاثة او خمسة
 في قبر واحد عند الضرورة **وتحجر بين كل اثنين بالتراب**
 هكذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض القروات انتهى
 وقال الكمال ولا يدفن اثنان في قبر الا للضرورة ولا يحفر قبر لدفن
 اخر الا ان يلي الاول فلم يبق له عظم الا ان لا يوجد له فيضم
 عظاما لاول ويجعل بينهما حازرا من تراب انتهى وكذا في التجنيس
 سئل ابو بكر الاسكاف عن المرأة تقبر على قبر الرجل فقال
 ان كان بلى الرجل ولم يبق لحم ولا عظم حازر وكذا الرجل على قبر
 المرأة والرجل الا ان لا يجدوا بدا فيجعلوا عظاما لاول في موضع
 ويجعلوا بينهما حازرا بالصعيد انتهى وقد قال في التجنيس ايضا
 عظام اليهود نعتى اهل الذمة لخاصة اذ اوجدت في نورهم

حتى

حتى لا تكسر لان الذي لما حرم ايداه في حياته لذمته مجيبياته نفسه
 عن الكسر بعد وفاته انتهى ولا يخفى ان ضم عظام المسلم يحصل به
 اختلال ولا تخلوا به عن كسر بسبب التحول خصوصاً لان لما اعتنا
 الحفارون من اتلاف القبور التي لا تزار لا قليلا ولا يتقاهدا
 اقلها ونقل عظام الموتى او ضمها وجمعها في حفرة واليهامرات
 المحل لم يكن به ممت فلا يقال تضم او تجعل عظاما لاول في
 موضع دفن للضرورة عن مؤني المسلمين وقال الزيلعي ولو
 بلى الميت وصار ترابا جاز دفن غيره في قبره وزرعه والبنا
 عليه انتهى ويخالفه ما في الترخاينة اذ اصار الميت ترابا
 في القبر يكره دفن غيره في قبره لان الحرمة باقية وان
 جمعوا عظامه في ناحية ثم دفن غيره فيه تبركا بالجير ان
 الصالحين ويوجد موضع فارغ يكره ذلك وان كان مقابر
 اهل الذمة لا تنبش وان طال الزمان بها لانهم ارتباع
 المسلمين احياء وامواتا وانما اهل الحرب ان يجنح الى نبشهم لا
 بأس بذلك انتهى **ومن مات في سفينة وكان البر بعيد وخفيف**
الضرورة غسل وكفن وصلى عليه والقي في البحر وعن الامام
 احمد بن حنبل رحمه الله يشق لبسب وعن الشافعية كذلك
 ان كان قريبا من دار الحرب والاشديين لو حن ليقتل في البحر
 فيدفن قاله الكمال **ويستحب الدفن في مقبرة محل مات به**
او قتل نقل عن عايشة رضي الله عنها انها قالت حين رأت
 قبر اخيه ابي عبد الرحمن وكان مات بالشام وحمل منها لو كان لامرئيك

الى ما نقلتك ولله فتلك حيث مت **فان نقل قبل الدفن**
قدر ميل او ميلين ونحو ذلك **باس به** قال في التجنيس لان
 المسافة الى المقابر قد تبلغ هذا المقدار وقال السرخسي قول
 محمد بن سلمة دليل على ان نقله من بلد الى بلد مكروه كذا في الفتح
وكره نقله لا كثر منه اي اكثر من الميلى كذا في الظهيرية
 وقاض خان قال شمس لائمة السرخسي وقول محمد في الكتاب
 لا باس ان تنقل الميت قدر ميل او ميلين ببيان ان النقل من
 بلد الى بلد مكروه انتهى وقد قال قبله لومات في غير بلد
 ليحب تركه فان نقل الى مصر اخر لا باس به لما روي ان يعقوب
 صلوات الله عليه مات بمصر ونقل الى الشام وموسى عليه السلام
 نقل تا بؤت يوسف عليه السلام من مصر الى الشام بقدر
 وسعد بن ابي وقاص مات في ضيعة على ربيعة فاسخ من المدينة
 ونقل على غناق الرجال الى المدينة انتهى وقال في التجنيس
 لا اثم في النقل من بلد الى بلد لما نقل ان يعقوب الخ قال
 الكمال ولا يخفى ان هذا اشنع من قبلنا ولم تتوفر فيه شروط
 كونه شرعا لنا الا انه نقل عن سعد بن ابي وقاص انه مات
 في ضيعة على ربيعة فاسخ من المدينة فحمل على غناق الرجال
 اليها ثم قال المصنف اي صاحب التجنيس وذكر ان الرجل
 اذا مات في بلد يكره ان تنقل الى بلد اخر لانه اشتغال
 بما لا يفيد اذ الارض كلها كفاية الاموات ولان فيه
 تلخير دفنه وكفى بذلك كراهية انتهى قلت وذلك لان

الانبيا

الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين جسمهم
 الشريف اطيب ما يكون في حال الموت كالحياة والشهاد
 كسعد رضي الله عنه ليسوا بغيرهم من جيفته اشد تننا
 من جيفة البهايم توذي كل من مرت به فلا يلحق به **ولا يجوز**
نقله اي لميت **ببدن فيه** بان اهيل عليه التراب واثاب له
 فيخرج **بالاجماع** اي اجماع ائمتنا طالت مدة دفنه او قصر
 انتهى عن نبشه والنسب حرام حقا لله تعالى **الا ان يكون**
الارض مفضونة فيخرج لحق صلحها ان طلبه وان شاسوا
 بالارض وانتفع بها زراعة او غير **اولئ** الارض **بالشفقة**
 بان دفن فيها بعد السرايم اخذت بالشفقة حتى الشفيع
 فيتحيز كما قلنا **وان دفن في قبر حفر لغيره** من الاجبا بارض
 ليست بمكولة لاحد **ضمن قمة الحفر** فتؤخذ من تركته والا
 فمن بيت المال او المسلمين كما قد مضاه فان كانت المقبرة
 واسعة يكره ذلك لان صاحب القبر ليس هو حصن بذلك
 وان كانت الارض ضيقة جاز اي بلا كراهة قال الفقهاء
 ابو الليث رحمه الله لان احدا من الناس لا يدري باي ارض
 يموت ولكن يضمن ما اتفق صاحبه فيه وهذا كمن تبسط
 بساطا او مصليا في المسجد او المجلس فان كان المكان واسعا لا
 يصلى ولا يجلس عليه غيره وان كان المكان ضيقا جاز لغيره
 ان يرفع البساط ويصلى في ذلك المكان او يجلس ومن حفر قبل
 لنفسه قبل موته فلا باس به ويوجر عليه ههنا عمل عمر بن

الاجماع

عبد العزيز الربيع بن خيثم وغيرهما كذا في الترخانية ولا يخرج منه لان الحق صار له وخر منته مقلة **وبينش** القبر المتاع كثر ودرهم سقط فيه وقيل لا ينش بل يحفر من حمة المتاع ويخرج وينش **لكفن مفضو** سلم برض صاحبه الا باخذته **ومال** الميت لان النبي صلى الله عليه وسلم اباح بنش قبر ابيه عال لذلك ولا ينش الميت **بوضعه** لغير القبلة او وضعه على بئاره او جعل رأسه موضع رجله ولو سوى اللبن عليه ولم يهمل التراب ترع اللبن وروعي السنة **تمسكة** يجوز الجلوس للمصيبة ثلاثة ايام وهو خلاف الاول ويكره اكثر منها وذلك الجلوس احسن وقال كثير من متأخري ائمتنا رحمهم الله بكرة الاجتماع عند صاحب البيت ويكره له الجلوس في بيته حتى ياتي اليه من يزري به اذ افزع ورجع النازل من الدفن فليستفروا ويستغل الناس بامورهم وصاحب الميت بامرهم انتهى وفي التخصيص بكرة الجلوس على باب الدار للمصيبة فان ذلك عمل اهل الجاهلية وعلى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ويكره في المسجد وتكره الضيافة من اهل الميت لانها شرعت في السرور وهي بدعة مستنقضة روى الامام احمد وان ملجه باسناد صحيح عن جرير بن عبد الله قال كنا عند الاجتماع الى اهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة وقال الزيلعي وعن انس قال عليه السلام لا عقر في الاسلام وهو الذي كان يعقر عند القبر بكرة او شاة انتهى ويستحب الجيران واهل الميت من الاقربا الا بعد تقيية طعام لاهل الميت يستبعم يومهم وليستهم

لغوله

بلغ نقابه

لغوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لا لجعفر طفا ما تقف جاههم ما يشغلهم حسنة الترمذي وصحة الحاكم ويح عليهم في الاكل لان الحزن يبعثهم فيضعفهم والله ملهم الضمير ومعوض الاجر ولستحب التفرقة للرجال والنساء اللاتي لا يفتقرن لغوله صلى الله عليه وسلم من عزي لفاة بمصيبة كساة الله من خلل الكرامة يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم من عزي مصابا فله مثل امره وقوله صلى الله عليه وسلم من عزي مكلى كسى بردين في الجنة كذا في فتح القدير ولا ينبغي لمن عزي مرة ان يعزي مرة اخرى رواه الحسن عن ابي حنيفة كذا في الترخانية والله اعلم **فصل في زيارة القبور** **وندى زيارتها للرجال والنساء** وقيل تحرم على النساء سبل القاضى عن جواز خروج النساء الى المقابر فقال لا تسئل عن الجواز والفساد في مثل هذا او انما تسال عن مقدار ما يلحقها من اللعن فيه واعلم بانها كلما قصدت الخروج كانت في لعنة الله وملائكته واذا خرجت تخفها الشياطين من كل جانب واذا انت القبور تلغنها روح الميت واذا رجعت كانت في لعنة الله كذا في الترخانية عن كفاية الشيعي وقال في البحر والاصح ان الرخصة ثابتة للرجال والنساء فتدب لهن ايضا **على الاصح** والسنة زيارتها قايما والدعاء عندها قايما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين

الامانة

وانا ان شا الله بكم لاحقون انسال الله لي ولكم العافية كذا في
 الفتح **ويستحب للزاير قراءة سورة يس** لما قال الزيلعي في باب
 الحج عن النيران ان الانسان له ان يجمل ثواب عمله لغيره عند
 اهل السنة والجماعة صلاة كان او صوما او حجة او صدقة
 او قراة قران او اذكار الى غير ذلك من جميع انواع البر ويصل
 ذلك الى الميت وينفعه لما روي ان رجلا سال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال كان لي ابوان ابرهما حال حيا نهما فكيف
 لي ببرهما بعد موتهما فقال له عليه السلام ان من البر بعد
 البر ان تصلي لهما مع صلاتك وان تصوم لهما مع صيامك رواه
 الدارقطني وقد **ورد** عن انس رضي الله عنه **انه** قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **من دخل المقابر فقرأ سورة**
يس خفف الله عنه يومئذ العذاب كما في الجور رفعه عن
 المسلمين **شكر** لا يتوذر اليهم كما افاده بعض العارفين وكذا
 يوم الجمعة يرفع فيه العذاب عن اهل البرخ **وكان لله اي**
القاري بعد ما فيها اي المقابر من الاموات **حسنات**
 وفي البرهان قال النبي صلى الله عليه وسلم اقرأوا يس على موتاكم
 رواه ابو داود انتهى وكذا رواه عنه الزيلعي مع ما قدمناه
 عن انس في قراة يس ولفظه وعن انس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من نخل المقابر فقرأ سورة يس خفف
 عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها من الاموات **حسنات**
 وعن انس انه سال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول

انا نتصدق عن موتانا ونح عنهم ونلعو لهم قبل يصل
 ذلك اليهم فقال نعم انه ليصل ويعرجون به كما يفرج احداكم
 بالحق اذا اهدي اليه رواه ابو حفص العكبري وعن علي
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر
 فقرأ قل هو الله احد احدى عشرة مرة ثم ذهب لبرها للاموات
 اعطى من الاجر بعدد الاموات رواه الدارقطني انتهى وخرج
 ابن ابي شيبة عن الحسن انه قال من دخل المقابر فقال
 اللهم رب الاجساد البالية والعظام النخرة التي خرجت
 من الدنيا وهي بك مؤمنة ادخل عليها روحا من عندك
 وسلاما مني استغفر له كل مؤمن مات منذ خلق الله آدم
 وخرج ابن ابي الدنيا بلفظ كتب له بعدد من مات من
 ولد آدم الى ان تقوم الساعة **حسنات انتهى ولا يكره**
الجلوس للقراءة على القبر في المختار لتادية القراءة على الوجه
 المطلوب بالسكينة والتدبر ولا تعاط **وكره الفقود**
على القبور لغير قراة لقوله عليه السلام لان يجلس احداكم
 على قبر فيحرق ثيابه فتحلص الجلد ته خير له من ان يجلس على
 قبر وكره **وطوقا** بالافهام لما فيه من عدم الاحترام والجنون
 شحى بانهم يتبادون بخفق النعال انتهى وقال الكمال حنيف
 فما يصنع الناس من دفنت اقادته ثم دفنت حوالهم
 خلق من وطئ تلك القبور الى ان يصل الى قبر قريبه مكره انتهى
 وقال في التجنيس والمريد ولا بأس بزيارة القبور والتعالمهم

فلهذا لا يجلس على القبر قال الطبري جليل الطول على
 القبر وسائر ذلك القبر وهو لا يشترط في
 سائر منسوخ الجوس للبول والفاطمة كاف واية
 اربعين لاجلها من حاربي على الجار الصغير

قال القائل المصنف قال صلى الله عليه وسلم
 على قبري قال شارب الى من ان اظلم
 والاه في المسلم كما تشاء في
 رواية الطبري وظاهره كبري
 للجنة والجنة كبري
 ان اظلم كبري
 كبري كبري
 كبري كبري
 كبري كبري

ان كانوا مؤمنين من غير ان يطأ القبور لقوله عليه السلام كنت
 نفسيكم عن زيارة القبور الا فروروها ولا تقولوا لجل انتي
 وكان ينبغي ان يقول وتذب زيارتها كما ذكرناه للامر بقوله
 صلى الله عليه وسلم الا فروروها انتي وقال قاضي خان ولو وجد
 طريقا في القبور وهو يظن انه طريق احدنوه لا يمشي في ذلك وان
 لم يقع ذلك في ضميره لا بأس بان يمشي وكره **النوم** على القبور
 وكره تحريما **قضا الحاجة** اي لطلب النقص **عليها** بل قريبا منها
 وكما كل ما لم يعبد من غير قتل سنة كما في التجديس والفتح وكره
قلع الحشيش الرطب وكذا **الشجر من القبور** لانه ما دام رطبا
 يسبح الله فيؤنس الميت وتنزل بذكر الله الرحمة انتي وعن هذا قالوا
 لا يستحب قلع الحشيش الرطب من غير حاجة قاله قاضي خان
 يعني سواء كان من اهل الجنة او غيرها **لا بأس** بقطع الياض منها
 اي الحشيش والشجر لزال المقصود بتسبيح طهر طوبته وتمايزه
باب احكام الشهيد سمي به لان الملائكة تشهد
 اكرامه اولاه مشهودة بلجنة او شهودة اي حضوره عند
 ربه جيا يوزن كاجابه القرآن الكريم ثم بدأ بمسئلة اعتقادية
 مشهورة عند علماء الكلام من اهل السنة فقال **المفتول** باي سبب
 كان ميتا نقضا اجله لم يبق من اجله ولا ذرقة شي عندنا
 معاش **اهل السنة** والجماعة قاله في العناية **والشهيد** الذي يعامل
 معاملة شهداء الخد ويعطى حكمهم ظاهرا في اصطلاح الفقهاء هو
من قتل اهل الحرب باي آلة كانت مباشرة او تشبيها منهم

كالو

كالو طعنوهم حتى القوهم في نار او صار بالطعن او التفع او الكر
 عليهم او قروا دابة فصدمت منها او سوانا بين الميدين
 فميت بها ربح او ارسلا ما فخر قوا به او قتل اهل البني او
 قتل **قطاع الطريق** بلي بالة كانت او قتل **الصوص** في منزله
 ليلا قيد به لكان قوله **ولو بمثقل** لان في التمايز بين
 القوت بخلاف السلاح لا يختص بوقت كما اشار اليه المالك
او وجد في المعركة سواء كانت معركة اهل الحرب او البني او قتل
 الطريق **وبه** اثر كخرج وكسر وخرق وخروج دمر من اذن او
 عين لا من فم وانف ومخرج او قتل **مسلما** مخرج حبه
 المفتول بجذ وقود **عما** خرج به المفتول خطا **بجد** خرج به
 المفتول بمثقل شبه عمد ومثل من قتل ابوه او سيده
 وكان المفتول **مسلم** بالغا **الغايب** عن جرحه ونفاسه **وجدا**
 وان لم يرتك بالبن المجهول اي حمل من المعركة ريشا اي
 جرحا وبه رمق كذا في القصاص والمراد هنا ما هو اعم مما
 يصيره خلقا في الشهادة بالارتثا **بعد انقضاء الحين**
 كما سياتي فيعادل فعالة شهيدا احدا اشار اليه بقوله
فيكفن بدمه اي مع دمه من غير تقبيل لقوله صلى الله
 عليه وسلم **زملوهم** بدما يصرف انه ليس كلمة تكلم في
 سبيل الله الاتاني يوم القيامة تدبي لونه لون الدم
 والريح ريح المسك وفي مستدرج ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اشرف على قتلى احد فقال اني شهيد على هؤلاء زملوهم

ع

بد

بكواهم ودماءهم يكفن مع **ثيابهم** في ابي داود عن ابن عباس
 قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل اخوان يتزعج عنهم
 الحديد والحديد وان يذوقوا بدمائهم و**ثيابهم** ويصلى عليه
 اي الشهيد **بلا غسل** لان النبي صلى الله عليه وسلم وضع خمره رضى الله
 عنه وحي به جل من الانتقام فوضع الجنبه فصل عليه ثم رفع
 وتلك خمره خلت على غلبه يومئذ سبعين صلاة كافي مستد احمد
 وصلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلا اخوه وصلى على قتلا بدر
 والصلاة على الميت لاظهار كرامته حتى اختص بها المسلم وحرم
 المنافق والشهيد اولى بهذه الكرامة **ويترفع** عن الشهيد
ما ليس صالحا للكفن كالغزو والحشوان وجد غير صالحا
 للكفن **ويترفع** عنه **للسلح والدمج** لما مرؤنيا **وتراذ** على ما
 عليه من الثياب ليكمل كفن السنة **ويقضى** ان اراد المدد
في ثيابه عن كفن السنة توفيق على الورثة او المسلمين **وكن**
ترفع جميعها اي ثيابه التي قتل فيها ليقى عليه اثره **ويقتل**
 عندا حنيفة ان **قتل** الشهيد **جنباً** لان حظالة من الرب
 استشهد يوم واحد فقتلته الملائكة وقال عليه السلام
 اني رايت الملائكة تقتل حظالة من ابي عامر بين السماء
 والارض بما اكرم في صحائف القضاة وقالوا يا سيدنا قد
 ونظرنا اليه فلماذا ابراهه يقظهما فارسل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الى امراته فسالها فلصبرته انه خرج
 وهو جنب واولاده يسمون اولاد غسيل الملائكة والشهادة

عرفت

٢٩٧
 ٢٩٦

عرفت ما لغة لرافقة او صبيبا غطف على جنباً اي يقتل الشهيد
 ان كان صبيبا او **مجنوناً** وقال ابو يوسف ومحمد الصبي والجنب
 لا يقتلان لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت والصبي الحق
 بهذه الكرامة وهي سقوط الغسل فانه سقوطه لابقا اذ كونه
 مظلوماً وغير المكلف اولى بهذه الكرامة لان مظلوماً اشد
 حتى قال اصحابنا لصلاة البهيمة يوم الغنيمة اشد من حضرة
 المسلم ولا يحنفة ان الشيف كفى عن الغسل حتى شهدا الحد
 بوصف كونه طهر عن الذنوب ولا ذنب للضبي فلم يكن في مقنا
 وتفسير خطلة الجنابة او قتل الشخص الشهيد **وايضاً او نفساً**
 سوا كان بعدا تقطاع الدم او قتل استمراره في الحيض ثلاثا بام
 في الصحيح والمعنى فيها كما في الجنب **او ارتث** بالبناء للمجهول اي حمل
 من المعركة رثيثا اي جريحاً وبه رمق كذا في الصحاح كما تقدم
 وسمى رثيثاً لانه صار خلقاً في حكم الشهادة كالنوب للخلق
 اي الباقي وحاصله في الشرع انه من خرج ثم جري عليه شيء من
 احكام الدنيا او وصل اليه شيء من صناعها **بعد انقضاء الحز**
 فقط حكم الدنيا فيقتل وهو شهيد في حكم الاخرة فيقال للحاكم
 الموعود للشهد المبرين الا ان تشاء بقوله **بان اكل او شرب**
او نام قليلا كان او كثيراً **او تداء** بلسانه شيء من مرق الحية
 او مضى وقت صلاة وهو يعقل ويقدر على الصلاة لتلزم
 بوجود ذلك كما قد علمته في مسأله حل الوطئ بانقطاع الحيض
 لا قله فيأخذ الشهيد به حكم من احكام الدنيا العا اذ لم يقدر

هر

مه

على اذا الصلاة مع العقل فلا يصير مرتشا اذا تلازمه الصلاة
 بموته جنيذا لا تعلق تكليف بالاداء الامع القدرة على العقل ولو
 بالانما وهو متقدم ولم يحصل له حياة بعده ليقضي ما مضى
 مع العقل والعجز على طريق من الزمة القضاء بمجرد العقل وانما
 على طريق من شرط القدرة مع العقل فذلك ظاهر في عدم كونه
 مرتشا فظهر صحة قيد القدرة الذي قاله الرزيلي **او يتل من**
المركبة حيا ليرض لكون النقل مشاد كالجراحة في اثار الام
 بالحركة فلم يمت بالجراحة فقط يقينا فلم يسقط تفصيله للشك
 وليس السقوط ليل راحة لاعتقدها كافي البديع اول انه نال من
 مرافق الحياة كما قاله في الهداية **الا** انه لا يكون مرتشا بنقله
 من الحركة **لخوفه على الخيل** او الدواب اياه كافي المحيط فانه قال
 فيه هذا اي كونه مرتشا اذا حمل ليرض وانما اذا رفع من بين
 الصفيين كي لا يطاوع الخيول فانه لا يغفل انتهى وهذا اول ما
 قاله بعضهم الا ان جبر جله من بين الصفيين لئلا يطاوع الخيول
او اوصي عطف على قوله اكل اي يغفل اذا اوصى ولو بانوره
 الاخره عند ابي يوسف وقال محمد لا يكون مرتشا بوصيته بامور
 الاخره وقيل للخلاف في امور الدنيا وقال الفقيه ابو جعفر انما
 يكون مرتشا اذا زادت الوصية على كلمتين احابا ككلمة والكلمتين
 فلا ينظر الشهادة كذا في الخاتمة **او ناع او اشترى او تكلم**
بكلام كثير بخلاف القليل فان من شهد احد من تكلم كسند
 ابن الربيع وهذا كله اذا كان بعد انقضاء الحرب لينل مرافق الحياة

روي

٣٩٧
 مؤك

روي اليستق عن ابي جهم بن عذيفة المدوني قال انطلقت يوم الير
 لطلب ابن عمي ومي شنة ما فقلت ان كان به ريق سقيته
 وسمحت وجهه فاذا به ينشد فقلت اسقيك فاشارة ان نغم
 فاذا رجل يقول اه فاشارة ابن عمي ان انطلق به اليه فاذا هو هنا
 ابن العاص اخو عمر بن العاص فانيته فقلت اسقيك فسمع اخر
 يقول اه فاشارة هشام ان انطلق اليه فحيته فاذا هو قد مات
 فزجت الي هشام فاذا هو قد مات فزجت الي ابن عمي فاذا هو
 قد مات كذا في النعم فيما اتوا عطلوا حقوقا من نقصان الشهادة
 كذا علة في الهداية وقد يقال انه انما انزل كل منهم اخاه على نفسه
 لا انقضائية نقصان الشهادة فيحتاج الى اثبات المدعي فلا
 يظهر الا بدعي حصول دفع بالشرب نفسه لا بما رقام ممن
 تركه **وان وجد ماء كرم من الاكل ونحوه بعد الجراحة وكان قبل**
انقضاء الحرب لا يكون الشاهد **شاهدا** بذلك كذا قاله الكمال
 رحمه الله **تنبه** لولم يسلط على المسلمين يقتل الكفار
 او يقتلهم بقتلهم لم يصل عليهم الا ان يكون موقى المسلمين اكل
 فيصل جنيذ عليهم وينوي اهل الاسلام بالدعا كذا في النعم
 قلت وينظر الاختلاف بالبيعة وقطاع الطريق هل هو كذلك
 او يصل مطلقا لاهلية الاسلام فيهم انتهى فلو كان واحدا
 ولا بدري امسلم هو او كافران كان غلته سيما المسلمين او في
 دار الاسلام فقتل ولا فلا كذا في البحر وقال المقدسي في
 شرحه لو وجد ميت لا يدري امسلم ام كافرا كان في قرية

الام

من قري لا سلام فالظاهر انه مسلم فيقتل ويصل عليه وان
 كلان في قرية من قري الفل الشريك فالظاهر انه منهم فلا يصل عليه
 الا ان يكون عليه سيمتا المسلمين المختان والمختات واليهام
 لقتل موقو المسلمين بموقو الكفار فان كانت الغلبة
 للمسلمين غتلوا وصل عليهم الا انه موقو الصلاة على المسلمين
 الا من عرف انه كاف لان الحكم للغالب وان كانت الغلبة
 لموقو الكفار لا يصل عليهم الا من عرف انه مسلم بالسيما وان
 استويا لم يصل عليهم لان الصلاة على الكفار منهي عنها
 ويجوز ترك الصلاة على بعض المسلمين وقال عليه الصلاة والسلام
 ما اجتمع الحرام والحلال في شيء الا غلب الحرام والحلال ولم يبين في
 الكتاب في اي موضع يذنون وقال بعض مشايخنا انه لم
 يصل عليهم يذنون في مقابر المشركين وقال بعضهم يتخذ
 لهم مقبرة على حدة واحصل الاختلاف في ضرورة نية تحت
 مسلم ما انت حمله عند اختلاف الصحابة فيها رجع بعضهم
 حاب الولد وقال تدفن في مقابر المسلمين وبعضهم حابها
 فان الولد في حكم جزيها ما دام في بطنها فتدفن في مقابر
 المشركين وقال عقيبته بن عامر رضي الله تعالى عنه فتخذ لها
 مقبرة على حدة كذا في خير مطلوب كذا
الصوم ذكر الصوم عقب الصلاة كما في الجامعين لان كلا
 منهما عمادة بلانية وفي السنة الثانية من الهجرة
 فوض صوم رمضان ووجبت الاضحية وركوة الفطر وهي

هذا هو الصحيح
 في مقابر المشركين
 لا تدفن في مقابر المسلمين
 الا في غير موضع

مسجد

مسجد بها ثمانية يحتاج لعرفة الصوم ليلة وشريعة وسيد
 وشروطه وحكمه وركنه وحكمة مشروعية وصفته
 فمقناة لغة الامساك مطلقا عن القتل والقتل في اي
 وقت كان قال الله تعالى حكاية عن مريم اني تذرت
 للرحمن صوما فلن اكلمها اليوم انسيا الى صمتا وسكوتا
 وكان ذلك فشرعوا ليقال صام الفرس على ارايه اذا قام
 ولم يتكف ولا يري المعلف وجمعه الادراوي وقال النسا
 خلع يامر فضيل غير ضامة تحت العجاج واخرى تغلك الجنا
 اي مسكة عن العدو او عن الغلبة وغير مسكة وللجنا
 النقع الذي يشيره مسكة الخيل ويقال صامت الشمس
 اذا وقعت في كبد السماء وامسكت عن السير ساعة الزوال
 ومقناة شرعا **هو الامساك بالنهار** اي النهار عبارة عن
 زمان ممتد من طلوع الفجر الصادق الى غروب الشمس
 وهو قولنا فكتاب بالقدرة والقدرة والقدرة والقدرة
 الادب النهار صفا الليل وينتهي الليل بطلوع الضيق الصا
 كذا في الحاشية والامساك مخصوص بان يكون **عن الخال**
شي الطلق الشيء فشملا لما كوله عادة وغيره وقتد
 بالادخال فخرج الدخول من غير موضع مقصود به الادخال
 كالغبار اي مع النفس وقتد الادخال يكونه **علا او**
خطا فخرج به كونه عن نسيان ومثال الخطي من سبقه
 الملاء في المقصود او الاستنساخ وبه يفصل الصوم كالمعد

بغنة

دق

ل

الامام

سواء ادخله بظلمة من القم او الانقلا وجراحة في السطح
 ونسب الحافنة او ادخله في حاله حكم الجاهل وهو الذي
 كدوا الآثمة والامسالك نهارا من مشقة المنوع
 مثل الجوع والانهال بالعبث ولا بد ان يكون الامسالك
 بنية لتمييز العبادة عن العادة وقد علمنا الكلام على
 النية من قبله احتراز عن الحايض والنفساء والكافر
 والمجنون وهذا الحد الصحيح اختصاره امسالك عن المفضل
 منوي لله تعالى بانه في وقته كافي الفتح والمستحق
 وسبب وجوب بئتي اقتران صوم رمضان شهود جز
 صالح للصوم من اي من رمضان وقيدنا يكون الحذر
 صالح للصوم وهو بالنية اختراعا عما لم يكن محلا له
 من الليالي وما بعد الزوال كما قاله الامام ابو زيد الدبوري
 وفخر الاسلام على البرذوي وشيخ الاسلام ابو اليسر خلافا
 لما قاله شمس الائمة السرخسي ان السبب مطلق شهود
 الشهر حتى استوي في السببية الايام والليالي وشهرة
 الخلاف تطهرت من افاق اول ليلة من الشهر من قبل
 الفجر جميع الشهر ثم افاق او افاق في ليلة او فيما بعد الزوال
 من يوم منه ثم عاوده الجوف قبل الفجر يلزمه الفصل على قول
 شمس الائمة لا على قول غيره وتحقيقه في محله **وكايسر منه** اي من
 رمضان **سبب لانه** اي لوجوب ادله ذلك اليوم لان صيام
 الايام عبادة متفرقة كتفرق الصلاة في الاوقات بل الشد

لختل

لختل زمان لا يضل للصوم اصلا وهو البطل حتى لو بلغ صبي
 او اسلم كافرا في اثناء الشهر يلزمه ما بقي لا ما مضى كما في
 الكافي وبتبعنا الهداية في الجمع بين السببين لانه لا منافاة
 فشهور جز مخصوص من الشهر سبب لكله ثم كل يوم سبب
 لصومه غاية الامر انه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار
 خصوصه ونحوه في ضمن غيره قاله الكمال وتقلت السبب
 عن المجموع الى الجزء الاول منه رعاية للمعيارية كما قلنا
 بمثله في الصلاة رعاية للظرفية ولللا يلزم تقديم الشيء على
 سببه ولما يجوز نية اذا الفرض في الليلة الاولى مع عدم
 جواز النية قبل سبب الوجوب كما اذا نوى قبل غروب الشمس
 صوما لغد وسببه الدليل لا تقتضي جوازا لانه كمن
 اسلم في اخر الوقت كما افاده شيخنا العلامة شمس الملة
 المحي رحمة الله عن حاشية المنار والمراد بآخر الوقت
 اخر اليوم على طريقة شمس الائمة السرخسي واشربنا الى
 لختلاف الاسباب ففي الصوم الفرض وقد علمته وفي المنذور
 المنذور وفي صوم الكفارات الخت في اليمين والجنابة
 في القتل والاحرام والافطار والعزم على الوطئ في الظهار
 والشروع في النقل وسبب الفضا سبب وجوب الادا واذا
 نذر صوم الخليل ورجب فصام الاثنين او ربيعا الاول
 صح عن نذره لوجود سببه ولغي تعيين اليوم والشهر لان صحة
 النذر ولزومه بما به يكون المنذور عبادة والمحقق لذلك

الصوم لا خصوص زمان ولا باعتبار كفاي النقص وهو اي
 صوم رمضان فرض عين اداء وقضاء على من اجتمع فيه
 اربعة اشياء شروط لا تقراضه والمطاب به وتسمى شروط
 وجوب لفظها الاسلام لانه شرط للمطاب بصروع الشريعة
 لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام وثانيها
 العقل اذ لا خطاب بدونه وثالثها البلوغ اذ لا تكليف
 الا به ورابعها العلم بالوجوب وهو شرط لمن استلم بدار الحرب
 وانما يحصل له العلم الموجب باخبار جليلين او رجل وامرأتين
 مستورين او واحد عدل وعندهما لا يشترط العدالة ولا
 البلوغ والحريّة وقوله او الكون عطف على العلم اي حلول
 المستكم بدار الاسلام مكلفا فيلزمه الصيام اداء وقضاء
 علم بالوجوب او لم تعلم ثم علم باقراض الصوم ليس عليه
 قضا ما مضى اذ لا تكليف بدون العلم ثمة للمنفرد والجليل
 بدار الاسلام ليس علم او يشترط لوجوب ادايه الذي هو
 عبارة عن تفرغ الذمة في وقته الصحة من مرض لقوله تعالى
 فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر والصحة اي
 الخلو عن حيض ونفاس لما قدمناه والاقامة لما تلوناها ويشترط
 لصحة ادايه اي فعله ليكون اعم من الاداء او القضاء علافة
 شرائط النية في وقتها لكل يوم كما سذكره والخلو عما ينافيه اي
 ينافي صحة فعله من حيض ونفاس اذ لا يصح الصوم مع وجود
 لظها والخلو عما يفسده بطوره عليه وسذكره ان شاء الله تعالى

الخلو عن الحيض والنفاس

ولا يشترط

ولا يشترط لصحة الخلو عن الجنابة فان الصيام اذا استمر
 جنبها ايا ما صح صومه وان اضر به ترك الصلاة لقوله تعالى
 فالان يا شرهون ولم يجعل العقل والاقامة من شروط الصحة
 فانه لو نوى الصوم ليلا ثم جن او اغشى عليه صح صومه في ذلك
 اليوم كما سذكره **وركنه** اي الصيام الكف اي الامتناع
 عن قضا شهوتي البطن والفرج وعن ما لم يمتنع بهما سذكره
 قريبا بفضل الله وحكمه **ينقوطة الوجوب** اي اللزوم فرضا
 كان او غيره **عن الذمة** بالاجاب او المشرع في التقبل
 والثبات كروا من الله في الآخرة ان لم يكن منهيا عنه فاذا كان
 منهيا عنه كصوم يوم النحر والاضحى وايام التشريق
 فحكمه الصحة والخروج عن العدة والائتم بلا عارض عن
 ضيافة الله وحكمة مشروعية الصوم ان الله سبحانه وتعالى
 شرعه لفوائده اعظمها كونه موجبا للثبات بغيرها
 عن الاخر سكون النفس لآمانه وكبر ثورتها في الفضول المتلفة
 بجميع الجوارح من العين واللسان والاذن والفرج فان الصوم
 به تضعف حركتها في محسوساتها وكذا قيل ان طاعت النفس
 شملت جميع الاعضاء فاذ اشبت طاعت كلها وبهذا صفا
 القلب فان الموجب كالدورات فضول الجوارح فاذا اجست
 عنها صفى وبه تبلغ الدرجات العلى ومنها كون الصيام
 موجبا للرحمة والعطف على المساكين فان الصيام لما ذاق
 المر الجوع في بعض الاوقات تذكر من هذا طاله في عموم الاوقات

الاجابة

فتسارع اليه بالرقه والرحمة وحقيقتها في حق الانسان
نوع الرباط فيقال بذلك ما عند الله من حسن الجزاء
ومنها موافقة العقل بتحمل ما يتحملون احيا نافي ذلك
رفع حال عند الله وهذا لا ينبغي الافراط في الشهور فانه
يذهب منظم المقصد بالصوم لخلوه عن حكمته ومنها الانقياد
بصفة الملائكة الروحانية **فان** الريا لا يدخل في صوم
الفريضة وفي سائر الطاعات يدخل لان النبي صلى الله عليه وسلم
قال يقول الله تعالى الصوم لي وانا احزي به تقي شركة
الغير وهذا المبدأ في سائر الطاعات كذا في الجنتين
فصل في بيان منية الصوم وتقسيمه **يتقسم الصوم**
اعلم ان الاشياء المختلفة للحقايق تصير واحدا باعتبار الامر
الحام كالجواهر والسواد والبياض يصير واحدا باعتبار الوجود
ويكثر باعتبار الامر الخاص كاللون يتنوع الى البياض والسواد
والخضرة والصوم واحد باعتبار القرينة والامثال لكنه
يتنوع باعتبار ان هذا الصوم له او عليه فالذي عليه الواجب
باجاب الله تعالى او لاجاب العبد كذا في المستصفي فلذا قلنا
يتقسم الصوم الى ستة **اقسام** ذكرت بحملة ثم مفصلة
لكونها وقع في النفس **فرض** غيب **واجب** ومسنون **ومندوب**
ونفل ومكروه **اما** القسم الاول وهو الفرض فهو صوم شهر
رمضان اداء وقضاء **وصوم الكفارات** الظهار والنفل
واليمين وجزاء الصيد وقديرة الاذي في الاحرام لبثوت

هذه

٤٠٦

هذه بالقلم من الادلة سند او قضا والاجماع عليها ومن هذا
القسم الصوم **المندوب** وهو فرض في الظاهر لقوله تعالى
وليوفوا بعهدهم وقول النبي صلى الله عليه وسلم لغيره في نذر
وقيل انه واجب لان بعض مناهما ليس من جنسه ولجب كزيادة
المرض فلم يبق قطعا وصار كجزء واحد والاية المؤولة وبمثل
يثبت الوجوب لا الفرض وفيه نظر سند كره في باب المندوب
كافي البرهان **واما** القسم الثاني وهو **الواجب** فهو قضا **ما**
اقبله من صوم نفل لوجوبه بالشروع ولم يكن فرضا لقوله
تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ونحوه لان الدليل غير قطعي الدلالة
ومنه صوم الاعتكاف المندوب **واما** القسم الثالث وهو
المسنون فهو صوم عاشوراء وانه يكفر الستة لما حثت
مع صوم التاسع لقول ابن عباس رضي الله عنهما ما رايت
النبي صلى الله عليه وسلم يجزي صيام يوم فضله على غيره
الا هذا اليوم يوم عاشوراء وهذا الشهر يعني رمضان
رواه الشيخان وقال لان بقيت الي قابل للصوم التاسع
رواه مسلم **واما** القسم الرابع وهو **المندوب** فهو صوم
ثلاثة ايام من كل شهر ليكون كصيام جميعه من جناه
بالحسنة فله عشر ايام الحفا وكان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصوم ثلاثة ايام من الشهر الاثنين والخميس
والاثنين من الجمعة الاخرى رواه ابو داود ويروى
كوفي اي الثلاثة الايام البيض وهي الثالث عشر

الله

والرابع عشر والخامس عشر حيث يذكر لك لتكامل صوم الملال
 وشدة البياض فيها لما في أبي داود كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يامرنا أن نضوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة
 وخمس عشرة قال وقال هو كهيئة الدهر أي كصيام الدهر
 وفي النسائي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفطر إلا بال
 البيض لا في خضر ولا في سفرو من هذا القسم **صوم يوم**
الاثنين ويوم الخميس لقوله صلى الله عليه وسلم تعرض
 الأعمال يوم الاثنين والخميس فأجاب أن يعرض عملي وأنا
 صائم ومنه **صوم ست من شهر شوال** لقوله صلى الله
 عليه وسلم من صام رمضان فاتبعه ست من شوال كان
 كصيام الدهر رواه مسلم **ثقل الأفضل وصلها**
 لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ثم أتبعه وقيل تقريقها
 اظهارا لمخالفة أهل الكتاب في الغشبة بالزيادة
 على المفروض ومنه كل صوم ثبت طلبه والوعده عليه
 بالسنة الشريفة كصوم داود عليه الصلاة والسلام
 وهو افضل الصيام ولجبه إلى الله تعالى لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم أحب الصيام إلى الله صيام داود وأحب الصلاة
 إلى الله صلاة داود كان ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام
 سدسه وكان يفطر يوما ويصوم يوما رواه أبو داود
 وغيره **وأما القسم الخامس وهو النفل فهو ما سوى ذلك**
 الذي بيناه ما ي صوم لم تثبت عن الشارع كراهته

ولا

ولا تخصيصه بوقت وأما القسم السادس وهو المكروه
 فهو قسمان مكروه تنزيهاً ومكروه تحريماً الأول الذي ذكره
 تنزيهاً كصوم يوم عاشوراء **مفرداً عن التاسع** أو عن الحادي
 عشر والثاني الذي ذكره تحريماً **صوم العيدين** الفطر والنحر للعلم
 عن ضيافة الله تعالى ومخالفة الأمر وهو لا يجوز ومنه صوم
أيام التشريق لورود النبي عن صيامها وهذا التقسيم كره
 المحقق الكمال رحمه الله وقد صح بحكمة صوم العيدين وأيام
 التشريق في الزمان **وكره أفراد يوم الجمعة** بالصوم لقوله
 صلى الله عليه وسلم لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي
 ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم
 يصومه أحدكم رواه مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم لا يصم
 أحدكم يوم الجمعة إلا أن يحق قبله يوم أو بعده رواه أبو داود
وكره أفراد يوم السبت به لقوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا
 يوم السبت إلا فيما افترق عنكم فان لم ينفك أحدكم إلا الحيا
 عنية أو عود شجرة فلم يضره رواه أحمد وأصحاب السنن
 إلا النسائي **وكره أفراد يوم النيروز** أصله النوروز
 لكن لما لم يكن في أوزان العرب فقولوا بدلوا الواو تاء
 وهو يوم في طرف الربيع **وأفراد يوم المهرجان** معرب مهران
 وهو يوم في طرف الخريف وقال في نهج لوسل النيروز أول يوم
 في فروردين ماه والمهرجان هو اليوم السادس عشر من مهرماه
 قلت فروردين ماه أول شهر الفرس ومهرماه هو الشهر

ض

ود

يصوم

السابع من السنة عندهم كذا في شرح الملاية للصنعة ذكره ذلك لان فيه تنظيم ايام نفينا عن تقطيعها **الا ان قوا فتلك اليوم غادته** في الصوم لغو تنطلة الكراهة وكره صوم الوصال ولو واصل بين يومين فقط للمنع عنه وهو ان الوصال ان لا يفطر بعد الغروب **اصلا حتى يتصل صوما الغد بالامس** وكره صوم القمت وهو ان يصوم ولا يتكلم بشي فعليه ان يتكلم بخير وعجاجة دعت اليه **وكره صوم الدهر** لانه يضعفه او يصير طبعا له ويهتني السادة على مخالفة العادة ولا تصوم المرأة نفلا الا باذن زوجها وله ان ينظرها القيام حقه واحتياجه كافي البرهان **فصل** فيما يشترط تبليست النية وتعيينها فيه من الصوم وما لا يشترط فيه ذلك اما القسم الذي لا يشترط تعيين النية لما يصوم ولا يشترط فيه ايضا تعيينها اي النية فيمنعها **اداء رمضان** واداء المنذر الميعتين **زحانه** كقوله لله علي صوم يوم الخميس من هذه الخمة فاذا نوى مطلق الصوم من ليلة الى ما قبل نصف النهار صرح وخرج عن عمدة المنذور **واذا انقضى فيصبح كل من هذه الثلاثة بنية معينة مبيته من الليل** وهو لا ينظر وحقيقة النية فضل بقلبه انه يصوم غدا ولا يحلوا مسلم عن هذا في ليالي شهر رمضان الا ما نذر وليست النية بالنذر شرط كذا في الاختيار ومحمدا روي عن قوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ويعزم على نفي الكمال لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لحجار المسجد الا في المسجد وحمل على

غيره

لنقله
على ما
قول
المصنف

٤٠٣

غير ذلك وقد خص منه النقل فلم يكن قطعيا في اشتراط البتة وكذا يصح كل منها بنية من ابتداء اليوم الى ما قبل نصف النهار لان الشك وجود النية في اكثر النما احتياطا وبه توجد في كله حكما اذ لاكثر التي حكم كله في كثير من موارد الفقهاء وخص هذا بالصوم فخرج الحج والصلاة لان الصوم ركن واحد مستند في الوجود في اكثره يعتبر قيامها في كله بخلافها فانها اركان فليشترط قرائنها بالعمد على ادائها والاخلى بعض الاركان عنها فلم يقع ذلك الركن عبادة وانما قلنا الى ما قبل نصف النهار رتبة للجامع الصغير لا كما ذكر القديري بقوله ما يتيه اي طلوع الفجر وبين الزوال اذ عند الزوال لم يبق اكثر اليوم فكان قولنا **على الاصح** اخترازا عنه وانما قال **ونصف النهار من ابتداء طلوع الفجر الى قبل وقت الضحى** **الديري** لا عند هكها كما في الترخاينة عن النهاية لان النما قد يطلق على ما عند طلوع الشمس الى غروبها لغة وعند الزوال نصفه فيقوت شرط صحة النية بوجودها قبل الزوال **ويصح ايضا كل من اداء رمضان والتذمر المعين والنفل مطلق النية** بان ينوي الصوم غير تعيينه بوصف الفرض والواجب او السنة لان رمضان معيار لم يشرع فيه صوم اخر فكان متعينا للفرض والمنع لا يحتاج الى التبيين والتذمر المعين معتبرا بما يحل الله تعالى فيصاب كل مطلق النية وبنية النقل ايضا لو كان الذي قد نوي

ر

مسافر او كان مريضاً في الأصح من الروايتين عن الإمام وهو
اختياراً فخراً لاستلام وشمس الآية وجمع لأن أصل النية كاف
ويبلغ زيادة الحجة لأن الرخصة شرعت رفقا بالمسافر
والمريض فإذا احتمل المشقة الحقيقية المعتبرة ونظر إليها
بإسقاط ما يلزم فضاؤه والعقوبة بتركه عند ذلك عدة
من أيام أخر فكان وقوعه عن الفرض أولى وفي رواية يقع نفلاً
لأنه لم يجاز إخلاؤه عن الصوم جازله الشغل بالراح في
نظمه كالنوم الخارج عن رمضان واختاره جمع وإذا أطلق
المريض والمسافر النية فانه يقع عن رمضان ذكره في المحيط
من غير حكاية خلاف وفي التنزيل إذا أطلق المسافر
النية فانه يقع عن رمضان كما في الكشف على جميع الروايات
وقيل إذا أطلق لا يقع عن الفرض انتهى ويصح إذا رمضان
بنية واجب آخر هذا لمن كان صحيحاً مقيماً لما انه معيار
فيضاب بالخطأ في الوصف كمطلق النية أي الخطأ شرعاً
ولو قصده فهو مخطئ كما المتوحد في الذر يجاب باسم جنسه
ومع الخطأ في اسمه إذا نوي اجاب بخلاف المسافر فانه إذا
نوى واجباً الخريف عمن نواه من ذلك الواجب رواية واحدة
عن أبي حنيفة لأنه شغل الوقت بالاهتمام رمضان في حقه
كسعيان في حق المقيم فيصرفه إلى ما عليه ورخصته
متعلقة بمطلق الشغل وقد وجد حتى لو لم يدرك عدة
من أيام أخر لا يلزمه قضاء رمضان فلا يشر بخلاف ما كان

عليه

نوي

عليه قبله وقال لا يتبع عن رمضان واختلف الترجيح في صوم
المريض إذا نوى واجباً الخريف صومه في شهر رمضان
لانه روي عن الإمام فيه روايتان روي الحسن عنه انه
كالسافر يتبع عما نوى واختياراً لصاحب الهداية وأكثر مشايخ
بخاري لأن رخصته متعلقة بخوف ازدياد المرض لا بحقيقة
العجز فكان المسافر في تعلق الرخصة في حقه بعجز مقلد كذا
في فتح القدير وقال الشيخ أكمل الدين في العناية بهذا الذي
اختاره المصنف من التسوية بين المسافر والمريض مخالف
لما ذكره العلماء في التحقيق فخراً لاستلام وشمس الآية فانما قال
إذا نوى المريض عن واجب آخر فالصحيح انه يقع صومه عن
رمضان انتهى وفي البرهان وهو الأصح انتهى ولا يصح أي لا يسقط
المندور المعين زمانه بصومه بنية واجب غيره بل يقع
عمانواه الناذر من الواجب المغاير للمندور في الروايات
كلها ويلزمه قضا ما نذر كما في التنزيل وقيل لنا
بصوم واجب لانه لو نوي نفلاً وقع عن المندور المعين
كما طلاق النية وروي عن أبي حنيفة انه يكون عمانواه فيه
أي في الزمن الذي عينه للمندور والفرق بينه وبين
رمضان ان رمضان تعين بتعيين الشارع وله ولاية
ابطال صلاحيته لغيره من الصيام فلا يقع لغيره مع تعيين
ذلك الغير والمندور تعين بتعيين الناذر وله ابطال
صلاحية ماله وهو النقل لا ما عليه وهو القضاء وخوف كذا

في التبيين واما القسم الثاني وهو ما يشترط له تعيين
 النية وتبينها ليتادي به ويستقط عن المكلف به **فرو**
قصار رمضان وقضائهما ففسده من نقل وصوم الكفارات
 بانواعها كفارة اليمين والظنار والقتل والافطار في
 رمضان وجزا الصيد والفدية في الاحرام وصوم التمتع
 والقران **والنذر المطلق** عن تقييده بزمان وهو اما متعلق
 بشرط ويجد كقوله **ان شفى الله مريضى فعلى صوم يوم**
فحصل الشفا او مطلق كقوله لله تعالى علي صوم يوم ففعله
 الوفاء به وانما اشترط التبيين والتبيين فيها لا ينال
 لها وقت معين فلم يتعين لها الا بنية من الليل او بنية
 مقارنة لطلوع الفجر وهو الاصل لان الواجب قران النية
 بالصوم لا تقديمها وانما جازا التقديم للضرورة **ثم اعلم**
 بان النية جزم القلب على ما يريد الا نيات به من الصوم
 واستحب للشيخ التلفظ بها ويشترط في النية البقاء عليها
 فليرجع عما نوى ليلا لم يصير صائما ولو افطر لا شيء عليه الا
 القضا في رمضان والمندور لان تلك النية انتقضت
 بالجوع عنها الا ان يعود الى تجديد النية ويجعل مضيه فيه
 في وقتها تجديد لها وبه صرح في الحافظة كذا في شرح المتقدم
 وفي النهاية اذا قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله تعالى
 او قال اصوم غدا ان شاء الله فلا رواية في هذه المسئلة عن
 اصحابنا وقال شمس لا يمتد الحلو الى رجم الله فيها قياس واستحسان

فالتباس

فالقياس ان لا يصير صائما لان بالاستثناء ينطل النية وفي
 الاستحسان يصير صائما وفي الظهيرية هو الصحيح لان قوله
 ان شاء الله ههنا ليس في معنى حقيقة الاستثناء بل هو على
 معنى الاستثناء وتوطيد التوفيق من الله تعالى حتى لو اراد به
 حقيقة الاستثناء فنقول انه لا يصير صائما بهذه النية
 كذا في الترخا نية بخلاف الطلاق وغيره والفتحة في الفرق
 ان الاستثناء عمل اللسان فيبطل ما يتعلق باللسان من
 الاحكام كالطلاق واما النية فعمل القلب لا يتعلق لها
 باللسان فلا ينطل بالاستثناء الذي هو عمل اللسان كذا
 في التجنيس والذخيرة ولو نوى الفطر لم يكن مفطرا ولو نوى
 التكلم في الصلاة ولم يتكلم لم ينقض صلاته بخلاف اللسان
 فيهما ولو جمع ليلا بين نية الفضا والنظوع يقع فضا عند
 لانه لا معارضة بين الواجب والنقل وعند محمد يقع بطوعا
 ولو نوى فضا رمضان وكفارة اليمين لا يصير صائما في واحد منهما
 بالاجماع للتعارض ولكن يصير متطوعا ولو افسده لا يلزمه
 الفضا لانه شرع فيه على قصد انتقاط الواجب واذا نوى الصوم
 للفضا بعد طلوع الفجر لا ينقض نيته عن الفضا وان افطر
 لزمه الفضا كما اذا تطوع استداوه هكذا يرد اشكاله على
 مسألة المظنون كذا في التجنيس والمزيد والظاهر هو من
 دخل في الصوم على حسان انه عليه ثم علم انه لم يكن عليه
 فافطر عليه الفضا لانه مضى عليه ساعة فقد اختار المضى عليه

فني

فوجب عليه لكن هذا اذا ثبت له ذلك في وقت النية كافي
 الفتاوى القنوي والجامع **فصل فيما يثبت به الهلال وفي يوم**
يوم الشك وغيره يجب على الكفاية التماس الهلال في التاسع والعشرين
 من شعبان وقت الغروب لانه قد يكون تسعة وعشرون فلذا
ثبت رمضان برؤية هلاله لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا
 لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غمركم فاكملوا عدة شعبان
 ثلاثين فلذا قال **ابو بكرة شعبان ثلاثين يوما ان غم الحلال**
 فلم ير لغنم ونحوه لما رؤينا وهذا بالاجماع وتكرره الاشارة
 الى الهلال عند رؤيته لانه فقل الجاهلية وفي هذا اشارة الى
 ان لا عبرة بقول الجاهل فلا يثبت به الهلال كما ذكره **وبين**
يوم الشك بقوله ويوم الشك هو ما يلي التاسع والعشرين
من شعبان ولا نسوي فيه طرف العلم والحمل بحقيقة الحال
بان غم الحلال اي هلال رمضان فاحتمل كمال شعبان او نقصا
 نظرا الى قوله صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا
 وخمس ايام في المرة الثالثة يعني تسعة وعشرون وقوله
 وهكذا وهكذا وهكذا اي من غير خمس يعني ثلاثين فيشك
 بوجود عدة كغم في اليوم الثلاثين ام من رمضان هو او من
 شعبان قال الكمال او يغم من وجب هلال شعبان فاكملت
 عدته ولم يكن روى هلال رمضان فيقع الشك في الثلاثين
 من شعبان اهو الثلاثون او الحادي والثلاثون انتهى
 وقال الشيخ الامام مبرا لدين رحمه الله العلة وصف محل المحل

لا عن اختيار

لا عن اختيار والغيم والغبار والتخايف ونحوه وان كان غيبا غير
 انه يمنع الراي من المنظور اليه وهذا عرض على انه مانع كذا في
 المستصفي **وكره** في ياي يوم الشك **كل صوم** من فرض وولجب
 وصوم ردد فيه يتنقل وغيره **الا صوم** نقل حرره **بلا رد**
بيته وبين صوم آخر فانه لا يكره اذا كان على وجه لا يعلم العوام
 ذلك فيستاد واصومه فيظنه الجاهل زيادة على رمضان
 كذا في الكمال واذا وافق صوما كان يومه فالصوم افضل بالا
 واختلفوا في افضل اذا لم يوافق معتاده قيل لا افضل
 القطر احتراز عن ظاهر النبي وقيل لا افضل الصوم اقتدا بما يشبه
 وعلى رضي الله عنهما كان يصوما نه نفيما يكره تتفاوت
 الكراهة اما كراهة صومه على انه من رمضان فلقوله صلى الله
 عليه وسلم من صام يوما الشك فقد عصى ابا القاسم وفيه تشبه
 باهل الكتاب في زيادة مدة الصوم فان ظهرت رمضان بيته
 الجزاء وان افطر فظهر من شعبان لم يقضه كالمظنون لشروعيته
 سقطا واما كراهة الواجب فلصورة الهني كصلاته في ارض
 الغير لكن كراهته دون الاول لعدم التشبه ولو ظهر رمضان
 لجزاء لو تمقما ولو متا فراعن الواجب عند الامام ولو ظهر
 من شعبان فمتا نوى في الصحيح واما كراهة النقل مع التردد
 فلانه تاو للفرض من وجه وهو ان يقول ان كان غدا من رمضان
 فعنه والافتطوع وان ظهر يوم الشك **انه من رمضان**
اجزاء عنه اي عن رمضان **ما صامه** باني نية كانت الا ان

يد

جماع

بني

نته

يكون مسافرا ونواه عن واجب آخر في الصبح كما تقدم لما قلناه وان
 ظهر من شعبان كان تطوعا غير مضمون لدخول الاسقاط في عزيمته
 من وجه وان رد دين واجب ونقل وظهر من شعبان لم يجز عن
 الواجب لان الجملة لم تثبت للتردد فيها واصل البتة لا يكفيه
 ويكون نقلا غير مضمون بالفضا لشروعه فيه مستقطا وانما
 عدم كراهة التطوع الذي جزم به فلفظه صلى الله عليه وسلم لوجبل
 هل صحت من سرار شعبان قال لا قال فاذا افطرت فظم يوما مكانه
 ويزار الشهر بالفتح والكسر آخر سمي به لاستئثار القرنيه وقد
 استدله الامام احمد على وجوب صوم يوم الشك وعندنا هذا
 يفيد استحبابه لا وجوبه لانه معارض بمقتضى التقديم بصيام يوم
 او يومين فيجعل على كون التقديم بصوم رمضان جمعا بين الادلة
 وهو واجب ما أمكن ويصير حديث السرر للاستحباب لان المعنى
 الذي يعقل فيه هو ان يجتمع شعبان بالعبادة كما يستحب ذلك
 في كل شهر فهو بيان ان هذا الامر هو ختم الشهر بعبادة الصوم
 لا يختص بغير شعبان كما قد يتوهم بسبب اتصال الصوم الواجب
 به بخلاف حمل حديث التقديم على صوم النقل فيجعل هو الممنوع
 وصوم رمضان هو الواجب بحديث الشرر فيكون منع النقل
 بسبب الاخلال بالواجب المقاد بحديث الشرر لانه يودي
 الى قبح مفصلة ظن الزيادة في رمضان عند تكرره مع غلبة
 الجهل وهو مكفر لانه كذب على الله تعالى فيما شرع كما نقله
 الكتاب حيث زادوا في مدة صومهم فثبت بذلك ما ذهبنا اليه

من طر

من حل صومه مخفيا عن القوام لا يقال قوله صلى الله عليه وسلم
 لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا
 صيغة نفى وهو يقتضي عدم الجواز لانه بمعنى النفي لتحقيقه
 حسا وهو يقتضي المشروعية كافي العناية **وان رد** الشخص
فيه اي الشك بين صيام وفطر كقوله ان كان من رمضان
 فصام والا ففطر **لا يكون صياما** لانه لم يجز بعزمته فضا
 كالموئى ان وجد غدا غدا يفطر ولا يصوم فادامضى على ذلك
 ثم ظهرت رمضانيته لزومه الفضا لشرع في بيان تقديم
 الصوم من غير شك على جهة الاحتياط فقال **وكرر صوم يوم**
او يومين من اخر شعبان لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الشهر
 بيوم ولا يومين الا رجل كان يصوم فيصومه متيقظا عليه وفي
 الغايد المراد من قوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الشهر بيوم ولا
 يومين التقديم بالصوم على فضا ان يكون من رمضان لان التقديم
 بالشيء على الشيء ان توى به قبل حينه واوانه ووقته وزمانه
 وشعبان وقت التطوع فاذا صار من شعبان لم يات بصوم رمضان
 قبل زمانه واوانه فلا يكون هذا تقدما عليه كذا يخطئ شيخنا
 المحيي رحمه الله وفي ذلك تقديم الحكم على السبب وهو باطل كذا في النفا
 كما ان تقدم الظاهر على الظاهر بنبية الظاهر لا بنبية صلاة اخرى
 لا يجوز كافي النهاية وانما يكره اذا كان بذلك القصد وهو التقديم
 لما قال في الايضاح لا يابس بصوم يوم او يومين او ثلاثة قبل
 رمضان لما روي انه عليه السلام كان يجعل شعبان برصا

ية

والمراد بقوله عليه السلام لا تقدموا الحديث استقبالا
 الشهر بصوم يوم منه لانه يصير زيادة على الفرض كذا في
 الدراية وفي الكافي ان وافق يعني يوم الشك صوما كان
 يصومه فالصوم افضل وكذا ان صام كله اي كل شعبان
 او نصفه او ثلاثة من اخر انتهى ثم قال في الدراية كغيرها
 فان قيل لو كان المراد ما ذكرت اي من قصد التقديم واستقبالا
 الشرف فما الفائدة بتخصيصه بيوم او يومين قلنا والله
 اعلم يوم ويومان قليل فيتوهم ان القليل عفو كما عفي في كثير
 من الاحكام انتهى **فصل في** ويمكن ان يقال وجه
 التخصيص احتمال مصادفة الوقت المفروض بخفاء الهلال
 فالتقدم هو هو المصادفة لذلك لا مكانه بتوالي شهرين
 فافضين رجب وشعبان وتتميم العدد بعد الروية
 فيكون الثامن والعشرين وما بعده من رمضان فيظهر
 به وجه التخصيص انتهى هكذا وفي التحفة الصوم قبل
 رمضان بيوم او يومين مكروه اي صوم كان لقوله عليه السلام
 لا تقدموا الشهر بصوم يوم او يومين الا ان يوافق صوما
 كان يصوم احدكم انتهى وهو يشمل التطوع فيخالف ما قدمنا
 من عدم كراهته وقال اكمالا ما كره عليه السلام له خوفا
 من ان يظن انه زيادة على صوم رمضان اذا اعتاروا ذلك
 وعن هذا قال ابو يوسف يكره وصل رمضان بست من
 شوال انتهى وهذه الكراهة لا تنتفي بقصد التطوع الا ان

بلغ مقابلة

يوافق

يوافق عادته المحض المذكور في الحديث وقال الكمال ما في
 التحفة اوجه اي مما في الكافي وقد علمت ان محديث الشر
 لكن تخفيفا عن العوام كما لا يكره صوم **ما فوقهما** اي اليومين
 وهو الثلاثة فما فوقهما من اخر شعبان قال في المكارنة والمراد
 بقوله عليه السلام لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين
 يومين التقدم بصوم رمضان لانه يورده قبل او انه
 ثمان وافق صوما كان يصومه فالصوم افضل بالاجماع
 وكذا اذا صام ثلاثة ايام من اخر الشهر فصاعدا انتهى
 ولما بين الحكم في الشك وصومه قال كافي الهداية **والمختار**
ان يامر المفتي العامة بان ينادي المنادي في الشوارع
 وعلى المنارات **بالسكوت** اي بالانتظار بلا نية صوم في ابتداء
يوم الشك بحافظة على امكان اداء المفروض بانشاء النية
 بظهور الحال في وقتها ثم يامر العامة **بالافطار** اذا ذهب
وقت انشاء النية وهو عند بجي الضخوة الكبرى ولم يبين
الحال صما المادة اعتقاد الزيادة **ويصوم فيه اي**
 يصومه نفلا **المفتي والقاضي** من الليالي يتم بالعصيان
 بارتكاب الصوم فانه اقتاهم بالافطار بعد التلوم فاذا
 خالف الى الصوم انهموه بالمعصية تمسك منهم بما يروى
 من صام يوما الشك فقد عصى بالقاسم وهو مشهور بين
 العوام ويصوم ايضا سرا من كان من الخواص وهو من يتمكن
 من ضبط نفسه عن الاجتماع وهو الزيد في النية **وعت**

على وجه الصحيح يوم الشك متعلق بما ذكرنا من
 ان يامر المفتي العامة بان ينادي المنادي في
 الشوارع وعلى المنارات بالسكوت اي بالانتظار
 بلا نية صوم في ابتداء يوم الشك بحافظة
 على امكان اداء المفروض بانشاء النية
 بظهور الحال في وقتها ثم يامر العامة
 بالافطار اذا ذهب وقت انشاء النية وهو
 عند بجي الضخوة الكبرى ولم يبين الحال
 صما المادة اعتقاد الزيادة ويصوم فيه اي
 يصومه نفلا المفتي والقاضي من الليالي
 يتم بالعصيان بارتكاب الصوم فانه
 اقتاهم بالافطار بعد التلوم فاذا خالف
 الى الصوم انهموه بالمعصية تمسك منهم
 بما يروى من صام يوما الشك فقد عصى
 بالقاسم وهو مشهور بين العوام ويصوم
 ايضا سرا من كان من الخواص وهو من
 يتمكن من ضبط نفسه عن الاجتماع وهو
 الزيد في النية وعت

الامة

ملاحظة كونه صائما عن الفرض ان كان من رمضان وقصة
 ابي يوسف صريحة في ان من صامه من الخاصة لا يظهره
 للقائمة وهي بالحكاية اسد بن عمرو قال اتيت باب الرشيد
 فاقبل ابو يوسف القاضي وعليه علامة سودا ومدرعة
 سود او خف اسود وراكب على فرس اسود وما عليه شيء
 من البياض الا تحتها لبيضا وهو يومئذ فاقني الناس
 بالفطر فقلت له امفطر انت فقال اذن اني قد نوت
 منه فقال في اذني ان اصائم قاله الكمال وفي الكفاية ان
 ابا يوسف دخل على هارون الرشيد رحمه الله فقال له
 هارون الرشيد ماذا يقول الناس في هذا اليوم فقال
 يترددون ولم يقيم عندي بيعة على هلال رمضان
 فقال له امير المؤمنين اني لا شئني الحكم فقال ابو يوسف
 الراي الي امير المؤمنين فافطر امير المؤمنين كذا في مختلفا
 المفتي ومن راي هلال رمضان وحده او هلال الفطر
 وحده ورد قوله اي رده القاضي لزوم الصيام لقوله
 تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقد رآه ظاهرا فيصومه
 الملبس ولقوله عليه السلام صومكم يوم تضيئون وفطركم
 يوم تطفرون والناس لم يفطروا فوجب ان لا يفطر الا في وقت
 بين كون الشاملة فلم يقبل لفسقه او ردت بصحها
 لانفراد وفيه اشارة الى لزوم صيامه وان لم يشهد عند
 القاضي ولا فرق بين كونه من عرض الناس والا ما مر فلا يامر

الناس

٤٠٩

خاتمة

الناس بالصوم ولا بالفطر اذا زاده وحده ويصوم هو ولا
 يجوز له الفطر بتيقنه هلال شوال برويته منفردا
 لما روينا كذا في الفتح ومثله في المترخانية عن المحيط
 والخلاصة وفي الجوهرة خلافة قال الامام باقر همر بالصوم
 برويته وحده ولا يصلي بهم العيد ولا يفطر لا مترا ولا
 جهل انتهى فاخذ بالاحتياط في الحلين انتهى وفي الحجة
 قال صاحب الكتاب ان استيقن بالهلال يخرج ويصلي
 العيد ويفطر لانه ثابت بالشرع وقد تبين كذا في التتر
 وان افطر من راي الهلال وحده في الوقتين رمضان
 وشوال قضى لما تلونا وروينا ولا كفارة عليه ولا على غيره
 الم راى ان شهد عنده بهلال الفطر وصدقه فافطر كما في الفتح
 لانه يوم عيد عنده فتكون شبهة وبرر شهادته في رمضان
 صار مكذبا شرعا وبذلك لا كفارة عليه ولو كان فطره
 قبل ما رده القاضي في الصحيح لقيام الشبهة وهو قوله
 صلى الله عليه وسلم الصوم يوم تضيئون وقيل يجب الكفارة
 فيها للظاهر الذي هو من الناس في الفطر والحقيقة الذي
 عنده في رمضان كافي البرهان والفتح والتبيين والترخانية
 واذا كان بالاعانة من غم او غبار ونحوه كضباب ونحوه
 قبل اي قيل القاضي بمجلسه خبر واحد عدل وهو الذي
 حسنته اكثر من سيئاته والعدالة ملكة تحمل على ملازمة
 التقوى والمرارة او خبر مستور هو مجهول الحال وهو من لم

الامام

يظهر به فسق ولا علة فيقبل قوله في القبح كافي البرازية
والتخيس وشرح المنظومة قال الحال وبه أخذ شمس لا يمتد
الكلواني وقال يلزم العذل ان يشهد عند الحاكم في ليلة رويته
كيلا يصحوا مفطين وللخبرة ان تشهد بغير اذن وليها
لانهم من فرض الغيب والقاسق ان علم الحاكم يعمل بقول
الطحاوي وهو قبول قول القاسق في رؤية الملل وان كان
مؤولا بالمتصور ينبغي له ان يشهد كذا في الترخائية
وشرح الديلمي ويقبل خبره ولو شهد على شهادة واحد
مثله لان المد في الاصول ليس بشرط فكذا في العزوع
كافي التخيس ويقبل خبره ولو كان اني اورد قضا او محدودا
في قد ف وقد تاب في ظاهر الرواية كافي قاضي خان وهذا
لومضان لانهم روي خبر العذل فيه مقبول فاشهد رواية
الاخبار ولهذا لا يشترط لفظ الشهادة ولا تقدم الدعوى
كما لا يشترط ان في ساير الاخبار كذا في الحائنية واطلق في
القبول كافي الهداية وقال صلحها في التخيس والمريد وان كانت
الشهادة متينة تقبل شهادة الواحد وهو معروف وكان الخ
الامام ابو بكر صديق الفضل يقول انما تقبل شهادة الواحد
اذا فسر فقال رايته في وقت يدخل في الشكاب ثم يجلي
لان الرواية في مثل هذا تتفق في زمان قليل فجاز ان
يتقدم هو به اما بدون هذا التفسير لا تقبل لمكان
الثمة انتهى **تنبيه** اشرنا بالافتقار في البؤ

على

على ما ذكرنا الاله لا يثبت الملل بقول المجتهد الموقتن
ولا يجب بقولهم الصيام لانهم خارج عن نص الشارع وهو
الحديث **وقد نظره** ابن وهبان فقال
وقول اولي الوقت ليس بوجوب وقيل نعم والبعض ان كان يكثر
وقال ابن السخنة بعد نقل الخلاف فان اتفق اصحاب
ابن حنيفة الا النادر والشافعي انه لا اعتماد على قول المجتهد
في هذا او لتأخر الشافعية الامام تقي الدين السبكي في هذه
المسئلة تصنيف ما فيه الى اعتماد قول المجتهد لان
الحساب قطعي انتهى ومن ذلك ما قاله الترخائية
عن التهمة لا يباس بالاعتماد على قول المجتهد وعن محمد
ابن مقاتل انه كان يبايعهم ويعتمد على قولهم بعد ان
يتفق على ذلك جماعة منهم وذكر شمس لا يمتد الشخص في كفا
الصوم وقول من قال يرجع الى قول اهل الحساب عند الا
بعد فان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتى كاهنا او عرافا
فصدقه فيما يقول فقد كفرهما انزل على محمد انتهى **قلت**
المراد بالكاهن والعراف في الحديث من يخبر بالغييب او يدعي
معرفة ما كان هذا سبيله لا يجوز ويكون تصديقه ككفر
اما امر الالهة فليس من هذا القبيل بل معتمد فيه الحساب
القطعي فليس من الاخبار عن الغيب او دعوى معرفة في شيء
الا ترى ان قولنا في وقدره منازل لتعلموا عدد السنين
والحساب والله اعلم كذا في شرح المنظومة لان السخنة رحمه الله

شبهة

وشرط لعلال الفطري لثبوته وكذا الثبوت غير من الامة
 اذا كان بالشاعلة الشهادة الصادقة بلفظها من حرس
 مكلفين مسلمين غير محددين في قذف او حر وحرين لكن
 بلا اشتراط تقدم دعوى على الشهادة كمتق الامة وطلاق
 الحق كذا في شرح الكتل الدبري وقال الكمال عن قاضي خات
 واما الدعوى فينبغي ان لا تشترط كافي عمق الامة وطلاق الحق
 عند الكل وعق العبد في قول ابي يوسف ومحمد واما على قياس
 قول ابي حنيفة فينبغي ان تشترط الدعوى في هلال القطر وهلال
 رمضان انتهى وذكر هذا القاضي خات بعد ما جزم بانه لا يشترط
 الدعوى في هلال رمضان كما قد مضاهى في الكمال وعلى هذا انما
 ذكرنا من ان من اراد هلال رمضان في الرستاق وليس هناك
 والولا قاض فان كان ثقة يصوم الناس بقوله وفي الفطر ان
 اخبر عنه لان برؤية الهلال اي وبالشاعلة لا باس بان يظروا
 يكون الثبوت فيه بلا دعوى وحكم الضرورة ارايت لو لم ينصب
 في الدنيا امام ولا قاض حتى عصوا بذلك اما كان يصام بالبرية
 فهذا الحكم في محال وجوده انتهى وعلله في التجنيس بان قوله
 اي العدل دليل ظاهر ولم يمارضه رد القاضي فجازا لاخذ به
 واذا لم يكن بالشاعلة فلا بد للثبوت من شهادة جمع عظيم
 لرمضان والفطر وغيرها لان المطلع متحد في ذلك المحل والموانع
 منتفية والابصار سليمة والهمم في طلب رؤية الهلال مستقيمة
 فالمشترط في مثل هذه الحالة لموهم الغلط فوجب التوفيق في رؤية

البعث

البعث القليل حتى يراه الجمع الكثير وروي عن الامام انه يكتفى
 بشهادة اثنين كسابر الحقوق ولا فرق في ظاهر الرواية بين اهل
 المصري ومن ورد من خارج المصر وذكر الطحاوي انه يقبل
 شهادة الواحد العدل اذا جاء من خارج المصر لقلة الموانع
 واليه الاشارة في كتاب الاستحسان وهما خلافا لظاهر الرواية
 وكذا لا فرق بين ما لو كان على مكان مرتفع في المصر وغيره خلافا
 لما اختاره الامام طهيري الدين من قوله اذا كان بمرتفع وكذا
 اعتمد قول الطحاوي الامام المرعيني وصاحب الافضية
 والفتاوي الصغرى كذا في الدراية وفي التجنيس لو كانت
 السما مصححة تقبل شهادة الواحد اذا اراد هلال رمضان
 خارج المصر ولذا اذا اراد في المصر على مكان مرتفع لانه
 انفراد عن غيره بالموجب للروية فعدم رؤية غيره لا يفتح
 في شهادته انتهى لان الهوى في الصحرا اصفى ويتفق لمن كان
 على مكان مرتفع ما لا يتفق لمن دونه في الموقف كذا في الدراية
 وقال الشيخ فخر والعلامة المقدسي في شرحيهما ينبغي ان يعمل بهذا
 في هذا الزمان لتكاسل الناس في الامور الدينية ومقدار
 عدد الجمع العظيم قيل اهل الحلة وعن ابي يوسف خمسون كالفنا
 وعن خلف خسمائة بسخ قليل وقال بقضهم من كل جماعة واحد
 او اثنان وقال الباقي الالف بخاري قليل وقال الكمال الحق ما
 روي عن محمد وابي يوسف ايضا ان العبرة لتواتر الخبر ومجيبه
 من كل جانب انتهى وفي التجنيس وعن محمد انه يفوض امر القلة والكثرة
 الى رأي الامام وهو الصحيح لان ذلك يختلف باختلاف الاوقا

والأماكن فكان المحكم فيه رأي الإمام انتهى وكذا في الزهري
وهو **مفوض لرأي الإمام في الأصح** لتفاوت الناس
صدقا وإذا **انقضى العدد** أي عدد رمضان ثلاثين **بشهادة**
واحد فرد أي منفرد برؤيته **وكرر هلال الفطر** ذلك
والسما مصححة لا يحل الفطر اتفاقا على ما ذكره شمس الأئمة
الحلواني كما سذكره وقال في الدرر والفرود غير ذلك الشاهد
انتهى وفي التخصيص إذا لم ير هلال شوال لا يفطرون حتى يروا
يؤمنا لخر لا أن الرخصة في حق ثبوت الفطر عند كمال
العدة لم تثبت بهذه الشهادة انتهى ذكره حكما مذهبيًا
غير مستند لقائل من غير تفصيل وقال الزيلعي والاشبه أن
يقال إن كانت السما مصححة لا يفطرون لظهور غلظه وإن كانت
منقبة يفطرون لعدم ظهور الغلط انتهى **والمختلف الترجيح**
في حل الفطر فيما إذا كان ثبوت رمضان بشهادة عدلين
ونتر العدد ولم ير هلال شوال مع القصور في الدراية
والخلاصة والبرازة حل الفطر وجهه أن شهادة الشاهدين
إذا قبلت كانت بمنزلة العيان ولو غابوا هلال رمضان
يفطرون بعد كمال ثلاثين وإن لم يروا الهلال فكذلك
ههنا وفي مجموع النوازل لا يفطرون وصححه وكذلك السيد
الإمام لأجل ناصر الدين وجهه أن السما لو كانت
مصححة وثبت هلال رمضان كان عدم روية عندهما
دليلا على غلطهما حتى لا تقبل شهادتهما فكذلك لعدم
الدوية بعد كمال ثلاثين يومًا من وقت رؤيتهما إذا كانت

السما

السما مصححة دليل على الغلط فتبطل بذلك شهادتهما كذا في
التخصيص وقال الكمال لا يبعد لو قال قائل إن قبلهما في
الصحو أي لا ما قام عنده وتم العدد لا يفطرون وإن قبلهما
في غيم افطروا لتحقيق زيادة القوة في الثبوت في الشاهدين
والاشتراك في عدم الثبوت أصلا في الأول فصارت كمشاهدة
الواحد **والخلاف في حل الفطر إذا انقضى العدد وكان بالسما**
علة ولو وصليته ثبت رمضان بشهادة الفرد العذر كالعدين
كما ذكره شمس الأئمة قال في التخصيص إذا شهدا شتان وتم العدد
والسما منقبة يفطرون بالاتفاق انتهى وقال في مع القوام
قال في الزاهد ي لو قبل الإمام شهادة الواحد وأتموا ثلاثين
ثم غم عليهم هلال شوال قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله
يصومون من العذر وقال محمد يفطرون وقال شمس الأئمة الحلواني
رحمه الله الخلاف فيما إذا لم ير هلال شوال والسما مصححة
فإن كانت منقبة يفطرون بخلاف انتهى وكذا في الذخيرة
وكذا في معراج الدراية عن المجتهد وكوله في الهداية إذا قبل الإمام
شهادة الواحد وصاموا ثلاثين يومًا لا يفطرون فيما روى
الحسن عن أبي حنيفة للاحتياط وعن محمد أنهم يفطرون انتهى
فدقيق إطلاق الهداية الشيخ أحمد الدين بمانضه وقوله وصا
ثلاثين يومًا معني ولم يروا الهلال لا يفطرون ومبني ما
روى عن محمد على ما نفرد أن الشيء قد ثبت ضمنا وإن لم يثبت
ابتداء كسبغ الطريق والشرب انتهى وإذا زاد الشيخ أحمد الدين رحمه الله

موا

عدم الرواية مع الصحوة والا لو كان فيما لم يحجج الى حمل الهداية على
 العناية فقد وافق شمس الائمة بالعناية وعلى هذا يحمل اطلاق
 ما في الخاتمة ايضا ويدل على ذلك انه قال وعن القاضي علي
 السعدي انه لا يفطرون وان صاموا بشهادة رجلين انتهى
 فذكره مطلقا وقد حكاه في التجنيس عنه فيما اذا كانت
 السما مصحبة عند تمام العدة فيحمل المطلق على المفيد وقوله
 في غاية البيان قول محمد هو الاصح انتهى يحمل على ما قال الكمال
 منهم من استحسن المروي عن الحسن في صحوف في الغيم اخذ بقول
 محمد وهذا على تحقيق الخلاف وبعد ما علمت من كلام شمس
 الائمة لا خلاف في التحقيق يرجع الى ما ذكرناه من نتائج
 عز وجل المفيض بفضل حل هذا المحل **وهلال الاصح في الحكم**
كالفضل فلا بد من نصاب الشهادة مع العلة والجمع العظيم
 مع الصحوة على ظاهر الرواية وهو الاصح لما تعلق به من نفع البيا
 بالحوم الاضاحي خلافا لما يروي عن أبي حنيفة انه كهلالة رمضان
 وهي رواية النوادر وصححها في الحنفية والمذهب ظاهر الرواية
 ويشترط في لبوت لبقية **الاهلة** اذا كان بالسماعة
شهادة رجلين عند **لبن حرين** او شهادة **خرو حريتين**
 غير محددين في قذف والافح عظيم كما تقدم واذا ثبت
 الهلال في بلدة ومطلع فظروها لزم سائر الناس في ظاهر
 المذهب وعليه الفتوى وهو قول اكثر المشايخ حتى اذا صام
 اهل بلدة ثلاثين بالروية واهل بلدة تسعة وعشرين يوما

يجب

بلغ نقابة
 على طه
 قدس
 المصنف

ن

يجب عليهم قضاء يوم لم يؤم للخطاب في قوله صلى الله عليه وسلم
 صوموا الروية معلقا بمطلق الروية وهي حاصلة بروية
 قوم فثبت عموم الحكم احتياطا وقيل يختلف بثبوتها باختلاف
 المطالع واختار صاحب التجريد وغيره كما اذا زالت الشمس
 عند قوم وغربت عند غيرهم فالظاهر على لاولين لا المغرب
 لعدم انعقاد السبب في حقهم **تنبيه** لو صام اهل
 مصر بل الروية ثمانية وعشرين فراوا هلالا شوالا ان اكملوا
 عدة شعبان عن روية هلاله فصوموا يوما واحدا حلالا على نقصا
 شعبان وان اكملوا شعبان لا عن روية هلاله فصوموا يومين
 احتياطا لاحتمال نقصان شعبان مع ما قبله فانهم لما لم
 يروا هلال شعبان كانوا بالضرورة مكملين رجب كذا في الفتح
تنبيه **الخرق كبقية اثبات الهلال** الوجه في اثبات
 الرخصة نيئة والعبد ان يدعي عند القاضي بوكالة رجل معلقة
 بدخول رمضان فيقض دين فيقتل الخصم بالوكالة وينكر دخوله
 رمضان فيشهد الشهود بذلك فيقضى عليه بالمال فيثبت
 صحيح رمضان لان اثبات محلي رمضان لا يدخل تحت الحكم
 حتى لو اخبر رجل عدل القاضي محلي رمضان يقبل لغيره ونحوه
 ويأمر الناس بالصوم قال في الكافي ويصام بروية الهلال
 او اكمال شعبان لان الصوم لا يتوقف على لبوت ولا يلزم
 من رويته ثبوت كذا في **تنبيه** **الخرم مهم**
 لا يشترط الاسلام في اخبار الجمع العظيم لان المتواتر لا يبالى فيه

بلغ

بكفر الناقلين فضلا عن فسقهم وضعفهم كما ذكره الكمال عند قوله
 فصل في كيفية القطع **ولا غيرة بروية الحلال قمارا** وكان
 قد روي **قبل الزوال** أو روي بعده وهو **لليلة المستقبلة**
 عند أبي حنيفة ومحمد وهو قول ابن مسعود والنس ورواية
 أخرى عن عمر لقوله صلى الله عليه وسلم لم صوموا لرؤيته وأفطروا
 لرؤيته فوجب سبق الرواية على الصوم والفطر والمفهوم
 المتبادر منه الرواية عند عشية آخر كل شهر عند الصحابة
 والتابعين ومن بعدهم وذلك **في المختار** من المذهب وعن
 أبي حنيفة أن كان مجراه أمام الشمس وهي تلوذ فلول الماضية
 وأن كان خلفها فللمستقبلة وقال الحسن بن زياد إن غاب قبل
 الشفق فللماضية وإن غاب بعده فللمراهنه ويجعل أبو يوسف
 الملال المرى قبل الزوال للماضية والصوم والفطر في البرها
باب في بيان ما لا يفسد الصوم
وهو أوبة وعشرون شيئا تقريرا لا تحديدا بالمرّة منها
ما لو أكل الصائم أو شرب أو جامع أو جمع تبين ما ناسيا
 صومه والنسيان عدم استحضار الشيء عند الحاجة لأناسيا
 فعلة لأنه متذكر لا كاله وشربه وجماعه ولم يفطر بالتشديد
 والتخفيف فعلى الأول يكون مستندا إلى الأكل وما يضاهيه
 لحديث الجماعة إلا النسيان من نسي وهو صائم فأكل أو شرب
 فليتم صومه فأنما أطعمه الله وسقاه والملاذ الصوم الشرعي
 للاتفاق على وجوبه وحمله على الحقيقة الشرعية حيث أمكن

في لفظ

في لفظ الشارع وروي ابن جبان في صحيحه والدارقطني في
 سننه أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كنت صائما
 فأكلت وشربت ناسيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أصوم
 فإن الله أطعمك وسقاك وفي لفظه ولا قضاء عليك كذا في
 الفتح وفي الدارقطني قال صلى الله عليه وسلم إذا أكل الصائم
 ناسيا أو شرب ناسيا فأنما هو رزق ساقه الله إليه فلا
 فضا عليه وأسناده صحيح فاذا ثبت في الأكل والشرب
 ثبت في الجماع دلالة لأنه في معناه ولو بعد الجماع ناسيا
 فتذكر أن نزع من فور لم يفطر في الصحيح من الرواية كما في
 الخائصة والافسد صومه وقوله في الفتح وإن دام على ذلك
 حتى أنزل فعله القضاء ليس إلا نزال شرطا في إفساد الصوم
 وإنما ذكره لا نزال لبيان حكم الكفارة لأنه عقبه بقوله ثم
 قيل لا كفارة عليه وقيل هذا إذا لم يحرك نفسه بعد التذكر
 حتى أنزل فإن حرك نفسه بعد فعله الكفارة كما لو نزع ثم
 انخل ولو جامع عمدا قبل الفجر وطلع وجب النزع في الحال
 فإن حرك نفسه ونوع على هذا انتهى يعني في لزوم الكفارة
 أما فساد الصوم فيحصل بمجرد المكث فليست به له ولو نزع
 خشيعة طلوع الفجر فامني بعد الفجر والنزع ليس عليه شيء
 لأنه لم يوجد بعد الصبح الجماع لأصوة ولا معنى كذا في
 التجنيس **وإن كان للناسي قدرة على إتمام الصوم** إلى
 الليل بلا مشقة ظاهرة كشاب قوي **يذكر به من رآه**

ياكل وان تركه كره عدم تركه كبره في المختار كذا في الفتح وقيل من
 رأي غيره في رمضان ياكل ناسيا لا يحبره لان باكله هذا لا
 يفسد صومه كذا في مجمع الروايات واذا ذكر الناسي
 وهو ياكل فليل له انك صائم فلم يتذكر بلزمه القضاء
 في المختار لان قول الواحد حجة في التباينات كذا في الجنيث
وان لم تكن له قوة فالاول عدم تركه كبره لما فيه من قطع الرزق
 واللفظ به سواء كان شيخا او شابا فالمدار على الضعف
 والتقيد بالشيخوخة في بقض العبادات ليس لاحتراز ما بل
 اتفاقا ولذا تركه الكمال فقال وان كان حاله يضعف
 بالصوم ولو اكل يتقوى على تبار الطاعات يسعد ان لا
 يحبره انتهى **وانزل بنظر** المخرج امرأة لم يفسد وقال في
 الترخاينة انزل بتقيل بهيمة او بمس فرج البهيمة لا يفسد
 صومه بالاخلاق وكذا في البحر عن الذخيرة انتهى وفي الترخاينة
 عن المحيط اختلف فيما لو انزل بانيان البهيمة وان لم ينزل
 لا يفسد صومه بالاخلاق **قلت** وحكاية الاتفاق
 على عدم الافساد بالانزال بمس البهيمة ونحو مشكلة
 بمسئلة الاستمعا بالكف قال الشيخ الامام ابو القاسم
 والفقيه ابو بكر لا يفسد صومه وعامة مشايخنا استحسوا
 واقتوا بفساده وفي لسفنا في هو المختار وفي الخلاصة ولا
 كفارة عليه ولا يحل هذا الفعل خارج رمضان ايضا ان قصد
 قضا الشهوة وان قصد تشكيتها أرجوا ان لا يكون عليه وبال

انتهى

انتهى وباشرا اذا اوامر عليه وسئل الامام عن ذلك الفطر
 فقال راس براس وقيل يوجز اخاف الشهوة كذا في الكفاية
 عن الواقعات **او فكر** فلا يفسد بالانزال به كذا لا تزال
 يحذر النظر **وان اد امر النظر والفكر** حتى انزل لانه لم يوجد
 منه صورة الجماع ولا معناه وهو لا يزال عن مباشرة ولا
 يلزم من الحرمة الا فطار كذا في الفتح والمراعات اذا غلبت
 عمل الرجال يعني عملا ولم يحصل انزال لا يفسد الصوم لان
 المفطر والافعليهما القضاء كذا في الجنيث **او ادهن** لم
 يفسد صومه لعدم المنافي له والداخل من المسام لا ينافيه
 كما لو اغتسل بالماء البارد ووجد برده في كبده **او اكحل** لم
 يفسد صومه **ولو وجد طعمه** اي طعم الكحل في خلقه او
 لونه في تخامته او راقه في الاصح كما في الفتح وهو قول الاكثر
 كما في الكفاية انتهى لما روي عن عايضة رضي الله عنها انه صلى الله
 عليه وسلم اكحل وهو صائم وليس بين العين والدمع من ذلك
 والدمع يخرج بالترشح كالرق والداخل من المسام لا ينافيه
 كما ذكرناه ولو وضع في عينه لبن او قوام الدهن فوجد طعمه
 او مرارته في خلقه لا يفسد صومه كذا في البحر عن الظهيرية
 لان احدي المفطرات الثلاث لم يوجد ولا يقال هو تغليل
 بالعدم وانه لا يجوز اذا لم يكن مختصا لانه مختص بالنظر
 الى الاصل كما في المستصفى ولو ابتلع طعاما مشدودا بخيط
 والخيط بيده لا يفسد ما لم يسقط من الخيط وان سقط

فسد كذا في الكفاية والجرو في الترخائنة عن العتائبة
 اذا ابتلع عنباً مربوطاً بحيث لم يخرج له لم يفطر ولو انخل
 حلقه خشية او نحوها وطرف منه في يده لم يفطر وكذا اذا
 دخل اصبعه في اسننه او المرأة في فرجها على المختار الا ان
 تكون مبتلة بالما او الدهن او **الاجتم** لا يفسد لانه
 صلى الله عليه وسلم اجتم وهو محرم واجتم وهو صائم
 رواه البخاري **او اغتتاب** لم يفسد لان قوله صلى الله
 عليه وسلم افطر الحاجم والمحجم وتأويله ذهب اجراها لانه
 صلى الله عليه وسلم مرتبها وهما يغتتابان اخر فقال ذلك اي
 ذهب اجراها بالنية لانه سوي بينهما ولا خلاف انه لا يفسد
 صوم الحاجم او **نوى الفطر** ولم يفطر كما لو نوى ان يتكلم في صلاة
 ولم يتكلم لم يفسد لعدم الفعل او **دخل خلقة دحاناً** لا
صنيعه لعدم قدرته على الامتناع عنه فصارت كمثل ما يبقى
 في فيه بعد المضمضة لدخوله من الانف اذا اطبق الفم ونظيره
 ما في الخزانة اذا دخل عرقه او دموعه خلقة وهو قليل
 كقطرة او قطرتين لا يفطر وان اكثر بحيث يجد ملوحتها
 في الحلق فسد قال الكمال وفيه نظر لان القطرة يجلي ملوحتها
 فالاول عندي الاعتبار بوجود ان الملوحة يصح الحشر
 لانه لا ضرورة في اكثر من ذلك القدر وما في فتاوى قاضي خان
 لو دخل معه او عرق جبينه او دم رعا فخلقه فسد صومه
 انتهى بوافق ما ذكرته فانه علق بوصوله الى الحلق ويجرد وجدان

الملوحة

شبهها

الملوحة دليل ذلك انتهى وقال شيخ مشايخنا العلامة المقدسي
 رحمه الله اقول الفطرة لقلتها لا يجد طعمها في الحلق لتلا
 قبل الوصول اليه ولعله اراد بوجود ان ملوحتها انفا على
 سبيل الكناية لان الصفة لازمة للموصوف والا فليس الحلق
 مدركاً للطعم كما هو معلوم وانما اراد انفا اذا انتشرت
 في الفم فوصلت الى الحلق فقد قربت من الداخل من كل وجه
 بخلاف الفم فانما خارج من وجه ويستدل لذلك ما في النخلة
 وفي الواقيات للصد للشميد اذا دخل الدموع فم الضابط
 ان كان قليلاً نحو القطرة والقطرتين لا يفسد صومه لان
 التخرز عنه غير ممكن وان كان كثيراً حتى وجد ملوخته في جميع فيه
 وانتلعه فسد صومه وكذا الجواب في عرق الوجه وفي املاحة
 ابن مقاتل صاحب محلب الحسن اذا انزل دموعه من عينه الى فيه
 ونخل خلقة فطرة انتهى من خطه رحمه الله تعالى تنبيهه
 فيدنا عدم الفطر بدخول اللسان بلا ضعه وذكرنا ما بعده
 تنبيهاً على ان من انخل دحاناً خلقة باي صورة كان الا فطر
 فسد صومه سواء كان دحان غبر او عود او غيرها حتى من
 يتخرز عن رفاة الى نفسه واشتم دحانه ذاكرا صومه افطر
 لا مكان التخرز عن ادخال المفطر حوفه وساعده وهذا مما انفرد
 عنه كثير من الناس فليتنبه له ولا يتوهم انه كشم الورد
 وما به والمسك لوضوح الفرق بين هوا تطيب بريح المسك
 وشبهه وبين جوهر دحان وصل الى حوفه بفعله تنبيهه

اخر يؤخذ من مسئلة الاكتحال ودهن الشارب انه لا يكره للصائم
 شتم راحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون جوهرا مفضلا كالذخا
 فانهم قالوا لا يكره الاكتحال بحال وهو شامل للمطيب وغيره
 ولم يخصوه بنوع منه وكذا دهن الشارب **او** نخل خلقه
عناد ولو كان غبارا يثق من الطلحون او فطر خلقه **باب**
او نخل اثر طعم الادوية فيه اي في خلقه لانه لا يمكن الاخراج عنها
 فلا يفسد الصوم بدخولها وهو ذكر لصومه لما ذكرنا **او اصبح جنباً**
 لقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الية **ولو استمر على حاله**
يوماً او اياماً بالجنابة لما تلوناه لا شتزام جواز المباشرة الى قبيل
 النجس وقوع الغسل بعده ضرورة وعن عايشة رضي الله عنها ان رجلاً
 قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب يا رسول الله
 اني اصبح جنباً وانا اريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وانا اصبح جنباً وانا اريد الصيام واغتسل واصوم كما في البرهان
او صبت في خليلة ما او ذهاباً لا يفطر عند اي حيفة ومحمد خلافاً
 لابي يوسف قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله الخلاف فيما اذا
 وصل الى المشانة اما اذا ام في قصبة الذكر لا يفسد صومه
 بالانقلاق لابي حنيفة ان المشانة ليس لها منفذ وانما يخرج
 البول بالترشح وهذا الكلام يرجع الى الطب كذا في الخاتمة وقال
 الزيلعي وهذا الاختلاف مبني على انه هل بين المشانة والجوف
 منفذ ام لا وهو ليس بخلاف فيه على التحقيق والظاهر ان لا
 منفذ له وانما يجتمع البول فيها بالترشح كذا تقول الاطباء انتهى

او خاض

٤١٧
٤١٨

او خاض نحر او دخل الماء **اذ نه** لا يفسد صومه قاله قاضي خان
 انتهى وقد ذكرنا للضرورة والجرح **او حاك** **اذ نه** بمورد فخرج عليه
دون مما في القمخ **ثم ادخله** اي لمود مراراً الى اذنه لا يفسد
 صومه بالاجماع كما في البرازية لعدم وصول المفطر الى الدماغ
او دخل يقي نزل من راسه وصل الى اذنه **فما استنشق**
عمداً او ابتلعه لا يفسد صومه ولو خرج ريقه من فمه فادخله
 وابتلعه ان كان لم ينقطع من فيه بل متصل كالخيط فتدلى
 الى اللقن فاستنشره لم يفطر وان انقطع فاحذره واعاده
 اقطر كذا في الفتح والترخاينة وقال الشيخ الامام ابو جعفر
 انه اذا خرج البزاق على شفتيه ثم ابتلعه ففسد صومه وفي
 الخاتمة ترطب شفاته بيزاقه عند الكلام ونحوه فابتلعه
 لا يفسد صومه وفي الحجة سئل ابراهيم عمن ابتلع بلفماً قال
 ان كان اقل من ملاء فيه لا ينقض اجماً عاوان كان ملاء فيه
 ينقض صومه عند ابي يوسف وعند ابي حنيفة لا ينقض ويبقى
 القا **الخاتمة حتى لا يفسد صومه على قول الامام الشافعي**
 رحمه الله فانه اذا اجرت الخاتمة من جراحها الى فيه وقدر على
 مجتمعا ولم يفعل بل ابتلعها افطر في اصح الوجهين عند الامام
 الشافعي رحمه الله قال العلامة بن الشحنة رحمه الله اجبت
 التنبيه عليه حتى لا يفسد صومه على قول لجنة لغائه مهم فلذا
 ذكرته **او ذرعه** اي سبته وعليه **القي** ولو ملا فاه لقوله
 صلى الله عليه وسلم من ذرعه القي وهو صائم فليس عليه الفضا

الامامة

فيه شواهي المفطر ما يتغذى اي يربي ويقام البدن به اي
الغدا وهو بالين والذال المجتمين اسم للذات المأكولة غذا
قال في الجوهر وتقتضي شهوة البطن به وقال بعضهم هو ما يعود
نفعه الى صلاح البدن فوايدته فيما اذا امضغ لقمته ثم اخراجها
ثم ابتلعها فعلى القول الثاني تجب الكفارة وعلى الاول
لا تجب انتهى وهذا هو الاصح لانه باخراجها تنافها النفس
كذا في المحيط انتهى ثم قال في الجوهر وعلى هذا الورد الحبشي
والحشيشة والقطاط اذا اكله فعلى القول الثاني لا تجب
الكفارة لانه لا يقع فيه للبذل وربما يصتره وينقص عفته
وعلى القول الاول تجب لان الطبع يميل اليه وتنقض به شهوة
البطن انتهى قلت وعلى هذا البدعة التي ظهرت الان وهو
الدخان اذا شربه في لزوم الكفارة نسأل الله العفو والعافية
انتهى وقال في جمع الروايات ثم الفاصل بين ما يتغذى به وبين
ما لا يتغذى به ان كل ما يوكلا عادة مقصودا او تبعا لغيره فهو ما
يتغذى به وكل ما لا يوكلا عادة اصلا فهو ما لا يتغذى به
وان كان في نفسه مغذيا ولو ابتلع جوزة رطبة او لوزة يابسة
لم تلزمه الكفارة لانه لا يوكلا مع قشره عادة ولو ابتلع لوزة
رطبة تلزمه الكفارة لا يوكلا عادة مع القشر وعن ابي يوسف
اذا امضغ الجوزة او اللوزة اليابسة بقشرها حتى وصل الى
جوفه تلزمه الكفارة لانه اكل ما هو مأكول وهو اللب مع ما

ليس

ليس بمأكول وهو القشر انتهى وبه جزم قاضي خان ولم يذكره مسندا
ولم يذكر غيره انتهى ثم قال في جمع الروايات وقيل لا تلزمه الكفارة
لان اعتبار وقوع المفطر بما يتغذى به ان كان يوجب الكفارة
فاعتبار وقوع المفطر بما لا يتغذى به يمنع وجوب الكفارة فوقع
الشك في وجوبها فلا يجب بالشك كالمواصلة انتهى وان لم
يكن فيها لب عليه القضا دون الكفارة الرطب واليابس
فيه سواء واللوزة اليابسة بمنزلة الجوزة وكذا الفندق
والفستق ان كانت رطبة فممنزلة للجوزة وان كانت يابسة
ان مضغها كان عليه الكفارة اذا كان فيها اللب لما قلنا في الجوز
انتهى وفي التخييس عن محمد في الجوزة الرطبة لو مضغها مع قشرها
حتى وصل المضموغ الجوفه فعليه الكفارة قال يعني للمولف نفسه
رضي الله عنه هكذا ذكر صاحب الاحناس وعن محمد بن عيسى مطلقا
وهكذا روي عن ابي يوسف مطلقا من غير تفصيل قال منا هنا
رحمهم الله ان وصل القشر ولا الى خلقه فلا كفارة عليه وان وصل
اللب او لا فعليه الكفارة لان في الوجه الاول المفطر حصل بالقشر
وفي الفصل الثاني حصل باللب انتهى قلت واذا وصل معا
فقد ذكرنا ما يعين حكمه عن جمع الروايات انتهى وان ابتلعها ان لم
تكن مشقوقة الرأس فلا كفارة فيه عند الكل وان كانت مشقوقة
فكذلك عند العامة وقال بعضهم ان كانت مملوحة فيها الكفارة
وان لم تكن مملوحة لا كفارة وان ابتلع تنقحة روي عن هشام عن
محمد ان عليه الكفارة لان جميعها مأكول انتهى وتجيب الكفارة لو

ابتلع هليجة في الصحيح كافي الترخاينة عن الخلاصة وبابتلاع
الرمانة والبعض القضاة ون الكفارة لا يتأكل توكل كذلك
انتهى وقال في شرح الشيخ المقدسي وبأكل نحو ورق كرم وقشر بطيخ
طري وكافور ومسلح بجنت انتهى وقوله طري فيد في ورق الكرم
ايضا لما في التجنيس والمزيد اكل ورق الكرم في الابتداء عليه القضاة
والكفارة واذا كبر فقلية القضاء ون الكفارة لانه لا يوك كل عادة
لانه صار غليظا انتهى فلذا استوي في الحكم ما يتقدي به **او يتداوي**
به كالأشربة والالبان والاطعمة والخبز لكامل الجنانية والطباع
السليمة تدعو الى تناول ما يتقدي به وما يتداوي به لما فيه من اصلاح
البدن فتتبع الحاجة الى شرع الزاجر فيه ومنه **ابتلاع ما مطروح**
وبرد **دخل فيه** لا مكان المحرم عنه بتيسر طبق الفم ومنه
اكل اللحم الني ولون ميتة **الا اذا** **ورد** وحده به عن الغذاء
ومنه **اكل الشجر** في المختار كذا في التجنيس وهذا في اختيار الفقيه
ابي الليث رحمه الله ولا خلاف في قد يده كذا في النفع وكذا **اقد يد**
الحرم بالانفاق للعادة باكله ومنه **اكل حب الخطة** وفضها
لما ذكرنا **الا ان** **يضع قهقهة** او قهقهة من حبس ما يوجب الكفارة
قتلاشت واشتكت بالمضغ فلم يجد لها طمعا فلا كفارة
بل ولا فساد لصومده كما قد مضاه ومن موجب الكفارة **ابتلاع**
حبة حنطة او **ابتلاع سمسة** او **ابتلاع نحوها** وقد تناولها
من خارج **فمنه** ولو مرا الكفارة بعد **افى المختار** لا يضاف من جنس
ما يتقدي به وهو رواية عن محمد قاله الكمال وان ابتلع السمير

فلا

فلا كفارة عليه الا ان يكون مغليا هكذا ذكره القندوري رحمه الله
نقال لانه لا يوك كل غير المغلي كذا في التجنيس والمزيد وهذا في الجاف
من الشير وما اذا كان في السنبلة الطرية فاستخرجها فاكلها
فقلية الكفارة كافي الترخاينة عن الحجة **ومنه اكل الطين**
الا رمى مطلقا اي سوا اعتاد اكله او لم يعتده لانه يوك
للدواف كان افطارا كاملا كذا في التجنيس **ومنه اكل الطين**
غير الا رمى كالتين المسمى **الطفل ان اعتاد اكله** لا على من
لم يعتده **ومنه اكل قليل الملح** قال في المتن تجب الكفارة
باكل الملح القليل لا الكثير انتهى وفي شرح الديري قال في الخلاصة
اذا اكل الملح عليه الكفارة هو المختار انتهى وكذا اطلقه في البراز
فقال وفي الملح يجب الكفارة في المختار انتهى فلذلك قلت
تجب في القليل في **المختار** وقال في جميع الروايات وفي اكل الملح
روايتان وقيل تجب في القليل دون الكثير وانه من الاستحباب
انتهى واذا اكل كعوب فواير النمرة لا رواية له هذه المسيلة
قال الرندولسي عليه القضاء ون الكفارة كذا في الترخاينة
ومنه ابتلاع بزاق من وجته او **بزاق صديقه** لانه يتلذذ
به كما قاله في اكثر في مسائل شتى وفي الترخاينة وان ابتلع
بزاق غيره فسد صومه بغير كفارة لان الناس لا يعافون
بزاق اصديقهم فلذا لا يلزم الكفارة بزاق غيرها لانه
يعافوه وما يوجب الكفارة **اكله** **عمل** **يعمل** **عبيته** وهي ذكر ك
لغالك بما يكرهه حال عبيته سوا بلغة الحديث او لم يبلغه عرف

صحة

نيات

نية

الا اذا كان بزاق صديقه

تاويله اولم يعرفه افتاه مفت اولم يفتيه لان الفطر بالغيبه بخا
 القياس والحديث وهو قوله عليه السلام الغيبه نكط الصائم مؤول
 بالاجماع بذهاب الخواب بخلاف حديث الحاجة فان بعض العلماء
 اخذ بظاهرهم مثل الامري ولم ياكل كافيا العناية وقد قال قاضي خان
 قال بعضهم هذا وفضل الحاجة سواء في الوجوه كلها وعامة العلماء
 قالوا عليه الكفارة على كل حال انتهى فلذا يجب الكفارة باكله عمدا
 بعد غيبته او اكله بعد **جائز** امة او اكله بعد **مس** او اكله بعد
فيلة بشهوة او اكله بعد **مضا** جعة ومباشرة فاحشة **غير**
 انزال طائنا انه افطر بالمس والفيلة لزمته الكفارة الا
 اذا تناول حديثا او استغنى فقهيا فافطر فلا كفارة عليه
 وان لخطا الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث
 بصير شبهة قاله الكمال عن البدايع او اكله بعد **دهن** شارب
طائنا انه افطر بذلك لانه مستمند ولم يستند ظنه الى دليل
 شرعي فلزمته الكفارة وان استغنى فقهيا فافتاه بالفطر
 بدهن الشارب او تناول حديثا لانه لا يستند بفتوى الفقيه ولا
 بتاويل الحديث فمنا لان هذا مما لا يشبه على من له شبهة
 من الفقه فقله الكمال عن البدايع قلت لكن يخالفه ما في قاضي
 خان وكذا الذي كحل اودهن نفسه او شاربته ثم اكل مستمدا
 عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستغنى فافتى بالفطر فينبذ
 لا تلزمه الكفارة انتهى فعلى هذا يكون قولنا **الا اذا افتاه**
فقيه شاملا لمسيئة دهن الشارب والمراد بالفقيه متبع

لمحمد

وفي الغيبه النهاية وشرط
 ان يكون المفتي من يخطئ
 الفقه ويعتمد على فتواه في
 المسئلة ولا يفتي بغيره انتهى

لمحمد كالحسابلة وتبعض اهل الحديث ممن يري الحماة مفطرة
 فلا كفارة عليه لان الواجب على العامي الاخذ بقول المفتي فتبصر
 الفتوى شبهة في حقه وان كانت خطا في حقها كذا في البرهان
 او الا اذا سمع المحقق والحاجم الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 افطر الحاجم والمحجم ولم يعرف تاويله على المذهب لان قول
 الرسول لا يكون ادنى درجة من قول المفتي وقول المفتي صلح
 عندنا فنقول الرسول اولى وعن ابي يوسف ايضا يجب لان العامي
 اذا سمع الحديث ليس له ان ياخذ بظاهره لجواز ان يكون مضروفا
 عن ظاهره او منسوخا ولذا ان عرفت تاويله وجبت عليه الكفارة
 لا تنقضا للشبهة وتاويله انه صلى الله عليه وسلم مومنا وهما
 يقتبان اخر فقال صلى الله عليه وسلم ذلك اي ذهب صومهما
 بالغيبه كما قد ماتاه وقد علمت الخلاف في مسئلة ظن الفطر
 بالذهن **وجبت الكفارة على من طأ وعت** بخلاف مكرها على
 وطئها لان سبب الكفارة جنائية افساد الصوم لا بفساد
 الوقاع وقد تحققت من جانبها بالتمكين من الفعل كذا في البرهان
 وفي التجنيس علمت طلوع الفجر وكنتمه عن رؤيتها حتى وافقها
 وهو لا يعلم به عليها الكفارة لان افطارها عسري عن شبهة
 الاباحة **فصل في بيان الكفارة وما يسقطها**
عن الذمة بعد الوجوب تسقط الكفارة التي لزمته من اكلت
 عمدا او جومعت طائعة بطر وخيضا ونفاس او طرقة مرص
مصح للفطر وهو ما يكون بغير رضى من افطره ما قبل وجود القدر

ثم حصل العذر في يومه أي يوما لا فساد لان الكفارة انما تجب
 في صوم مستحق واستحقاقه في يوم واحد لا يتجزئ ثبوتا وسقوطا
 فيعروض المرض والخض في اخره تمكنت شبهة عدم الاستحقاق
 في اوله كما في البرهان وفيه تدنا بكونه حصل بعرضه لانه
 اذا افطر على ثم جرح نفسه لمرض بذلك مرضا لا يستطيع
 معه الصوم والقي نفسه من سطر او حيل مختلف المشايخ
 فيه قال بعضهم سقط عنه الكفارة كما اذا مرض ابتداء وقال
 بعضهم لا تسقط عنه لانه ينعمل العباد فلا يؤثر في استقاط
 حق الشرع كذا في الجنبين وقال الكمال والخوارزمي لا تسقط لان
 المرض من الجرح وانه وجد مقصورا على الحال فلا يؤثر في الماضي
 انتهى وذكر في جميع العلوم لو انجب نفسه في شيء وعمل حتى
 اجعله البطش فافطر كفر لانه ليس بمسافر ولا مريض وقيل
 بخلافه وبه اخذ الباقي كذا في الترخاينة **ولا تسقط**
الكفارة عن سوفي به كرها كما لو سافر باختياره بعد لزومها
عليه كما في ظاهر الرواية خلافا لرواية وهو رواية والعذر
 لم يجز من قبل صاحب الحق كذا في البرهان وقال قاض خان
 لو اكرمه السلطان على السفر لا تسقط عنه الكفارة ونذكر
 ما اذا افطر خشية المرض بالقتال او بجي الجرح والخض في العوارض
والكفارة تخير برقة ولو كانت غير مؤمنة لا لطلاق النقص
 فزما وشروطها عدم فوات منفعة البطش والمشي والكلام
 والنظر والعقل **فان عجز عن اي** التحرير بان لم يكن في ملكه

كما في الظاهر

دقة

دقة ولا يملك ثمنها صيام شهرين متتابعين ليس فيها يوم
 عيد ولا يقصن ايام التشريق للمني عن صيامها فان لم يستطع
 الصوم لمريض او كبرا اطعم **ستين مسكينا** او فقيرا او انا ذكر
 المسكين محافضة على ما ورد به النص وان كان الشرط عدم الغنا
 ولا يشترط اجتماع كلهم في وقت واحد فان اجتمعوا **اغذهم**
وتعشيمهم غدا او عشا **مستبين** وهذا هو الاعدل لدفع الحاجة
 اليوم بجملة او يغذيمهم **غدا** من يومين او يعشيمهم **عشا**
 من ليلتين **او عشا وسحورا** وشرط ان يكون الذين اطعمهم
 ثانيا قد اطعمهم اولا حتى لو غدي ستين ثم اطعم ستين غيرهم
 لم يجز حتى يعيد الاطعام لاحدا الفريقين ولو اطعم فقيرا واحدا
 ستين يوما اجزاه لانه يجتهد بالحاجة يصير بمنزلة فقير
 اخر في كل يوم والشرط اطلاق الطعام ان يشبعهم ويكفي
 خبز البر من غير ادم بخلاف الشعير اذ لا يدر من ادم معه لانه
 المشبونه لا يتمكن من الشبع عادة الا بادم بخلاف خبز البر
 ولذا قيل خبز البر اذمة فيه فمن طلب له اذمة فلا يسبج بائع
 والشرط ان لا يكون احد هم شبعان حتى لو كان وقد اكل مثل
 الجائع لا طعام غير خاصة او يعطى كل فقير نصف صاع من
 بر او من **دقيقه** او من **سويقه** اي البر او يعطى كل فقير
 صاع **تمر او صاع شعير او زبيب** او يعطى قيمته اي قيمته
 الصاع من بر او قيمة الصاع من شعير ولو في اوقات متفرقة
 وذلك الحديث ابي هريرة رضي الله عنه انه قال جاز رجل الى رسول الله

ن

صلى الله عليه وسلم فقال هلكت يا رسول الله قال وما اهلكك
 قال وقتت على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تقترق به قال لا
 قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد
 ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس في الى النبي صلى الله
 عليه وسلم يعرق فيه ثم قال فصدق بهذا قال على فقر منا
 فما بين لا بينهما اهل بيت اخرج اليه منا ففعل النبي صلى الله
 عليه وسلم حتى بدت نواجذ وقال اذهب فاطمة اهلك رواة
 الجماعة وهذا ظاهر على وجوبه مرتباً وخضراً الاعرابي باحكام
 ثلاثة بخوار الاطعام مع القدرة على الصيام وصرفه الى نفسه
 والاكتفا بخمسة عشر صاعاً كذا قاله الزهلي لان العرق بالعين
 مكمل لبيع خمسة عشر صاعاً والنواجذ اضراس الحالم الواحد ناجذ
 كذا في المغرب انتهى قلت الا ان في قوله خضراً بالاطعام مع
 القدرة على الصيام تأمل لانه صلى الله عليه وسلم لما قال له هل
 تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا وكفت كفارة
 واحدة عن جماعة واكل عند منقذ في ايام كثيرة ولم يتخلله
 اي الجماع او الاكل عملاً تكفيراً لان الكفارة شرعت للزجر وهو
 يحصل بواحدة للتدخل ولو كانت الايام من رمضانين
 على الصحيح للتدخل بالقدرا الممكن وقتل هذا في رمضان ولا
 فان تحلل التكفير بين الوطين او الاكلتين لا تكفي كفارة
 واحدة في ظاهر الرواية لان التدخل قبل الاداء لا بعده
 كما في الحدود كذا في البرهان وفي جميع الروايات عن المحيط

وذكر في الحديث

بلغت

خمر

خل وفي رمضان نوزنا ففعله الحد والنفيروا كفارة لاختلا
 الاسباب انتهى والله اعلم ما في بيان ما
 بعند الصوم ويوجب القضاء من غير كفارة وضابطه ان ما
 ليس فيه غذائية ولا مفاها او فيه ولكن صحبه عذر شرعي
 او قصور او وصلة الى خوفه او دماغه وما ليس به كمال شهوة
 الفرج لا كفارة به وقد حصر افراد ما شمله ذلك بالاعتقاف
 فقال وهو سبعة وخمسون شيئاً سهلاً على المتعلم وهي
 اذا اكل الصائم في دار رمضان ارضاً او عجيناً عند البيوت
 وبه اخذ الفقيه ابو الليث خلافاً لمحمد او اكل دقيقاً على الصبح
 ودقيق الذرة اذا لثه بالسمين والديس بجنب الكفارة
 ودقيق الحنطة والشعير اذا بل بالما وخطب بالسكر بجنب الكفا
 وفي دقيق الحاروش والارز قالوا بانه تلزمه كافي الفرجانية
 او اكل ملحاً كثيراً ففعله ما قد مناه او اكل طيناً غير ارضي
 ولم يقيده اكله لانه ليس به او اكل نواة او قطناً او ابتلع ريقه
 متغيراً بحضرة او صفرة او حمرة من عمل لا برسيم ونحوه وهو
 ذكر لصومه لانه اكل الصبيغ كذا في البعديس والمزبد او اكل
 كاعدا ونحوه مما لا يوكل عادة او شجر جلا او نخوع من التمار التي
 لا توكل قبل النضج ولم يطبخ ولم يملح او خوزة رطبة ليس لها لب
 فان كان لها لب فقد علمته او ابتلع حصاة او صديد او خا
 او ذهباً او فضة او نوايا او حجراً او نمروداً ونحوه وجب القضاء
 لا الكفارة لنقص الحنانية ووجود صورة النظر او الحثق او
 استعط الرواية بالفتح فيهما للحقنة صبب الدوا في الدبر

يجب عليه النقا والكفارة
 على النقا لا الكفارة

سا

الام

والتعوط صب الدواقي لاتف **أو أوجر** وفتره قوله **بصب**
 شي في خلقه وقوله **على الأصح** متعلق بالاختلاف وما بعده
 وهو اختراذ عن قول أبي يوسف بوجوب الكفارة وجه الصحيح
 أن الكفارة موجب لأفطار صورة ومغنى والصورة الاستلزام
 كما في الكافي وهي مقدمة والنفق المجرى عنها يوجب الفضا فقط
أو أفطر في أذنه **دفعاً** اتفاقاً **أو أفطر** في أذنه **في الأصح**
 لأنه وصل إلى الدماغ بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن
 كما قاله قاضي خان وحقيقته الكمال وفي المحيط قال لو صب
 الماء بنفسه في أذنه فالصحة لا يفتقر لأنعدام المفطر صورة
 ومعنى وهو إصلاح البدن لأن الماء يضرب الدماغ **أو ذوي**
جائفة وهي جراحة في البطن **أو أمة** هي الجراحة في الرأس
 من أمتته بالعصا صوت امرأته وهي الجحلة التي هي
 مجمع الرأس بنحو أسوأ كان طبيباً أو بلساً **ووصل** الدوا **أو أوجر**
 في الجائفة **أو دماغه** في الأمة على الصحيح والتقييد يكون
 الدوا وطباً في بعض العبارات وقع جرياً على المادة **أو دخل**
خلقته من طراً **أو تلخ** في الأصح **ولم يتلعه** بصنعه وإنما سبق
 إلى خلقه بدلاته كما في التبيين **أو أفطر** خطأ **سبق ما المضمض**
 أو الاستنشاق **الجوفه** أو دماغه وإن لم يبلغ فيها الوصول
 المفطر إلى الجوف أو الدماغ وقوله صلى الله عليه وسلم لم رفع عن
 امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه محمول على نفي
 الأثر ورفع **أو أفطر مكرهاً** ولو بالجماع وإن أكرهته عليه
 زوجته على الصحيح لأنه أفطار بغيره وبه يفتى كما في التبيين

هذا الاستلزام

وانتشار

وانتشار الآلة لا يدل على الطواعية لأنه يوجد حالة النوم
 ومن الرضيع **أو أكرهت على الجماع** لا كفارة عليها وعليه الفتوى
 وفي الحجة إذا كانت مكرهة في الأبدان طأوعته بعد ذلك
 لا كفارة عليها لأنها طأوعته بعد فساد الصوم كما في النظر
أو أفطرت الملة **خوفاً** على نفسها من **الفتنة** من الخدمة **أمة**
كانت أو **مكروهة** كما في التتبعات لا لأنها أفطرت بغير كمال
 أفطرت الأمة لضعف أصابها في عمل السيد من طخ أو خبز أو غسل
 ثياب ولها أن تمتنع من الأيمان بما هو المولى إذا كان يجزها
 عن إذا الفرائض لا بقا مبقاة على أصل الحرية في الفرائض كذا
 في التبيين **وصب أحد في جوفه** **ما** وهو أي الصائم **نائم** أو مولى
 المفطر إلى الجوف وكذا الوشرب وهو نائم عليه الفضا وليس هو
 كالناسي لا يترى في النوم أو ذاهب العقل أفطر لم يוכל
 في بيته والناسي للشمية يוכל في بيته كما في التتبعات
 عن المنق **أو أكله** **أو أكله** **أو أكله** **أو أكله** **أو أكله**
 وقيل في المعاني فقال ومن أكل في رمضان ناسياً وظن
 أن ذلك يفطره وأكل بعد ذلك متعمداً فعليه القضاء دون
 الكفارة لأن الاشتباه استند إلى القياس أي دليل هو القياس
 لأن التباس فطره بأكله ناسياً وكان النص وهو قوله عليه
 السلام ترصومك مخالفاً للقياس فكانت الشبهة الشرعية
 قائمة نظر القياس وهو الفطر بأكله ناسياً فثبتت الشبهة
 الشرعية بنفي القياس صفة الصوم فلم يبق للصوم محل ولا تنق

خاتمة

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين ولا في مسند الإمام أحمد ولا في سنن الترمذي ولا في سنن أبي داود ولا في سنن ابن ماجه ولا في مسند أبي يعقوب

الشبهة بالعلم بالحديث لانه خبر واحد لا يوجب العلم بل العمل
فوجب القضاء ولا تجب الكفارة عليه ولو علم الخبر يعني الحديث
وهو قوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكال أو شرب
فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه وعدم لزوم الكفارة
على الأصح من الروايتين وهو ظاهر الرواية وصححه قاضي خان
وفي رقابة تجب الكفارة كافي النسخ ولو أكل ناسيا ففيل له انك
صائم فلم تذكر لزوم الكفارة في المختار كما تقدم **أو جامع ناسيا**
ثم جامع عمدا أو أكل عمدا بعد الجماع ناسيا وعلمت التوحيد لقيام
الشبهة **أو أكل أو شرب أو جامع عمدا بعد ناسيا** وكان انشاؤه
النية **نفاذ الكفة بقوله** **ولم يثبت نية** وهذا عند المحسنة
وذكره في المنظومة بعقود **سدد** لا يجب التكفيها لافطاره
اذا نوى الصوم من التماسه **لشبهة الاختلاف في عدم صحة**
صومه لا شرط بتعيينها عند الشافعي رحمه الله تعالى وينبغي على
هذا القولين الفرض فيها **أو أصبح مسافرا** وكان قد نوى الصوم
ليلا ولم ينفذ عزيمته **ففي الإقامة ثم أكل** لا كفارة عليه
لشبهة السفر كافي النسخ وان لم يحل له الفطر **أو مسافرا في انشا السفر**
بعد ما أصبح مقاما أو ناسيا من الليل **فأكل** في حالة السفر أو جامع
عمدا **لشبهة السفر** وان لم يحل له الفطر وقيد ناسيا بأكله حالة السفر
لانه لو رجع الى وطنه لشي نسيه فحمله وأكمل عمدا في منزله أو قبل
انتضا له عن عمران مقامه عليه القضاء والكفارة لانه نسي
حالة الأكل لا انتقاض السفر بالرجوع **أو أمسك** يوما كاملا **بلا**

نية

نية صوم ولا نية فطر فقد شرط الصحة ولو كان صحيحا مقاما
أو نسي أي أكل السحور بفتح السين اسم لما كوفي السحر وهو
السحور لا من الليل **أو جامع ناسيا في طلوع الفجر**
وهو قيد في صورتين **وهو أي الفجر طالع** لا كفارة عليه
لشبهة لان الاصل بقاء الليل وياثر اثر ترك التثبت
مع الشك لا اثر جنابة الا فطاروا والميتبين له شيء
لا يجب عليه القضاء ايضا لانا لا نعلم هو الليل فلا يخرج
بالشك وروى عن أبي حنيفة انه قال أسأ بالاكل مع الشك
اذا كان يبصر علة أو كانت الديلة مقمرة أو متقيمة أو كما
في مكان لا يستبين فيه البحر لقوله عليه السلام **دع ساير**
الي ما لا يربيك أعلم ان التحقيق هو ان المتيقن انما
هو دخول الليل في الوجود وامتداده لا الى وقت تحقق
ظن طلوع الفجر لا استحالة تعارض اليقين مع الظن لان العلم
بمعنى اليقين لا يحتمل النقيض فضلا عن ان يثبت بمد ظن
التقيض فاذا فرض تحقق ظن طلوع الفجر في وقت فليس
ذلك الوقت محل تعارض الظن به واليقين ببقاء الليل بل
التحقق انه محل تعارض دليلين ظنيين في بقاء الليل وعدمه
وهما الاستصحاب والامارة التي بحيث توجب ظن عدمه
لانتقاض ظنيين في ذلك فضلا انه لا يمكن ان الظن
هو الطرف الرابع من الاعتقاد فاذا فرض تعلقه بان الشيء
كذا احتمال تعلق خبره لا كذا من شخص واحد في وقت واحد

الله

اذ ليس له الا طرف واحد راجح فاذا عرف هذا فالثابت
تعارض ظنين في قيام الليل وعدمه فيمتازان لان موجب
تعارضهم الشك لا ظن واحد فضلا عن ظنين واذا تعانزا
عمل بالاضل وهو الليل تحقيق هذا الوجه في موطن كثيرة
كقولهم في شك الحرك بعد تنقيل الطهارة اليقين لا يزال
بالشك ونحوه قاله المحقق الكمال رحمه الله تعالى في فتح القدير
واظن بظن الغروب اي بغلب الظن لا بمجرد الشك
وقد نبهنا هذا لان الاصل بقا النهار فلا يكفي الشك في انقضاء
الكفاية على احدي الروايتين بخلاف الشك في طلوع الفجر
عملا بالاضل في كل محل وكانت الشمس ظلمة فطره **بافتة** لا كفاية
عليه لما ذكرناه واما لو شك في الغروب ولم يتبين له شيء فحق
لزم الكفارة روايتان ومختار الفقيه ان يعجز لزومها واذا
غلب على ظنه ان الغروب فافطر عليه الكفارة سواء تبين له انه
اكل قبل الغروب او لم يتبين له شيء لان غلبة الظن كاليقين والا
بقا النهار **او انزل بوطي مستة او بعمدة** لانه جماع قاصر فلا يجوز
الكفارة بولي عهد القضا كما في التجنيس وغيره **او انزل تحت شدة**
انزل بقططين او امنه يا بالكف او انزل من قبلة **او انزل**
لا كفارة عليه لقصور الجناية وعليه القضا لوجود معنى
الجماع ولو قبلت رويها فامتنعت فسد الصوم وان اقر
او امتدت لا يفسد كما في الظهيرة والتجنيس **والفكده صوم**
غيره ان رمضان بجماع او غيره لان الكفارة وردت في هتك

وهو ما بين الظنين

حرمة شهر

حرمة شهر رمضان اذ لا يجوز اخلاوه عن الصوم بلا ضرورة بخلاف
غيره **او وطيته وهي نائمة** لعدم العقل منها وفسد صومها
فعلينا القضاء دون الكفارة وكذا الوطى التي حلت بالنهار
وقد نوت الصوم قبل الجنون لئلا لعدم الجناية منها والجنون
الطارى لا ينافي الصحة حتى اذا لم يوجد معه ما يفسد الصوم
ثم افاقت لا تقضى اليوم الذي حلت فيه **او افطرت في فريضة على**
الاصح شبهه بالمحقة كما في التجنيس والفتح **او ادخل اصبعه**
مبلولة بما او دهن في دبره او استنجى فوصل الماء الى داخل دبره
او فريضة الدليل للمبالغة فيه والحد الذي يتعلق بالوضوء
اليه الفساد قد مر الحقنة قال في الخلاصة وقل ما يكون ذلك
ولو خرج سرمة ففسله ان نشفه قبل ان يقوم ويرجع لمحل لا
يفسد صومه لان الماء اتصل بظاهر ثم زال قبل ان يصل الى الباطن
بعود المقتدة والافسد كذا في الفتح **او ادخلته** اي اصبعها
مبلولة بما او دهن **في فريضة** **الدخول في المختار** لما ذكرنا
او ادخل قطنة او خرقة او خشبة او حرا في دبره او ادخلته
في فريضة **الدخول** وغيبها اي القطنة ونحوها لانه تم الدخول
كما في التجنيس بخلاف ما اذا كان طرف الخشبة او الخرقة بيده
وطرف الخشوف في الفرج الخارج وما لم يصل الى كثره لدخول فانه
لا يفسد كما في التبيين والفتح لان عدم تمام الدخول كعدم
دخول شيء بالمرء وكذا لو ابتلع خطا وطرفه بيده ثم اخرجه
لا ينتقض صومه ولو ابتلعه كله انتقض وعليه القضا كذا

طن

في الغنيس وقد منا نظره **او ادخل دنانا بسنة** متعل
 الى جوفه او دماغه لوجود المفطر وهذا في دخان غير العبد
 والعود وفيها لا يبعد لزوم الكفارة ايضا للتعق والتدا
 وكذا الدخان الحادث شرية واشدع بهذا الرخان كما
 قدماه **او استنفا** اي تمدا لخرجه **ولو دون ملا الفم**
في ظاهر الرواية لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم ومن
 استنفا عدا فليقض **وشروط ابو يوسف** رحمه الله
 ان يكون ملا الفم وهو **الصح** لان ما دونه كعدم
 حكا حتى لا ينقض الوضوء **او تعاد ما زرعه** اي غلبه وخرج
 بغير اختياره من القي وكان ملا الفم وان كان اقل فقيه
 روايتان عن ابو يوسف في رواية لا يفطر لعدم الخرج وفي رواية
 يفطر لكثرة الضع وهذا هو **او اكر الصومه** اما لو كان ناسيا
 فلا يفطر لما تقدم **او اكل ما بقي من شعور بين اسنانه** وكان
قد لم الحصة لا مكان الاحتراز عنه بلامتقاة **او نوى الصوم**
 بقار ابعده ما اكل ناسيا قبل ايجاء نيته الصوم من النهار
 كما في غنية ذوي الاحكام وهي حاشيتي على الدرر والعزرا وان
 عليه لانه نوع مرض يضعف القوي ولا يرزى الحجي فلا ينافي الوجوه
 ولا الادا فيقضى **ولو اغنى عليه جميع الشهر** لانه بمنزلة الصوم
 وامتداده نادر ولا حرج في ترتيب الحكم على ما هو من النادر
 بخلاف الجنون الا انه لا يقضى اليوم الذي حدث فيه
 الاغما او حدث في ليلته لوجود الصوم بنيتة اذا الظاهر

انه

انه ينوي الصوم من الليل لاجل المسلم على الصلاح حتى لو تيقن
 انه لم ينو يقضيه ايضا كالوكان مسافرا او مريضا او منهتكا
 يقصد الاكل في رمضان **او ججنونا غير متمدد جميع الشهر**
 بان افاق في وقت النية نقارا اذ لا حرج فيما دونه وفي لزوم
 قضا الشهر المستوعب به حرج وهو مدفوع ولا يلزمه فتاوه
 اي لا يلزم الجنون قضا الشهر المستوعب حقيقة او حكما وهو
بافاقته ليل فقط او **بافاقته فوات وقت النية**
الصح فالشرط للزوم قضا الشهر افاقته فيه بقار افي
 وقت يقع فيه ايجاء النية قال في جمع النوازل اذا افاق
 اول ليلة من رمضان ثم اصبح مجنونا واستوعب الشهر
 اختلف فيه ائمة بخاري والفتوى على انه لا يلزمه القضا لان
 الليلة لا يصام فيها وكذا الوفاق في ليلة من وسطه او في
 اخر يوم من رمضان بقار لزال كذا في المجتبي والنهاية
 وغيرهما ومختار شمس الائمة وفي الفتح يلزمه بافاقته
 فيه مطلقا والله اعلم **فصل في** اعلم ان الاصل عندنا
 ان من صاد في بعض النهار على صفة لو كان عليها في اوله يلزمه
 الصوم فعليه الامساك بقية اليوم كما يميك الضام ومن
 صار في بعض النهار على صفة لو كان عليها مع طلوع الفجر لم
 يلزمه الصوم لا يجب عليه الامساك فعلى هذا **يجب الامساك**
 على الصحيح وقيل يستحب تسهتا لقضا في الوقت كما في يوم
 الشك بالقدر الممكن بقية اليوم على من فسده صومه ولو

بعضه فزال لقوله صلى الله عليه وسلم في يوم عاشوراء حين
كان صومه واجبا الا من اكل فلا ياكل ببقية يومه ولانه
عجز عن الصوم مع الاهلية فيلزمه الامساك **ويجب**
الامساك على الحائض ونفسا طهرتا بعد طلوع الفجر ومسا
اقام ومريض بري ويجنون افاق **ويجب الامساك على صبي**
بلغ وكافر اسلم لما ذكرنا بخلاف الحائض والنفسا والمريض
والمسافر حيث لا يجب عليهم الامساك تشييهما عند وجوب
الغنة اتفاقا اما الحائض والنفسا فلان الصوم عليهما
حرام والنسبة بالحرام حرام واما المريض والمسافر فلان الرخصة
في حقهما باعتبار الحج ولو الرخصة بالنسبة لغاها الشيء
على موضوعه بالنقص ولكن لا ياكلون جهلا بل سرا **وعليهم النكاح**
الاخيرين الصبي اذا بلغ والكافر اذا اسلم لعدم الخطأ
في حقهما عند طلوع الفجر لعدم اهليتهما **فصل فيما**
يكراه للصائم وما لا يكره وما يستحب له كراهة للصائم سبعة
اشياء ذوق شئ لما فيه من تفرغ الصوم للمفساد كذا اطلعت
في الهداية والكتروشج المختار فشمّل النقل لما انه لا يباح
فيه القطر بلا عذر على المذهب ومن فيه بالعرض كشمس
الائمة الخلو في ونفي كراهة الذوق في النقل انما هو على رواية
جواز الافطار في النقل بلا عذر وكره **مضغه** بلا عذر كالماء
اذا وجدت من مضغ الطعام لصيها كمقطرة لحيض وصغر
اما اذا لم يتجدد امنه فلا بأس بمضغها لصيانة الولد

بلغ مقابلة

في النخلة

وفي النخلة من المشايخ من قال في صوم الفضا لما يكره في وقتي
اذا كان له منه بدا ما اذا لم يكن بان احتاج الى شرا ما كول وخاف
انه ان لم يذ قد يمين فيه او لا يوافق لا يكره وفي المحيط لابا
به كيلا يمين وفي النخلة والتخيس خلافه وفيه ذكر في فتاوى
النسفي ان المرأة اذا كان لها زوج يستي الخلق يضايقها في
ملوحة الطعام وقلة ملحه يحل لها ان تذوق الطعام لتعرف
طعمه دفعا لادى الزوج عن نفسها وان كان حسن الخلق فلا
يحل كما هو المذكور في الاصل انتهى وكذا الامة كما في شرح المفاتيح
والجمع **قلنت** ويمكن ان يكون الاجيز كذلك انتهى **وكره**
مضغ العلك الذي لا يصل منه شئ الى الجوف مع الرين العلك
هو المضطك وقيل اللبان الذي يقال له السكندر لانه يتهم
بالافطار بمضغه سواء فيه المرأة والرجل لقوله عليه السلام
من كان يوم من باللهوا اليوم الاخر فلا يفقن موافق التهم
وقال الامام على رضي الله عنه اياك وما يسبق الى القلوب
انكاره وان كان عندك اعتذاره ولا نه وان لم يره احد
يكراه ايضا لان مضغه يدبغ المعدة ويسمى الطعام ولم
بان له واذا المريان وقت الاشتها فالاشتغال به اشتغال
بما لا يفيد واما في غير حال الصوم فانه يكره للرجل الا في
الخلوة بعذر كذا ذكره البرذوي والمحبوبي وقيل لا يستحب
لهم ولا يكره فهو مباح لهم بخلاف النساء فانه يستحب لهن
مضغه لانه سواء لهن لقيامه مقام السواك في حقهن لمضغ

س

الله

بَيِّنَتَيْنِ فَقَدْ لَا تَحْتَمِلُ السَّوَالُ فَيُخْشَى عَلَى الشَّيْءِ وَالسَّنْ مِنْهُ كَمَا
 فِي الْفَتْحِ وَمَضَعُهُ يُوْرُثُ هَذَا لِحُجَّتِهِ كَأَنَّهُ تَرَاثِيَةٌ وَكَرَاهَةٌ لَهُ
 الْقَبِيلَةُ وَالْمُبَاشَرَةُ الْفَلَحُشَةُ وَغَيْرُهَا لَمْ يَأْمُرْ فِيهَا عَلَى نَفْسِهِ
 الْأَنْزَالُ أَوَّلُ الْجَمَاعِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْرِضٍ لِلصَّوْمِ عَلَى
 الْفَسَادِ بِعَاقِبَةِ النُّقْلِ وَيَكْرَهُ التَّقْيِيلُ لِلْفَلَحُشِيِّ وَهُوَ أَنْ
 يَمُضَّ شَقِيقَتُهَا كَمَا فِي الظَّهِيرَةِ وَكَرَاهَةٌ لَهُ جَمْعُ الرِّبْقِ فِي الْفَرْقِ فَقَدْ
 تَمَّ بِنِزَاعِهِ كَمَا فِي التَّرْخَاتِيَّةِ وَكَرَاهَةٌ لَهُ فَعَلَّ مَا ظُنَّ أَنَّهُ يُضْعِفُهُ
 عَنْ الصَّوْمِ كَالْفَضْدِ وَالْحُجَّاتِ وَالْعَلَّ لِشَأْنِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْرِضٍ
 لِلْإِفْسَادِ وَتَسْعَةُ أَشْيَاءَ لَا تَكْرَهُ لِلصَّيَامِ وَهِيَ إِنْ عُدَّتْ
 بِالْمَفْهُومِ مَتَابِقَةً فَالْتَصَرُّحُ بِهِ سَائِغٌ لَذِكْرِ الدَّلِيلِ وَالْمَقَامِ
 التَّعْلِيمِ الْقَبِيلَةُ وَالْمُبَاشَرَةُ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ الْأَنْزَالِ وَالْوَقَاعِ
 لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقْبَلُ
 وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَهَذَا ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ
 وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ كَرَهُ الْمُبَاشَرَةَ الْفَلَحُشَةَ وَهِيَ رَوَايَةُ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ
 لَا تَقْلُ مَا تَخْلُو عَنْ فِتْنَةٍ وَفِي الْجَوْهَرِ وَقِيلَ أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ تَكْرَهُ
 وَإِنْ أَمِنَ عَلَى الصَّحِيحِ وَهُوَ أَنْ يَسْ فَرَجُهُ فَرَجُهَا أَمَّنِي وَفِي الظَّهِيرَةِ
 وَعَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ أَنَّهُ قَالَ تَكْرَهُ الْمَعَانِقَةَ وَالْمَصَافِحَةَ وَأَنَّهُ خَلَّافُ
 الْمَشْهُورِ أَنَّهَا وَدَهْنٌ يَفْتَحُ الدَّالَّ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ وَبُخْمَةٌ عَلَى قَائِمَةِ
 اسْمِ الْعَيْنِ مَقَامِ الْمَصْدَرِ الشَّارِبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا يَنْفِي
 الصَّوْمَ وَالْكُلَّ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَكَلَ الْخَلَّ وَهُوَ صَائِمٌ وَالْحُجَّاتُ
 الَّتِي لَا تَضْعِفُهُ عَنِ الصَّوْمِ وَبَيِّنَتُهُ أَنَّ يُؤْخَرُهَا إِلَى قِفَتِ الْفَرْقِ

والفسد

وَالْفَضْدُ كَالْحُجَّاتِ وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّ شَرْطَ الْكِرَاهَةِ
 ضَعْفٌ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْفَطْرِ كَمَا فِي التَّرْخَاتِيَّةِ وَلَا يَكْرَهُ لَهُ
 السَّوَالُ أَخْرَاجُ النَّهَارِ بِلَهُهُ سُنَّةٌ كَأَوَّلِهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 مِنْ خَيْرِ خِلَالِ الصَّيَامِ السَّوَالُ وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 لَوْلَا أَنِ اشْتَقَّ عَلَى مَقِيٍّ لَمْ يَرْتَمِ بِالسَّوَالِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ يَدْخُلُ
 فِي عَمُومِ كُلِّ صَلَاةٍ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ لِلصَّيَامِ وَالْمَفْطَلِ
 وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةٌ بِسَّوَالٍ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ صَلَاةً
 بِالسَّوَالِ فَهَذِهِ التَّكْرَهُ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَثْبَاتِ نَعْمَ لَوْضَعُهَا
 بِصِفَةِ عَاقِبَةٍ فَيَصْدُقُ عَلَى عَصْرِ الصَّيَامِ إِذَا اشْتَالَ لِقَبِيلِهِ أَمَّا
 صَلَاةٌ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ كَمَا يَصْدُقُ عَلَى عَصْرِ الْمَفْطَلِ كَمَا فِي الْفَتْحِ
 وَفِي كِفَايَةِ الْحَجِيبِ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَأْذِنُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ وَهُوَ صَائِمٌ كَذَا فِي الْكِفَايَةِ
 شَرْحُ الْهَدَايَةِ وَفِي الْجَامِعِ الضَّعِيفِ لِلشَّيْخِ طَيِّبٍ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ السَّوَالُ سُنَّةٌ فَاسْتَأْذِنُوا أَيَّ وَقْتٍ شِئْتُمْ وَلَا يَكْرَهُ لَهُ
 السَّوَالُ وَأَوْ كَانَ رَجُلًا أَيْ خَضِرًا أَوْ قَبْلًا أَوْ بَعْدًا لِمَا أَطْلَقَ مَارُوسًا
 وَلَا يَكْرَهُ لَهُ الْمُصْطَفَةُ وَالْإِسْتِنْشَاقُ وَقَدْ قَطَعَهَا لِيُفْرَضُوا
 وَلَا الْأَغْنَالُ وَلَا التَّلَفُّفُ بِثَوْبٍ مِمَّنْ قَدْ قَطَعَهُ لِلشَّيْءِ
 وَدَفَعَهُ الْحَرَّ عَلَى الْمُفْتِي بِهِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ مِنَ الْعَطَشِ وَمِنْ الْحَرِّ رَوَاهُ أَبُو نَوَّادٍ
 وَكَانَ ابْنُ عَرَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَبْلُغُ الثَّوْبَ وَيَلْفُهُ عَلَيْهِ وَهُوَ صَائِمٌ
 وَلَئِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ يَتَّبَعُونَ عَلَى الْعِبَادَةِ وَدَفَعَهُ لِلْمُضِيِّ الطَّبِيعِيِّ

بينة

وكرهها أبو حنيفة لما فيه من اظهار الضعف في اقامة العبادة كما في
 البرهان **ويستحب له ثلاثة اشياء السجود لقوله صلى الله**
عليه وسلم تسجدوا فان في السجود بركة قيل المراد بالبركة حصول
 التقوي به او المدا زياذة الثواب ولا منافاة فيمكن المراد من
 البركة جميعها كما في النسخ وينبغي ان لا يكثر فيه بما لا يبقى معه
 احتساب باثر الصوم لا خلايه عن المراد به كما يفعله المنزفون
ويستحب تأخير اي السجود لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث من
 اخلاق المرسلين تعجيل الاطوار وتأخير السجود ووضع اليدين
 على السجدة في الصلاة رواه الطبراني **وتعجيل الفطر** لما روي
 وهذا في غير يوم غنم وفي الغنم يحاط بحفظ الصوم عن
 الفساد فقد يفسد الغروب الشمس لغنم والتعجيل المستحب
 قبل استيفاء الصوم كما ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير
 وظاهر الحديث بفيد حصول البركة ولو بالما في السجود قال صلى الله
 عليه وسلم السجود بركة فلا تدعوه ولو ان يجرع احدكم جرعة ماء
 فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين رواه احمد كذا في البحر
فصل في العوارض جمع عارض وهي للصائم ثمانية المرض
 والسفر والاكراه والحبل والرضاع والجوع والعطش وكسر
 السن وبها يباح الفطر **فيجوز لمن خاف** وهو مريض بزيادة المرض
 بكم او كيف لو صام والمريض معنى بوجوب تغير الطبيعة الى
 الفساد يحدث اولاً في الباطن ثم يظهر اثره وسوا كان لو جمع
 عين او جراحة او صلاخ فاي مرض كان اذا خافه **او خاف بطو**

بطن م

البرء

البرء منه بالصيام مجازلة **الفطر** لان زيادته واعتداده قد
 يفضي الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه وقالوا الغاري اذا كان يعلم
 يقيناً انه يقاتل العدو في شهر رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر
 فقبل الحرب يفطر مسافراً كان او مقبلاً كذا في النسخ وعلمه بالقتال
 يؤخذ مما قال في التحسيس الغاري اذا كان بازاء العدو ويعلم
 يقيناً الى الغزو وعلى قياس هذا اقالوا فيمن له نوبة الحمى فافطر في اول
 اليوم قبل ان تظهر الحمى على ظن انها تعثره فتضعفه لا بأس به
 لانه يحكم الغلبة كالكاين كما في الغاري فان لم تعثره لزمته
 الكفارة وكذا المرأة اذا ظنت بحى الحيض لم تحض تلزمها
 الكفارة لانه افطار في يوم لم تتمكن فيه شبهة بالاحقة الافطار
 انتهى والاصح عدم الكفارة فيهما كذا في حاشية الدرر في مجمع
 الروايات قال في الجامع الصغير لقاضي خان والاصح لا كفارة عليها
 وكذا اهل التراتيق اذا سمعوا اصوات الضبل يوم الثلاثاء
 فظنوا يوم عيد فافطروا ثم تبين ان الضبل لغيرة لا كفارة عليهم
 انتهى ويجوز الفطر **لحامل ومريض خاف** نقصان العقل او
 الفلاك او المرض سوا كان على نفسه او ولد لها **نسب كان**
او رضاعاً ولها شرب الدواء اذا اخبر الطبيب انه يمنع
 استطلاق بطن الرضيع وتقطر لهذا العذر كما في التنزه
 وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله وضع عن المسافر
 الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم ولانها
 يلقحها الحج بالصوم فشرع الاطوار في حقها كالمسافر والمريض

نية

وما قيل ان المراد بالموضع الظاهر فرد وهذا الحديث وبان
 الاضلاع واجبت على الامر بانه لا سيما اذا كان الاية مقسمة
 والخوف المستبر لا باحة الفطر طريق معرفته هو ما كان مستند
 لفيلنه الظن لتزليه منزلة اليقين بحجته سليقة او
 اخبار طبيب مسلم حاذق عدل كذا في البرهان وقال لكل
 مسلم حاذق غير ظاهرا اتفق وقيل عدله شرط ولم
 حصل له عطف شديد اوجع مفرط يخاف منه الحلال
 او نقصان العقل او ذهاب بعض الحواس وكان ذلك لا تقاب
 نفسه اذ لو كان به تلزمه الكفارة وقيل لا يسئل على ن احد
 عن المخترق اذ كان يعلم انه لو اشتغل بحرقته بالحكمة من
 بيع الفطر وهو محتاج الى تحصيل النفقة هل يباح له الاكل
 قبل ان يمرض فضع من ذلك اشد المنع وكذا حكاة عن استاذ
 الوري واذ لم يكفه عمل نصف النهار يستريح في النصف الباقي
 وهو مجوح باقصر ايام الشاك اذا في الترخاينة والمساافر
 الذي انشا السفر قبل طلوع الفجر اذ لا يباح له الفطر بانثائه
 السفر بعد ما اصبح صايما بخلاف ما لو حل به مرض ببله فله
 الفطر لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعذ من ايام اخر
 وصوم اي المسافر ارجح ان لم يضره لقوله تعالى وان تصوموا خير
 لكم وهذا اذا لم تكن غائمه رفقة مفطرين ولا مشتركين في
 النفقة فان كانوا مشتركين او مفطرين فلا افضل فطر اي المسافر
 موافقة للجماعة كافي الجوهرة عن الفتاوى واليحيى ايضا بكفارة

ما افطره

ما افطره على من مات قبل زوال العذر بمرض وسفر ونحوه كما تقدم
 من الاعذار المبيحة للفطر لغوات شرطه بفقد عدة من ايام اخر
 وان اذ وكوا العلة قضاء ما قدره على قضائه وان لم يقضوا
 لزمتهم الا ايضا بفقد لا قاعة من السفر والصحة من المرض
 وزوال العذر اتفاقا على الصحيح والخلاف فيمن نذر ان يصوم
 شهرا اذ ابري ثم بري يوما يلزمه الا ايضا بالاطعام لجميع
 الشهر عند هلهو عند محقق ما صح فيه كافي الفقه ولا يشتر
 التتابع في القضاء لقوله تعالى فعلة من ايام اخر من غير شرط
 الترتيب لكن المستحب ان يقضيه متتابعاً عدة لا
 اسقاط الواجب ولهذا يستحب له ان لا يؤخره بعد العدة
 كذا في التبيين **تنبية** اربعة متتابعة بالنص شهر
 ومضان اداء وكفارة الظهار والقتل واليمين والتي يختار
 فيها قضاء رمضان وصوم فدية للحلق للمحرم والمنعة والقران
 وجزاء الصئد وثلاثة لم تذكروا القران وثبتت بالاختيار
 صوم كفارة الانظار عدل في رمضان وهو متتابع والتطوع
 مختار فيه والتذرة وهو على اقتسام ما ان ينذر ايا ما صمتا
 معينة او غير معينة بخصوصها ومنه ما لم ينذر الاستكاف
 وهو متتابع وان لم ينص عليه الا ان يصح بعدم التتابع في النذر
 فان كان رمضان اخر ولم يقض

له ان يجاب بالسبب من اجل ان
 مقار كقضاء رمضان وقها ان
 وجوب الاداء في النذر يتوقف
 ط الى وقت الصحة فصار له جميع
 اذا قال بسبب الصوم شهر
 يلزمه ان يصوم جميعه لان الكل قد
 وجب في ذمته فاما في رمضان
 ففصل الواجب بوط الى حين القد
 فيقبل ما يقدر يظهر الواجب
 انتهى باختلاف

بناض باصل

الفائت **قدم** الاداء على القضاء شرعا حتى لو نواه عن القضاء لا يقع
 الا عن الاداء كما تقدم ولا فدية بها **لأنه** لا يخلو ما تلتوا
ويجوز الفطر للشيخ فان ويجوز فائتة في الحقايق عن الزيادة
 البرهانية تفسير الشيخ الثاني ان يجوز عن الاداء في الحال ونزاد كل
 يوم يجوز الى ان يكون تاكدا لموت بسبب الهرم انتهى وفي النهاية سما
 فائتة لانه قرب الى الفنا اولانه فائتة قوته **وتلزم** ما ابي الشيخ
 الثاني **والجوز الفدية** ولا يجوز الفدية لغيرها من افعالها
 الا عذرا الا من عجز عن نذر الابد كما ذكره وهي **لكل يوم نصف**
صاع من نذر او قيمته بشرطه وامر العجز الى الموت ولو كان الفائت
 مسافرا او مات قبل الاقامة يتبع ان لا يجب عليه الفدية كغيره
 من الاصحاء لانه يخالف غيره في التحفيف لا في التقليل قاله الرافعي
 وذلك كمن نذر صوما لا بد فضعف عنه **لا شغاله بالمعيشة**
يفطر ويؤدي لانه استيقن ان لا قدرة له على فضايله فان لم يقد
 من تجوز الفدية على الفدية لمسه **يستغفر الله سبحانه** ويستغفر
 اي يطلب منه العفو عن تقصيره في حقه ولا تجوز له الفدية
 الا عن صوم هو اصل بنفسه لا بدل عن غيره حتى لو وجبت عليه
 كفارة بيمين او قتل او ظهار او افطار فدم يجزى ما يكفر به من عتق
 والطعام وكسوة وهو شيخ فان **اولم يصم** حال قدرته على الصوم
 حتى صار فائتة لا تجوز له الفدية لان الصوم هنا بدل عن غيره
 وهو التكفير بالمال ولذا لا يجوز المصير الى الصوم لا عند العجز
 عما يكفر به من المال فان اوصى بالتكفير جاز من ثلثه ويجوز

في الفدية لا بلخة في الطعام اكلتان مشبعتان لليوم كما يجوز التملك
 بخلاف صدقة الفطر لا بد منها من التملك كالزكاة كما في الفقه وفي
 القنود والغرد **اعلم** ان ما شرع بلفظ الاطعام او الطعام يجوز
 فيه التملك والابلخة وما شرع بلفظ الايتا والاذ ائشطر طنبه
 التملك **ويجوز للمتطوع بالصوم الفطر بلا عذر في رواية** عن
 ابي يوسف وهي رواية المنتقى قال الكمال واعتقادي ان رواية
 المنتقى اوجه ثريين الوجود رحمة الله تعالى لما روي من عن عائشة
 رضي الله عنها انها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل
 عندكم شيء فقلنا لا فقال اني اذ اصائم ثم اني يوم اخر فقلنا
 يا رسول الله اهدي لي سائلا فقال اربنيه فقلنا أصبحت صائما
 فاكل وزاد النكاح ولكن اصوم يوما مكانه وصح هذه الزيادة
 ابو محمد عبد المحق وذكر الكرخي وابو بكر انه ليس له ان يفطر الا
 من عذرا انتهى وهو ظاهر الرواية كما في النسخ لما روي انه عليه السلام
 قال اذا دعي احدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليأكل
 وان كان صائما فليصل اي فليدع قال القزطبي ثبت هذا
 عنه عليه السلام ولو كان الفطر جائزا كان الافضل الفطر
 لا الجاهية الدعوة التي هي سنة انتهى كذا في التبيين وصحة
 في المحيط **اعلم** ان افساد الصوم والصلاة بعد الشروع
 فتمما مكروه وليس بجرام لانه الدليل ليس قطعي الدلالة كذا في
 البحر واذا عرض عندنا ييج للمتطوع الفطر اتفاقا **والضيافة**
عذر على الاظهر كذا في البرهان والنهاية للضيف والمضيف
 كذا في البحر عن شرح الوقاية فيما قبل الزوال لا بعد انتهى لان يكون

في عدم فطره بعده عقوق لأحد الأبوين لا غيرها حتى لو طعن عليه رجل
 بالطلاق الثلاث ليفطر بعده ووجه الفرق أن الصوم
 في أول اليوم لم يترك كعادته لما عرف أنه لا يشق على البدن ولهذا
 لا تشترط النية في أول اليوم ولا كذلك بعد الزوال كذا في التجنيس
 وفيه لو أن صيا غلط فحل بطلاق أم لا أنه ان يفطر فإن كان متطوعا
 يفطر لحق أخيه وإن كان عن قضاء رمضان يكون ان يفطر اتقى والأغما
 أنه يفطر فيهما ولا يجتنبه كذا في شرح العلامة المقدسي والبرعم
 البرازية ويشر الذي افطر لحق أخيه بهذه الفائدة الجليظة رجل
 أصبح صائما متطوعا فنخل على أخ من أخوانه فسأله ان يفطر
 لا بأس ان يفطر لقول النبي صلى الله عليه وسلم من افطر لحق أخيه
 يكتب له ثواب صوم ألف يوم ومتى قضى يوما يكتب له ثواب
 صوم ألفي يوم كذا في التجنيس والحديث نقلة ايضا في الترخا
 والمحيط والمبسوط وإذا افطر المتطوع على رجل كان عليه القضا
 لا خلاف بين اصحابنا في وجوبه صيانة لما مضى من البطلان كافي
 النفع الا اذا شاع متطوعا بالصوم في خمسة ايام يومي العيدين
 وايام التشريق فلا يلزمه قضاؤها بافتادها في ظاهرها لرواية
 عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان صومها مأمور وينقضه ولم يجيب
 عليه اتمامه لانه بنفس الشروع ارتكب المنهي عنه للاعراض عن
 ضيافة الله فامر بقطعه وعن ابو يوسف ومحمد عليه القضا كذا
 في التبيين والبرهان والله اعلم **باب ما يلزم**
الوفاء به من مندور الصوم والصلاة وغيرهما قال في المصالح
 نذرته كذا الله نذر من باب مضروب وفي لغة قتل انقضى اذا نذر

شيا

تقابله
 صل فحل
 خط المصنف

شيا من القربات **لزمه الوفاء به** لقوله تعالى وليوفوا نذورهم
 وقوله صلى الله عليه وسلم من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر
 ان يعصى الله فلا يعصه رواه البخاري والاجماع على وجوب الايفاء
 به وبه استدلال القائلون باقتراضه وبين شرط لزوم المندور
 به قوله **اذا اجتمع فيه اي المندور وثلاثة شروط احدها ان**
يكون من جنسه واجب باضله وان حرما كتابه لو ضمنه
 كصوم يوم النحر والثاني ان يكون مقصودا لذاته لا لغرض
 كالوضوء الثالث ان يكون ليس واجبا قبل نذره بايجاب الله
 تعالى كالصلوات الخمس والوتر وقدره شرط رابع ان لا يكون
 المندور ممكالا كقوله على صوم اسبوع ليوم اذ لا يلزمه وكذا
 لو قال اليوم اسبوع وكان قوله بعد الزوال كافي لخاتمة ثم فرع
 على ذلك بقوله **فلا يلزم الوضوء بنذره** ولا قراءة القرآن
 لكون الوضوء ليس مقصودا لذاته لانه شرط لغرض كحل
 الصلاة **ولا سجدة التلاوة** لانها واجبة بيجاب الشارع
ولا عيادة المريض اذ ليس من جنسه واجب واجبا للعبد
 مقتضا بيجاب الله تعالى اذ لا انتفاع لا ابتداء وهذا
 في ظاهرها لرواية وفي رواية عن ابي حنيفة قال ان نذر ان يموء
 مريضا اليوم صح نذره وان نذر ان يموء فلانا لا يلزمه شي
 لان عيادة المريض قرينة شرعا قال عليهما السلام عايد المريض
 على بخار الجنة حتى يرجع وعبادة فلان بعينه لا يكون معنى
 القرينة فيه مقصودا للشارع بل مراعاة حق فلان فلا يصح التزامه

٣٣
 في قوله تعالى

في قوله تعالى

الامانة

بالنذر وفي ظاهر الرواية عيادة المريض وتشجيع الجنان وإن
كان فيه متقى حق الله تعالى فالمقصود حق المريض والميت والناس
إنما يكثر من نذره ما يكون مشروعا لحق الله تعالى مقصودا كذا
في شرح الكنتر للديري ولا يصح نذر **الوجبات** لأن إيجاب الواجب
محال على أن إيجاب العبد دون إيجاب الله تعالى فلا يظن أثره
معه فلا تنفع المذكرات الوضوء وما بعده **نذرها** لما يبتناه
ويصح النذر باليقين يعني الاعتقاد لاقتراض الخير في الكفارة
نضارا واعتقادا لأن من جنسه واجب وهو القعدة الأخيرة
في الصلاة فاضل المكث بهذه الصفة له تطهير شرعا والاعتقاد
انتظار الصلاة فهو كالحال في الصلاة فلذا صح نذره والحق
ما شأنا لأن من قرب من مكة يلزمه الحج فاشيا فاشيا يصغر
مخصوصة له تطهير فالشرع ويصح نذر العبد والمرأة الاعتقاد
وللسيد والزوج المنع فيقتضيانه بعد الحرية والابانة
والنفس للمولى منع المكاتب وكذا يصح نذر **الصلاة والصوم**
والصدق بالمال والذبح لظهور جنسها شرعا الصوم
والصلاة والزكاة والاصحية **فان نذر مكلف نذر** يشي
بما يصح نذره وكان **مطلقا** غير مقيد بوجود شيء أو **معلقا**
بشرط يريد كونه مثل قوله لله علي كذا ان قدم غايبي
ووجد الشرط لزما الوفاء به في الصورتين لما تلونا
وروتنا وبقي قسم ثالث وهو النذر المعلق بما لا يشترط
كونه ففرد **يختار بين الوفاء بما نذره وبين كفارة يمين**

وبه يفتي كقوله لله علي كذا ان دخلت دار زيد **وصح نذر**
صوم يومي العيدين وأيام التشريق لأن النبي عن صومها
يقتضي تصور الصوم وحرمة فيكون مشروعا عاصروا
والنهي لغيره وهو نذر لاجابة دعوة الله تعالى لا يتا في المشروعة
فيصح نذره **في المختار** وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة
أنه لا يصح وهو قول زفر رحمه الله لأنه نذر بمعصية لما في
الصحيح عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن صيامين صيام يوما لا يصح وصيام يوم الفطر وفي مجمع
الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم أزال أيام منى صائحا يصيح أن لا تصوموا هذه
الأيام فأنها أيام أكل وشرب وبيعان والبيعان وقاع
النساجوه ظاهرا لرواية أنه نذر بصوم مشروع والنهي
لغيره لأن الناس لضيافة الله تعالى في هذه الأيام فلا يمنع
صحته من حيث ذاته وهذه المسئلة من أمهات مسائل
الأصول فتليك بها في فصل النهي ولذلك **يجب فطرها**
امتنالا للامر لا يصير بصومها مقترضا عن ضيافة
الكرام **ويجب فضاؤها** الصفة النذرية باعتبار الأصل
وان صامها الجزاء الصائم عن النذر مع الزمة الحاصلة
من اعراضه عن ضيافة الله تعالى **والغيبا** الغيبين الزمان
وتعيين المكان وتعيين الترهيم وتعيين الفقير
لأن النذر بإيجاب الفعل في الذمة من حيث هو قربة لا غنيا

وقوعه في زمان ومكان وقدير وتعيينه للتقدير به أو التأجيل
 اليه **فيجزيه صوم شهر رجب عن نذره صوم شعبان** لوجود السبب
 وهو النذر فالصوم قربة باعتبار اشتغالها على قهر النفس لا مشا
 عن شوائبها الله تعالى لا باعتبار وقوعه في شهر بعينه وتجيده
 فيه منفعة له لانه قد يموت قبل مجي الوقت فيحصل ثواب ما
 قد يفوت الا انه بالاضافة قصد التخفيف على نفسه حتى اذا
 مات قبل مجي ذلك الوقت لا يلزمه شيء فاعطيناه منفضوده
ويجزيه صلاة ركعتين فاكثر اذا صلاهما **مصر** مثلاً وقد كان
نذر اداهما اي اذا صلاهما **بمكة** والمسجد النبوي وببيت المقدس
 لان صحة النذر باعتبار معنى القرية وذلك في الصلاة لاني
 المكان لان الصلاة تنظم الله تعالى بجميع البدن وفي هذا
 المعنى الامكنة افضل فذلك لا يدل على ان الواجب لا يتأدى
 بدون ذلك كما في المكتوبات اذ لا شك ان اداهما بالجماعة في
 المسجد افضل وقدمنا الشارع بالاداء بهذه الصفة ومع
 ذلك اذا اداهما منفردا في بيته سقط عنه الواجب والتأذر
 انما التزم ما هو فعله لا ما ليس فعله والمكان ليس من فعله
 فيخرج عن موجب نذره وان كان الاداء في المكان الذي عينه
 افضل ويجزيه **التصدق بدرهم** لم يبين لمن درهم عينه له
 اي للتصدق والمنذور ويجزيه **الصرف** **لزيد الفقير** بيت نذره
 اي مع نذره الصرف **لعمرو** لان معنى العبادة في التصديق
 باعتبار سد حاجة المحتاج او اخراج المنصدق مما يجري

كل ما كان لا بد من بعضه لا يمكنه

فيه

فيه الشخ عن ملكه ابتغى من الله تعالى وهذا المعنى حاصل
 بدون مراعاة تعيين الزمان والمكان والشخص خلافاً
 لفرجه الله تعالى فانه يقول بالمتقين **تنبيه**
 اشنا الى فضل البقاع وافضلها لاداء الصلاة فيها المسجد
 الحرام ثم المسجد النبوي ثم بيت المقدس على ما روي ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجد بيت المقدس تعدل
 الف صلاة فيما سواه من المساجد سوى المسجد الحرام ومسجد
 هذا او صلاة في مسجدي هذا تعدل الف صلاة في بيت
 المقدس وصلاة في المسجد الحرام تعدل الف صلاة في مسجدي
 هذا قلت وحكم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لا يختص
 بالبيعة التي كانت مسجداً في زمنه صلى الله عليه وسلم
 لان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجدي هذا
 ولو تمت الى صنعها بالف صلاة فيما سواه من المساجد
 الا المسجد الحرام قاله النسائي في اخبار المدينة كذا في ترتيب
 المقاصد الحسنة للشحاذي **وروي** البزار باسناد صحيح
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجدي هذا افضل
 من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فانه يريد عليه
 مائة الف صلاة وفي حديث وشهر رمضان في مسجدي هذا
 افضل من الف شهر رمضان فيما سواه الا المسجد الحرام
 رواه البيهقي وهذا دليل لا قبل السنة والجماعة ان بعض
 الامكنة فضيلة على بعض وكذا الارضه ولما سئل صلى الله

عليه وسلم عن افضل صلاة المرأة فقال في اشتمكان من بيتهما ظلمة
فعلى هذا ينبغي انما اذا التزمت الصلاة في المسجد الحرام
بالنذر فصلت في اشد مكان من بيتهما ظلمة ان تتجج عن حجب
نذرهما على ما يقول زفر والدليل مبسوط في محله **وان علق**
النادر النذر بشرط كقوله ان قد مر زيد فله على ان انصد
بكذا لا يجزيه عنه **ما فعله قبل وجود شرطه** لان المعلق
بالشرط عدم قبل وجوده وانما يجوز الا بعد وجود السبب
الذي علق النذر به والله اعلم **باب الاعتكاف**
هو لغة اللبس والدوام على الشيء وهو متدد نصده العكف
ولا زمر نصده العكوف فالمعدي بمعنى الحبس والمنع ومنه
قوله تعالى والهدي معكوف ومنه الاعتكاف في المسجد لانه
حبس النفس ومنعها واللازم الاقبال على الشيء بطريق المواظبة
ومنه قوله تعالى يعكفون على اصنامهم وشرعا هو **الاقامة**
بنيته اي بنية الاعتكاف في مسجد **تقام فيه الجماعة**
بالنقل **للصلوات الخمس** لقول علي وحذيفة رضي الله عنهما
لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وله عن علي ابن ابي شيبه وفي حديث
عائشة رضي الله عنها ولا اعتكاف الا في مسجد جامع ولانه عبادة
انتظار الصلوات على افضل وجوه الا اذا اختص مكان يصلى
فيه جماعة وعن ابي يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد
الجماعة والنقل يجوز **فلا يصح في مسجد لا تقام فيه الجماعة للصلاة**
في الاوقات الخمس على المختار وهذا في حق الرجال والمرأة **الاعتكاف**

في مسجد بيتهما وهو محل عينته المرأة للصلاة فيه فان لم تين لها محلا
لا يصح لها الاعتكاف فيه وهي متنوعة من حضور المسجد كما يتناه واشتر
الى ان الركن هو اللبس والى ان المسجد المخصوص والنية شرطان للنية
وسند كران الصوم شرط للمندور ويشترط الاسلام والعقل لا
البلوغ ويشترط الطهارة عن الحيض والتفاس في المندور لا يشترط
الصوم بشرط له ولا يكون مع حيض ولا نفاس فقد يقال لا يشترط
الخلو عنها في النقل كما لا تشترط الطهارة مع الجنابة لشي
من المندور والنقل لصحة الصوم مع الجنابة وسببه النذر
في المندور والنشاط الداعي الى طلب الثواب في النقل وحكمة
سقوط الواجب ونيل الثواب ان كان وليا والا لكانت
وسند كبريائه واما صفة فقد يتناهها بقولنا **والاعتكاف**
المطلوب شرعا على ثلاثة اقسام **واجب في المندور** فتجيزا او
تقليقا لما قد مضاه **وسنة كفاية مؤكدة في النشر الاخير من**
رمضان لما في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاخر من رمضان
حتى توفاه الله تعالى ثم اعتكف ارجله بعدة ولما اعتكف
صلى الله عليه وسلم العشر الاوسط اتاه جبريل عليه السلام فقال
ان الذي يطلب امامك يعق ليلة القدر فاعتكف العشر
الاخير **تنبيه** عن هذا ذهب الاكثر الى ان ليلة القدر في
العشر الاخير من رمضان فمنهم من قال في ليلة احدى وعشرين
ومنهم في سبع وعشرين وورد في الصحيح المتوفا في العشر الاواخر

والتسوية في كل وتر وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بقا في رمضان
ولا يدري أي ليلة هي وقد تتقدم وقد تتأخر وعندكم كذلك
الا انها معينة لا تتقدم ولا تتأخر وفي المشهور عن الامام
انها تدور في السنة تكون في رمضان وتكون في غيره وفيها
اقوال اخر قيل اول ليلة من رمضان وقال الحسن ليلة سبع
وعشرين وقيل تسعة وعشرين وعن زيد بن ثابت ليلة اربع
وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين ولجاسب ابو حنيفة
عن الادلة المقيمة بكونها في العشر الاواخر بان المراد في ذلك
الرمضان الذي اتمها عليه السلام فيه ومن علامتها انها ليلة
ساكنة لا حارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها بلا شعاع
كما طاشت وانما اختلفت لجهتد في طلبها فينال بذلك اجر
المجهتد في العبادة كما اخفى الله سبحانه وتعالى الساعة لتكونوا
على وجل من قيامها بغتة والله سبحانه وتعالى اعلم كذا قاله
الكمال رحمه الله تعالى والقسم الثالث من الاعتكاف
مسح فيما سواه او في وقت شاسوي العشر الاخير من
رمضان ولم يكن منذورا **والصوم بشرط صحة** الاعتكاف
المنذور ولا يذرا لابل اللسان لانه من متعلقاته بخلاف
النية محلها القلب **فقط** اذا يصح المنذور بدون الصوم
لما قدمناه من قوله صلى الله عليه وسلم لا اعتكاف الا بالصوم
بخلاف النقل فانه في ظاهر الرواية ليس شرطاً فيه لقوله
صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على

نذر

٤٣٧

نفسه ومبنى النقل على المسامحة والمساهلة وعلى رواية
الحسن يلزمه الصوم لتقديره عليها باليوم كالصوم فلذا
اقل المنذور يوم بشرط الصوم **واقلة نفلا لمدة يسيرة**
غير محدودة فيحصل بحمد المثلث مع النية **ولو كان الذي**
نواه مائتاً اي ما راغى رجلاً في المسجد ولو ليلاً وهو جليل
من اراد الدخول والخروج من باب اخفى المسجد حتى لا يجعله
طريقاً اذا لا يجوز **على المضي به** لانه متبرع والصوم ليس من
شرطه وكل جزء من اللبث عبادة مع النية بلا انضمامه
الى جزء اخر ولذا لم يلزم اعتكاف النقل بالشروع **ولا يخرج منه**
اي من متكففه فيشمل المرأة المعتكفة بمسجد بيتها **الا الحائض**
شرعية كالجمعة فيخرج في وقت يمكنه اذا راكها مع صلاتها
سنتها قبلها ثم يعود وان اتم اعتكافه في الجامع مع ذكره
او حاجة طبيعية كالبول والغالب هو ان الحاجة كعدم
واغتسال من جنابة باحتلام حديث عائشة رضي الله عنها
كان عليه السلام لا يخرج من معتكفه الحاجة الانسان
او حاجة ضرورية كالضد المسجد واذا اشهادة تعينت
عليه كافي الجوفه **واخراج** ظالم كرها وتعرف اهلها لفوات ما هو
المقصود منه وخوف على نفسه او متاعه من المكابرين
فيدخل مسجد غيره من ساعة يريد ان لا يكون خروجه الا
ليعتكف في غيره ولا يشغل الا بالذهاب الى المسجد الاخر
فلا يفسد بذلك استحقاقه في المحيط وغيره **فان خرج**

ساعة بلا عذر معتبر فسد الواجب ولا أثر عليه به ويبطل
بالاغناء والجون اذا دام اياما الا اليوم الاول اذا بقي وانته
في المسجد ويقضي ما عداه بعد زوال الجون والاغناء وان طال
الجون استحقاقا ويبطل بذره بالردة فلا يلزمه بالعود الى
الاسلام ويفسد الاعتكاف بالردة كسائر القرب كما في الفسخ
ويفسد بالخروج الجنازة ولو تعينت وقيل يخرج اذا لم يكن
للميت من يقوم بامرهم ويصلي عليه وكذا يفسد لو خرج لا تقاد
حريق وغريق وجهاد غير نفيره قلت واذا علمت انه يخرج
لاداء شهادة تعينت لحيات الحق صاحبها فذات الادعي اولي بانقا
من المحرق والفرق فلا يفسد به وهو ذاك على قول ابي حنيفة
رحمه الله تعالى وقال لا يخرج اكثر اليوم فسد والا فلا ولا يفسد
الخروج لصعود المنارة سواء كان مؤذنا او غيره في العجم ولو كان
بابا من خارج المسجد في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة كما في البرهان
وانتهى به اي بالخروج غير اي غير الواجب من الاعتكاف
المنفل فيكون غاية له لا يفسد به اذ ليس المنفل محل مخصوص
واكل المعتكف وشربه ونومه وعقده البيع لما يحتاجه
لنفسه او عياله لا يكون الا في المسجد لضرورة الاعتكاف
ولا يخرج لهذه الاشيا حتى لو خرج لاجلها يفسد اعتكافه
اذ ليس في تقضي هذه الحاجات ما ينافي المسجد وفي الظاهر رخصة
وقيل يخرج بقلة الغروب للاكل والشرب انتهى قال صاحب البحر
ويبقى حمله على ما اذا لم يجد من ياتي له به فينبذ يكون من

الحج

الحج الضرورية كالبول انتهى وفيه تأمل وكرة الخضار المبيع
لان المسجد محرر عن حقوق المباد وفيه شغله بها وجعله
كالذكان وكرة عقدة ما كان للبخارة لانه منقطع الى الله تعالى
فلا يشتغل بامور الدنيا ولهذا كره الحياطة ونحوها في البيع
وكره لغير المعتكف البيع مطلقا والمسجد اريد الحكامه بينا
مستقل وكرة الصمت ان اعتقده قرينة لانه منتهى عنه
وهو صوم اهل الكتاب وقد نسخ واما اذا لم يعتد القرينة
فيه ولكنه حفظه لسانه عن النطق بما لا يفيد فلا بأس به
ولكنه يلزم قراءة القرآن والذكر والحديث والعلم والتد
وسير النبي صلى الله عليه وسلم وقصص الانبياء عليهم السلام وحكا
الصالحين وكتابة امور الدين واما التكلم بغير خير فلا يجوز لغير
المعتكف والكلام المباح مكروه ياكل الحسنات كما تاكل النار
الحطب اذ جلس في المسجد ابتداء ذلك كما حققناه بالحاشية
وحرم الوطئ ودواعيه لقوله تعالى ولا تناسروهن وانتم
عاكفون في المساجد فالحق به دواعيه وهي كالمس والقبلة
لان الجماع محظور فيه فيتعدي الى دواعيه كما في الاحرام والظهار
والاستبانه بخلاف الصوم لان الكف عن الجماع هو الركن فيه
والخطر ينشأ ضمنا كي لا يفوت الركن فلم يتعد الى دواعيه
لان ما ثبت بالضرورة يتقدم بقدرها وبطلان الاعتكاف
بوطئه وبالاتزال بدواعيه سواء كان عامدا او ناسيا او مكرها
ليلا او نهارا لانه محظور بالنسبة والظالمه مذكرة كالحالة الصلا

رئيس
يات

والجمع بخلاف الصوم ولو امكن بالتقوى والنظر لا يغتفر اعتكافه
ولزمته الليالي ايضا اي كما لزمته الايام **ببند اعتكاف ايام**
 لان ذكر الايام بلفظ الجمع يدخل فيه ما بازاها من الليالي وتدخل
 الليلة الاولى فيدخل المسجد قبل غروب الشمس من اول ليلة
 ويخرج منه بعد غروبها من اخر ايامه **ولزمته الايام ببند**
الليالي متتابعة وان لم يشترط التتابع في ظاهر الرواية
 لان مبنى الاعتكاف على التتابع وتاثيره ان ما كان متفرقا
 في نفسه لا يجب الوصل فيه الا بالتخصيص وما كان متصلا
 الاخر لا يجوز تفريقه الا بالتخصيص **ولزمه ليلتان ببند**
يومين فيدخل عند الغروب كما ذكرنا لان المبنى في معنى الجمع
 فيلحق به هنا الحينا ط **ومع نيته التخرج من ايام خاصة بالاعتكاف**
 اذا نوى تخصيصه بالايام **دون الليالي** اذا نذر اعتكاف
 دون شهر لانه نوي حقيقة كلامه فتعمل نيته كقولته
 نذرت اعتكاف عشرين يوما ونوي بياض ليلاتها خاصة منها
 صحت نيته **وان نذر اعتكاف شهر معين او غير معين ونوي**
النهر خاصة او الليالي خاصة لا يعمل نيته لان يصح
الاشتتانا اتفاقا لان الشهر اسم لمقدر يشمل الايام
 والليالي وليس باسم عام كالعشرة على مجموع الاحاد فلا يطلق
 على ما دون ذلك العدد اصلا كما لا تنطق الفرة على الخمسة
 مثلا حقيقة ولا يجازا اما لو قال شهرا بالنهر دون الليالي
 لزمه كما قال وهو ظاهر **الاشتتاني** فقال شهرا الا الليالي

لان

لان الاشتتانا تكلم بالباقي بعد الشيا فكانه قال ثلاثين
 فصادا ولو اشتتاني الايام لا يجب عليه شي لان الباقي الليالي
 المجردة ولا يصح فيها المناقاة بشرطه وهو الصوم وهذا من فتح
 القدير بعناية المولى النصير **والاعتكاف مشروع بالكتاب**
 لما تلونا من قوله تعالى ولا تباضوا منه فانتم عاكفون في المساجد
 فالإضافة الى المساجد المختصة بالقرب وترك الوطى المباح
 لاجله دليل على انه قرينة **والسنة** لما روي بوهريقة وغائشة
 رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر
 الاواخر من رمضان منذ قدم المدينة الى ان توفاه الله تعالى
 وقال الزهري رضي الله عنه عجبا من الناس كيف تركوا الاعتكاف
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل الشيء ويتركه وما
 ترك الاعتكاف حتى تبحر **واشار الى ثبوته بضره من**
المعقول وقال هو من اشرف الاعمال اذا كان عن
خلاص لله تعالى لانه منتظر للصلاة وهو كالصلى وفي
 حالة قرب وانقطاع ومحاسنها لا تحصى **ومن محاسنها**
ان فيه تفريغ القلب من امور الدنيا بشغله بالاقبال
 على العبادة متجردا لها **وتسليم النفس الى المولى** بتقويته
 امرها الى عز وجل جناه والاعتماد على كرمه **وملازمة عبادته**
 والتقرب اليه ليقرّب من رحمته كما اشار اليه في حديث من
 تقرب **وملازمة القرار في بيته** واللباق بجناح المنزل
 الكرام تزيله بفضل ورحمة **والحسانا ونية والتخصن بحضنه**

فلا يصل اليه عدوه بكيدة وقهره لقوة سلطان الله وقهره
وعزيزنا بيده ونصره ترى الرعايا يجلسون انفسهم على باب
سلطانهم وهو فرد منهم ويجحدون في خلوته والقيام اذلة
بين يديه لقضا ما ربههم فيعطف عليهم بلحبا نه وقد ينييه
على حصول المراد وازال حجاب الوهم وازال الغشا وظهر الحق
وفيق الغشا بما اشار اليه بقوله **وقال** الاستاذ المار
بالله تعالى **عطا** ابن ابي رباح التابى تلميذ ابن عباس
رضي الله عنهما لحد مشايخ الامام الا عظم قال السابو حنيفة
رحمه الله ما رايت افقه من حماد ولا اجمع للملوم من عطا
ابن ابي رباح اكثر رواية الامام ابي حنيفة عن عطا سمع ابن
عباس وابن عمر وابا هريرة وابا سعيد وجابر وعائشة
رضي الله عنهم توفي سنة خمس عشرة ومائة وهو ابن ثمانين
سنة كذا في اعلام الاخبار قال **رحمه الله تعالى وتقدنا**
بركته ومنه **مثل الملك كلف مثل رجل يختلف اى**
يتردد ويوقف على باب ملك او وزير عظيم او كبير عظيم
الحاجة يفتقر على قضا الحاجة فالبغتك فيقول لسان
خاله ان لم ينطق بذلك لسان قاله **لا ابرح** قائما بباب
مولاى تايدامنه جميع ما ربي وكشف ما نزل بي من الكرب
وصار مصلحي وتحتيني لذلك اعزاجه اى بل عني قرايى
حتى ينفرد في توبى التي هي سبب بعدي ونزول مضايبي
لم يفيض منته على بما يليق باهليته وكرمه اكرام من

ويجيبهم من عدوهم بقوة سلطانهم

النجا

النجا الى منيع حره وحرمة وهذه اشارة الى ان العبد
الذليل الجامع لهذه المسائل واقف بباب مولا عرنا
عن الاعمال والقضايا متوجها اليه سبحانه باعظم
الوسائل **ماد** اكف الاقتدار محابا للدعا والمسائل
مطرحا على اعتبار باب الله تعالى مرتجيا شفاعته غدا
عنده بما وعد به وهو خير كافل **وهذا ما يتيسر**
جمعه من الشرح كالمق **للمناجر الحقيق** ولم يكن الا بعناية
مولا القوي القدير المجدد الذي هدانا لهذا وما
كنا لننتدي لولا ان هدانا الله وصلى الله على سيدنا
ومولانا محمد خاتم النبياء وعلى اله وصحبه وذريته
ومن والاه وتسيل الله سبحانه متوسلين اليه بالنبي المصطفى
الرحيم ان يحمله وما من به من هذا الشرح **خالصا لوجه الكرم**
وان ينفع به وبشرحه هذا النفع العيم ويجزله وبشرحه
الثواب الجسيم وان يفر لنا اول الدنيا ومشايخنا ولقواتنا
وذريتنا وان تستر غيوبنا ويزقنا ما تقر به عيوننا
حالا وما لا آمين **وكان** ابتداء جمع هذا الشرح المبارك
في منتصف شهر ربيع الاول سنة خمس واربعمائة الف باشارة
تقضى العارفين **وامر** يجمعه جمعنا الله واياها بدار السلام بسلام
وحسن جمعه في المسودة بختام شهر رجب الحرام **بذلك العام**
وكان انما ناليف منه في يوم الجمعة المباركة رابع عشر من جمادى
الاولى سنة اثنين وثلاثين والف وكنتم انتمى بمرجه فلم يتيسر

تلك المدة حتى اجتمعت بهذا الغارف الرباني واشلوا بل امر
 بذكر الله فيسترا الله سبحانه وتعالى الشروع في اثر امره واعان
 بلطفه وقدرته، فله الحمد والشكر على جزيل نعمته،
ووافق الفراغ من تبليغ هذا الشرح المسمى
 بامداد الفتاح، شرح نور الايضاح، ونجاة الارواح،
 في مثل ايام البداة فيه في منتصف شهر ربيع الاول وهو الثاني
 عشر يوم الخميس المبارك باشارة سيد البشر سنة
 ست واربعين والالف احسن الله خاتما ما بيد مؤلفه حسن
 ابن عمار بن علي الشرنبلالي الحنفي الوفاي غفر الله له والمسلمين
وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى سائر
 الانبياء والمرسلين وعلى الهم وصحبهم والتابعين وتابعيهم
 باحسن الى يوم الدين امين **وكان** الفراغ من كتابة هذه
 النسخة المباركة يوم الاثنين المبارك الموافق لآخر شهر ربيع الاخر
 من شهر سنة الف ومائة وخمسين على يد كاتبه ومالكه الفقير
 الحقير المتدفع بالفقر والفقر والتقصير الراعي غفيرة
 القدير موسى بن الحسين الوفاي الحنفي
 ابن المرجوم علي غفر الله لهما
 وللمسلمين والملمات
 والمؤمنين
 والمؤمنات

بحمد وكرمه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

بلغتنا باعلى صلوات
 قلوبنا على خط مؤلفه
 رحمه الله